

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

أطروحات جامعية

٤

الصحفيون والديمقراطية  
في التسعينيات  
طاقة ديمقراطية مهددة

فون كورف يورك

مراجعة وتحرير الترجمة

مجدي النعيم

ساهم في الترجمة

مننار وفا

نهى سعيد إبراهيم

سحر سليمان

تقديم

د. محمد السيد سعيد

---

هذه ترجمة لكتاب

**Von Korfl Yorck:**

**Missing the Wave:**

Egyptian Journalist's

Contribution to Democratization

in 1990s.

---



الكتاب: الصحفيون والديمقراطية في التسعينيات  
طاقة ديمقراطية مهذرة

سلسلة: أطروحات جامعية ٤

حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة هنريش بويل (٢٠٠٥)

الناشر: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

٩ ش رستم، جاردن سيتي، القاهرة

ت: ٧٩٥١١١٢ (٢٠٢٠+) فاكس: ٧٩٢١٩١٣ (٢٠٢٠+)

العنوان البريدي: ص.ب: ١١٧ مجلس الشعب، القاهرة

البريد الإلكتروني: info@cihrs.org

الموقع الإلكتروني: www.cihrs.org

المراجعة اللغوية: سيد ضيف الله

الجمع الإلكتروني: هشام السيد

غلاف واخراج: أيمن حسين

رقم الإيداع:

التسجيل الدولي:

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر  
بالضرورة عن رأي مركز القاهرة

تمت ترجمة وطباعة هذا الكتاب بدعم مؤسسة هنريش بويل

## فهرس

٩	تقديم: د. محمد السيد سعيد
٢٧	شكر وعرهان
٢٩	توطئة
٣٣	١- مقدمة
٣٥	١-١-١ خلفية المشكلة والقضية الأساسية
٣٩	١-٢ الإطار النظري
٤٠	١-٢-١ نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة (SCOG)
٤٧	١-٢-٢ مداخل نظرية ودراسات حالة فيما يتعلق بإسهام الإعلام فى الدمقرطة
٤٩	١-٢-٢-١ نظريتان حديثتان حول دور الإعلام فى عمليات الانتقال
٥٤	١-٢-٢-٢ تقييم دراسات الحالة
٦١	١-٢-٣: دمج نظريات الإعلام ودراسات الحالات ونموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة
٦١	١-٣ منهجية البحث
٦٥	١-٤ الأطروحة وفرضياتها
٧٣	٢- العوامل الخارجية: غموض وقيود
٧٦	١-٢-١ العوامل التاريخية
٨١	١-٢-٢ العوامل الثقافية
٨٥	١-٢-٣ العوامل الاجتماعية-الاقتصادية
٨٥	١-٣-٢ العوامل التى قد تعمل لصالح الديمقراطية

٨٥	١-٣-٢-١ برنامج الخصخصة وظهور القطاع الخاص البرجوازي
٨٦	٢-٣-١-٢ توسع التعليم ونمو الطبقة الوسطى المهنية
٨٨	٢-٣-١-٣ تدفق الأفكار الأجنبية
٨٨	٢-٣-٢ العوامل التي قد تزيد الانفجار الاجتماعي
٨٩	١-٢-٣-٢ توسيع نطاق التعليم والبطالة
٩٠	٢-٢-٣-٢ النمو السكاني والحضري السريع
٩١	٢-٣-٢-٣ أوجه الخلل الهيكلي في الاقتصاد
٩٣	٢-٣-٢-٤ عدم المساواة الاجتماعية
٩٤	٤-٢ العوامل الدولية
٩٦	٥-٢ الخلاصة
	<b>٣- المجموعات الاستراتيجية والمسلحون الإسلاميون:</b>
١٠١	<b>أشد المعارضين للدمقرطة</b>
١٠٤	١-٣ تشكل المجموعات الاستراتيجية والمعارضة في عهدى ناصر والسادات
١٠٤	١-١-٣ تشكل المجموعات الاستراتيجية
١٠٦	٢-١-٣ تشكيل المجموعات المعارضة
١١٢	٢-٣ المجموعات المعارضة في عصر مبارك
١١٢	١-٢-٣ العقد الأول من التحرير في عهد مبارك
١١٣	٢-٢-٣ المجموعات الاستراتيجية في عهد مبارك
١١٤	١-٢-٢-٣ الرئيس
١١٦	٢-٢-٢-٣ الجيش
١١٧	٣-٢-٢-٣ مجلس الوزراء والمحافظون وكبار الموظفين ورؤساء القطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى
١٢٠	٤-٢-٢-٣ الأزهر
١٢١	٥-٢-٢-٣ القطاع الخاص
١٢٣	٣-٣ الإسلام الجهادي وغياب الحريات السياسية فى التسعينيات
١٢٤	١-٣-٣ الإسلام الجهادي
١٢٥	٢-٣-٣ تقييد الحريات فى التسعينيات

- ١٢٨ ٣-٤ خلاصة وقضايا أخرى
- ١٣٣ ٤-البارث المختلط للصحافة المصرية: بين التعبئة والمقاومة
- ١٣٦ ٤-١ الصحافة الهادئة (١٧٩٨-١٨٨٠)
- ١٣٩ ٤-٢ الصحافة المقاتلة -١٨٨١ ١٩٥٢
- ١٤٦ ٤-٣ الصحفيون والتعبئة والمقاومة (-١٩٥٢ ١٩٩٠)
- ١٤٧ ٤-٣-١ الصحفيون كمجموعات معارضة في الأدبيات
- ١٥١ ٤-٣-٢ البنية الاجتماعية، ومصالح وأنشطة وموارد الصحفيين في الفترة  
١٩٩٠ - ١٩٥٢
- ١٥١ ٤-٣-٢-١ البنية الاجتماعية
- ١٥٥ ٤-٣-٢-٢ المصالح والأنشطة
- ١٦٠ ٤-٣-٢-٣ الموارد
- ١٦٥ ٤-٤ خلاصة
- ١٧١ ٥- مساهمة الصحفيين المصريين في عملية الديمقراطية في التسعينيات
- ١٧٤ ٥--١ الوضع الاقتصادي-الاجتماعي الذي يثقل كاهل الصحفيين المصريين
- ١٧٥ ٥-١--١ الفقر بين الكثير من الصحفيين - خاصة الشباب
- ١٨٠ ٥-١-٢ التبعية للمجموعات الاستراتيجية
- ١٨٦ ٥-١-٣ تبعية الصحفيين غير المنظمين
- ١٨٨ ٥-١-٤ الاحترام الاجتماعي المحدود الذي يحظى به الصحفيون بين  
الجماهير وذوي السلطة
- ١٩٠ ٥-١-٥ التباين الاجتماعي بين الصحفيين المصريين
- ١٩٠ ٥-١-٥ العوامل المشجعة على الترابط الاجتماعي
- ١٩١ ٥-١-٥ العوامل التي تسهم في الانقسام الاجتماعي
- ١٩٧ ٥-١-٦ الخلاصة
- ١٩٨ ٥-٢ الاهتمام المنقوص بالتغيير الديمقراطي بين الصحفيين المصريين
- ١٩٩ ٥-٢-١ اهتمام الصحفيين كمجموعة مهنية بالإصلاح السياسي في  
التسعينيات

٢٠٠	١-١-٢-٥ موقف الإصلاح الليبرالي السياسي والمهني
٢٠١	١-١-٢-٥ تغيير البيئة السياسية
٢٠٢	٢-١-٢-٥ مراجعة القوانين المقيدة
٢٠٣	٣-١-٢-٥ التغييرات في التنظيم المؤسسي للصحافة
٢٠٤	٤-١-٢-٥ النهوض بالمعايير الصحفية
٢٠٥	٥-١-٢-٥ تنظيم عملية تمثيل الصحفيين بشكل أكثر فعالية
٢٠٦	٢-١-٢-٥ اهتمامات الموظفين
٢٠٨	٣-١-٢-٥ الموقف المعزز للوضع الراهن
٢١١	٤-١-٢-٥ الموقف الديني - المحافظ
٢١٣	٥-١-٢-٥ التقييم العددي للاهتمامات
٢١٤	١-٥-٢-٥ القوة العددية لدعاة الإصلاح
٢١٥	٢-٥-٢-٥ قوة الموظفين
٢١٦	٣-٥-٢-٥ القوة العددية لمؤيدي المجموعات الاستراتيجية
٢١٦	٤-٥-٢-٥ القوة العددية لمؤيدي المجموعات الاستراتيجية
٢١٧	٢-٢-٥ مصالح المؤسسات الأخرى التي يشارك فيها الصحفيون
٢١٧	١-٢-٢-٥ اهتمامات النقابة
٢٢٢	٢-٢-٢-٥ اهتمامات المؤسسات الصحفية القومية
٢٢٥	٣-٢-٢-٥ اهتمامات الأحزاب السياسية
٢٣٠	٤-٢-٢-٥ اهتمامات الصحف الحزبية
٢٣٤	٥-٢-٢-٥ اهتمامات الصحافة الخاصة التي ظهرت مؤخراً
٢٣٩	٦-٢-٢-٥ اهتمامات مجموعات حقوق الإنسان
٢٤٣	٣-٢-٥ خاتمة
٢٤٤	٣-٥ الصحفيون المعارضون: موارد قليلة ومعوقات كثيرة
٢٤٥	١-٣-٥ أعباء الصحافة الحزبية والصحافة الخاصة
٢٤٦	١-١-٣-٥ الفقر والامية وهيمنة التلفزيون
٢٤٧	٢-١-٣-٥ توزيع الصحف وإقبال القراء عليها
٢٥٢	٣-١-٣-٥ الضعف المادي لصحافة الأحزاب
٢٥٥	٤-١-٣-٥ افتقار الصحافة الخاصة والحزبية للمهارات والمعايير والأخلاقيات





## مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان هو هيئة علمية وبخّثية وفكرية تستهدف تعزيز حقوق الإنسان في العالم العربي، ويلتزم المركز في ذلك بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. يسعى المركز لتحقيق هذا الهدف عن طريق الأنشطة والأعمال البحثية والعلمية والفكرية، بما في ذلك البحوث التجريبية والأنشطة التعليمية.

يتبنى المركز لهذا الغرض برامج علمية وتعليمية، تشمل القيام بالبحوث النظرية والتطبيقية، وعقد المؤتمرات والندوات والمناظرات والحلقات الدراسية. ويقدم خدماته للدارسين في مجال حقوق الإنسان .

لا يَنخرط المركز في أنشطة سياسية ولا ينضم لأية هيئة سياسية عربية أو دولية تؤثر على نزاهة أنشطته، ويتعاون مع الجميع من هذا المنطلق.

المستشار الأكاديمي  
محمد السيد سعيد

منسق البرامج  
معتز الفجيري

مدير المركز  
بهي الدين حنف



## تقديم

محمد السيد سعيد

لا أدري ماذا حفزنى على قبول كتابة تقديم لهذا الكتاب. لا شك أنه مثير للاهتمام، وإن كنت غير راض تماما عنه. وربما يكون السبب إضافة إلى ارتباطى بمركز القاهرة ارتباطا عاطفيا عميقا أن ثمة شعورا مؤلما يخامرني بالتقصير المشترك في الوفاء بمسئولية النضال من أجل تحرير الصحافة المصرية من غابة الارتهانات التاريخية والمستحدثة التي دفعت بها إلى الخلف في الوقت الذي تزدهر فيه الصحافة العربية المطبوعة والإلكترونية والتلفازية وخاصة بعد نشأة وصعود قناة الجزيرة الإخبارية. وهذا الكتاب مناسبة لاستنفار الجماعة الصحفية والمجتمع المدنى عموما من أجل تصعيد النضال لإنجاز هذه المهمة على خير وجه.

ثمة حقيقة مؤكدة كانت تضايقنى باستمرار وهى أن الصحافة المصرية فقدت إلى حد كبير ريادتها المهنية فى المحيط العربى. ورغم المشكلات المشتركة للصحافة المطبوعة فى البلاد العربية فإن الصحافة المصرية كانت خلال ربع القرن الماضى أقل استجابة للفرص التى أتاحتها التطورات المذهلة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأنها عاشت ركودا طويلا الأمد، مثلها فى ذلك مثل كل القطاعات المهمة الأخرى فى الحياة السياسية والثقافية للبلاد. مرة أخرى تخلفنا وتقدم الآخرون، ففقدت مصر جانبا كبيرا من وزنها الثقافى والصحفى والسياسى فى الساحتين العربية والدولية.

أثناء أحد المؤتمرات التى عقدها مركز بحثى شهير بجامعة القاهرة منذ بضعة أسابيع لمناقشة قضايا تطور المجتمع المدنى فى مصر ومن بينها قضية العلاقة مع الغرب وما يسمى بصراع الحضارات والتطرف والإرهاب الدينى، طرح أحد أبرز الباحثين العرب فى أذنى مباشرة وبصوت خفيض السؤال التالى "هل تعرف ماذا أصاب العقل المصرى بالضبط؟". كانت اللهجة تشى بالإدانة وربما شابها شىء من

الازدراء، ولكن السؤال نفسه يكشف عن صدمة حقيقية بعد أن استمع هذا الباحث لعروض من شخصيات رفيعة المستوى فى الحياة الجامعية المصرية. ورغم أنى اضطررت بحكم مشاعر وطنية خام للدفاع عن العقل المصرى فإن المواجه التى أثارها السؤال ظلت تصاحبنى بعدها بأسابيع. وظل التساؤل يتردد فى ذهنى دون أن أجد إجابة دقيقة. ولكن إحدى الإجابات التى راودتنى هى أن الصحافة المطبوعة ووسائل الإعلام الأخرى فضلا عن الجامعات ومؤسسات التعليم عموما هى المسئول المباشر، وربما الأول عن التدهور الملحوظ فى مستوى المعالجات الفكرية لكل القضايا والظواهر المهمة التى تواجه بلادنا.

وربما لا يجب أن نلوم وسائل الإعلام المصرية الأخرى على ما أصاب الفكر المصرى من تدهور، فالإذاعة المصرية سريعا ما أصبحت بوقاً فجاً للنظام السياسى بعد أن عاشت أثناء مرحلة النشأة القصيرة وخلال عقدى الثلاثينيات والأربعينيات مرحلتها الذهبية بفضل المغامرة الفكرية والثقافية الهائلة التى نخرت بكنوز المعارف والابداعات التى تفتقت عن أذهان مفكرينا ومبدعينا المصريين الكبار خلال هذه الفترة التى لا زالت تشكل الرصيد التاريخى للفكر المصرى والعربى. أما التلفاز فنشأ أصلا فى أحضان الدولة التسلطية الشعبوية التى استخدمته دون رحمة فى إشاعة فكرها ومواقفها السياسية وفى مجال الحياة المدنية. وبغض النظر عن الأدوار التى لعبتها الإذاعة والتلفزيون فى الحياة الثقافية والسياسية للبلاد خلال الخمسين عاما الأخيرة، فقد اتسم أداؤها بسمه رئيسية وهى التعتيم على الحقائق، بدرجة وصلت إلى حد تجاهل أحداث داخلية هائلة، فضلا بالطبع عن تغطية جميع الأحداث من منظور الدولة وعبر لغة تتسم بالسطحية والابتذال السياسى.

أما الصحافة المطبوعة فهى أمر آخر. فهى تضرب بجذورها فى نحو قرن ونصف القرن من التطور السياسى والثقافى للبلاد. وقد تجاوزت دور المنبر الفكرى إلى قيادة التطور الثقافى والسياسى لمصر خلال النصف الأخير من القرن الـ ١٩ وبدرجة أقل خلال النصف الأول من القرن العشرين. أما صفتها كمنبر فكرى فكان الأكثر بروزاً فى أداء الصحافة المصرية المطبوعة لردح طويل من الزمن حيث كانت البيت المشترك لأهم العقول المصرية. فضلا عن ذلك وبغض النظر عن كثرة المشكلات التى أمت بها فإنها أيضا كانت قلعة الحرية.

لقد خسرت الصحافة المطبوعة هذه الصفة الأخيرة منذ عام ١٩٥٢. وربما بدا ذلك أمرا "طبيعيا" أو فلنقل "مفهوما" خلال عقدى الخمسينيات والستينيات، لأن البلاد

كانت تمر بمرحلة ثورية لها ثقافتها وتوجهاتها وألوياتها التي فرضتها الظروف العالمية والاقليمية وقتها، وجعلها جدل التاريخ ضرورة من ضروراته. فقد كانت تلك هى مرحلة نزع الاستعمار وإجباره على الرحيل. كما كانت مرحلة بناء هوية خاصة ودور مميز بمجتمع ما بعد الاستعمار. وبالفعل لا يملك المرء سوى أن ينظر باحترام كبير للنضالات العظيمة التي انخرطت فيها مصر الناصرية سواء لتأكيد الهوية الوطنية والقومية وتأسيس حركة عالمية تعيد الاحترام الذى أهدره الاستعمار الغربى لثقافة وحضارة منطقتنا العربية ولثقافة وحضارات العالم الثالث ككل، أو لبناء تجربة أصيلة فيما كان يعرف فى ذلك الوقت بالتنمية والتحديث الداخلى. لقد كانت التضحية بالحرية عامة وحرية الصحافة خاصة أمرا مريرا، ولكن كان هناك على الأقل مهمات أخرى لا تقل أصالة وقيمة اضطلع بها أو انشغل النظام السياسى والثقافى بالاضطلاع بها وبصورة خاصة تحديث البلاد اجتماعيا واقتصاديا وتأكيد رسالتها وهويتها القيادية فى العالم الخارجى. ويضاعف من رغبتنا فى القيام بقراءة متفهممة مع أزمات الصحافة وأدوارها فى تلك المرحلة أنها لم تشغل سوى أقل من ١٨ عاما زخرت بأحداث جسام مليئة بالأخطاء، ولكنها تمثل مخاطرة كان من المحتم على أى بلد بمثل وزن بلادنا أن تخوضها. وإذا حسبنا تلك المرحلة الزمنية منذ صدور قانون تأميم الصحافة فهى لا تزيد عن أعوام قليلة حتى وقوع هزيمة ١٩٦٧، أو حتى صعود روح عبد الناصر إلى بارئها الأعلى.

ومقابل هذا كله فإن ما لا يغتفر هو استمرار الصيغة التسلطية التى حكمت الصحافة المصرية فيما بعد نهاية هذه الفترة الثورية وحتى الآن. فالمراحل الثورية فى تاريخ المجتمعات تشهد بالضرورة قدرا أو آخر من الشمولية السياسية التى تملئها الحاجة الشديدة للتعبئة من ناحية والصراعات السياسية الخارجية والداخلية الحادة من ناحية أخرى. وبينما لا يمكن أبدا تمرير أو تبرير القمع الذى شهدته الصحافة والحريات العامة، فإن طبيعة الثورات الاجتماعية والوطنية الكبرى قد "تخفف" من حدة الأحكام المطلقة لا فى حالة بلادنا فحسب، بل فى جميع الحالات المماثلة أيضا. وعلى سبيل المثال فإن الثورات الفرنسية والصينية والروسية، بل والأمريكية شهدت صدور تشريعات أو قرارات تكبل الحرية بدرجة أو أخرى وخاصة حرية الصحافة أو تشغيلها لصالح الثورة ومقاصدها. وبينما يلحظ المناضلون الأكثر أصالة من أجل الحرية والعدالة فى هذه البلاد بمرارة موجات الارهاب والقمع التى صاحبت تلك الثورات، فإن أكثرهم لا يمكنه أن يقول بأن هذه الثورات لم يكن لها ضرورة أو

أنها كانت مجرد مراحل سوداء فى تاريخ بلادهم. أما فى بلادنا فقد شهدت المراحل الثورية نفس هذا الميل لتقليص حرية الصحافة والحريات العامة الداخلية لصالح التركيز على إنجاز التعبئة الضرورية للدفاع عن الوطن وتحرره الخارجى. وعلى سبيل المثال فإن الثورة العرابية وقعت فى نفس هذا الخطأ بأن أصدرت تشريعات تقيد حرية الصحافة بالرغم من أن الصحافة كانت هى المناصر الأعظم والأهم لتلك الثورة فكريا وسياسيا، بل كانت حاضنتها الأولى. ولم يتردد سعد زغلول زعيم ثورة ١٩١٩ فى قمع بعض الأصوات أو التحركات والدعوات الصحفية عندما رآها معيقة لمشروعه فى الاستقلال السياسى للبلاد. وتوسعت المرحلة الناصرية فى تقييد الصحافة وتكليفها بالقيام بدور تعبوى كبير على حساب وظيفتها الأصلية فى تقديم معلومات موثقة للمواطنين. واستند هذا التكليف على تبرير واضح بغض النظر عن القبول به من عدمه وهو ضخامة المعارك التى خاضها واتساع وعمق التجربة الحداثية التى اضطلع بمسئولياتها. وخلال هذه الفترة القصيرة لم يكن الإعلام عموما والصحافة خصوصا مجرد بوق بأئس للخطاب السياسى السائد. فقد قامت الإذاعة ومحطات التلفاز بدور تثقيفى بارز وإن متفاوت المستوى من الناحيتين الفنية والفكرية البحتة، على الأقل فى المجالات المدنية وفى نسق الحياة الاجتماعية المصرية. وبذلك فهى وإن ساهمت فى التعمية السياسية لم تكن تخلو من المهام التحريرية والتقدمية. ولا يمكن بالطبع لكتاب من النوع الذى بين أيدينا أن يتعاطف مع مثل هذه الأدوار بعد أكثر من ثلاثين عاما من نهايتها، وخاصة أن مؤلفه لم يشهد هذه المرحلة.

لا يمكن أن تكون مهمتنا فى هذا التقديم أن نقدم تبريرا أيديولوجيا لقمع حرية الصحافة فى المرحلة الناصرية، خاصة أن الأساس التشريعى الأشد قسوة وبطشا وضع خلال هذه المرحلة. كما أن قدرتنا البشرية على "غفران" ما تم من تكبيل وتقييد مهنى للصحافة تقل كثيرا لأن عبء تأسيس نظام باطش أكبر كثيرا من عبء مجرد المحافظة على قواعده الأساسية. والأهم بالقطع هو أن أجيالا كاملة تكون قد "نسيت" المهمة الأصلية والأصلية للصحافة ولا يتاح لها تقدير ما كانت تتمتع به من حيوية مهنية وفكرية وسياسية قبل أن يستتب هذا النظام الباطش. وفى أحيان كثيرة يكون من السهل بمكان تأسيس نظام مقيد للحرية، ولا يكون من السهل - بل قد لا يكون من الممكن - إنجاز مهمة التحرر منه إلا بعد عقود من وضعه وتأسيسه. وقد شبه بعض المراقبين مرة هذه الحقيقة بمجاز "طبخ الأومليت". فمن السهل للغاية مزج البيض ببعض الحليب وخلطه بالبهارات. ويكون من المستحيل بعد ذلك عمليا أن

يعيد أى شخص -مهما كانت قدراته- هذا الخليط إلى مكوناته الأصلية. هذا كله صحيح. ولكنه لا يمنع حق أى باحث فى قراءة الأوضاع والترتيبات الخاصة بزمن ما فى سياقاته التاريخية. ومن هذا المنظور نفسه فقد يكون بوسعنا أن "نتفهم" الأوضاع والترتيبات التى حشرت فيها الصحافة المصرية بعد عام ١٩٥٢، ولكن هذا الفهم المتسامح لا يمكن تطبيقه على المرحلة التالية. فوضع هذا الكم من القيود على الصحافة الصمريّة أثناء المرحلة الثورية قد يمكن تفهمه وان كان من غير الممكن تبريره. أما استمرار هذه القيود بعد أن اضمحلت أو انهارت التجربة الثورية القصيرة التى عاشتها مصر منذ عام ١٩٥٢، وبعد أن مر زمانها فهو أمر لا مبرر له على الاطلاق سوى الاستبداد البحت ومحاولة مأسسة عبادة الشخصية وحماية تغول الدولة وتعزيز هيمنتها المطلقة على المجتمع دون أن يكون لديها مشروع فكرى أو ثقافى أو سياسى الأصيل يريد الحماية من أعداء حقيقيين أو وهميين، وبذلك سادت معادلات حكمت الصحافة المصرية تقوم على تكبيل الحريات العامة وإفساد واحدة من أهم مؤسسات المجتمع الحديث على الاطلاق وهى مؤسسة الإعلام الجماهيرى أو فنقل مؤسسة الاتصال المكلفة بنقل المعلومات والآراء للشعب الذى هو مصدر السلطات. وطالما أنه لم يكن هناك تبرير مقبول اجتماعيا وثقافيا لهذا التكبيل فإن استمراره الخارق بعد زوال أسبابه ومبرراته الأصلية هو أمر يحتاج إلى تفسير علمى. وهذا هو ما يحاول هذا الكتاب تقديمه.

يحتاج الأمر إلى "فهم" السياقات التى تم فيها تكبيل الصحافة المصرية ونزع أو شل قدرتها على المبادرة بإنهاض نفسها خلال العقود الثلاثة الماضية. بل يحتاج الأمر أيضا إلى فهم "المضامين" المختلفة لهذه الترتيبات القمعية والتمييز فيما بينها تبعا للأغراض والأهداف التى تخدمها فى كل مرحلة بعينها. فالواقع أن الأمر يتخطى السياسات المفروضة من أعلى. ويجب البحث فى الظروف البنائية التى عملت فى ظلها الصحافة المصرية، بل وعكستها من الداخل والخارج. كما يحتاج الأمر لبحث الصحافة ومجتمع الصحفيين من الناحية السوسولوجية باعتباره مركبا اجتماعيا. وهذا ما يحاوله أيضا هذا الكتاب، وإن بدون نجاح كبير أو مؤكد. فالكتاب يتحيز بصورة مبدئية وسليمة لوجهة النظر الديموقراطية لمهمة ورسالة الصحافة والصحفيين. والكتاب هو فى الأصل محاولة علمية لتفسير ما حدث للصحافة والعوامل المحددة لدور الصحفيين فى عملية الانتقال الديموقراطى. ولهذا الغرض مسح المؤلف أدبيات هائلة وحديثة تبحث فى هذا الدور وتسعى لتفسيره وفهم إحداثياته، كما حشد المؤلف

لتحقيق وبحث افتراضاته كما هائلاً من البيانات والمعلومات القيمة. غير أن البحث أفلت من صاحبه إلى حد ما وضاعت منه أهم سمات البحث الخلاق على الإطلاق وهي الوضوح والقدرة على تخليص القارئ من هيمنة "النظريات والتفسيرات الشائعة" ومفاجاته بافتراضات لم تكن لتخطر له على بال.

ولا يمكن في الواقع قراءة أى نص فى سياقه السياسى والزمنى الأسمى الذى وضع فيه وحده. بل عادة ما نضطر لقراءته على ضوء آخر تطورات السياق الذى يحكم تطور موضوعه. وبهذا المعنى، تصدر الطبعة العربية من هذا الكتاب فى وقتها تماماً. فبلادنا تعيش أجواء النضال من أجل الإصلاح السياسى والدستورى بصورة جديدة وبالغة السخونة منذ ما يربو على عام كامل. وفى غضون هذه الفترة عقدت أول انتخابات رئاسية مباشرة وتعددية من الناحية الشكلية فى يوم ٧ سبتمبر. وأثناء كتابة هذا التقديم تم فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب المتوقعة فى نوفمبر. وفيما بين هذين التاريخين عقدت انتخابات نقيب الصحفيين. وشهدت هذه الانتخابات الأخيرة معركة إعادة فاصلة بين مدرستين فى العمل النقابى يسند كل منها قطاع مهم من الجماعة الصحفية المصرية: أى مدرسة النضال الإصلاحي السياسى والمهنى ومدرسة الخدمات التقليدية. وقد كشفت النتائج عن نصر مظفر للمدرسة الأولى وهو أمر له دلالة كبيرة بالنسبة لعملية الاختمار الإصلاحي السياسى فى البلاد. ولم يشهد المؤلف هذه المرحلة المثيرة.

الآن لنضع الأمور فى نصابها. فالواقع أن لا شىء يمكن تسميته بمدرسة الخدمات. فالخدمات لا تقدم مجاناً أبداً، فما نسميه بمدرسة الخدمات فى العمل النقابى المصرى عموماً والصحافى خصوصاً هى مدرسة تدافع عن - أو على الأقل تتعايش مع - استمرار التسلط السياسى على الصحافة المصرية، كما تبلور فى قوالب وممارسات محددة تحيط بكل أبعاد وجوانب النشاط الصحفى بدءاً من أشكال الملكية السائدة فيه مروراً بأساليب التجنيد فى وظائفه، واقتصادياته، وأسلوب إدارة المؤسسات الصحفية والإعلامية ووصولاً إلى فلسفته والممارسات التحريرية السائدة فيه. وفضلاً عن ذلك فالانقسام الأساسى وإن لم يكن الوحيد بالطبع فى العمل النقابى بين ما يسمى مدرسة الخدمات ومدرسة النضال الإصلاحي السياسى والمهنى يعكس "تطلعات" سوسيولوجية مختلفة: أى مصالح وروى وثقافات وأدوار متباينة أو متصادمة إلى حد كبير.

هذا هو فى الجوهر ما يسميه المؤلف بالإرث المختلط للصحافة المصرية. ويعنى

به التعايش والصراع التاريخي بين مدرستين فيما يتعلق بمهمة المقرطة: أو التحويل الديمقراطي للصحافة وللنظام السياسي معا. والفكرة الأساسية أو فنقل الظاهرة الأساسية التي يسعى الكتاب لتمحيصها ومن ثم تفسيرها هي "أن الميراث التاريخي للصحفيين المصريين هو ميراث مختلط". إن "خلف الصحفيون المصريون تراثا غامضا يتراوح بين التعاون الوثيق مع المجموعات الاستراتيجية والمقاومة الصريحة مرورا بدرجات مختلفة من السلوك بين هذين الضدين.. وبهذا المعنى فإن إسهام الصحفيين المصريين في المقرطة على مدار التاريخ كان قائما، ولكنه ظل ناقصا وفي أحسن الأحوال محملا بعبء المواقف المتضاربة".

يشير مصطلح "الجماعات الاستراتيجية" في سياق هذا الكتاب إلى "الأفراد الذين يتحكمون في الأصول (أو الموارد) السياسية والاقتصادية الأساسية لمجتمع ما"، أو ببساطة إلى الطبقة أو النخبة الحاكمة، مقابل المجموعات -أو النخب- المعارضة. ويستخدم المؤلف هذا المصطلح كقاعدة لنموذج نظري يسعى لتفسير الدور المختلط -كما يصفه- للصحافة وللجماعة الصحفية باعتبارها جماعة مهنية من الناحية السوسيولوجية في الصراع حول المقرطة. وعن طريق تحليل مصالح الجماعات أو المجموعات المهنية يمكن التنبؤ ب-أو تفسير- موقفها من التغيير السياسي. ولكي يصل إلى هذا التفسير يقدم نموذجا يقوم على أربعة مستويات وهي حصر المجموعات المتصارعة، دراسة ما تملكه أو لا تملكه من موارد قابلة للتوظيف في الصراع، والاستخدامات الممكنة لهذه الموارد وطبيعة عملية المؤسسة التي تمر بها تلك المجموعات. ويضيف المؤلف إلى هذه المستويات الأربعة ضرورة تتبع الأنشطة المختلفة التي تقوم بها مختلف المجموعات لتحقيق مصالحها والتي قد تؤدي بها للعمل من أجل التغيير السياسي أو تجميد هذا التغيير كما حدث في الحالة المصرية طوال العقود الماضية.

ويستعرض المؤلف الخبرات العالمية فيما يتعلق بدور الصحافة في دفع عملية المقرطة السياسية للنظم التسلطية والشمولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. ويرصد هنا اتجاهين رئيسيين في الأدبيات المتاحة. الأول يرى أن الصحافة لم تلعب دورا يذكر وأن قوة الدفع الديمقراطي جاءت من مؤسسات وقوى اجتماعية أخرى. أما الثاني فينسب للصحافة دورا ما وإن كان غير مؤكد أو غير منسجم. وهو يأخذ بهذا التقدير الأخير، ويرى نتائج مختلطة في التجربة العالمية، ويطبق هذا التقدير على الحالة المصرية. ولا يمكن بالطبع تلخيص الكتاب في جمل قليلة. ولكن الكتاب

يركز على متغيرات أساسية دون غيرها. فبمتابعة التطور التاريخي يأخذ المؤلف بوجهة النظر التي تنبهنها إلى أن الصحافة المصرية ولدت في كنف دولة نشأت منذ البداية تسلطية، ووسط جمهور قليل العدد بحكم ضيق قاعدة التعليم العالى لفترة طويلة من الزمن، وأنها أى الصحافة تواجه مازقا معقدا نتيجة اعتمادها المفرط اقتصاديا على عوامل ليست تحت تصرفها أو تأثيرها بما فيها مساعدات الدولة. ويركز المؤلف مع ذلك على التباين الواسع فى الدخول والتعليم والنفوذ داخل المهنة ويلفت النظر إلى الأعداد الكبيرة من غير المؤهلين الذين دخلوا المهنة وهم يشكلون ما يسمى بتحالف غير الموهوبين وهم الذين تسللوا إلى الصحافة من الأعمال الإدارية وأعمال السكرتارية وأعمال الأمن داخل المؤسسات الصحفية أو من خلال العلاقات الشخصية. كما يركز المؤلف على الوضع الاقتصادى المتدنى للغالبية من الصحفيين المصريين. ويؤدى هذا التباين - فيما يرى - إلى تقوية الانقسام الاجتماعى ومن ثم المواقف السياسية داخل الجماعة الصحفية. وهو يميز أربعة مواقف رئيسية: الإصلاح الليبرالى السياسى والمهنى، موقف يقوم على "اهتمامات الموظفين" أى التعلق بالمزايا المادية والخدمات، الموقف المعزز للأمر الواقع أى المدافع عن استمرار السيطرة السياسية على الصحافة، وأخيرا موقف المنتمين للتيار الدينى أى الموقف المحافظ القائم على الأحوال الفقهية. وتنعكس هذه المواقف كلها فى جدول الاهتمامات النقابية وتتصارع حول درجة الاهتمام بالدور المنوط بالصحافة فى إطار النضال من أجل المقرطة. وباختصار فإن المؤلف يفسر الإرث المختلط للصحفيين المصريين نحو قضية الديمقراطية بالانقسام فى الخلفيات المهنية والاجتماعية للصحفيين وموقعهم من مصفوفة النفوذ داخل المؤسسات، واستمرار تبعيتهم الاقتصادية على الدولة ورجال الأعمال.

ويمكن صياغة هذا التفسير بطريقة أخرى أكثر بساطة. فالقطاع الإصلاحي مهنيا وسياسيا فى الجماعة الصحفية صغير نسبيا بالمقارنة بالقطاعات التى تتعايش مع الأمر الواقع أو تدافع عنه نظرا لتركز اهتمامها فى الحصول على المنافع، وهذا القطاع لا يستطيع مواجهة دولة جبارة ومتعالية ذات تراث غير ديموقراطى أكيد وقدرات كبيرة فى بناء النفوذ داخل الجماعة الصحفية وحماية هذا النفوذ من خلال الملكية والإدارة.

والواقع أن أغلب هذه الافكار مألوفة إلى حد كبير فى مصر وخارجها. وهى بذاتها لا تشكل اكتشافا جديدا. وفضلا عن ذلك فقد اتسم تطبيق النموذج النظرى الذى أخذ



به المؤلف بقدر كبير من العشوائية والغموض، بل إن الكتاب كله يفتقر إلى التركيز والمتابعة المنهجية للمتغيرات أو العوامل التي يمكنها تفسير الإرث المختلط للجماعة الصحفية المصرية فيما يتعلق بالمقرطة.

ولا يمكن بالطبع إهمال أي من العوامل الكثيرة التي طرحها المؤلف لتفسير هذا الإرث المختلط. ولكن جاذبية أي تفسير تتوقف إلى حد كبير على قدرته على الإمساك بعدد محدود من هذه العوامل، أو ربما بعامل رئيسي واحد. ولا شك أن التركيز على عامل واحد ينطوي على مخاطرة كبيرة بالتبسيط الذي قد يكون مخلا بشدة. غير أن ميزة مثل هذه النماذج هي أنها تكون قابلة للتطوير بإدخال عوامل أخرى بدون التضحية بالوضوح والاقتصاد في التحليل والتعبير.

وإذا نظرنا للصحافة المصرية يمكننا القول بأن ثمة عوامل كبرى أثرت أكثر من غيرها في الانقسام حول قضية الإصلاح الديموقراطي تاريخيا وفي الوقت الراهن: العامل الأول هو الضعف الشديد للقاعدة التسويقية للصحف المصرية، وهو ما يرتبط بدوره بالفقر العام في المجتمع، وكونه لم يتحول أبدا إلى مجتمع حديث يتمتع بعادات المجتمع الصناعي أو المتقدم ومنها الاهتمام بالاتصال والمعرفة بما يجري في العالم المحيط من خلال وسائل الإعلام عموما والصحافة المطبوعة خصوصا. أما العامل الثاني فهو الطبيعة السلطوية للدولة المصرية وهي طبيعة لم تتغير جذريا حتى في سياق التجربة الليبرالية المصرية بين ١٩٢٣ و ١٩٥٢، وإن كانت قد تعمقت بصورة نوعية في المرحلة التالية. ولا شك أن العامل الثالث يرتبط بالاصول الاجتماعية للجماعة الصحفية المصرية. غير أن هذا العامل لا يتحرك أو يؤثر بطريقة واحدة: إذ يمكن أن يدفع كثيرين للعمل كمحاسبين لسلطة السياسة أو المال أو السلطتين معا، كما يمكن أن يدفعهم نحو رؤية عدالية للعالم والنضال من أجل تمكين المهنة من القيام بواجبها والاضطلاع بمسئولياتها في مجتمع ديموقراطي. ويتوقف الاختيار على عامل رابع يتعلق بالتكوين الثقافي للجماعة الصحفية. فتمتع الصحفيين بثقافة سياسية ثرية ومفتوحة يدفعهم لمساءلة العالم المحيط والبحث عن الامتياز في مهنتهم كما تعرفها المجتمعات الديموقراطية ولو جزئيا. وبالعكس فإن التسطیح الثقافي والذي عادة ما يرتبط بالأحادية والسلطوية يدفعهم لقبول الأمر الواقع أو تحديه بايديولوجيا شمولية أو تسلطية أخرى. غير أن هذا الفرز لا يظهر بتأثير الصدفة، وإنما يتفقت عن ثقافة المجتمع ذاته. وبتعبير آخر فإن العامل الرابع هو مدى اهتمام الجمهور العام بالمساءلة المنظمة للمؤسسات التي تؤثر بعمق على حياتهم وعلى

رأسها مؤسسات الدولة، ومن ثم التوجه للطلب على المنتجات الثقافية والإعلامية التي تقدم حقائق وليس قوالب دعائية. فالجماعة الصحفية تأتي من سياق الثقافة وأساليب التنشئة الثقافية السائدة، والمجتمع المثقف والمهتم يكون جماعة صحفية مثقفة ومهتمة والعكس صحيح أيضا.

ورغم الدور الملموس لجميع هذه العوامل فإن أيا منها لا يبدو سببا كافيا للركود الممتد للصحافة المصرية. فالقول بأن ضيق سوق الصحافة هو السبب وراء إرثها المختلط لا يبدو مقنعا. فثمة مؤسسات صحفية كبيرة تحقق عائدا كبيرا للغاية سواء من موارد الاعلانات أو حتى التوزيع وحده. وقد كانت هذه الموارد كبيرة إلى درجة أن سمحت بنهبها بدون رادع، ودون أن تنهار المؤسسات الصحفية في نفس الوقت، وهو ما يعنى أنه لا يمكن أن نعزو الركود المهني لقلّة التوزيع أو ضعف الأساس الاقتصادي الموضوعي للمؤسسات الصحفية. وقد تحالف الفساد والاستبداد في إدارة الصحف القومية بالذات، والمؤسسات الصحفية بوجه عام. بل ويمكننا أن ننسب للاستبداد مع ضعف الموهبة وسوء الإدارة التحريرية نحو نصف المسؤولية عن تردى أو ركود الأداء الصحفى في المؤسسات القومية. وبكل صراحة ووضوح تولى رئاسة تحرير الصحف القومية في ربع القرن الأخير عناصر أقل ما توصف به أنها متواضعة الموهبة ومنفلتة من الالتزام بقواعد النزاهة. ولم يملك أكثرهم سجلا للأداء المهني يثير الإعجاب. وقد كرس هؤلاء مدرسة الصحافة المكتبية التي تتلقى الأخبار من مصادر رسمية دون أى مراجعة، وترفض أو تنفر من التغطية من الموقع وتخشى المخاطرة مهما كانت ضئيلة للقيام بواجبها في التغطية الحية للأحداث. ولم يقتصر هذا التقصير على "بارونات الصحافة" وإنما امتد بالتقليد إلى الكوادر الوسيطة، بل والشابة، لأن هذه المدرسة قدمت وفرضت معايير الأداء المقبولة في المهنة. وتحول رؤساء ومديرو تحرير الصحف لا إلى بارونات ينفرون من القيام بمهام الصحفى في التغطية من الموقع، بل أنهم كانوا يقارنون أنفسهم بالوزراء، ويشيعون نظرية فاسدة تتطلع للحصول على مكانة أرستقراطية جنبا إلى جنب مع موظفى الدولة الكبار ورجال الأعمال الكبار وفى علاقة وثيقة معهم. لقد طغت عملية البقرطة على كل جوانب العمل الصحفى باستثناءات محدودة للغاية، ولا شك أن العائد المالى الكبير الذى حصل عليه "بارونات المهنة" لأنفسهم ساهم في تكريس علاقات شبه إقطاعية داخل وخارج المؤسسات الصحفية. إننا نقف هنا أمام تفسير معاكس للافتراض الذى أقام عليه المؤلف جانبا من رؤيته لإشكاليات الصحافة المصرية. فرغم صحة

القول بضيق وركود سوق الصحافة المطبوعة للأسباب التي سبق ذكرها فقد كان ثراء المؤسسات الصحفية القومية سببا أقوى للإفساد والركود المهني.

إن تواضع الموهبة واستبداد الإدارة الصحفية العليا وميلها الكاسح للفساد خلال ربع القرن الماضى يثبت أن ضيق السوق وضعف الأساس الاقتصادي للصحف لم يكن سببا بذاته للركود المهني وللتسليم بهيمنة السياسة الرسمية على السياسة التحريرية. والدليل على ذلك أن تولى عناصر موهوبة وتتسم بقدر ولو بسيط من النزاهة كان يصنع فرقا حاسما في أرقام التوزيع. ويمكننا أن نرى علاقة ارتباط قوية للغاية بين التغير في أرقام التوزيع من ناحية وتباين المستوى المهارى والنزاهة الشخصية للقيادات الصحفية من ناحية أخرى. ومن حسن الطالع أن ذلك حدث فى عدد من المؤسسات الصحفية القومية بما يسمح بمشاهدة علاقات الارتباط هذه بصورة عيانية لا لبس فيها.

هل يعنى ذلك أن ضيق سوق الصحافة المطبوعة لم يؤثر على الإطلاق على الركود المهني والتباين فى الموقف من قضايا الديمقراطية؟ الواقع أن هذا العامل يؤثر بطريقة أخرى تماما، وإن كانت مشابهة لما يحدث فى الصحافة العالمية إلى حد كبير. فالمشكلة الحقيقية فى المؤسسات الصحفية القومية هو تمتعها بالاحتكار. ويرتبط الاحتكار والركود ارتباطا عميقا. فطالما أن تلك المؤسسات تستطيع الحياة وتوفير موارد كبيرة سواء للنهب أو التوسع فى التعيينات من أجل فرض انطباع بالهبة والقوة والنفوذ وشراء الرضا بالمنافع فإن الدافع للتجويد يضعف بشدة. ومن خلال ديناميكية سوق احتكار القلة (وكلها صحف قومية ذات موارد كبيرة) نستطيع أن نفهم اضطراب الصحف الخاصة وبدرجة أقل الصحف الحزبية إلى استعمال مدرسة إثارية لا تحترم معايير المهنة لتحسين فرصها فى التوزيع. ويشابه هذا الواقع ما يحدث فى صحافة التابلويد فى أوروبا الغربية وخاصة بريطانيا وإيطاليا التى تأخذ بنفس المدرسة الإثارية لتحسين فرص البقاء والربحية وسط الاحتكارات الصحفية الكبيرة.

يرتبط الاستبداد والفساد فى الإدارة التحريرية والاقتصادية للصحف فضلا عن الشخصنة والعشوائية ارتباطا حميما للغاية بالطابع التسلطى للدولة المصرية. وقد نشأت الدولة الحديثة استبدادية وشخصانية على يد محمد علي واحتفظت بجانب من هذا الطابع حتى فى العصر الليبرالى. فكما أشرنا قام الملك بسبعة انقلابات دستورية منذ إقرار دستور ١٩٢٣. وحكم على البلاد أن تعيش ظروف استثنائية سواء بحكم

قانون الطوارئ الذى فرض على البلاد سنوات طويلة (تصل فى مجموعها إلى ثلثى الفترة من ١٩١٤ حتى ٢٠٠٥). وتأثرت الصحافة المصرية بهذه الظروف بصورة هائلة. والواقع أن الصحافة لا تستطيع أن تنمو وتتطور إلا فى ظل حكم القانون وفى ظل الحريات. ورغم أنها عاشت ظروفًا صعبة فى ظل قوانين الطوارئ والحكومات الاستثنائية والانقلابية فلا مجال للمقارنة بين حيوية الصحافة المصرية فيما بين الفترة الليبرالية وحقبة الدولة التسلطية التى نشأت بعد ١٩٥٢. والواقع أن المشكلة تتخطى بكثير مجرد الحياة وسط قوانين استثنائية أو حتى تسلطية. فقد عاشت الصحافة ولو فترة قصيرة تحت تشريعات وواقع سياسى ضاغط للغاية منذ بداية الخمسينيات وحتى بداية الستينيات. ومع ذلك فقد ظلت الصحافة تتمتع بقدر لا بأس به من المهنية فى تلك الفترة. ولكن المشكلة الحقيقية ظهرت بعد ذلك ومنذ صدور قوانين التأميم، فالدولة لم تكتف بدور المشرع الذى يرمى للبطش بالحرية، بل صارت تمتلك القسم الأعظم من الأصول الصحفية وهو ما أتاح لها إصدار الأوامر بكل بساطة. ومن ثم فإن طبيعة الأداء والسياسات التحريرية وكل جوانب الحياة المؤسسية للصحف عكست التحولات الكبيرة فى طبيعة الدولة. ويمكن تلخيص تلك التحولات فى جملة واحدة. فقد انزلت الدولة المصرية من الشعبوية إلى البوليسية، وانزلت معها المجتمع من تجربة عدالية تنموية إلى تكوين فاسد وعشوائى خلال العقود الثلاثة الماضية. وعكست الصحافة هذا التطور. فقد حصلت على قدر من الحرية المهنية بفضل العشوائية، ولكن الفساد والاستبداد البوليسى أهدر الجانب الأكبر من النتائج الإيجابية للحرية النسبية التى تمتعت بها المؤسسات الصحفية وخاصة الحزبية والخاصة.

لقد تمكن الفساد والاستبداد البوليسى من إهدار وتخريب الكنوز والموارد الثقافية المتجددة لمصر خلال العقود الثلاثة الماضية، بطريقة مميزة. فقد أقام نظام يوليو نظمه الإدارية والمؤسسية كافة على قاعدة الولاء المطلق وليس على قاعدة الجدارة. وبينما توفر الولاء إلى حد معين بين عناصر وكوادر صحفية وثقافية عالية المستوى خلال الفترة الناصرية، بل وخلال المرحلة الأولى من حكم الرئيس السادات، لأسباب أيديولوجية وسياسية وأسباب عديدة أخرى، فإن ما حدث بعد ذلك يمثل فضيحة بكل المقاييس المعروفة فى المجتمعات الحديثة حيث أرسيت قاعدة ارتقاء عكسى صعد فيها إلى قمة المؤسسات الصحفية عناصر محدودة الموهبة إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى فإن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التى شهدتها مصر أدت إلى حشد أعداد

كبيرة للغاية من الناس فى المؤسسات الصحفية القومية وبأبعد كثيرا من حاجاتها أو حتى قدرتها على التحمل. وتعكس هذه الحقيقة الطبيعة المعقدة لهذه التحولات فى صميم طبيعة الدولة. فمن ناحية، نظرت الطبقة الوسطى العليا، بل والطبقة العليا للمؤسسات الصحفية الكبيرة باعتبارها مراكز مرموقة لبعض أبنائها وأقاربها. وتم إلحاق عشرات ومئات منهم فى المؤسسات الصحفية القومية عن طريق الواسطة. وفى نفس الوقت كان من الشائع أن يقوم رؤساء التحرير ورؤساء مجالس الإدارة بتعيين عشرات من أشد الشباب فقرا فى وظائف صحفية أو نقل عناصر من الإداريين إلى صفوف المهنة الصحفية فى نفس المؤسسة لأسباب انتخابية وسياسية. وبفضل هذه الظروف نفسها تم حشد المؤسسات الصحفية بأغلبيات من أبناء الطبقات الفقيرة والوسطى. ولكن الأصول الاجتماعية للصحفيين لا يكاد يكون لها علاقة بتردى مستوى الأداء المهني. فالمشكلة كانت كامنة فى الطبيعة العشوائية للتجنيد فى هذه المؤسسات، وليست فى الأصول الاجتماعية بذاتها. فضلا عن ذلك فإن الميول المهنية للفئات الشابة من أبناء الطبقات الشعبية تتوقف إلى حد بعيد على مدى اندماجها فى مشروع سياسى أو مهني كبير. والواقع أن حالة التفكك العامة والفساد الشائع والعشوائية والمحسوبية أدت إلى تدهور معنويات هذه العناصر وقادتها إلى مواقف مضطربة تجاه المهنة ومعاييرها. فمن ناحية كان من السهل "شراء" ولاء العشرات والمئات من الكودار الصحفية باستثمار ظروفها المادية القهرية، ومن ثم إدماجها فى شبكات المحاسيب. وقد قام عشرات من هؤلاء بأدوار يندى لها الجبين فى الحياة النقابية المصرية بما فى ذلك البلطجة الصريحة واستخدام العنف ضد الزملاء لحساب "بارونات الصحافة". وقد شهدت بنفسى كيف كان هؤلاء البارونات يرسلون محاسيبهم لتهديد زملاء كانوا يناقشون قضايا الصحافة فى النقابة بكل جدية وموضوعية، بما فى ذلك التهديد بالعدوان البدنى. ولا شك أن مدرسة الخدمات فى الحياة النقابية المصرية تعود بجذورها إلى هذه الظاهرة.

ورغم إمكانية استثمار الضغوط المادية الواقعة على الزملاء لحشرهم فى علاقات محسوبة مهنية أو سياسية، فإن العامل الحاسم وراء نجاح هذا الاستثمار هو الضعف الثقافى والمهني الشديد والسائد فى محيط الصحافة المصرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فالفقر وحده لا يفسر الاختيار بين الانتهازية السياسية والأخلاقية من ناحية والأخذ بمنهج نضالى أو مهني من ناحية أخرى. أما العامل الأهم فى تقديري فهو المستوى الثقافى والمعرفى والمهني لأكثرية الصحفيين المصريين.

ومن وجهة نظرى فإن العامل الحاسم فى التجربة الصحفية المصرية يتمثل فى تحول المجتمع المصرى لأسباب متعددة إلى مجتمع منزوع الثقافة وفاقد للرغبة فى المساءلة المنظمة لواقعه. وقد أنتج هذا التحول انقلابا مناظرا فى تكوين الجماعة الصحفية المصرية. فالأغلبية العظمى من خريجي الجامعات المصرية لا يمتلكون ناصية الثقافة وأحيانا الحد الأدنى من المعارف العصرية. وفى غضون العقود الثلاثة الماضية تدهور نظام التعليم بصورة غير مسبوقه فى تاريخ البلاد. كما أن أنظمة التربية العائلية المصرية قامت بصورة عمدية على نزع الاهتمام بالمعرفة وخاصة الاهتمام بالشأن السياسى العام. ولهذا السبب فحيثما حرم خريجو الجامعات من فرص تدريب وتثقيف حقيقية فى مؤسساتهم الصحفية فإن مستواهم المهنى وصلابتهم الأخلاقية لا تنمو إلا فى الحدود الموروثة والمتجذرة ثقافيا. وحتى المعايير الموروثة تتعرض للتآكل بسبب الفجوة الهائلة بين فرص الترقى والصعود فى مدرج المكنات، وفرص الحياة التى تتيجها علاقات المحسوبية من ناحية والضريبة الغالية التى يفرضها التماسك الأخلاقى والتمسك بمعايير المهنة من ناحية أخرى. ويمكننا أن ننسب الجانب الأعظم من الفارق فى الحيوية والريادة الصحفية خلال العصر الليبرالى، والركود الملحوظ للصحافة فى العقود الأخيرة وفى ظل نظام الحكم التسلطى إلى هذا العامل الثقافى وحده. فالعمل فى المهنة الصحفية خلال العصر الليبرالى كان يتطلب إما مستوى ثقافى رفيع أو درجة انخراط عالية فى الحياة السياسية. ولكن الأهم هو أن الثقافة المصرية كانت خلال الحقبة الليبرالية فى أوج تألقها وحيويتها وهو الأمر الذى انعكس فى الصحافة. وقد استمرت هذه الحقيقة خلال العقدين الأوليين من ثورة يوليو ١٩٥٢. أما بعد ذلك فالقصور الذاتى أدى إلى تآكل النخبة المثقفة تثقيفا عاليا. كما أن الهبوط العام فى الدورة الحيوية الثقافية انعكس بصورة حادة فى الأداء الصحفى. وأدى التوظيف السياسى للصحافة من جانب رؤساء مستبدين ومؤسسات أمنية وبيروقراطية بليدة وقاسية إلى مزيد من التدهور. وكفى أن نؤكد على ما يعرفه الجميع وهو أن عددا لا بأس به من الصحفيين صاروا يعملون فى علاقة وثيقة مع أجهزة الأمن وهو الأمر الذى استثمروه لصالح تطلعات انتهازية ولصالح بقاء أنظمة وسياسات تحريرية فاسدة وبائسة ولا علاقة لها بمعايير المهنة.

وفى نفس الوقت، فكما أشار الكتاب ثمة عدد كبير من الصحفيين هم غالبية الممارسين وإن لم يكونوا بالضرورة أغلبية أعضاء نقابة الصحفيين لديهم خبرة

وتطلعات مهنية وشعور عال بقيمة الصحافة ورسالتها العظيمة. وبينما لا يتيسر لهؤلاء بالضرورة أن يلعبوا دورا في إنقاذ مؤسساتهم فقد قاموا بالفعل بما يمكنهم القيام به لانقاذ سمعة الصحافة المصرية من خلال العمل في صحف المعارضة أو الصحف الخاصة الجديدة فضلا عن العمل في الصحف العربية التي تتمتع بحرية أكبر. وقامت هذه الأغلبية بخوض معارك كبيرة أحيانا معرضة مصالحها المباشرة داخل مؤسساتها للخطر. ولا شك أن معركة القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ كانت أهم هذه المعارك على الإطلاق. غير أن التوقف عندها وحدها يظلم عددا كبيرا من المناضلين في سلك الصحافة الذين قاموا بدورهم في الصراع ضد الفساد والاستبداد. ويشهد تاريخ النقابة على تواتر تلك النضالات، والتي تصاعدت أحيانا إلى مستوى الاعتصامات والإضرابات فضلا عن الوسائل الأخرى.

أما على مستوى المهنة ككل، فإنى أعتقد أن التردى الذى عاشته الثقافة المصرية بصورة عامة والثقافة السياسية بصورة خاصة قد أثر بعمق على جمع جوانب المهنة. فالركود فى سوق الصحافة يرتبط إلى حد كبير بنمو بطيء للغاية لعادات القراءة، أو تراجعها محسوبة كنسبة من السكان. كما أن الذبوع الذى تحققه صحافة التابلويد يعود بدوره إلى اتساع نطاق ثقافة لاسياسية - وخاصة بين الشباب بما فى ذلك الشباب الريفى - ذات مضمون تهكمى ومتشكك فى كل شىء يعلن سقوط جميع المثل والتقاليد ويتجه لتأكيد افتقار كل شىء للصدقية كتبرير للتقاعس عن المشاركة الفاعلة فى الحياة السياسية والمدنية للبلاد.

أما أهم جوانب التأثير السلبى للتدهور العام للثقافة المصرية فهو الفشل الشعبى فى إسناد النضال من أجل الحريات العامة وحكم القانون والإصلاح السياسى والديموقراطى الذى خاضته أقلية من المصريين. ومن هذا المنظور فإن نضال قطاع كبير من الصحفيين من أجل إصلاح مهنتهم فى وجه سياسات حكومية جبروتية وغير مسؤولة أطاحت بالريادة الصحفية لمصر وتركت ميراثا بالغ السوء والبشاعة فى الإدارة والسياسات التحريرية والأداء المهنى وأسلوب إدارة المؤسسات الصحفية بوجه عام. ولو تصورنا أن النضال من أجل الحرية والنهوض الوطنى قد تمتع بإسناد شعبى حقيقى وواسع بالفعل لكان من الممكن لنضال الصحفيين الديموقراطيين والأكثر رقيا من الناحية المهنية أن ينتصر.

والمواقع أن الاستلاب السياسى والفجوات الثقافية الهائلة فى الحياة المصرية خلال ربع القرن الماضى كانت السبب الرئيسى وراء انكماش الحياة السياسية واحتكارها



الكامل من جانب حزب الدولة، وما جره ذلك من وأد للمهنية وركود الصحافة وتراثها المزدوج أو المتناقض؛ إذ إن التوازن السياسى والمحاسبية والشفافية هي المحركات الحقيقية لعملية الإصلاح السياسى والدستورى والتشريعى فى كل المجالات بما فيها مجال الصحافة والإعلام. وفى غياب هذا التوازن نما الاحتكار وتعمق الركود فى سوق الصحافة ليزامل ويسند الاحتكار والركود فى سوق السياسة.

ولهذا السبب تحديداً يحق لنا أن نتفاءل بمستقبل الصحافة المصرية. فخلال العام الماضى بدأ الركود السياسى يندحر بفضل نضالات نخبة من المثقفين المصريين فى الشوارع، وفى مؤسسات المجتمع المدنى. لقد شهد هذا الكتاب من خلال عرض مستفيض على الدور الكبير الذى قدمته منظمات حقوق الانسان فى النضال من أجل تحرير الصحافة المصرية من الأمراض السلطوية والطفيلية التى تعصف بمعاييرها وبرسالتها الديمقراطية. وقد أضافت حركة كفاية إلى هذا الرصيد المهم بدفع كل الفاعلين السياسيين للخروج من معادلات التواطؤ على الركود والفساد والاستبداد الذى عاشته البلاد فى العقود الثلاثة الماضية. وحققت النضالات الديمقراطية التى خاضها فاعلون مدنيون وسياسيون متنوعون مكاسب لا بأس بها، بل وتعد هائلة فى مجال حرية الصحافة بالذات. وبينما لم يتحقق حتى الآن إصلاح سياسى أو دستورى فعال، ولم تنج مؤسسات عديدة من المناخ الخانق الذى فرض عليها عشرات من السنين، فقد انطلقت الصحافة وبالذات الصحافة الخاصة إلى آفاق لم تعرفها منذ أكثر من خمسين عاماً. وأمكن لعدد من الصحف الخاصة وبعض المجالات العامة أن تقدم تغطية رائعة للحملات الانتخابية الرئاسية. وهى تقدم بالفعل أيضاً معالجة متميزة ومستجدة تماماً للانتخابات النيابية التى بدأت فى منتصف شهر أكتوبر. وأدى تحرر الصحف الخاصة من الأعباء الثقيلة للأعراف التقليدية التى فرضت على الصحافة إلى إجبار الصحف القومية العامة بالتدرج على تخطى الحواجز التقليدية بإعمال فنون مهنية أكثر طراجة ورصانة أو على الأقل أقل سخافة ونفاقاً للسلطات. وبوجه عام فثمة تحسن ملحوظ فى مستوى التغطية المهنية للأحداث ارتبط بالتطورات الديناميكية فى السياسة المصرية بأكثر بكثير مما ارتبطت بالتغييرات فى الصفوف القيادية للمؤسسات الصحفية فى نهاية صيف هذا العام وقبل انتخابات الرئاسة بأسابيع قليلة وبعد عقود من الجمود المضاد للقانون وللمنطق، بل وللسلامة البيروقراطية.

غير أن التحسن النسبى فى مستويات التغطية المهنية للأحداث الكبرى حتى فى الصحف القومية ليس نهاية المطاف، بل مجرد بداية متأخرة عن موعدها بعقود



طويلة. وقد آن أوان القيام بإصلاحات كبرى وجوهرية، بل وإصلاحات ثورية لاسترداد الريادة الصحفية المصرية، بل ولمجرد إعادة وضعها على مسار الاشفاء. فلا زالت الصحافة المصرية تعاني من أمراض قاتلة. فلم يتم اتخاذ أى موقف صارم من الفساد الذى عمق الأزمت الاقتصادية للصحف القومية. وتمثل الإدارة التسلطية والعشوائية للصحف عائقا هائلا أمام تقدم وانطلاق الصحافة وخاصة أنها تبدو متجذرة ثقافيا فضلا عن ترجمتها للأوضاع السياسية السائدة. وتحتاج بلادنا عموما إلى تجديد شامل فى أساليب الإدارة فى كل المجالات بما فيها الصحافة، حيث تقل كثيرا المواهب الإدارية ومواهب بناء المؤسسات وتنظيمها تنظيمًا سليما وفعالًا. وتعانى أكثرية الصحف من مشكلات اقتصادية وتمويلية حادة بسبب عدم المسئولية والافتقار إلى المهنية والموهبة فى إدارتها الاقتصادية والتحريرية على السواء. أما العائق التقليدى والذى ركزت عليه معظم الدراسات فهى غابة القوانين التى تحكم المهنة، وتقيدها بفضاظة وعنف. غير أن أهم الإعاقات التشريعية التى أدت إلى أسوأ ظاهرة عرفتها الصحافة المصرية فى تاريخها وهى ما يطلق عليه بالصحافة القبرصية، هى استمرار حجب الحق فى تأسيس الصحف، والمحطات الاذاعية والتلفازية. وحتى الآن لا يعد تأسيس الصحف حقا بل منحة أو ترخيصا يمنحه المجلس الأعلى للصحافة والذى يتلقى تعليماته من الأجهزة السياسية والأمنية للدولة. ولا بد أن ينتزع الصحفيون المصريون بالنضال المشترك مع القوى الديموقراطية هذا الحق.

أما أهم العوائق الهيكلية على الاطلاق فهو نمط الملكية والسيطرة الذى حكم الصحافة القومية منذ تأميمها فى بداية عقد الستينيات. فطالما بقت الملكية والسيطرة بيد جهاز الدولة وحده فإن السياسة لا بد أن تطغى على الصحافة، ومن المحتم أن يتم تشغيلها لصالح الخطاب الايديولوجى والسياسى للدولة وفى القلب منه عبادة الشخصية التى تركزت حول الرئيس.

ولهذا السبب فإن الصحفيين المصريين يحتاجون أشد الحاجة للتوافق حول رؤية سليمة لمستقبل المؤسسات الصحفية القومية. لقد تم حصر البحث عن صيغة للملكية بين بقاء الأمر الواقع أو الخصخصة بمعنى بيع هذه المؤسسات أو بعضها لمشتري رئيس. وعلينا نحن الصحفيون أن نكسر هذا الاختيار البائس. فمن الممكن أن يدخل الصحفيون أنفسهم شركاء فى الملكية، ومن الممكن أن يدخل شركاء آخرون وبصفة أخص المستثمرين الصغار.

إن تنوع قاعدة الملكية للمؤسسات الصحفية القومية وإنتاج تشريع جديد للإدارة الاقتصادية والعامة وتقاليدها الجديدة للإدارة المهنية للمؤسسات الصحفية صارت ضرورات لا غنى عنها. غير أن التوصل إلى أفضل صيغة للصحافة يجب أن يأخذ وقتاً يتم توظيفه في وضع خطة إنقاذ وتطوير جذرية للصحافة بما يؤهلها بعد فترة للاعتماد على الذات اقتصادياً والانطلاق مهنيًا. وتشمل أية خطة من هذا النوع عملية إعادة تقويم للأصول الاقتصادية وللهيكل التمويلية ولبنية السوق وتوقعاته المستقبلية، مع تطوير جذري لنظم الإدارة والملكية، فضلاً عن برنامج مكثف لإعادة التدريب على معايير وقوالب وفنون الصحافة الحديثة.

إن خطة من هذا النوع يجب أن تقوم على شراكة بين الدولة ونقابة الصحفيين والمجتمع المدني والسياسي وكل المهتمين بإنقاذ وتطوير الصحافة المصرية. وقد ننتظر بعض الوقت حتى قبل أن نبدأ في وضع هذه الخطة، لأن حداً أدنى من الإصلاحات السياسية والدستورية والتشريعية صارت قضية حياة أو موت للمجتمع المصري بكل مؤسساته بما فيه الصحافة.

وقبل كل شيء، فإن إدراك المأزق الضخم والمعقد الذي تعيشه الصحافة ومصر كلها والتوافق على رؤية مشتركة وتوفير الإرادة السياسية للخروج من الكهف الذي عشنا فيه لعقود طويلة هو تذكرة الدخول الطبيعية لمستقبل واعد للوطن. فلا يمكن حل مشكلات الصحافة حتى لو توفرت لدينا أفضل الصيغ الفنية إلا إذا صنعنا مستقبلاً ناهضاً للوطن كله.

---

## شكر وعرفان

---

لم يكن لهذا البحث أن يظهر إلى الوجود لولا الأشخاص والمؤسسات التي ساعدتني بطرق عديدة، ولا يسع المقام هنا لذكرهم جميعاً، لذا سأقتصر على ذكر من قدموا إسهامات مباشرة لهذا العمل.

بادئ ذي بدء أود أن أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور راينر تيتزلاف من جامعة هامبورج الذي أشرف على رسالة الدكتوراه لقبوله مقترح رسالتي، ولتشجيعه لي ودعم طلبتي للحصول على منحة بحثية، وللإرشاد الفكري والدعم الإنساني الذي قدمه لي.

كما أود أن أشكر الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي (DAAD) التي قدمت لي منحة لمدة سنتين، ومن بين فريق الهيئة بالقاهرة أخص بالشكر مارجرت شتويرناجل، لتشجيعها الدائم لي ولتوجيهها، وكذلك إلى ماثياس بيتسولد.

لقد وجدت حافزاً فكرياً منذ ما يقرب من ثلاث سنوات وحتى الآن في قسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث أتاحت لي فرصة العمل كأستاذ مساعد. وإنني لممتن لجميع زملائي وطلابي الذين أتاحوا لي أن أرى من خلال المحادثات والمناقشات معهم صورة الصحافة المصرية بتفاصيل أعمق. أذكر منهم جيم نابولي الذي ساعدني في الالتحاق بالقسم وشجعني تشجيعاً حاراً في بحثي هذا. كما أنني أدين بالشكر إلى جيم سكوتن، فهو أول رئيس قسم قادي عبر مياه التدريس الأكاديمي المضطربة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، كما أنه دعم محاولاتي لمد التمويل الخاص بي عن طريق الهيئة الألمانية للتبادل الأكاديمي لعام آخر. وكذلك رئيسي الحالي في القسم بيجي بيببر روبرتن، والذي خصص بعض الموارد الخاصة بالقسم لنسخ العديد من المسودات لهذا العمل. ويبرز دور حسين أمين في تقديمه للنصائح الأكاديمية وتلك المتصلة بموضوع البحث، وكذلك من خلال تشجيعه بطرح موضوع البحث في

مؤتمرين وكذلك فى مادة منشورة. كما أفادتنى النقاشات التى دارت بينى وسونيا دبوس وإرنست هيرب وأحمد الجودى فى فهم العديد من الظواهر المحيرة التى ترتبط بالصحافة المصرية. كما قدمت لى مهيتاب عز الدين من مركز أبحاث الإعلام أفكاراً وعرفتنى بشخصيات مفيدة للغاية.

ومن بين الأكاديميين من خارج الجامعة الأمريكية بالقاهرة أشعر بامتنان خاص تجاه ألفت أغا من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية والسيد بخيت من جامعة القاهرة لوقتتهما، فقد ساعدانى كلاهما فى تكوين صورة عن الصحافة المصرية، كما ساعدنى جميع من أجريت معهم المقابلات والذين سيأتى ذكرهم فى نهاية هذا العمل فى تكوين تلك الصورة.

كما ساعدنى عدد من الصحفيين من خلال توفير المعلومات والمستندات التى استعصى على الحصول عليها، ولن أذكر أسماءهم هنا لأنهم فضلوا ذلك.

وقد ساعدنى ماهر المليجى فى ترجمة الاستبيان إلى اللغة العربية، وجبرة عبد الغنى فى تصحيح الترجمات العربية إلى اللغة الإنجليزية. وقدم صادق أوشى الدعم والنصيحة الفنية فيما يتعلق بجهاز الكمبيوتر وبرامجه، أشكرهم جميعاً.

وشكر خاص إلى رودجير لتحريـر الرسالة بأكملها ولإبداء تعليقات وأسئلة مفيدة للغاية. كما أتوجه بخالص تقديرى إلى الأشخاص التالية أسماؤهم ممن عملوا جاهدين لتقويم ترجمتى الألمانية للغتهم إلى الإنجليزية كما يكتبها أهلها: بيتسى والتر إيكولز، وكريج كريسمان أندرسون، ومايك فاوـلر، وجين إيستـيرو، ومايك شـيلى، وستيوارت وينجر. كما أنهم أبدوا تعليقات ونقداً قيـمين، وأتـحمل المسئولية كاملة عن الأخطاء الباقية فى نحو اللغة الإنجليزية أو تهجـيها.

لقد بذل كل من نيكولا فون كورف ورودجر فون كورف من كورف الكثير لتسهيل تدفق المعلومات بينى فى القاهرة وبين معهد العلوم السياسية (IPW) فى هامبورج. ومن الذين ساعدونى فى هذا المعهد أذكر على وجه الخصوص السيدة/ ميرتنز التى ساعدتـنى أكثر مما يحتمه واجبها. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء إدارة المعهد الذين ساعد عملهم فى إكمال هذه الرسالة.

يظل امتناني الأعـمق لزوجتى كاوري، التى وقفت بجانبى خلال السنوات الثلاث لهذه الرسالة، التى كانت شاقـة فى أغلب الأحيان.

وأخيراً أتوجه بشكر خاص لوالدتى ووالدى وكذلك أجدادى ممن لا يمكننى أن أقدر دعمهم وتشجيعهم المعنوى حق قدره.

## توطئة

لا يكاد يمر يوم في مصر دون أن تنشر إحدى الصحف الكبرى بروفائيل أو لمحة عن أحد الصحفيين البارزين، قصة أو خبر عن ضغينة تقلق وسائل الإعلام، أو تحليل لأدائها. إذ يشتم كتاب الأعمدة في الصحافة القومية في إنزال العقوبات على زملائهم في صحافة المعارضة، ويردون لهم الصاع صاعين.

إن روح الجدل توحى على ما يبدو بصحافة معافاة ومستقلة في بيئة سياسية متسامحة. وحقاً فأكثر ما تقرأه، خاصة في الصحف القومية، هو كيف أن الصحافة تعمل من أجل بناء مصر ديموقراطية. فالجميع بداية من كتاب الحكومة الجبناء إلى الأيديولوجيين الإسلاميين المتشددين يلزم نفسه علناً على الورق بقضية الديموقراطية.

تنشر الصحف المصرية الكثير عن نفسها حتى أن القارئ قد يتوقع من مجرد حجم المعلومات والتعليقات أنه سيعرف في يوم من الأيام كيف تدار هذه الصحافة؟ ويملاً الهتاف بالديموقراطية جميع وسائل الإعلام تقريباً حتى أن المرء يتوقع أن تؤدي الصحافة دوراً حيويّاً في تطورها. ولكن للأسف كلا التوقعين غير مؤكّد.

فمعظم ما ينشر حول الصحافة في الصحف سطحي من حيث المضمون، إذ تتبدل المقالات التي تمدح إحدى الشخصيات الإعلامية في الماضي أو في الحاضر بالهجوم على المنافسين ومحاولات التبرير أو تهنئة الذات. فتتزامم أناشيد النصر بالمثل الأعلى لحرية الصحافة، بينما تندر التحليلات العميقة لديناميكيات إنتاج الأخبار، ناهيك عن النقد الصحفي الجاد.

لو كان لناقد جاد أن ينتقد الصحافة في مصر لكان أول ما يلاحظ هو تدنى نوعية التقارير الإخبارية بصورة عامة. فعلى الصعيد المحلي تعتمد الأخبار المنشورة غالباً على مشاعر المواطنين، ولا تعتمد على أبحاث أو مصادر كافية، ولا

يتم بلورتها بلورة كافية، وتخلو من المحتوى التوضيحي أو الخلفية. ويسيطر على الصحف القومية الأخبار "البروتوكولية" للأنشطة الروتينية للرئيس ووزرائه. وتخلط القصص الإخبارية الحقيقية بالرأى، فتعجز تماما عن الوصول إلى أى مستوى معقول من الموضوعية والتوازن.

وتكون الصحافة فى بعض الموضوعات، مثل إسرائيل، ناقدة نقداً مفرطاً وأحادى الجانب، بل ولاذعا. وهناك عدم ثقة واضحة فى الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، يمكن تتبعه على صفحات جميع الصحف سواء الحكومية أو المعارضة.

وقد علق محمد حسنين هيكل، رئيس التحرير الأسبق لصحيفة الأهرام اليومية والمثير للجدل والمتحدث السابق باسم جمال عبد الناصر، فى إحدى المقابلات معه أن الصحافة المصرية فى مرحلة تطورها الحالية تبعد كل البعد عن فكرة حرية الصحافة، التى يفسرها الكثيرون بأنها تعنى حرية الصحفيين فى التعبير عما يعنُّ لهم من آراء. واستطرد هيكل أن الصحافة يجب أن تزيد من التركيز على مسئوليتها فى نشر الحقائق الوافية والدقيقة. حيث تذهب النظرية الديمقراطية الكلاسيكية إلى أنه لا يمكن لديموقراطية عملية أن تقوم دون التدفق الحر للمعلومات الموثقة حول الشؤون العامة، وهو ما لا تستطيع الصحافة المصرية أن توفره. وذكر هيكل أن "إحدى الوظائف الهامة (للصحافة) توفير التدفق الحر للمعلومات، ونشر التقارير حول ما يحدث"، لأنه "لا يوجد داعٍ لإخفاء ما يحدث، وطرح آراء مجردة بدلاً من ذلك".

لماذا لا تقترب الصحافة المصرية من مفهوم هيكل حول حرية تدفق المعلومات؟ إن مصر قوة بارزة فى شئون المنطقة والقارة الإفريقية، وتتمتع بعض الأقسام من صحافتها، على الأقل مقارنة بباقي دول العالم النامى، بموارد مالية وبشرية هائلة. وقد عمل الكثير من كبار مفكري مصر فى صحفها، التى كانت دائماً قريبة من خشبة المسرح فى الدراما السياسية للبلاد. لذا لماذا لم تكن الصحافة أكثر فاعلية فى تعزيز الديمقراطية؟

تبدأ التفسيرات عادة بمستوى "الماكرو"، من القمة. بينما تتحرك الديمقراطية ببطء قاتل فى مصر، على الرغم من وجود الانتخابات البرلمانية والمحلية الدورية، تظل مصر دولة سلطوية فى الأساس. فعلى الرغم من أن ممارسة حسنى مبارك لهذه السلطوية قد تبدو "لطيفة" بالمقارنة بأسلافه، إلا أنه يمكن أن يقرر فجأة وعشوائياً

أن يلجأ إلى ممارسة السلطة بقسوة على الصحافة. يمكن أن تعود الرقابة المفروضة حالياً بصورة غير مباشرة من خلال الضغوط الحكومية، والقواعد الإدارية المقيدة وخوف الصحفيين، رسمياً مرة أخرى. كما أن الصحفيين يعلمون أنه أياً كانت الحرية الظاهرية التي يتمتعون بها، إنما تعتمد اعتماداً أساسياً على معاناة الرئيس، وهم ممتنون لتحفظه النسبي.

أجاب الصحفي الكبير مصطفى أمين في عام ١٩٩٢ عندما طلب منه أن يصف الاختلاف في توجهات آخر ثلاثة رؤساء مصريين نحو الصحافة: "إذا لم يعجب الرئيس عبد الناصر ما تقوله، فسوف يشنقك، أما السادات فشئ من اثنين إما أن يزج بك في السجن أو يطردك من الصحيفة، أما إذا لم يعجب مبارك ما تكتبه فهو يذهب إلى التليفزيون ويهاجمك على شاشته." وذكر مصطفى أمين أنه يرى أن طريقة مبارك أكثر قبولاً، ولكن لا يجب أن يشك أحد في أنه يحتفظ لنفسه بالاختيارات نفسها التي أخذ بها عبد الناصر والسادات.

من السهل للغاية أن نعزو نقاط ضعف الصحافة المصرية وإسهامها المنقوص في الديمقراطية كلية إلى الرئيس والنظام السياسي الذي يؤمن بالطاعة التامة للسلطة. وهذا ما يطرحه يورك فون كورف في هذا الكتاب؛ فالصحافة ليست إلا إحدى المجموعات التي تتنافس على الهيمنة على مؤسسات الدولة ومواردها. فلأسباب عدة توقفت عملية التنمية السياسية الديمقراطية في مصر، وتوقفت معها الصحافة التي تحاول أن توازن بين مصلحتها الذاتية وطموحها الذي وعدت به نحو الديمقراطية. وقد كان إسهام الصحفيين المصريين في عملية الديمقراطية، كما ذكر يورك "مقلداً بالأعباء ومنقوصاً". ويرى يورك فون كورف أنه لا توجد سوى أقلية قليلة حتى بين صفوف الصحفيين تربط نفسها بشكل نشط بالإصلاح الديمقراطي، أما الآخرون، أي الأغلبية، بما فيهم البيروقراطيين الانتهازيين، والمحافظين المتدينين، واللامبالين ببساطة، فقد امتنعوا عن الدخول في هذا النزاع.

ومن إحدى إسهامات الكتاب الهامة تضييق نطاق التركيز البحثي بعيداً عن التركيز العام على النظام السياسي لتوضيح كيف أن المسؤولية تقع حتى على الصحفيين أنفسهم فيما يتعلق بالتقدم البطيء في سير الديمقراطية في مصر. والقصة التي يسردها فون كورف ببعد علمي تملؤها إحياءات بعدم إخلاص العديد من الصحفيين وعدم انسجامهم، وموالاتهم لمجموعات أخرى وأولوياتهم المادية.

ومن عواقب تنازل الصحافة عن مهمة تعزيز الديمقراطية في مصر أن هذه

المهمة قد تركت في أيدي المنظمات غير الحكومية الهشة، وبالتالي فقد تعرضت هذه المنظمات مثل مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ورابطة الناخبات المصريات إلى هجوم من النظام في السنوات الأخيرة، الذي أغلق بعضها وزج بقيادات وموظفي البعض الآخر إلى السجن.

يتلقى المدافعون عن الديمقراطية دعماً قليلاً من الصحف. بل نجد أن الصحافة قد قادت العديد من الهجمات عليهم. مازالت الديمقراطية نبتاً ضعيف الجذور في مصر، وقد فضل العديد من الصحفيين المصريين سحق النبتة بدلاً من رعايتها.

جيمس جيه نابولي

جامعة ويسترن واشنطن

سبتمبر ٢٠٠١



[ ) ]

مقدمة



## ١-١-١ خلفية المشكلة والقضية الأساسية

تنطبق الملاحظة القائلة بأن مصر بلد المتناقضات المذهلة<sup>١</sup> على الصحفيين المصريين أيضاً وعلى نشاطاتهم السياسية. ففي بعض الأحيان يبدو الصحفيون المصريون وكأنهم يدافعون عن حرية الصحافة واستقلالها وحقوق الإنسان والديمقراطية. وفي أحيان أخرى، يبدو وكأنهم يساندون السلطوية ويدافعون عن انتهاكات حقوق الإنسان وإخراص الأصوات الناقدة.

في مايو ١٩٩٥، أقر البرلمان المصري قبيل عطلة الصيف قانوناً صارماً للصحافة هو القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥. ولم يحضر تلك الجلسة من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٤٥٤ سوى ٥٧ عضواً، وقد كانت أصوات ٤٥ من أولئك الأعضاء كافية لإقرار مشروع القانون الذي تحول إلى قانون وقع عليه رئيس الجمهورية في الليلة ذاتها. وقد زاد القانون رقم ٩٣ الغرامات إلى حد كبير وكذلك مدّ فترات سجن الصحفيين في الجرائم التي تفتقر إلى تعريف محدد وهي "جرائم النشر" (صحفيون بلا حدود، ١٩٩٦، ص ٢). وقد كان رد فعل الصحافة المصرية عنيفاً معتبراً أن القانون محاولة لقتل الصحافة. فقد نظمت نقابة الصحفيين لقاءات احتجاج وعملت بالتعاون مع مجموعات حقوق الإنسان على صياغة مسودة لقانون بديل. وبعد عام من الصراع مع الحكومة تم إلغاء ذلك القانون المجحف وصدر قانون جديد أعاد فرض الوضع القائم تقريباً.<sup>٢</sup>

لكن في نفس العام، ناقشت النقابة ذاتها، التي كانت قد نظمت تلك الاحتجاجات، عدداً من المشروعات الجديدة للمنفعة الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين مثل أنظمة التأمين الصحي، والمنتجات والأندية الاجتماعية. ثم طلبت النقابة ذاتها الملايين من الجنيهات اللازمة لتلك المشروعات من نفس الحكومة التي وضعت ذلك القانون

المفروض. ومن ثم، فقد تعمق اعتماد الصحفيين على النظام الحاكم اقتصاديا.<sup>٣</sup> وفى أواخر عام ١٩٩٨، أثارت تساؤلات أخرى حول رغبة الصحفيين المصريين فى المساهمة الفعلية فى عملية الديمقراطية وذلك حين بدأ إظهار الحس القومى يتقدم فى الأولوية على التحقيق فى بعض المسائل المقلقة. فقد أصدرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريراً حول حبس المئات من الفلاحين وتعذيب العشرات منهم من قبل الشرطة أثناء التحقيق فى مقتل مواطن قبطى فى صعيد مصر. وأفاد التقرير أن كافة الأفراد الذين تعرضوا للتعذيب كانوا من الأقباط. وقد تناولت صحيفة الصنداي تليجراف البريطانية القضية وكتبت حول اضطهاد المسيحيين فى صعيد مصر - وهذا استخلاص لم يطرحه تقرير المنظمة المصرية<sup>٤</sup>. وبعدها اتهمت جريدة الأسبوع، وهى جريدة مصرية أسبوعية، يفترض أنها "مستقلة"، المنظمة المصرية بتلقى تمويل أجنبى (وهو أمر شائع بين جميع المنظمات غير الحكومية فى مصر). ومن ثم فإنها، أى المنظمة، تعمل لحساب "دولة معادية" (بريطانيا) تريد الإضرار بمصالح مصر. وبعد مضى أسبوع أُلقت الحكومة المصرية القبض على ناشط بارز من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان بسبب نفس المزاعم. وفى حين رددت العديد من الصحف المصرية اتهامات الحكومة، فقد لاقى الصحفيون الذين أرادوا الكتابة لصالح حق المنظمة المصرية فى نشر الحقائق حول انتهاكات الشرطة، صعوبة فى العثور على منافذ إعلامية تقبل نشر مقالاتهم - ليس فقط فى الصحف شبه الرسمية، بل وفى صحف المعارضة أيضاً<sup>٥</sup>.

ومن ناحية أخرى، حينما أصدر البرلمان قانوناً جديداً فى مايو ١٩٩٩ لفرض المزيد من الإشراف اللصيق على نشاطات المنظمات غير الحكومية، بما فى ذلك منظمات حقوق الإنسان، انتقد العديد من الصحفيين - فى صحف المعارضة والصحف شبه الرسمية على حد سواء - القانون الجديد والقيود التى يفرضها على الحريات القائمة.

هذه النشاطات والمواقف للصحفيين وغيرها مما يبدو متناقضاً تثير سؤالاً يمثّل قلب هذا الكتاب: إلى أى مدى يسهم الصحفيون المصريون بالفعل فى عملية الديمقراطية فى بلادهم؟ هل يعززونها، أم يقوضونها؟ هل يساعدون على تقدم حرية الصحافة، أم أنهم يقيدونها؟ هل يناضلون من أجل المزيد من حقوق الإنسان، أم أنهم لا يبالون أو حتى يعادون هذه الحقوق؟

وتتضح أهمية المشكلة التى ندرسها بسهولة: إن مصر ليست بلداً ديمقراطياً بالمعنى

البسيط للمفهوم حيث لا تتوافر فيها المتطلبات الدنيا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وضمنان حقوق الإنسان وسيادة القانون<sup>٦</sup>. فعلى سبيل المثال، ورد أن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥ كانت من بين أكثر الانتخابات تزويراً وعنفاً في تاريخ مصر الحديث<sup>٧</sup>، حيث حصل الحزب الحاكم على نحو ٩٤ بالمائة من مقاعد البرلمان. ولم يترشح في الاستفتاء الرئاسي الذي جرى في ١٩٩٩ سوى الرئيس الحالي، حسنى مبارك، حيث حصل رسمياً على أكثر من ٩٣ بالمائة من عدد الأصوات، ومن ثم أضاف ستة أعوام جديدة لفترة توليه السلطة التي بلغت حينها ١٨ عاماً. ووفقاً لبعض الباحثين، فإن هذه الظروف السياسية التي تعكس مسارات غير ملائمة للمشاركة السياسية، هي أحد أسباب عدم الاستقرار المدنى الحالي في مصر- والتي كان آخرها التمرد الذي جرى في صعيد مصر على مدار عقد التسعينيات<sup>٨</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تزايدت انتهاكات حقوق الإنسان مثل التعذيب وانتهاك حريات التجمع والتعبير عن الرأي بشكل ظاهر خلال هذا العقد. فعلى سبيل المثال، أوردت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقارير بإنشاء سجون شديدة الحراسة، وقد أفادت التقارير حدوث أبشع أشكال العنف الجسدى والنفسى في هذه السجون (للمزيد من التفاصيل انظر الفصل الثالث)<sup>٩</sup>. لقد كانت سيادة القانون مختلة، ربما بدرجة أقل من المشاركة السياسية وضمنان حقوق الإنسان، حيث حافظ قضاة مصر على سمعة كونهم يتمتعون بدرجة أعلى نسبياً من الاستقلال في فترة التسعينيات. لكن السلطة التنفيذية تمكنت من خلال اعتمادها المتزايد على المحاكم العسكرية، من الالتفاف على القسم الأكثر استقلالاً من القضاء بشكل متزايد. فقد أصدر القضاة العسكريون، الذين يتم تعيينهم من قبل وزير الدفاع، في الفترة ما بين نوفمبر ١٩٩٢ ونهاية ١٩٩٧، ٨٣ عقوبة إعدام في ٣١ قضية ضمت ٨٢٩ متهماً. وقد واجه ٥٠٦ متهماً عقوبات بالسجن أو الأشغال الشاقة لمدد مختلفة (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٨، ص ٦٦). وبالإضافة إلى ذلك، لم تنجح الشكاوى القانونية ضد انتهاكات الشرطة إلا في الحالات الاستثنائية فقط (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٨، ص ٦٤).

ومن ثم، يتعين على أى عملية ديمقراطية ناجحة حقاً أن تضع حداً لتلك المشاكل والممارسات.

وعلاوة على غياب العدالة والفرص العادلة للمشاركة السياسية، فإن المشكلة الأخرى الكبرى التي قد يعدها معظم الناس في مصر المشكلة الأكبر- هي الفقر. فعلى مدار الثلاثين عاماً الماضية، تزايد العدد الإجمالي والنسبة المئوية للفقر على

السواء زيادة مطردة. ووفقا لبعض التقديرات، يشكل الفقراء حاليا نحو نصف عدد السكان (انظر القسم - ٣٢). ولا يزال الجدل دائرا بين المنظرين السياسيين<sup>١٠</sup> حول إذا ما كان المزيد من الديمقراطية سيؤدي إلى المزيد من الرخاء، ولكن نظرا للترامز المتواتر بين الرفاه المادى والنظام السياسى الديمقراطى، فإنه يعد من قصر النظر استبعاد العلاقة بين الاثنىن كلىة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن مسألة الديمقراطية فى الفترة الأخيرة تستمد علاقتها من ملاحظة هنتنجتون المتعلقة "بالموجة الثالثة"، حيث يفترض أن الديمقراطية تكاد تكون قد اكتسحت المعمورة على مدار الثلاثىن عاما الأخيرة (انظر، Huntington، ١٩٩١). فبىنما شهدت أوائل التسعىنات على وجه الخصوص عددا هائلا من الانتقالات السىاسىة نحو الديمقراطية ونحو تعزيز الأنظمة الديمقراطىة الجدىة فى أرجاء العالم، استثنىت تلك الموجة دول الشرق الأوسط وشمال أفرىقىا إلى حد كبرى فى أشكالها الأخيرة. وهناك العدىد من المداخل لتفسىر هذه الظاهرة فى دول الشرق الأوسط وشمال أفرىقىا عامة ومصر خاصة<sup>١١</sup>، إلا أن القلىل من هذه المداخل يتناول الصفىىن كفاعل اجتماعى وسىاسى بإمكانه أن يساهم فى عملىة التحول الديمقراطى. وىعد هذا قصورا بحثىا لأن الصفىىن من بىن جمىع المهنىن لدهم قدرة خاصة على الإسهام فى عملىة الديمقراطية. فبطبىعة عملهم، يعد الصفىىون فى قلب السىاسة والمجتمع. ففى الغرب يقومون على الأقل بنقل قرارات وخطط صناع السىاسة إلى العامة، وكذلك آراء ونشاطات العامة إلى رجال السىاسة<sup>١٢</sup>. وكما أشار وولتر لىبمان فى عام ١٩٩٢ أنه لا ىمكن الاستغناء عن الصفىىن فى الدول الديمقراطىة الحدىثة حيث إن أغلبىة المواطنىن لن ىتمكنوا من المشاركة فى الحىاة العامة بدون خدماتهم (Lippman 1922، Part V1). ففى أوائل عام ١٧٩١، ربط التعدىل الأول للدستور الأمريكى بىن حرىة الصحافة والتعبىر وحرىة الاطلاع على الحقىة وبىن بقاء الديمقراطىة (9، 1995، Altschull and 10)، وفى وقت لاحق اشتملت دساتىر دول غربىة مثل ألمانيا وفرنسا على أفكار مماثلة<sup>١٣</sup>. إلا أنه فى مصر أيضا، وردت فكرة (ولىس بالضرورة ممارسة) الربط بىن حرىة الصحافة وعناصر الديمقراطىة، فى الدستور<sup>١٤</sup>. وعلاوة على ذلك، فإن مصر طرف فى عدد من الإعلانات والمعاهدات الدولىة مثل الإعلان العالمى لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٤٨ (انظر المادتىن ١٩، ٢٠)، والعهد الدولى للحقوق المدىنىة والسىاسىة منذ عام ١٩٦٦ (المادة ١٩) وغبىرها من الصكوك التى تنص على حرىة الرأى والتعبىر والصحافة. ولا

يغيب عن إدراك الصحفيين المصريين هذه المعلومات، فقد ورد في مقترحاتهم التي تقدموا بها في عام ١٩٩٦ لوضع ميثاق شرف للصحافة، على سبيل المثال، ضرورة وجود صحافة حرة من أجل "الديمقراطية"<sup>١٥</sup>.

وبعبارة أخرى، إن طبيعة عمل الصحفيين، ليس في الغرب فقط وإنما في مصر أيضاً، تمنحهم أهمية خاصة ووعياً بالإسهام في عملية الديمقراطية. ومن ثم، فإن الصحفيين كجماعة مهنية لهم علاقة خاصة بالمناقشات حول عملية الديمقراطية. وحيث إنه لا يوجد تحليل شامل حول دور الصحفيين في عملية الديمقراطية في مصر، فإن الكتاب يعالج السؤال: ما إسهام الصحفيين في عملية الديمقراطية في مصر في عقد التسعينيات؟

ولا يرجع اختيار فترة التسعينيات إلى أهمية تلك الفترة فحسب. فقد خلق صعود الحركة الإسلامية العنيفة في هذا العقد مشاكل خاصة لدعاة الديمقراطية، حيث حوصروا بين حكومة سلطوية وعناصر راديكالية لا تتورع عن قتل أصحاب الآراء "غير الإسلامية"<sup>١٦</sup>.

## ١-٢ الإطار النظري

إن قضية إسهام الصحفيين في عملية الديمقراطية تتطلب إطاراً نظرياً يجمع أسباب وخصائص الانتقال السياسي مع نصيب الصحفيين بشكل عام من تلك العملية. ورغم أنه لا يوجد مثل هذا الإطار المستخلص من عمليات التحول التي تمت في أواخر القرن العشرين، إلا أن هناك بعض المحاولات لصياغة النظرية، إلى جانب عدد من دراسات الحالة قد تسمح بالخروج ببعض الاستنتاجات التمهيدية حول إسهام الصحفيين (انظر أدناه). ومن ثم، فإن هذا الكتاب يستعين بمفهوم نظري للانتقال السياسي طور في حقل العلوم السياسية يسمح بمزاوجته بالأفكار التي تعالج دور الصحفيين في عمليات الانتقال. وهذا الجمع لا يخلق نظرية جديدة، وإنما يفعل نموذجاً قائماً في المسألة محل الدراسة.

إن مفهوم الانتقال السياسي المستخدم هنا هو نموذج شوبيرت وآخرين حول المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة SCOG model والذي نعرض له في القسم التالي. بعد ذلك، سنناقش نتائج منهجين نظريين والعديد من دراسات الحالة المتعلقة بدور الصحفيين في عملية الديمقراطية وبعدها سنقوم بدمجها في النموذج المشار إليه.

## ١- ١٢ نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة (SCOG)

اختلف علماء السياسة لأكثر من أربعة عقود حول أى العوامل يتعين التركيز عليها لتفسير عمليات الديمقراطية. فبينما أكد البعض مثل ليرنر (Lerner 1958) وليبيست (Lipset 1963) وداهل (Dahl 1971) على التركيز على البيانات الاجتماعية - الاقتصادية لفهم الديمقراطية، توصل آخرون مثل روستو (Rustow ١٩٧٠) وبعد ذلك اودونيل (O'Donnell) وشميتير (Schmitter ووايتهيد (Whitehead 1986) إلى أنه يمكن تفسير الانتقال السياسى من خلال فحص نشاطات الفاعلين السياسيين وخاصة النخب. إلا أن آخرين بدءاً من ايستون (Easton) 1965، حولوا نظرهم التحليلية إلى النظام السياسى<sup>١٧</sup> وتساءلوا أى نوع من المتطلبات يحتاجها نظام ما للبقاء وما الذى يجعل أى نظام يحوّل نفسه<sup>١٨</sup>. لن أخص الجدل حول "أفضل" المداخل لتفسير لماذا وكيف تتم عملية الديمقراطية مرة أخرى؛ حيث إن ذلك قد تم بالفعل على يد بوتتر (Potter 1997) على سبيل المثال أو فى عمل ميركل (Merkel ١٩٩٦). وهنا يجب الأخذ فى الاعتبار أن إحدى نتائج هذا الجدل كانت الملاحظة بأن المداخل المختلفة قد تفسر أشياء مختلفة بدرجات متفاوتة (Merkel 1996 ص 18). فعلى سبيل المثال، قد تكون النظريات التي تركز على الفاعلين actor-centered جيدة فى تفسير الحالات الفردية، أما المداخل التي تؤكد على التحديث الاجتماعى - الاقتصادى فقد تكون أقوى فى إعطاء صور أكثر شمولاً؛ وحيث إنه لا يمكن لأى نظرية الإجابة على كل الأسئلة بدرجة مرضية بالتساوي، فقد كانت النتيجة الثانية - وهى نابعة من الأولى - الدعوة إلى دمج مختلف المداخل (Merkel 1996 ص 18). إن كلتا النتيجتين ملائمتان للمشكلة محل النقاش. أولاً: تحليل إسهام الصحفيين فى دولة واحدة يستلزم بشكل واضح استخدام مدخل قوى فيما يتعلق بالفاعلين. ثانياً: يتعين على ذلك المدخل - حتى تزداد قيمته التحليلية - ألا يتجاهل "العوامل الخارجية" مثل عمل النظام السياسى، أو الوضع الاقتصادى الاجمالي للدولة، أو الثقافة السياسية. والمدخل الذى يلبى هاتين الحاجتين هو نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة.

وقد ابتدع نموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة علماء السياسة الألمان جونتر شوبيرت Gunter Schubert ورينز تetzلاف Rainer Tetzlaff وفيرنر وينوالد (Schubert et al, 1994) (Werner Vennewald). وواضح أن هؤلاء العلماء الثلاثة قد انطلقوا من عناصر من نظرية كارل ماركس حول المادية التاريخية التي حاولت تفسير التاريخ ككل، لكنهم يقصرون تطبيق نموذجهم على



تفسير نجاح وفشل عمليات الديمقراطية في الدول النامية في أواخر القرن العشرين<sup>١٩</sup>. وبخلاف ماركس أيضا فهم لا يركزون على الصراع بين الطبقات، وإنما على الصراع بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة. ويعد هذا الصراع صراعا حول السيطرة على مؤسسات الدولة وعائداتها. وينظر لهذا الصراع بوصفه عملية قد تؤدي في لحظة ما إلى الديمقراطية حسب قوة وتحركات المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، وكذلك حسب تأثيرات البيئتين المحلية والدولية على المجموعات الاستراتيجية.

والمجموعات الاستراتيجية هم الأفراد الذين يتحكمون في الأصول السياسية والاقتصادية الاستراتيجية الأساسية لمجتمع ما. وعادة ما يشكلون ائتلافا أو تحالفا حاكما. ولا يسيطر هذا الائتلاف على مؤسسات الدولة وعائداتها فقط، وإنما يشمل أيضا حلفاء من خارج الحكومة والجهاز العسكري والبيروقراطي مثل المنظمين الاقتصاديين المؤيدين لهم أو المهنيين الداعمين الذين يساهمون في تعزيز موارد المجموعات الاستراتيجية بثروتهم أو بمعارفهم التقنية. إن الهدف الأول للمجموعات الاستراتيجية هو ضمان سلطاتها السياسية والاقتصادية وتوسيعها.

أما المجموعات المعارضة فتتكون من الأفراد المستبعدين من مواقع السلطة السياسية إلى حد بعيد. وهم يحاولون تغيير توزيع "المال والقوة"؛ ولكي يتسنى للمجموعات المعارضة تحقيق أهدافها، يجب أن تكون لديها القدرة على الصراع؛ أي امتلاك الموارد التي يمكن أن تواجه بها المجموعات الاستراتيجية. فعندما يكون لدى المجموعات المعارضة العزم والقدرة على الاتفاق حول أهداف مشتركة مثل المزيد من المشاركة السياسية أو إعادة التوزيع الاقتصادي، تصبح هذه المجموعات عوامل هامة في التغيير السياسي، شريطة أن تتمكن أيضا من الاتفاق على استراتيجيات مشتركة لتحقيق أهدافها.

إن مفهوم المجموعات الاستراتيجية والمعارضة يحل ما هو أكثر من مجرد صراع بين "نظام" و"معارضة". إن المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة تتمايز فيما بينها ببنائها الطبقي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، قد يكسب بعض أعضاء المجموعات الاستراتيجية أو مجموعات المعارضة دخولهم عن طريق الاستثمار في رؤوس الأموال، وغيرهم عن طريق العمل، في حين يكسب البعض الآخر دخولهم عن طريق تقديم المعرفة التكنولوجية. وفي ذات الوقت هناك اختلافات في مستويات التعليم والمهنة والدخل. ومن ثم فإن المجموعات الاستراتيجية والمعارضة لا تنقسم

فقط إلى منظمين وضباط عسكريين وملاك أراضى وموظفين بيروقراطيين ومهنيين ومستخدمين / عمال ورجال دين، ولكن أيضا إلى موظفين أغنياء وفقراء وبيروقراطيين ذوي مستوى عالٍ أو متوسط وما إلى ذلك. ويعد هذا التمييز الاجتماعي<sup>٢٠</sup> للمجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة أمرا هاما، ليس لفهم "تكوينها الداخلي" فحسب، وإنما لإدراك علاقات القوة الموجودة في مجتمع ما وتفاصيل عمليات الانتقال. فعلى سبيل المثال، قد تنتقل بعض المجموعات الفرعية من المجموعات الاستراتيجية (مثل المنظمين أو المهنيين في ائتلاف النظام الحاكم) "من معسكر إلى آخر" عند مرحلة ما ويدعمون الديمقراطية؛ ومن ثم يغيرون التوازن لصالح الانتقال السياسي، في حين يصبر البعض على الوضع القائم مثل العسكريين. إن تحليل مصالح وموارد ونشاطات تلك المجموعات المختلفة يقع في قلب نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة.

بعد تحديد مختلف المجموعات الاستراتيجية والمعارضة في مجتمع ما على أساس بنائها الطبقي والاجتماعي سيكون من الضروري تحليل رغبة وقدرة المجموعات المختلفة على تغيير الوضع السياسي القائم أو الإبقاء عليه. ويمكن تحديد إرادة المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة جزئيا بتحليل مصالحها، وذلك في جانب منه بالنظر إلى نشاطاتها. ومن ثم، وفي خطوة تحليلية ثانية يتعين فحص مصالح تلك المجموعات. ويذكر شوبيرت وآخرون (Schubert et al 1994, 68)، أن من بين المصالح المحتملة لمجموعات المعارضة المشاركة السياسية، وتوسيع وضمان الموارد المادية، وصون ونشر الهوية الثقافية أو الدينية، وتحسين المكانة الاجتماعية، وتحقيق أيديولوجيات دينية أو علمانية، والدفاع ضد التعديات الثقافية أو السياسية للمجموعات الاستراتيجية. وقد يكون للمجموعات الاستراتيجية أهداف مماثلة مع فارق أنها موجهة ضد المجموعات المعارضة وأنها تميل عادة إلى الحد من المشاركة السياسية إلى أقصى درجة ممكنة.

ولتحقيق أهدافها بنجاح، تحتاج المجموعات المعارضة إلى موارد كافية أو قدرة على الصراع. ويقترح شوبيرت وآخرون (Schubert et al. 1994, 69) المتغيرات التالية لتحديد القدرة على الصراع:

- مدى كفاءة تنظيم المجموعات المعارضة، أي تنظيمها في أحزاب أو اتحادات أو منظمات مهنية أو حركات احتجاج اجتماعية.
- التجانس الأيديولوجي والثقافي، أي الإجماع بين صفوفها لتحقيق المصداقية

- السياسية لدى المجتمع والقوة عند مواجهة المجموعات الاستراتيجية.
- شرعيتها كقوة سياسية. وقد تقوم هذه الشرعية على الوضعية الاجتماعية أو الكاريزما والسيرة السياسية لقادتها.
- قدرة المجموعات المعارضة على تعبئة أفراد (غير سياسيين) من أجل التغيير السياسي.
- وبطريقة مماثلة يتعين تحليل موارد المجموعات الاستراتيجية. ويقدم الجدول ١-١ عرضاً نموذجياً للمجموعات الاستراتيجية والمعارضة المختلفة ومواردها والمؤسسات التي عادة ما تنظم نفسها بها.

### جدول ١ ١- نظرة عامة على المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة

المجموعات المعارضة						
رجال الدين	العمال/ الموظفون	المهنيون (مستقلون)	مسئولو الدولة	ملاك الأراضي	المنظمون الاقتصاديون	الجيش
الموارد						
الكاريزما، التعبئة	العمل، الخدمات، التنظيم	المعلومات، المعرفة	المعرفة التكنوقراطية	الأراضي، رأس المال	رأس المال	القوة المادية
الاستخدام الممكن للموارد						
تعبئة وادلجة المعارضة ونزع الشرعية عن الحكومة	الإضراب، الاحتجاجات العمالية المنظمة، التمرد	نزع الشرعية محلياً ودولياً عن الحكومة، بناء وقيادة المنظمات المعارضة	التخريب الإداري	هروب رؤوس الأموال، توقف الإنتاج، دعم المعارضة	هروب رؤوس الأموال، التهريب، دعم المعارضة	إصلاحات، انقلاب عسكري
المأسسة						
المنظمات غير الحكومية، الاتحادات العمالية والمهنية، حركات الاحتجاج الاجتماعية، المؤسسات الدينية/ الكنائس التقدمية، أحزاب المعارضة						
المجموعات الاستراتيجية						
رجال الدين	المهنيون المؤيدون	مسئولو الدولة	ملاك الأراضي	المنظمون الاقتصاديون	الجيش	
الموارد						

القوة المادية	رأس المال	الأراضي، رأس المال	المعرفة التكنولوجية	المعلومات، المعرفة	الكاريزما، التعبئة
الاستخدام الممكن للموارد					
قمع، انقلاب عسكري	إنتاج/ استثمارات، محاسبة المحاسيب	إنتاج واستثمار زراعي، محاسبة المحاسيب	زيادة كفاءة الإدارة، محاسبة المحاسيب	إضفاء الشرعية على الحكومة والإدارة محليا ودوليا، تحسين كفاءة وظائف الدولة	إضفاء الشرعية على الحكومة ووصم المعارضة
المأسسة					
جمعيات مهنية، اتحادات ونقابات مهنية ومنظمات دينية وكنسية محافظة وعاملين، أحزاب حكومية، أندية					

المصدر: Schubert/ Tetzliff 1998، 34

وأخيرا، كخطوة تحليلية رابعة، تتيح الأنشطة المختلفة، التي تسعى من خلالها المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة إلى تحقيق مصالحها، النظر في توازن القوى في المجتمع، وفي إرادة المجموعات المختلفة لاستخدام مواردها المتعددة من أجل الصراع السياسي، ومن ثم المساعدة في توضيح أسباب الانتقال السياسي أو - مثلما هو الوضع في الحالة المصرية - تجميد التغيير السياسي. بالإضافة إلى الأسباب المتأصلة في البنية الاجتماعية والطبقية ومصالح وموارد ونشاطات المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، يؤكد نموذج المجموعات على أهمية العوامل الخارجية لفهم الانتقال السياسي. والعوامل الخارجية هي تلك التي لا تعد متأصلة بشكل تام في المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، ولكنها بالرغم من ذلك تؤثر على الانتقال السياسي. وتتمثل هذه العوامل في دعم الحكومات الأجنبية للمجموعات المعارضة أو الاستراتيجية، والثقافة السياسية للبلد (التي قد تشجع أو لا تشجع عملية الديمقراطية)، والخبرات الجيدة أو السيئة مع تجارب سابقة في الديمقراطية، والوضع الاقتصادي للبلاد، وكذلك "الصدمات الخارجية" المحتملة مثل الهزائم العسكرية أو الأزمات الاقتصادية التي تلم بالبلاد بدون توقع والتي قد تغير موازين القوى<sup>21</sup>.

تصبح الدولة فى النزاع بين المجموعات الاستراتيجية والمعارضة محلاً للنزاع. يرى بيرت وزملاؤه الدولة بوصفها مركز السلطة الذى يتشكل من بشر ومؤسسات، والتي تسعى المجموعات الاستراتيجية انطلاقاً منها وبها إلى تجنب محاولات المشاركة السياسية وإعادة التوزيع الاقتصادى. وبعبارة أخرى، تصبح مؤسسات الدولة وموظفوها وسيلة المجموعات الاستراتيجية لممارسة السلطة والسيطرة على العائدات العامة. وعادة ما تقاوم المجموعات الاستراتيجية محاولات المجموعات المعارضة للسيطرة على بعض أجزاء الدولة أو عائداتها. إلا أنه عندما تتعاظم تكلفة الدفاع عن الوضع الراهن بالنسبة للمجموعات الاستراتيجية، فقد توافق على فتح النظام السياسى والسماح ببعض المشاركة. ورد الفعل الآخر المحتمل هو تجميد الحريات الممنوحة بالفعل وملاحقة المجموعات المعارضة، وهذا هو ما حدث بالفعل فى مصر فى فترة التسعينيات. إن مسار الأحداث ليس بالشئ المحدد سلفاً بأى حال من الأحوال ولا يساعد تحليل المجموعات الاستراتيجية والمعارضة وبيئاتها سوى فى تفسير التاريخ، أما التوقعات فهى بطبيعة الحال تخمينات تقوم على المعرفة فى أحسن الأحوال.

وشأنه شأن غيره من نظريات الديمقراطية القائمة على الفاعلين، يميز نموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة بين ثلاث مراحل فى عمليات الانتقال. ينظر إلى المرحلة السلطوية (قبل الانتقال) على أنها الاستبعاد الرسمى للمعارضة من النظام السياسى. وفى مصر، تتوافق هذه المرحلة مع منتصف عهد جمال عبد الناصر. وعادة ما تبدأ شرعية النظام السلطوى فى التراجع عند مرحلة بعينها، على سبيل المثال عندما يحفز الانهيار الاقتصادى أو الهزيمة العسكرية مثلما حدث فى أواخر الستينيات فى مصر تراجع هذه الشرعية. وهذه هى بداية مرحلة التحرير حيث تقسم الرؤى المختلفة فيما يتعلق بالاتجاه الأفضل للبلاد الائتلاف الحاكم وتكتسب مطالب المجموعات المعارضة الشرعية<sup>٢٢</sup>، إلا أن الائتلاف الحاكم فى هذه المرحلة لا يكون على استعداد لفتح المجال لتوزيع السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة، وإنما يواصل الاعتماد على وكلائه فى الأجهزة البيروقراطية والعسكرية للحفاظ على موقعه. وعلى الرغم من أن المجموعات المعارضة لا يسمح لها بالمشاركة فى السلطة رسمياً، إلا أن وجودها يصبح معترفاً به، ويتخذ أحياناً شكلاً قانونياً فتتسع الحرية التي تتمتع بها المجموعات المعارضة بها لممارسة نشاطات مثل الإضراب والمظاهرات والعرائض وغيرها إلى حد بعيد. وقد تصاعدت هذه العملية فى مصر

فى عهد السادات. وكلما تم تنظيم المجموعات المعارضة وترسيخها مجتمعيا بشكل أفضل، زادت فرص الانتقال نهائيا إلى الديمقراطية. فبدون معارضة قوية سيتمكن النظام الحاكم من تلبية بعض مطالب الإصلاح، وسيسمى النظام هذه الإجراءات ديمقراطية، لكنه لن يغير الترتيبات السلطوية للوصول إلى السلطة واستخدامها. وهذا ما حدث فى مصر فى أعقاب فترة عبد الناصر. إذن فمرحلة الانتقال تشير إلى عملية ارتخاء قبضة المجموعات الاستراتيجية على السلطة. ويحدث هذا نتيجة للمزيد من تحولات السلطة بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة. إن حدثا خارجيا مثل وفاة قائد سلطوى أو ثورة شعبية ضد انتخابات مزورة قد تطلق زخم التغيير.

عادة ما تعقد انتخابات حرة ونزيهة فى مرحلة الانتقال، فتشارك المجموعات المعارضة لأول مرة رسميا وقانونيا فى الحكومة. وفى المرحلة الأخيرة من الترسخ يتعين بلورة وتطبيع هذا التوازن الجديد للقوى بين مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية، فتحقق ترسيخ الديمقراطية حينما يكون لدى كافة القوى السياسية فرص عادلة للمشاركة السياسية، وحين لا يكون بإمكان أية مجموعة أو فرد اغتصاب السيطرة على سلطة الدولة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين الوفاء بالحد الأدنى من متطلبات الانتخابات الحرة والنزيهة وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان. إلا أنه فى الأغلب، وفى حالة مصر على وجه الخصوص لا تحدث الديمقراطية الحقيقية، إذ يتم تعطيلها فى مرحلة التحرير. ويفترض شوبرت وتتراف فى عملهما حول "الديمقراطيات المعطلة" فى ١٩٩٨ أن تعطيل الديمقراطية يمكن أن يكون بسبب غياب المنظمات السياسية المستقلة، ووجود زبونية ومحاباة لاحتواء الاحتجاج السياسي، ووقوع قدر كبير من الموارد فى أيدي المجموعات الاستراتيجية، ووجود ثقافة سياسية منافية للديمقراطية. وسنرى فى الفصلين التاليين أن جميع هذه العناصر لعبت دورا فى الحالة المصرية. وبإيجاز، يقدم نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة إطارا تحليليا ملائما لفهم الانتقال السياسى وإسهام المجموعات الاجتماعية فى بلد بعينها، حيث إنه يجمع بين تحليل البنية الاجتماعية والمصالح والموارد والنشاطات الخاصة بمجموعات الفاعلين مع استصحاب البيئة التي ينشط فيها هؤلاء الفاعلون. فبدلا من فهم الديمقراطية على أنها ظهور لمؤسسات ديمقراطية، يرى هذا النموذج الديمقراطية بوصفها تحولا فى ميزان القوى الاجتماعى؛ ومن ثم زيادة مشاركة المجموعات التي كانت حتى ذلك الحين مستبعدة من السلطة. ولا يعد النموذج مقياسا دقيقا للإسهام

الممكن لمجموعة بعينها - مثل الصحفيين - فى عملية الديمقراطية، وإنما يحدد العناصر اللازمة التى يتعين وجودها فى تلك المجموعة حتى يمكنها أن تدفع بنجاح نحو الديمقراطية، إذ يتعين أن تكون المجموعة فاعلاً اجتماعياً متجانساً وجماعياً، كما يتعين أن تكون مهتمة بالديمقراطية، ويجب أن تسيطر على الموارد اللازمة للدفع نحو الديمقراطية ويتعين عليها أن تتحرك من أجلها. إن العوامل الخارجية، مثلها فى ذلك مثل مصالح وموارد ونشاطات المجموعات الاستراتيجية، قد تدعم أو تهدد جهود المجموعة المعنية، ومن ثم، فلكى نحكم على إسهام الصحفيين المصريين فى عملية الديمقراطية فى فترة التسعينيات، يتعين علينا الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف كان التجانس الاجتماعى للصحفيين المصريين فى فترة التسعينيات؟
  - ما هى مصالح الصحفيين المصريين فى التسعينيات؟
  - كيف كانت قدرتهم على الصراع (مواردهم)؟
  - أى النشاطات كان يمارسها الصحفيون المصريون؟
  - كيف أثرت بيئتهم على إسهامهم؟
  - ما هو دور المجموعات الاستراتيجية فى تلك الفترة؟
- للحصول على بعض المعرفة بما يمكن للصحفيين فعله على وجه التحديد فى عمليات التحول التى جسدها "الموجة الثالثة" والعقبات التى تواجههم، سنتنقل هذه المقدمة إلى معالجة بعض المداخل النظرية الحديثة ودراسات الحالة التى تتناول إسهام الصحفيين فى عملية الديمقراطية فى أواخر القرن العشرين.

## ٢-٢-١ مداخل نظرية ودراسات حالة

### فيما يتعلق بإسهام الإعلام فى الديمقراطية

لقد تناول عدد من النظريات الآثار السياسية للإعلام "أو الصحافة"، إلا أن القليل منها ركز على إسهام الصحفيين كمجموعة مهنية فى الديمقراطية. وثمة اختلافات شديدة بين من تناولوا تأثيرات الإعلام. فمن ناحية، هناك جدل محتدم حول التأثيرات "القوية" مقابل التأثيرات "المحدودة" للإعلام. ومن ناحية أخرى، ظل هناك خلاف بين الذين يفترضون وجود تأثيرات قوية حول ما إذا كان الإعلام يسهم فى الديمقراطية أم السلطوية. فنموذج "التحديث" الذى نشأ فى الخمسينيات، يؤمن بالإسهام الإيجابى للإعلام الحديث والمطبوع والالكترونى فى الديمقراطية. وقد زعم دانييل ليرنر Daniel Lerner، وهو أحد المؤيدين الأوائل لتلك النظرية، فى

كتابه الكلاسيكى الصادر عام ١٩٥٨ "تخطى المجتمع التقليدى"، أن إدخال أجهزة الراديو وغيرها من "أجهزة الاتصال الحديثة" قد تقود إلى تحولات ذهنية تؤدى فى آخر الأمر إلى وجود أساليب حياة أكثر مشاركة<sup>٢٣</sup>.

وفى أوائل الستينيات، نسب المارشال مكلاهان تأثيرات مماثلة للإعلام، وخاصة لوسيلة التليفزيون الجديدة فى ذلك الوقت. وبينما ذهب ليرنر إلى حدوث "تحولات ذهنية" مع محتوى الإعلام، فسر مكلاهان هذه التحولات بطبيعة الوسيلة، وحوّل عبارته الشهيرة "الوسيلة هى الرسالة" إلى "الوسيلة هى المساج"<sup>٢٤</sup> Massage. ووفقا لوجهة النظر هذه، يستلزم التلفزيون، على سبيل المثال، من المشاهد أن يملأ فراغات المعلومات الناقصة، وهى عملية تجعل مداركه تتفاعل بنشاط مع ما يقدم، ومن ثم يخلق مشاهد أكثر مشاركة<sup>٢٥</sup>.

وعندما لم تتحقق التغييرات السياسية والاقتصادية التى تنبأت بها نظرية التحديث فى العديد من الدول، بدأت نظرية التبعية الجديدة فى الستينيات والسبعينيات تجادل بأن الاستخدام المتزايد للإعلام الحديث قد يؤدى إلى تأبيد حكم النخب السلطوية فى دول العالم الثالث (المحيط) وتأبيد "الإمبريالية الإعلامية" للشمال (المركز) على الأطراف. ومن وجهة النظر هذه أصبح تيار برمجة الإعلام من الشمال إلى الجنوب وسيلة (المركز) لفرض ثقافته - التى ليست بالضرورة ديمقراطية دائما - على المحيط. كما كفل بيع تقنيات الإعلام (التكنولوجيا) لنخب الجنوب المزيد من اعتماد الجنوب اقتصاديا وتكنولوجيا واستلزم الاستغلال المستمر لشعوب المحيط<sup>٢٦</sup>.

وبالرغم من اختلافاتهما، فإن كلتا المدرستين، التحديث والتبعية، افترضتا القوة فى تأثير الإعلام. وفى مقابل هذا الرأى، افترض نموذج آخر بدا فى الظهور فى الأربعينيات أن تأثيرات الإعلام محدودة للغاية، وفى بعض الأحيان تكاد لا تذكر. هذا الرأى الذى تزعمه الدراسات التجريبية التى أجراها لازارسفيلد P. Lazarsfeld وآخرون، اعتبر أن معظم مستخدمى وسائل الإعلام رفيفو الثقافة؛ بحيث لن تحملهم وسائل الإعلام على تغيير وجهات نظرهم، وإذا ما كانت هناك تأثيرات فهى طفيفة ومعزولة.

وبحلول التسعينيات ظهرت العديد من النظريات التى لم تحسم الجدل حول التأثيرات المحدودة، و"المتوسطة"، أو القوية<sup>٢٧</sup>. ومن الواضح أن الصراع حول اتجاه وقوة تأثير الإعلام يحمل بعض أوجه الشبه مع النقاش الجارى حول أسباب ونتائج الديمقراطية. وكما هو الوضع فى حالة الديمقراطية، لا يمكن استبعاد صحة جميع المواقف المختلفة،



ففى ظل ظروف بعينها ومن زوايا بعينها فقد تبدو تأثيرات الإعلام قوية، وفى ظل ظروف أخرى قد تبدو ضعيفة. وعندما تكون هذه التأثيرات قوية، فقد تسهم في بعض الحالات فى المزيد من الديمقراطية وفى البعض الآخر فى حجبها. هذه الرؤية حول صعوبة تحديد تأثيرات الإعلام هى ما يوجه تركيز هذه الدراسة، فبدلاً من محاولة قياس أو تحديد تأثيرات بعينها قد تكون للإعلام أو الصحفيين، ستعمل هذه الدراسة بمجموعة من الافتراضات حول كيفية تأثير مصالح وموارد ونشاطات الصحفيين على عمليات الانتقال السياسى. وتنبع هذه المجموعة من الافتراضات من المدخلين النظريين ودراسات الحالة حول دور الإعلام فى عمليات الانتقال والتي سيتم تناولها فى القسم التالى.

### ١-٢-٢-١ نظريتان حديثتان حول دور الإعلام فى عمليات الانتقال

خلص القليل من الدارسين إلى استنتاجات عامة فيما يتعلق بإسهام الإعلام والصحافة فى عمليات الديمقراطية فى "الموجة الحديثة" الأخيرة. وقد اتخذ اثنان منهما، وهما راندل وجارون<sup>٢٨</sup> موقفين متناقضين عكسا صيغاً معتدلة من معسكري التأثيرات القوية والمحدودة. وسيكون من المفيد النظر إلى هذين النموذجين النظريين بالمزيد من التفصيل؛ حيث إنهما يمثلان مراجع أولية حول ما يمكن للصحفيين والإعلام فعله بصفة عامة فى عمليات الديمقراطية، وتحت أي قيود يعملون فى المراحل المختلفة للديمقراطية، وأي العوامل يبدو أنها تؤثر فى نجاح أو فشل عملهم.

تبنى المؤلفة الأولى، أي راندل (١٩٩٣)، تقييمها النظرى لتأثير الإعلام على عملية الديمقراطية على ملاحظات مستمدة من تجارب الانتقال فى دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا على وجه الخصوص، إلا أنها تضمّن أيضاً حالات من أوروبا الشرقية وآسيا. وتزعم راندل أن "دور الإعلام فى التوجه الأخير نحو الديمقراطية لم يقدر حق قدره إلى حد كبير" (١٩٩٣، ص ٦٤٤) وهى تميز بين ثلاث مراحل للديمقراطية، إلا أنها توضح أن الحدود الفاصلة بين كل مرحلة وأخرى غير واضحة، وأنه ليس ممكناً على الدوام تحديد متى تنتهي مرحلة بعينها ومتى تبدأ التالية.

لا يكون الإعلام فى الأنظمة الشمولية أو السلطوية المتشددة (مرحلة ما قبل الديمقراطية التى تتوافق تقريباً مع عهد ناصر فى مصر) "فى حالة ملائمة لمناصرة الديمقراطية" (١٩٩٣، ص ٦٣١). إلا أن ذلك قد لا يمنع بعض الصحفيين النادرين من انتقاد النظام، حتى وإن خاطروا بحياتهم. وعندما تتراجع شرعية النظام السلطوى

وتمنح المزيد من الحريات (أو تكتسب) ويبدأ التغيير السياسي، فإن الوضع يتغير أيضا بالنسبة للإعلام. في مرحلة "الجذور" هذه - وهو المصطلح الذي تطلقه راندل على مرحلة التحرير - تكون وسائل الإعلام ما تزال تحت قيود شديدة من جانب الحكومة، على سبيل المثال عن طريق قوانين الصحافة الصارمة وملكية الدولة لوسائل الإعلام وإغلاق الصحف والمحطات الإذاعية، أو عن طريق العقوبات والتهديدات الاقتصادية، وفي بعض الأحيان التهديدات والعقوبات الجسدية<sup>٢٩</sup>. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصحفيين ووسائل الإعلام الناقدة تفتقر عادة إلى الموارد الاقتصادية والبشرية التي قد تساعد على المنافسة. إلا أنه بالرغم من هذه العوائق، فإن وسائل الإعلام والإعلاميين المعارضين يمكن أن يستخدموا، وغالبا ما يفعلون، حريتهم الناشئة، من أجل تأسيس تقاليد نقدية، ومساءلة شرعية النظام المتآكلة، وطرح قيم وأفكار بديلة. وترى راندل هذه الأنشطة بوصفها أنشطة مهمة من أجل إحداث تأثيرات على "المدى الطويل" (ص ٦٣٤) قد تشكل دعائم مهمة يعول عليها في مراحل لاحقة من عملية الديمقراطية. ومع ذلك فهي تعترف بأن هذا النقد الأولي نادرا ما يحفز تحركا نحو انتخابات حرة ونزيهة<sup>٣٠</sup>.

علاوة على ذلك، قد تكون لنشاطات الإعلام في مرحلة "الجذور" نتائج هامة على المدى القصير. فحينما تكون هناك دفعة قوية نحو الديمقراطية، سواء بدأت من جانب النظام أو بدافع المطالب الشعبية، تلاحظ راندل أن الإعلام المستقل وعلى وجه الخصوص في أمريكا اللاتينية قد:

"رفع الوعي بالقضايا وساعد في تأطير الأحداث نوعا ما. فقد عبأ الإعلام ونظم الاحتجاجات الشعبية. وهو قد يضيف من خلال تعميق وتصعيد التواصل السياسي على هذا النحو بدرجة كبيرة إلى الضغوط الواقعة على السلطات" (١٩٩٣، ص ٦٣٦).

وبالرغم من أن الإعلام والصحفيين نادرا ما يكونون "المحفز" الفعلي للمزيد من الديمقراطية، إلا أنهم يمكن أن يكونوا "مصدرا إضافيا للضغط" على النظام من أجل المزيد من المرونة السياسية وللتحرك نحو انتخابات حرة (١٩٩٣، ص ٦٣٩).

وبعد انتخابات تنافسية في مرحلة الانتقال (التي تتوافق تقريبا مع مرحلة الانتقال في نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة) يصبح دور الإعلام عند راندل حيويا:

"يجب أن يُطلع الإعلام عامة الناس على الأحزاب والمرشحين المختلفين وأن

يساعدهم على الاختيار من بينهم. كما يتعين على وسائل الإعلام أن تعمل كمراقبين، من خلال كشف نماذج الممارسات الانتخابية السيئة. وفي الوقت ذاته، يتعين أن يساعدوا في المحافظة على الضغط من أجل التغيير". (١٩٩٣، ص ٦٣٩).

ومن ثم، يمكن أن تشجع الصحف والصحفيون مؤيدي الأحزاب السياسية الجديدة أو تعبئة الناس للمشاركة في الاحتجاجات الشعبية. وفي هذه المرحلة، تكون حصيلة عملية الانتقال ما تزال غير مؤكدة، في حين تكون بعض العقبات التي تواجه الإعلام "خارجية" مثل ضغوط الحكومة أو قلة توزيع الصحف بسبب الفقر ومشاكل التوزيع والأمية، وهناك مشاكل يخلقها الصحفيون أنفسهم عندما يتم إساءة استخدام الحرية المكتسبة حديثاً. إن التشهير بالخصوم السياسيين وكذلك نشر الفضائح وترويج الشائعات لأسباب تجارية قد تقلل من قيمة الجدل حول أى طريق يتعين أن تسير فيه البلاد وتقلص دور الإعلام في إرساء الديمقراطية في مرحلة التأسيس التالية.

في هذه المرحلة الأخيرة، فإن مهمة الإعلام هي استدامة "الخطاب" الديمقراطي والمساعدة على وضع جدول أعمال لتطور المشروع الديمقراطي (١٩٩٣، ص ٦٤٢). ومن الناحية العملية، وكما تلاحظ راندل في حالات دول البلطيق والهند، فقد تثبت صعوبة هذه المهمة خاصة بالنسبة لوسائل الإعلام الإلكتروني حيث غالباً ما يبرز في مرحلة التأسيس ميل بين السلطات إلى اعتبار وسائل الإعلام بمثابة لسان حال لها (١٩٩٣، ص ٦٤٢). إن الحماسة للديمقراطية بين العامة قد تخفت، وقد تحل سيطرة السوق محل الإشراف الحكومي. وقد يؤدي الفشل في امتلاك ثقافة نقدية وأخلاقية مهنية إلى ظهور مقالات سطحية وجمهور غير مبال.

"إذا ما كان لوسائل الإعلام أن تقدم إسهامها الكامل في الديمقراطية، فهناك حاجة لأن تكون هناك ديمقراطية داخل وسائل الإعلام، إلى جانب توزيع السيطرة على الإعلام والوصول إليه من قبل المجتمعات المحلية والأقليات وغيرها." (١٩٩٣، ص ٦٤٤)

وبإيجاز، لا ترى راندل حتمية في الطريق من السلطوية إلى الديمقراطية. فالإعلام والصحفيون يمكن أن يلعبوا دوراً إما داعماً أو مقيداً للديمقراطية، وبالرغم من أنهم نادراً ما يكونون محفرين حاسمين، إلا أنه ينظر إلى إسهاماتهم الثقافية والسياسية المتنوعة بوصفها مساهمات حاسمة في التحول الديمقراطي.

أما المؤلفة الأخرى التي تصيغ تعميمات حول دور الإعلام في الاتجاه العالمي الأخير نحو الديمقراطية، وهي جارون، فهي أقل تفاؤلاً من راندل فيما يخص قدرة

الإعلام فى الإسهام فى الديمقراطية. ويقوم تحليل جارون على ملاحظة دور الصحافة الجزائرية فى التجربة الديمقراطية المجهضة للبلاد التى باءت بالفشل فى الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢، وكذلك على تجارب دول عربية أخرى وبعض دراسات الحالة الإضافية من كوريا الجنوبية وألمانيا الشرقية.

لقد قادت ملاحظات جارون إلى طرح "أربعة استنتاجات مؤقتة" حول دور الصحافة فى عملية الانتقال الديمقراطي (١٩٩٥، ص ١٦٢)، فخلال العملية بأكملها، من الحكم السلطوى، وأثناء التحرير إلى الديمقراطية الفعلية، فإن الصحافة ليست قوة دافعة، ولكنها فاعل سلبي وهش يساير مجريات الأمور. فحتى عندما يتسبب التوتر الاجتماعى فى الانهيار المؤقت لسلطة الدولة مثلما حدث عقب تمرد عام ١٩٨٨ فى الجزائر وإجبار الدولة على الموافقة على توسيع نطاق المجتمع المدنى، وتوسيع دائرة المشاركة السياسية، ومد "الخطوط الحمراء" فيما يخص الموضوعات التى تتناولها الصحف، فليست الصحافة هى التى تحدد أو تدفع هذه الأحداث. وعلى الرغم من توسيع سلطة المجتمع المدنى، تحافظ الدولة على قدرتها على استغلال الصحافة عن طريق الدعم، وإيقاف ومحاكمة الصحفيين. وتصف جارون هذا الوضع بالأساس بناء على حالة الجزائر. ففي نظام الحزب الواحد السلطوى السابق على أعمال تمرد ١٩٨٨، كانت الصحافة وكيلا للنخب الحاكمة. وقد عانى المنشقون من التسريح أو الطرد (١٩٩٥، ص ١٥١). حتى بعد الانهيار (المؤقت) لسلطة الدولة فى عام ١٩٨٨ فقد استخدم الرئيس الجزائرى وسائل "ترغيب" مثل توفير المقرات للصحف، والتجهيزات وخدمات التوزيع وكذلك رواتب الصحفيين فى الصحافة "المستقلة" حديثا. وتأكيدا على ذلك، فقد تزايد النقد عندما ضعفت سلطة الرئاسة، وسقطت العديد من المحظورات، واتسع الخطاب حول الديمقراطية. إلا أنه وفقا لجارون، فإن مظاهر حرية الصحافة كانت دائما تابعة لأحداث سياسية وليست محددة لها أبدا (١٩٩٥، ص ١٥٣). وعندما انتهى نظام التعددية الحزبية بعد تهديد الجبهة الإسلامية للإنقاذ باكتساح الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩١، تم عقد هدنة قلقة بين النظام العسكرى الجديد والمجتمع المدنى - لخشية كلا الطرفين من الإسلاميين. منحت هذه الهدنة الصحافة بعض الحرية فى النقد، إلا أنه مثلما هو الحال فى العديد من الدول العربية الأخرى، فقد ظلت تلك الحرية غائمة، أى أن الخطوط الحمراء التى لا يجب تخطيها لم تكن واضحة. فى هذه المرحلة تكون الصحافة غير قادرة على منع الوقف المتكرر للصحف وغيرها من صور تعدى الدولة على حرية الصحافة؛ ومن ثم تظل

فاعلا هشاً (١٩٩٥، ١٥٤).

لا يمكن تفسير ضعف الصحافة وغياب دورها القيادي بضعفها المالى أو بانتشار الأمية بين العامة، وإنما بعلاقات القوة بين الفاعلين. وفى حالة الجزائر، تقييد زواج الحزب السلطوى لصحف المعارضة، والثقافة المنافية للتدفق الحر للمعلومات، وضعف الحلفاء الطبيعيين للصحافة مثل البرلمان أو المحاكم وقوانين الصحافة الغامضة مع حرية الصحفيين. ومما أضاف إلى القيود سيطرة الدولة على الإعلان وكذلك على الورق ومواد الطباعة. وأخيراً وليس آخراً، وضع الجيش بوصفه تابو. وتخلص جaron إلى:

"عندما لا تتمكن الصحافة من حشد أى دعم من مجتمع مدنى نام وقوي، ومعارضة ذات مصداقية، وبرلمان شرعى وقضاء مستقل يدافع عنها ضد انتهاكات السلطات، فحينها تصبح عرضة لأن يكون موقفها ضعيفا وغير ثابت فى التعامل مع النخب الحاكمة - التي هى فاعل بمقدوره أن يقرر مصيرها" (١٩٩٥، ص ١٥٨).

وبالرغم من ضعفها، يمكن أن تلعب الصحافة دور المحفز للانتقال - ولكن من دون عمد. يحدث ذلك حينما يكون النظام فى أزمة شديدة وتنقل الصحافة للعامة - عن طريق الصدفة - ضعفه وارتبأكه. وفى الجزائر، وفقا لjaron أكدت التغطية الدقيقة لخطاب رئاسى مضلل كشف بشكل غير حكيم الشائعات عن انقسامات وفشل النخبة الحاكمة، مما أدى فى آخر الأمر إلى تمرد أكتوبر ١٩٨٨. إن هذه "المسيرة لمسار التاريخ" غير المقصودة، وفقا لjaron، "قد تمثل بشكل جيد الدور الأساسى (للصحافة) فى عملية التحول الاجتماعى". (١٩٩٥، ص ١٥٩)

وبالرغم من تشكك جaron فيما يخص الدور الفعال للصحافة فى الانتقال السياسى، فهى تخلص فى النهاية إلى أن الصحافة فى مرحلة التحرير (فى الجزائر تطلق عليها مرحلة "التعددية الانتقائية") يمكن أن "تعقد أى محاولة لتعزيز الممارسات السلطوية" (١٩٩٥، ص ١٦٠). فمن خلال مقالات حول انتهاكات حقوق الإنسان، ونشر العرائض والبيانات يصبح بإمكان الصحفيين، إن لم يكن توسيع، فحماية الحريات التى يتمتعون بها جزئياً وجعل العودة إلى الحكم السلطوى أكثر صعوبة.

وسواء كان رأى راندل حول التأثيرات الطويلة وقصيرة المدى التى تعرقل الديمقراطية صحيحاً، أو كان الصواب حليف رأى جaron القائل بأن الصحافة تتماشى عن طريق الصدفة مع مسار التاريخ، دعنا نترك الحكم فى ذلك مفتوحاً. وكما سبقت الإشارة،

فعادة ما يستحيل فى الواقع العملى تقرير أى نتائج تنتج عن أى سبب. وتستبعد راندل ذلك ضمناً على الأقل باستخدامها الدائم لتعبيرات مثل "قد تؤدى إلى" أو "ربما تتسبب فى". إن الهدف من تقديم هذين التعميمات هو استعراض الخيارات والعقبات التى يواجهها الصحفيون فى عمليات الانتقال السياسى. وفيما يخص الخيارات، فإن راندل أكثر تفواؤلاً من جارون، ربما لأنها تعتمد على أساس تجريبي أوسع فى استنتاجاتها. وفى حين ترى راندل أن الإعلام قد يساهم أو لا يساهم فى المزيد من الديمقراطية، ترى جارون أن الإعلام يسير وراء الأحداث دائماً. وللمفارقة فإن إحدى ملاحظات جارون تقلل من قيمة نقطتها الرئيسية القائلة إن الصحفيين يسبحون مع التيار فهى تتساءل إذا ما كانت علاقات القوى القائمة تفسر ضعف الصحافة، إنن ماذا إذا تغيرت تلك العلاقات لصالح الصحافة؟ إن التحليل التالى لدراسات الحالة سيوضح أن الصحافة يمكن فى هذه الحالة أن تكون فى مقدمة الأحداث.

#### ٢-٢-٢-١ تقييم دراسات الحالة

نستعرض فيما يلى ما توصلت إليه عدد من دراسات الحالة فيما يتعلق بإسهام الإعلام أو الصحفيين فى عملية الديمقراطية فى مراحلها المختلفة<sup>٣١</sup>. وسنولى اهتماماً خاصاً بمرحلة التحرير. وكما طرحنا فيما تقدم، فبدلاً من محاولة التقليل من التأثير الذى يمارسه الصحفيون، سنركز على ما يفعله الصحفيون وما يمكنهم فعله فى المراحل المختلفة للانتقال السياسى بهدف دفع الديمقراطية، وكذلك العقبات التى يواجهونها فى هذه العملية.

يتبع معظم الباحثين فكرة راندل القائلة إن الإعلام المحلى أو الأهلى (فى مقابل الإعلام الدولى) نادراً ما يلعب دوراً فى الدفع نحو انفتاح النظام فى مرحلة الشمولية أو السلطوية الصارمة. إلا أن تاكيرامبيود Takirambudde يزعم العكس بالنسبة لأفريقيا:

"سياسات وممارسات النظام الحاكم هى المتغيرات التى تلعب الدور الهام والحاسم فى تحديد جدوى وسرعة واتجاه الانتقال نحو مستويات أعلى من حرية الإعلام." (١٩٩٥، ٤٤)٣٢

ويتفق المراقبون عامة بالنسبة لمرحلة التحرير، التى تشهد عادة ظهور بعض وسائل الإعلام المستقلة، أو على الأقل البديلة ونمو بعض الحريات الصحفية، أن الإعلام يظل يواجه عدداً كبيراً من المصاعب والعقبات مثل الرقابة المباشرة أو

غير المباشرة، وعدم الوصول إلى المصادر الرسمية، وقوانين الصحافة الصارمة ومصادرة المؤسسات والمنتجات الإعلامية، والعجز الاقتصادي، والرشاوى من النخب الحاكمة والاعتماد الاقتصادي عليها. إلا أن المراقبين يختلفون حول قدرة الإعلام والصحفيين في التغلب على هذه العقبات، ويختلفون كذلك في تحديد أسباب تلك المقدرة أو ذلك العجز.

ويؤكد بعض المؤلفين مثل ل. ويلانتي (L. Willant) 1991 وجيه لي J. Lee 1996 اللذين يتناولان التغيرات السياسية في ألمانيا الشرقية وكوريا الجنوبية في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات إلى حد ما، ملاحظات جارون بشأن الجزائر، فقد اتبع الصحفيون في شئ من الخوف تيار الأحداث وذلك بالتحرك - بتردد - نحو المساحات الجديدة من الحرية التي أصبحت متاحة لهم.

" تشير النتائج إلى أن معظم التغيرات الصحفية كانت موجهة من قبل الحكومة والحزب الشيوعي في ألمانيا الشرقية. فقد تفاعلت الصحف مع المطالب السياسية للحزب ولم تكن أبداً في " طليعة" التغيير السياسي." (Willant 1991، 193)

ويصف جيه لي سلوكاً مماثلاً للإعلام الكوري، الذي كان تحت رقابة مشددة من قبل الحكومة العسكرية قبل التحولات الديمقراطية في ١٩٨٧. وفي الأعوام التالية، كان المجتمع المدني بشكل أساسي هو من طالب بإعلام أكثر حرية واستقلالا. وفي منتصف التسعينيات عندما تحول الانتقال السياسي في كوريا الجنوبية إلى مرحلة التأسيس، لاحظ لي أن العديد من الصحفيين لم يغيروا السلوك غير النقدي الذي اتبعوه في ظل النظام السلطوي (١٩٩٧، ١٤٥). إلا أن لي يفسر جانباً من عدم التغيير هذا باستمرار آليات السيطرة الحكومية والتأثيرات الجديدة لقطاع الأعمال في غرف الأخبار. ويشير لي جزئياً إلى العقبات الثقافية، فبقاء أعضاء "الحرس القديم" في مكاتب التحرير قد أعلى من شأن التفكير والعمل التراتبي التقليدي، وكذلك "الفهم الإقطاعي" للعلاقة بين الرئيس والإعلام.

ويستخدم ويلانتي تعليلاً مماثلاً - وليس قوة المجتمع المدني - لتفسير السير وراء الأحداث للعديد من (وليس جميع) صحفيي ألمانيا الشرقية في ١٩٨٩. فقد أصبح المجتمع المدني بحلول أكتوبر ١٩٨٩ بالفعل فاعلاً قوياً في ألمانيا الشرقية. فعادة ما ينظر إلى دعم العامة المتحمس للتغيير بوصفه أسهم بدرجة كبيرة في انهيار سور برلين في الشهر التالي.

"ربما تكون التغيرات السياسية قد أتت بسرعة شديدة.. ويبدو أن العادات القديمة

في الخضوع قد استمرت، ومن المحتمل أنه في أواخر ١٩٨٩، كانت الصحافة المحترفة في ألمانيا الشرقية مزيجا من القيم السياسية والصحفية القديمة والجديدة." (١٩٩١، ٢٠٣)

وتعضد استنتاجات كلا المؤلفين رأي جارون القائل إن علاقات القوة تفسر بالأساس قدرة الصحافة (أو عدم قدرتها) على إحداث التغيير. ويبدو أن العامل الإضافي هو عامل ثقافي، أو مصلحة في التغيير يسندها العزم.

إضافة إلى ذلك، فإن التصور الآخر لجارون بأن الصحافة تتبع دائما التيار السياسي لم يتأكد في كافة الحالات. فقد وجد باحثون آخرون، اتفاقا مع راندل، دلائل على أن الصحفيين في مرحلة التحرير يمكنهم الدفع بفاعلية نحو المزيد من الديمقراطية على مختلف المستويات. فعلى سبيل المثال، كتب ف. كاسوما F. Kasoma عن الإعلام الأفريقي قائلا:

"كان للإعلام المستقل في أفريقيا شرف الإسهام في التغيير السياسي بطريقتين: أولاً، فقد ادارت الصحافة المستقلة ظهرها للأسطورة التي سادت القارة في وقت من الأوقات بأن الرؤساء الأفارقة الديكتاتوريين كانوا لا يقهرون، ومن ثم لا يمكن انتقادهم.. أما الإسهام الثاني المهم فيتمثل في حقيقة أن البعض القليل من القراء الذين كانوا أشد الداعمين للصحف المستقلة كانوا هم أنفسهم طامحين سياسيا للنظام الجديد، وقد استخدموا الصحف في الترويج لأفكارهم للانشقاق والدعوة إلى نظام سياسي جديد." (١٩٩٥، ٥٤٢، ٥٤٣) ٣٣

وفي روسيا دفع الإعلام، بعد تردد، الانتقال السياسي بشكل صريح، إذ تلاحظ ل. جنسين L. Jensen أن الصحفيين:

"بدءوا السير بجذر على طريق الجلاسنوست، خشية العقاب بسبب الخروج عن الحدود المقبولة. إلا أنه بعد أن شقت عملية الجلاسنوست طريقها في أوائل ١٩٨٧ "سارعت الصحف والجرائد في استباق جورباتشوف" من خلال إثارة القضايا محل الجدل. حتى التلفزيون "كان خارج نطاق سيطرة الدولة بمنصف ١٩٨٩... " وبالرغم من قمع الإعلام في أوائل ١٩٩١، لم يخطب الصحفيون ود الحكومة، إنما تحدوها. "فقد رفض مذيعو التلفزيون قراءة التقارير المتحيزة وتلك التي خضعت للرقابة." (١٠١ - ١٠٣، ١٩٩٣)

حتى بعد الانقلاب الذي قاده الجيش في أغسطس ١٩٩١، حافظ الإعلام بشكل عام على نهجه النقدي. وبالرغم من بعض القيود المفروضة بشكل ناعم، فقد تمكنت



بعض البرامج التليفزيونية من بث التقارير حول المعارضة الشعبية للانقلاب وحولت بعض المحطات الإذاعية الموجات الهوائية لتجنب التزاحم على الموجات، واستخدمت وكالات الأنباء ماكينات الفاكس ووزعت النشرات ووزعت الصحف ملصقات في جميع أنحاء موسكو بما في ذلك رسالة من جورباتشوف ومعلومات حول مقاومة الانقلاب (جنسين، ١٩٩٣، ١٠٩).

وتفسر جنسين الدور السابق للإعلام بالحدود غير الواضحة للجلاسنوست، مع وجود جمهور كان مؤيدا بشكل عام للتغيير وتكنولوجيا متقدمة متوفرة جزئيا مثل ماكينات الفاكس وتجهيزات الإذاعة (١٩٩٣، ١٠٤). وفي تقييمها لتأثير الإعلام على الديمقراطية، تكتب جنسين:

" في حين أنه يصعب استنتاج أن محاولة [قادة الانقلاب] الاستحواذ على السلطة قد فشلت؛ لأنهم لم يتمكنوا من ضمان التزام الإعلام، لا يمكن إنكار أن المعارضة النشيطة من قبل بعض وسائل الإعلام قد لعبت دورا هاما في المساعدة في هزيمة الانقلاب." (١٩٩٣، ١١٠)

وتتوازي ملاحظات جنسين حول الإعلام الروسي مع ملاحظات بيرمان حول الإعلام في تايوان:

"لعل الطريقة الرئيسية لاختبار الحدود وزحزحتها كانت من خلال كسر المحظورات. وقد كان من بين المحظورات الكبرى التشكيك في شرعية الحكومة، والسياسة الرسمية في معاداة الشيوعية ورفض مجرد مناقشة فكرة استقلال تايوان، وكذلك أي نقاش سلبي حول عائلة تشيانج". (Berman, 1992, 151)

لقد خُرقت هذه المحظورات وغيرها، كما سببت التقارير حول السياسات الرسمية غير الشعبية والسرية وشبه القانونية ضغوطا إضافية على الحكومة. ويقول بيرمان حول التأثيرات المحتملة لكسر المحظورات في الإعلام في تايوان:

"بالفعل ذهب العديد من المعلقين في تايوان وفي الخارج بعيدا في إرجاع جانب كبير من انتصار التايوانى لي تونج هوي على رئيس الوزراء المحافظ يوكوا هوا، وهو من السكان الأصليين، في خلافة شيانج شينج كو كرئيس للـ KMT بعد وفاته. وقد اعتبر وصول لي إلى المنصب انتصارا للإصلاح." (Berman, 1992, 149)<sup>٣٤</sup>

ويروى ب. إنج مراسل الأسوشيتدبرس قصة مماثلة من تايواند؛ حيث تجاهلت إحدى الصحف؛ في مايو ١٩٩٢، أمر النظام العسكري بحظر نشر أية صور للمظاهرات المناوئة للحكومة:

"ذلك الصباح، تصدرت التغطية التفصيلية لصحيفة الأمة صورة على الصفحة الرئيسية لرجل الشرطة وهو يرهب تجمعا من المتظاهرين. وقد تم توزيع نسخ من الصورة المنشورة في الجريدة في أنحاء المدينة، مما جذب المزيد من الناس الغاضبين إلى مسيرات الشوارع الضخمة. وقد أجبرت الاحتجاجات قادة القوات المسلحة على التنحي. وبعدها تم عقد انتخابات حرة." (Eng, 1997, 20)

وينظر العديد من المنظرين والممارسين بشكل عام -اتفاقا مع راندل- دور الإعلام في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية كمحفز وعامل تسريع محتمل لعملية الانتقال. ويقول كي بريسر، الذي أصبح لاحقا رئيس قناة ايه. آر. دي التلفزيونية الألمانية (١٩٩٠) حول التلفزيون الغربي كعامل في الثورات التي حدثت في أوروبا الشرقية: "إننا لم نطلق الثورة ولم نصنعها، لكننا أسرعنا بوتيرتها عندما بدأت." (١٩٩٠، ٣٦)<sup>٣٥</sup>

في مصر لم يحدث أي انتقال إلى أو ترسيخ للديمقراطية. لكن النظر إلى دور الإعلام في كلتا المرحلتين في مناطق أخرى مفيد حيث أن بعض المشكلات قد تحدث في وقت مبكر مثل مرحلة التحرير. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أن قدرة الصحفيين على ترسيخ التغييرات السياسية في جانب منها حصيلة لما تم تحقيقه مسبقا. وبعبارة أخرى، كلما تعلم الصحفيون ومارسوا سلوكيات تثبيت الديمقراطية في مراحل سابقة، كلما تمكنوا من القيام بذلك في مرحلة الترسخ. وتصبح وظيفتهم السياسية في هذه المرحلة مماثلة لما يقوم به الإعلام في الديمقراطيات الغربية كمراقبين ومزودين للأخبار وصناع رأي ومقدمي تحليل لعالم معقد.

ويذكر الباحثون ان الصحفيين سيواجهون صعوبات كبيرة في القيام بمهامهم في الترسخ الديمقراطي في ثلاث حالات:

- إبقاء الحكومة على العادات السلطوية.
- وحين تكون الثقافة السياسية العامة للبلاد بعيدة عن الديمقراطية.
- إحلال قوى السوق محل سيطرة الحكومة.

ويذكر جروك Groc في حالة تركيا، وجنسين في النموذج الروسي أن الحكومات عادة ما تبقى على الممارسات السلطوية حتى بعد عقد انتخابات حرة. فهم يثقلون كاهل بعض الصحف بالضرائب ويقدمون أو يخفضون الدعم عشوائيا (Groc، ٢٠٦، ١٩٩٨)، ويحابون بعض الصحفيين بمعلومات، بينما لا يفصحون عن المعلومات الآخرين، ويقومون بتعيينات عشوائية في الوسائل الإعلامية التي لا تزال تملكها الدولة.

وإذا لم يكن للبلد إجمالاً ثقافة سياسية ديمقراطية، فسيكون من الصعب بالنسبة للصحفيين تأمين حرية الصحافة؛ ومن ثم القيام بمهامهم الديمقراطية؛ لأن غياب الثقافة السياسية الديمقراطية يحرم الصحفيين من دعم المجتمع المدني ويضفي الشرعية على الإجراءات الحكومية السلطوية. وبالنسبة لأفريقيا يذكر تاكيرامبود:

"سيكون من السهل ضمان حرية الإعلام في تلك الدول حيث تشتمل بالفعل المبادئ المدنية على قيم ديمقراطية أساسية مثل: (١) التسامح السياسي، (٢) تقدير الحرية، (٣) تأييد المعارضة، (٤) الحق في الوصول إلى مصادر بديلة للمعلومات (٥) والوعي بالحقوق." (١٩٩٥، ٤٥)

وتبرز صعوبة خاصة أمام الإعلام في مرحلته التأسيسية وأحياناً في بداية مرحلة التحرير. وتتمثل هذه المشكلة في استدامة الروح المهنية أو تحسينها في مواجهة قوى السوق النامية حديثاً. ويذكر الصحفيون في كوريا الجنوبية الذين أجرى معهم لي مقابلات أنه مع الديمقراطية "ظهر أيضاً تأثير الإدارة فيما يتعلق بالاعتبارات التجارية كقيود بنوي جديد على حرية الصحافة" (١٩٩٧، ١٤٥). فقد كانت الحكومات السلطوية في السابق هي التي تحاول تحديد المحتوى، أصبحت الشركات القابضة والمعلنون يقومون بذلك. إلا أن حالة تركيا توضح أن الصحافة بإمكانها أيضاً أن تتغلب على هذه العقبات وغيرها، شريطة أن تكون لديها الإرادة للقيام بذلك. ففي تركيا، بعد نهاية النظام العسكري في منتصف الثمانينيات أدت المنافسة الاقتصادية الشديدة بين الصحف - عقب "مرحلة التابلويد" - إلى نمو ثقافة جديدة حول ملاءمة الأخبار ودقتها وإمكانية الاعتماد عليها.

"الأول مرة اشتركت الصحافة في الجدل العام، الذي لم يعد قاصراً على الأقطاب السياسية. وقد شكلت الحياة اليومية للمجتمع أساس الأخبار، فانطلقت الصحافة في طريقها لتعكس إلى أقصى حد ممكن من الصدق الظروف المعيشية في مختلف جوانب المجتمع، والتي حاولت كشفها - ضمن طرق أخرى - عن طريق المسوح البحثية.. وقد أصبحت الصحف الكبرى أكثر انشغالا بجودة أخبارها، وذلك من أجل نفسها كمفسر مستقل للرأي العام ولكي تميز نفسها عن الصحف الصفراء المعتادة." (Groc ١٩٩٨، ٢٠٨-٢٠٧)

واعتماداً على نتائج تعميمات راندل وجارون وكذلك دراسات الحالة، بإمكاننا الآن اقتراح دليل أولي تمهيدى يلخص الرؤى النظرية لدور الإعلام والصحفيين في عمليات الانتقال السياسي.

إن تأثيرات الإعلام ممكنة في كافة المراحل. وقد تحدث هذه التأثيرات عن عمد أو عن غير عمد، وقد تكون ناتجة عن محتوى أو طبيعة وسيلة الإعلام، وقد تكون تأثيرات قوية أو ضعيفة، إلا أنه، يستحيل عمليا تقدير ماهية تأثير الإعلام في عمليات الانتقال السياسي؛ حيث إن الواقع عادة ما يكون شديد التعقيد. وبدلا عن التكهن باتجاه وقوة التأثيرات، فربما تتعاطم الفائدة إذا ركزنا على دور الإعلام والصحفيين في الانتقال أي تلك المصالح، والموارد والعقبات والنشاطات التي يفترض أن يكون لها تأثيرات بعينها.

عادة ما يفتقر الصحفيون في الأنظمة الشمولية إلى وسائل الإسهام في التغيير السياسي؛ حيث إنهم وكلاء للسياسات الحكومية. وقد يواجه الصحفيون الناقدون عقوبات شديدة، وقد لا يتمكنون من توجيه النقد لفترة طويلة، إلا أن ذلك لا يعني إدانتهم بالإذعان الكلي في جميع الأحوال.

وقد يسهم الإعلام الدولي في نشر القيم الغربية ويواجه الجهود الدعائية للنظام في كافة مراحل التغيير السياسي.

وعادة ما يكون الصحفيون في مرحلة التحرير مقيدون من قبل الحكومة في العديد من الجوانب. ومن ثم، فقد يختارون "مجاراة التيار" أو - بالرغم من القيود - "توسيع الحدود".

وتؤثر علاقات القوة بين الصحافة والجمهور والنخب الحاكمة والمجتمع المدني على قدرة الصحافة على الإسهام في المزيد من الديمقراطية في مرحلة التحرير. ويقدر الدعم الذي يتلقاه الإعلام، تزداد الأدوات الرافعة المحتملة. إلا أنه حتى إذا كان هناك تأييد شعبي واسع للديمقراطية، فقد لا يختار الصحفيون دفع هذه العملية. فالتجاهات ومصالح الصحفيين (أي ثقافتهم) تجاه الديمقراطية تؤثر على ذلك الاختيار.

وقد يستخدم الإعلام مرحلة التحرير للتدريب على سلوكيات ديمقراطية ومسئولة. ويعد عدم تحمل المسؤولية واستمرار العادات السلطوية مناقضا لإسهام الإعلام في الديمقراطية على المدى الطويل والقصير.

وقد يقوم الإعلام في مرحلة الانتقال بتعبئة العامة وتنسيق دعم الديمقراطية، ومن ثم فرض ضغوط على السلطات وتسريع وحفز التغييرات.

وغالبا ما يواجه الإعلام تحديات جديدة في مرحلة التأسيس من قبيل: ضعف الدعم الشعبي، وتزايد جهود الحكومة والقطاع الخاص للحد من حرية الصحافة. ومع ذلك، إذا ما طور الصحفيون ديمقراطية داخلية ولبوا احتياجات الجمهور وحافظوا على معايير الصحافة العالمية، فقد يصبح بإمكانهم الإسهام في تأسيس الديمقراطية.

## ١-٢-٣: دمج نظريات الإعلام ودراسات الحالات

### ونموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة

يمكن الآن بسهولة المزاجية بين نظريات الإعلام السالف ذكرها ونتائج دراسات الحالة ونموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة. ففي حين يقدم هذا النموذج إطاراً تحليلياً لتقييم كيفية إسهام مجموعة مهنية معينة في الديمقراطية، تقدم نظريات الإعلام ودراسات الحالة نقاطاً مرجعية للمصالح والموارد والمصاعب والنشاطات المحتملة للصحفيين.

وكما لاحظنا في القسم السابق، فقد يكون الصحفيون مهتمين بتوسيع حرية الصحافة، وتحسين المعايير الصحفية ومراقبة السلطات التنفيذية، ومحاربة الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان ونشر الخطاب الديمقراطي والانضمام إلى حركات المجتمع المدني وتعزيزها، أو قد يفضلون الحفاظ على الوضع الراهن، ودفع أيديولوجيا الائتلاف الحاكم القائم، ودعم مصالحهم الاقتصادية الخاصة على حساب استقلالهم عن الحكومة أو عن قوى السوق. وقد تأتي مواردهم من التوزيع الواسع للصحف، أو من خلال تماسك اجتماعي قوي واتحاد صحفيين فعال، إلى مساندة فاعلين مؤثرين من خارج الوسط الصحفي. ومن بين العقبات التي قد تواجه دعاة الديمقراطية من الصحفيين قوانين الصحافة الصارمة، والأمية، وانتشار الفقر، وملكية الدولة لدور النشر، وقلة الموارد الاقتصادية المستقلة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات، والإجراءات المتشددة من قبل التحالف الحاكم ضد الصحفيين المعارضين. وقد تتراوح أنشطتهم من كتابة المقالات، إلى تنسيق أنشطتهم مع فاعلين آخرين، وكتابة العرائض إلى الحكومة أو البرلمان، إلى الإضراب والمظاهرات الاحتجاجية.

وبالإضافة إلى ذلك، ووفقاً لنموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، سيتعين فحص البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للصحفيين. ومن أجل تحليل هذه النقاط والأسئلة المختلفة، تم استخدام مناهج مختلفة للبحث.

### ١-٣ منهجية البحث

عندما حضرت إلى مصر في يناير ١٩٩٨ من أجل كتابة هذه الأطروحة، كنت أخطط لعمل تحليل شامل لمحتوى الصحف والمجلات المصرية بغرض فهم الجانب المكتوب من نشاطات الصحفيين بشكل أكثر تعمقاً. وإذا كان يوجد بالكاد القليل من تلك التحليلات لمحتوى الصحف المصرية باللغة العربية (انظر أدناه)، فإنه يكاد لا

يوجد أي منها بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. إلا أن تلك الفكرة التي بدت جيدة، حينها ثبت بعد ذلك أنها فكرة خادعة. فالصحف المصرية بكل فئاتها - شبه رسمية أو حزبية أو خاصة - لا تحتوي عادة على أعداد هائلة من المقالات فحسب - والعديد منها مكررة فعلا - بل تختلف الصحف عن بعضها البعض حتى داخل نفس الفئة. فعلى سبيل المثال، تخطت جريدة "الشعب" المعارضة والتي تصدر كل أسبوعين بين الدين الإسلامي والهجمات المحمومة ضد المصالح الأجنبية المزعومة في مصر، وبخاصة الأمريكية و"اليهودية". وبالمقابل تستخدم جريدة الوفد اليومية المعارضة خطابا دينيا وتهكميا أقل، وتركز على أوجه نقص الديمقراطية والإخفاقات الاقتصادية للنظام الحاكم. وتوجد اختلافات مماثلة بين صفوف الصحافة شبه الرسمية حيث تصل إلى الطاعة العمياء للنظام من قبل بعض المحررين - على سبيل المثال في "الجمهورية" - إلى حد تغطية رحلات رئاسية لم تتم بعد (ولم تحدث بعد ذلك)، بينما يكتب آخرون، مثلما هو الحال مع مجلة "روز اليوسف" الأسبوعية، حول مخططات اغتيال مفترضة من قبل متطرفين إسلاميين ضد رجال أعمال أقباط - وهو موضوع غير مريح على الإطلاق بالنسبة للنظام. وبالفعل يمكن اكتشاف اختلافات مذهلة في التوجه السياسي داخل الصحيفة الواحدة. فعلى سبيل المثال، عادة ما ينتقد الكاريكاتير الأسبوعي لصحيفة "أخبار اليوم" شبه الرسمية فساد و نقائص الائتلاف الحاكم، في حين تؤيد الصورة والأعمدة في الصفحة الأولى النظام الحاكم ذاته بشكل حماسي. هذه الملاحظات لا تشمل الصحافة الخاصة ومن ضمنها الصحيفة المحترمة والثرية بالمعلومات "العالم اليوم"، وكذلك الصحف الصفراء مثل "حوادث المدينة". وفي الصحافة الصفراء هنا لا يجد القارئ الكثير من الجنس والجريمة فقط، بل وتفسيرات لدور الجان في المشاكل الزوجية والصحية وغيرها. وباختصار، يتطلب التحليل الشامل لمحتوى الصحف استطلاع كم هائل من المواد - ومما سيزيد صعوبة استكشاف تلك المواد هو أن معظمها باللغة العربية.

إن معرفتي باللغة العربية سليمة بدرجة تكفي لقراءة معظم أجزاء الصحافة المصرية بقدر واف، ولكن ليس بنفس سرعتي في القراءة بالإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية. فوفقا لموضوع المقالة وكذلك مستواها اللغوي، قد أقرأ بسرعة مثلما هو الحال مع اللغات الغربية المذكورة، وقد يتطلب الأمر مني عددا من الساعات. ولهذا السبب أيضا، قررت ألا أقوم بعمل تحليل شامل للمضمون؛ حيث إنها ستصبح رحلة غير معلومة الأمد. ثم إن موضوع بحثي لم يستلزم بالضرورة تحليلا شاملا لمضمون المقالات الصحفية.

وكما أوضحت فى القسم السابق، فإن ما يشغلنى هو البنية الاجتماعية ومصالح وموارد الصحفيين والعقبات التى تعترضهم ونشاطاتهم وكذلك بيئتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية. إن نقطة الانطلاق الواضحة لتناول هذه الأسئلة كانت مراجعة الأدبيات التى تتصل بهذه الموضوعات. فبالنسبة للأجزاء التى تتناول بيئة الصحفيين فى أطروحتى، فقد اعتمدت بشكل أساسى على الكتابات الإنجليزية والألمانية، بالرغم من أننى ضمننت من حين لآخر كتابات فرنسية وعربية كلما صادفتنى أى منها. وربما كنت اكتسبت رؤى إضافية بإدماج كتابات عربية وفرنسية بشكل أكثر انتظاما فى هذه الأقسام، إلا أن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية لمصر تمثل جسما معتبرا وكثيفا من الأعمال البحثية فى ألمانيا والعالم الأنجلو ساكسوني. ومن ثم، فقد قنعت بهذه المادة.

الأمر يختلف فيما يتعلق بالأدبيات التى تناقش الصحفيين والصحافة. فهناك عدد من الأعمال باللغة الإنجليزية تسلط الضوء على جوانب تاريخ الصحافة المصرية.<sup>٣٦</sup> إلا أنه عندما يتصل الأمر بالبنية الاجتماعية ومصالح وموارد الصحفيين ونشاطاتهم فى فترة التسعينيات، فإن المصادر الثانوية فى اللغات الغربية وأيضا فى اللغة العربية تعد محدودة بدرجة كبيرة. وبالنسبة لهذه الأقسام لم أقم بعمل مسح دقيق للأدبيات العربية فحسب، وإنما أضفت عددا من الأدوات البحثية الأخرى.

وكانت إحدى الأدوات التى استخدمتها طوال عامين من البحث فى القاهرة بدءاً من يناير ١٩٩٨، هى المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان وخبراء ومسؤولي الدولة حول الصحافة المصرية. وقد أجريت تلك المقابلات فى أوقات مختلفة وبمحاور مختلفة وبوتيرة مختلفة أيضا. وقد بدأت فى ربيع ١٩٩٨ مقابلة باحثى وخبراء الصحافة مثل أماني قنديل (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية سابقا) وأفت أغا (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية) أو عواطف عبد الرحمن (جامعة القاهرة). وفى خريف ذلك العام اتجهت للتركيز على نشطاء حقوق الإنسان من منظمات المجتمع المدنى مثل مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز ابن خلدون. وقد أفدت من مؤتمر للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، عقد فى نوفمبر ١٩٩٨ حول وضع الصحافة المصرية فى مقابلة المزيد من نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين وأيضا فى جمع معلومات وآراء من خلال أوراق البحث غير المطبوعة التى قدمت فى المؤتمر. وفى غضون ذلك، التقيت بمسؤولين حكوميين

يرتبط عملهم بالصحافة المصرية مثل حسام فرج من المجلس الأعلى للصحافة ولطفى عبد القادر الذى كان مسئولاً عن الرقابة على المطبوعات الأجنبية الواردة إلى مصر. وفى الفترة بين ربيع وصيف ١٩٩٩ كثفت المقابلات الرسمية وغير الرسمية مع الصحفيين.

وكانت المقابلات تجرى بثلاث طرق مختلفة. فى البداية كنت أدون ما يصرح به المتحدثون خلال المقابلات. بعدها، فى خريف ١٩٩٨، بدأت فى استخدام جهاز تسجيل. إلا أن كلا من القلم وجهاز التسجيل قد حالا دون إضفاء صفة عدم الرسمية المطلوبة دائماً إذا ما أردنا أن يتحدث الناس بصراحة أكبر. وفى الختام، فى ربيع ١٩٩٩، اعتمدت بشكل أساسى على ذاكرتى وقمت بتلخيص المقابلات حالما سنحت لى الفرصة وأسعفتنى الذاكرة.

وقد يتطابق محتوى الأسئلة المطروحة فى العديد من المقابلات وقد يختلف أحياناً. ومع تطور معرفتى بالصحفيين المصريين خلال فترة وجودى بالقاهرة، تطورت أسئلتى أيضاً. وبعبارة أخرى، لم تكن المقابلات معيارية ويجب اعتبارها أداة بحث غير رسمية.

ولاستكمال المقابلات غير الرسمية، قررت أن أضيف مسحا يقوم على الاستبيان. وقد سنحت الفرصة لذلك خلال انتخابات مجلس ورئيس نقابة الصحفيين فى يونيو ١٩٩٩. وبالرغم من أنى قررت فى البداية توزيع خمسمائة استمارة وبعد جهد يوم صيفى فى مقر النقابة المزدهم، عدت نفسى من المحظوظين حين جمعت ١٩٠ استمارة مستوفاة. وقد كان الهدف الأساسى من المسح هو تقييم المواقف السياسية للصحفيين، إلا أنها أفادت آخر الأمر بشكل أساسى فى الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالبنية الاجتماعية للصحفيين.<sup>٣٧</sup>

ومما مثل مفاجأة بالنسبة لى هو حصولى على معلومات إضافية هامة من وثائق تلقيتها من نقابة الصحفيين. كان من بينها، التقارير المالية السنوية الثلاثة للنقابة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ وكذلك نسخ من محاضر اجتماعات مجلس النقابة فى الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، وقد أفادتني بالمزيد حول الاعتماد الاقتصادى للنقابة وكذلك حول عمل ومصالح مجلس النقابة.

أخيراً وليس آخراً، تابعت الصحافة المصرية، ولكن بكثافة متنوعة. فبينما كنت فى بعض الأوقات أقرأ صحف المعارضة بانتظام، وكذلك الصحافة شبه الرسمية والخاصة لعدة أسابيع، كنت فى أحيان أخرى أركز متابعتى على استعراض الصحافة



المصرية فى الصحف الصادرة بالإنجليزية. وقد أهدت من متابعة الأجزاء المترجمة إلى الإنجليزية من الصحافة المصرية من خلال دوريات أراب برس ريفيو Arab Press Review والميدل ايست نيوز Middle East News.

من المؤكد أن أى شخص قام بعمل بحثى فى مصر قد أصابه الإحباط الشديد من تدفق المعلومات، الذى يبدو أحيانا وكأنه يتلاشى، وفي أحيان أخرى ربما ينضب مثل ربيع صحراوي - لبرهة أو للأبد. ويحدث هذا على وجه الخصوص عندما يحاول المرء الحصول على معلومات من مؤسسات الدولة. وحتى فى الجامعات والنقابات والأحزاب السياسية والصحف هناك ريبة تجاه الباحث الأجنبى (الغربى) وخوف من الإدلاء بمعلومات بدون موافقة مسبقة من السلطات العليا - وهى عملية تستهلك الوقت بشدة، إلا أنني وسط الكثير ممن يبدون الكتمان والخوف، وجدت أيضا الكثير من الأشخاص الذين يودون المساعدة. ولم يقتصر هؤلاء على نشطاء حقوق الإنسان، الذين يميلون بطبيعة الحال إلى الإفصاح عما يرون، وإنما شملوا أيضا موظفى النقابة والصحفيين بالصحف المملوكة للدولة، بل وبعض مسؤولى الحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فحقيقة أن جمع المعلومات كان صعبا فى بعض الأحيان كانت ذات معنى بالنسبة للمسائل التى يطرحها موضوع بحثى.

لقد تبلورت المادة التى جمعتها فى هذه الأشكال المختلفة إضافة إلى الأسئلة التحليلية المذكورة أعلاه، فى العمل الذى بين أيديكم وفى بنية جدلية حول الصحفيين فى مصر وإسهامهم فى عملية الديمقراطية.

## ١--٤ الأطروحة وفرضياتها

يبدأ الكتاب بتحليل المشكلة الرئيسية التى يتناولها وهى إسهام الصحفيين فى عملية الديمقراطية فى الفصل الثانى وذلك عن طريق النظر إلى عوامل خارجية عدة تاريخية وثقافية واقتصادية ودولية. وسنطرح أنه بالرغم من موجة الديمقراطية التى اكتسحت العالم فى التسعينيات، وبالرغم من برنامج التحرير الاقتصادى فى مصر الذى تسارع فى نفس العقد، فقد عقدت عوامل خارجية أخرى اقتصادية ودولية وتاريخية وثقافية؛ أى محاولات من قبل أى مصلح سياسى محتمل. ومن بين تلك العوامل هناك خبرات طويلة مع الحكم التراتبى والأجنبى، وكذلك تجارب سلبية إلى حد ما جاءت من محاولة سابقة فى الحكم الديمقراطى، وثقافة سياسية لا تميل - فى رأى العديد من الخبراء - إلى الممارسة الديمقراطية والتغيير الاقتصادى الذى يكتنف الغموض تبعاته الاجتماعية، وكذلك مانحين دوليين عادة ما يبدو أنهم مترددون فى

الدفع بقوة من أجل الانتقال الديمقراطي.

وكما سنطرح في الفصل الثالث، ينبع المزيد من الصعوبات - وربما الصعوبات الأشد - بالنسبة للإصلاحيين الديمقراطيين من القوة الهائلة لمعارضي الديمقراطية ومن ضعف الإصلاحيين. فمن ناحية كان أولئك المعارضون أعضاء في الائتلاف الحاكم؛ ومن ثم فهم ينتمون إلى المجموعات الاستراتيجية. ومن ناحية أخرى، كانوا مسلحين إسلاميين؛ ومن ثم شكلوا جزءاً من المجموعات المعارضة. ولم تكن كلتا المجموعتين لا تميلان إلى التغيير الديمقراطي فحسب، وإنما انخرطتا في معركة عنيفة ضد بعضهما البعض طوال الجانب الأكبر من عقد التسعينيات. وقد زادت تلك المعركة في تعكير صفو مواقف الإصلاحيين المعتدلين الذين وجدوا أنفسهم محاصرين بين حكومة صممت على استمرار الوضع الراهن السلطوي ومجموعة من المتطرفين الذين بشروا بتقديم "حل" للظلم والفقر من خلال تفسيرهم غير الديمقراطي للإسلام. كما سيتناول الفصل الثالث بالتفصيل ظهور تلك المجموعات وبنيتها الاجتماعية ومصالحها ومواردها بمزيد من العمق؛ ومن ثم تقديم المجموعات الاستراتيجية وكذلك "القسم المسلح" من المجموعات المعارضة. لقد كان على أي صحفى مهتم بالتغيير الديمقراطي في فترة التسعينيات أن يواجه هذه المجموعات.

بعد ذلك سيتحول الفصل الرابع إلى تناول تاريخ الصحافة المصرية. ومن خلال تطبيق الإطار التحليلي لمفهوم المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، يمكن القول بأن الصحفيين خلفوا "إرثاً مختلطاً" فيما يخص الإصلاح السياسي. أي أنه، في حين تعلق بعض الصحفيين بالنخب المسيطرة على السلطة وعملوا كأدوات لها لحشد الجماهير خلف الأهداف السياسية للدولة، أرسى آخرون سوابق للمقاومة وعملوا كوكلاء للإصلاح الاجتماعي والثقافي والسياسي. ويظهر من هذا الاستعراض التاريخي أيضاً أن الصحفيين لم يعملوا أبداً "كمجموعة واحدة"، بل سعوا خلف مصالح مختلفة مع حلفاء متنوعين. ووفقاً لمصطلحات نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، لم يشكل الصحفيون أي مجموعة استراتيجية أو معارضة، ولكن مجموعات مختلفة من الصحفيين ألحقت نفسها بتلك المجموعات أو كونت مجموعات استراتيجية ومجموعات معارضة متنوعة، إلا أن صحفيين آخرين ظلوا غير مباينين تماماً بالصراع من أجل التغيير السياسي.

انطلاقاً من إدراك هذه العملية التاريخية، سيستعرض الفصل الخامس إسهام الصحفيين المصريين في الديمقراطية في فترة التسعينيات. ويجادل القسم ٥-١ أن البنية الاجتماعية للصحفيين في التسعينيات لم تكن ملائمة لإسهامهم في العملية

الديمقراطية. وقد بدأ أن الاختلافات الاجتماعية الكبيرة فيما بين الصحفيين، والتي اتضحت على سبيل المثال فى دخلهم ووضعهم الوظيفى وخلفيتهم التعليمية تبدد آفاق التماسك القوي بين الجماعة. وهناك عوامل اجتماعية أخرى تدلل على ضعف قدرتهم على الصراع، مثل الفقر المنتشر بين الصحفيين والاعتماد الاقتصادى على المجموعات الاستراتيجية، وكذلك الاحترام الاجتماعى المحدود، الذى تمتعوا به لدى العامة وذوي السلطة.

يتناول القسم ٥-٢ مصالح الصحفيين. ففيما يتعلق بمسألة الديمقراطية، يبدو أنه من المفيد التمييز بين أربع مجموعات من الصحفيين: الذين يدفعون بفاعلية تجاه الديمقراطية - وهم أقلية؛ وأولئك الذين يزيدون التشكيك فى حرية التعبير؛ ومن ثم فى الديمقراطية من خلال تقديم مثل إسلامية - وهم أقلية أخرى؛ والذين يدعمون بفاعلية المجموعات الاستراتيجية - وهم أقلية أيضا؛ وأخيرا أولئك الذين يبقون على حذر فيما يتعلق بقضية الديمقراطية، وكذلك أغلب القضايا السياسية الأخرى - وهم ما يعرفون بالموظفين، ويمثلون وفقا للعديد من الاحصاءات أغلبية الصحفيين. وستتم مناقشة مصالح كافة المجموعات فى هذا القسم، إلا أننا سنولي أهمية خاصة للصحفيين المعارضين وكذلك للمجموعات والمؤسسات التى ينتظمون فيها. مثل نقابة الصحفيين والأحزاب السياسية وصحفها ودور الصحافة الخاصة والقومية ومنظمات حقوق الإنسان. ويوضح التحليل وجود اختلافات كبيرة فيما يتعلق بالمؤسسات المختلفة وأن بعضها - مثل النقابة أو الأحزاب السياسية أظهرت مواقف تتسم بالغموض فيما يخص التغيير السياسى - رغم القول مرارا عكس ذلك، وعمل آخرون مثل دور الصحافة القومية كوكلاء للوضع الراهن، فى حين تجمع أكثر مؤيدى الديمقراطية فى منظمات حقوق الإنسان. وبالنظر إلى كل ذلك، ظل الالتزام بالديمقراطية محدودا حتى وإن كانت هناك أقلية جادة بشأن الانتقال السياسى.

يوضح فى القسم ٥-٣ الموارد المتاحة للصحفيين المعارضين والعقبات التى كانت ملازمة للمجموعات والمؤسسات المختلفة، أو التى فرضت من خلال قوانين الصحافة مثلا. كما ناقش قوانين الصحافة، والتبعية المؤسسية، وتوزيع الصحف فى مقابل وسائل الإعلام الأخرى، والخطوط الحمراء غير الرسمية، والاهتمام العام بقضايا الصحافة، والدعم الدولى لحرية الصحافة، وغيرها من الجوانب التى تعزز أو تحد من قدرة الصحفيين المعارضين على الصراع، كما ناقش موارد المجموعات التى تدعم، جزئيا على الأقل، السعى نحو الديمقراطية مثل الأحزاب السياسية، ونقابة الصحفيين، ومجموعات حقوق الإنسان. ويوضح التحليل أنه بالرغم من المرونة الكبيرة المتاحة

للكتابة النقدية حول تحالف النظام، وبالرغم من الفرص المتوفرة لإصدار صحف خاصة، لم تكن موارد المجموعات المعارضة كافية في العديد من الجوانب ولأسباب مختلفة، ومن ثم، فقد عانى مؤيدو التغيير السياسى من نقص النفوذ السياسى.

يقتصر القسم ٥-٤ على إلقاء الضوء على نضال الصحفيين ضد القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ كمثال غير مألوف - لنشاطات الصحفيين. وبالرغم من النجاح فى نهاية الأمر فى إلغاء القانون محل النزاع، إلا أن الجدل أظهر بوضوح ضعف موارد الصحفيين وعدم تجانس مواقفهم تجاه الحرية.

عقب فحص بيئة الصحفيين وبنيتهم الاجتماعية ومصالحهم ومواردهم وأنشطتهم، تظهر الفرضية الأساسية لهذه الدراسة وهى أن: إسهام الصحفيين فى مصر فى عملية الديمقراطية كان مثقلا بالأعباء كما أنه كان ناقصا. فقد أُنِخ على هذا الإسهام عدد من العقبات "الخارجية" مثل تاريخ مصر وثقافتها السياسية. كما أن البيئات الاقتصادية والدولية لم تكن تشجع بالضرورة على الديمقراطية. وقد أثقل هذا الإسهام أيضا بالسيطرة التامة للمجموعات الاستراتيجية التى أصرت على الوضع السلطوى القائم، ويعنف ما يعرف بـ "الإسلاميين" المتشددين. ومع ذلك لم تكن هذه الأعباء هى ما حال دون إسهام الصحفيين المصريين فى تحقيق المزيد من الديمقراطية، فقد كان الصحفيون أيضا مسئولين عن هذا الوضع. لقد كان بعض الصحفيين يعملون بنشاط للإبقاء على الوضع القائم بالتعاون مع المجموعات الاستراتيجية. وكان للبعض الآخر أولويات خلاف الديمقراطية، أو لم يكونوا مبالين بها. وإذا ما تحركوا تجاه الحرية، فعادة ما يكون ذلك مؤقتا، أو بدوافع مشكوك فيها، كما كان هناك آخرون مهمومين بالحفاظ على "القيم الدينية" المزعومة، مما يقيد حرية الرأى والتعبير. لكن لا يجب إغفال أنه كان هناك صحفيون أيضا بدوا ملتزمين حقا بالإصلاح السياسى وقد قدموا إسهامات لا يمكن إنكارها من أجل الديمقراطية. وتبرز إنجازات هذا القسم من الصحفيين أوجه النقص لدى الصحفيين الآخرين الذين "فانتهم موجة الديمقراطية" إلى حد بعيد.

## [ هوامش ]

- ١ انظر على سبيل المثال (Bianchi 1989,3).
- ٢ لمزيد من الوصف للصراع الذى دار حول القانون رقم ٩٣ انظر القسم ٥-٤ من هذا الكتاب.
- ٣ لمزيد من التفاصيل انظر القسم ٥-١.
- ٤ وفقا لتقرير ورد بمجلة كايرو تايمز وتصريحات للأمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان صاحبة التقرير يبدو أن الشرطة كانت "بجاجة" إلى مقتل قبطنى لتجنب النزاع الدينى بين المسلمين والمسيحيين. ومن ثم فقد قامت الشرطة بتعذيب أقباط فقط.
- ٥ انظر كايرو تايمز، ١٠ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٨، ص ٦، وأيضا كايرو تايمز - ١٤ أكتوبر ١٩٩٨، ص ٦.
- ٦ للاطلاع على الحد الأدنى لهذه المتطلبات انظر (Schubert et al. 1994, 32).
- ٧ تشير منى مكرم عبيد (١٩٩٦، ١٣٠) إلى مقتل ٤٥ وإصابة ٦٢٠ شخصا.
- ٨ انظر على سبيل المثال Toth 1999 أو إبراهيم ١٢٧، ١٩٩٦b.
- ٩ وفقا لمجموعات حقوق الإنسان وبعض التقارير الصحفية وأيضا لملاحظاتى الخاصة يبدو أن الضرب وغيره من أشكال العنف شائع فى تحقيقات الشرطة. أحد معارفى من المصريين أتهم فى قضية جنائية، تم استجوابه وزعم أنه تعرض للضرب. وذكر أنه تم التحقيق مع ابنته المراهقة وتحرش بها ضباط الشرطة بدون السماح لأى من أفراد الأسرة الآخرين حضور التحقيق. وبعد ذلك أوضح لى ضابط التحقيق أنه بالرغم من تلقيه بعض التدريبات فى ألمانيا إلا أنه عادة ما يضيف "أساليبه الخاصة فى التحقيق".
- ١٠ للاطلاع على نظرة عامة لهذا الجدل انظر Potter 1997.
- ١١ لنظرة عامة انظر Brynen et al. 1995.
- ١٢ ولا يمكن أيضا إنكار قيامهم بأشياء أخرى مثل نقل الشائعات والإعلانات.
- ١٣ على سبيل المثال، يثبت "القانون الأساسى" (الدستور) فى ألمانيا حرية التعبير كحق أساسى (المادة ٥). وقد عرفت الحقوق الأساسية فى المادة الأولى بوصفها "حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف أو الانتهاك" واعتبرت "أساس كل مجتمع وأساس السلام والعدالة فى العالم".
- ١٤ تنظم المواد من ٢٠٦ إلى ٢١١ "سلطة الصحافة". فعلى سبيل المثال، تنص المادة ٢٠٧ "تمارس الصحافة رسالتها بحرية وفى استقلال فى خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، تعبيرا عن اتجاهات الراى العام وإسهاما فى تكوينه وتوجيهه، فى إطار المقومات الأساسية للمجتمع والحفاظ على الحريات والحقوق والواجبات العامة، واحترام حرمة الحياة الخاصة للمواطنين، وذلك كله طبقا للدستور والقانون".
- ١٥ انظر ديباجة ميثاق الشرف الصحفى والذى أقرته نقابة الصحفيين فى مايو ١٩٩٦.
- ١٦ بالإضافة إلى ذلك، لاختيار عقد التسعينيات أسباب براجماتية - وبخاصة من ناحية الوقت المتاح والتمويل.
- ١٧ "يمكن تعريف النظام السياسى بالتفاعلات التى يتم من خلالها تخصيص القيم بشكل سلطوى لمجتمع ما" (Easton. 1965, 21)
- ١٨ لاستعراض ممتاز لمدخل النظم، انظر (Sandschneider 1996).
- ١٩ يمكن العثور على كافة عناصر نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة التى نصفها فيما

يلي من هذا الكتاب (Schubert et al. ١٩٩٤) و (Schubert and Tetzlaff. ١٩٩٨). ففي حين تفسر مقالة ١٩٩٤ نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة، تستعين مقالة ١٩٩٨ بالنموذج في التركيز على تعثر عمليات الديمقراطية.

٢٠ ويقدم (Schubert et al. ١٩٩٤، ٧٠) جوانب عرقية وثقافية كعامل آخر يمايز بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة. إلا أننا سنغفل هذا الجانب فيما يتعلق بالحالة المصرية.

٢١ يميز كل من شوبيرت وتترلاف (١٩٩٨، ٣٥) Schubert and Tetzlaff بين العوامل الداخلية والخارجية التي أوجزناها هنا في العوامل الخارجية. وتشير العوامل الداخلية إلى التأثيرات المحلية الخارجية على تلك المجموعات (مثل الاقتصاد المحلي) وتشير العوامل الخارجية إلى التأثيرات الدولية الخارجية (مثل التقدم التكنولوجي القادم من الخارج).

٢٢ يستخدم مصطلح الديمقراطية هنا لوصف عملية الانتقال السياسي بأكملها - إلى التحرير إلى الترسخ، ويستخدم بالتبادل مصطلح "الانتقال" أو "الانتقال السياسي". وبالطبع مما يسبب بعض الارتباك استخدام مصطلح "الفترة الانتقالية" لمرحلة بعينها في عملية الانتقال بأكملها - كما سيلي الوصف في موقع تال من الكتاب.

٢٣ وبكلمات ليرنر: "حيث قامت الجماعات المنعزلة المجتمع التقليدي بأداء وظائفها بشكل جيد على أساس شخصية شديدة المحدودية، فإن قطاعات المجتمع الحديث التي تعتمد على بعضها البعض تتطلب مشاركة واسعة. وهذا بدوره يتطلب نظاما ذاتيا متوسعا ومتكيفا على استعداد لاحتواء أدوار جديدة لمهامة القيم الشخصية مع القضايا العامة." (١٩٥٨، ٥١). وقد استخدم ليرنر مصطلح "التقمص" "لقدرة المرء على رؤية نفسه في أوضاع الآخرين" وهي قدرة مكتسبة حديثا" (١٩٥٨، ٥٠).

٢٤ "أن كافة وسائل الإعلام تتغلب علينا تماما. فهي كاسحة في تأثيراتها الشخصية والسياسية والاقتصادية والجمالية والنفسية والأخلاقية والاجتماعية إلى حد أنها لا تترك أي جزء منا دون أن تمسه أو تغيره أو تبدله.

فالسيلة هي المساج الكامل. (McLuhan/Fiore 1967. 26).

٢٥ من أجل تطبيق حديث لنموذج التحديث على حالة تاوان انظر (Berman ١٩٩٢). ولنقد نظرية التحديث من منظور كوري جنوبي انظر (Lee ١٩٩٧).

٢٦ من أجل رؤية نقدية لنظرية التبعية انظر Berman. 1992، Chapter 2.

٢٧ يمكن الاطلاع على استعراض جيد لتطور نظرية الإعلام منذ بداية القرن العشرين في Baran/Davis 1995.

٢٨ إلى جانب رؤى بيرمان Berman (انظر أدناه) كان مدخلا راندل وجارون هما الوحيدان اللذان اطلعت عليهما في هذا المجال.

٢٩ تذكر راندل حالات من نيجيريا وأمريكا اللاتينية حيث قتل الصحفيون المناوئون على يد عملاء للحكومة على الأرجح. (١٩٩٣، ٦٣١ و ٦٣٠).

٣٠ تعزز Randell تأثيرات طويلة المدى مماثلة إلى وسائل الإعلام الدولي التي تدخل البلاد في فترة الانتقال السياسي. ولا تؤثر البرامج الترفيحية الأجنبية التي تبث في وسائل الإعلام المحلية في قيم الأفراد مثل رغبتهم في اتباع نظام الحياة الغربي. ولكنها أيضا قد تقوض جهود الدعاية المحلية "من خلال تقديم مصادر بديلة ومتعارضة للمعلومات" (١٩٩٣، ص ٦٣٥).

Berman (1992), Bresser (1990), Eng (1997), Groc (1998), Heper/Demirel 31

(1996), Jensen (1993) Kasoma (1995), Klee (1995), Lee (1996), Lee (1997),

Ngugi (1995), Ogbondah (1997), Stolte (1990), Takirambudde (1995),

.(Willnat (1991

٣٢ أبدت راندل ملاحظات أو افتراضات مماثلة بالنسبة لأوغندا تحت حكم أمين (١٩٩٣، ٦٣٢) وكذلك أبدى انجوجي (Ngugi, 1995, 49)، وأوجونداه (Ogbondah 1997, 272)، بالنسبة لأفريقيا ما بعد الاستعمار قبل فترة التسعينيات وجنسين Jensen حول روسيا قبل جورباتشوف (١٩٩٣، ٩٧) ملاحظات مشابهة.

٣٣ هذه النقطة الثانية يكررها بيرمان (Berman 1992, 150) بالنسبة لتايوان: "عندما يبدأ سياسيو المعارضة فى المشاركة مع الكومينتانج- الحزب الوطنى، فإنهم يكتسبون هالة كبيرة من الشرعية، ليس لآى سبب آخر سوى وضعهم كشخصيات إعلامية."

٣٤ بالإضافة إلى ذلك يلاحظ بيرمان أن القيود على تحالف النظام قد تؤدى إلى نتيجة عكسية ضد سيطرته على السلطة. فعلى سبيل المثال، فإن فرض الرقابة المباشرة قد يؤدى إلى فتور إعجاب الشعب بالإعلام الرسمى وسحب التأييد من الحكومة. ويمكن للصحفيين الاستفادة من ذلك من خلال التحدى المستمر للحكومة.

٣٥ يعبر دي ستولت رئيس محطة زد. دى. إف. التليفزيونية الألمانية، عن رأى مماثل إذ يقول: "... لقد دفع الإعلام الالكتروني من خلال عرضه صوراً لواقع سياسى للتحولات الجارية أو حفز ظهور تحولات جديدة" (١٩٩٠، ١٣).

٣٦ للاطلاع على المراجع انظر الفصل الرابع، خاصة القسم ٤-٣-١.

٣٧ تضمن الاستبيان شرحاً باللغة العربية للبحث الذى أقوم به وستة عشر سؤالاً (إضافة إلى أسئلة فرعية فى بعض الأحيان). وقد كانت الأسئلة على هيئة عبارات يتم الاجابة عليها "نعم" أو "لا" من قبيل: "أن مصر لديها الحد الأدنى من متطلبات الديمقراطية (انتخابات حرة ونزيهة، وسيادة القانون، وضمان حقوق الإنسان) أو "إن اهتمامى الأساسى ليس العمل السياسى وإنما الحصول على لقمة العيش". وفى الغالب كانت النتائج فى غاية التناقض. فعلى سبيل المثال، ذكر ٦٤,٧٪ من العينة أن "مصر لديها الحد الأدنى من متطلبات الديمقراطية (انتخابات حرة ونزيهة، وسيادة القانون، وضمان حقوق الإنسان)" فى حين نفى ذلك ٣٠,٥٪ إلا أن ٣٤,٢٪ فقط ذكروا أن "مصر تتمتع بحرية كاملة للصحافة (حرية فى الوصول إلى المعلومات، وحرية التعبير وحرية النشر". وبما أن حرية الصحافة هى جزء من حقوق الإنسان، فإن ذلك يعنى أن جزءاً من العينة لم يكونوا على علم بذلك أو أنهم لم يفهموا السؤال السابق حول الديمقراطية، أو أنهم لم يقرأوه بتأن أو لم يودوا الإجابة عليه بشكل صحيح. لكن لا يمكن معرفة السبب بالضبط. ويمكن اكتشاف تناقضات مماثلة فيما يتعلق بأسئلة أخرى. ومن ثم، فإن نتائج ذلك الاستبيان لم تستخدم فى هذه الأطروحة فيما عدا الأسئلة حول الوضع الاجتماعى-الاقتصادى للصحفيين (انظر القسم ٥-١).





[ ٢ ]

**العوامل الخارجية: غموض وقيود**



هناك غموض يكتنف تحليل العوامل التاريخية والثقافية والاقتصادية والدولية التي أثرت على فرص عملية الديمقراطية في مصر خلال فترة التسعينيات. فمن ناحية، هناك بعض العوامل التي بدأ أنها كانت تشجع على عملية الديمقراطية مثلما هو الحال مع "الموجة الثالثة" العالمية. ومن ناحية أخرى، كانت هناك عوامل بددت بشكل واضح فرص المصلحين المحتملين مثل عدم الاهتمام واسع النطاق بالديمقراطية من جانب أقسام كبيرة من جمهور المتعلمين. ومما يعقد عملية التقييم حقيقة أن تأثير العديد من "العوامل" ليس واضحا، ومن ثم قد يفسر ذلك (وقد فسر بالفعل) بطرق مختلفة. وأحد الأمثلة هو التجربة المصرية في الحكم الدستوري خلال الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢، والتي اعتبرها بعض المؤرخين افتراقا لبرهة وجيزة عن السلطوية المصرية الأكثر "طبيعية" (Vatikiotis, 1987, 104). بينما أشار البعض الآخر إلى إسهام التجربة في تعميق الليبرالية في تلك الفترة. وبالرغم من هذه الاختلافات وأوجه الغموض، يقدم تحليلنا في هذا الفصل دليلا كافيا لاستنتاج أن تاريخ مصر وثقافتها واقتصادها وبيئتها الدولية لم تكن مما يقود إلى الديمقراطية.

لقد كانت العوامل الثقافية على وجه الخصوص مقيدة، في حين ظلت العوامل التاريخية والدولية غامضة على أحسن الفروض. وأضاف الوضع الاجتماعي والاقتصادي عنصرا متفجرا مع نتيجة غير مؤكدة فيما يتعلق بمهمة الإصلاح الديمقراطي. وبعبارة أخرى، فقد قدمت العوامل الخارجية "مزيجا من العواقب" التي أثقلت أعباء على دعاة الإصلاح السياسي في مصر.

## ٢-١ العوامل التاريخية

وفقا لـ شوبيرت وتتزلاف يمكن أن تساعد الذاكرة الجماعية حول التجارب الديمقراطية السابقة عمليات الديمقراطية؛ حيث إنها قد تقدم مرجعيات مفيدة فيما يتعلق بنقاط الانطلاق بتجربة ديمقراطية جديدة (١٩٩٨، ٣٥). وقد تساعد هذه الذاكرة أيضا على تجنب أخطاء سابقة، أو إلقاء الضوء على المزايا التي تمتعت بها البلد في ظل الحكم الديمقراطي. ومن ناحية، قد تدفع الذكريات القوية المتعلقة بالحكم اللا ديمقراطي السكان إلى اعتبار الحكم غير الديمقراطي أمرا عاديا. وأخيرا، قد تقلل التجارب المحبطة من الميل إلى خوض تجارب مماثلة. لكن التأكيد يقع على لفظ "قد"، إذ لا يمكن التعرف بشكل أكيد على تأثيرات التاريخ على النفسية المصرية. إن الافتراضات المختلفة ممكنة وهي موجودة بالفعل. فعلى سبيل المثال يوضح عمل ب. ج. فاتيكويتيس (١٩٨٧) التأثير الثقافي الذي يرشح من ماضي مصر غير الديمقراطي إلى حاضرها السلطوي، فقد كان مفهوم الدولة سلطويا لآلاف السنين، واستمر كذلك بعد تجربة ليبرالية لم يحالفها النجاح في النصف الأول من القرن العشرين. وهناك رؤية أخرى قدمتها عفاف لطفى السيد (١٩٧٧)، توافق على أن أغلبية تاريخ مصر كان سلطويا بدون مشاركة كبيرة للشعب في السياسة. إلا أنها تحذر من العواقب بأن:

"مصر كانت أرض قمع، وقد تستمر في كونها كذلك بسبب صدع تراجيدي في الشخصية الوطنية المصرية أو بسبب الإسلام، الذي يعتقد أنه يشجع الميول السلطوية". (١٩٧٧، ٥)

وهي ترى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية هي التي عقدت المحاولات نحو سياسة أكثر نزوعا نحو المشاركة والعدالة في مصر.

إلا أن معظم المؤرخين قد يعولون على العاملين اللذين شكلا التجربة السياسية لمعظم المصريين لفترة طويلة. كان أول هذين العاملين هو تجربة الحكم التراتبي المفروض، والآخر كان استمرار قيادة الأجنبي للبلاد (انظر Vatikiotis, 1987 وعفاف لطفى السيد ١٩٨٥، المقدمة).

خضع المصريون منذ بدء التاريخ المدون وحتى الفتح العربى فى ٦٣٩ م لحكم الملك-الاله الذى فرض إرادته على البلاد بمساعدة طائفة من الرهبان والموظفين. وكما يوضح فاتيكويتيس (١٩٨٧، ٨٩)، على خلاف التاريخ الاغريقي، لم يكن هناك فى أى وقت نقاش رسمى منتظم، مناهض أو معارض لإرادة الحاكم - فى الواقع كان من الكفر الإتيان بذلك. فقد كانت الدولة والدين مرتبطين بشدة فى شخص الفرعون.

وفى هذا الصدد، غالبا ما يزعم أن الجغرافية الهيدرولوجية للدولة سهلت من الإذعان؛ إذ جعل فيضان النيل وما يستتبعه من متطلبات الري وحدة وتعاون الناس مسألة حياة أو موت.

أما التجربة السياسية الأساسية الثانية فى تاريخ مصر فهى الحكم الأجنبى. فمنذ الغزو الفارسى فى ٣٤٢ ق.م وحتى ثورة ناصر ١٩٥٢، حكم مصر أرستقراطيون أجنبى وقادة حرب وعبيد القصر المتآمرون وخلفاؤهم - مع فترات انقطاع قصيرة فحسب. ويكتب فاتيكويوتيس حول هذه الفترة:

"لقد ظلت الأمور السياسية مثل مشاكل الحكم، والسلطة والنفوذ محل اهتمام نخبة صغيرة جدا. إن الدولة ... تطورت كمؤسسة غريبة وبعيدة يجب الإذعان لها بشكل عام، ولكن من الأفضل تجنبها. ونادرا ما كان تماهى الفرد مع الدولة أولوية مرغوبة. فقد كان استمرار بقاء الفرد فى ظل تأثير الدولة، اعتبار أكثر أهمية. وفى الواقع، كان هدفا فرديا رئيسيا. أى أن ينجو الفرد بنفسه من الدولة عن طريق الترفع عنها وتجنبها؛ فهو لا يغيرها". (Vatikiotis, 1987, 92)

وفى حين اضطلعت النخبة التى كانت أجنبية فى أغلبها، بالإشراف المباشر على الشؤون الخارجية، فانتزعت العوائد وراقبت الأشغال العامة، تطورت فى المناطق الريفية، حياة منغلقة نسبيا وعلى درجة من الاكتفاء الذاتى قائمة على الإسلام (بعد الفتح العربى) وعلى الأسرة والجماعة القروية. وفى أواخر القرن الثامن عشر، يرى المؤرخ شارلز عيساوي أنه لم يحدث تغير سياسى كبير، ولكن كانت المشاكل الثقافية والاقتصادية صارخة:

"اتسمت السياسة بالانتهازية والطمع وعدم الأمان والقمع. فقد نضبت الحياة الفكرية والفنية ... حيث عاش الناس فى ضباب وفتور وانعزال تام عن العالم الخارجى". (Issawi, 1981, 231)

وقد جاء التحديث فى القرن التاسع عشر ببطء بعد صدمة الاحتلال الفرنسى (١٧٩٨ - ١٨٠١) وقد كان مفروضا من أعلى.

"لقد كان الانتقال مفروضا من جانب الدولة، كان سطحيا، تحولا من جماعة ومجتمع إسلامى ومن أمة ودولة شديدة القدم إلى الدولة القومية. لقد كانت الدولة هى التى فرضت التغيير من اقتصاد معيشى تقليدى إلى اقتصاد سوق، والدولة هى التى فرضت نظاما تعليميا مستوحى من الغرب كبنية قوقية تعلو البنية الدينية التقليدية الشعبية. وفى نهاية الأمر تغلب النظام الجديد على القديم، إلا أنه لم يجعله خارج

السياق تماما، ناهيك عن استئصاله. وبنفس الدرجة كانت الدولة هي أول من قوض المبادئ المنظمة للعلاقات الشخصية والاجتماعية والاقتصادية والمدنية وغيرها من العلاقات من خلال إدخال مفاهيم للتشريع والقضاء غير إسلامية". (Vatiki-otis, 1987, 99).

وعلى الرغم من التحديث لم تتغير مركزية السلطة - بل العكس، فقد حكم باشوات وخديوات القرن التاسع عشر بمساعدة البيروقراطية والجيش. كما تمركزت السيطرة على الاقتصاد وجزئيا على الدين في أيديهم. وفي هذا الصدد، فإن الدولة "أصبحت أكثر بعدا عن رعاياها". (Vatikiotis, 1987, 102).

الإ أنه بالرغم من هذا التفوق المهيب للدولة، لا بد من الانتباه إلى نمو طبقة وسطى جديدة منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، التي من المؤكد أن الدولة دعمتها في بداياتها. وقد عمل أولئك المهنيون معلمين وتقنيين ومسؤولين إداريين، أي منفذين بيروقراطيين للحداثة؛ وقد تلقى العديد منهم تعليما أوروبيا واعتنقوا أفكارا غربية. وفي حين عمل البعض كموظفين عموم، انخرط آخرون، لأول مرة في التاريخ، رسميا في مناقشة سياسات الدولة بوصفهم جزءا من الشعب المصري. ففي عام ١٨٦٦، تم تأسيس أول مجلس للنواب (بأمر من الخديوي). وكان المجلس متحيزا إلى حد بعيد إلى طبقات ملاك الأراضي ولم يكن له تقريبا أي وظائف تشريعية حقيقية. إلا أنه مثل البداية للاتصال والمناقشة بين هيئة تمثيلية للشعب والسلطة التنفيذية (Vatikiotis, 1980, 127). وفي هذه الفترة، ظهرت الصحافة المصرية وأصبح بعض الصحفيين دعاة بارزين للإصلاح الاجتماعي والديني والسياسي (انظر الفصل الرابع).

لقد أدى تضافر تدفق الأفكار الغربية بين طبقة المهنيين الجديدة من المصريين، ومشاكل الأسرة الحاكمة المالية المتراكمة، واعتمادها المتزايد على القوى الأوروبية إلى تزايد النقد الشعبي ضد العائلة الحاكمة وضد السيطرة الأوروبية أيضا. وقد أدت الصراعات المختلفة بين الخديوي والحركة الوطنية الوليدة والقوى الأوروبية عام ١٨٨٢ إلى احتلال بريطاني دام أربعين عاما. وترى عفاف لطفى السيد (١٩٧٧، ٣)، أن استعمار الأمر الواقع هذا قد حرك أعدادا أكبر من المصريين عن ذي قبل للخروج من خمولهم السياسي الذي استحدثته فكرة الوطنية. وفي مواجهة هذا الضغط المتزايد، منحت بريطانيا مصر الاستقلال الرسمي في عام ١٩٢٢. ومن ثم، خلف القرن التاسع عشر تركات هامة متداخلة تمثلت في طبقة وسطى صاعدة، وتدفع للأفكار الليبرالية

وحركة وطنية مزدهرة نسبيا.

ومما لا شك فيه أن التجربة التالية للحكم الدستوري فى الفترة من ١٩٢٣ إلى ١٩٥٢ كانت معيبة، وقد باءت بالفشل فى نهاية الأمر. وفى عام ١٩٢٣ تقدمت حكومة مصرية، يشتهب فى تعاونها الوثيق مع الحاشية الملكية، بنص للدستور. وقد نص الدستور على إنشاء مؤسسات سياسية حديثة (أى أوربية) مثل: مجلسى النواب والأحزاب السياسية. لكن البريطانىون ضمنوا فى الدستور حماية مصالحهم فى مصر والسودان. وعلاوة على ذلك، اتجهت العديد من القوى التى لم تكن تتماشى مع الديمقراطية إلى مؤسسة الملك المنشأة حديثا فأضعفت مؤسستا الوزارة والبرلمان.

"لقد كان للملك الحق فى اختيار وتعيين رئيس الوزراء، وحل مجلس الوزراء وحل البرلمان". (Vatikiotis, 1980, 276) كما كان بمقدوره تجميد تشريع ما، وكانت له السلطة على الأوقاف الدينية والتعيينات الدبلوماسية وخلق الرتب العسكرية. "وقد كان من شأن هذه العوامل وغيرها وأد الحياة النيابية فى مصر إلى حد كبير قبل بدايتها من الناحية العملية" (Vatikiotis, 1980, 277).

لقد جعلت نشاطات الملك والبريطانيين - الذين خلفوا وراءهم قائدا عسكريا - وكذلك السلوك غير الديمقراطى للأغليات والحكومات البرلمانية، "التجربة الديمقراطية" فى مصر غير ديمقراطية فى الأغلب وغير شعبية أيضا (Vatikiotis, 1980, 277). فعلى سبيل المثال، لم تتردد أول حكومة منتخبة بشكل حر ونزيه فى تطبيق قوانين صحافة صارمة لقمع ما لا يناسبها من النقد. وتلى ذلك العديد من الانقلابات على الدستور من قبل السلطة الملكية، وتدخّل سافر للبريطانيين فى السياسات الوطنية، وإقرار وإعادة تفعيل تشريعات سلطوية على يد الأغليات المنتخبة. وأثناء الحرب العالمية الثانية، أجبر المندوبون البريطانىون الملك على تعيين حكومة استجابت للمصالح البريطانية وفرضت الأحكام العرفية فى مصر. وعلاوة على ذلك، انقسم الحزب السياسى الذى كان مرتبطا بالنضال من أجل الاستقلال - وهو حزب الوفد - مرتين على الأقل بسبب نزاعات شخصية وسياسية وفقد الكثير من شعبيته القوية التى كان يتمتع بها فى ١٩٢٣ على الأقل بسبب "أنه بالرغم من حصوله على أصوات الشعب لم تكن مصالح هذا الشعب فى قلبه". (عفاف لطفى السيد ١٩٧٧، ٢٤٤).

وبحلول عام ١٩٣٠ أصبحت الحياة السياسية أكثر عنفا وظهرت عدد من الجماعات المتطرفة التى عارضت النظام الدستورى وتحدت الأحزاب السياسية التى لا تؤيد العنف. لقد فتح ظهور الإسلام السياسى كحركة شعبية؛ ومن ثم قوية، جبهة فكرية

جديدة ضد أنصار الليبرالية والقيم الديمقراطية، الذين أخذت حركتهم فى الانحدار (انظر 1995، Shamir).

لقد اقتربت السنوات التالية للحرب العالمية من حافة الحرب الأهلية مع الصعود المتزايد للعنف السياسى، واغتيال العديد من كبار السياسيين (بما فى ذلك اثنان من رؤساء الوزراء)، والاداريين والأجانب المقيمين. وقد أدت هزيمة الجيوش العربية (بما فيها المصرية) فى فلسطين فى ١٩٤٨، والظروف الاقتصادية البائسة، وإغلاق منطقة القناة من جانب البريطانيين فى آخر الأمر إلى حريق القاهرة على يد الجماهير الغاضبة فى يناير ١٩٥٢. (Vatikiotis, 1980, 370).

لقد شهدت نهاية التجربة الأولى لمصر مع الحكم النيابي سقوط أبطالها الأساسيين، أي البريطانيين (الذين استوردوا فكرة الحكم الدستوري منذ البداية) بسبب الاستعمار واستعمال العنف ضد المصريين؛ والوفد بسبب فشله فى الوفاء بوعوده بالاستقلال وبحياة أفضل للجماهير فوصم بدلا من ذلك بتدابيره غير الدستورية وتعاونه مع البريطانيين والملك؛ والأحزاب الأخرى لأنها انخرطت إلى حد بعيد فى صراعات شخصية وأيديولوجية فيما بينها وبين الوفد وكانت من الضعف بدرجة لم تمكنها من تقييد الملك أو منع تأسيس عدد من المجموعات شبه العسكرية؛ والنظام بكامله لأنه فشل فى الحول دون إقامة دولة إسرائيل - التى يراها عامة العرب كارثة.

إلا أنه بالرغم من أوجه القصور تلك، وكما توضح عفاف لطفى السيد من الخطأ اعتبار التجربة الليبرالية فشلا تاما؛ حيث إنها تركت أساسا جديدا للمحاولات التالية للتحويل إلى الليبرالية، فقد تركت تحرير المرأة وبدايات التصنيع، ونشر التعليم والصحة العامة (١٩٧٧، ٦). بالإضافة إلى ذلك، وكما نلاحظ فى الفصل الرابع بمزيد من التفصيل، تلقت الصحافة المصرية دعما قويا فى ذلك الوقت وذلك بالخطو نحو مجالات جديدة من الحرية. وظهر عدد من الصحف والمجلات الجديدة التى ما زالت مستمرة إلى الآن مثل (روزاليوسف وأخبار اليوم)، وأصبحت تلك الفترة مرجعا بالنسبة للعديد من الصحفيين فى الأعوام التالية فيما يتعلق بمقدار الحرية التى يودون التمتع بها.

إن النظر إلى نظام عبد الناصر فى أعقاب انقلاب يوليو ١٩٥٢ "كتعبير عن الإرث التاريخي" يعنى ضمنا أن الفكر والممارسات الليبرالية لم تكن جزءا حقيقيا من ذلك الإرث. ولعل هذا تأكيد مفرط نوعا ما على السيطرة الطويلة لدولة سلطوية ومتعالية. فلا يمكن تجاهل أن المشاركة الشعبية اتسعت فى القرن التاسع عشر والنصف الأول



من القرن العشرين، وأن طبقة وسطى من المهنيين كانت قد بدأت فى الظهور، وهى الطبقة التى أصبحت جذرا للنشطاء الاجتماعيين اليوم، وأنه كانت هناك تجربة حقيقية مع الحكم الدستوري. ومن ناحية أخرى، فالسؤال حول إلى أى مدى تغللت القيم الليبرالية وسط الشعب المصرى يفرض نفسه. وتوحي نظرة واحدة إلى الثقافة السياسية أن هذه القيم لم تضرب بجذورها عميقا.

## ٢-٢ العوامل الثقافية

يمائل تقييم تأثيرات الثقافة السياسية على الديمقراطية فى صعوبته تحليل تاريخ مصر. ولا يبدو مفهوم الثقافة للبعض غامضا فحسب، بل ومضللا. فعلى سبيل المثال، يزعم ل. أندرسون (L. Anderson, 1995) أن تفسير غياب الديمقراطية فى العالم العربى مع وجود ثقافة سائدة غير ديمقراطية غالبا ما ينطوى على تحيز ضد العرب، ومعاملتهم على أنهم "معاقون ديمقراطيا". ووفقا لأندرسون فإن العديد من هذه الآراء قائم على بيانات غير موثوقة تجمع بشكل غير منهجى ومتحيز. فأحيانا تستخدم المصادر التى قد توظف فى تفسير أى شئ مثل الاقتباسات من القرآن. ويعتبر م. هدسون M. Hudson أن مفهوم الثقافة "شديد الأهمية لدرجة لا يجب إغفالها" (١٩٩٥، ٦٢). وفى مواجهة النقد، اقترح هدسون أن تحليل الثقافة السياسية يجب أن يقوم على استخدام البيانات الناتجة عن المسوح، ودراسة النخبة، والعامية والثقافات الفرعية والأيدولوجيات والآراء والمواقف وكذلك القيم الجماعية والتوجهات، إلا أن ذلك يتطلب أسسة شاملة تستحقها المسألة وهو ما يفوق طاقة هذا الفصل<sup>١</sup>.

وبما أن الثقافة السياسية وثيقة الصلة بهذه الدراسة، فسيتم تناول المشكلة هنا من خلال طرح سؤاليين:

- ما هو موقف الشعب من الديمقراطية والدمقرطة؟
  - ما هى التفسيرات "الثقافية" (أى المرتبطة بالقيمة) لهذا الموقف.
- لقد ناقشنا فيما تقدم جانبين قد يساعدان فى تفسير الثقافة السياسية الحالية، وهما: العلاقة المتباعدة التى تمتد على مدار الألفية، بين المصريين والدولة، وكذلك التجربة السلبية للمصريين مع الديمقراطية. فالיום لا تبدو الديمقراطية والدمقرطة شواغل هامة لمعظم المصريين. ويدعم هذا الرأى دراستان أجريتا فى ١٩٨٠ و ١٩٩٠ فى ثماني ثم ثماني عشرة دولة عربية على التوالى بما فيها مصر (وردت فى مكرم

عبيد (١٩٩٤، ١٢٣). ففي ١٩٨٠، اعتبر ٥,٤٪ فقط من الذين جرى عليهم الاستبيان (وغالبيتهم من المتعلمين) الديمقراطية "أكثر القضايا أهمية"، وفي الدراسة التي أجريت في ١٩٩٠، اعتبرها ١١٪ فقط "قضية كبرى". وترجح هذه الدراسات أن "الدافع" نحو المزيد من الديمقراطية ليس قويا على وجه الخصوص بين الفئات الأكثر تعلما من الشعب المصري.

وفي عقد التسعينيات، لم يظهر المصريون عامة اهتماما بالدفع نحو المزيد من الديمقراطية - على الأقل من خلال المؤسسات السياسية القائمة. وقد وجد فرجاني (١٩٩٥) الذي أجرى دراسته على عينة من ١٥٠٠ فرد في عام ١٩٩٤ أن هناك أغلبية انسحبت عقليا وعمليا من المشاركة السياسية الرسمية، ولم يدل ٧٢٪ من المستجيبين بأي رأي فيما يتعلق بالسؤال "أي حزب أو تيار سياسي قائم يمثلك" (وهؤلاء ٤٤٪)، أو ردوا بأنه لا يوجد حزب من الأحزاب القائمة يمثلهم (هؤلاء ٢٦٪).

وقد شارك ١٥ بالمائة فقط في الانتخابات البرلمانية الأخيرة وعبر ٥٣ بالمائة عن عزمهم على عدم التصويت في الانتخابات القادمة. كما توصلت دراسة أجرتها جماعة تنمية الديمقراطية في ٦ / ١٩٩٧ على ٥٠٠٠ شخص إلى نتائج مماثلة. فحوالي ٤٠ بالمائة من العينة وغالبيتهم من الفئات المتعلمة، لم تكن تقرأ صحفا على الإطلاق وثلثان لا يهتمون بالسياسة"، وأكثر من ٩٤ بالمائة لم يكونوا منضمين إلى أي من المنظمات غير الحكومية و٨٨ بالمائة لم يكونوا منضمين إلى الأحزاب السياسية (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ٢٥). وكانت نصف العينة فقط مسجلة في الجداول الانتخابية (وبالتالي لهم الحق في التصويت)، ولكنهم جميعا شاركوا في الانتخابات الأخيرة: وتفسر جماعة تنمية الديمقراطية هذه النتائج بوصفها علامة على "قوبيا سياسية" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ٢٨)، أو عدم إيمان بالتعددية الحزبية في مصر (للتفصيل في هذه النقطة الأخيرة، راجع الفصل ٣).

بالرغم من أن معظم الأفراد يبدون غير نشطين في السياسة الرسمية، فإنهم ينشطون بشكل غير رسمي. فقد وجدت ديان سنجرمان (Diane Singerman)، 1989، التي راقبت لمدة عام العادات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشريحة شعبية في القاهرة، أن معظم المشاركة السياسية لهذه القطاعات تتم من خلال عمل شبكات من الوكلاء. وفي توازن مثير مع تحليل فاتيكيوتيس للحياة السياسية المصرية عبر التاريخ، تخلص سنجرمان إلى أن المشاركة السياسية للكثير من الناس لا تكمن في مناوئة واعية لهياكل السلطة الحالية بل على الأحرى، في محاولة استخلاص

مزايا من الأقوياء سياسيا. فالشغل الأساسي يكمن في ضمان بقاء وإعادة إنتاج الأسرة ولضمان علاقات جيدة مع المجتمع (Singerman, 1989, 329). ترصد نشاطات الأقوياء، وتستغل إن أمكن، ولكن لا تجري معارضتها إلا إذا هددت تلك النشاطات المشاغل الأساسية مثل القوات أو الدخل. ومن الجدير بالملاحظة أن أهم انتفاضتين شعبيتين بعد الثورة - عامي ١٩٧٧ و١٩٨٦ - حدثت عندما شعر قسم من السكان أنهم مهددون في كسب معيشتهم<sup>٢</sup>. وبمعنى آخر، تتم المشاركة والنشاطات السياسية، ولكنها تسير عادة عبر قنوات غير رسمية (وأحيانا قنوات تتسم بالعنف) وتقاوم الاشراف الديمقراطي، ومن ثم لا يمكن اعتبارها ديمقراطية. كما أنها عادة ما تكون غير موجهة نحو تحقيق درجة أكبر من الديمقراطية. وقد طرحت أسباب عديدة في الأدبيات حول هذا العزوف عن اعتناق القيم الديمقراطية بشكل تام.

يذكر الطويل في اتفاق مع التحليل الوارد في القسم ٢-١، "ضعف العادات الديمقراطية" (١٩٩٦، ١٣٦)

"تشجيع الإشارة إلى أن "التغريب" الذي يستخدم كمرادف للتحديث والتنمية، ظل يعيق العالم العربي، بدرجات متفاوتة لقراءة مانتى عام. إلا أن التغريب لم يؤثر بالفعل سوى على قطاع ضيق من شعوب العالم العربي - وعادة أثر بشكل سطحي... فبالنسبة لمعظم العرب، لا تزال الحكومة الجيدة مرتبطة بسماحة الحاكم وليس نظام فصل السلطة والأدوات الرقابية المتبادلة والانتخابات الدورية والحريات المدنية والسياسية وفصل الدين عن السياسة". (ص١٣٧)

ويرى م. فيورست M. Viorst أن "مقاومة التغيير تسود بقوة في الثقافة العربية" (١٩٩٨، ص١٦٣). وهو من القائلين بأن "القيود على العقلية العربية" ترجع في جانب منها إلى الرؤية التقليدية للإسلام (وليس إلى الإسلام ذاته!). لقد اعتبر زمن الرسول والخلفاء الراشدين والتفسير التقليدي لتعاليمهم التي تم تأسيسها في القرن العاشر لعدة قرون المصدر الوحيد للسلوك الديني القويم. ويدعم فيورست رأيه بالإحالة إلى خطاب رئيس جامعة الأزهر - ذات النفوذ:

"نحن نعلم ما هي الآراء السديدة ... أن الأفكار الجديدة لن تتساوى أبدا مع القديمة ... إن أي تفسيرات جديدة للقرآن هي بطبيعتها تضر بالإسلام. نحن هنا في الأزهر نطلب من دارسينا نقل الأفكار الصحيحة فقط".

إن التفسيرات النقدية والجديدة للقرآن لا يدينها كبار رجال الدين فحسب، بل يدينها عدد لا يحصى من المهنيين مثلما تبين حالة نصر أبو زيد<sup>٣</sup>. ومن ناحية أخرى، فإن

أفكار الأزهر يسهل نشرها حيث يدرّس علماء الأزهر في الجامعات المصرية الأخرى ويمكنهم الوصول إلى وسائل الإعلام الإلكترونية التي تسيطر عليها الدولة. ثمة مشكلة أخرى مرتبطة بالممارسة التقليدية للإسلام هي أنه بالنسبة للعديد من المسلمين لا يمكن لدولة ما أن تستقى شرعيتها فقط من خلال تفويض شعبي علماني لدستورها. فوفقا للتقليد الإسلامي، فإن الدين أو (الله) هو مصدر السلطة (Va- 1983، 122.3). ويتعين أن يكون الحاكم "مؤمنًا" وليس مجرد مواطن منتخب. وعادة ما تستخدم الحكومة المصرية رموزا إسلامية تقليدية في السياسة لتعزيز شرعيتها؛ ومن ثم تنصاع لهذا المفهوم وتعززه على الأرجح. ومن ثم "يصعب أن تتأصل الحقوق الإنسانية أو الفردية، إذ لا يمكن ببساطة أن تتجذر هذه الحقوق في مجتمع ديني. فالحقيقة التي يفرضها التقليد الديني لا تقبل بالاختلاف وتسعى دائما نحو - وتضمن - حماية السلطة". (Vatikiotis 1983، 123)

ويفترض مراقبون آخرون أن العديد من الأفراد، بما فيهم العديد من العرب البارزين، يمجدون الماضي؛ ومن ثم لا يتمكنون من إحداث تغييرات في الواقع - بما في ذلك الديمقراطية. كما أن الحكومة تلعب دورها هنا أيضا من خلال ترويج نظرة غير نقدية للتاريخ وتفكير غير ناقد بشكل عام. إن التعلم بالاستظهار هو سمة سائدة ليس فقط دروس التاريخ في مصر. فعندما يتعلق الأمر بأحداث تاريخية (خاصة تلك التي يشارك فيها القادة الحاليون)، فإن الحقائق التاريخية غير السارة لا تحظى بالاهتمام اللائق حتى لو كانت مهمة<sup>٥</sup>. ومع كل ما ذكرنا، يجب ألا ننسى أن ما سبق لا يقدم صورة كاملة للثقافة السياسية في مصر، ولكن مجرد صورة للتوجهات الأساسية بين أغلبية السكان. إن أشخاصا من أمثال أبو زيد، ومجموعات حقوق الإنسان مثل جماعة تنمية الديمقراطية - التي تقوم بعمل دراسات كبيرة حول المشاركة السياسية - تشير إلى وجود ميول نقدية وليبرالية تناضل من أجل بيئة أكثر ديمقراطية. لقد كان الهدف من هذا الفصل ببساطة إظهار أن المثقفين ذوي الميول العلمانية والليبرالية الذين يعود تراثهم إلى ما يزيد على المائة عام في مصر والذين يريدون تعزيز الديمقراطية سيواجهون قيودا هائلة خاصة فيما يتعلق بالأمور السياسية والتاريخية والدينية التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ المصري<sup>٦</sup>. كما أنه من غير المرجح أن يجدوا دعما كبيرا وتفهما لدى أغلبية السكان الذين تختلف اهتماماتهم وممارساتهم السياسية.

## ٢-٣ العوامل الاجتماعية-الاقتصادية

قد يؤثر التغيير الاجتماعي-الاقتصادي، وفقاً لعلماء السياسة، على آفاق الديمقراطية بطرق شتى. فالتغيير الاقتصادي السريع، سواء أكان انخفاضاً مفاجئاً في إجمالي الناتج القومي أو نمواً "سريعاً" غير متوقع، قد يزعزع استقرار الأنظمة السلطوية (Huntington, 1991, 68)<sup>٧</sup>. وقد تسهم التنمية الاقتصادية طويلة المدى في خلق طبقة وسطى أقوى مكونة من المنظمين والمهنيين يصبحون أكثر استقلالاً عن الدولة ويطالبون بالمزيد من المشاركة السياسية. وقد تمكن التبعية الاقتصادية لدولة ما الفاعلين من الخارج في الدفع نحو اتخاذ إجراءات تحريرية<sup>٨</sup>. وفي مصر في فترة التسعينيات، كانت جميع هذه العوامل موجودة بشكل أو بآخر، إلا أن تأثيرها الإجمالي الإيجابي على الديمقراطية مشكوك فيه.

## ٢-٣-١ العوامل التي قد تعمل لصالح الديمقراطية

بارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ٨٣٠ دولاراً في عام ١٩٨٩ إلى ١١٨٠ دولاراً في ١٩٩٧ (البنك الدولي ١٩٩٨، ٣٥) انتقلت مصر بشكل أكبر إلى "فترة الانتقال الاقتصادي" التي حدثت فيها الديمقراطية في معظم دول الموجة الثالثة (Huntington, 1991, 60). وكما يزعم هنتجتون وآخرون، فإن زيادة دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي يميل إلى تعزيز المزيد من التعليم؛ ومن ثم طلب وقدرة أكبر على ممارسة الديمقراطية. كما أن الثروات الفردية الأكبر قد تفتح المجال أمام صعود مراكز قوى بديلة بين الطبقة البرجوازية والطبقة الوسطى المتناميتين. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدفق الأفكار الغربية من خلال توسع التجارة والسياحة والاتصالات قد تقوى آفاق الديمقراطية (Huntington, 1991, 65).

## ٢-٣-١-١ برنامج الخصخصة وظهور القطاع الخاص البرجوازي

فتح تأميم جمال عبد الناصر للصناعات المصرية الكبرى في الستينيات، وإنشاء صناعات أخرى كبيرة جديدة مثل مجمع الحديد والصلب في حلوان (جنوب القاهرة) أو السد العالي بأسوان وما صاحبه من توليد للكهرباء وإنشاء إدارة لهذه الصناعات، الطريق أمام صعود "طبقة الدولة" - وهي طبقة جديدة من التكنوقراط العاملين بالقطاع العام. فقد غادر البلاد ملاك الأراضي ورجال الصناعة في النظام القديم الذين انتزعت منهم الملكية أو اندمجوا في طبقة الدولة؛ ومن ثم اختفوا كطبقة برجوازية مستقلة. وبعد وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ ومع توجهات السادات نحو

التغريب والتحرير (سياسة الانفتاح)، أخذت فكرة إعادة الخصخصة تعود إلى الساحة ببطء. وقد بدأ صعود طبقة برجوازية جديدة من أولئك الذين انتفعوا من الأعمال الخاصة الكبيرة - عادة في الصناعات الجديدة مثل الاستيراد والتصدير أو السياحة - في منتصف السبعينيات. إلا أن أولئك المنتفعين الجدد طوروا علاقات وثيقة مع الدولة سواء من خلال المصاهرة، أو المصالح التجارية، أو من خلال توحيد الوظائف العامة والخاصة. فعلى سبيل المثال، أصبح عملاق التعمير عثمان أحمد عثمان وزيرا للإسكان، وأصبح فؤاد سلطان رجل المصارف والأعمال (بما فيها المشاريع السياحية) وزيرا للسياحة (انظر Waterbury، 1983، 182 و Vitalis، 1986). ولم يظهر التحول الكبير في ملكية رأس المال من الدولة إلى القطاع الخاص قبل فترة التسعينيات تحت تأثير برنامج تكيف هيكلى مفروض من جانب البنك الدولي. وبنهاية عام ١٩٩٨، تم بيع معظم الأسهم في مائة شركة تابعة للقطاع العام من إجمالي ٣١٤ شركة تقرر خصصتها مقارنة بخمسة في ١٩٩٣ (EIU، 1999، 18) والبنك الدولي (1998، 274). لقد تطلبت المشروعات الحكومية الضخمة الطموحة مثل خطة استصلاح أرض توشكى إجمالي استثمارات حوالى ١٠٠ مليار، وهو رقم لا تستطيع الدولة دفعه (EIU، 1999، 17)٩. ومن ثم، فقد تحولت الحكومة، من أجل تمويل هذه المشروعات، إلى نظام الـ BOOT (ابن - تملك - شغل وانقل) الممول من القطاع الخاص<sup>١٠</sup>. إلا أنه من السذاجة استنتاج ظهور طبقة برجوازية مستقلة عقب هذه التطورات. فوفقا لمراقبين مصريين وغربيين، بالرغم من هذا التحول في الموارد لم يحدث تحول في السلطة. إن المنظمين الجدد في فترة التسعينيات (مع بعض الاستثناءات) ما زالوا يعتمدون على الحكومة للحد الذي لا يجعلهم قادرين على تحدي الممثلين الرئيسيين لها سياسيا (لمزيد من التفاصيل انظر القسم ٣-٢-٢-٥).

### ٢-١-٣-٢ توسع التعليم ونمو الطبقة الوسطى المهنية

على الرغم من حدوث توسع كبير للتعليم في القرن العشرين في مصر وتسارع خطاه في ظل الإصلاحات الاشتراكية لعبد الناصر، فإن إسهام تلك التطورات في الديمقراطية قد يكون ضعيفا. ففي مرحلة التعليم الأساسى تزايدت أعداد الطلاب من خمسة ملايين فى ١٩٨٢/١٩٨٣ إلى نحو ٧,٥ مليون فى ١٩٩٨/٧ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩، ١٦٠، ١٩٩٩، ١٨٦). وقد تضاعفت تقريبا أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات من ٦٥٩,٦٣٨ فى ١٩٨٣/٢ إلى ١,٠٣٤,٥٣٩ فى

١٩٩٧/٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩، ١٧٣، ١٩٩٩، ٢٠١)، إلا أن الزيادة السريعة في أعداد السكان غالباً ما تطفئ على المكاسب التي تتحقق في مجال التعليم. ففي فترة التسعينيات، ظلت الأمية عالية نسبياً حيث بلغت ٤٣٪ في ١٩٩٠ و ٣٨٪ بعدها بخمسة أعوام (البنك الدولي ١٩٩٨، ٣٣٧) مع وجود خلل شديد في الأمية بين الذكور والإناث (حيث لا زالت الأمية لدى الإناث تتعدى الـ ٥٠٪). ويتعين النظر إلى الأمية على أنها عائق للدمقرطة؛ حيث يميل الأميون في مصر أكثر من حملة المؤهلات العليا بالضرورة إلى الاعتماد بشكل أكبر على وسائل الإعلام الالكترونية التقليدية التي تسيطر عليها الدولة (والموجهة حسب الوضع القائم)، وهى الإذاعة والتلفزيون<sup>١١</sup>. كما أنه ليس من المرجح أن يتلقى هؤلاء الأميين التعليم اللازم للمشاركة في الإجراءات الديمقراطية المعقدة.

وبالإضافة إلى مشكلة الأمية، علينا تذكّر أن التعليم الثانوى الواسع لا ينتج أفراداً ديمقراطيين بشكل آلي، فالمشاركة الديمقراطية تتطلب، ضمن أمور أخرى، تفكيراً مستقلاً وتحليلاً. إلا أنه، وكما يوضح تقرير التنمية البشرية الخاص بمصر، لا تزال العملية التعليمية تعتمد بشكل هائل على التلقين من أعلى إلى أسفل مع غياب التحليل النقدي من أسفل إلى أعلى عن معظم مراحل التعليم بالمدارس والتعليم العالى. إن هذه العملية، ضمن عوامل أخرى، "تساعد على تفسير لماذا لا تمثل الحياة الديمقراطية السلمية التي تعكس مشاركة الشعب الممارسة المعتادة في مصر اليوم". (معهد التخطيط القومي ١٩٩٥، ٤٤).

لقد أدى توسيع التعليم العالى أيضاً إلى انفجار في عدد الوظائف. ففي عام ١٩٩٦، كان هناك نحو ٤,٤ مليون مهني من إجمالي قوة العمل التي تصل إلى ١٧,٢ مليون شخص<sup>١٢</sup>. لقد كان عبد الناصر ناجحاً إلى حد بعيد في احتواء الطاقات السياسية للمهنيين في هياكل احتوائية سميت "نقابات المهنيين". وقد استمرت تلك النقابات بعلاقاتها القوية بأجهزة الدولة أثناء حكم السادات ومبارك. إلا أنه في الجو الأكثر ليبرالية تزايدت مطالبها السياسية والاقتصادية. ففي السبعينيات والثمانينيات أصبحت بعضها - بما فيها نقابة الصحفيين - منتميات رئيسية للمعارضة السياسية. وفي فترة التسعينيات نظم نشطاء الطبقة الوسطى المعارضون أنفسهم أيضاً بشكل متزايد في منظمات غير حكومية كمنبر آخر يمكنهم من خلاله تحدى الحكومة، ونلاحظ هذا بوضوح في مجموعات حقوق الإنسان. إلا أنه كما سنلاحظ عند مناقشة النقابات ومجموعات حقوق الإنسان بمزيد من التفصيل (الفصلان ٣ و ٥)، فقد ظلت أدوات

هذه الجماعات ضد الحكومة محدودة. ولهذا علاقة بالموارد المتدنية والانقسامات الداخلية وغياب الرغبة فى النضال بين العديد من أعضاء النقابات.

### ٢-٣-١-٣ تدفق الأفكار الأجنبية

مقارنة بأربعين أو عشرين عاما مضت، يبدو أن التبادل الثقافى بين المصريين والعالم الخارجى قد تزايد بشكل واضح. فقد تزايد عدد السياح الذين يزورون مصر من ٧٦٠٠٠ فى عام ١٩٥٢ إلى ١,٥ مليون فى ١٩٨٣ وحوالى ٤ مليون فى ١٩٩٧ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٩، ٢١٨، ١٩٩٩، ٢٦٨). لقد زاد حجم البضائع المستوردة بما يزيد على الضعف فيما بين عامى ١٩٨٠ و١٩٩٧ (البنك الدولى ١٩٩٨، ٧٤). كما زاد استخدام أطباق الفضائيات والانترنت فى أوائل ومنتصف التسعينيات من تسارع الاتصالات الدولية<sup>١٣</sup>. إلا أنه يظل سؤالا مفتوحا ما إذا كان تدفق التيارات الفكرية الأجنبية يحول عقول المصريين تجاه الديمقراطية أم يثير ردة فعل ضدها. إن يشير ازدهار الحركة الإسلامية طوال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية والمناقشات الحادة الجارية حول الهوية العربية والعولمة والتغريب فى الدوائر العلمية والإعلام إلى تحفظات واسعة النطاق. وقد كتبت صفاء كانج، وهى صحفية لبنانية تعمل لدى وكالة الصحافة الفرنسية وباحثة إعلامية:

"لقد أصبحت العولمة فى الدول النامية والفقيرة مرادفا للاستعمار الجديد... حيث يرى معارضو العولمة فيها وفي ارتباطها بتكنولوجيات الاتصال الحديثة توجهها جديدا لزيادة الخلل القائم بالفعل بين الدول الغنية والفقيرة، وهو تهديد للهوية الوطنية وأداة للإمبريالية الثقافية. إن "غزو" ثقافة "الدول الغربية" بشكل عام والثقافة الأمريكية بشكل خاص كانت ورقة ساخنة تقريبا على أجندة كافة الملتقيات الثقافية التى حضرتها فى مصر أثناء الأعوام الأربعة الأخيرة. وقد كان ذلك دون استثناءات سواء كانت اللقاءات حول أزمة السينما المصرية، أو ظهور الجامعات الخاصة، أو مستقبل الفضائيات العربية، أو الموسيقى، أو الأدب، أو الشعر، أو النحت، أو الفنون التشكيلية العربية"<sup>(١٤)</sup> (Kanj, 1999, 1).

### ٢-٣-٢ العوامل التى قد تزيد الانفجار الاجتماعى

لقد واجهت مصر على مدار تاريخها احتجاجات شعبية عنيفة ترجع إلى أسباب اجتماعية - اقتصادية، كان آخرها فى ١٩٦٨ و١٩٧٧ و١٩٨٦. ووفقا لبعض



الباحثين فى التسعينيات<sup>١٥</sup> - وباستثناء الاحتجاجات التى حدثت فى عام ١٩٦٨ - لم يفتح النظام الحاكم المنظومة السياسية فى أعقاب الاضطرابات، وإنما رد بالقمع مثلما حدث عندما تم نشر الجيش فى ١٩٨٦ أو عندما سحب السادات إجراءاته التحريرية فى أعقاب "ثورة الخبز" فى ١٩٧٧ (للتفاصيل انظر الهامش الثانى فى هذا الفصل)، ومن ثم لا تؤدى الثورة الاجتماعية بالضرورة إلى التحرير. بالإضافة إلى ذلك فإن الضالعين فى أعمال التمرد أنفسهم لا يرون بالضرورة فى الديمقراطية حلاً لمشكلاتهم. وقد كان وراء العنف الذى ساد فى التسعينيات، حتى وإن كان مدفوعاً فى جانب منه بأسباب اقتصادية (Toth, 1999)، أيديولوجياً رأت صراحة أن الحل فى الإسلام التكفيرى وليس فى الديمقراطية. إن العوامل الأربعة التى قد تؤدى إلى المزيد من الثورات؛ ومن ثم زعزعة الاستقرار السياسى فى مصر بشكل خطير هى الانفجار السكانى، والضعف الهيكلى للاقتصاد المصرى، والاستقطاب الاجتماعى المتزايد، وعامل يرتبط بما سبق وهو زيادة أعداد العاطلين المتعلمين أكاديمياً.

## ٢-٣-١-٢ توسيع نطاق التعليم والبطالة

يمثل التعليم الواسع عامل استقرار للمجتمع إذا كان متلقوه غير عاطلين أو لا يعانون من نقص فرص العمل بعد حصولهم على درجاتهم العلمية. وقد ظلت مصر تنتج منذ منتصف الثمانينيات ما يزيد على ١٠٠,٠٠٠ من خريجي الجامعات سنوياً - وهى أعداد كبيرة يصعب على الاقتصاد المصرى ضعيف التصنيع استيعابها<sup>١٦</sup>. فى الماضى استجابت الحكومة إلى منظور الأكاديميين الحاصلين على تعليم جيد، لكنهم راديكاليين وكذلك خريجي المدارس الثانوية عن طريق توفير فرص عمل فى القطاع العام، مما أدى بدوره إلى وجود مؤسسات قطاع عام وبيروقراطية حكومية متضخمة وغير منتجة (انظر أدناه)، إلا أن الرواتب منخفضة كما أصبح على الخريجين فى الأعوام الأخيرة الانتظار عدة سنوات قبل تعيينهم من قبل الدولة. ويصعب الحصول على أرقام بطالة الشباب. ويؤكد تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ١٩٩٥ أن: "الشباب المتعلم الذين يدخلون سوق العمل للمرة الأولى يشعرون بقسوة وحدة معدلات البطالة أكثر من أى من فئات المجتمع المصرى الأخرى. وفى الواقع، ظل حوالى ٤١ بالمائة من الشباب المتعلم فى الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٣ عاطلين" (معهد التخطيط القومى ١٩٩٥، ٦١)

لقد استخدمت الإحباطات التى عانى منها الخريجون العاطلون أو المحرومون

اقتصاديا فى بيئة سياسية راكدة جزئيا لتفسير الانفجار العنيف للجماعات "الإسلامية" فى مصر من السبعينيات إلى التسعينيات (انظر على سبيل المثال إبراهيم ١٩٩٦ب، و Bayat، 1998). وقد كان العديد من النشطاء القيايين للحركة "الإسلامية" الراديكالية فى مصر فى السبعينيات، وكذلك العديد من أتباعها طلابا أكاديميين من أصحاب المؤهلات العليا. وقد كان العديد من الراديكاليين فى التسعينيات من طلبة التعليم الثانوى أو الجامعات. إن البيع الجارى لمؤسسات الدولة والتسريح المصاحب له يجعل من المرجح أن تتراجع آفاق التوظيف فى الوقت الحالى.

### ٢-٢-٣-٢ النمو السكانى والحضري السريع

إن إحدى أكثر الخصائص الصادمة والمقلقة فى مصر هى النمو السكانى السريع والزيادة الموازية له فى التحضر. لقد كان عدد المصريين الذين عاشوا فى مصر عام ١٨٨٢ حوالى ٦,٧ مليون مصرى، وقد زاد هذا الرقم بثلاثة أمثاله تقريبا ليصل إلى ١٩ مليوناً فى عام ١٩٤٧. وفى عام ١٩٩٦ زاد الرقم بثلاثة أمثال مرة أخرى ليصل إلى ٥٩,٣ مليون نسمة<sup>١٧</sup>. وفى حين كان يعيش ثلثا عدد السكان فى المناطق الريفية فى ١٩٤٧، انخفضت تلك النسبة إلى ٥٧ بالمائة فى ١٩٩٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٩، ٨). وقد ترجمت تلك التطورات فى مشكلات كبيرة مثل "أزمة الفقر" حول المدن الكبرى وازدحام المرور والخدمات الصحية المثقلة بالأعباء<sup>١٨</sup>. لقد التهم السكان الجدد للمدن والنازحون والمرضى الاستثمارات فى تلك المناطق. وفى بعض الأحيان كان الناتج المحلى الإجمالى ينتهى إلى لا شئ. فعلى سبيل المثال، فى الفترة بين ١٩٨٨ و ١٩٩٤ كان نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يعانى من الركود على الرغم من النمو الفعلى الذى شهدته الناتج المحلى الإجمالى الحقيقي<sup>١٩</sup>.

وقد بدأت الأمور تزدهر قليلا بنهاية التسعينيات. فلأول مرة على مدار ثمانين عاما انخفضت معدلات النمو السكانى من معدل زيادة سنوية تصل إلى ٢,٧٥ بالمائة فى الفترة من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٦ إلى ٢,٠٨ بالمائة حتى عام ١٩٩٦. وبعبارة أخرى، انكمش هرم السكان فى مصر من قاعدته - وهى ظاهرة من المرجح أن تستمر أو تتزايد على المدى المتوسط، إلا أنه على مصر أن تتعايش حاليا مع معدل مواليد ١,٢٥ مليون نسمة و ٥٠٠,٠٠٠ قادم إلى سوق العمل سنويا. ومن أجل توظيف

وتوفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية لهؤلاء يتعين أن تصل معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٥ إلى ٨ بالمائة. منذ عام ١٩٩٦ تمكنت الحكومة من تحقيق الهدف الأدنى وتوقعت أداء أفضل على الأقل حتى عام ٢٠٠٣ (انظر، Butter 1998، 27)، إلا أنه بينما سيزيد عدد السكان بالتأكيد، فإن زيادة إجمالي الناتج المحلي غير مؤكدة، حيث لا يزال الأداء الاقتصادي لمصر ضعيفا وتتهده أشكال من الاختلال الهيكلي؛ ومن ثم فإن النمو المستدام محط تساؤلات.

### ٢-٣-٢ أوجه الخلل الهيكلي فى الاقتصاد

بالرغم من أن فترة التسعينيات شهدت تقدما اقتصاديا، فلا يزال يصح القول بأن الاقتصاد المصرى قائم على مزيج من العوائد الريعية غير المستقرة والزراعة الضعيفة والمهملة والقطاع العام المتضخم والصناعة التى تتسم بعدم التطور وضعف الأداء. تُتسم مصر أحيانا بأنها مثل الدول شبه الريعية (انظر على سبيل المثال Al- brecht et al، 1997)، فحينما واجهتها أزمة مالية ضخمة فى أواخر الستينيات (انظر Toth، 1999، الفصل 5) أصبحت الحكومة المصرية تعتمد بشكل متزايد على "الريع"، وذلك فى صورة تحويلات العاملين بالخارج والمعونات الأجنبية وعوائد قناة السويس والبتترول والدخل من السياحة. هذا الريع الأجنبي والمحلي ساعد النظام الحاكم على دعم المطالب الدنيا للسكان الذين يتزايد عددهم باستمرار، وعلى تجنب الانتشار الواسع للمطالبة بالمشاركة السياسية. وقد تطلبت هذه العائدات القليل من الاستثمارات، إلا أنها كانت غير آمنة عادة؛ حيث كانت تتبع بشكل كبير تقلبات الاقتصاد العالمى<sup>٢٠</sup>. بالإضافة إلى ذلك، أدت هجرة العمالة إلى "هجرة العقول" بين المهنيين والعمال ذوى الكفاءة الذين بدأوا من أواخر الستينيات وبأعداد متزايدة استخدام مهاراتهم فى دول الخليج أو أوروبا أو أمريكا الشمالية<sup>٢١</sup>. وعلى خلاف الريعية الكاملة مثلما هو حال المملكة العربية السعودية، تنتج مصر كمية ضخمة من السلع والخدمات، إلا أن الإنتاجية كانت غالبا منخفضة بما لا يسمح بتوفير الرفاه للجميع.

فى ١٩٩٦ كان القدر الأكبر من قوة العمل، أي ٤,٩ مليون فرد بما يمثل حوالى ٣١% لا يزالون يعملون بالزراعة، إلا أنهم كانوا ينتجون ١٧,٧ بالمائة فقط من إجمالي الناتج المحلي<sup>٢٢</sup>. وبالرغم من كون مصر بلدا زراعيًا كلاسيكيا، فقد أصبحت "واحة النيل" من كبار المستوردين على مستوى العالم لبعض المواد الغذائية التى تستهلك

بشراهة مثل السكر والقمح<sup>٢٣</sup>. ففي عام ١٩٩٦، بلغت تكاليف استيراد الغذاء ٢,٩ مليار دولار، أو ما يمثل نحو خمس الواردات في حين ركزت الصادرات. وترجع أسباب هذا الوضع إلى استخدام الدولة للزراعة في تمويل مشروعات التنمية في السابق (مثل السد العالي)، وسوء التخطيط والفساد وندرة القروض المقدمة للفلاحين (للتفاصيل انظر Waterbury، 1983 و Toth، 1999). وفي فترة التسعينيات، استمرت الحكومة في بذل مجهودات كبيرة لتحسين الأداء الزراعي - في الغالب بالتعاون مع مانحين أجنب. ولولا تلك الجهود، لكانت الصورة على الأرجح أكثر قتامة، إلا أن النمو السكاني في مصر والمعدل المتزايد لاستهلاك الغذاء والتكلفة العالية للمدخلات المستوردة في أغلب الأحيان مثل الأسمدة أو البذور وغياب ترويج الصادرات، يجعل من غير المرجح تحسن هذا الضعف الهيكلي قريبا (وكالة صحافة الأمة، بدون تاريخ، أ، ٣٠).

إضافة إلى ما تقدم فإن أداء معظم الصناعات المصرية يعد ضعيفا؛ فقد أسهمت الصناعة في العام المالي ١٩٩٧/١٩٩٨ بنسبة ١٨,١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (وكالة الأمة للصحافة، بدون تاريخ، أن ٥) وسمحت بأن يصل العجز في التجارة إلى ١٠ مليار دولار في ١٩٩٧ (EIU، 1999، 5). إن معظم المصنوعات المصرية لا يمكن بيعها في الخارج بسبب رداءة نوعيتها. وفي نفس الوقت، أصبح السوق المحلي واقعا تحت ضغوط منافسة دولية متزايدة، فالآن يتم استيراد حتى المنتجات المصرية التقليدية<sup>٢٤</sup>. وتقول "وكالة الأمة للصحافة" أن أسباب الأداء الضعيف هو نقص المعلومات التي يتم تقديمها للمستثمرين، وعدم ثقة المستهلكين في المنتجات المصرية، وتهريب السلع المستوردة، وسوء إدارة المزارع، وارتفاع الجمارك والرسوم والتكاليف إضافة إلى أسباب أخرى (وكالة الأمة، بدون تاريخ، أ، ٦). وقد تم استيعاب العاطلين المحتملين الذين هم ضحايا الأداء الاقتصادي الضعيف للصناعة المصرية في القطاع العام حيث خلقوا مشاكل أخرى.

تستوعب المنشآت العامة والمؤسسات البيروقراطية التابعة للدولة أكثر من ثلث إجمالي القوى العاملة. ففي حين كان عدد العاملين في القطاع العام حوالي ٣ مليون فرد عام ١٩٧٧ بما يمثل ٣١,١٪ من إجمالي القوى العاملة، فقد زاد هذا العدد إلى ٥,٣ مليون فرد في ١٩٨٩/١٩٩٠ بما يمثل ٣٦,٦٥ من إجمالي القوى العاملة. وبالرغم من الخصخصة وصل الرقم إلى ٦ مليون فرد في ١٩٩٨ (معهد التخطيط القومي ١٩٩٥). وقد تزايدت الشكاوى من عدم كفاءة القطاع العام في مصر مما أدى

إلى المطالبة بعملية الخصخصة المشار إليها<sup>٢٥</sup>. إلا أنه يبدو من الضروري بمكان تقليص الروتين الحكومي لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية اللازمة للتحديث والنمو. ومن ثم فإن الحكومة تواجه المعضلة التقليدية بين إعادة الهيكلة والاستقرار الاجتماعي. وحيث إن عدد السكان في تزايد بينما يستمر انخفاض الإنتاجية، فإن الوقت اللازم للوصول إلى المعادلة المناسبة قد يكون ضيقاً.

مع نهاية فترة التسعينيات، كانت العديد من البيانات الاقتصادية قد تحسنت بدرجة كبيرة. فقد تم خفض التضخم بنسبة ٣,٤٪ رسمياً في ١٩٩٩ (هناك بعض الشك فيما يتعلق بمدى صحة المؤشر المصري لأسعار المستهلك - انظر (Business Monitor International Limited, 1996, 45). وبحلول عام ١٩٩٥ نجحت الحكومة في الوصول بعجز الميزانية إلى ١,٣ بالمائة فقط، ووصل الاحتياطي بالعملة الأجنبية ١٦,٥ مليار دولار في ١٩٩٩، ووصل معدل النمو الاقتصادي إلى ٥ بالمائة أو تعدى تلك النسبة فيما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٩. إلا أن تلك البيانات لا تخفى نواحي الضعف المذكورة في مجالات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم النمو يبدو قائماً على الاستثمارات في قطاعات غير منتجة مثل التعمير أو الإسكان الفاخر<sup>٢٧</sup>. وهذا النوع من النمو الاقتصادي يخلق مشكلة اجتماعية أخرى.

### ٢-٣-٤ عدم المساواة الاجتماعية

تبدو عدم المساواة في الدخل في مصر محدودة بالمقارنة بغيرها من الدول النامية مثل البرازيل. لكن هذا التفاوت أخذ في التزايد منذ أوائل الثمانينيات. فقد ظهرت طبقة جديدة من رجال الأعمال المصريين شديدي الثراء؛ فهم يمتلكون مؤسسات التعمير والمشروعات السياحية وشركات الاتصالات والصناعات الغذائية. وبنهاية التسعينيات أصبح إظهارهم لثروتهم الشخصية أكثر علانية عن أي وقت منذ ثورة ١٩٥٢ (انظر الأهرام العربي، ٢٦ سبتمبر، ١٩٩٨).

ومن ناحية أخرى، وفقاً لتقرير التنمية البشرية المصري، ففي عام ١٩٩٦/٩٥ كان ٤٨٪ من السكان إما فقراء أو فقراء بشكل متوسط مقارنة بحوالي ٣٠٪ في عام ١٩٨٢/٨١. وأصبحت ظروف المعيشة لعمال ومزارعي القطاع العام على وجه الخصوص أكثر صعوبة. وقد سهل تشريع جديد تسريح العمال وإجلاء الفلاحين عن الأرض. وإلى الآن لم تظهر أي تجمعات كبيرة لمعارضة هذه التطورات. فقد سحقت قوات الأمن بسرعة الاحتجاجات التي كانت عنيفة في بعض الأحيان، لكنها غير

منظمة إلى حد بعيد ضد القوانين الجديدة كما احتويت الاحتجاجات بصرف معاشات مبكرة للعمال. وقد تم تقديم بعض المساعدات المالية للفلاحين وكذلك إعادة توطينهم في مشروعات استصلاح الأراضي في الصحراء<sup>٢٩</sup>. وفي حين أخذ أثرياء مصر في الانتقال إلى مجتمعات مغلقة، استمر الفقراء في العيش في العشوائيات التي تشكل أحزمة حول المدن الكبرى.

## ٢-٤ العوامل الدولية

يرى هنتنتجتون أن تأثيرات "الموجة الثالثة" من الديمقراطية قد امتدت إلى جميع أنحاء العالم. وقد دعم من تلك التطورات الثورة التكنولوجية التي سهلت تبادل الأفكار وحركة البشر. بالإضافة إلى ذلك، تم الربط بين الموجة الثالثة ونهاية الحرب الباردة؛ ومن ثم فقد كان لذلك تأثيراته على أولويات السياسة الخارجية للقوى الغربية المهيمنة. وقد تحررت هذه القوى من الضرورة الملحة لدعم الأنظمة الديكتاتورية من أجل إبعادها خارج نطاق الكتلة الشرقية. وقد بدأت السياسة الخارجية الأمريكية في الدعوة "للتوسيع الديمقراطي" أي دعم الأنظمة الديمقراطية الناشئة (Murphy/Gause, 1997, 58).

إلا أن تقدم الديمقراطية في مصر (وفي بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط) قد تعطل بسبب عامل إقليمي هو "عقدة الجزائر" (مكرم عبید ١٩٩٤). فقد أثر ذلك العامل على الغرب وعلى المفكرين العلمانيين العرب والحكومات العربية - وإن كان بطرق مختلفة<sup>٣٠</sup>.

لقد أشرنا فيما تقدم إلى أن السياسات الاقتصادية الفاشلة لعبد الناصر والحروب التي لم يحالفه الحظ فيها في اليمن وحربه ضد إسرائيل قد زادت من التبعية الاقتصادية لمصر. وبعد ذلك فتحت معاهدة السلام التي أبرمها السادات مع إسرائيل في ١٩٧٩ أبواب مصر لمعونات مالية وعسكرية هائلة من الغرب. وفي الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٩٦، تلقت مصر ما يبلغ ٢١ مليار دولار في هيئة معونات اقتصادية و ٢٥ مليار معونات عسكرية من واشنطن وحدها (Sullivan, 1996, 36)<sup>٣١</sup>. وقد صاحب تلك المساعدات المالية هدفان للسياسة الغربية كانا متناقضين إلى حد ما: الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وأخيرا السياسي في مصر من ناحية، ومن ناحية أخرى الإبقاء على النخب السلطوية في سدة الحكم.

وكان الغرب ينظر إلى النخب الحاكمة باعتبارها صديقة لمصالحها التي كانت (ولا تزال):

- الحصول على النفط من الخليج العربى؛
- تجنب وقوع حرب بين العرب والإسرائيليين؛
- إن أمكن، تطوير علاقات اقتصادية وثقافية أقوى بين الطرفين<sup>٣٢</sup>؛ و
- احتواء التأثير السوفيتى فى الشرق الأوسط.

ولذا "لا يجب الدفع بمصر إلى مدى بعيد أو بسرعة كبيرة" (Sullivan, 1996، 47). وقد ذكرت حرب الخليج الثانية الغرب بأهمية مصر كحليف مخلص حيث قدمت قوات وساعدت ضمن ائتلاف عربى ضد العراق. كما أن الحرب منحت الحكومة المصرية الفرصة لتعود إلى موقعها القيادى فى العالم العربى، الذى كانت قد فقدته عقب توقيع اتفاقيات كامب ديفيد. وفى فترة التسعينيات، استغل النظام الحاكم مكانته المستعادة بمهارة ليصبح أحد أهم الوسطاء فى عملية السلام بالشرق الأوسط ومن ثم زاد من قيمته بالنسبة للشمال.

لكن تطورات أخرى بدأت منذ عام ١٩٩١ أقنعت الحكومات الغربية، وهذا استنتاج قابل للنقاش، ألا تضغط بقوة من أجل الديمقراطية، أي فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الانتخابات التشريعية فى الجزائر فى ديسمبر ١٩٩١. فعندما تجاهل الجيش فى الجزائر نتائج الانتخابات وأجل الجولة الثانية منها، كان انتقاد الحكومة الأمريكية على سبيل المثال هادئاً (Murphy/Gause، 1997، 62). لقد أصبح من الواضح الآن أن الانتخابات الديمقراطية قد تودى إلى فوز الأحزاب الإسلامية التى ينظر إليها باعتبارها معادية لمصالح الغرب. وقد انعكست الصراعات الدامية<sup>٣٣</sup> عقب الانتخابات، بين الإسلاميين المسلحين وقوات الأمن التابعة للحكومة السلطوية المؤيدة للغرب والمدنيين فى الجزائر، على مصر وإن كان على نطاق أضيق بكثير (انظر القسم ٤-٣). إلا أن هذه الصدمات زادت الخوف من "الظروف الجزائرية" وأدت إلى ظهور سياسة شبيهة بتلك المستخدمة أثناء الحرب الباردة. فمن ناحية، كانت الحكومات الغربية تدعو إلى إصلاحات سياسية فى الشرق الأوسط. وبالإضافة إلى البلاغة الكلامية، قامت الحكومة الأمريكية بتمويل مشروع للحكومة فى مصر وغيره من دول المنطقة (Murphy/Gause، 1997، 58). وعلاوة على ذلك، يدرج تقرير حقوق الإنسان السنوى الذى تصدره الخارجية الأمريكية انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر - بل ينشره على شبكة الانترنت. كما دعمت مؤسسات غربية مثل مؤسسات الأحزاب السياسية الألمانية مشروعات جماعات حقوق الإنسان المصرية.

إلا أنه فيما يتعلق بالانتخابات التي قد تصل بالأحزاب الإسلامية إلى السلطة فعادة ما تلزم الولايات المتحدة وغيرها من الحكومات الغربية "الصمت". فعلى سبيل المثال، فى أثناء الانتخابات البرلمانية المزورة التى اتسمت بالعنف فى عام ١٩٩٥، تجنبت السفارة الأمريكية بالقاهرة اتخاذ موقف واضح. ويخلص كل من ميرفى Murphy وجوز Gause إلى أن:

"الحكومة الأمريكية تفضل نظام مبارك المتزايد الأوتوقراطية عن أى بديل ديمقراطى، لأن ذلك البديل سيكون حتمياً أكثر "إسلامية" (١٩٩٧، ٦٢).  
وبنظرة أكثر إيجابية، فقد يكون من الملائم وصف موقف الشمال على أنه ذو مستويين. فمن ناحية، هو يشجع الخطوات الصغيرة تجاه المزيد من الديمقراطية على مستوى القاعدة الشعبية وعلى المستوى الرسمى أيضاً. وقد يكون الهدف من وراء ذلك جعل مصر "آمنة لتحقيق الديمقراطية" على كافة المستويات. ومن ناحية أخرى، وحتى بلوغ هذه المرحلة النظرية فى المستقبل، سيتم تجنب أى أمر قد يؤدى إلى أى "زعزعة" مفاجئة لاستقرار النظام الحالى.

## ٢-٥ الخلاصة

لقد أظهرت مناقشة التأثيرات التاريخية والثقافية والاقتصادية والدولية على الديمقراطية عوامل داعمة وعوامل غامضة وعوامل معاكسة. وبالنظر إليها جميعاً، تبدو تلك العوامل وكأنها تثقل السعى نحو الديمقراطية فى مصر بدلاً من دعمه. ومما لا شك فيه أنه لا يجب التغاضي عن الطابع شديد السلطوية للتاريخ السياسى والثقافة السياسية. وسيلاحظ لاحقاً أن غياب الاهتمام الشعبى بالديمقراطية أصبح بالفعل مصدراً كبيراً للمشاكل بالنسبة للمجموعات المعارضة بشكل عام، والصحفيين على وجه الخصوص.

وتبدو المحددات الاقتصادية والدولية غامضة فى تأثيراتها المحتملة، ولكن بالتأكيد لا يمكن اعتبارها داعمة للديمقراطية فى فترة التسعينيات حتى وإن كان من الممكن أن يتغير ذلك فى المستقبل. إن لدى مصر بالتأكيد القدرة الاقتصادية لبروز برجوازية مستقلة. وقد تتحسن جودة التعليم بشكل كبير فى المستقبل، وبمرور الوقت ستدفع الحكومات الأجنبية بقوة من أجل قضية الديمقراطية. ومن ناحية أخرى، فإن مسألة كيفية تفاعل الثقافة المصرية مع التدفق المتزايد للمنتجات والأفكار الغربية داخل البلاد لا تزال مفتوحة. وبالمثل يزال السؤال مفتوحاً فيما يتعلق باحتمال انهيار



النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي. وفيما يخص فترة التسعينيات، فإن العوامل الخارجية تعد جزءاً مما يفسر لماذا لم تتحقق الديمقراطية في مصر في ذلك العقد. وهي تشكل بعض الأعباء التي يتعين على المجموعات المعارضة التعامل معها. إلا أن المزيد من الأعباء الأكثر خطورة قد فرض من قبل المجموعات الاستراتيجية.

## [ هوامش ]

- ١ لمناقشة تمهيدية حول الثقافة السياسية المصرية، انظر إبراهيم ١٩٩٦ أ.
- ٢ فى ١٨ يناير ١٩٧٧، أعلنت الحكومة أنها تماشيا مع صندوق النقد الدولى، قد خفضت الدعم على السلع الأساسية للمستهلك بما فيها الخبز. وفى صباح نفس اليوم، بدأ عمال من حلوان تبعهم طلاب الجامعات والمدارس الثانوية فى التظاهر ضد زيادة الأسعار وبدأوا السير فى اتجاه البرلمان. وانضم إليهم آخرون من سكان القاهرة الفقراء، لكن سرعان ما واجهتهم قوات الشرطة. وتحولت المظاهرات إلى درجة من العنف امتدت إلى الإسكندرية و١٧ مدينة أخرى. وقد هاجم المتظاهرون المباني الحكومية وأقسام الشرطة والمحال الخاصة. وفى آخر الأمر تم استدعاء الجيش لإعادة استتباب الأمور. لكن التظاهرات لم تتراجع إلا فى ٢٠ يناير عندما صرحت الحكومة فى الإذاعة بأنها ستبقى على الدعم. ووفقا للتقديرات الحكومية، فقد لقي ٧٧ فردا حتفهم وأصيب ٢١٤ فى تظاهرات عام ١٩٧٧ (انظر Toth, 1999, 184; Harders, 1998, 272). فى فبراير ١٩٨٦، شهدت قوات الأمن المركزى بالجيزة "أطول وأعنف أعمال الشغب على مدار عشر سنوات" (Bi-anchi 1989, ص 6). وقد انتشرت قوات الأمن المركزى بالجيزة فى المنطقة الثرية حيث الفنادق السياحية الفخمة فى منطقة الأهرامات. أن العاملين بالأمن المركزى من ذوى الرواتب الضعيفة ونادرا ما تتاح لهم الفرصة لزيارة ذويهم فى مدنهم التى عادة ما تكون بعيدة. وعندما علموا أن الحكومة نوت مد فترة خدمتهم لعام كامل بدأوا فى تدمير مباني الفنادق والمكاتب. وقد تطلب الأمر استدعاء الجيش لقمع أعمال الشغب تلك (Bianchi, 1989, 6).
- ٣ كان نصر أبو زيد أستاذًا بجامعة القاهرة، حيث استخدم تقنيات حديثة (غربية) لتفسير القرآن. وقد أدان العديد من زملائه ما قام به وفى آخر الأمر قام محامي إسلامي (لا يعرفه أبو زيد أو زوجته) برفع دعوى تفريق بين أبو زيد وزوجته على أساس أنه لا يجوز لامرأة مسلمة أن تتزوج مرتدا. وفى عام ١٩٩٥ عارضت محكمة استئناف القاهرة ذلك الرأى وهو قرار أيدته المحكمة العليا فى أغسطس ١٩٩٦. انظر Viorst, 1998 و Sfeirm 1998.
- ٤ هناك مناقشة لذلك على سبيل المثال فى (Schubert et al. 1994, 37)
- ٥ فعلى سبيل المثال، حقيقة أنه فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، عبر جيش إسرائيلى قناة السويس متجهاً غرباً وتقريباً عزّل القوات المصرية فى سيناء لم تكن معلومة لفصل مكون من ٣٠ طالبا من دارسي الإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، درسهم المؤلف فى خريف ١٩٩٨. وفى ذات الوقت كانت وسائل الإعلام المحلية تحتفل لعدة أسابيع بالعيد الخامس والعشرين "لانتصار" القوات المصرية على إسرائيل. وقد كان الرئيس مبارك قائد القوات الجوية فى تلك الحرب.
- ٦ وقد طرح هذه النقطة أيضا (Shamir 1995) الذى يعنى بتاريخ التيار الليبرالى فى مصر.
- ٧ وكما يرى هنتجتون قد يزيد النمو السريع التباينات الاجتماعية ومن ثم يؤدى إلى عدم استقرار شعبى.
- ٨ سنتناول هذه المسألة فى القسم ٢-٤.
- ٩ ترغب الحكومة من خلال مشروع "توشكى"، الواقع فى الصحراء الغربية، وغيرها من المشاريع المماثلة فى أماكن أخرى من البلاد، فى تسريع النمو وتخفيف الكثافة السكانية من وادى النيل والدلتا.

- ١٠ فى أنظمة ال (ابن - تملك - شغل وانقل) يقوم مستثمرو القطاع الخاص بإقامة وتمويل المشروعات وإدارتها لعدة سنوات ثم نقل فى النهاية إلى الحكومة.
- ١١ تؤكد دراسات الحالة التى أجراها متولى (١٩٩٦) ومعوض (١٩٩٢) هذه الفرضية فى العديد من القرى فى الريف المصرى. انظر أيضا دراسة المنوفى (١٩٨١).
- ١٢ للمزيد من الدقة كان هناك ٤٣٨٦٢٥٤ من "الأفراد العاملين القانونيين والإداريين والمدراء" و "عمال مهنيين" وكذلك "فنيين ومساعدين مهنيين" (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٩، ٣٠). وفى عام ١٩٧٦ كان هناك حوالى ٨٣٤ ألف "مهنيين وفنيين وما شابه ذلك" وكذلك "عمال إداريين وتنفيذيين ومدراء" (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٨٥، ٢٦).
- ١٣ بحلول عام ١٩٩٧، قدر حسين أمين عدد الأطباق الفضائية فى مصر بمليون وتوقع زيادة ذلك العدد (أمين ١٩٩٧). وجيرليو Gherleo كان هناك ٤٠ من مزودي خدمات الانترنت فى مصر. وقدر أن يكون عدد المستخدمين نحو ٢٠٠٠ فقط، لكن بمعدل نمو بلغ ١٥٠ بالمائة (لم يتحدد خلال أى فترة سيظهر ذلك النمو ولكن يفترض أنه خلال سنة. انظر Gher, 1992, 12).
- ١٤ أثناء مؤتمر ١٩٩٩ للرابطة العربية الأمريكية لمعلمى الاتصالات حيث قدمت كانج ورقتها، كانت العولمة لا تزال "قضية ساخنة".
- ١٥ يذكر العنف خاصة فى صعيد مصر غالبا مرتبطا بثورة "إسلامية" ضد الحداثة. إلا أنه على سبيل المثال، يذكر توث (١٩٩٩) Toth، الفصل الثامن)، ان الحرمان الاقتصادى لصعيد مصر قد يكون سببا أيضا فى عدم الاستقرار الاجتماعى.
- ١٦ تزايد عدد خريجي الجامعات من معدل ٩٣٦٦٠ خريجا سنويا ١٩٨٣/٨٢ الى ١٣٦٦٥٤ خريجا فى ١٩٩٧/٩٦ (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ١٩٨٩، ١٨٦، ١٩٩٩، ٢٢٥).
- ١٧ فى أوائل عام ١٩٩٩، بلغ عدد سكان مصر رسميا ٦٣,٩١٥ مليون نسمة. (بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة؛ إحصاءات وردت فى كايرو تايمز، أغسطس ١٩٩٩، ١٨-٥).
- ١٨ فى هذه المدن العشوائية يجري امتصاص المناطق الريفية فى المدن الكبرى الآخذة فى الاتساع مثل القاهرة، فى حين يظل فقر القرى عاملا مستمرا وراء انهيار بنياتها الاجتماعية.
- ١٩ فى عام ١٩٨٨، بلغ نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى ٨٧٠ دولارا أمريكيا لينخفض إلى ٧٥٠ دولارا فى ١٩٩١ ثم عاد ليرتفع إلى ٨٨٠ دولارا فى ١٩٩٤ (البنك الدولى ١٩٩٨، ٣٥).
- ٢٠ فى ١٩٧٤ بلغ الريع ٦ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى، وفى منتصف الثمانينيات ٤٠ بالمائة (انظر Bush, 1994, 16). وفى عام ١٩٩٢ كان الريع لا يزال يمثل حوالى ٣٠ بالمائة من إجمالى الناتج المحلى وفقا للإحصائيات التى قدمها فيلد (Field 1992, 337).
- ٢١ يذكر توث: "فى الفترة من ١٩٦٨ الى ١٩٧٢، تراوح معدل الهجرة السنوى بين ٥٠ ألف و ٨٠ ألف فرد... وتتراوح التقديرات بالنسبة لعام ١٩٧٥ من ٣٧٥ ألف إلى ٦٠٠ ألف إلى مليون فرد... وبحلول عام ١٩٨٢، كان ٢ مليون مصرى بالخارج وفى ١٩٨٥ بلغ العدد ٣ مليون" (١٩٩٩، ١٧٢).
- ٢٢ حسابات أجراها المؤلف طبقا لبيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ١٩٩٩، ووفقا لوكالة الأمة للصحافة (بدون تاريخ، ب، ٢٨) فان إسهام الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى كان ١٦.٥٪ فقط فى العام المالى ١٩٩٩/٩٨. كما تذكر وكالة الأمة أنه وفقا لإحصائيات الفاو فإن ما يصل إلى ٢ مليون فرد زيادة على الإحصاءات الرسمية يشتغلون بالزراعة - والعديدون منهم من الأطفال على الأرجح.
- ٢٣ تذكر وكالة الأمة للصحافة (بدون تاريخ، ب، ٤٠) أن الكمية التى استوردتها مصر من القمح التى بلغت ٧,٢ مليون طن "العام الماضى" جعلها الدولة الأولى المستوردة للقمح وفقا للفاو.
- ٢٤ على سبيل المثال كانت الفوانيس التى يحتفل بها فى شهر رمضان تستورد بكميات هائلة من الصين فى

١٩٩٩. ويذكر المحرر ماكس ردينيك من مجلة كايرو تايمز: "فى الواقع أن كل جزء من الأجهزة والمعدات معروض للبيع مستورد من الشرق الأقصى" (كايرو تايمز ٩-٢٢ ديسمبر ١٩٩٩، ٥).
- ٢٥ على سبيل المثال، يذكر تقرير التنمية البشرية المصرى لعام ١٩٩٥ أن: "هناك حاجة واضحة فى مصر لإعادة تأصيل أساسية للنشاط الاقتصادى للقطاع العام... فالدولة لم يعد بمقدورها تحمل .. ممارسة مقدم فرص العمل فى الاقتصاد. بل العكس، فالمتوقع أن يتوسع القطاع الخاص بشكل كبير" (معهد التخطيط القومى ١٩٩٥، ٣٤، ٣٥)
- ٢٦ أحيانا من تختلف هذه الأرقام بشكل طفيف وفقا للمصادر التى يستخدمها الباحث. فبالنسبة للتضخم والاحتياطي من العملات الأجنبية والنمو الاقتصادى، اعتمدت على (EIU (2000، 104)، وبالنسبة لعجز الميزانية، اعتمدت على (Business Monitor International Ltd. (1996)
- ٢٧ عادة ما يشير المراقبون الاقتصاديون إلى ذلك. انظر على سبيل المثال، مقال ردوينيك فى كايرو تايمز (٢٢-٢٨ يونيو، ٢٠٠٠، ٥).
- ٢٨ عادة ما تختلف مقاييس الفقر باختلاف "خط الفقر" المستخدم. وقد استخدم معهد التخطيط القومى النفقات السنوية التالية للفرد لوصف الفقر: أقل من ٥٩٤ جنيه مصر "شديد الفقر"، وأقل من ٨١٤ جنيه مصر "فقير"، وأقل من ١٠٩٨ جنيه مصر "فقير نسبيا" (معهد التخطيط القومى ١٩٩٦، ٢٥).
- ٢٩ لمزيد من التفاصيل، انظر Butter، 1997، 28، وGawhary، 1997، وNegus، 1999، وDittrich، 1998.
- ٣٠ كما يفهم المصطلح هنا، فإن التوجه "العلمانى" يرفض التأثير الرسمى الكبير للمؤسسات الدينية على صنع القرار السياسى. ولا يعنى هذا بالضرورة كون أتباع المفاهيم العلمانية غير متدينين.
- ٣١ بنهاية التسعينيات، بدأت الولايات المتحدة فى خفض التحويلات السنوية إلى حد ما.
- ٣٢ حول صعوبات تقوية العلاقات بين المصريين والإسرائيليين، انظر (Stein، ١٩٩٧).
- ٣٣ يذكر أن حوالى ٦٠ ألف إلى ٧٥ ألف شخص قتلوا بين ١٩٩١ ويناير ١٩٩٧. انظر (Amrany/orany، 1998، 11).

[ ٣ ]

المجموعات الاستراتيجية والمسلحون الإسلاميون:  
أشد المعارضين للدمقرطة



بعد أن فرغنا من تحليل تأثيرات البيئة المحيطة على الإصلاح السياسي، يتناول هذا الفصل بمزيد من التفصيل الفاعلين السياسيين في فترة التسعينيات، الذين كانوا مسئولين بشكل أساسي عن عرقلة مسار الديمقراطية. وهؤلاء الفاعلون هم المجموعات الاستراتيجية بما في ذلك الحكومة والجيش ومؤسسات الدولة والأزهر والنخب المؤيدة من رجال الأعمال، وكذلك قوى المعارضة المتطرفة التي تضم من يعرفون بـ "الإسلاميين المسلحين". وسيتم عرض ثلاث حجج فيما يخص هذه المجموعات:

- استحوذت المجموعات الاستراتيجية على موارد كاسحة للقضاء على والحد من المزيد من التحركات نحو الديمقراطية، وقد استخدمت هذه الموارد على نطاق واسع من أجل ذلك الغرض.

- بالرغم من قوة المجموعات الاستراتيجية، ووضعيتها الاقتصادية والأيدولوجية ومن ثم السياسية، فقد كانت تواجه نشاطات عنيفة من قبل الإسلاميين المسلحين في التسعينيات. كما أن المتطرفين هددوا باغتيال أعلى القيادات في المجموعات الاستراتيجية.

- أضعف قمع الحكومة المستمر للمسلحين وكذلك المساومة الأيدولوجية تجاه الإسلاميين، موقف القوى المعارضة الأكثر اعتدالا وساهمت في أن تكون فترة التسعينيات عقداً تميز بغياب التحرير السياسي.

في هذه البيئة المثقلة بالأعباء السياسية، كان على الصحفيين الاختيار إما الإسهام بنصيبهم في المزيد من الديمقراطية في البلاد، أو الإذعان لسياسات المجموعات الاستراتيجية.

وقد قام هاردنرز (Harders 1998) من قبل بعمل تحليل للمجموعات الاستراتيجية والمعارضة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية. وسينطلق بحثنا في هذا

الفصل على مسار مشابه لكي يصور ظهور المجموعات الاستراتيجية والمعارضة في مصر في أعقاب الثورة. إلا أنه يعتمد على مصادر مختلفة جزئياً ويعطى مساحة أكبر لتحليل المجموعات الاستراتيجية كإحدى أهم العقبان أمام الديمقراطية في مصر. ويصور القسم ٣-١ التشكل التاريخي للمجموعات الاستراتيجية ويوضح أن السيطرة التامة على الدولة في ظل حكم ناصر كان يجب أن تقل إلى هيمنة محدودة تحت حكم السادات حيث تمت أول محاولة للتحرير وإعادة تكوين المجموعات المعارضة. بعد ذلك يوضح القسم ٣-٢ أنه بالرغم من ظهور تلك المجموعات المعارضة فلم يكن لها الحق سوى في هامش محدود من الحرية يخضع لتغيرات متواترة وتظل إلى حد كبير تحت رحمة المجموعات الاستراتيجية. ولم يتغير ذلك الوضع بدرجة كبيرة في عصر مبارك في الثمانينيات، بالرغم من الزعم باتساع الحريات.

يلقى القسم ٣-٢-٢ بمزيد من التفصيل نظرة أقرب على البنية الاجتماعية ومصالح وموارد المجموعات الاستراتيجية وسيتم في هذا الفصل تحليل العدو مرهوب الجانب لهذه المجموعات، أي -الإسلاميين المسلحين- في القسم ٣-٣-١. وأخيراً، سنناقش رد الفعل الحازم للمجموعات الاستراتيجية وكذلك المشكلات التي فرضها رد الفعل ذلك على الإصلاح السياسي.

## ٣-١ تشكل المجموعات الاستراتيجية والمعارضة في عهدى ناصر والسادات

### ٣-١-١ تشكل المجموعات الاستراتيجية

لقد كانت الرئاسة ولا تزال على قمة هرم المجموعات الاستراتيجية في مصر. وقد حول ناصر الرئاسة إلى منصب قيادي لا يمكن تحديه في نظام مصر السياسي من خلال مزيج من الكاريزما الشخصية، والاضطهاد المستمر لخصومه السياسيين، واتخاذ إجراءات نحو دولة الرفاه، وكذلك الأفكار والدعاية والسياسات الوطنية والقومية.

في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قام به الضباط الأحرار في ١٩٥٢ قام هؤلاء الضباط بحل الأحزاب السياسية، واعتقلوا وأعدموا أعداداً من تلك المجموعات التي حاولت تحديهم مثل الإخوان المسلمين<sup>١</sup>. ولاستبدال التعددية الحزبية، أسس نظام عبد الناصر الحزب الخاص به "حركة التحرير"، الذي تحول في ١٩٦٢ إلى الاتحاد



الاشتراكي العربي. وقد ساعد الاتحاد الاشتراكي العربي في دمج عناصر من الطبقة الوسطى والسيطرة عليها وتشتيت صفوفها سياسيا. (Vatikiotis, 1987, 111, و Korany, 1998, 66). وقد منح دستور ١٩٦٤ الرئيس سلطات واسعة من قبيل طرح وإقرار القوانين وحل البرلمان<sup>٢</sup>. وقد استغل النظام منظمات المجتمع المدني مثل النقابات أو احتواها (Waterbury, ١٩٨٣، ٣٤٣)، وجرى توسيع القوات السرية وغيرها من قوات الشرطة، بهدف ضمان "السلام الاجتماعي". وقد سبقت الإشارة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها ناصر ومصادرة الأملاك حرمت ملاك الأراضي الاستراتيجيين ورجال الصناعة في فترة ما قبل الثورة من العديد من مواردهم، في حين استفادت عناصر الطبقة الوسطى ماديا.

وبمعنى آخر، خلق عبد الناصر نظاما "سلطويا شعبيا"؛ اعتمد على دعم الجماهير، ولكنه تجنب بحرص تعبئتها سياسيا. وقد أصبحت الدولة المركز الجديد والوحيد للقوة، ونتج عنها مجموعة استراتيجية جديدة، هي برجوازية الدولة<sup>٣</sup>. وقد تكونت من أولئك الذين كانوا الأقرب لقمة هرم الدولة، وهم كبار مدراء القطاع العام، والضباط العسكريون والإداريون. وقد تم تعيين هؤلاء من الطبقات الريفية والحضرية الوسطى ومن البرجوازية القديمة أيضا. (Vatikiotis, 1989). إلا أن عبد الناصر ذاته ومجموعة قليلة من أتباعه كانوا هم من يتخذون القرارات السياسية الهامة. فلم تكن النخب التكنوقراطية بالمكانة التي تسمح لها بالمشاركة في صنع السياسات فيما يخص السياسات المركزية للنظام الحاكم - حتى وإن كانت تلك السياسات غير حكيمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي أو التنمية. وأدى ذلك في جانب منه بالعديد من أفراد برجوازية الدولة والانتلجنسيا إلى الهجرة أو استخدام موارد الدولة التي كانت تحت تصرفهم لزيادة قوتهم وثرانهم<sup>٤</sup>.

انهارت الناصرية بهزيمة العرب أمام إسرائيل عام ١٩٦٧. وبالرغم من أن المتظاهرين في ١٩٦٧ طلبوا من عبد الناصر عدم التنحي، فقد تظاهر في عام ١٩٦٨، ولأول مرة، الطلاب وغيرهم ضد سياسات عبد الناصر عندما شعروا بأن النظام السياسي الذي بدأ كتلة صماء لن يتغير. وقد استجاب الرئيس لذلك بالسماح ببطء بطرح آراء مختلفة وتوسيع نطاق حرية التعبير (Baaklini et al, 1999, 36). وقد بدأ "تراجع هيمنة الدولة" واستمر بعد وفاة ناصر في ١٩٧٠ وفي عهد خليفته السادات (Kazzika, 1993, 128).

اعتمد استقرار نظام السادات في ظل افتقاره إلى الكاريزما التي تمتع بها عبد

الناصر وفي ظل الركود الاقتصادي، على مزيج متغير من القسر والتلاعب السياسي وإعادة التأهيل والتحرير الاقتصادي والسياسي المحدود (Hinnebusch، 1990، 193، وWaterbury، 1983، 345) وكذلك اعتمادا على العديد من عناصر دولة الرفاه التي أسسها ناصر. إلا أن الرئيس كان لا يزال أكثر الشخصيات قوة ضمن المجموعات الاستراتيجية. ومن خلال موقعه القيادي، استمر السادات في "ثورته التصحيحية" من أجل إقصاء نقاده من اليساريين من معارفيهم في الاتحاد الاشتراكي العربي ومؤسسات الدولة في مايو ١٩٧١، ولضمان تأييد مناصري القطاع الخاص من المناهضين لعبد الناصر. وتم تقليل عدد الضباط في مجلس الوزراء، لكن لضمان ولاء قيادات الجيش، سمح السادات للضباط بالاشتراك في إنتاج الأسلحة والسلع المدنية. ومن ثم، فقد منحهم الفرصة ليصبحوا طبقة من "الانفتاحيين" ذات مزايا خاصة (حيث يمكنهم الاستفادة من قوة عمل عسكرية زهيدة التكلفة). وقد هدف استيراد الأسلحة المتقدمة في جانب منه أيضا إلى الإبقاء على ولاء القيادات العليا في مواجهة التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل (Harders، 1998، 270؛ Waterbury، 1983، 376). وقد ضمن تداول السلطة بين الطبقات العليا عدم ظهور مراكز قوى مستقلة. ومن ثم فقد جعل السادات من الجهاز العسكري دعامة قوية يمكن الاعتماد عليها "كملاذ أخير" للنظام.

وفي حين تراجعت العناصر الناصرية (وإن لم تختف)، دُمج رؤساء شركات القطاع الخاص، الذين استفادوا فيما بعد من الانفتاح الاقتصادي الذي أحدثه السادات، في صفوف برجوازية الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، عاد كبار الموظفين الذين تقاعدوا في عهد ناصر، إلى مناصبهم. وقد أصبحت المجموعات الاستراتيجية تتكون من الرئيس، ومستشاريه المقربين، ونائب الرئيس ومجلس الوزراء، يليهم كبار الموظفين ورجال الأعمال والضباط العسكريين.

### ٢-١-٣ تشكيل المجموعات المعارضة

عادة ما يربط عهد السادات بأول تجربة لمصر مع الديمقراطية المحدودة بعد الثورة، إلا أنه لا ينبغي إغفال أن تلك التجربة استمرت لفترة أقل من ثلاث سنوات من إجمالي إحدى عشرة سنة قضاهها السادات في الحكم. فقد قضى السادات الثلاثة أعوام الأولى في هزيمة أعدائه الداخليين والتحضير لشن الحرب ضد إسرائيل عام ١٩٧٣. وكانت الفترة من ربيع ١٩٧٤ إلى يناير ١٩٧٧ سنوات الانفتاح - تحرير الاقتصاد أولا ثم

السياسة. وأمضى الرئيس السنوات الأربع الأخيرة، بعد استياء العامة من السياسات الاقتصادية والخارجية للسادات، خاصة التقارب ثم السلام مع إسرائيل، فى تقليص الحريات السياسية التى سبق أن منحها.

وسع السادات فى الفترة من مايو ١٩٧٤ إلى يناير ١٩٧٧، حرية التعبير ونطاق المشاركة السياسية إلى حد كبير. ويبدو أن هذا التحرك كانت له أسباب اقتصادية وسياسية خارجية معقدة، لكن من ناحية السياسات المحلية، فربما كان هدف هذا التحرك تقسيم الساحة السياسية بين الناصريين والماركسيين والإسلاميين والرأسماليين العلمانيين وتعزيز السيطرة عليهم بشرعية جديدة. كما أن السياسات التحريرية (والسلام الذى تم فى ذلك الوقت مع إسرائيل) فتح المجال لتدفق المزيد من المساعدات الأجنبية من الغرب؛ ومن ثم عزز موارد المجموعات الاستراتيجية<sup>٦</sup>.

لقد استفادت المجموعات المعارضة التى كانت مقيمة فى عهد ناصر من الإصلاحات حيث تمكنت من الظهور أو من العودة للظهور. وقد كان أهمها الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، وكذلك المجموعات الطلابية العلمانية والإسلامية - ويرتبط بالعناصر الإسلامية قوى مثل الإخوان المسلمين أو المجموعات الراديكالية مثل الجهاد. وقد لعب الصحفيون دورا هاما بين هذه المجموعات المعارضة وسناقش وظيفتهم بمزيد من التفصيل فى الفصل الرابع.

ولقد عادت الأحزاب السياسية للظهور على السطح بعد الجدل العام المحتم حول مستقبل الاتحاد العربى الاشتراكى، الذى بدأ فى مايو ١٩٧٤ وبمشاركة مثقفين من جميع التوجهات السياسية تقريبا. وفى أكتوبر ١٩٧٦، عقدت أول انتخابات تنافسية لأول مرة على مدار ما يناهز ٢٥ عاما نتج عنها ثلاثة "منابر" عن الاتحاد الاشتراكى العربى القديم، سمح لها بالعمل. كانت تلك المنابر هى تيار "اليسار" (الناصريون والماركسيون، الذى أصبح لاحقا حزب التجمع) و"اليمن" (من الرأسماليين بدرجة كبيرة، وأصبح بعد ذلك حزب الأحرار) و"الوسط" (وهو منبر السادات)، الذى استولى على ٢٨٠ من مقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٥٢ مقعدا. ولم يعترف بالوفديين والشيعيين وغيرهما من التيارات السياسية، ولكن تم تمثيلهم كمستقلين (Wa-terbury، 1983، 366). وعقب الانتخابات التى عقدت فى يناير ١٩٧٧، ألغى الاتحاد الاشتراكى العربى المتعثر ووضعت تشريعات جديدة تسمح بتأسيس الأحزاب السياسية. وبالرغم من القيود التى يفرضها القانون الجديد الصادر فى ١٩٧٨، فقد سمح لأعضاء من حزب الوفد السابق على الثورة بتأسيس حزب وفدى جديد - وهو

ما كان يتعارض بشدة مع إرادة الرئيس.

لقد استفادت المجموعات المعارضة فى النقابات المهنية "من ثورة التصحيح" فى ١٩٧١. وترجع جذور المواجهة بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة إلى فترة ما قبل الثورة، حينما تأسست أول النقابات الحديثة كمنظمات احتوائية. وقد سمحت الاحتوائية بممارسة التنظيم الذاتي فى المسائل المهنية، وأتاحت كذلك درجات مختلفة من الحريات السياسية داخل النقابات، مثل انتخابات أعضاء مجلس الإدارة. ومن ناحية أخرى، كانت الاحتوائية Corporatism تعنى تمثيل كل مهنة بنقابة واحدة فقط واحتفاظ الدولة بالحق فى التدخل فى شئون النقابة كلما رأت ذلك ضروريا (Bianchi، 1998، 90). وقد أطلق عبد الناصر يد الاتحاد الاشتراكي العربى فى خنق المعارضة فى النقابات من خلال تعيين موظفين موالين للحزب فى مجالس إدارتها، أو عن طريق تجنب الانتخابات أو تجاهل نتائجها. وأحيانا كان الأعضاء المناوئون يتعرضون للاعتقال أو فقد مناصبهم وممتلكاتهم (Leenders، 7، 1996 و Waterbury ، 1983، 345). وقد وجد السادات، الذى وعد بدولة قائمة على حكم القانون والمؤسسات، أن السيطرة على النقابات أكثر صعوبة، خاصة بعد تنحية أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربى من مجالس إدارتها. وبدأت السيطرة على النقابات تقع بشكل متزايد فى يد قوى تحريرية طالبت بالمزيد من الحرية للصحافة (الصحفيين) أو دولة مؤسسات حقيقية (المحامين). فعلى سبيل المثال، أعلن فؤاد سراج الدين فى أغسطس ١٩٧٧ عزمه تأسيس حزب الوفد الجديد أثناء مسيرة بنقابة المحامين (Leenders، 1996، 11).

وفى أوائل السبعينيات، تظاهر الطلاب المنتمون إلى حركات اليسار علانية ضد الموقف غير الحاسم للسادات من إسرائيل، وتراجعته عن الناصرية وضد القيود على الحريات السياسية. وردا على ذلك، قام السادات بتشجيع طلاب الجماعات الإسلامية على مواجهة حركات اليسار فى الجامعات. كما أعاد صوت الإخوان المسلمين الذين سمح لهم بإصدار مجلتيهما "الدعوة والاعتصام". وسرعان ما وجه الإخوان المسلمون نقدهم ضد التغريب والفساد وانحلال الأخلاق وعملية السلام (Waterbury، 1983، 362) وطالبوا بالتطبيق الكامل للشريعة. وقد صادفت مطالب وآراء الإسلاميين أرضا خصبة، خاصة بين شرائح الطبقة الوسطى والدنيا من المتعلمين الشباب، الذين كانوا يعانون الفقر، إذ كانوا قد أُضيروا بسبب الانفتاح الاقتصادى. وبحلول منتصف السبعينيات أخذت الجماعات الإسلامية التى اتسمت بالعنف فى

الظهور في الجامعات المصرية. وقد أدانت هذه الجماعات باقى المجتمع بوصفهم كفاراً يعيشون في فترة الجاهلية وطالبوا "بدولة إسلامية". وكانت أولى الجماعات التي هاجمت الدولة في ١٩٧٤<sup>٧</sup>، جماعة تدعى "شباب محمد"، ولم تبدأ المجموعات الاستراتيجية في أخذها على محمل الجد إلا في ١٩٧٧ عندما اختطفت جماعة التكفير والهجرة وزير أوقاف سابق وقتلته (Sagiv، ١٩٩٥).

بدأ السادات الذي واجه نقداً واحتجاجات متزايدة - خاصة عقب معاهدة السلام مع إسرائيل وإصلاحاته الاقتصادية<sup>٨</sup> - في التراجع عن تدابير الإصلاحية. ومن أجل حماية سلطته، استخدم السادات استراتيجية كانت تهدف إلى تعزيز المجموعات الاستراتيجية، ومزج بين التشريعات التي تزيد من القيود، وتكتيكات تضيي الشرعية على نظامه مثل الاستفتاءات الشعبية والرموز الدينية والعطايا الاقتصادية. وكانت الخطوة الأولى إقرار قانون مقيد للأحزاب في ١٩٧٧، كان الهدف من ورائه التحكم في ظهور الأحزاب الجديدة بواسطة الحكومة. فقد كان على الأحزاب الجديدة (واليوم) التقدم للجنة شؤون الأحزاب المكونة من أعضاء من المجموعات الاستراتيجية أو المعينين من قبل تلك المجموعات، بما في ذلك وزير الداخلية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضم تلك الأحزاب على الأقل ٢٠ من أعضاء البرلمان ضمن مؤسسيها. ولا يجب أن تعتمد أهدافها السياسية على مصالح إقليمية أو دينية أو طبقية. كما يجب أن تكون أهدافها مختلفة عن أهداف الأحزاب القائمة (انظر، El Mikawy، 1999، 33، Harder، 1998، 272). وعندما تأسس حزب الوفد الجديد، على الرغم من القانون الجديد، أصدر السادات قانون "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي" وأضفى عليه الشرعية من خلال الاستفتاء، وأصدر قراراً بنقل الأفراد المتهمين بالفساد عقب الثورة من مواقعهم - وهي إجراءات استخدمت بالفعل ضد ثلاثة من قادة الوفد الجديد (انظر El-Mikawy، 1999، 35، Leenders، 1996، 14). وفي حركة احتجاج مذهلة أعلن الوفد حل نفسه. وفي نفس الوقت تم إسكات حزب التجمع اليساري المعارض بالإجراءات الأمنية التي اتخذتها الدولة (El-Mikawy، 1999، 35). ومن أجل إنقاذ نظام "تعدديته الحزبية"، أطلق السادات في صيف ١٩٧٨ حزبه الخاص (الحزب الوطني الديمقراطي)، الذي اكتسح الانتخابات البرلمانية بيسر في ١٩٧٩ (Wterbury، 1983، 371). كما أنه منح ترخيصاً لحزب العمل الاشتراكي الذي كان يسارياً في بداياته، أملاً في خلق معارضة موالية، لكن حتى هذا الحزب انضم إلى كورال الأصوات الساخطة. وفي ١٩٨٠، تم إقرار قانون "حماية القيم من العيب"

- بالأساس من أجل حماية اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٩، من الغضب العام من خلال تعزيز الرقابة الذاتية وفتح المجال لاضطهاد المنتقدين<sup>٩</sup>.

في هذه الفترة من السخط التي تلت العام ١٩٧٧، تجاوزت السادات البرلمان في كثير من المرات، في اتفاقيات كامب ديفيد، على سبيل المثال، وأضفى على قراراته الشرعية من خلال عمل "استفتاءات عامة" كانت تحصل باستمرار على %١٠٠ من الأصوات (Bianchi, 1989, 85). ولتعزيز مكانته بشكل أكبر، وصف الرئيس نفسه بـ "كبير العائلة المصرية"، وأحيا القيم التقليدية، وأظهره الإعلام الرسمي على أنه مسلم مخلص (Bianchi, ١٩٨٩، ٨٤). وقد جعلت الشريعة في الدستور المصدر الأساسي للتشريع. وفي الواقع العملي اقتضت قوة مجلس الشورى على مناقشة مشروعات القوانين (Harders ١٩٩٨، ٢٧٣) وكان أعضاؤه منتخبين جزئيا والقسم الآخر معينين من قبل الرئيس. وقد منح السادات قادة الاتحادات المواليين ورؤساء بعض النقابات - مثل المهندسين - مزايا كثيرة. فإلى جانب شراء الولاء، ساعد الفساد المتزايد المجموعات الاستراتيجية على السيطرة على قادة الطبقة الوسطى من خلال التهديد بفضحهم. (Waterbury, 1983, 378).

وقد باءت بالفشل محاولة النظام الذي لم يتمتع بالشعبية في الظهور بوجه ديمقراطي وإسلامي، في حين كان في الواقع يصادر الحريات التي سبق أن منحها، وينتهك المعايير الأخلاقية، ويقمع الإسلاميين. وقد أصبح النظام مكروها تماما ليس من الإسلاميين فحسب، بل من اليساريين العلمانيين أيضا. وفي محاولة يائسة لقمع الانتقادات، قام السادات في سبتمبر ١٩٨١ باعتقال جميع معارضيه المعروفين تقريبا بما فيهم قائد الكنيسة القبطية ومئات الإسلاميين والصحفيين العلمانيين والسياسيين وقادة النقابات والمفكرين (Waterbury, 1983, 384). وعقب ذلك بشهر، وخلال الاحتفال بالنصر في حرب أكتوبر، اغتيل السادات على يد شباب من ضباط الجيش الإسلاميين.

يبرز تحليل تشكيل المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة في عهدى ناصر والسادات أربع نقاط، لكي نفهم تاليا تفاعل المجموعات الاستراتيجية والمعارضة.

في البداية خلق ناصر للمجموعات الاستراتيجية نفوذا لا يمكن تحديه. إلا أن سياساته الاقتصادية، وربما بدرجة أكبر هزيمته أمام إسرائيل، أصابت المجموعات الاستراتيجية بضعف لم تتغلب عليه منذ ذلك الحين. لقد جرد فشل الناصرية، أي

محاولة للمجموعات الاستراتيجية لحل المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من المصادقية. وقد عبرت مظاهرات عام ١٩٦٨ عن ذلك بالفعل.

أما النقطة الثانية فهي أنه بالرغم من أنه كان يتعين على الأنظمة التالية تقديم بعض التنازلات، فقد كانت المجموعات الاستراتيجية هي التي تحدد دائما هامش الحرية الممنوحة، وأصبح التحرير مقاربة تتجه من القمة إلى القاعدة. ومن ثم كان على السادات إيجاد تركيبة جديدة، لأنه حتى بعد "نصر" أكتوبر ١٩٧٣، لم يتمكن من الاعتماد على شعبية أو كاريزما مثل التي تمتع بها ناصر، ومن ثم شرعيته. وقد كانت تجربة التحرير الاقتصادي والسياسي المحدود تعبيراً عن تلك التركيبة. وبعبارة أخرى، وهذه هي النقطة الثالثة، لم تؤخذ تلك التدابير التحريرية من أجل التحرك نحو الديمقراطية في آخر الأمر، وإنما لأسباب ربما تكون مضادة إلى حد ما؛ فقد كان الهدف من التحرير خدمة استمرار السلطوية، وإن كان بشكل معتدل.

كان السادات يأمل من خلال إعادة بناء برجوازية الدولة ومنح حيز معين من حرية التعبير للمجموعات المعارضة، في خلق معارضة موالية، إلا أن مخططاته لتقسيم المعارضة والسيطرة عليها لم تسر بسلاسة. ويرجع ذلك بالأساس إلى أن سياساته الخارجية والاقتصادية لم تلق أي شعبية. فقد انقلبت العديد من القوى السياسية التي كان السادات يشجعها في البداية عليه، وعلى النظام بأكمله بدلاً من الانقلاب على بعضها البعض. وقد كان من أبرز تلك القوى المعارضة الإسلام السياسي. فحينما لم يرغب السادات في تحمل الانتقادات التي أفادت من الحريات الجديدة، أوقفت التجربة وتم سحب الحريات. إلا أن اغتيال السادات أوضح أن المواجهة مع المجموعات المعارضة لم تكن أفضل وسيلة لحكم مصر. وهذه هي النقطة الرابعة. ومنذ ذلك الحين حاول مبارك، خليفة السادات إيجاد تركيبته الخاصة التي تجمع بين "الكثير" من القسر من جانب المجموعات الاستراتيجية، و"الكثير" من الحريات للمجموعات المعارضة.



## ٢-٣ المجموعات المعارضة فى عصر مبارك

### ٢-٣-١ العقد الأول من التحرير فى عهد مبارك

اتسمت السنوات العشر أو الإحدى عشرة الأولى من رئاسة مبارك بتعزيز الإصلاحات التحريرية للسادات. وأطلق الرئيس سراح خصوم السادات وأعاد فتح صحف المعارضة المغلقة وشجع النقاش النقدي حول سياسة الانفتاح التى قام بها السادات (Bian- 1998، 275، Harders، 1989، 87، chi). وقد عقدت الانتخابات البرلمانية فى ١٩٨٤، و١٩٨٧، و١٩٩٠. وفى عام ١٩٨٧، حصل مرشحو المعارضة والمستقلون على نحو ٢٢،٢٪ من مقاعد البرلمان وقد سمح لعدد من الأحزاب الصغيرة بالدخول، فى حين سمح للإخوان المسلمين والناصريين الأفراد بدخول البرلمان بالتحالف مع أحزاب أخرى. وفى وجود الأحزاب، انتعشت صحافة المعارضة وتناول النقد كل شئ تقريباً من الفساد إلى التعذيب. كما أن السلطة التنفيذية قبلت أكثر من أى وقت مضى أحكام المحاكم التى بدا كأنها تقلل من سيطرتها السياسية مثل منح الصفة القانونية للأحزاب السياسية ومدى دستورية القوانين.

ومن ناحية أخرى، فإن العقد التحريرى الأول من حكم مبارك اتسم بعدد من القيود. فلم يسمح للقوى المعارضة التى يحتمل أن يكون لها أتباع أقوياء فى أوساط الشعب المصرى مثل الإخوان المسلمين أو الناصريين بتشكيل الأحزاب<sup>١٠</sup>. ولم يسمح لأحزاب المعارضة بعقد تجمعات عامة إلا قبيل الانتخابات مباشرة - مما يعرقل تأسيس روابط قوية بينها وبين الشعب. كما كان هناك عدم توازن كبير فى الموارد المادية للانتخابات بين الحزب الوطنى الديمقراطى والمعارضة. وقد فاز الأول فى جميع الانتخابات بأكثر من ثلثى المقاعد بمساعدة مسؤولى الدولة المزورين (Owen، 1994، 187). وقد كانت المشاركة فى الانتخابات منخفضة بشكل عام، خاصة فى المناطق التى كان فيها مستوى التعليم مثلما هو الحال فى القاهرة والإسكندرية، كما أن البرلمان كان يجدد قانون الطوارئ بانتظام مما يمنح السلطة التنفيذية سلطات إضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تراجعت التدابير التحريرية التى اتخذها السادات فى ١٩٧٩ لتحسين الوضع السياسى والاجتماعى للمرأة<sup>١١</sup>. إن هذه التركيبة التى مزجت بين التحرير الجزئى والتقييد الجزئى، والسلطات الرئاسية القوية إلى جانب بعض العمل البرلماني وهيمنة الحزب الحاكم إلى جانب بعض التعددية الحزبية، خدمت النظام الحاكم بشكل جيد حتى أوائل التسعينيات. لكن التوازن اختل وبدأ النظام يشعر بضرورة اتخاذ تدابير أقوى. وفيما يلى سنتناول المجموعات الأولى الأساسية فى



النظام بمزيد من التفصيل، وبعدها نحلل السياسات المقيدة للحريات التي فرضت في التسعينيات، وكذلك أثرها على عملية الإصلاح السياسى.

### ٣-٢-٢ المجموعات الاستراتيجية فى عهد مبارك

نقدم فى هذا القسم الذى يعالج المجموعات الاستراتيجية فى مصر عهد مبارك، ثلاث حجج تتماشى مع الحجة الأساسية لهذا القسم وأطروحة الكتاب:

• حظيت المجموعات الاستراتيجية بسلطات دستورية ومادية وتنفيذية وبيروقراطية وتشريعية ومالية هائلة وكذلك بمواد رمزية هامة.

• لم تظهر المجموعات الاستراتيجية عامة أى ميل حقيقى لاستخدام تلك الموارد من أجل الديمقراطية.

• بالرغم من وجود اختلافات فى الرأى بين المجموعات الاستراتيجية، فإن اعتمادها التام على الرئيس يجعل من غير المرجح إطلاق أى تغيير أساسى ضد إرادته.

وفى بعض الأحيان يطلق على المجموعات الاستراتيجية فى مصر "التحالف الحاكم" أو "تحالف النظام الحاكم". إلا أنه من المهم فهم أن موارد السلطة لدى "شركاء التحالف" غير متساوية بدرجة كبيرة. ومما لا شك فيه، فإن زعيم المجموعات الاستراتيجية هو الرئيس. لكن لا يمكنه الحكم بدون من يلونه مباشرة وهم مستشاروه المقربون، وكبار رجال الجيش، ومؤسسات الدولة والقطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى ومجلس الوزراء وكبار رجال الأعمال وعلماء الأزهر. ولضمان دعمهم، منح الرئيس القادة التاليين له درجة من حرية العمل فى السياسات أو المجالات الإدارية وسهل لهم الحصول على مزايا رسمية وغير رسمية معينة. ومن ناحية أخرى، فقد تمكن من إزاحة الخصوم من السلطة عندما اقتضت الضرورة؛ ومن ثم سيطر على الائتلاف الحاكم. ونتيجة لذلك، لم يتمكن أى من أعضاء الائتلاف الحاكم، فيما عدا الاستثناء المحتمل للأزهر، من تعبئة قواعد مستقلة تتحدى السياسات الأساسية للرئيس. وبالرغم من اختلافها من آن لآخر، فإن هذه المجموعات مجتمعة تتحكم فى موارد القوة الرئيسية فى البلاد.

### ٣-٢-١ الرئيس

تلقى الرئيس مبارك تعليمه كضابط عسكري، وظهر كقائد ناجح للقوات الجوية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وأصبح نائباً للرئيس فى عهد السادات. وحتى ذلك الحين، لم يكن لديه الكثير من الخبرة السياسية، وكان يوصف بأنه سياسى تكنوقراطى لا يميل إلى الحيل السياسية وشبكات المحابين مثل سابقه (Beattie 1991، 33). عقب اغتيال السادات، الذى شهده مبارك حيث كان واقفاً إلى جوار الرئيس، جعل الاستقرار الاجتماعى ومحاربة الفساد أهدافه الرسمية (عبد العال ١٩٩٢، ٢٨٦). وقد وصف مساره السياسى بكونه براجماتياً، لكنه غير ملهم، يتحرك فى منطقة ما بين الناصرية والانفتاح دون اعتماد أى أيديولوجية محددة خاصة به.

يمكن القول بأن الحاجة إلى المزيد من الديمقراطية لم تكن أبداً إحدى أولويات مبارك. لا شك أنه أكد باستمرار على الحاجة إلى الديمقراطية (Owen، 1994، 189). فعلى سبيل المثال، فى خطاب ألقاه فى يونيو ١٩٩٩ بجامعة واشنطن:

"أشار مبارك إلى أنه فى مقدمة حقوق المجتمع المدنى "المشاركة السياسية وتوسيع نطاق الديمقراطية والحكومة المسؤولة". وذكر أن مصر تخطو على طريق الديمقراطية "بتقّة"، قائلاً "إننا لن نتراجع ولن يتزعزع إيماننا بسيادة القانون". وأضاف أنه يتم تعزيز الديمقراطية فى مصر من خلال "روح التسامح والتعاون التى يعرف بها الشعب المصرى.. وذكر أن الحكومة المصرية "واعية بحقوق الإنسان وتحترمها تمام الاحترام". وأضاف أن حقوق الإنسان تتضمن حق كل فرد فى حرية الكلام والتعبير والإشباع الفكرى. وأكد مبارك أن "هذه البلاد يتساوى فيها الجميع أمام القانون، من حيث التطبيق والروح، رجالاً ونساءً، فلاحين وحضرين، أغنياء وفقراء، بغض النظر عن معتقداتهم". (الأهرام ويكلى ١-٧ يوليو ١٩٩٩).

إن الزعم بأن كل شئ يسير على ما يرام فيما يتعلق بالديمقراطية يعنى ضمناً أن لا حاجة إلى أى عمل إضافى فى هذا المجال. إلا أنه، ومما ينطوى على تناقض ما، يؤكد مبارك فى مناسبات أخرى أن البلاد تحتاج أولاً إلى تنمية اقتصادية قبل بدء إصلاحات سياسية أساسية (الهيئة العامة للاستعلامات، بدون تاريخ، ١٠). ومما يثير الدهشة أيضاً تأكيد مبارك على أن الديمقراطية فى مصر مضمونة من خلال "سيادة القانون" فى مصر؛ حيث إن العديد من القوانين، على سبيل المثال، قانون الأحزاب أو العديد من قوانين الصحافة، لا تتماشى مع الحكم الديمقراطى (Beattie، 1991، 33).

ويزعم أن مبارك، منذ الثمانينيات، بدأ مستعداً بشكل متزايد لقبول أحكام المحاكم

كقيد على سلطاته، على سبيل المثال، عندما أُعيد تأسيس حزب الوفد فى ١٩٨٤ أو عندما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية قوانين الانتخابات عامى ١٩٨٤ و١٩٨٧ مما ترتب عليه إعادة الانتخابات (١٢) (Baaklini et al, 230, 232)، إلا أن الرئيس أقر أيضا بشكل متزايد استخدام المحاكم العسكرية ضد الإسلاميين المسلحين والمعتدلين أيضا فى فترة التسعينيات (Springborg, 1998, 33)، مما يشير إلى عدم الرغبة فى التعويل بشكل كبير على استقلال القضاء<sup>١٣</sup>. ومما يقلل من أوراق الاعتماد الديمقراطية للرئيس حقيقة أن المحاكم العسكرية قد أصبحت أحد أبرز العناصر لانتهاكات حقوق الإنسان فى فترة التسعينيات<sup>١٤</sup>.

لقد افترض بعض المراقبين أن مبارك قد يتنحى عقب فترته الرئاسية الثانية فى ١٩٩٣ أو الثالثة فى ١٩٩٩ (Beattie, 1991, 34, Owen, 1994, 193). إلا أنه يبدو الآن أنه يخطط للبقاء فى الحكم حتى وفاته مثل سابقيه؛ حيث إنه رشح نفسه لفترة رئاسية رابعة تمتد لستة أعوام فى خريف ١٩٩٩ وانتخب بنحو ٩٤٪ من عدد الأصوات. وبواسطة إجراءات ديمقراطية شكلية فقط "للانتخابات" الرئاسية<sup>١٥</sup>، فإن مبارك يدعم كأمر واقع نمطا من الخلافة السياسية، وهو أمر غريب على الممارسات الديمقراطية، ولكنه ليس بالأمر غير الشائع فى العالم العربى<sup>١٦</sup>.

إن السلطات الدستورية الواسعة التى يتمتع بها مبارك، بما فى ذلك حقه فى تعيين المسؤولين فى أعلى المناصب فى جميع قطاعات الدولة، ضمننت سيطرته التامة والمريحة على الجيش ومجلس الوزراء والأجهزة الأمنية والشرطة وكذلك مؤسسات الدولة والحزب الوطنى الديمقراطى الذى يترأسه. ومن خلال نواب الحزب الوطنى الديمقراطى، الذين يعتمدون على النفوذ الحكومى فى حملاتهم الانتخابية، يمكن للرئيس غالبا السيطرة على وضع القوانين. كما يضمن أيضا التجديد المستمر لقوانين الطوارئ، التى تمده بسلطات تنفيذية وتشريعية إضافية عند الضرورة. كما أن وسائل الإعلام الإلكترونى (التليفزيون والإذاعة المصرية) وكبرى الصحف تعد موردا آخر فى يد الرئيس. وعادة ما تبدأ وسائل الإعلام هذه عملها بالإخبار عما صرح أو قام به الرئيس، ومن ثم يشير ذلك إلى أنها أهم من باقى الأخبار المحلية أو العالمية. وعادة ما تصفه هذه الوسائل بكونه دؤوبا على العمل ومسلما مخلصا وبطل حرب أكتوبر ورب العائلة المصرية الكبيرة. وتظهر قرينته، سوزان مبارك وهى تتراأس المشروعات التعليمية والخيرية وتدعى "ماما سوزان". وكما سيوضح القسم ٣-٣-٢، فوفقا لبعض المراقبين - فإن حقوق الإنسان فى مصر مأزومة لحد بعيد، مما يثير شكوكا كبيرة حول الالتزام "الواعى والمحترم" للقيادة المصرية العليا بهذه الحقوق.

يوصف الجهاز العسكري المصري في بعض الأحيان بأنه "البنية الثانية" بعد الرئيس (Jreisatm 1997، 94). وهو يستمد أهميته ووفرة موارده من فكرتين مترابطتين: أولاً أن جميع رؤساء مصر وصلوا إلى السلطة لكونهم ضباط في الجيش وليس لكونهم منتخبين. ثانياً: كون الجيش لعب دور الملاذ الأخير لكل رئيس. إن كلتا الفكرتين كانتا زالتا تحملاً تأثيرات هامة بالنسبة لفرصة التغيير الديمقراطي. فقد استبعدت الفكرة الأولى أي خلافة ديمقراطية للقيادة في الماضي. وبالرغم من أن مبارك لم يعين نائباً للرئيس، فهناك احتمال أن يشغل الجيش المنصب الرئاسي الشاغر في حال وفاة مبارك أو اغتياله (Harders، 1998، 276). وقد حالت الفكرة الثانية دون فقدان الرؤساء لسلطاتهم "في الشارع": حيث قام الجيش حتى الآن بسحق أي انتفاضة شعبية كلما اقتضت الضرورة. وبالفعل، فإن أعمال الشغب لقوات الأمن المركزي في مصر عام ١٩٨٦ لم توضح أن المجموعات الاستراتيجية المصرية يمكن أن تعتمد على التفوق المادي للقوات المسلحة في السياسة المحلية فحسب، بل إن الجيش أكثر ولاءً إلى حد عدم السعي للوصول إلى السلطة إذا ما ساحت له الفرصة<sup>١٧</sup>.

ومن ثم، فإنه بالرغم من الوضع الاستراتيجي للقوات المسلحة، فقد ضمن مبارك، مثلما فعل السادات، السيطرة عليها. وقد ساعدت العديد من العوامل في ذلك. أولاً: استمر في عهد مبارك التوجه نحو إبعاد الضباط من مجلس الوزراء، مما يقلل تدخل القيادات العسكرية في السياسات، وليس هناك سوى ضابطين فقط في كافة مجالس الوزراء في عهد مبارك: وزيرى الدفاع والانتاج الحربى (الطويل ١٩٩٦، ١٣٩).

ثانياً: أظهرت تنحية وزير الدفاع واسع النفوذ، أبو غزالة من منصبه في أبريل ١٩٨٩ التفوق المستمر لقوة الرئيس بمواجهة قيادة الجيش<sup>١٨</sup>.

ثالثاً: بالرغم من القيود على الميزانية، تمكنت القيادة السياسية من استرضاء ضباط الجيش من خلال شراء الأسلحة المتطورة (ساعد على ذلك تلقى أكثر من مليار دولار أمريكي كمعونة عسكرية سنوية منذ أواخر السبعينيات) وإضافة إلى المزايا الاقتصادية. وتتمثل تلك المزايا بشكل أساسي في اشتراك القوات المسلحة بعدة ملايين من الجنيهات في كافة الصناعات في البلاد تقريباً<sup>١٩</sup>. رابعاً: استمر الجيش، مثل غيره من قطاعات الدولة في النمو. وفي حين حالف الحظ الضباط الأحرار في ١٩٥٢ حيث تمكنوا من مراوغة أو خداع القيادة العسكرية غير المؤهلة فيما يبدو ومن

ثم الاستيلاء على البلاد<sup>٢٠</sup>، فإن ذلك يعد أكثر صعوبة الآن مع جيش مكون من نصف مليون وهيئة كبيرة من كبار الضباط وضباط أكثر مهنية (الطويل ١٩٩٦، ١٤٠). ولا يعرف الكثير عن الآراء السياسية لقادة الجيش، لكن نفترض أنهم يشاركون الرئيس إلى حد بعيد آراءه الحذرة حول الديمقراطية، ولعل مما عزز لديهم هذا الاتجاه الفرص الهائلة لتحقيق مكاسب مالية خاصة، والمراقبة العامة الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى للدولة، لذا قد لا تكون الديمقراطية، التي قد تزيد الرقابة مرغوبة كثيرا (Beattie 1991، 37).

من ناحية أخرى، يمكن تخيل أن الدور المتناقض للجيش في السياسة ونشاطاته الاقتصادية وما يصاحب ذلك من اتصال متزايد بالمواطنين، قد يخلق مجموعة من الضباط ذوي عقليات ديمقراطية (Beattie، 1991، 38)، إلا أن السؤال إلى أي مدى ستكون تلك المجموعة مؤثرة؟ ويجب طرح السؤال نفسه فيما يتعلق بالعناصر الإسلامية المحتملة في الجيش، إلا أن مراقبة القيادة السياسية للجيش وتغيير المناصب إذا ما اقتضى الأمر، يجعل من غير المرجح نجاح مثل هذا الاختراق خارج صفوف المجندين وضباط الصف وصغار الضباط.

### ٣-٢-٢-٣ مجلس الوزراء والمحافظون وكبار الموظفين ورؤساء القطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى

تعد الحكومة ما يصاحبها من هياكل كبرى مثل البيروقراطية والقطاع العام والحزب الوطنى الديمقراطى الحليف الثانى التالى للجيش فى التحالف الحاكم تحت قيادة الرئيس. وسنلاحظ فى الفصلين الرابع والخامس أن القسم الأكبر من الصحافة يرتبط بشدة بذلك الهيكل وأن عددا من الصحفيين يتعاونون معه بشكل وثيق. إن العديد من أعضاء مجلس الوزراء موظفون أو أكاديميون سابقون ذوو خلفية سياسية محدودة أو لا يتمتعون بأى خلفية، بمن فيهم عاطف صدقى وعلى لطفى، وهما رئيسا الوزراء السابقان على كمال الجنزورى اللذين شغلا المنصب حتى أكتوبر ١٩٩٩. ولكونهم تكنوقراطيين، فهم عادة لا يميلون إلى الجدل الأيديولوجي مع الأحزاب المعارضة، ويُعتقد أنهم يتخذون فى قضية الديمقراطية موقفا مشابها لموقف الرئيس (Beattie، 1991، 35)<sup>٢٢</sup>. إن مجرد وجود بعض الحقائق الوزارية - مثل وزارة الإعلام - يضع التزام الحكومة بالديمقراطية موضع شك ويظهر كيفية استخدام مؤسسات الدولة للموارد الاستراتيجية للدولة لدعم حكم المجموعات الاستراتيجية. إن

خدمات الإذاعة والتلفزيون التي تسيطر عليها الوزارة لا تمتدح مجهودات الحكومة بشكل مستمر فحسب، بل عادة ما تحول دون وصول المجموعات المعارضة إلى الإعلام. وحيث تصل نسبة الأمية بين السكان إلى ٥٠٪، فإن الائتلاف الحاكم يتمتع باحتكار واسع للسلطة. وفي حين تم بيع الشركات الأقل أهمية للقطاع الخاص، فقد تم استبعاد خصخصة هذه الأصول الاستراتيجية إلى الآن (Napoli et al، 1995، 43، وAmin و1997، 4)٢٣.

نظريا يتمتع الوزراء بالسلطة والمسئولية عن وضع السياسات العامة، وتقديم التوجيهات لكبار الموظفين وإعداد الميزانية العامة وطرح القوانين والتخطيط للتنمية المحلية (Jreisat، ١٩٩٧، ٩٤). أما عمليا فقد اكتسب بعض الوزراء (وليس جميعهم) سمعة أن أولوياتهم هي خوض معارك ثانوية مع غيرهم من الوزراء والسلطات رغبة في توسيع نفوذهم الشخصي والاستحواذ على الأموال المتاحة. ويبدو أن التعديلات الوزارية التي جرت في يناير ١٩٩٦ ويوليو ١٩٩٧ قد غدت تلك الخصومات، حيث انقسم بعض الوزراء وخلق البعض من الوزراء الجدد تشابكا مع وزراء قدامي أو مع السلطات التي كانت قائمة فيما سبق<sup>٢٤</sup>. وقد ذكرت هذه التعديلات الوزارية أعضاء مجلس الوزراء أن مناصبهم تعتمد في نهاية الأمر على قرارات رئاسية. ووفقا "للتقرير الاستراتيجي العربي" (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨، ٢٦٤)، فقد اتخذت المعارك بين الوزراء أبعادا جديدة في ١٩٩٧ حيث يبدو أنهم خاضوها بمساعدة الصحف الخاصة الناشئة<sup>٢٥</sup>. وبالرغم من أن شجارات الوزراء قد تحد من خلق مراكز قوى مستقلة، ومن ثم تضمن السيطرة التامة للرئيس على مجلس الوزراء، فقد كانت هذه النزاعات مسئولة أيضا عن عدم الكفاءة البيروقراطية<sup>٢٦</sup>.

وينطبق الكثير مما سبق على المحافظين وكبار المدراء ورؤساء القطاع العام وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي. يقوم الرئيس باختيار المحافظين، ويذكر أنهم يشاركون الحكومة موقفها المتلكئ من الديمقراطية؛ حيث إن أغلبهم من كبار ضباط الشرطة، ويبدو أن اختيارهم يؤكد على عزم الائتلاف الحاكم الاحتفاظ بالسيطرة التامة على البلاد. وفي نفس الوقت، فإن نفاذ هؤلاء الضباط إلى المناصب العليا في الإدارات يساعد على ضمان ولاء قوات الشرطة (Beattie، 1991، 36).

وبنفس الدرجة سيكون من غير الملائم توقع الكثير من الدفع نحو التغيير السياسي من جانب البيروقراطية القوية والمنظمة هرميا والقطاع العام اللذين بلغ عدد أفرادهما ستة ملايين موظف، إلا أنه لا ينبغي التقليل من إمكانية عرقلتهم للإصلاحات. وقد

وصف جريسات مؤسسات الدولة فى مصر بأنها "الصخرة التى يمكن أن تنكسر عليها أمواج القرارات والتحركات السياسية أو تتلاشى إلى لا شئ وبدون أن تمس حصانتها" (١٩٩٧، ٩٥). ويبدو أن العديد من المسئولين غير مهتمين بالتغيير، إلا أنهم يقاومون أى شئ يهدد امتيازاتهم، حتى وإن تمخض ذلك عن مضارٍ كبرى للعامة. فعلى سبيل المثال، أبطأ العديد من رؤساء القطاع العام فى مصر من خصخصة شركاتهم القابضة حتى عام ١٩٩٦ (Pawelaka، 1997، 55). كما كانت هناك شكاوى من الإهدار البيروقراطى الدائم للموارد وانتهاكات حقوق الانسان وعدم الرغبة فى تحمل مسئولية تلك الممارسات (السيد ١٩٩٦، ١١٥) ٢٧.

ويشبه الحزب الوطنى الديمقراطى بيروقراطية الدولة فى بعض الجوانب حيث أنه حزب الحكومة ويتراسه رئيس الجمهورية وأمينه العام نائب رئيس الوزراء يوسف وإلى. ويبدو الغرض الأول للحزب الوطنى الديمقراطى ضم كل فرد يحتل موقعا قياديا فى البلاد إلى صفوفه: من رؤساء القطاع العام إلى قادة القطاع الخاص، ومن الوزراء إلى عمد القرى. ونظرا لهذا العدد الهائل من الأعضاء، فلا يدعو للدهشة عدم وجود برنامج سياسى واضح مع وجود رؤى ومصالح سياسية مختلفة. ومن المرجح زيادة التنافس داخل الحزب الوطنى حول الغرض الثانى للحزب وهو العمل بوصفه قناة الحكومة المفضلة لضخ الخدمات الاجتماعية (Korany، 1998، 63). وفى البرلمان حيث يتمتع الحزب الوطنى بأغلبية كبيرة، يتحول هذا التنافس حول الخدمات إلى جدال حاد بين أعضائه، بما فى ذلك الصراع مع ممثلى الحكومة (Baak- 235، 1999، lini et al). وكما يقترح بعقلينى وآخرون (٢٣٦)، هناك شك حول ما إذا كانت هذه الخلافات داخل النظام "يمكن أن تخلق ضغوطا للتحويل إلى أشكال أكثر ديمقراطية للحكم". وفى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٥، وصلت الخلافات الداخلية حد العراك بالأسلحة بين مرشحي الحزب الوطنى وأتباعهم مما أدى إلى "حالة من الفوضى والانقسام" داخل الحزب (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٣٠، ١٣٢). حتى وفقا لأمين عام الحزب الوطنى، فإن "أيدولوجية" معظم الأعضاء تتلخص ببساطة فى الاقتراب من الرئيس بأقصى صورة ممكنة ٢٨.

وقد اعتمد مرشحو الحزب الوطنى الديمقراطى فى حملاتهم الانتخابية على قوانين انتخابات متحيزة، وبعض التزوير واحتكار وسائل الاعلام الالكترونية المملوكة للدولة والموارد المادية الهائلة للدولة (Beattie، 1991، 42). وتخفى قوة الموارد هذه ضعفا ظاهرا، حيث توضح أنه لا يمكن النظر إلى الحزب الوطنى كحركة جماهيرية



حقيقية، ولكن يتعين وصفه بأنه كيان فوقي مصطنع قد يتداعى بدون الضخ الدائم للأموال وغيرها من أنواع الدعم. وتعكس سطحية نجاح الحزب الوطنى الضعف الأيديولوجى للمجموعات الاستراتيجية بأكملها. ويشير اعتمادهم على القوة المادية والبيروقراطية الضخمة والرشاوى الاقتصادية للبقاء فى السلطة، افتقار حكمهم إلى قبول الجماهير. وفى محاولة لتحسين هذا الوضع، سعت المجموعات الاستراتيجية للحصول على الدعم الأيديولوجى من الأزهر. إلا أن هذا "العلاج" أثبت أنه مشكلة أخرى أمام الديمقراطية.

### ٣-٢-٤-الأزهر

فى عهد ناصر والسادات، كان الأزهر "الأسير" المذعن للدولة، حيث شجب الإخوان المسلمين أخلاقيا فى الخمسينيات والستينيات، وبارك اتفاقيات كامب ديفيد التى وقع عليها السادات فى ١٩٧٩. وقد تغيرت هذه المواقف فى عهد مبارك إلى الحد الذى وصفت فيه المؤسسة بأنها "فاعل مستقل" (Barracough, 1998, 237 and 239). وترجع سلطة الأزهر إلى كونه أقدم جامعة فى العالم الإسلامى ولإصداره الفتاوى. والفتاوى غير ملزمة قانونيا، إلا أنها تلقى قبولا عاليا لدى العامة وترجع إليها الحكومة وحتى الجماعات المتطرفة لإضفاء الشرعية على أفعالها. وفى فترة التسعينيات، استعاد الأزهر قوته التقليدية بسبب حاجة الدولة لإضفاء الشرعية على حربها ضد الإسلام الجهادي. ومن أجل الحصول على دعم قوى من الأزهر، أفاضت الحكومة فى منحه السلطات مثل سلطة الرقابة الدينية على وسائل الإعلام المملوكة للدولة وإبداء الرأى فى المناهج المدرسية (Barracough, 1998, 242 and 246). وقد شجع الشيخ جاد الحق، شيخ الأزهر من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٦ ذلك التحويل للسلطات بشدة إلا أنه لم يظهر دائما دعما صريحا للحكومة.

يتحدث الأزهر على سبيل المثال، بانتظام ضد الإسلام الجهادي، إلا أنه لا يلقي باللائمة فى حدوث العنف على المسلحين، بل على العلمانيين "غير المسؤولين"، والمحتوى الإعلامى "غير الإسلامى" والتغير الاقتصادى والاجتماعى وهى أمور تمس السياسات الحكومية (Barracough, 1998, 240). وقد أدى هذا الموقف على سبيل المثال إلى التنديد بالمؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، "وذلك لافتراضه أن زيادة السكان تؤدى إلى الفقر، وبسبب مبدئه الذى يقبل شرعية العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج". (Barracough, 1998, 245).



ونظرا لشرعية تصريحات الأزهر، فقد أتى هدف الحكومة لتوجيه انتباه الشعب المصرى إلى تقليل المواليد بنتائج عكسية.

وفى عام ١٩٩٢، تلقى المجتمع العلمانى فى مصر صدمة أخرى عندما أعلن الشيخ الغزالي، وهو من كبار رجال الأزهر، ردة الكاتب فرج فودة. وكان فودة الذى وصف بأنه "أكثر نشطاء حقوق الإنسان جرأة فى مصر" قد سخر من الإسلام المتشدد (Index on censorship 1992، ظهر الغلاف). وبعد أسبوعين من هذا الحكم الدينى، قتل فودة وأعلنت الجماعة الإسلامية التى أعلنت مسئوليتها عن قتله أنها طبقت قرار الأزهر (Barraclough، 1998، 241). كما دعا شيخ الأزهر الحكومة إلى إعدام نصر أبو زيد، الأستاذ بجامعة القاهرة والمعروف دوليا، بسبب "ردته" حيث أعاد تفسير القرآن (Viorst، 1998، 169). وبالرغم من تجاهل الحكومة لذلك، فقد كان على أبى زيد أن يهاجر خشية أن يلقي نفس مصير فودة.

ومما لا شك فيه أن الدولة تحتفظ بسلطة تعيين شيخ الأزهر وعندما توفى جاد الحق، حل مكانه الشيخ محمد سيد طنطاوى المعروف بأرائه السياسية الأكثر اعتدالا عن سابقه<sup>٢٩</sup>. إلا أنه بالرغم من آراء طنطاوى، فقد وحدت جماعة من العلماء المحافظين نفسها داخل الجامعة ومازالت مستمرة فى نشر الخطاب المحافظ (Viorst، 1998). أما ما الذى سيحدث إذا ما تحالف الأزهر صراحة مع الإخوان المسلمين فهو أمر محل نقاش، إلا انه قد لا يتمكن من تهديد الحكومة بتنحيتها عن السلطة كما توضح إشارات البعض (على سبيل المثال Barraclough ، 1998، 249). نظرا للحزمة الهائلة من القوى المادية والعسكرية والأمنية التى تسيطر عليها الحكومة.

ومما يعقد إمكانية الديمقراطية فى مصر حقيقة أن الحكومة ربطت نفسها بشدة مع مؤسسة تتعارض آراؤها مع حرية الفكر. والأنكى أن النظام يسعى إلى الحصول على الشرعية من خلال التحالف مع مؤسسة دينية بدلا من الشعب مباشرة، مما يجعل الديمقراطية الحقيقية مستحيلة طالما استمرت تلك الترتيبات.

### ٣-٢-٥ القطاع الخاص

منذ بداية الانفتاح أصبحت برجوازية الأعمال فى مصر أكثر دولية وأكثر بروزا فى السياسة. وبالرغم من سيطرة القطاع العام ومؤسسات الدولة على أصول ضخمة مثل مصر للطيران أو الإعلام الإلكتروني، فإن بعض شركات الأعمال الكبرى و"الاستراتيجية" أيضا مثل خدمات الهاتف المحمول تخضع للقطاع الخاص الآن. كما

تذكر الحكومة رجال الأعمال "بالمسؤوليات الاجتماعية" وتطلب منهم دعم مشاريع التنمية (انظر على سبيل المثال وكالة الأمة للصحافة، بدون تاريخ، ب، ١١٥). إلا أن رجال الأعمال لم يحرروا أنفسهم من وصاية المجموعات الاستراتيجية التي تسيطر على الدولة. ومن ثم، لم تظهر أي مجموعة ضغط متجانسة ذات قاعدة مستقلة قوية. تتعارض مصالح رجال الأعمال أحياناً مع مصالح مسؤولي الدولة أو كبار البيروقراطيين، وبخاصة في مجالات تسريع الخصخصة والقضاء على الروتين وتقليل حجم البيروقراطية (Murphy, 1995, Brower, 1995)<sup>3٠</sup>. وقد أصبح وجود رجال الأعمال أكبر في الحياة السياسية في مصر في التسعينيات كما أشار وجود ٦٦ من رجال الأعمال انتخبوا أو عينوا بالبرلمان في ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، تعاونت جمعيات رجال الأعمال بشكل وثيق مع السلطة التنفيذية والبرلمان لإصدار قوانين للإصلاح الاقتصادي. كما قام رجال الأعمال بإصدار بعض الصحف. إلا أن كبار رجال الأعمال والمتوسطين منهم الذين يسيطرون على صناعات خاصة كبرى عادة ما يتسمون برغبتهم في السعي للحصول على رعاية من الدولة، وعدم الاهتمام برفاه البلاد، وغياب الاهتمام بالديمقراطية والخصومة الشديدة فيما بينهم (Brower, 1995, 78)، وعبد المجيد (1999، ومرسى 1999). ويذكر أن العديد من رجال الأعمال متوسطي المستوى من أعضاء مجلس الشعب استخدموا المجلس كقناة للنفوذ الشخصي إلى أصحاب النفوذ السياسي (عبد المجيد ١٩٩٩) ويبدو معظم عملهم التشريعي لصالح مصالح رجال الأعمال (مرسى ١٩٩٩). وقد كانت هناك ملاحظات مشابهة فيما يخص الشريحة العليا. وكما يذكر وحيد عبد المجيد، محرر التقرير الاستراتيجي العربي، لم تظهر جماعة ضغط مميزة: "لا توجد قوة اجتماعية - سياسية متجانسة عاملة، تعبر عن مصالح طبقة معينة ولها برنامجها الخاص للمستقبل. كما يعني ذلك أن أفراد الشريحة العليا ليس لديهم مصدر للتأثير مستقل عن الحكومة قد يستعمل كرافعة. ومن ثم، فإنهم إما ينشدون التأثير أو يحصلون عليه من خلال علاقات التأييد" (عبد المجيد ١٩٩٩).

وبالمقابل تميز صغار رجال الأعمال بآرائهم الديمقراطية والعمل خارج مدار الحكومة. وقد كان العديد من هؤلاء نشطاء في الحركة الطلابية في السبعينيات وعملوا فيما تسمى "المدن الصحراوية" حيث يمكن لرجال الأعمال العمل بشكل أكثر استقلالية عن الحكومة أكثر منه في أي موقع آخر في الاقتصاد المصري (عبد المجيد 1999، 31) (Brower, 1995, 90). ويذكر برووار:

"إذا ما ظهرت طبقة برجوازية جديدة من رجال الأعمال في مصر، فستكون من مستثمري المدن الجديدة" (١٩٩٥، ٩٠)

ومن ثم، فهو أكثر تفاؤلاً بقليل عن عبد المجيد الذي يخلص فيما يتعلق برجال الأعمال عامة إلى أن:

"أى تقدم نحققه نحو المزيد من التنمية الديمقراطية في مصر، لن يكون مجتمع الأعمال مسئولاً عنه" (١٩٩٩).

قد يكون هذا الرأى شديد السلبية إذا وضعنا في الاعتبار نشاطات رجال الأعمال غير الفاسدين والمؤمنين بالسوق الحر والديمقراطية، الذين انضم بعضهم للمجتمع المدني، وهذه النقطة سنعالجها فيما بعد، إلا أنه، بإيجاز، لا يمكن إغفال أن التأثير السياسي للقطاع الخاص في مصر على التغيير السياسي الديمقراطي قد ظل محدوداً على مدار التسعينيات بالرغم من زيادة الأصول التي يملكها.

### ٣-٣ الإسلام الجهادي وغياب الحريات السياسية فى التسعينيات

لقد أضحى في القسم ٢-٤ أن الإسلام المسلح أدى إلى ظهور الخوف من "الظروف الجزائرية" بين الشركاء الدوليين لمصر الذين كانوا بدورهم حذرين من دفع المجموعات الاستراتيجية بقوة نحو الديمقراطية. ولم يعكس ذلك الخوف التحالف المصرى الحاكم فحسب، وإنما المجموعات العلمانية المعارضة. فقد كان لـ "عقدة الجزائر" التأثيرات التالية على الديمقراطية:

• استخدم التحالف الحاكم هجمات المسلحين لاتخاذ عدد من التدابير لنزع الحريات لم تستهدف المسلحين فحسب، بل طالت أيضاً الإسلاميين المعتدلين. وعلاوة على ذلك، حاول الحكم تعزيز مؤهلاته الإسلامية حتى على حساب الحريات المدنية.

• أدى صعود الإسلام السياسى بعدد من المجموعات العلمانية المعارضة للتحالف بدرجة أوثق مع الحكومة السلطوية مما أضعف المعارضة ضد المجموعات الاستراتيجية.

كما تم توجيه مجموعة أخرى من التدابير الحكومية ضد المجتمع المدني مما يعكس تدهور المناخ الليبرالى الذي ظهر في مصر فى فترة الثمانينيات. ومن ثم، فبالإضافة إلى ذلك أود أن أ طرح أن:

• فترة التسعينيات شهدت تراجعاً عاماً في الحريات السياسية، وهو تراجع لا يمكن تفسيره دائماً بتزايد موجة العنف السياسى.

وقبل مناقشة التدابير الحكومية المقيدة للحريات وردود أفعال المجموعات المعارضة العلمانية أو الإسلامية منها، دعنا نقدم الإسلام السياسي الجهادي.

### ٣-٣-١ الإسلام الجهادي

لقد واصلت المجموعات المسلحة التي نشأت في السبعينيات والتي ناصرت بالعنف فكرة تأسيس مجتمع وحكم أكثر إسلامية، العمل في الثمانينيات وبخاصة في التسعينيات، بالرغم من أن صورتها الاجتماعية تغيرت بعض الشيء. فقد نزع جهاديو التسعينيات إلى كونهم أصغر سناً، وأقل تعليماً وأشد فقراً، ويقيمون في الغالب في مناطق ريفية عشوائية حول الضواحي أو العشوائيات المدنية" (انظر Cassandra Harders, 1998, 285. انظر أيضاً إبراهيم ١٩٩٦، ، ١٣٢). ويبدو المسلحون بطرق عدة نتاجاً للنظام التعليمي الراكد، والظروف الاقتصادية المتدهورة للطبقات الدنيا والوسطى الدنيا. ومما أشعل الحركة أيضاً الغضب الأخلاقي من تدفق القيم الغربية، والسلام غير المرغوب فيه مع إسرائيل، والشعور بالتهميش السياسي (إبراهيم ١٩٩٦ ب، 198). (Bayat, 198). وكما يرى إبراهيم، فقد "انتشر الشعور بالغربة وزاد الإحساس به منذ تلك العقود الأولى" (السبعينيات) (١٩٩٦، ب، ١٣١). "لقد مثلت الإسلاموية في مصر حزمة أيديولوجية نفت كل الأسباب المعلنة حول .. حالة الحرمان - التبعية الاقتصادية، والخيانة الثقافية والمهانة القومية (هزيمة ١٩٦٧ على يد الإسرائيليين ثم اتفاقيات كامب ديفيد) .. كان ينظر إلى الإسلام على أنه النظام الأصيل الوحيد الذي قد يؤدي إلى تغيير حقيقي" (Bayat, 1998, 157). وقد دعمت عناصر الطبقات الدنيا المشغولة بتغيير محتتها الاقتصادية أكثر من انشغالها بالأيديولوجيات، الجماعات العنيفة مما جعلها أكثر انفجاراً. وأصبحت إمكانية الميل إلى العنف جلية في ١٩٩٢ عندما فقدت الحكومة السيطرة على منطقة عشوائية فقيرة في مصر أطلق عليها بعض الصحفيين المحليين والدوليين "جمهورية إمبابة المستقلة". ولاستعادة السيطرة، أرسل ائتلاف النظام الحاكم قوات بلغ عددها ١٥ ألف جندي، لكنها استغرقت ستة أسابيع من المواجهات الدامية قبل إنجاز المهمة بشكل جزئي" (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦). وربما يكون صحيحاً أن الدولة ستتفوق دائماً في اختبار القوة المادية على الإسلاميين المسلحين" (إبراهيم ١٩٩٦، ب، ١٢٧)، إلا أن الإسلاميين أظهروا حتى أواخر التسعينيات قدرتهم على الضرب بشكل متكرر ضد النظام أو الصناعات الاستراتيجية مثل السياحة (انظر أدناه). ومن

ثم، بالرغم من أن المسلحين لم يشكلوا تهديدا مباشرا على النظام في حد ذاته، فقد نجحوا في إرهاب وإحراق الأذى بكبار قادة المجموعات الاستراتيجية وكذلك بعض المصادر الاستراتيجية لعائدتهم.

الإلآن بيآت Bayat يوضح أن التوجه العنفي كان "أقل تأثيرا وإقناعا إلى حد بعيد عن الاتجاه التدريجي الذي لا يلجأ إلى العنف" (١٩٩٨، ١٥٥) الذي مثله بشكل كبير الإخوان المسلمون. وقد كان قادة الإخوان عادة ينتمون إلى الطبقة الوسطى، إلا أن الدعم الذي تتلقاه الحركة يأتي من كافة الشرائح الاجتماعية والمجموعات النوعية والعمرية (Bayat، 1998، 157). وعادة ما يندد الإخوان المسلمون بالعنف، إلا أن أتباعهم يشتركون إلى حد بعيد في انتقاد تآكل القيم الأصيلة والهيمنة الغربية والفساد السائد وعدم العدالة الاجتماعية (Bayat، 1998، 157). كما أن ازدياد ظهور الإخوان في المجتمع، مثلما هو الحال في القطاع المصرفي والنقابات المهنية والانتخابات التشريعية قد أسهم أيضا في الخوف من الإسلام السياسي.

### ٣-٣-٢ تقييد الحريات في التسعينيات

صعد الإسلاميون الجهاديون في ١٩٩١، هجماتهم بشدة ضد قوات الأمن والمسؤولين الحكوميين ووسعوها لتشمل المسيحيين المصريين (الأقباط)، والسياح الغربيين والمفكرين العلمانيين، بما فيهم نجيب محفوظ الحائز على جائزة نوبل. وقد امتدت أعمال العنف من صعيد مصر إلى القاهرة. وبحلول عام ١٩٩٧، كان هناك ١٣٨٠ شخصا قد لقوا حتفهم - العديد منهم في مصادمات بين المسلحين وقوات الأمن (المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١٩٩٨، ١٩). وقد صدر المسلحون هجماتهم إلى الخارج وذلك بزلوعهم في تفجير مركز التجارة العالمي بنيويورك ١٩٩٣ والسفارة المصرية بباكستان في ١٩٩٥. ولم تكن الحكومة المصرية محرجة فحسب، بل واجهت أيضا تراجع عائد قطاع السياحة الحيوي وتآكل الوحدة الوطنية مع الهجمات ضد الأقباط. ومما هدد قادة الائتلاف الحاكم بشكل أكثر مباشرة اغتيال رئيس مجلس الشعب في ١٩٩٠ والمحاولات الفاشلة لاغتيال رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والإعلام في ١٩٩٣ والرئيس مبارك في أديس أبابا في ١٩٩٥. وقد رد النظام الحاكم بالقوة المضادة وانتهاكات حقوق الإنسان والاستخدام المتزايد للرموز الإسلامية<sup>٣٢</sup>.

بدأت قوات الأمن في احتجاز أعداد كبيرة من المشتبه فيهم. وقد انتهت الغارات

المسلحة بعمليات إطلاق نار غالبا ما نتج عنها إصابات بين المدنيين. وبحلول عام ١٩٩٧، اعتقلت قوات الأمن ما يناهز ٢٠٠٠٠ سجين سياسى<sup>٣٣</sup> كانوا عادة مشتبه بكونهم أعضاء بالجماعات المسلحة مثل الجهاد. وعادة ما كانت السلطات تتجاهل أوامر المحاكم بإطلاق سراح أولئك السجناء، فى حين حولت بعض السجنون إلى معسكرات تعذيب فظيعة (المنظمة المصرية، بدون تاريخ، أ، ج، د)<sup>٣٤</sup>. وقد وصف استخدام الضرب وغيره من وسائل التعذيب بأنه "روتين" فى السجنون وأقسام الشرطة وفى مرات غير قليلة يمتد إلى أفراد عائلات المشتبه بهم وحتى محاميههم (المنظمة المصرية، بدون تاريخ، د، ٦٦). فى الفترة من نوفمبر ١٩٩٢ إلى ديسمبر ١٩٩٧، أصدرت تلك المحاكم، ضمن ٨٢٩ قضية، ٨٣ حكما بالإعدام و٥٠٦ عقوبة بالسجن أو الأشغال الشاقة (المنظمة المصرية، بدون تاريخ، د، ٦٦).

وفى حوالي ١٩٩٢، بدأت المجموعات الاستراتيجية أيضا فى تغيير موقفها تجاه الإخوان الذين نشطوا بشكل شبه قانوني، بعد أن سيطروا على مجالس معظم النقابات المهنية العامة (فيما عدا الصحفيين) وبعد أن أخرجوا البيروقراطية الحكومية الغافلة بأداء رائع فى مجال الإغاثة بعد الزلزال المدمر الذى ضرب القاهرة فى ١٩٩٢. وفى فبراير ١٩٩٣، أصدر البرلمان "قانون حماية الديمقراطية فى النقابات" الذى فرض مشاركة نسب عالية غير واقعية من أعضاء النقابات فى الانتخابات<sup>٣٥</sup>. وفى حال عدم حدوث ذلك، تفرض الحراسة على النقابة عن طريق سيطرة "قضاة بارزين" على مجلس الإدارة يحضرون للانتخابات الجديدة. كما حظر القانون على النقابات جمع الأموال التى لا تتعلق بالأغراض المحددة فى لوائحها (مثل أعمال الإغاثة) (Leenders, 1996, 25). وقد تزايدت اتهامات مساعدي وزير الداخلية الجديد حسن الألفى المتشددون ضد الإخوان بتعاونهم مع المسلحين وبدأوا فى اعتقالهم وتهديدهم، خاصة قبل الانتخابات البرلمانية فى ١٩٩٥ (انظر أدناه، وKienle, 1998, 229، ومكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٧، وHarders, 1997, 287).

فى نفس الوقت، حاولت الحكومة أيضا تعزيز أوراق اعتمادها الإسلامية، على سبيل المثال على النمو أشرنا له من تحويل الرقابة الدينية إلى الأزهر، الأمر الذى أسهم فى تقليص حرية التعبير. وقد اتخذت هذه الشرعية التى توسلت الرمز، انعطافة غريبة حين طلب الرئيس مبارك فى ربيع ١٩٩٩ من البرلمان المصري البيعة لفرته الرئاسية التالية. فى حين أن البيعة كانت تمنح للرسول والخلفاء، وتمنح الآن لمشايخ الصوفية والملوك والسلطين (انظر كايرو تايمز ١٠ - ٢٣ يونيو ١٩٩٩)، ومن غير

المرجح أن يعزز استخدام البيعة الثقافية الديمقراطية. وتقريباً، فإن جميع أعضاء المجموعات الاستراتيجية، بما فيهم كبار رجال الأعمال، شاركوا في هذه البيعة. وقام بعمل نفس الشيء عدد من الصحف الحكومية وأحد أحزاب المعارضة، وهو ما سنناقشه في الفصل الخامس.

وبغض النظر عن الحريات المتدهورة، فقد كان للموجة المرتفعة من العنف المسلح تداعيات نفسية على قوى القوى المعارضة العلمانية في مواجهة الائتلاف الحاكم. فعلى وجه الخصوص، شعر جانب من اليسار المصري بالتهديد من العنف المتزايد على الأقل بعد مقتل فرج فودة. ففي أكتوبر ١٩٩٣، أيدت رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع اليساري إعادة انتخاب الرئيس مبارك "على أساس أن كل البدائل المحتملة لمبارك ستكون معادية للمثقفين العلمانيين" (مكرم عبید ١٩٩٤، ١٢٤). وفي الوقت ذاته، شجعت الحكومة ذلك التعاون من خلال عرض "حوار وطني" على أحزاب المعارضة، وهو حوار أقصى الإخوان المسلمين وقاطعه حزب الوفد والحزب الناصري، وذلك عندما أصبح من الواضح أن الإصلاح السياسي ليس في بال المجموعات الاستراتيجية، وإنما الهدف هو الوصول إلى إجماع وطني صريح يندد بأعمال العنف السياسي" (مكرم عبید ١٩٩٤، ١٢٤). وقد استخدمت استراتيجية مماثلة تجاه المنظمات غير الحكومية، التي أصبحت في ١٩٩٣ مستعدة بشكل متزايد للتعاون مع الائتلاف الحاكم. وقد وجهت خدماتها ببعض النجاح نحو تقليل الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للإسلام الجهادي (ابراهيم ١٩٩٦، ب، ١٢٧). ولكن الحكومة انقلبت عليهم بقسوة أكثر من ذي قبل بعد أن ضمنت مساندتهم.

وقد بدأ هذا العقاب ضد المجتمع المدني في مايو ١٩٩٥، مع إصدار قانون جديد للصحافة، تعين الغاؤه آخر الأمر وسنناقش هذه المسألة بمزيد من التفصيل في القسم ٤-٥. ومما يعد أكثر عرقلة للديمقراطية كانت الانتخابات البرلمانية التي عقدت في خريف ١٩٩٥، التي لم تكن مزورة إلى حد صارخ فحسب كما يرى المراقبون، بل أدت إلى حصول الحزب الوطني الديمقراطي على ٩٤٪ من مقاعد البرلمان (لمزيد من التفصيل انظر مكرم عبید ١٩٩٦). وقد أوصت محكمة النقض بعد ذلك ببطالان انتخاب أكثر من ٢٠٠ نائب، لكن تجاهلت الحكومة ذلك القرار (Kienele، ١٩٩٨، ٢٢٧). وقبيل الانتخابات، اعتقل قيادي الإخوان المسلمين بما فيهم رئيس نقابة الأطباء وتم تحويلهم إلى محاكم عسكرية. وقد تلقى ٥٤ شخصاً، بما فيهم رجال في السبعينيات والثمانينيات من العمر، عقوبات بالأشغال الشاقة من ثلاث إلى خمس سنوات. ولم يتهم



أى منهم بالضلوع فى أية أنشطة تتسم بالعنف (أحمد فى، Ahmed/Zartman، ١٢٨). وقد كان ١٦ من المتهمين يخططون لخوض الانتخابات (مكرم عبید ١٩٩٦، ١٢٨).

تحرك الائتلاف الحاكم بعد إجباره على إلغاء قانون الصحافة فى ١٩٩٥، بشكل متزايد من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨ ضد المطبوعات المستقلة والحزبية من خلال فرض أعباء إدارية عليها أو إغلاقها تماما أو من خلال اعتقال الصحفيين<sup>٣٦</sup>. وفى ١٩٩٩، أصدر البرلمان قانونا جديدا ينظم ويحدد نشاطات الجمعيات الأهلية<sup>٣٧</sup>، التى تتهم المجموعات الاستراتيجية بعضها بالتعاون مع "الإرهابيين". ووفقا للعديد من المراقبين، فقد كانت القوانين تُفصل فى جانب منها لعرقلة عمل منظمات حقوق الإنسان التى كانت قد صعّدت انتقاداتها ضد انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، يحظر القانون على الجمعيات غير الحكومية النشاط السياسي، وينص على عقوبة تصل إلى السجن عامين فى حالة انتهاك أعضاء الجمعيات الأهلية للقانون "من خلال تهديد الأمن القومى" على سبيل المثال<sup>٣٨</sup>.

### ٣-٤ خلاصة وقضايا أخرى

يرى سبرينجبورج أن الجانب الأكبر من التسعينيات يقدم مشهدا مستعادا: "إن الظروف الكافكوية لحكم الرئيس جمال عبد الناصر فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٧٠، والتى تلاشت بشكل أو بآخر خلال فترة حكم السادات، استعيدت بثبات منذ ١٩٩٢، حيث اعتبر نظام مبارك نفسه فى معركة حياة أو موت مع أعدائه، الذين اتسع تعريفهم كلما اشتد الصراع" (١٩٩٨، ٣٤).

وكما أوضح هذا الفصل، فإن تلك القوى المعارضة التى أرادت الدفع نحو المزيد من الديمقراطية واجهت معارضة هائلة من المجموعات الاستراتيجية بالإضافة إلى التهديد المتكرر من الإسلاميين الجهاديين فى مصر. ولم تستهدف التشريعات المقيدة الجهاديين فقط، بل طالت الإسلاميين المعتدلين، وأخيرا قطاعات مختلفة من المجتمع المدنى بما فى ذلك الصحفيون الذين بدأوا فى انتقاد الانتهاكات المتزايدة لحقوق الإنسان والتدابير المضادة للديمقراطية التى اتخذها الائتلاف الحاكم.

وبالرغم من الموارد القوية لمعارضى الديمقراطية، لا يجب إغفال استمرار وجود هوامش هامة من الحرية فى مصر فى فترة التسعينيات. فقد تزايدت التقارير التى تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان، وشاركت الأحزاب المختلفة فى الانتخابات، كما



تشير إمكانية تشكيل مقاومة في النقابات المهنية إلى تلك المرونة. وكما سنلاحظ فيما بعد بمزيد من التفصيل، فقد كانت حرية الصحافة كبيرة أيضاً، وإن كانت مهددة بشكل دائم.

لقد وجد الصحفيون وغيرهم من مناصري الديمقراطية أنفسهم، من ثم، في موقف غامض. فمن ناحية، كانوا يواجهون تهديدات وقيودا وعقوبات. ومن ناحية أخرى، لم تكن تلك العقبات مطلقة، فقد ظلت هناك العديد من المناطق المفتوحة لمن يجرؤ على استخدامها. وبعبارة أخرى، فإن الالتزام بالنشاط بالديمقراطية كان خياراً إلا أنه خيار غير مؤكد، وفي بعض الأحيان خطير. وسنقوم في الفصل الخامس بتحليل كيف تعامل الصحفيون مع ذلك الموقف.

## [ هوامش ]

١ لقد أعدم سيد قطب وهو من أبرز مؤسسي فكر الإخوان المسلمين بسبب تأليفه كتاباً (فى السجن) اعتبر معادياً للنظام السياسى. ولم يكن متهماً بأى نشاط يتسم بالعنف. انظر أحمد فى، 1997، Ahmed/Zartman .82.

٢ مزيد من المعلومات عن الدستور فى 401، 1980، Vatikiotis. ٣ هناك بعض الجدل حول استقلالية تحرك برجوازية الدولة عن تأثير الطبقة الوسطى الريفية وغيرها من القوى المحلية مثل ممثلى برجوازية النظام القديم. ويرى بعض الباحثين مثل بايندر L. Binder والأنصاري H. Ansari أن تلك الطبقات كان لها تأثير كبير على الدولة. إلا أن هذا الموقف يبدو مناقضاً للمصادر المتوافرة حول هذه المسألة. وعلى الأحرى يبدو أن الدلائل تشير إلى أن الأفراد الذين وصلوا إلى مستويات أعلى كونوا طبقة جديدة ومختلفة. للاطلاع على عرض نقدى لهذا النقاش، انظر 1998، Denoex، و1989، Vatikiotis.

٤ قام مور C.H. Moore بتوثيق ذلك (ورد فى 1988، Denoex). ٥ تم اعتقال تسعين مسؤولاً بقيادة رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى على صبرى ومحاكمتهم. انظر 1990، 192، Waterbury، و1983، 351، Hinnebusch.

٦ ما زال هناك جدل بشأن السبب المحدد وراء فتح السادات للنظام. للاطلاع على آراء مختلفة، انظر Water-bury، 1983، و1988، Denoex، (عرض)، و1990، Hinnebusch، و1994، Owen، وKorany، 1998، 374، Waterbury، وLeenders، 1996، 14.

٧ أرادت "شباب محمد" إسقاط "حكومة الكفار" عن طريق الحصول على الأسلحة من إحدى الكليات العسكرية، وقد باءت تلك الحركة بالفشل (انظر 1995، Sagiv).

٨ فى يناير ١٩٧٧، سحقت قوات غير نظامية ما سمي بثورة الخبز عندما احتج المتظاهرون بعنف على رفع الدعم على الخبز وغيره من السلع. انظر أعلاه.

٩ أطلق على ذلك القانون اسم قانون العيب. وقد يتعرض أى شخص ينتهك "قيم الدين والأسرة والوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى" للمقاضاة أمام "محكمة أخلاق" جديدة. انظر 1983، 374، Waterbury، وLeenders، 1996، 14.

١٠ تمت الموافقة قانونياً لحزب ناصري فى عام ١٩٩٢.

١١ أصدر السادات قراراتين زاد الأول منهما عدد النساء فى البرلمان. وحسن الثانى حقوق المرأة بالنسبة للطلاق. وقد أبطلت المحكمة الدستورية كلا القرارين عامى 1985 و1987. انظر حاتم (1994، 667).

١٢ انظر على سبيل المثال، 1998، 51، Korany.

١٣ فى حالات أخرى رفضت السلطات الموافقة على القرارات الحساسة سياسياً التى اتخذتها المحكمة مثلما كان الحال فى انتخابات ١٩٩٥ المزورة. انظر أدناه.

١٤ انظر القسم ٣-٣-٢.

١٥ تنص المادة ٧٦ من الدستور على أن يرشح المرشح من قبل ثلث أعضاء البرلمان (أي أكثر من ثلثي المنتخبين من جانب الحزب الوطني الديمقراطي). بعد ذلك يجب أن يوافق ثلثا الأعضاء على الاستفتاء العام، الذي يوافق

عليه عادة ٩٠٪ من المستفتين (أحمد في 68، Ahmed/Zartman, 1997).

١٦ يتكهن العديد من المصريين أن مبارك يعد ابنه الأكبر ليخلفه. وكان لسبرينجبورج Springborg تعليقا مماثلا (١٩٩٨، ٣٤).

١٧ قام الجيش بسحق أعمال الشغب التي قامت بها قوات الأمن المركزي التي كان السبب وراءها ظروف العمل السيئة وشائعات بأن الأمور ستزداد سوءا. وبالرغم من أن وزير الدفاع كان يسيطر تمام السيطرة على القاهرة، فقد أمر الجيش بالعودة إلى ثكناته بعد القضاء على تلك الثورة. (انظر الطويل ١٩٩٦، ١٤٠).

١٨ أصبح أبو غزالة محبوبا في الجيش كبطل للمزايا العسكرية والمزيد من الإفراق على المعدات والأسلحة. وقد أخرج الرئيس عدة مرات، على سبيل المثال في ١٩٨٥ عندما أخبر الولايات المتحدة، كما قيل، بمكان مختطفى السفينة أكيلي لورو (الذين وفر لهم مبارك خروجاً آمناً من مصر) مما مكن القوات الجوية الأمريكية من تحويل الطائرة المصرية التي يقفها الإرهابيون وإجبارها على الهبوط في إيطاليا (انظر ٣٦، ١٩٩١، Beattie).

١٩ في الثمانينيات والتسعينيات، عملت الشركات العسكرية كمقاولين للقطاع العام والخاص لإنها طرحت أيضا سلعها في الأسواق المحلية والدولية. وكانت تقوم بإنتاج الأغذية واستصلاح الأراضي وبناء المنازل وكذلك البنية التحتية وتقريبا إنتاج كل شيء من الأثاث والأحذية والكتب المدرسية إلى السيارات والصلب والدبابات. ويبدو أن الجزء الأكبر من الأرباح يذهب بشكل أساسي إلى الطبقة العليا لأنها تتسرب أيضا إلى صغار الضباط في هيئة إسكان زهيد الثمن ومنتجات صيفية ونوادي و سلع للمستهلك (انظر 1995، Kunde).

٢٠ للاطلاع على رواية تقوم على بحث جيد ومركزة عن ليلة قيام الثورة، انظر كايرو تايمز ٢٢ يوليو - ٤ أغسطس ١٩٩٩.

٢١ يقال إن بعض المسؤولين بمجلس الوزراء فوجئوا بترشيحهم أولم يعرفوا حتى لماذا تم تعيينهم (انظر Beattie 1991، 35، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية 1998، 264).

٢٢ لقد عبر زكي بدر، الوزير صاحب أسوأ رصيد سلطوى ربما، عن أمله في مستقبل ديمقراطي. وفي فترة توليه وزارة الداخلية، وصلت المراقبة والقمع بما في ذلك التعذيب مستويات عالية. كما قررت المحكمة الدستورية العليا لاحقا أن مسؤولي وزارته قاموا بتزوير الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٩٨٧ ثم أعيدت بعد ذلك في ١٩٩٠. وقد أقيبل بدر في ١٩٩٠ بعدما أوردت إحدى صحف المعارضة حديثا عاما له استخدم فيه لغة عدوانية شديدة الفجاجة وأعرب عن رغبته في قتل ١ بالمائة من الشعب المصري لتطهير البلاد من الإسلاميين (انظر 35، 1991، Beattie).

٢٣ تلعب وزارة الثقافة دورا مماثلا إلى حد ما حيث تسيطر على الوصول إلى الأموال والوظائف في القطاع الثقافي وعادة ما تختار المفضلين لدى الوزارة من غير المؤهلين لتعيينهم في أفضل المناصب بدلا من المنافسين الأفضل من حيث التعليم. وعادة ما يواجه الفنانون الشبان وذوو الآراء النقدية صعوبات في العثور على منافذ عامة؛ ومن ثم تثبط همهم عن السعي لفنهم أو من البقاء في البلاد. ومن ثم، فإن رؤية مغنية أولى سبعينية في دار الأوبرا بالقاهرة تلعب دور بطلنة شابة ليس مشهدا خارج المؤلف.

٢٤ أفادت صحيفة الإيجيبشيان جازيت شبه الرسمية، قبيل تعديل وزارى وشيك في أكتوبر ١٩٩٩، أن عددا غير محدد من الوزراء شرعوا في افتتاح مواقع تشييد كانت قد افتتحت بالفعل في محاولة يائسة للإعلان عن "إنجازاتهم" إلى الرئيس ورئيس الوزراء.

٢٥ سندرس هذه القضية بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس.

٢٦ انظر على سبيل المثال مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٨، ٢٦٦، والسيد ١٩٩٦، ١١٣،

Sullivan, 1996, 44.

٢٧ ذكر ماكس رودينيك في مقالة افتتاحية نشرت مؤخرا بكايرو تايمز: "أظهرت عناوين الصحف في الأسابيع القليلة الماضية أكبر الرؤوس في البلد مشغول بإطلاق قمر صناعي ثان ينفق عليه دافعوا الضرائب الذين لم يسألوا أبدا عما إذا كانوا يريدونه، ونصب مسلة بارتفاع ٧٥ مترا لتجديد فراعة استوديوهات الدولة في مدينة الإنتاج الاعلامي، وتشكيل لجنة وزارية أخرى للبت في هدم المبنى القديم لإدارة الأزهر - بعد ثلاث سنوات من صدور القرار بإزالة الموقع.. فالبنية الهرمية في الحكومة المصرية، تصعد كافة القرارات إلى القمة. ويعني هذا أنه عندما تنخرط القمة إلى ما لا نهاية في أمور كان ممكنا إيكالها إلى مسئولين أقل، يتم تجاهل الأمور الأكبر مما يؤدي إلى تراكم المشاكل. إن سلسلة القرارات بأكملها - نهاية بقرارات بعض المصريين بفتح مصنع جديد أو بناء مدرسة خيرية جديدة أو عمل بعض الأشياء الأخرى المفيدة - تتعطل. (كايرو تايمز، ٢٩ يونيو إلى ٥ يوليو ٢٠٠٠).

٢٨ في مقابلة مع ك. ج بيتي K. J. Beattie ذكر يوسف وإلى أن ٨٠ بالمائة من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي

كانوا سيغادرون الحزب ويتبعون الرئيس لو أن الرئيس أسس حزبا جديدا. انظر Beattie, 1991, 36.

٢٩ على سبيل المثال، أقر جاد الحق بختان الإناث في حين رفضه طنطاوى.

٣٠ على سبيل المثال، طالب رجل الأعمال العملاق، أنسى ساويرس علانية بإنهاء احتكار الدولة للإعلام الإلكتروني وهي قضية تمس مصادر قوة المجموعات الاستراتيجية بشكل مباشر.

٣١ أنشأت المدن الصحراوية منذ السبعينيات لتشكّل مناطق صناعية جديدة خارج وادي النيل والدلتا.

٣٢ فى أوائل عام ١٩٩٩، أعلنت الجماعة الإسلامية وقفا لإطلاق النار من جانب واحد بعد تراجع نشاطاتها التي اتسمت بالعنف وكذلك نشاطات غيرها من الجماعات فى ١٩٩٨. وتم الالتزام بوقف إطلاق النار بشكل أو بآخر. إلا أنه فى صيف عام ٢٠٠٠، بدأ أن الجماعة الإسلامية كانت تنظر فى إنهاء وقف إطلاق النار مرة أخرى (انظر كايرو تايمز ٢٢ - ٢٨ يونيو، ٢٠٠٠).

٣٣ يذكر سبرينجبورج R. Springborg هذا الرقم باعتباره "الرقم المقبول عامة .. الآن" (١٩٩٨، ٣٣). ويذكر كينيل E. Kienle رقما يصل إلى ١٦٠٠٠ سجين فى ١٩٩٦ (١٩٩٨، ٢٢٢).

٣٤ غالبا كانت تلك السجون منشأة حديثا فى التسعينيات فى المناطق النائية وتحوى ثلاثة آلاف معتقل أو أكثر محرومين من الزيارة أو الرعاية الصحية أو الغذاء الكافى. وقد وصف احد السجناء الذى تم أخذه عن طريق الخطأ إلى أحد السجون ما يسمى "بحفلة الاستقبال" كالتالى: "بمجرد وصول عربة السجن إلى بوابة السجن، أخذت وتعرضت للركل والضرب بالأيدى والأسلاك الكهربائية بعد نزع ملابسى باستثناء ما يستر عورتى. وبعدها أتى حلاق وحلق شعرى ووجهى. وقد حدث كل ذلك مصحوبا بسيل من السباب. وبعد ذلك أمر أحد الضباط الحراس بإيداعى زنزانة وسألنى "هل تعرف أين أنت؟" قلت أنى فى سجن الفيوم. قال الضابط: "لا، انك فى الجحيم!!" وبعدها ظلوا فى الإساءة لى حتى أطلق على نفسى اسم نسائى" (المنظمة المصرية، بدون تاريخ، ب، ٥٣). ولالإطلاع على روايات أخرى وردت من سجون أخرى، انظر المنظمة المصرية، بدون تاريخ، أ، ٨٨.

٣٥ فى العديد من النقابات وخاصة الكبرى منها، كانت مشاركة الناخبين قليلة للغاية، وفى بعض الأحيان لا تتجاوز ١٠ بالمائة. وقد زاد الإخوان المسلمون من تلك الهوامش من خلال تحفيز أتباعهم مما مكنهم من تحقيق النصر. وقد جعلت الحكومة نجاحهم أكثر صعوبة وذلك بوضع حد أدنى جديد للمشاركة يصل إلى ٥٠٪ فى الجولة الأولى، وما لا يقل عن ٣٣٪ فى الجولة الثانية.

٣٦ سيتم تناول هذه القضايا بمزيد من التفصيل فى الفصل الخامس.

٣٧ هذا الإجراء أيضا سيكون جانبا من تناولنا فى الفصل الخامس.

٣٨ فى ٣ يونيو ٢٠٠٠، اعتبرت المحكمة الدستورية القانون غير دستوري. إلا أن ذلك لم يحسن بالضرورة الوضع القانونى للجمعيات الأهلية فى مواجهة الحكومة حيث إن قانون الجمعيات لعام ١٩٩٩ كان مشابها إلى حد كبير للتشريع التالى له (انظر كايرو تايمز، ٨ - ١٤ يونيو، ٢٠٠٠).

[ ٤ ]

الإرث المختلط للصحافة المصرية:  
بين التعبئة والمقاومة



بالإضافة إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية التي تناولناها في الفصلين الثاني والثالث قد يساعدنا تاريخ الصحافة المصرية في تفسير فقدان الصحفيين في فترة التسعينيات القدرة على الديمقراطية إلى حد بعيد؛ حيث خلفت المراحل التاريخية المختلفة موارث مختلفة ما تزال تؤثر على الصحافة المعاصرة. ومن بين تلك الموارث، يصعب تقييم تأثير أنماط السلوك الصحفي السابقة، مثل علاقة الصحافة بالحكومة، إلا أنه سيكون من سوء التقدير عدم افتراض أن النشاطات السابقة تشكل بشكل أو بآخر تفكير ونشاطات الصحفيين اليوم<sup>١</sup>. وأكثر التأثيرات التاريخية الملموسة التي يتعين فهمها، تلك التطورات التي بدأت في الماضي، ولكنها لم تكف عن التأثير على الصحفيين مثل تأثير الأمية المتفشية أو اللوائح القانونية التي وضعت في الماضي ولا زالت سارية.

سنناقش كلا النوعين من الموارث، الملموس وغير الملموس منها، في هذا الفصل في الجانب الخاص بالقدرة على الصراع والديمقراطية. وسنطرح أسئلة حول إلى أي مدى مكنت البنية الاجتماعية والمصالح والموارد الصحفيين من تكوين مجموعات معارضة، وكيف أفاد الصحفيون من قدرتهم على الصراع في الإسهام في ديمقراطية البلاد. وستكون الحجة الأساسية لهذا الفصل هي أن الميراث التاريخي للصحفيين المصريين هو ميراث "مختلط". فقد خلف الصحفيون تراثا غامضا يتراوح بين التعاون الوثيق مع المجموعات الاستراتيجية والمقاومة الصريحة مرورا بدرجات مختلفة من السلوك بين هذين الضدين. والنتيجة ظهور كيان صحفي يحتوي على العديد من الانقسامات. وبهذا المعنى يمكن القول بأن إسهام الصحفيين المصريين في الديمقراطية على مدار التاريخ كان قائما، ولكن ظل ناقصا، وفي أحسن الأحوال محملا بعبء المواقف المتضاربة. وقد نصبت الحكومات المتعاقبة مصاعب أخرى لم تقض

أبداً على شكوكها القوية في الصحافة.

من الممكن تقسيم الصحافة المصرية في مائتي عام من العمل الصحفي في مصر إلى فترات عديدة ورسم خطوط فاصلة في العديد من اللحظات<sup>٢</sup>. وسيكون كافياً لأغراض عملنا هنا تحديد ثلاث مراحل رئيسية. تبدأ المرحلة الأولى من ١٧٩٨ إلى ١٨٨٠، التي سنطلق عليها "الصحافة الهادئة"، والفترة الثانية من ١٨٨٠ إلى ١٩٥٢، "الصحافة المقاتلة"، والمرحلة الثالثة من ١٩٥٢ إلى ١٩٩٠ وسنسميها "الصحافة بين التعبئة والمقاومة"<sup>٣</sup>.

#### ٤-١ الصحافة الهادئة (١٧٩٨-١٨٨٠)

قام فاتيكيويتيس في عام ١٩٨٠ بتحليل المراحل الأولى للصحافة المصرية من ناحية إسهامها في التنمية التعليمية والسياسية الأوسع، في حين ركز أيالون (Ayalon 1992) بدرجة أكبر على الأثر الذي تركته هذه المرحلة المبكرة على تطور الصحافة نفسها فيما بعد<sup>٤</sup>. يلقي أيالون الضوء على نقطتين من الأهمية بمكان: الأولى أن بعض الصحافة جاءت إلى مصر بوصفها فكرة أوروبية، ومن ثم أجنبية، والثانية أنها بدأت أعمالها كمشروع للدولة أكثر من كونها مشروعاً خاصاً (Ayalon 1992k 258-261)، ويزعم أن هاتين الحقيقتين قد أثرتا بشكل قوي على شخصية الوسيط الجديد.

حين غزت قوات نابليون مصر عام ١٧٩٨، حملت معها المطبعة أيضاً، ليستخدمها نابليون في إطلاع جنوده على الأحداث الجارية، وليلبغ العامة أيضاً بالسياسات والتشريعات الجديدة. هذا فضلاً عن إنشاء جريدة سجلت اكتشافات العلماء الفرنسيين المصاحبين للحملة بمصر (Vatikiotis 1798-1980). وفي عام ١٨٢١، تبني محمد علي باشا، أول حاكم تحديثي لمصر، الفكرة الفرنسية وأسس الجورنال الخديوي، الذي روج أساساً في دائرة محدودة لإحاطة موظفي الدولة الرسميين علماً بالإصلاحات الإدارية والنشاطات.

وقد تغير اسم "الجورنال" إلى "الوقائع المصرية" في عام ١٨٢٨، وقد امتدت خدماتها إلى العلماء<sup>٥</sup>، وتلاميذ المدارس الحكومية، والقوات المسلحة، والطلبة المصريين في أوروبا (Ayalon 1992، 261، و Vatikiotis 181). وقد أبقّت الدولة على احتكارها للإعلام حتى عهد الخديوي إسماعيل (١٨٧٩-١٨٦٣)، الذي بدأ تمويل العديد من الصحف - كان من بينها (وادي النيل) -



وذلك ليدعم موقفه السياسي ضد السلطان العثماني باسنطبول. وفي سبعينيات القرن التاسع عشر، تزامنت الإصلاحات الثقافية الليبرالية التي قام بها الخديوي<sup>٦</sup>. مع تزايد مناخ الاستياء من النفوذ الأوروبي المتزايد في مصر، وقد أدى ذلك إلى صدور أولى الصحف الخاصة مثل "جريدة مصر"، التي بدأت في مهاجمة السياسة الرسمية، بل والحاكم ذاته (Vatikiotis 183، 1980). ومع ذلك ظل هذا النوع من الهجوم حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر نادرا، وتوخت أكثرية الصحفيين الحذر نوعا ما، وإن لم يحل هذا دون مشاركتهم في الجدل الدائر حول القضايا التعليمية والثقافية.

ولا يعرف سوى القليل عن صحفيي تلك الفترة المبكرة؛ فبعضهم كان شخصيات ثقافية كبيرة مثل رفاة الطهطاوي، وأدهم بيه، أو مثل أحمد فارس الشدياق، الذين ساهموا جميعا في تحرير "الوقائع المصرية" في وقت من الأوقات. وهم إما تلقوا بعض تعليمهم بأوروبا أو كانوا قريبي الصلة بالأوروبيين. وإذا ما ارتابوا في سياسات حكامهم، لم يكونوا يكتبوا ذلك. في ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر كان قد بدأ جيل جديد من الكتاب والمحريين في الظهور على نحو مضطرب. كان من أبرزهم بعض السوريين المهاجرين، مثل أديب إسحق، وسليم النقاش، اللذين دفعتهما إلى مصر السياسات القمعية من قبل السلطان العثماني في بلادهم. وقد بدءا في مساندة الخديوي المصري في صراعه للاستقلال عن الباب العالي. وأسس الأخوان تكللا لبناني الأصل صحيفة "الأهرام" في الإسكندرية عام ١٨٧٥، وهي اليوم في مقدمة الصحف المصرية. وفي هذه المرحلة المبكرة كان المحررون والكتاب المصريون الرواد، مثل نظرائهم المشاركة عادة من ذوي التعليم أوروبي (Vatikiotis، 1980، 18).

لقد ذكرنا فيما تقدم عقبتين كانت تواجهان الصحفيين الأوائل بمصر: سيطرة الدولة على الصحافة، والطابع المستورد لهذا الوسيط الجديد. ويرتبط كل من هذين العاملين ببعضيهما البعض بشكل قوي. وشأنها شأن غيرها من المؤسسات الأوروبية الأخرى التي استوردت إلى مصر (وإلى الوطن العربي عموما)، مثل البرلمان والقضاء المستقل والمنظمات المهنية، فإن فكرة امتلاك صحافة مستقلة لموازنة سلطة الدولة تحولت إلى كيان مصري متمايز، وقد أخذت في التطور في مسارات مختلفة. ولم تستطع الجماعات الحاكمة التي أسست شرعية حكمها على القيم التقليدية، غير أن تبدي انزعاجها من الوسيلة الجديدة التي حملت إمكانية (وفي أوروبا أيضا وظيفة) إبراز تخبط وأخطاء الحكام تجاه الجماهير<sup>٧</sup>. ومنذ ذلك الحين، لم تسمح المجموعات الاستراتيجية مطلقا للصحافة أن تذهب بعيدا في تغطيتها للأخبار ونقدها مثلما

هو الحال في الغرب. وعندما أخذت الصحافة المصرية بالانتشار في عهد الخديوي إسماعيل، استخدم الخديوي التراخيص والرقابة، والإيقاف، والمصادرة مع الصحف إلى جانب السجن، والترحيل للصحفيين، وذلك لوقف النقد وتشجيع الرقابة الذاتية. وبتمويله لصحيفته الخاصة، اتبع التقليد الذي سارت عليه صحف الدولة في عهد محمد علي، لضمان نشر أفكاره. ولم يتوقف هذا التقليد أبداً في مصر. فإلى هذا اليوم، يأمر حكام الدولة محرري الصحف شبه الرسمية (وأحيانا صحف المعارضة أيضا)، بأن يكتبوا ما يرغبون فيه، كما أنهم يدعمون الصحفيين، والصحف ماديا.

ربما كان العلماء أكثر انزعاجا من الحكومة، فقد اعترضوا على التوزيع الواسع للمطبوعات باللغة العربية بدون تصريح وربما على نحو غير مبال، فهي اللغة التي تحمل القدسية...، وهي لغة وضعت أولا وأخيرا من أجل الكتب المقدسة (Ayalon، 262، 1992). ولعل انتشار الآراء المعارضة للعلماء قد أدى إلى تقويض سلطتهم. وتبعاً لما ذكره أياالون، لم يكن الارتياح من الوسيط الجديد والدخيل منتشرًا فقط بين التقليديين، ولكن الحال كان كذلك أيضا بين الطبقات التي تلقت تعليمها في الغرب، الذين أبدوا ملاحظتهم بشأن الصحف الدخيلة على أنها مليئة "بأكاذيب لا حصر لها" (الطهطاوي مقتطف في ٢٦٣، ١٩٩٢، Ayalon)، وفيما بعد رأى هؤلاء أن الصحافة المصرية تجتذب أناسا سيئون استخدام هذا الوسيط الجديد. وبالرغم من انحسار مقاومة العلماء للعديد من الصحف العربية في نهاية المطاف، إلا أن العديد من تلك الصحف لم تفقد أبداً وسمها بكونها غير جديرة بالثقة على الإطلاق.

وبجانب هذا المزيج المعقد من القيود السياسية، والثقافية والدينية، عانت الصحف في مراحلها الأولى من الافتقار إلى التمويل، مما شجع الاعتماد السياسي على المانحين الأثرياء. ويرجع نقص التمويل إلى الفقر المدقع وانخفاض مستوى التعليم - مما جعل الصحف تبدو وسيلة للترف - فضلا عن العزوف الواسع عن الاهتمام بالصحف. وقد ظلت هذه السمات ملازمة للمهنة. فبطول عام ١٩٨٧ على سبيل المثال، كان عدد السكان القادرين على القراءة والكتابة ٤.١٪ فقط، وأصبحت هذه النسبة ٦.٨٪ بطول عام ١٩١٧. ومع حلول القرن الجديد، زاد التوزيع الكلي قليلا ليصل إلى ٢٠,٠٠٠ نسخة (Ayalon، 1992، 265).

وبالرغم من "طفولتها القاسية" (Ayalon) فقد استفادت الصحافة المصرية في مراحلها المبكرة على نحو لا يدعو للشك، من تنامي التأثير الأوروبي العالمي، والتطورات المصاحبة في تكنولوجيا الإعلام، التي أثبتت للحكام المستبدين مثل

محمد علي، والخديوي إسماعيل أن حكمهما سيضعف بدون الاستعانة بالوسيط الجديد. وهكذا فقد أفردت تلك الإصلاحات الحداثية التي قام بها هؤلاء الحكام المساحة للصحفيين من أجل تطوير الصحافة. وكانت صحيفة خاصة مثل الأهرام هي الأولى في إدخال استخدام التليجراف. وبرغم كافة المصاعب التي واجهتهم، فقد قدم الصحفيون الأوائل إسهامات أخرى تحريرية هامة. فقد أسلفنا الذكر عن الجدل حول التوسع التعليمي والثقافي، وهو الاتجاه الذي قاد إلى ظهور حركة ليبرالية في العقود التالية. وقد بدأ بعض الرواد مثل الطهطاوي في تثوير استخدام اللغة العربية التقليدية وتطويرها للاستخدام الحديث، وما زالت هذه العملية قائمة منذ ذلك الحين. وبتطوير أساليب حديثة موجزة وأكثر تنظيماً في إعداد المقالات، تمكن الصحفيون من امتلاك أدوات جديدة في النقد. وعندما دخل الخديوي في بعض المشكلات مع القوى الأوروبية، نقل بعض الصحفيين مداورات مجلس الشورى الجديد (وهو برلمان الأعيان الذي سمح له بالجدل في القضايا العامة) بدون أن يتمتع بأية قوى تشريعية حقيقية، (انظر Vatikiotis، 1980، 127) مما وسع دائرة الجدل السياسي، وهو المطلب الذي وجد الاستجابة (Ayalon، ١٩٩٢، ٢٧٠). وقد كان استخدام الصحافة كسلاح من قبل الصحفيين في عهد الخديوي إسماعيل بمثابة النذر الأولى لمرحلة جديدة من تطور الصحافة في مصر.

#### ٤-٢ الصحافة المقاتلة - ١٨٨١-١٩٥٢

كانت العقود السبعة الممتدة من ١٨٨١-١٩٥٢، هي سنوات التغيير السياسي والاجتماعي والثقافي، التي لم يسبق لها مثيل في مصر. فقد جاء البريطانيون ورحلوا، وجرب الحكم الديمقراطي، لكنه باء بالفشل. وقد أخذ السكان أيضاً في التمدن بشكل سريع وتزايدت أعدادهم على نحو مثير، (انظر القسم ٢-٢-٣-٢)، كما انتشر التعليم الأوروبي. وفي الوقت الذي شهد صعود وتراجع تيار ليبرالي ثقافي، أصبحت استجابة القوميين والإسلاميين للتغيرات هي الأكثر شعبية بين العامة. وقد عكست الصحافة -مثل غيرها من المهن- تلك التغيرات وغيرها من التطورات وتفاعلت معها بقوة. وفي عام ١٨٨١ بدأ المحررون والمراسلون في الانخراط في العراك السياسي، حين بدأ الأميرالاي أحمد عرابي الاصطدام مع الخديوي أولاً، ومع البريطانيين فيما بعد، حول قضايا الحكم الأجنبي في مصر<sup>١</sup>. واعتبر فاتيكيوتيس أن ذلك كان بمثابة "نقطة تحول في تطور الصحافة"، لأنها "عكست آراء موالية لأول مرة: فقد كان هناك

مناصرون لعراقي، ومناوئون له، ومناصرون للخديوي، ثم سرعان ما ظهر مؤيدون للبريطانيين، ومناوئون لهم" (١٩٨٠، ١٨٥). وبذلك أصبحت الصحافة على مدار العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر القنوات المفضلة للتيارات الفكرية. وبتأسيس أول حزب سياسي في عام ١٩٠٧، رسخت الصحف نفسها أداة لا يمكن للسياسيين الاستغناء عنها، وظلت على هذا النحو منذ ذلك الحين. وقد شهدت مصر بعد الاستقلال الرسمي في عام ١٩٢٢، "انفجاراً صحفياً نتج عنه وجود ما يقرب من ٤٠٠ صحيفة تصدر بالعربية، و ١٥٠ صحيفة أجنبية، في عام ١٩٥١، أي قبل عام واحد على قيام الثورة. وقد وصل التوزيع الإجمالي وقتئذٍ إلى ٥١٥,٠٠٠ نسخة، Ayalon 265 1992 وأدى التوسع في الصحافة مع ارتقاء مهنتها (وإن كان على نحو بطيء) إلى تأسيس نقابة للصحفيين في عام ١٩٤١. وهذه هي التطورات التي تتبعها ورصدها ريد Reid عام ١٩٧٤، والتي سنناقشها لاحقاً.

بانتهاى القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين أصبحت الصحافة مهنة صفوة مثقفة قليلة العدد، وإن كان الاشتغال بالصحافة لا يساعد غالباً على رفعة قدر ممتنها<sup>٩</sup>. ليس لدينا أية أرقام حول عدد الصحفيين في نهاية القرن التاسع عشر، لكن ملاحظة ريد (١٩٧٤، ٣٥) أن هناك أقل من ١٠٠ طالب تخرجوا من المدارس الثانوية بمصر تشير إلى القاعدة العددية الضعيفة للصحافة<sup>١٠</sup>. وكان بعض أعلام الصحافة في تلك الفترة مثل اللغويان أمين معلوف، وعبد العزيز البشري، والطبيب شبلي شميل، والمترجم والقاص فرح أنطون، من رجال الأدب المعروفين الذين كانوا في الأغلب أوروبيي التعليم، وهو النموذج الذي ما يزال موجوداً في الصحافة المصرية إلى اليوم. وقد تلقى آخرون، مثل المصلح محمد عبده، (الذي أصبح مفتي الديار المصرية بعد ذلك)، والمحرم الشيخ علي يوسف، تعليمهم في جامعة الأزهر، ولاحقاً في العشرينيات والثلاثينيات حين توسعت الدراسة الثانوية بشكل كبير، توسعت القاعدة الاجتماعية للصحافة على يد المصريين غير القادرين على تحمل تكاليف التعليم العالي. وعلى سبيل المثال، احتك أنور السادات، الرئيس اللاحق لمصر، بالعمل في الصحافة لوقت قصير. وقد كان والده، تبعاً لما جاء على لسان محمد هيكل ١٩٨٣، من أصول شديدة الفقر، لكنه نال بعض التعليم الأساسي وعمل كمترجم بالوحدة الطبية التابعة للجيش البريطاني. وقد نشأ السادات نفسه في ظروف متواضعة، لكنه دخل الكلية الحربية وتلقى تدريبه كضابط إشارة، قبل أن ينخرط في السياسة، وقد أمضى عدة سنوات داخل السجن لتورطه في عملية اغتيال سياسي، وحصل بعد ذلك على عمل مؤقت في

دار الهلال في عام ١٩٤٨. ١١

وحسبما يذهب ريد (١٩٧٤، ٤٨) كان لدى صحفيي أواخر القرن التاسع عشر حس الرسالة السياسية. فقد ناصر بعض العلمانيين الليبراليين مثل فرح أنطون في مجلته "الجامعة"، أو يعقوب صروف وفارس نمر في يوميتهم "المقطع" فكرة الدولة العلمانية وحاولوا نشر الأفكار الأوروبية الحديثة، مثل نظريات دارون، وكوميت، وروسو (Vatikiotis 237, 1980). وقد أصبحت صحيفة "الجريدة" الليبرالية، التي أسسها أحمد لطفي السيد بمثابة النواة لأول حزب سياسي في مصر وهو حزب "الأمة"، في عام ١٩٠٧.

"والمثير للانتباه، أن صحيفة حزب "الأمة" كانت أكثر أهمية من الأنشطة الفعلية التي كان يقوم بها الحزب ذاته (Vatidiotis 226, 1980).

وقد صار من المعروف تواتر هذا النمط لدى عديد من الأحزاب المصرية. وقد استخدم عدد آخر من المثقفين المحافظين مثل محمد عبده، الصحف الرسمية (التي ترعاها الحكومة، كمنبر يطرحون من خلاله الحاجة لإصلاح إسلامي يتيح للأفراد الحق في إعادة تقييم صلاحية التفسيرات التقليدية للإسلام. وقد فضل كبار المحافظين مثل الشيخ علي يوسف، وفي يوميته "المؤيد" واسعة التأثير، إثارة النزعة المصرية- الإسلامية بشكل عام، وتجيش المشاعر ضد الاحتلال البريطاني، ولصالح الخديوي بشكل خاص. كما استخدم صحيفته في تعزيز أهداف حزبه (حزب الإصلاح الدستوري، الذي تأسس في عام ١٩٠٧)، الذي اختفى بتقاعد الشيخ علي يوسف من الصحافة في عام ١٩١٣. ولعل أشد الصحفيين الأوائل ضراوة كان الوطني مصطفى كامل، فقد استخدم صحيفته "اللواء" ليهاجم الاحتلال البريطاني، كما فعل غيره من السياسيين والصحفيين ذوي الآراء المختلفة (Vatikiotis, 1980, 226). وقد قدم هذا المزيج البسيط لدى مصطفى كامل من الوطنية والإيمان بالوحدة الإسلامية من جهة، وعداوته الشديدة للاحتلال لونا آخر من الصحافة المصرية، التي نجت بحياتها عبر كافة الانقلابات السياسية، وتتجسد الآن في صحف مثل الأسبوع، والشعب (انظر الفصل الخامس).

عندما تأسست الأحزاب السياسية رسمياً بدستور ١٩٢٣، تصاعدت المناظرات السياسية وأصبحت أكثر حيوية. ومع ذلك فضل بعض المحررين الابتعاد عن حملات القذف والتشهير وآثروا تقديم التقارير ذات الجودة العالية، وكسب الاحترام بإتاحة المجال لمنبر يتسع لكافة التيارات السياسية والثقافية (Ayalon, 1995, 269).

وكان معظم هؤلاء المحررين من المصريين من أصول أجنبية، مثل محرري صحيفتي الأهرام أو المقطم. وقد هاجر العديد منهم بعد الثورة، وكان هناك صحفيون أقل التزاما، حولوا صحفهم لأدوات للهجوم، والتجريح، ولترويج أفكار سياسية عوضا عن نشر الحقائق.

"لقد درب الصحفيون أنفسهم على الهجوم أكثر من البحث عن الحقيقة، واعتبروا أن قتالهم من أجل قضية ما هو هدفهم الرئيسي، واعتبروا نقل المعلومات مجرد مهمة ثانوية" (Ayalon, 1992, 271).

استخدم الصحفيون والسياسيون الوسيلة الإعلامية الجديدة ضد زملائهم بنعتهم إياهم بـ "الداعرات"، على سبيل المثال (Ayalon, 1995, 269). لقد سيطرت الصحافة المقاتلة على الساحة بشكل واضح، إلا أن الصحف الجيدة خلفت تراثا هاما، ومن هنا كانت ملاحظة ريد العامة عن أهداف المهنيين في تلك الفترة تنطبق أيضا على الصحفيين، أي تعزيز مصالحهم الاقتصادية الشخصية، وكذلك وجاهتهم الاجتماعية، ورفع المعايير المهنية، والتأثير على سياسات البلاد، وعلى نحو أقل اتساقا - خدمة العامة" (١٩٧٤، ٢٤).

لقد أضعف إظهار المصالح المتعارضة والتنافس إلى جانب النمط المعتاد من التواصل الحاد بين الصحفيين إمكانية التعاون فيما بينهم. وكان هناك انقسام آخر، لا نجده في أغلب المهن الأخرى، وهو اختلاف المصلحة (المالية بشكل خاص) بين ملاك الصحف والعاملين بها. وهو الصراع الذي لا زال قائما ولم يحل بعد. وقد عكس تأخير تأسيس نقابة الصحفيين، ورسخ تلك النقائص. ففي بداية عام ١٩٢١، جمع أحمد لطفي السيد بعض ملاك الصحف ذات الطابع الغربي والمحررين معا وسموا فارس نمر، المالك لصحيفة ناطقة بالفرنسية اسمها "لا ريفورم" (الإصلاح)، نقيبا لهذه المجموعة (Reid, 1974, 49). إلا أن إنشاء نقابة يتطلب استحداث قانون. ومن ثم تعاون (بل ورعاية) بعض السياسيين ذوي النفوذ. وكان من الصعوبة بمكان إنجاز ذلك خلال سنوات الحرب العالمية الأولى الدامية وفي العقود التي تلتها بسبب دوامة سياسات القصر والأحزاب.

في الثلاثينيات ظهرت جمعية، ضمت ملاك الصحف أساسا وبعض المحررين، سميت "جمعية الصحافة" (Reid, 1974)، كما ظهر أيضا اتحاد يضم المحررين فقط، سمي "اتحاد محرري الصحف المصرية". وقد انحاز كل من الفريقين لآراء سياسية مختلفة (Reid, 1974, 49)، ولكن انتهى الأمر بانحياز جمعية الصحافة

في عام ١٩٤١. وبعد أن تولى علي ماهر صديق الصحافة منصبه، تأسست نقابة ضمت الملاك والمحريين، وأصبح محمود أبو الفتوح، المالك النافذ لصحيفة "المصري" الوفدية، أول نقيب لها.

يشير اختيار كلمتي "نقيب"، للرئيس، وكلمة "نقابة" للكيان إلى أمر ذي دلالة، فهو يحمل الإشارة إلى نظام النقابات المصري القديم، الذي اعتبر مؤسسة رسمية، لكن هذا النظام انهار بنهاية القرن التاسع عشر<sup>١٢</sup>.

"وكانت النقابات بمثابة الروابط الإدارية بين الحكم والأعضاء، فقد كان ينظر لها باعتبارها مقدمة خدمات، وحكم في النزاعات، ومراقبة للجودة والأجور، وأيضا كمشاركة في الاحتفالات العامة (Reid، 37، 1974).

ومع ذلك، بدا وكأن روح "النقابة" القديمة قد استمرت في نقابة الصحفيين، التي يصفها بيانكي Bianchi قائلاً:

"فقد خوّل لها سلطات واسعة لوضع قواعد الأخلاق المهنية، وشروط العمل. وكان من المتوقع أن يضطلع قادة النقابة بمسئوليات أوسع في المراقبة الذاتية في مقابل مجموعة من الامتيازات الخاصة، التي تتراوح بين خفض أسعار الخدمات التليفونية، والسفر بالقطارات، إلى جوائز الصحافة والإعلانات الحكومية. وقد اختير كل أعضاء مجلس النقابة الإثنى عشر بواسطة الملك لا الصحفيين. ومنذ البداية كان على قيادات النقابة المراوغة بحرص بين محاولة تضييق نطاق الرقابة والمشاركة في فرضها" (١٩٨٩، ٧٥).

وسنلاحظ فيما بعد، أن نقابة الصحفيين (ونقابات أخرى أيضا) ما زالت تؤدي تلك المهام إلى جانب مهام أخرى وبمعنى آخر، "احتفظت النقابات الجديدة دون شك بنكهة تقليدية، رغم أنه من المفترض أن هذه النقابات قد شكلت على غرار المنظمات المهنية الغربية (Reid، 37، 1974). وقد ارتفعت عضوية النقابة من ١١٥ عضوا في عام ١٩٤١ إلى ٤٤٩ عضواً في عام ١٩٤٧ (Reid، 50، 1974). وكان وجود التنظيم سببا كافيا للحكومات المتعاقبة لكي تسبغ عليها الدعم المالي -أملة بذلك في وجود صحافة إيجابية. ومع ذلك، ومثل باقي النقابات الأخرى، أصبحت غابة من المكائد السياسية، حيث طغت السياسة على الشؤون المهنية" (Reid، 43، 1974). انعكست قدرة الصحفيين النهائية في تنظيم أنفسهم - وإن تمت بطريقة شابها الخلل - في ارتفاع الأهمية السياسية للصحف. وفي العقود السبعة من ١٨٨١ إلى ١٩٥٢، حققت الصحف بمعدل بطيء نسبة توزيع أكثر، وأصبحت أكثر استقلالية.



وقد أصبحت مسألة الرقابة أكثر إلحاحاً في هذه الفترة عن سابقتها. لقد أصبحت المواد المطبوعة - بما في ذلك الصحف المتخصصة - تقرأ بانتظام أكثر من قبل مسؤولي الحكومة، وموظفي الخدمة المدنية، وبمعدل أكبر أيضاً من قبل المهنيين منذ بدايات ١٩٠٠، رغم أن مشكلات الأمية والفقر وغياب الاهتمام والثقة كانت ما تزال تشكل عائقاً أمامها (انظر Reid، 1974، 32). وقد انطلقت العديد من الصحف والمجلات لفترة قصيرة، لكن سرعان ما طواها النسيان، في الوقت الذي استمرت فيه صحف أخرى معروفة مثل، روزاليوسف، (التي تأسست في عام ١٩٢٥)، وآخر ساعة ١٩٣٤، والمصور ١٩٢٤، وأخبار اليوم ١٩٤٤. وقد نشر الصحفيون من خلال صحفهم الأفكار، وعرضوا وشكلوا النقاشات وأخرجوا المسؤولين في بعض الأحيان. ولم يكن هجوم الصحف بالشئ الذي ينسأه الملك أو أي قائد سياسي، ومما يدل على ذلك الزيادة في استخدام قوانين الصحافة وغيرها من الإجراءات المقيدة من قبل المسؤولين الحكوميين.

أقر في عام ١٨٨١ أول قانون مصري للصحافة، الذي أعطى وزير الداخلية صلاحية منع الصحف ومنع إعادة إصدارها. وفي عام ١٩٠٩ مكن القانون الوزير من تعليق الصحف دون محاكمة صحفييها أو إبعادهم وذلك بسبب قيامهم بأنشطة سياسية غير مرغوب فيها - مثل تلك الإجراءات التي استخدمت ضد محرر "اللواء" في العام ذاته (لمزيد من التفاصيل: (Vatikiotis، 1980، 193 and 207). وكما أشرنا سابقاً، بعض أول السياسيين الذين انتخبوا بطريقة ديمقراطية بمصر مثل سعد زغلول، لم يمنعهم ذلك من استخدام هذا القانون المعادي للصحف - وقد قيد إسماعيل صدقي رئيس الوزراء (-١٩٣٠ ١٩٣٣) الحريات بشكل أكثر من خلال الرقابة ومراجعة قانون العقوبات. وقد صدرت في عام ١٩٣١ قوانين جديدة للمطبوعات قيدت النشر حول الدعاوى الجنائية، وحظرت اللغة النقدية في تغطية أخبار الحكومة، ووضعت قيوداً مالية صارمة على الناشرين والمحررين. وارتفعت عقوبة السجن للصحفيين في هذه القوانين إلى خمس سنوات (Vatikiotis، 1980)، 288. وفي عام ١٩٣٧ عدل القانون رقم ٥٨ قانون العقوبات القائم بتقنين "جرائم النشر"، مثل نشر الأكاذيب. وما زالت تعديلات عام ١٩٣٧، مع بعض التعديلات سارية منذ ذلك الحين (Ibrahim، 1996، 108). ونتيجة لما سبق يعتبر الصحفيون مرتكبين لأعمال إجرامية، في حال انتهاكهم نصوصاً مطاطة في قانون العقوبات مثل: الإضرار بالأمن العام".



أدى تراجع الليبرالية كحركة ثقافية الذي بدأ منذ عام ١٩٣٠، إلى جفاف موارد الصحفيين ذوي التوجهات الديمقراطية. وقد فاقم من هذا المأزق، افتقار الصحف الدائم للتمويل السابق ذكره، مما جعل العديد من الصحفيين، والصحف يبدلون ولاءاتهم السياسية وقتما يملي ممولوهم عليهم ذلك (انظر Ayalon ، 1995).

ومع ذلك، وخلال تجربة مصر الأولى في الديمقراطية في الفترة من (١٩٢٣-١٩٥٢)، أثبت التصارع السياسي أنه نقطة قوة أكثر منه عائقا، فقد استفاد الصحفيون بوضوح من توزيع النفوذ بين القصر، والوفد، والبريطانيين. ومع التغير الدائم في علاقات القوة، وجد عدد كبير من الصحفيين درجات مختلفة من الحماية في أوقات متفاوتة. وجاء دستور ١٩٢٣ ذو القيمة الرمزية، الذي كفل حرية الصحافة "في حدود القانون. وبالرغم من قسوة بعض هذه القوانين، إلا أن الصحافة المصرية تحت الحكم الملكي كانت مزدهرة ونابضة بالحياة، حيث استطاعت الصحف الحفاظ على قدر من التعبير الحقيقي (Ayalon ، 1995، 270). وبالرغم من المضايقات من حين لآخر مثل المصادرة، وإغلاق الصحف، إلا أن تنويع ضخمة من الصحف والآراء كانت متاحة في السوق، وكان بعض الصحفيين على قدر من الجرأة كاف لمواجهة العقوبات القاسية بسبب النقد اللاذع المستقل.

لا يتيح الاستعراض السريع للبنية الاجتماعية للصحفيين، ومصالحهم، وأيضا مصادرهم والعقبات التي تعرضوا لها منذ بداية الصحافة في مصر، الفرصة لتقييم مدروس لقدرة الصحفيين على الصراع في المراحل المختلفة. ولإنجاز مثل هذا العمل من الضروري إجراء دراسة أكثر شمولاً للأنشطة الخاصة بالصحفيين ونتائجها، وإلقاء نظرة أقرب إلى المناخ السياسي. ومع ذلك، فقد تبلورت أشياء عدة بحلول منتصف القرن العشرين، فقد نما الصحفيون وتحولوا إلى جماعة متنوعة اجتماعيا واعتنقوا آراء سياسية أكثر تنوعا. وشمل طيف الآراء هذه كل شيء، من الماركسية إلى الإسلاموية. وقد أدى هذا التنوع إلى تحزب الصحفيين، مما أعاقهم في الأغلب عن الإقدام على عمل موحد. وفي الواقع، إن أهداف أشخاص مثل مصطفى كامل، المطالب بالانسحاب الفوري للبريطانيين، ومحري "المقطم"، الذين فضلوا الإبقاء عليهم قليلا إلى أن يستعد المصريون للاستقلال لا يمكن إلا أن تتصادم. ولم يساعد كثيرا ظهور الأحزاب السياسية، ثم النقابة لاحقا، باعتبارهما مؤسسات ناظمة للصحفيين. ففي الوقت الذي أصبحت فيه الأحزاب السياسية، وبالأخص صحف الأحزاب سلاحا للصراع السياسي، ومن ثم فقد قسمت أهل المهنة، فاقمت النقابة، بحشدها الزائف

للآراء السياسية، وأيضا للصحفيين والمحريين، الصراع. وكان أساس الاتفاق بين مختلف الأجنحة داخل النقابة ضيقاً عادة، ربما ما عدا ما يتعلق بتلقي الدعم المالي من الحكومة. ومن هنا، سيكون الحديث مضللاً لو اعتبرنا الصحفيين بمثابة مجموعة معارضة. لقد كانت هناك مجموعات مختلفة من الصحفيين سعت وراء أهداف مختلفة - فمنهم من ساند الخديوي، ومن بعده الملك، ومنهم من ساند البريطانيين، كما ساند البعض الآخر الوفد أو غيره من الأحزاب السياسية. وبقي أن هذه الجماعات كان ضعيفة ولا تقوى على منع الحكومات غير المتعاطفة معها عن تمرير قوانين قمعية للصحافة، مثلما حدث في عام ١٩٣١. لقد بدد العديد من الصحفيين رأس المال الديمقراطي بسبب انحرافاتهم اللفظية وكتاباتهم غير المسئولة. وفي نهاية المطاف عجز سياسيو الأحزاب، والملك، والصحافة معاً، أو لم يكونوا راغبين في مقاومة التحولات الاستبدادية التي قام بها جمال عبد الناصر في الفترة ما بعد عام ١٩٥٢. ومن ناحية أخرى، كانت هناك العديد من الإسهامات التي قام بها الصحفيون، وغالباً ما كانت إسهامات حازقة، على طريق التحول الليبرالي والديمقراطي، لا يمكن إغفالها حتى وإن لم يتم تحقيقها، في كثير من الأحيان بمواجهة صريحة مع المجموعات الاستراتيجية. ومن ضمن هذه الإنجازات كان تطوير أسلوب وقاموس لغوي عربي عصري، ومناظرة الفكر الغربي، وإدخال التكنولوجيا الحديثة، وتمثيل التعددية والمنافسة السياسية.

#### ٤-٣ الصحفيون والتعبئة والمقاومة (١٩٥٢-١٩٩٠)

تأثرت الصحافة والصحفيون بشدة بتراجع الحريات بعد الثورة وحتى عام ١٩٦٧. فقد أقدمت المجموعات الاستراتيجية مع الثورة على تلجيم مؤسسات النشر، ونقابة الصحفيين وتعبئتها لتلبية أهدافها السياسية. وبطريقة ما، كان ذلك محاولة لإعادة الصحافة إلى حقيبتها التقليدية، حين أجبرت على خدمة أهداف الحكام، تماماً مثلما كان الحال في ظل حكم محمد علي. ومن ناحية أخرى، ومما يدعو للسخرية بحق، أن فترة عبد الناصر، كانت هي الفترة التي شن فيها الصحفيون المصريون أشرس وأطول معركة في تاريخهم في سبيل استقلالهم التنظيمي. وبعبارة أخرى، فإن تحويل الصحفيين إلى "أدوات تعبئة" لم ينجح دائماً بالسلاسة المطلوبة، فلم يعد الصحفيون طيعين كما كانوا في القرن المنصرم.

وبعد كارثة ١٩٦٧ استتحت قطاع من الصحفيين النظام على توسيع الحريات

الديمقراطية. ومع ذلك، وبالرغم من توسيع حرية التعبير، إلا أن هياكل صحافة التعبئة التي تسيطر عليها الدولة، وهي الهياكل التي أنشأها عبد الناصر، استمرت بعد رحيل مؤسسها فوسمت المشهد الصحفي طوال القسم الأكبر من عهد السادات. بدأ عنصر جديد في الظهور مع صحف الأحزاب، وذلك في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، وحين أسس فيها الصحفيون النقديون منبرا جديدا للتعبير عن شكاياتهم ضد أعضاء الائتلاف الحاكم. وبعد الإجراءات التعسفية التي اتخذت في السنوات الأخيرة من حكم السادات، بدأ التسامح مع النقد، وكذلك منافذه، يتزايد مرة أخرى. وبنهاية الثمانينيات كانت حرية التعبير قد بلغت قممتها، وأخذت تأثيرات الثورة تخبو. ومع ذلك فضل قطاع عريض من الصحفيين التعاون صراحة مع المجموعات الاستراتيجية على مواجهتها، وفضلوا العمل في ظل صحافة الأيديولوجيا والتعبئة.

#### ٤-٣-١ الصحفيون كمجموعات معارضة في الأدبيات

لم تستخدم الأدبيات التي تدرس الصحفيين والصحافة منذ انقلاب الضباط الأحرار في عام ١٩٥٢ مفهوم الصحفيين (أو حتى المهنيين بشكل أعم) بوصفهم مجموعات معارضة. ومن المثير أنه لم يتم نقاش حول الرغبة والقدرة على الصراع بالطريقة التي نعالج الموضوع بها هنا بعد. ومع ذلك، فمجلد الأدبيات التي تناولت علاقات الصحفيين مع نظام يوليو كانت أكثر شمولاً من الأدبيات التي تناولت الفترات السابقة. والكثير من المعلومات المتوفرة في هذه الأدبيات يمكن توظيفها في نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة.

وينصب قسم من الأعمال الموجودة على الصحفيين وأنشطتهم، في حين يحل القسم الآخر الصحافة والعمل الصحفي من منظور النظام (منظور دولتي) وكلتا المقاربتين لهما قيمة في عملنا هنا وسنستعرضها بشكل موجز.

عادة ما تتجسد التحليلات من المنظور الصحفي في نقاشات أوسع حول المهنيين بشكل أعم، أو تشمل حتى "جماعات مصالح" أخرى، مثل: اتحادات العمال، والجمعيات الدينية (كما الحال في أعمال السيد 1983 و Bianch 1989). وقد أجرى مور C.H Moore 1973 دراسات مبكرة إضافة إلى دراسة ريد (١٩٧٤) التي أشرنا لها فيما تقدم عن المهنيين المصريين وقدراتهم على الإسهام في عملية تحديث مصر. وقد استخدم مور المفهوم الذي وضعه هالبرن Halpern عن الطبقة المتوسطة الجديدة كمعيار له، وبدأ وفقاً لذلك يتساءل هل المهنيون المصريون قد أصبحوا

"ليس فقط أفراداً مؤهلين فنياً ومهنيين، بل أكثر من ذلك، رجال يمتلكون وعياً جديداً بالتفكك الاجتماعي والتاريخي، وخلاّقين بما يكفي للتحرك نحو علاقات جديدة في المجتمع، تمنحهم القدرة على القيام بتحويل مثابر مور نقلاً عن Halpern (1973). ويحلل ريد المهنية من خلال النظرة إلى جودة التدريب الجامعي، وتأسيس الصحف المتخصصة، ونمو أعداد المهنيين، وأيضاً تأسيس النقابات وأنشطتها (١٩٧٤، ٢٨). ويخلص الكاتبان إلى أن المهنية ظلت ناقصة، ويقرران بأن المهنيين أخفقوا في أن يصبحوا طبقة وسطى جديدة، فأخفقوا، من ثم، في الإسهام بفعالية في عمليات تحديث البلد ويعود هذا إلى سياسات "الاحتواء" (Moore) التي طبقتها الائتلاف الحاكم، وكذلك إلى التسييس الكثيف للنقابات، الذي غالباً ما أعاق التقدم بالشؤون المهنية المجردة (Reid، 1974، 56). كما كرس استمرار علاقات السيد - التابع، المتبعة في السياسات على اختلاف مستوياتها، سلوكاً ما قبل حدثي وغير ملائم لعملية التحديث (Moore، 1973، 62). للأسف، بجانب ما قدمه هذا العرض المفيد، لم ترصد أعمال مور إلا قليلاً من التفاصيل عن الصحفيين.

وقد حوّل سبرينجيورج (R. Springborg، 1978) محور التحليل حيث يستخدم النقابات المهنية ليحلل ديناميكيات وآفاق التغيير السياسي بين النخبة (١٩٧٨، ٢٧٨). وتأكيداً لاستنتاج أن من يقرر السياسات في مصر ليس المؤسسات، بل جماعات صغيرة غير رسمية، يعتبر سبرينجيورج أن النقابات أرض المعركة في صراع النخب والنخب المضادة، وحيث إن السيطرة على أرض المعركة يعزز من سلطة الجماعة التي تسيطر عليها، يمكن اعتبار النقابات أيضاً مرتين في الصراع بين النخب. ويخلص سبرينجيورج إلى أن النقابات كمؤسسات ما زالت ضعيفة، لكنه يعترف بعدم يقينه ما إذا كان هذا الضعف ناشئاً عن تدخل الحكومة أم عن الثقافة السياسية المصرية (١٩٧٨، ٢٩٥). ولكن تبقى نتيجة هامة من تحليلات سبرينجيورج، وهي أنه لا يمكن النظر إلى النقابة، عند الحديث عن الصراع بين المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، بوصفها قوة متناغمة..

كان تحليل السيد (١٩٨٣) أكثر شمولاً من سابقه. إذ يركز السيد تحليله على نقابات مختلفة من بينها نقابة الصحفيين بتفصيل أكبر. وتستخدم دراسته مفهوم جماعات المصلحة لتبيان أنه دائماً ما كان يتم التعبير عن المعارضة داخل النقابات المهنية، وجمعيات رجال الأعمال، والجماعات الدينية، حتى في فترة عبد الناصر. وفيما يتعلق بنقابة الصحفيين، فهو يشدد على أهميتها في صراع قوى المعارضة

ضد تحالف النظام. وينوّه بدور النقابة ككل لدفاعها عن "العملية الديمقراطية في المجتمع المصري" (١٩٨٣، ١٠٢). ويقدم السيد وصفا مفصلا للصراعات التي خاضتها الجماعات المختلفة داخل النقابة في صراعها مع أعضاء الائتلاف الحاكم خلال عهدي عبد الناصر، والسادات. ويقر السيد في نهاية المطاف بأن الانتصارات الحاسمة التي أحرزتها المعارضة كانت نادرة، ولكن لم تكن هناك أي سيطرة حكومية كاملة (١٩٨٣، ١٢٣٤).

وكسابقه، يركز بيانكي (Bianci 1989) على وظائف المنظمات المهنية (والجماعات الأخرى أيضا)، ويستخدم مفهوم "الاحتوائية" في إطاره التحليلي<sup>١٣</sup>. ويتساءل بيانكي ما إذا كانت الاحتوائية تمثل وسيلة ناجحة للضبط في مصر. وبعد دراسة مستويات مختلفة من الاحتوائية داخل المنظمات المهنية، واتحادات العمال، والتعاونيات الزراعية، وجمعيات رجال الأعمال، والجماعات الدينية، يخلص بيانكي إلى أن الاحتوائية هي سلاح طائش في يد التحالفات الحاكمة بمصر، لأنه أحيانا يضرب في الاتجاهين. وتعبير بيانكي فإن الاحتوائية بإمكانها أن تكون أداة لـ: "للتحالفات التي تعزز عدم المساواة، والاستبداد، والهيمنة الثقافية... (ولكن) بإمكانها أيضا استنهاض قطاع عريض من التحالفات الوطنية المضادة، المطالبة بقسط أكبر من العدالة الاجتماعية، والديمقراطية والاندماج الثقافي" (١٩٨٩، ٣٢). وما يدعو للسخرية، أن الظاهرة الأخيرة تظهر بوجه خاص عندما يتزايد ضغط وقيود تحالف النظام بشدة. وقد عكست تحليلات بيانكي لنقابة الصحفيين في ظل حكم عبد الناصر، والسادات ومبارك، هذا التناقض، فقد ظلت النقابة "كالببيت المنقسم على ذاته" الذي لم يحقق أي جناح سيطرته الحاسمة والدائمة عليه. والنقابة، كمؤسسة، ظلت من ناحية دائما ضعيفة في تمثيل مصالح الصحفيين ضد الحكومة، لكنها أيضا من ناحية أخرى، لم تكن الأداة الكاملة بيد الحكومة للسيطرة على الصحافة (١٩٨٩، ١٠٦). وتظهر تحليلات بيانكي بصورة جيدة كيف مثل النقيباء المختلفون وأعضاء المجلس مصالح الصحفيين المتباينة، التي انقسمت بين الولاء لتحالف النظام، والولاء للمعارضة، إلى جانب الشؤون المهنية والشخصية.

وأخيرا تنتقد لونجونيز Longuenesse معظم الأعمال السابقة عن النقابات معتبرة إياها أعمالا محملة بالتحيزات الغربية في منهجيتها، واهتمامها البحثي، أدت في بعض الحالات إلى تشويهه، بل وإضعاف نظرتها البحثية. كما تأسف لونجونيز أيضا على أن كل المؤلفين، رغم أنهم كتبوا بتوسع عن علاقات النقابة - الدولة، إلا

أنهم تجاهلوا الروابط القائمة بين النقابة والمجتمع.

وعلى خلفية النجاح المتزايد للإخوان المسلمين في السيطرة على بعض النقابات الهامة تقترح لونجونيز مدخلا يأخذ في اعتباره "الهوية الاجتماعية" للنقابات. وفضلا عن ذلك تقترح التساؤل عن كيف تسهم النقابات في تشكيل التضامن الاجتماعي بين أعضائها، وما هي نتائج تزايد التباين الاجتماعي للمهنيين (١٩٩٥، ١٤٥). ومع ذلك الإطار الذي تقترحه بعد أي معطيات لتقييم تلك الهويات الاجتماعية.

وفي المحصلة يكشف استعراض هذه الأدبيات انقسامات هامة في مصالح الصحفيين ويكشف عن صراع مستمر بين الجماعات التي تنشط نيابة عن التحالف الحاكم، كما تظهر أيضا نقاط ضعف النقابة باعتبارها مؤسسة. وفي ظل هذه الانقسامات في المصالح، ليس من المستغرب أن ينسب بعض الفضل للصحفيين في الدفاع عن "العملية الديمقراطية"، وكذلك اللوم على تأييد استمرار السلوك غير الحداثي. لكن تفتقر هذه الأدبيات إلى تحليلات مفصلة عن البنية الاجتماعية للصحفيين.

غالبا ما كانت الأعمال التي ركزت على الصحفيين والصحافة من منظور النظام، باستثناء عمل روغ، على درجة أقل من حيث عمقها النظري عن الأعمال المذكورة آنفا، ومع ذلك، أثرت تلك الأعمال الصورة العامة - خاصة في مجالات الموارد والقيود. وربما كانت الدراسة الأكثر تأثيرا عن الصحافة العربية عامة وأيضا عن الصحافة المصرية خاصة هي دراسة روغ (١٩٨٧، الطبعة الأولى كانت في ١٩٧٩). وقد اهتم روغ بشكل خاص بالمحفزات الخاصة بالصحفيين والقيود المفروضة عليهم، وأيضا القيود المفروضة على الصحافة (والإعلام بشكل عام) والمفروضة عليه كمؤسسة، ومستوى من الحرية الذي تتمتع به تلك المؤسسة، وكيف يتم التحكم فيها، وكيف تتفاعل مع العملية السياسية (١٩٨٧، التمهيد، ص ٢٢١ و ٢٢٢). ويبدو أن مفهوم روغ عن "صحافة التعبئة" الذي توسع فيه أكثر فيما يتعلق بالحالة المصرية، ما يزال ينطبق على جزء كبير من الصحافة المصرية. وفي مرحلة التعبئة يتم التحكم في كافة الصحف السياسية الهامة، مباشرة من قبل وكيل سياسي للجماعة الحاكمة أو من تابعيها. ويفترض أن تحشد هذه الصحف دعم العامة للنظام (١٩٨٧، ٦٥). ومع ذلك، وكما يشرح روغ مع أن مفهوم التعبئة ينطبق على الحالة المصرية لحد بعيد، إلا أن الصحفيين المصريين أفلتوا من مصير أن يصبحوا فقط لسان حال الحكام (١٩٨٧، ٤٦).

ينصب اهتمام أيالون (Ayalon 1995) على تقييم التأثيرات التاريخية التي

خلفتها الثورة على الصحافة المصرية، فهو يقرر أنه بالرغم من أن إجراءات الضباط الأحرار قد انتقصت من حيوية الصحف وأثقلتها بميراث من القيود مثل حس عدم الأمان عند المحررين، إلا أن هذه التغيرات لم تك غير قابلة للنقض، كما أظهر العقد الأول من حكم مبارك.

"تحمل عملية الديمقراطية الجارية .. الفرصة للصحافة مستقبلا لاستعادة ثقافتها بنفسها، ومصداقيتها أمام الجمهور على السواء" (١٩٩٥، ٢٧٧).

يقدم كل من دابوس (Dabous 1993) وناصر (1982، 1990) وستاج (Stagh 1986) تفاصيل إضافية عن العلاقة بين الصحافة والدولة في عهدي عبد الناصر، والسادات. وتناقش كل هذه الأعمال قوانين الصحافة، والرقابة، وملكية الدولة للصحافة، والإجراءات المقيدة الأخرى، وكذلك استجابات الصحفيين مثل قصديهم للعقوبات الصارمة، ومحاولات دفع القيود أكثر. ويقدم بيكر (R.W. Bak-er، 1990) مثالا توضيحيا مفصلا على ما ذكرناه من خلال دراسته، السياسات التحريرية الجريئة المتبعة في مجلة الأهرام الاقتصادي. ويقدم ناصر ١٩٩٠ أيضا تفصيلات على الصراع حول التأثير المتنامي للإعلام الإلكتروني باعتباره منافسا للصحافة.

ونستخدم الأدبيات المتاحة فيما يلي لتقييم مقدرات الصحفيين على الصراع وإسهاماتهم في عملية الديمقراطية بعد الثورة.

#### ٤-٣-٢ البنية الاجتماعية، ومصالح وأنشطة

وموارد الصحفيين في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠

#### ٤-٣-٢-١ البنية الاجتماعية

يمكن ملاحظة الاتجاهات التالية في البنية الاجتماعية للصحفيين خلال العقود الأربعة السابقة على التسعينيات:

- تغيرت الصورة الاجتماعية لقيادة الصحافة، فقد أصبح معظم المحررين، وأيضا النقباء، لكن (ليس كل أعضاء مجلس النقابة) جزءا من طبقة الدولة، ومن هنا فقد "الحرس القديم" سيطرته.
- تدهورت الهوية الاجتماعية للمهنة بهجرة العديد من كبار الصحفيين، وبدخول "صحفيين" غير مؤهلين إلى المهنة.
- اتسعت التباينات الاجتماعية في الدخول والتعليم والنفوذ داخل المهنة عبر



السنيين.

بحلول عام ١٩٥٢ كان العديد من أهم مؤسسات النشر يملكها سليلو الأجنبي (مثل دار الأهرام، ودار الهلال)، أو تملكها الأحزاب (مثل صحف المصري والوفد) التي عادة ما كرهت أفكار الثورة. وقد أغلق عبد الناصر، الذي لم يكن يثق في هذا الصنف من نخبة النظام القديم، بعضاً من صحفهم مثل المصري في عام ١٩٥٤ التي عدت أكثر الصحف رواجاً في العالم العربي وقتئذ بتوزيع يصل إلى ١٢٠,٠٠٠ نسخة (Stagh, 1986, 77) كما افتتح عبد الناصر أيضاً مؤسسة صحفية جديدة في عام ١٩٥٢، هي دار التحرير، التي سرعان ما بدأت إصدار صحيفة الجمهورية اليومية، التي أصبح رئيس تحريرها أنور السادات في ١٩٥٣. (هيكل، ١٩٩٣، ٣٠) وأصبح ضباط أحرار آخرون محررين لصحف نشأت حديثاً "لسان حال الحكومة"، مثل الشعب، والمساء (افتتحت كليهما في عام ١٩٥٦). وتولى محمد هيكل "المدني" الذي وثق فيه عبد الناصر، تحرير جريدة الأهرام (Ayalon, 1995, 271). وقد كان تأميم الصحافة في عام ١٩٦٠، بمثابة الضربة الأخيرة التي تلقاها مالكو ومحررو الصحف الكبيرة من الطبقة البرجوازية غربية التعليم.

ويتذكر مصطفى أمين الذي أسس مع أخيه علي أمين دار الأخبار عام ١٩٤٤، وسجن لبعض الوقت في عهد عبد الناصر، استمرار مسلسل التطهير الذي تعرضت له الصحافة: "نفى الأستاذ حسين، والأستاذ أحمد أبو الفتوح، والأستاذ علي أمين. وقد تعرض الأستاذ أحمد بهاء الدين، والأستاذ فكري أباطة، والأستاذ أنيس منصور، والأستاذ إبراهيم نوار للطرد لفترات متفاوتة من الوقت. ومنع الأستاذ جلال الحماصي من الكتابة لمدة وصلت إلى أربعة عشر عاماً. وقد سجن الأستاذ إحسان عبد القدوس، واتهم مصطفى أمين بالتجسس وسجن أيضاً. ونقل الجيل الأصغر سناً من الصحفيين من أعمالهم إلى مصانع للأحذية، أو إلى مزارع بعيدة عن القاهرة. وقد تغير رئيس تحرير "الجمهورية" في الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ أربعة عشر مرة. (Dabous, ١٠٨، ١٩٩٣. نقلاً عن أمين).

كذلك استبدل في منتصف الخمسينيات، رئيس مجلس النقابة الذي غالباً ما كان وفدياً، مثل الأخوة أبو الفتوح، أو من الحزب الوطني مثل فكري أباطة، بأشخاص من ذوي الولاء للنظام الجديد (Bianchi 1989, 107).

وقد تغيرت مرة أخرى رئاسة نقابة الصحفيين ورئاسة المؤسسات الصحفية مع ارتقاء السادات إلى سدة الحكم، ومع التحولات السياسية التي شهدتها عصره.



فعلى سبيل المثال، فصل هيكل في عام ١٩٧٤ من منصبه في الأهرام حين أبدى عدم اتفاهه علانية مع سياسات السادات. كذلك قام السادات قبل حرب عام ١٩٧٣ بإبعاد أكثر من مائة من الصحفيين بسحب تراخيص عملهم (مع الاستمرار في دفع رواتبهم). ورغم أن السادات سمح لعدد من الصحفيين الذين أقالهم بالعودة لمزاولة عملهم بمؤسساتهم الصحفية لاحقاً، إلا أن عدداً منهم فضل الهجرة للعمل بأوروبا أو الدول العربية. وقد قدر عدد هؤلاء الصحفيين المهاجرين في عام ١٩٨٠ بنحو ٣٠٠، أو ١٥٪ تقريباً من إجمالي ٢٠٠٠ صحفي كانوا قد انتظموا في نقابة الصحافة في عام ١٩٧٨.<sup>١٤</sup>

وقد وجد بعض الصحفيين عمالاً لهم بصحف المعارضة الجديدة الآخذة في النمو. لكن الرواتب المدفوعة في تلك الصحف تعد منخفضة بصورة ملحوظة عن تلك المدفوعة بالصحف شبه الرسمية، فبدأ الصحفيون العمل بوظيفة ثانية وثالثة، لمواجهة احتياجاتهم المادية. وقد أصبحت هذه الظاهرة شائعة أيضاً بالمؤسسات الصحفية الأعلى أجراً المملوكة للدولة، على الأقل كان الحال كذلك بالنسبة لصغار الصحفيين.

لقد أضعفت التنقلات، والتبدلات، والهجرة التي تعرض لها الصحفيون، دون ريب، من المكانة الاجتماعية للمهنة بشكل عام. فقد حاول عبد الناصر بشكل ظاهر إضعاف كافة المهن لممارسته "ضغوطاً على النقابات لتقبل أعضاء فيها أفراداً بقليل من أو بدون مؤهلات مهنية" (Springborg، 1978، 289). وباقتراب نهاية عهد عبد الناصر كانت نقابة الصحفيين قد نجحت في مقاومة إدخال عدد لا يحصى من العاملين بالإذاعة والتلفزيون. ومع ذلك دخل عدد ليس بقليل من الأفراد غير الأكفاء من "الأبواب الخلفية"، حيث حصلوا على مواقع في المؤسسات الصحفية لأسباب سياسية ولقربهم أيضاً من ذوي النفوذ. وقد استمر هذا الاتجاه سائداً في عهد خليفة عبد الناصر:

"لقد تم استبدال الصحفيين الماهرين برجال كان مؤهلهم الأول والأخير هو ولاؤهم المطلق للسادات وسياسته الجديدة" (Stagh، 1986، 82).

لقد ورث مبارك بعد ذلك جسداً صحفياً تمتع جزء منه بالمهارة، في حين كان الجزء الآخر من الهواة. وفي مسح قام به "عبد الفتاح إبراهيم" (١٩٨٧، -٣٧٠ ٣٧١) ميّز بين صفوة من الخريجين ذوي التعليم الجامعي، و"عدد ليس بقليل من الصحفيين غير المتعلمين"، الذين تسللوا إلى الصحافة من خلال الأعمال الإدارية، وأعمال السكرتارية أو أعمال الأمن داخل المؤسسات الصحفية أو من خلال العلاقات الشخصية.

وخلال العقد الأول من حكم مبارك، كانت قد تبلورت للصحفيين صورة اجتماعية أكثر تنوعاً، فقد كانت المناصب القيادية فيما يسمى "الصحف القومية" (دور الصحف المؤممة)، عادة بين أيدي وكلاء المجموعة الاستراتيجية، ورغم ذلك سمح عدد قليل منهم لأنفسهم باستقلال ملفت للانتباه، كما حدث في حالة رئيس تحرير صحيفة الأهرام الاقتصادي (انظر أدناه). وغالباً ما كان يتمتع هؤلاء الصحفيون القياديون بالثروة والنفوذ. وتبعاً لما جاء على لسان روغ (Rugh، 1987، 46) فإن ما يدفع للمناصب العليا في الصحافة في معظم الأحيان مماثل لمن هم في الحكومة. ومع ذلك ففئة قليلة من الموثوقين ذوي الولاء للمجموعات الاستراتيجية الذين يطلق عليهم "بارونات الصحافة" - هم فقط من يأملون الارتقاء إلى هذا المستوى، كما يلاحظ عليهم عبد الفتاح إبراهيم:

"تقتصر المناصب الإدارية العليا في كل صحيفة على حفنة قليلة جداً. وغالباً ما يجمع شخص واحد عدداً من المناصب. مثل أن يكون رئيس قسم، ومدير تحرير، ونائب رئيس تحرير إلى آخره. وعادة ما تحدث التغييرات داخل هذه المجموعات" (١٩٨٧، ٣٧١).

وعلى ما يبدو، فقد ظهرت تقسيمات اجتماعية مشابهة داخل صحف المعارضة، فغالباً ما يكون محررو وملاك الصحف من السادة الأثرياء ذوي النفوذ، في حين كان على صحفيي هذه الصحف الاكتفاء بـ ٢٠٠ جنيه شهرياً أو أقل. وغالباً ما صاحب هذه التقسيمات في الدخول تباينات في الشهرة، فقد نال بعض صحفيي مصر الكبار مرتبة النجوم، حتى إنه يشار إليهم في بعض الأحيان في مؤسساتهم الصحفية على أنهم (نجوم الصحافة)، بل وفي نظر الصحفيين الآخرين والعامّة إذا كانوا يتمتعون بالاحترام. هؤلاء النجوم يكونون عادة من كتاب الأعمدة أو من رؤساء التحرير، وهم وثيقو الصلة بالمجموعات الاستراتيجية أو بالمجموعات المعارضة، أو بكلتيهما، ويمثلون عادة في مجلس إدارة النقابة، وغالباً ما يكونون أثرياء، ومعروفين لدى القراء من العامّة. وعادة ما يمتلكون حرية في الكتابة أكثر من الصحفيين الأقل شهرة، الذين ينظر لعدد كبير منهم، على أنهم "موظفون"، أو موظفون حكوميون. وعادة ما ينطوي هذا اللقب على بعض الازدراء، لأنه يشمل موظف الحكومة الذي ينظر إليه، على أنه ينفذ فقط ما يُملّي عليه، ولا يكثرث بعمله أو بنتائجه.

#### ٤-٣-٢-٢ المصالح والأنشطة

عكست التباينات الاجتماعية للصحفيين في الفترة من الثورة إلى أواخر الثمانينيات، طيفا واسعا من المصالح. فقد كان هناك الصحفيين الذين عارضوا المجموعات الاستراتيجية بشدة، وكان هناك أيضا من تعاون معها عن قرب. وكان منهم أيضا من اتخذ مواقف، في بعض الأحيان، وظل هادئا سياسيا معظم الأحيان. وفي ظل الافتقار إلى مسوح دقيقة تبقى الصورة التي قدمتها الأدبيات بالضرورة، صورة منقوصة، خاصة فيما يتعلق بكبر حجم المجموعات المختلفة. وقد استوحينا معظم البراهين على تصنيف المصالح من الأنشطة المختلفة للصحفيين، التي سناقشها لاحقا، على أية حال يمكن تمييز سلسلة المصالح الرئيسية التالية التي تخللت تلك الفترة بأكملها بدرجات متفاوتة:

- مصالح مهنية ترغب في استقلال وحرية الصحافة والنقابة. وإذا قويت هذه المصالح فهي كثيرا ما تتوافق مع المعارضة السياسية للتحالفات الحاكمة.

- وعلى العكس من هذه، وبين شريحة أخرى كبيرة من الصحفيين، هناك المصلحة في التعاون مع المجموعات الاستراتيجية. وعادة ما يضعف الاهتمام بحرية الصحافة هنا.

- الأهداف الشخصية، مثل إشباع الاحتياجات المادية وضمن الأمان الجسدي. ومن النادر ألا يختلط هذا النوع من الأهداف مع نوعي المصالح الأولى أو الثانية السابق ذكرها.

وقد أظهر صراع الحرس الصحفي القديم ضد الثورة، مصالح جديدة بالاعتبار بين محرري ومالكي الصحف في استعادة حرية الصحافة التي كانت قائمة في الفترة ما قبل الثورة.

ناقشت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في اجتماعها، في ديسمبر ١٩٥٢، حالة الطوارئ والرقابة التي فرضت وقتها على المطبوعات وأوصت بإنهاء كليهما. كما أظهرت الجمعية العمومية موقفها المؤيد للاستقلال، حين قررت القيام بإضراب عام لكافة الصحف والمجلات في ٣١ ديسمبر، لكن لم يكتب لهذا الإضراب أن يتحقق (Rugh 1987، 62. Dabous، 1993، 103). وانتقد آخرون مثل إحسان عبد القدوس، محرر مجلة روزاليوسف مجلس قيادة الثورة على السرية التي اكتنفت أعماله (Dabous، 1993، 103). وفي أعقاب ذلك، أسرع عبد الناصر إلى فرض الرقابة مرة أخرى، واعتقل المحررين، وخلق جواً عاماً من التخويف. وطوال الفترة الناصرية كان النقد الصريح قد اختفى فعليا من الصحف، لكن ظلت هناك بعض

الوخزات الخفية ضد النظام والحكومة التي كانت تظهر في شكل شعر أو في شكل تقارير عن المشاكل الاقتصادية<sup>١٥</sup>.

أعدت المجموعات الاستراتيجية تنظيم نقابة الصحفيين بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٥٥، الذي استبعد مالكي الصحف<sup>١٦</sup>. ومنذ ذلك الحين أصبح طبيعياً أن يكون رئيس مجلس إدارة النقابة قريباً من التحالف الحاكم. ومع ذلك، واصل الصحفيون انتخاب أعضاء متمردين لمجلس إدارة النقابة<sup>١٧</sup>، وكثيراً ما تساوى أو فاق عددهم مؤيدي النظام (Bianchi 1989، 108). وفي مؤتمر حكومي رفيع المستوى عقد عام ١٩٦٢، انتقد رئيس سابق للنقابة الحكومة علانية، على فرضها أفكارها وآرائها على الصحف. وعلى إثر ذلك قامت الحكومة بمنع النقابة من عقد جمعيتها العمومية في عامي ١٩٦٢، ١٩٦٣، وأجبرتها على تأجيل الانتخابات لأجل غير مسمى (السيد، ١٩٨٣، ١٠٤). ورغم استقالة أربعة من أعضاء مجلس الإدارة احتجاجاً على تلك الإجراءات عقدت الانتخابات، وانتخب رئيس مجلس إدارة مستقل هو حافظ محمود (السيد، ١٩٨٣، ١٠٤، Springborg، 1978، 285). حاول حافظ محمود، الناشط السابق بالجناح اليميني لحزب مصر الفتاة، أن يؤسس اتحاداً مع رئيس مجلس إدارة كل من نقابة الزراعيين ونقابة الأطباء، وذلك لمواجهة التعدي السالف ذكره على الصحافة والنقابات المهنية، من قبل الجناح اليساري لحزب النظام (الاتحاد الاشتراكي العربي)،<sup>١٨</sup> (Bianchi، 1989، 108). وفي آخر الأمر، أطاح علي صبري، رئيس الاتحاد العربي الاشتراكي، بحافظ محمود، لكن الجمعية العمومية للنقابة أسقطت مخططات الاتحاد الاشتراكي التي هدفت إلى إحكام السيطرة على الصحافة<sup>١٩</sup>، بانتخابه مجلس إدارة غير متعاطف إلى حد بعيد مع مثل هذه المخططات (السيد، ١٩٨٣، ١٠٥). وأخيراً نجح الاتحاد الاشتراكي في عام ١٩٦٨، في فرض مرشحه كامل زهيري ليصبح رئيس مجلس الإدارة. إلا أنه، في عام ١٩٧٠، وفي ظل أجواء الهزيمة العسكرية، ساعد زهيري في تمرير قانون "عد نسبياً في صالح النقابة"<sup>٢٠</sup> (Springborg 1978، 293).

عبرت تلك المواجهات المستمرة بين النقابة والنظام على عهد عبد الناصر رغبة هذه الشريحة من الصحفيين في الاحتفاظ باستقلالهم. وحيث تغيرت السياسات في عصر السادات، وطهرت الحكومة المجلس من يساريي الاتحاد الاشتراكي، لكن واصل الصحفيون انتخاب أعضاء مجلس كانوا من نقاد تحالف النظام الجديد فأيدوا احتجاجات الطلبة في ١٩٧٢، ١٩٧٣، وطالبوا برفع الرقابة على المطبوعات في

١٩٧٢، ورفضوا اتفاقية كامب ديفيد في ١٩٧٩، وعارضوا قانون الصحافة الساداتي في ١٩٨٠، وأيضاً قانونه المسمى "قانون العيب"<sup>٢١</sup>، وفي عام ١٩٨٠ انتخب كامل زهيري رئيساً لمجلس الإدارة. وباعتباره ناصرياً، فقد تحول لمرشح غير حكومي. كان ذلك الترتيب استثنائياً، لأن النمط الراسخ كان يتم بانتخاب مرشح حكومي لرئاسة المجلس مع تمثيل بعض أعلام المعارضة في المجلس. وفي عام ١٩٨١، أي بعد عام واحد، أجبرت الحكومة الصحفيين على العودة إلى الترتيب القديم، الذي ظل معمولاً به طوال فترة الثمانينيات (Bianchi, 1989, 111).

أصبح الصحفيون في عهد السادات أكثر جرأة وصراحة في صحفهم، خاصة في الصحف الحزبية. فقد هاجمت "الأهالي" الأسبوعية اليسارية على سبيل المثال، ومجلتا الإخوان المسلمين "الدعوة" و"الاعتصام" مبادرة السادات للسلام مع إسرائيل (ناصر، ١٩٩٠، ١٤، ١٥). لكن المثال الأكثر بروزاً على استقلال الصحافة تحت حكم السادات، كانت الأهرام الاقتصادي المملوك للحكومة، تحت رئاسة تحرير لطفي عبد العظيم. فقد انتقدت المجلة الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الساداتية، واتهمت وزير الاقتصاد بنشر بيانات مضللة عن الميزانية، بل أنها صورت السادات بما يشبه المسئول الذي يروج الشعارات. وقد أوقف محرر الأهرام الاقتصادي عن عمله مؤقتاً في نهاية السبعينيات، لكن أعيد بعدها بعدة أشهر. وقد أصبحت الصحيفة خلال الأشهر الأخيرة من حكم السادات منبرا للحوار الوطني، حيث قدّم محررها الآراء المختلفة (انظر Baker, 1990, 206, 214, 220, 228).

وقد استمر في عهد مبارك، الذي بدأ في العقد الأول من عهده أكثر تسامحا من سابقه، اتجاه الكتابة الصريحة، في حين ظل كثير من الصحفيين في نفس الوقت على حرصهم. وقد دفعت أيضا صحف المعارضة الناشئة الصحف المملوكة للدولة لتصبح أكثر جرأة في نقدها وتقريرها للحقائق. ففي عام ١٩٨٤، على سبيل المثال، قامت كافة الصحف بتغطية تقرير القضاء الذي انتقد قوات الأمن على تعذيبها المسجونين من الإخوان المسلمين. وفي عام ١٩٨٦ رصدت كافة الصحف تمرد قوات الأمن المركزي (Rugh, 1987, 50). وفي انتخابات مجلس النقابة، ذهبت معظم الأصوات في هذه المرحلة إلى شخصيات من أمثال، أمينة شفيق في عام ١٩٨٣، ومحمد عبد القدوس في عام ١٩٨٥، اللذين ارتبطا على التوالي بالمعارضين من اليساريين والإخوان المسلمين المعتدلين (Bianchi, 1989, 113). وفي عام ١٩٨٣ أكد بعض أعضاء المجلس أن نقاباتهم ستتخذ مواقف من القضايا السياسية الأكثر أهمية مثل

التطبيع مع إسرائيل.

لكن بالرغم من هذه الأمثلة من صراحة الصحافة، واهتمامها الواضح بالحرية والاستقلال، ظل ميراث التخويف المنحدر من عهد عبد الناصر، فأخذ العديد من أصوات النقد الواعد. وفي عام ١٩٨٤، طرح سعيد سنبل، رئيس تحرير الأخبار، بالتعميم اعتقاده بأن الصحفيين المصريين يفتقرون الالتزام بمثل مهنتهم، حيث قال إن الحقيقة "غابت عن الصحافة المصرية". ويعود ذلك إلى أن الصحفيين المصريين "لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث عن الحقيقة" (ورد في (Ayalon, 1995, 275)). ظل فقط القليل من الكتاب على صراحة رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي، أو مصطفى أمين الذي تجرأ على السخرية من السادات<sup>٢٢</sup>.

فضلا عن ذلك اختار عديد من الصحفيين التعاون مع المجموعات الاستراتيجية. وكان هؤلاء الصحفيون من جميع المستويات، وكانوا إما هم أنفسهم أعضاء في المجموعات الاستراتيجية (مثل رؤساء التحرير على سبيل المثال)، أو بمثابة زبائن لهم ينتفعون منهم. وقد ساعد المواليون من رؤساء تحرير المجلات اليسارية السابقة مثل الكاتب والطليعة وروز اليوسف في تطهير هذه المطبوعات من نقاد السادات. وقد ساندوا أيضا السادات في مجهوداته لإعادة تنظيم الصحافة في عام ١٩٨٠، وجعلها أقرب إلى تحكم المجموعات الاستراتيجية. وقد اعترف لاحقا، واحد من أبرز صحفيي مصر في تلك الفترة، وهو موسى صبري، محرر الأخبار، بأنه قد ساند خطة السادات في وضع نقاد الرئيس خلف القضبان في عام ١٩٨١ (Bianchi, 1989, 110). (112).

وقد أصبحت المصالح الشخصية داخل النقابة أكثر تضافراً مع المصالح السياسية والمهنية. ففي الوقت الذي فرض فيه نظام النقابة الرقابة والقيود على الصحفيين، سمح لهم أيضا بالحصول على المزايا المادية وإرساء شبكات من المحسوبية مع المجموعات الاستراتيجية، خاصة من خلال انتخاب رئيس النقابة المدعوم من قبل المجموعات الاستراتيجية. وحسب كلمات بيانكي:

"لم يكن المهنيون المصريون راغبين أو قادرين أبدا على الامتناع عن منافع الاحتوائية لصالح تدعيم حركة جماعية خاصة ومستقلة" (١٩٨٩، ٩١).

لقد أصبحت النقابة بمرور الوقت كالقفص الذهبي، فقد لعب العديد من رؤساء مجالسها دور الأوصياء الذين يعتنون بمصالح القصر المادية، لكن عليهم أيضا ضمان أن لا يخلقوا بعيدا عنهم. وإذا كان بمقدور سبرينجيورج (١٩٧٨، ٢٨٠) وصف

المنافع المادية التي تلقاها المهنيون من نقاباتهم في ظل حكم عبد الناصر بالشئ اليسير إلا أن هذه المزايا قد زادت خلال حكم السادات، واستمرت في الزيادة مع حكم مبارك. ورغم أن نقابة الصحفيين لم تتحول إلى إدارة للمشروعات الربحية، مثلما فعلت على سبيل المثال، نقابة المهندسين، فقد تلقى الصحفيون مغامم متزايدة مثل زيادة معاشات التقاعد في عام ١٩٨٣، عندما أُعيد انتخاب صلاح جلال نقيباً، فارتفعت المعاشات بنسبة ٥٠% (Bianchi, 1989, 112). وفي التسعينيات، كما سنرى لاحقاً، امتدت هذه المزايا إلى الضمان الاجتماعي، والتأمين الصحي، والمنتجات الصيفية، والنوادي وغيرها من المنافع.

وإذا كانت أنشطة الصحفيين تمثل إشارة إلى أية مصالح لهم، علينا أن نفترض ثلاثة تصنيفات على الأقل: أولاً: كانت هناك انقسامات بين النشطاء تماماً مثل تلك الموجودة بين فئة "نجوم الصحافة". فقد يكون هؤلاء النشطاء أعضاء بارزين في تحالف النظام من ناحية، ومن الممكن أن يكونوا من أحزاب المعارضة من ناحية أخرى، أو قد يناورون في مكان ما بين هذين الموقعين. وغالباً ما كانوا قادرين على تجاوز مسائل الأمن المادي أو الجسدي، حيث كانوا آمنين من هذه النواحي معظم الوقت. وبين هذه المجموعة الصغيرة، وأغلبية الصحفيين يقع الانقسام الثاني في المصالح. هذه الغالبية، كانت عادة حريصة جداً على عدم القيام بتحركات سياسية صريحة، باستثناء تلك التي تحدث أثناء انتخابات النقابة وفي قرارات الجمعية العمومية. فأغلب هؤلاء الصحفيين لا يريدون تغيير النظام الاحتوائي، الذي رغم أنه يسبغ عليهم الأمن المادي، ويسمح لهم ببعض النشاط السياسي والنفوذ، يضمن أيضاً استمرارية تحكم المجموعات الاستراتيجية. ولم يحل التواطؤ على هذا الترتيب دون وجود قسم ثالث من المصالح داخل هذه الأغلبية.

فقد بدأ أن الكثيرين يتعاطفون مع المجموعات المعارضة، وينتخبون ممثلهم في مجلس النقابة، في حين دعم الآخرون المجموعات الاستراتيجية، وتعاونوا معهما وصوتوا لمرشحها.

وبالإضافة إلى ذلك لعلنا نلاحظ ظهور "تسوية داخلية" بين العديد من الصحفيين في السبعينيات والثمانينيات. فحقيقة أن مرشحي الحكومة حصدا معظم الأصوات في انتخابات رئاسة المجلس من جانب، في حين حصدت الشخصيات المعارضة معظم الأصوات في الاقتراع على المجلس نفسه، تشير إلى أن العديد من الصحفيين قد اختاروا أن يضمنوا علاقة آمنة مع المجموعات الاستراتيجية، إلى جانب تمثيل مصالح المعارضة. وبهذا، أسس هؤلاء الصحفيون قوة تحافظ على سلامة البنى القائمة.



#### ٤-٣-٢-٣ الموارد

لقد أشرنا إلى أن موارد الصحفيين الذين أرادوا أن ينشطوا كمجموعات معارضة قد تدهورت كثيرا بعد الثورة مقارنة بالموارد التي كانت متاحة لهم في الفترة السابقة.

• أصبحت المورد الأهم بالنسبة للصحفيين، أي حرية الكلام وحرية التعبير تحت سيطرة الحكومة. فقد سحبت هذه الحريات تماما في ظل الثورة، وأعيدت بشكل جزئي بعد ذلك. لكن ظل الإحساس بعدم الأمان فيما يتعلق بمساحة الحريات قائما.

• كانت نقابة الصحفيين أيضا من الموارد التي قيدها الحكومة، لكن لم تستطع تحييدها بالكامل. ومع ذلك، ظلت ضعيفة، بل مصدر ضعف أيضا.

• كانت هناك بعض الموارد القائمة، لكنها ليست حاسمة الأهمية، واجهت المجموعات الاستراتيجية صعوبة كبرى في السيطرة عليها، هذه الموارد هي الهجرة (رغم أن الهجرة أضعفت أيضا الصحافة في مصر)، والنقد "الخفي".

• لم تساعد الظروف الخارجية صحفيي الصحافة المطبوعة، فقد تنامت أهمية الإذاعة والتلفزيون، وانتزعت التأثير من الصحافة. وقد ظلت الأمية، والفقر، وعدم الاهتمام بالصحافة مشاكل مزمنة. كما أدت السيطرة السياسية إلى خسارة كبيرة في مصداقية الصحف، وانهيار المعايير المهنية.

لقد ناقشنا النقطتين الأخيرتين بشكل أكثر تفصيلا في الجزء الخاص بالبنى الاجتماعية ومصالح الصحفيين، ولن نتطرق لهاتين النقطتين سوى عند التعرض لتطور الأجهزة الإذاعية. أما النقطتان الأولى والثانية فقد ألقينا عليهما الضوء جزئيا، لكن تظل بعض الملاحظات الإضافية هنا.

نظام عبد الناصر قد حظر التنظيمات السياسية المعارضة وبالتبعية صحفها، وزاد من تدخلاته بما في ذلك الرقابة، ودعمهم بفعالية صحفه الخاصة وصحفييه، فقد أفسح التنوع والحريات التي سادت الفترة ما قبل الثورة الطريق للصحافة غير الحزبية (Rugh، 1987، 60). وقد شعر معظم الصحفيين بالفزع البالغ من المخاطرة بممارسة النقد. وقد استمرت مؤسسات النشر الأربع الكبرى في العمل وهي دار الأهرام ودار الأخبار ودار الهلال، ودار روزاليوسف لفترة بترخيصها الخاص. ومع ذلك عين رقبا في صحفها، كما ذكرنا أعلاه، وعين أيضا بعض المحررين من المجموعات الاستراتيجية في مجالس إدارتها (Stegh، 1986، 272).

قيد القانون ١٥٦ الصادر في مايو ١٩٦٠ والخاص بـ "تنظيم الصحافة" موارد الصحفيين المعارضين أكثر، إذ منح ملكية مؤسسات النشر الأربع الخاصة للاتحاد



القومي (الاتحاد العربي الاشتراكي لاحقا)<sup>٢٣</sup>. وقد نص القانون على أنه لا يمكن نشر صحيفة بدون موافقة الاتحاد القومي الذي عين المحررين وأعضاء مجالس إدارة الصحف وزودهم بالخطوط العامة لما يفترض أن يكتب (Stagh، ١٩٨٦، ٨٠، ٢٧٢، Ayalon، ١٩٩٥).

"لقد تحولت الصحافة عمليا إلى وكالة حكومية، وتحول الصحفيون إلى عاملين في الدولة"<sup>٢٤</sup> (Ayalon، 1995، 272).

وباستثناء هيكل، صديق عبد الناصر، الذي كان عموده الأسبوعي "بصراحة" يعطي معلومات من داخل النظام ويقراه ٩٩٪ من قراء الأهرام المنتظمين (Dubous، 11، 1993)، فقد فرض الصحفيون الرقابة على أنفسهم بشكل مشدد.

كانت "الأخبار" التي تدعم طوعا الإصلاحات التي كان يقوم بها عبد الناصر هي السائدة وظهر ما أطلق عليه روغ "الصحافة التعبوية". وقد أصبحت المقالات، تبعا لذلك وعلى نحو لا يدعو للدهشة، باهتة. وفقدت الصحافة ما تبقى لها من مصداقية عندما تحدثت عن "التقدم" و"النجاح" الذي حققته القوات المصرية في حرب ١٩٦٧. وقد أصبحت عبارة "كلام جرايد" هي المرادف للتصريحات التي لا يعول عليها (Ayalon، 1995، 273).

مع الشعور بالحاجة إلى مزيد من الانفتاح بعد حرب ١٩٦٧، ازداد هامش الحرية، ولكنه ظل مشوشا واعتباطيا. فقد احتفى دستور ١٩٧١ الجديد، بـ "حكم القانون"، ووضع قائمة بالحريات الأساسية، لكن "في حدود القانون". ألغيت الرقابة رسميا في عام ١٩٧٤، ولعل الأكثر أهمية، أن منافذ إعلامية للمعارضة قد خلقت بظهور إصدارات الإخوان المسلمين، وصحف الأحزاب المعارضة الجديدة (الأهالي لحزب التجمع، والأحرار لحزب الأحرار، والشعب لحزب العمل)، وهي المنافذ التي لم تستطع المجموعات الاستراتيجية أن تتحكم فيها مباشرة. وقبل ذلك، كان السادات قد فتح الباب لنقد نظام عبد الناصر الصارم:

"بعد صمت امتد لما يربو على عقدين من الزمان بدأ الصحفيون والكتاب، المفكرون البارزون في الكشف عن الفظائع التي ارتكبتها النظام السابق في حق المعارضين السياسيين" (ناصر، ١٩٩٠، ١٢).

لكن هذا السماح بكشف الأخطاء، له علاقة بتحول سياسات السادات عن سياسة عبد الناصر القومية العربية الاشتراكية، إلى التعاون الوثيق مع الغرب وإسرائيل. ولم يكن إعطاء التراخيص للمجلات الأسبوعية للإخوان المسلمين، وصحف الأحزاب

بدافع حب الديمقراطية، ولكن كان بالأحرى لاعتبارات سياسية<sup>٢٥</sup>. وقد أظهر السادات للصحفيين ضعف مواردهم، حين بدءوا في مهاجمته. فقد شجعت حركة التنقلات والتبديلات الإجبارية في أوائل السبعينيات الرقابة الذاتية، وكانت من ثم أول التحذيرات (Stagh، 1995، 273). ولاحقا، عوملت صحافة الأحزاب المعارضة بأسلوب مشابه<sup>٢٦</sup>. وبدأ رؤساء تحرير الصحف المملوكة للدولة في إصدار الأوامر لعاملهم بأن لا يكتبوا في أي من الصحف الحزبية.

ومع ذلك، استمر بعض الصحفيين في كتابة مقالات غير موقعة أو نشر مقابلات صحفية مع "نجوم الصحافة" الذين كانوا يتمتعون بقدر أكبر من الحرية (ناصر، ١٩٩٠، ١٤). بعد ذلك مرر السادات القانون ٣٣ لعام ١٩٧٨ عن "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي"، ثم قانون "حماية القيم من العيب" بعد ذلك بعامين، وهو القانون الذي أتاح للسادات الفرصة لاتهام نقاده بمعارضة أو كراهية وازدراء النظام السياسي، الاجتماعي، والاقتصادي، أو بنشر "معلومات مضللة أو مثيرة من شأنها تهيج الرأي العام أو تعريض الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعي للخطر" (Stagh، 1986، 86). وبمساعدة "محكمة القيم" الجديدة وهي هيئة خارج الجهاز القضائي (انظر Stagh، 1986، 86) صادرت المجموعات الاستراتيجية "الأهالي" على مدار أسبوعين متتاليين، مما أجبرها على التوقف عن الصدور في منتصف عام ١٩٧٨. وقد هاجم السادات جريدة "الشعب" شفويا حين وصف مقالة في الجريدة على أنها "غير أخلاقية وبذيئة"، وقد حرم هذا الهجوم الشعب بعد ذلك من الدعم الذي كانت توزعه دار الأهرام. وبهذا الإجراء أرغمت الصحيفة على تقليل حجمها من ١٦ إلى ١٢ صفحة (ناصر، ١٩٩٠، ١٩). وقد عانت صحف المعارضة أيضا من تدني وسائل التمويل والتكنولوجيا، مقارنة بالصحف شبه الرسمية؛ مما سمح للأخيرة بتحقيق نسبة أعلى من التوزيع<sup>٢٧</sup>.

قد وضعت المؤسسات الصحفية الكبرى - التي كان لا يكتب بها سوى الصحفيين المطيعين - تحت إشراف أكثر إحكاما من قبل المجموعات الاستراتيجية. وقد بدت التغييرات الدستورية وقانون الصحافة الجديد لعام ١٩٨٠، من الخارج بمثابة مكسب لموارد الصحفيين. وتبعاً للدستور المعدل فقد أصبحت الصحافة "سلطة رابعة"، كما كفلت الحرية للصحافة. لكن ولأن السادات يحتاج إلى وريث للاتحاد العربي الاشتراكي الميتم، فقد نص التعديل الدستوري على إنشاء مجلس الشورى، والمجلس الأعلى للصحافة، اللذين أصبحا على التوالي المالكين والمشرفين الجدد لكبرى المؤسسات الصحفية.

وبفضل هذه الملكية، أمسك مجلس الشورى نسبة ٥١٪ من الأصوات في الجمعيات العمومية للمؤسسات الصحفية<sup>٢٨</sup>، ينتخب ٧ أعضاء من مجموع ثلاثة عشر عضواً لمجالس إدارة المؤسسات الصحفية (Stagh, 1986, 87). وقد حاز المجلس الأعلى للصحافة صلاحية إعادة توزيع التمويل للمؤسسات الصحفية، أو تغيير فريق العمل، أو سحب الإعلانات الحكومية من الصحف، وقد مورس هذا النوع من الضغط مع الأهرام الاقتصادي، على سبيل المثال (Stagh, 1968, 88). وقد كان المجلس يتشكل مما يقرب من ٥٠ عضواً، وقد ضم أهم أعضاء المجموعات الاستراتيجية مثل: وزير الإعلام، ورئيس مجلس الشورى، وغيره من الأعضاء الذين ينتخبهم مجلس الشورى. وكان يتم اختيار نصف الأعضاء بصفتهم صحفيين كباراً، وقد منح مقعد واحد لكل من صحف الأحزاب ونقابة الصحفيين كل على حدة (Bianchi, 1989, 11٠) وتبعاً لـ لبيانكي:

"لقد وضعت هذه الترتيبات السيطرة على الصحافة بشكل أكثر حزماً في أيدي غير الصحفيين.. وكان الصحفيون تحت رحمة رؤساء تحريرهم بشكل كامل، ومجال الإدارة التي ضمت العديد من الأعضاء من خارج المهنة" (١٩٨٩، ١١١).

ولقد حافظ مبارك خلال عقده الأول على النظام القانوني الذي كان سائداً وقت السادات، بما في ذلك سريان حالة الطوارئ، برغم تطبيقه للقسم الأعظم من القوانين بشكل أكثر تسامحاً. فقد أطلق المسجونين من الصحفيين، وسمح بعودة صحف المعارضة المحظورة، وأوصى أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي في مجلس الشعب باللجوء إلى المحاكم في حال اعتقادهم أن الصحف الحزبية تشهّر بهم (ناصر، ١٩٩٠، ٢٠). وقد اتفق معظم المؤلفين، على أن الصحافة المصرية تتمتع إلى حد بعيد مقارنة بغيرها من البلاد في العالم العربي (وربما باستثناء لبنان) بقدر أكبر من الحرية. ولكن لا يعني هذا أنه لم يكن هناك أية قيود. فقد فصل مبارك محرر صحيفة الحزب الوطني "مايو" عام ١٩٨٣، حين قام بمهاجمة رئيس مجلس الشعب. وقد حدث شئ مشابه لذلك بعدها بفترة مع لطفي عبد العظيم، رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي، حين نادى بمقاطعة إسرائيل، عقب اجتياحها للبنان.

وكان مبارك يقول كأسلافه "أنا لا أريد فرض أية قيود على الصحافة"، وبعد ذلك كان يحذر الصحفيين بأن عليهم ألا يسيئوا استخدام حريتهم وذلك "حتى لا يصل الموقف إلى مرحلة يكون على استخدام القانون للقبض على الصحفيين" (ورد في ناصر، ١٩٩٠، ٢٠).

وفي حين نجحت المجموعات الاستراتيجية نسبياً في التحكم في حرية الصحافة، وفي تقييد هذا المورد أو توسيعه أمام المجموعات المعارضة، تبعاً لما يخدم أهداف المجموعات الاستراتيجية، كانت نقابة الصحفيين الموقع الأكثر صعوبة في إحكام القبضة عليها، كما توضح العديد من الصراعات خلال فترتي حكم عبد الناصر والسادات (كما وصفنا فيما تقدم). وإذا كانت المؤسسات الصحفية قد عدت مصادر قوة استراتيجية، كان نقابة الصحفيين أقل من ذلك، بسبب ضعفها الدائم. وحسب كلمات بيانكي، لم تكن النقابة "أداة للسيطرة الحكومية يمكن الاعتماد عليها، كما لم تكن وسيلة فعالة لمعالجة العديد من مظالم الصحافة" (1989، 106). ومع ذلك، ظلت النقابة منطقة متنازع عليها من قبل الطرفين، بسبب إمكانية استخدامها من قبل المجموعات المعارضة في حشد القوى المعارضة، وإمكانية استخدامها من قبل المجموعات الاستراتيجية لحشد التابعين لها من جانب آخر. وكانت النتيجة هي الوصول إلى تسوية صعبة لم تحقق الطمأنينة التامة للمجموعات الاستراتيجية، ولم تساعد في المقابل القوى المعارضة في الظروف العادية لحشد المعارضة. ونستطيع أيضاً الافتراض أن البنية الاحتوائية لنقابة الصحفيين قد أضعفت قدرات الصحفيين الصراعية، لكونهم تلقوا المزايا التي سبق الحديث عنها، ولأن هناك قليل من الصحفيين مستعدين للتخلي عن تلك المنافع مقابل تحقيق المزيد من الاستقلال التنظيمي.

استنزفت الإذاعة أيضاً موارد الصحفيين من جانب آخر. فلم يكن الراديو كوسيط ذي أهمية قبل الثورة، ومع ذلك فقد أدرك عبد الناصر إمكاناته وبدأ في تطوير أقوى الشبكات الإذاعية في الشرق الأوسط وأفريقيا (Rugh, 1987, 116). جزئياً، سعى عبد الناصر إلى تحقيق أهداف سياسته الخارجية من خلال هذه الشبكة (انظر ناصر، 1990، 6)، ومع ذلك فقد حفز تطورها في المقام الأول نفس الأهداف، التي كانت تسعى الصحافة لتحقيقها، أي الدعوة إلى تأييد الثورة. وقد تضاعف عدد البرامج المحلية في الفترة من 1952 إلى 1960، أربعة أضعاف من 18 إلى 72، وارتفعت إلى 120 برنامجاً تحت حكم السادات. ومن خلال إدخال أجهزة الإرسال منخفضة التكلفة، أمكن الوصول إلى أكثر القرى عزلة وبعداً. وقد تمتع الوسيط الجديد بشعبية عالية جداً، فبنهاية السبعينيات كان 85% من عدد السكان يستمع إلى البرامج العامة (Rugh, 1987, 117). وقد بدأ التلفزيون في مصر في عام 1960، وقد عززت المجموعات الاستراتيجية دوره مبكراً، كما فعلت مع الإذاعة، بالاستثمارات الكبيرة في الاستوديوهات، والتجهيزات المعقدة، وتوفير الدعم المالي لأجهزة التلفزيون.

وبحلول عام ١٩٦٣، كان هناك ١٩٧ ألف جهاز تلفزيون في البلد، أي ٧ أجهزة لكل ١٠٠٠ شخص. وفي عام ١٩٨٠ - وبالرغم من زيادة النمو السكاني - كان ١٨ من كل ١٠٠٠ شخص يملكون جهاز تلفزيون وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٤٣ بحلول عام ١٩٩٠. وقد زادت في نفس الفترة أجهزة استقبال الراديو من ما يقرب من ٦٥ لكل ١٠٠٠ مصري في عام ١٩٦١ إلى ١٣٧ شخص في عام ١٩٨٠، وإلى ٣٠٢ شخص في عام ١٩٩٠. وبمعنى آخر، كان هناك ١٧ مليون جهاز استقبال راديو، و٥,٧ مليون جهاز تلفزيون داخل مصر مع بداية العقد الأخير من القرن - ويعد هذا أكثر كثيرا من أرقام توزيع كافة الصحف اليومية والأسبوعية مجتمعة<sup>٢٩</sup>. وبنهاية عقد مبارك الأول في الحكم، كان من الملاحظ بوضوح تفوق التلفزيون والإذاعة في الوصول إلى الجماهير على الصحف.

#### ٤-٤ خلاصة

بحث هذا الفصل في الميراث التاريخي للصحفيين المصريين، خاصة إسهامهم في عملية الديمقراطية وتطوير قدرتهم على الصراع. وكثيرا ما يرمز للصحافة في كاريكاتيرات الصحف المصرية، على أنها امرأة شابة وجميلة وعلى رأسها تاج، غالبا ما تساء معاملتها. قد تساعد صورة "العروس مهيضة الجناح" في وصف ما آلت إليه الصحافة المصرية. فإذا كانت العروس تقف مثالا للصحافة الحرة والمسئولة، إلا أنها في الواقع تلقت العديد من الضربات والكدمات عبر التاريخ. ومن ناحية أخرى فقد حاولت ألا تفقد رونقها كاملا وتبقى على بعض من احترامها. ولعل أبرز سمات ميراث الصحافة المصرية أنه كان "مزيجا من الشئ ونقيضه". حيث طور الصحفيون الأوائل - بالرغم من تعاونهم الوثيق مع حكاهم تقنيات صحفية، ولغة جديدة، ووسيط جديد بشكل عام. كما وسعوا أيضا من نطاق الخطاب الثقافي والتعليمي. ولاحقا عندما انخرط الصحفيون "المقاتلون" في العمل السياسي ونشروا طيفا واسعا من تجربة مصر الديمقراطية، مدت الصحافة الشعب بالمعلومات والآراء عن الأحزاب السياسية وسياسات الحكومة.

وعلى صعيد آخر، عانى الصحفيون الأوائل من أشكال عدة من القيود السياسية، المالية، والأيدولوجية مثل المراقبة الخديوية، والأمية واللامبالاة من قبل الجماهير، والأصوات التقليدية المعارضة. وفيما بعد، "أهان العروس" قطاع من الصحفيين، بإعارة أقلامهم لكل من ضمن لهم لقمة العيش. وكتب آخرون مقالات غير مسئولة،

ومن ثم حطوا من مصداقية الصحافة. وقد زادت الحكومات المتعاقبة الجراح، باستخدامها قوانين الصحافة، والحوافز المادية لتضمن أن ما تقوم الصحف بتغطيته لا يفلت من تحت سيطرتها. ومع ذلك، كان هناك تطور نحو التعددية حتى قيام الثورة، وإن كان كثير منها من نوع التابلويد.

ومن الجلي أن فترة عبد الناصر قد قلصت من موارد الصحفيين. فقد اتسعت الانقسامات في الدخول، والمكانة، خاصة في التعليم بين الصحفيين. ومن المحتمل أن يكون قد صاحب هذه "الفجوة الاجتماعية" المتنامية انقسام في المصالح، فبالنسبة للصحفيين الفقراء ماديا لم يبد أنه من الحكمة محاولة تغيير البنية الاحتوائية القائمة. وكانت الانقسامات في المصالح الأخرى قائمة أكثر إما على مصالح سياسية أو على مصالح شخصية. فضلا عن ذلك، فقد بدأ أن عددا كبيرا من الصحفيين يناورون بين المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة للاستفادة من المنافع التي توفرها لهم المجموعات الاستراتيجية، في الوقت الذي يظهرون فيه الدعم والمساندة للمجموعة الأخرى في انتخابات المجلس. وقد قدر لهذا الاتجاه أن يحمي الترتيبات الاحتوائية. وقد أفادت حالات التمرد التي تظهر من حين لآخر في نقابة الصحفيين، والنقد الخفي في الصحف والصحفيين المعارضين كسلاح. وبظهور الصحف الحزبية في عهد السادات وتطبيق مبارك غير المتشدد عموما للقوانين القائمة اتسعت قاعدة التعددية وحرية التعبير مرة أخرى. وقد أضاف وجود النشر الأجنبي والهجرة منافذ جديدة للصحفيين. لكن الهجرة، مثلها مثل الترتيبات الاحتوائية في نقابة الصحفيين كانت مثل يانوس إله الأبواب الإغريقي حيث أبعدت الأصوات الناقدة من مصر، وزاد اعتماد الصحفيين على المجموعات الاستراتيجية. وفوق كل شيء فقد احتفظت المجموعات الاستراتيجية بموارد القوة الأكبر من خلال سيطرتها على المجلس الأعلى للصحافة، والمؤسسات شبه الرسمية - وليس آخرا - على وسائل الإذاعة والتلفزيون المصرية. وفي ذات الوقت، كان الصحفيون لا يزالون يعانون من "عللهم القديمة"، ومن أبرزها انتشار الأمية والفقر بين الجماهير، وضعف مصداقية الصحافة.

وبالرغم من كل نقاط الضعف البنيوية في قدرات الصحفيين على الصراع فقد هاجم الصحفيون المعارضون حكم عبد الناصر منذ البداية. وكان الحرس القديم أول من حاولوا "دفع القيود" داخل النقابة. حتى وإن أسكتت أصواتهم داخل صحفهم، ولم تفلح تحالفات النظام المتعاقبة على الإطلاق في قمع المعارضة داخل النقابة بشكل كامل. وقد علت أصوات الصحف بالنقد بعد وفاة عبد الناصر، وكانت أعلى

من أن يقدر السادات من التعامل معها بسلاسة، فلجأ إلى سجن كتابها. أما مبارك فقد أسس توازناً صعباً بين الصحفيين المعارضين وائتلاف النظام الحاكم، فقد سمح للصحفيين بالتمتع بأرضية غير محددة المعالم من الحريات، والذين كان يتوقع منهم ألا يتجاوزوا تلك الحدود الغامضة. عادة كان يتم التعامل مع "الصراعات على حدود الحرية"، التي كانت صراعات عرضية، باستخدام موارد المجموعات الاستراتيجية، مثلما حدث في حالة رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي، حيث تمت إقالته. وفي ذات الوقت، ظل عدد غير قليل من الصحفيين الذين يسيطرون على مواقع تحريرية هامة، يعملون لصالح المجموعات الاستراتيجية ويساندون سياساتها.

بهذا الإرث المختلط بين التعبئة والمقاومة، دخلت الصحافة المصرية العقد الأخير من القرن العشرين. وفيما يلي سنلقي نظرة عن كثب على إرادة وقدرة الصحفيين المصريين على الصراع، وإسهامهم في التحول الديمقراطي في هذا العقد.

## [ هوامش ]

١ ومما يعد مؤشرا جيدا، حقيقة أن تاريخ الصحافة المصرية هو موضوع مألوف في مؤتمرات الصحفيين، كما أن الصحافة أيضا تناقشه.

٢ لقد تم تحليل العلاقة بين الصحفيين المصريين والدولة إلى حد كبير من منظور الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالمرحلة الأولى (للاطلاع على المراحل الأولى، انظر Vatikiotis 1980، و 1995، Ayalon 1992).

وللإطلاع على منظور الصحفيين انظر Reid 1974، ولمرحلة أخرى انظر القسم ١- ٣-٤).  
٣ ترجع مصطلحات "الصحافة الهادئة" و "الصحافة المقاتلة" إلى أيالون Ayalon، في حين يرجع مصطلح صحافة التعبئة إلى روج Rugh.

٤ هناك أدبيات باللغة العربية خاصة بتلك الفترة، ولكنها لم تضمن هنا لأن وقت البحث كان محدودا، والفترات التي تغطيها الدراسة في هذا الفصل لم تكن محورا لهذا البحث. فضلا عن قيام أيالون وفاتيكيوتيس بتحليل أجزاء من الأدبيات المتوفرة باللغة العربية.

٥ العلماء المعنيون هم علماء التراث والشريعة الإسلامية.

٦ نهض إسماعيل بالتعليم والفنون، فقام بإنشاء أول دار أوبرا، بالقاهرة، وقد طلب شخصا من فيردي كتابة أوبرا عايدة، ولعل الأكثر أهمية أنه افتتح أول مدارس لتعليم الفتيات في مصر (لمزيد من التفاصيل انظر:

(Vatikiotis. 1980. 101- 123).

٧ نوقش هذا الموضوع في مقالة أيالون (Ayalon 1995) الذي برهن على أن "قصة الصحافة المصرية.. كانت واحدة من المواجهات الثابتة بين مجموعتين مختلفتين من القيم: باعتبارها مؤسسات مستوردة، لا جذورها في ماضي البلاد، لكنها تتمتع بقوة الدفع السياسي والاجتماعي. وقد وجدت الصحافة نفسها متجهة نحو الاصطدام مع الحكومات التي تقوم سلطتها بالضرورة على المبادئ والميكانيزمات التقليدية (حتى وإن قاموا هم بأنفسهم بإدخال الحداثة) ١٩٩٥، ٢٦٧.

٨ كان أحمد عرابي ضابطا مصرية، مستاءً من تصاعد نفوذ القوى الأوروبية على الخديوي فقاد في عام

١٨٨١ ثورة ضدهم انتهت بالهزيمة العسكرية، والاحتلال الفعلي لمصر. ولمزيد من التفاصيل انظر -Va

tikiotis. 1980

٩ يضرب أيالون مثلا بمحرر صحيفة المؤيد المعروف ذي الطبيعة المحافظة، الشيخ علي يوسف، الذي أبطل زواجه بعد أن استطاع والد زوجته الأرستقراطي إقناع محكمة الشريعة بأن "الصحافة هي مهنة شائنة"

(اقتبست من 1992، 268، Ayalon).

١٠ بحلول عام ١٩٠٩، كان هناك ٣٠٠ خريج من المدارس الثانوية وزعوا حينها بين المدارس المهنية العالية مثل القانون والطب، والتدريس والهندسة، الخ. ويمكننا افتراض أن أقلية من بين هؤلاء هم الذين استطاعوا أن يجدوا عملا بالصحافة، التي لم يكن لها مدارس متخصصة حتى عام ١٩٣٨.

١١ ليس لدينا أرقام حول التنوع الاجتماعي المضطرب بين الصحفيين، الذي قد يكون أقوى مما في مثيلاتها من المهن الأخرى، حيث لم يكن هناك أية شروط رسمية للدخول. وقد أظهر (ريد ٣٦، ١٩٧٤)، أن متوسط عدد خريجي المهن الأخرى مثل التدريس، والطب والهندسة في الفترة من ١٩٢٦ - ١٩٤٠ كان أعلى بـ



١٧-٥ مرة عنها في الفترة من -١٩١٣ ١٨٨٥، وكانت الزيادة في أعداد الخريجين في تلك الفترات أعلى بكثير من النمو السكاني في نفس الوقت مما يدل على زيادة التنوع الاجتماعي.

١٢ وقد تشير كلمة نقيب أيضا إلى نقيب الأشراف وهو حسب تعبير ريد صاحب مقام ديني رفيع يدعى انحداره من سلاله النبي محمد (١٩٧٩، ٣٨).

١٣ تصف الاحتوائية corporatism العلاقات بين "الجماعات الاجتماعية المرتبطة بشكل معين"، على سبيل المثال، المهنيين أو العمال المتحددين في نقابة والمجموعات الاستراتيجية. وعادة ما تتمتع قطاعات المجتمع المرتبطة مع بعضها بشكل احتوائي بدرجة من الاستقلال والحكم الذاتي، وأيضا بفوائد مادية من المجموعات الاستراتيجية، وتقدم بالمقابل الدعم السياسي أو القبول السياسي على أقل تقدير. وبهذا المعنى فهم "مستوعبون" ضمن مجال السيطرة السياسية للمجموعات الاستراتيجية.

١٤ أخذنا رقم ٣٠٠ من (السيد، ١٩٨٣، ١١٥) أما عدد الصحفيين المنتظمين في النقابة فيشير له بيانكي

(Bianchi, 1989, 95)

١٥ كان الاستثناء الهام هو مقالات هيكل الذي تمتع بعلاقة وثيقة مع عبد الناصر، وقد عرف ما هو لون النقد المسموح والمرحب به أيضا.

١٦ وضع هذا القانون النقابة المستقلة قانونيا حتى ذلك الحين تحت إشراف وزارة الإرشاد القومي، فضلا عن أن القانون اشترط أن أعضاء النقابة هم فقط الذين يستطيعون مزاولة العمل الصحفي. وقد وضعت فترة تدريب لأي شخص يرغب في مزاولة المهنة. وتبعاً لسبرنجبورج حولت هذه الإجراءات نقابة الصحفيين إلى دور الرقيب وجعلتها أداة لتطهير الصحفيين (1978، 282: انظر أيضا Dabous, 1993, 105).

١٧ استخدمنا تعبيراً مجلس النقابة ومجلس إدارة النقابة بالتبادل في هذا الكتاب.

١٨ على سبيل المثال، نجح الاتحاد الاشتراكي العربي في وضع عدد من اليساريين والماركسيين في مناصب تحريرية بارزة في مطبوعات هامة.

١٩ أراد الاتحاد الاشتراكي العربي خلق "مجلس أعلى للصحافة" (وقد أنشأ لاحقاً بواسطة السادات) وذلك لوضع مبادئ إدارية وتنظيمية وتمويلية للصحافة. فضلا عن أنه، كان على المجلس الأعلى للصحافة إعطاء توجيهات سياسية. وقد أراد الاتحاد الاشتراكي العربي أن يؤكد سيطرته على آخر الصحف، التي ظلت خارجة عن نفوذه (انظر Springborg, 1978, 290).

٢٠ وعلى عكس سبرينجبورج، يعتقد بيانكي أن القوانين "صممت لطرد الجيل الأقدم من معارضي الاتحاد الاشتراكي العربي" على الرغم من أنه لم يذكر كيف تم ذلك بالتحديد (١٩٨٩، ١٠٩). وعلى أية حال يتطلب القانون أن يكون الصحفيون أعضاء في النقابة، ولزاما على أعضاء النقابة أن يكونوا خريجي جامعات. كما كفل حضور النقيب في كل استجابات الصحفيين الجنائية. وبالتعارض مع قانون العقوبات منع القانون القبض على الصحفيين على كتاباتهم كما منع احتجازهم احترازيا.

٢١ انظر القسم ١- ٣٢.

٢٢ على سبيل المثال "حين ادعى السادات أن الصحافة كادت أن تكون "السلطة الرابعة للدولة"، قال أمين إن تعليقاته من المحتمل أن يساء فهمها في التباس الحروف العربية عند عدم تشكيل هذه الحروف، وذلك

سيؤدي بالعامية أن تقرأ كلمة "سلطة" بفتح التاء واللام (Bianchi, 1989, 107).

٢٣ سبق القانون ١٥٦ تأمين الصناعات الأخيرة الحيوية، وينظر عادة إلى هذا القانون في الأدبيات، على أنه

حركة تمهيدية هدفت إلى منع النقد على الإجراءات التأميمية الأخرى (Rugh, 1987, 66; Ayalon).

(1995, 272: Nasser, 1990, 30)

٢٤ كان هناك فقط صحف ثانوية جدا، وهي غير هامة من الناحية السياسية مثل جورنال دو ايجيبت الصادر بالفرنسية، الذي أبقى من القانون. وقد خضعت دار التحرير التي أنشأها عبد الناصر طوعيا للقانون.  
٢٥ انظر القسم - ٣ - ١ - ٢.

٢٦ كانت "جريدة مصر" لحزب الوسط الساداتي "مؤيدة تماما للنظام" (Rugh, 1987, 44).  
٢٧ كانت نسبة التوزيع ولا زالت غامضة في مصر. أشار روج بدون أن يذكر المصدر، أن نسبة توزيع (أكبر ثلاث صحف شبه رسمية) الأخبار، الأهرام، والجمهورية، مجتمعة تصل إلى ١,٦ مليون في عام ١٩٨٥ - ١٩٨٦. وفي هذا الوقت كانت الأحزاب السياسية تصدر صحفاً أسبوعية فقط. وكانت نسبة التوزيع في كل الاحتمالات أكثر انخفاضا.

٢٨ وتوزع الأصوات المتبقية بالتساوي بين الصحفيين والعمال والمستخدمين.  
٢٩ انظر القسم - ٥ - ٣ - ١ لمعرفة نسبة توزيع الصحف بالأرقام. أخذنا أرقام أجهزة التلفزيون وأجهزة استقبال الراديو من الأمم المتحدة ١٩٦٥، ومن اليونسكو ١٩٩٨، وتعتمد هذه الأرقام جزئيا على حساباتي الخاصة.

[ ٥ ]

مساهمة الصحفيين المصريين  
في عملية الديمقراطية في التسعينيات



يناقش هذا الفصل السؤال الرئيسي لهذا الكتاب: ما هي مساهمة الصحفيين المصريين في الديمقراطية في التسعينيات؟ صورت الفصول السابقة من خلال تحليل البيئة السياسية المحيطة بالصحفيين المصريين، علاوة على تاريخ المهنة، الأعباء الثقيلة المفروضة على قدرة الصحفيين على العمل كمناصرين لمزيد من الحريات. وسيناقش الفصل الخامس أعباء أخرى، خلقها جزئياً الصحفيون أنفسهم (مثل التنافر الداخلي)، أو فرضت جزئياً عليهم من قبل المجموعات الاستراتيجية (مثل قوانين الصحافة الجديدة)، أو فرضتها عليهم جزئياً البيئة المحيطة (مثل وضعهم الاقتصادي). ويوضح هذا الفصل أيضاً أن الصحفيين كانوا في كثير من الأحيان من الأحيان إزاء "التضحية بأعناقهم" والمساهمة في المزيد من الديمقراطية، وفي هذا الصدد يمكن القول بأن مساهمتهم كانت منقوصة.

ويناقش القسم ٥ - ١ البنية الاقتصادية - الاجتماعية للصحفيين المصريين. فالفقر المنتشر بين أوساط الصحفيين صادم، وكذلك اعتمادهم اقتصادياً على المجموعات الاستراتيجية، علاوة على تباينهم الاجتماعي. وتبين هذه العوامل مجتمعة أن الوضع الاجتماعي للصحفيين المصريين لم يمثل بصفة عامة الوضع المثالي اللازم لدفعة قوية نحو المزيد من الديمقراطية. ومن المرجح أن المشكلات الاقتصادية - الاجتماعية تتصل بانعدام الاهتمام المتفشي بالتحول الديمقراطي - وهي قضية نناقشها في القسم ٥ - ٢. أما القسم ٥ - ٣ فسوف ينظر في مسألة الموارد الخاصة بالصحفيين. ويختم القسم ٥ - ٤ هذا الفصل بدراسة حالة لأنشطة الصحفيين أثناء الصراع حول قانون الصحافة رقم ٩٣.

## ٥-١ الوضع الاقتصادي-الاجتماعي

### الذي يثقل كاهل الصحفيين المصريين

أظهر البحث في تاريخ تطور الصحافة المصرية قبل عام ١٩٩٠ أن صحافيي مصر كجماعة لا يمكن اعتبارهم "جماعة معارضة"، بل بالأحرى كان هناك بعض الصحفيين المنتمين للمجموعات الاستراتيجية، وبعض آخر كان يعارض تلك الجماعات علناً، إضافة إلى عدد كبير من الصحفيين الحذرين ممن اتسموا بعدم المبالاة. كذلك يمكن ملاحظة التباينات في البنية الاجتماعية للصحفيين، خاصة فيما يتعلق بالثراء الشخصي ودرجة الاعتماد على المجموعات الاستراتيجية، بل أيضاً في جوانب أخرى مثل المكانة الشخصية والشهرة.

وطبقاً لنموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، يمكن للوضع الاقتصادي-الاجتماعي للمجموعة أن يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرتها على الصراع. وقد لاحظنا في القسم ٤-٣-٢-١ أن الصحفيين خلال الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٩٠ كانوا يعتمدون إلى نحو كبير على المجموعات الاستراتيجية، وأن الاحترام الاجتماعي الذي تمتعوا به كان ضئيلاً، وإيضاً - وربما الأكثر أهمية - أن التباينات الاجتماعية فيما بينهم باتت أكثر اتساعاً. وسوف يوضح هذا القسم كيف استمرت تلك المشكلات خلال التسعينيات.

ويمكن العثور على معلومات تتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للتسعينيات أكثر عن غيرها من الفترات السابقة، ومعظم هذه البيانات هي إحصائيات تأتي من مسوح ميدانية قام بها طلاب أو أساتذة من جامعة القاهرة والجامعة الأمريكية بالقاهرة<sup>١</sup>. وسيوفر جزء من دراستي الميدانية بعض المعلومات أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، سُمح لي باستخدام التقارير المالية الخاصة بنقابة الصحفيين للأعوام ١٩٩٥-١٩٩٧. إلى جانب هذا هناك القليل مما نُشر يشير إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين في التسعينيات. بيد أن العديد من أوراق البحث غير المنشورة مأخوذة من مؤتمر عقده المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في خريف عام ١٩٩٨ في القاهرة، علاوة على مقابلات شخصية مع بعض الصحفيين والباحثين ساعدت في إجلاء الصورة. وبعد مراجعة الأدبيات والمصادر، قمت ببلورة النقاط التالية:

• الكثير من الصحفيين يعانون من الفقر - خاصة الشباب منهم - وأعدادهم تتزايد؛ وحيث إن نقابة الصحفيين لا تقبل الكثيرين منهم في صفوفها، هناك عدد

غير معلوم من الصحفيين من غير أعضاء النقابة لا يحظون بالكثير من الضمانات المادية.

- تعتمد الغالبية العظمى من الصحفيين المنضمين إلى النقابة على المجموعات الاستراتيجية بشكل أو بآخر.
- يعتمد الصحفيون غير المنظمين في النقابة على المجموعات الاستراتيجية بدرجة أقل، ولكن يعانون من الفقر في كثير من الأحيان.
- المصداقية السياسية للصحفيين ضعيفة بصفة عامة بسبب غياب الثقة في إنتاجها.
- التباين الاجتماعي بين الصحفيين كبير.

#### -١٥-١٠- الفقر بين الكثير من الصحفيين - خاصة الشباب

إن الفقر بين الشباب (بين العشرين والخامسة والثلاثين من العمر) هو القاعدة وليس الاستثناء في مصر، كما أن هذه الظاهرة تؤثر أيضاً على الجامعيين، حيث تعاني أعداد كبيرة من الخريجين من البطالة، أو يعملون في وظائف تدر رواتب منخفضة. ولا تختلف الظروف بالنسبة للصحفيين. وطبقاً للمعلومات المتاحة، يعاني معظم شباب الصحفيين فيما يتعلق بالدخل من وضع دخل صعب - على أقل تقدير. ويوضح الجدول ١-٥-١، الذي يعتمد على الدراسة الميدانية التي أجريتها، وجود علاقة إيجابية متبادلة قوية بين زيادة العمر والدخل، حيث أشار ٤٧ من الصحفيين (أي ثلثي العينة) الذين شملهم البحث والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٣٥ عاماً أن دخلهم الشهري يتراوح بين صفر و٥٠٠ جنيه مصري (وأشار أحد الصحفيين يعمل في جريدة حزبية أنه يعمل بدون أجر)<sup>٢</sup>

الجدول ٥-١-١ توزيع عينة البحث الميداني الذي أجريته على صحفيين مصريين حسب العمر وشريحة الدخل

الإجمالي	لا جواب على العمر	< ٦٥	-٥١ ٦٥	-٣٦ ٥٠	-٢٠ ٣٥	العمر	
						الدخل الشهري	
٦٤	٢	-	-	١٥	٤٧	صفر - ٥٠٠ جم	
٥٠	١	-	٣	٣٤	١٢	٥٠٠ - ١,٠٠٠ جم	
٣٤	١	١	١٢	١٧	٣	١,٠٠٠ - ٢,٠٠٠ جم	
٩	-	-	٢	٧	-	٢,٠٠٠ جم	
٣٣	١٥	١	٢	٧	٨	لا جواب بالنسبة للدخل ×	
١٩٠	١٩	٢	١٩	٨٠	٧٠	العدد الإجمالي	

× متضمناً الإجابات التي صعبت قراءتها.

المصدر: دراسة ميدانية قام بها الباحث

وأشار ١٢ آخرون (واحد من بين ستة أشخاص في هذه الفئة من شباب الصحفيين) أن دخلهم يتراوح بين ٥٠٠ و ١٠٠٠ جنيه مصري. وأخذاً في الاعتبار أن أية وحدة سكنية (شقة) للطبقة المتوسطة تبلغ مساحتها ١٠٠ متر مربع (وهي مطلب ضروري للزواج عادة بين الطبقات الوسطى) في نهاية التسعينيات كانت تتراوح بين ٥٠,٠٠٠ جم (وهو الحد الأدنى في سوق الإسكان في القاهرة و ١٢٠,٠٠٠ جم (وهو الحد الأعلى للسوق في أفضل أحياء القاهرة)، وأن البنوك نادراً ما تقدم قروضاً لشراء الشقق السكنية<sup>٣</sup>، فإن المعضلة التي تواجه معظم شباب الصحفيين (حتى في فئة الدخل التي تتراوح بين - ٥٠٠ ١,٠٠٠ جنيه) هي معضلة شديدة الوضوح<sup>٤</sup>. ويشير الصحفي مجدي حلمي إلى أن متوسط الراتب الشهري في جريدة الوفد يبلغ ٣٠٠ جم وأن "هذا المبلغ لا يكفي لتلبية متطلبات الحياة والعمل بالنسبة للصحفي" (١٩٩٨، ٧)°.

وفي المجموعة العمرية التالية (٣٦-٥٠ عاماً)، وجدت الدراسة الميدانية نسبة كبيرة من الدخول المنخفضة. فبينما انخفضت مجموعة الدخل التي تتراوح بين صفر و ٥٠٠ جم إلى ١٥ صحفياً (١٨,٨٪ من هذه الفئة)، مازال ٣٤ صحفياً (حوال النصف) يحصلون على أقل من ١٠٠٠ جم وأقل من صحفي واحد من بين كل خمسة صحفيين (١٤ صحفياً) يحصلون على أكثر من ١٠٠٠ جم في هذه الفئة العمرية.

وأشار ثلث العينة (٦٤ صحفياً) من إجمالي ١٩٠ صحفياً أن دخلهم بلغ ٥٠٠ جم أو أقل، بينما أوضح ٢٦ بالمائة (٥٠ صحفياً) أنهم لا يحصلون على أكثر من ١,٠٠٠



جم. وبعبارة أخرى، لم يحصل حوالي ثلثي العينة على أكثر من ١,٠٠٠ جم شهرياً. وإذا أخذنا في الاعتبار الدراسات الأخرى التي أظهرت نتائج مماثلة، فإن الانطباع العام هو أن الظروف المادية لكثير من الصحفيين تتسم بالفقر، وأنهم ظلوا كذلك طوال العقد، وذلك ينطبق على الشباب بصفة خاصة<sup>٦</sup>.

وقد أجريت الدراسة الميدانية المشار لها في الجدول ١-١-٥ مع صحفيين كانوا في النقابة يوم إجراء الانتخابات، ومن ثم كانت الغالبية العظمى من العينة من الصحفيين النقابيين في أغلب الظن. بيد أن أعضاء النقابة ليسوا وحدهم الكتاب الصحفيين العاملين في الصحف المصرية. وعلى الرغم من إنكار مسئول النقابة في بعض الأحيان، هناك مؤشرات على النقيض من ذلك<sup>٧</sup>، أحدها هو العدد المنخفض من شباب الصحفيين في النقابة مقارنة بالعدد الإجمالي. وطبقاً لما ذكره عبد الرحمن وآخرون، بلغ عدد أعضاء النقابة ٣,١٠٧ عضواً في يونيو ١٩٩١ (١٩٩٢، ٩١). أما في مارس ١٩٩٩، فقد ارتفع هذا الرقم إلى ٤,١٨٤ عضواً<sup>٨</sup>. وبينما كان أربعة أخماس هذا العدد من الأعضاء كاملي العضوية في النقابة، كان الباقي إما متقاعد أو أعضاء منتسبين أو صحفيين تحت التدريب (انظر الجدول ١-٥-٢)<sup>٩</sup>.

جدول ١-٥-٢ عدد الصحفيين المنظمين في النقابة حسب الفئة التنظيمية

العدد الإجمالي	المنتسبون	المتقاعدون	تحت التمرين	العاملون	
٤,١٨٤	٥٧	٣٤٤	٣٥٧	٣,٤٣٦	العدد
١٠٠,٠	١,٣	٨,٢	٨,٥	٨٢	النسبة المئوية

المصدر: نقابة الصحفيين المصرية، ٢٣ مارس ١٩٩٩.

وعلى الرغم من هذه الزيادة التي بلغت أكثر من الثلث في غضون عشر سنوات، كان هناك نقص واضح في تمثيل الفئة العمرية الخاصة بشباب الصحفيين في النقابة في نهاية التسعينيات، حيث ضمت الفئة العمرية التي تتراوح بين ٢٠ و ٣٥ عاماً ١٨% فقط من جملة الأعضاء، بينما شكلت المجموعة العمرية التي تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ عاماً ٥,٥% فقط. وفي الوقت نفسه، مثلت الفئة التي يتراوح أعضاؤها بين ٣٦ و ٥٠ عاماً من العمر ٤٨,٦% من مجموع الأعضاء (انظر الجدول رقم ١-٥-٣)

جدول ٥-١-٣ التوزيع النسبي والإجمالي لأعضاء النقابة طبقاً للفئة العمرية التي ينتمون إليها

العدد	تاريخ الميلاد / العمر	العدد	تاريخ الميلاد / العمر
١٢٦	١٩٥٧	٦٣٠	عدد الصحفيين الذين يزيد سنهم عن الستين
١٥٦	١٩٥٨	٦٢	١٩٣٨
١١٦	١٩٥٩	٨٥	١٩٣٩
١٣٤	١٩٦٠	٨٣	١٩٤٠
١٣٩	١٩٦١	٧٠	١٩٤١
١٣٢	١٩٦٢	٥٧	١٩٤٢
١٢١	١٩٦٣	٤٦	١٩٤٣
١١٢	١٩٦٤	٥٨	١٩٤٤
٧٠	١٩٦٥	٤٩	١٩٤٥
٩٣	١٩٦٦	٧٠	١٩٤٦
٨٦	١٩٦٧	٦٨	١٩٤٧
٧٥	١٩٦٨	٨٤	١٩٤٨
٤٩	١٩٦٩	٨٠	١٩٤٩
٤٤	١٩٧٠	٨٩	١٩٥٠
٢٠	١٩٧١	١١٨	١٩٥١
١٦	١٩٧٢	١٣٣	١٩٥٢
٥	١٩٧٣	١٤٨	١٩٥٣
٣	١٩٧٤	١٧٥	١٩٥٤
١	١٩٧٥	١٢٢	١٩٥٥
-	-	١٣٩	١٩٥٦
	٣٨٦٤		الإجمالي

المصدر: بيانات جمعت في ٢٣ مارس ١٩٩٩ من نقابة الصحفيين المصرية. ولم تذكر تلك البيانات ما إذا تم إحصاء الأعضاء "تحت التمرين" والصحفيين المنتسبين أم لا.

وحتى عند استثناء الأعضاء الذين يزيد سنهم عن ٦٠ عاماً (حيث إن ٦٠ عاماً هي سن التقاعد القانوني بالنسبة للصحفيين)، فإن الصحفيين الشبان كانوا يمثلون نسبة ضئيلة فقط من إجمالي عضوية النقابة في أواخر التسعينيات (الجدول ٥-١-٤).

جدول ٥-١-٤ عدد الصحفيين أعضاء النقابة المنظمين تحت سن ٦١ حسب الفئة العمرية

العمر (عام الميلاد)	٣٠-٢٠	٤٠-٣١	٥٠-٤١	٦٠-٥١	الإجمالي
	(١٩٦٨-)	(١٩٥٨-)	(١٩٤٨-)	(١٩٣٨-)	
	(٧٥)	(٦٧)	(٥٧)	(٤٧)	
العدد	٢١٣	١١٥٩	١٢١٤	٦٤٨	٣٢٣٤
النسبة المئوية	٦,٦	٣٥,٨	٣٧,٥	٢٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: بيانات جمعت في ٢٣ مارس ١٩٩٩ من نقابة الصحفيين المصرية. والإجمالي هو ناتج العدد الإجمالي للصحفيين كما ورد في الجدول ٥-١-٣ مطروحاً منه الصحفيين الذين يزيد سنهم عن ٦٠ عاماً. وطبقاً للتمثيل البياني، يحوّل هذا التوزيع الديمغرافي لعضوية النقابة الهرم العمري في مصر إلى هيكل على شكل بصلة. ويمكن تفسير هذا الشكل الغريب بسهولة بسبب تردد النقابة في قبول أعداد كبيرة من الصحفيين الشبان في المنظمة - وهي شكوى عامة شاعت بين شباب الصحفيين (أشار إليها فؤاد، ١٩٩٨، ١ على سبيل المثال). ومن ثم، يُفترض أن معظم العضوية الجديدة في النقابة كانت عادة من مجموعة الصحفيين متوسطي العمر (بين ٣٤ و٤٧ عاماً). أي أن هناك فترة انتظار بالنسبة للعديد من الصحفيين الشبان تتراوح بين ١٠ و١٥ عاماً قبل أن يستطيعوا الانضمام إلى المنظمة.<sup>١٠</sup>

تشير البنية الديمغرافية إذن إلى وجود عدد كبير من الصحفيين الشبان خارج النقابة<sup>١١</sup>، ومن المتوقع أن يكونوا أسوأ حالاً من الناحية المادية - في المتوسط - من هؤلاء المنظمين داخل النقابة، حيث يعيش الصحفيون غير المنظمين في حرمان من المزايا المادية والحماية القانونية (بالنسبة للأمان الوظيفي على سبيل المثال) التي توفرها لهم النقابة، خاصة في مرحلة ما قبل الزواج وبداية الحياة الزوجية، عندما تصل احتياجاتهم الاستهلاكية إلى الذروة - وهي مسألة سنناقشها في القسم ٥-١-٣. ١٢ ليس هناك رقم مؤكد فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للصحفيين في مصر (الصحفيون غير المنظمين)، وكذلك بالنسبة المئوية الدقيقة للصحفيين الفقراء من بينهم. وقد افترض أحد الصحفيين من بين من أجريت معهم مقابلات شخصية أن نصف

الصحفيين فقراء<sup>١٣</sup>. وقياساً بالمعايير المصرية، ليس ملائماً إطلاق صفة فقير على شخص يحصل على أجر شهري يصل إلى ١,٠٠٠ جم، حيث إن الكثيرين يحصلون على أقل من ذلك بكثير. ولكن إذا أراد أحد الصحفيين أن يتزوج أو أن يوفر لأسرته حياة كريمة في مستوى الطبقة المتوسطة، سيجد نفسه في ضائقة مالية إذا كان دخله حوالي ١,٠٠٠ جم. وهناك تخمين متحفظ مبني على أساس المعلومات التي أشرنا لها بأن ربع إلى ثلث المصريين على الأقل، بما في ذلك الصحفيون غير المنظمين الذين يحصلون على راتب يقل عن ٥٠٠ جم شهرياً ويعيشون في أحياء فقيرة أو "متوسطة"، وأن ربعاً آخر على الأقل يحصل على أقل من ١,٠٠٠ جم ولا يحيا في رفاهية أيضاً. وكما كان الحال في الماضي، تفتح هذه الدخول المتدنية الباب أمام التبعية المالية للمجموعات الاستراتيجية - في الأغلب.

#### ٥-١-٢ التبعية للمجموعات الاستراتيجية

يعتمد الكثير من الصحفيين المصريين مادياً على المجموعات الاستراتيجية - خاصة أولئك الصحفيين الذين ينتمون إلى النقابة، فهي تتيح مجالاً واسعاً من المزايا التي تمنحها المجموعات الاستراتيجية (أو تمنعها). وفي السبعينيات والثمانينيات، كانت المميزات تشمل معاشات التقاعد، وأسعار مخفضة للمكالمات الهاتفية والمواصلات العامة، ودعم للرحلات أثناء العطلات، بالإضافة إلى الحصول على أراضٍ ومواد للبناء لتشييد المنازل. وفي التسعينيات، امتدت هذه المزايا إلى مجالات أخرى ووصلت إلى مستويات أعلى بكثير.

ومن أقدم المزايا وأكثرها تقليدية المعاش الذي يحصل عليه أعضاء النقابة الذين تتعدى أعمارهم الستين عاماً. وتدفع النقابة هذا المعاش، إلى جانب المعاشات الأخرى التي يتلقاها الأعضاء (من الصحف التي يعملون بها على سبيل المثال). ففي عام ١٩٩٦، دفعت النقابة معاشات بلغت قيمتها ١,٥٩٢,٤٢٤ جنيهاً مصرياً في الإجمال (انظر الجدول ٥-١-٥)<sup>١٤</sup>. وتأتي معظم هذه المبالغ من الحكومة، أما الاشتراكات السنوية لأعضاء النقابة وغيرها من مساهمات الصحفيين، مثل مصاريف التسجيل والدمغات ودخل النقابة من (حقوق) بيع الصحف أو تحويلات دور الصحافة<sup>١٥</sup>، فتمول ٣٢,٧٪ فقط من مصروفات المعاشات. وقد دفعت وزارة الإعلام ٩٧٠,٠٠٠ جم أو ٦٠,٩٪ من تكاليف المعاشات (لمزيد من المعلومات بشأن حساب المعاشات الخاص بالنقابة في ١٩٩٦، انظر الجدول ٥-١-٥).

الجدول ٥-١-٥ حساب المعاشات الخاص بالنقابة في عام ١٩٩٦

المصروفات		الدخل	
١,٥٠٩,٨٣١	المعاشات	٢٩١,٥٠٩	تكاليف التسجيل والدمغات الخ
٢٤,٦٤٠	الدعم في حالة الوفاة الخ.	٩٧٠,٠٠٠	دعم من وزارة الإعلام
١٠,٠٥٤	المدفوعات لمكاتب البريد لإرسال المعاشات	٧٥,٠٠٠	تحويلات الصحف
٢٠,١٥٥	مدفوعات الفوائد	١,١٠٤	الفوائد الخ.
		٦٢,٧٧٩	المكسب الصافي من امتيازات باعة الصحف
٢٧,٧٤٤	مصروفات أخرى	٩١,٤٥١	نصف مساهمات العضوية الإجمالية (أ)
١,٥٩٢,٤٢٤	الإجمالي	١,٤٩١,٨٤٤	الإجمالي
العجز: ١٠٠,٥٨٠ جم			

(أ) يحول النصف الآخر إلى حسابات أخرى.

المصدر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ب، ٩ و ١٠.

وعلى الرغم من تلك المساهمة، هناك أكثر من ١٠٠,٠٠٠ جم تمثل عجزاً في حساب المعاشات (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ب، ٩). وفي عام ١٩٩٧، تجنبت النقابة العجز عن طريق "جمع" ١,٨٥٧,٥٢٠ جم، مثلت ٦٪، ٢٤ من مساهمات الأعضاء والرسوم وباعة الجرائد وتحويلات الصحف. وقامت وزارة الإعلام بدفع مبلغ ٧٢٠,٠٠٠ جم، وساهم مجلس الوزراء بـ ٢٥٠,٠٠٠ جم، والمجلس الأعلى للصحافة ٥٠٠,٠٠٠ جم (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٩ و ١٠). وفي فبراير ١٩٩٨، أشار مجدي مهنا، أمين صندوق النقابة، في مقدمة التقرير الخاص بموازنة عام ١٩٩٧ إلى أن مساهمات الحكومة "الثابتة" لصندوق المعاشات خلال السنوات العشر الماضية بلغت ٧٢٠,٠٠٠ جم سنوياً. بيد أن هذه المبالغ لم تكف لتغطية العجز؛ ومن ثم كان لا بد من طلب اعتمادات مالية "استثنائية" من الحكومة لعام ١٩٩٧. كما أعرب عن شكره لرئيس الوزراء لمنح تلك الاعتمادات وتوقع أن يكون هناك طلب مماثل في عام ١٩٩٨ (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٣).

وحيث إن النقابة تسيطر على العديد من الميزانيات والحسابات المختلفة، فإن إجمالي دخلها ونفقاتها ليس واضحاً في حقيقة الأمر<sup>١٦</sup>. ولكن دائماً ما يعاني كل من الحساب العام (الذي يغطي النفقات الجارية مثل التكاليف الإدارية والصيانة) وحساب

المعاشات من عجز طوال العام (انظر الجدول ٥-١-٦) وهما يسهمان باستمرار في زيادة مديونية النقابة، على الرغم من أن وزارة الإعلام تشارك بانتظام بحوالي ٥% من الحساب العام، كما أن بعض الوزارات تساعد النقابة أحياناً<sup>١٧</sup>.

جدول ٥-١-٦ العجز في حساب المعاشات والحساب العام لنقابة الصحفيين في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٧

حساب المعاشات			الحساب العام (الحساب الجاري)		
السنة	الفائض	العجز	السنة	الفائض	العجز
١٩٩١	-	٤٤,١٢٩	١٩٩١	-	١٤,١٢٧
١٩٩٢	-	١٢,٥٦٤	١٩٩٢	-	٩١,٠٠٠
١٩٩٣	-	٣٤,٩٤٢	١٩٩٣	-	١٠٥,٠٠٠
١٩٩٤	-	٥,٧١٥	١٩٩٤	-	١٩٢,٠٠٠
١٩٩٥	١٧٥,٠٠٠	-	١٩٩٥	-	٢٧٥,٠٠٠
١٩٩٦	-	١٠٠,٥٧٠	١٩٩٦	-	١٥٠,٠٠٠
١٩٩٧	٢٢٤,٧٥٤	-	١٩٩٧	-	٢٧٥,٠٠٠

المصدر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٤. لاحظ أن العجز يحدث بعد مساهمة الوزارات المختلفة في الموازنة. جميع الأرقام المالية بالجنيه المصري.

إن السبب الواضح وراء هذا الضعف المالي هو أن دخل النقابة دون مستوى النفقات بصفة عامة، فالمساهمة المنخفضة للعضوية<sup>١٨</sup> في عام ١٩٩٦ لم تأت بأكثر من ١٨٢,٩٠٢ جم، كما أن العائد من الرسوم الإدارية والخدمية (التي يدفع الأعضاء معظمها)، بلغ حوالي ٢١٩,٥٠٩ جم، ووصل الدخل من حصيلة بائعي الجرائد وتحويلات الصحف إلى ١٦٦,٤٦١ جم. لذا ليس من المستغرب أن يتحدث مجدي مهنا عن "أزمة في الميزانية" لم تستطع النقابة حلها على الرغم من "جميع الجهود" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٤).

وعلى الرغم من دخلها المنخفض والعجز الدائم في ميزانيتها، تلقت النقابة تمويلاً عاماً من أجل مشروعات معينة. وزاد هذا التمويل في التسعينيات وكان يوجه في معظم الأحيان عن طريق المجلس الأعلى للصحافة إلى البنوك الحكومية عادة، حيث يظل التمويل في شكل ودائع مربوطة بالمشروعات الخدمية التابعة للنقابة.

ومن بين المشروعات الجديدة في التسعينيات إنشاء نادٍ للصحفيين في الإسكندرية وصندوق للتكافل الاجتماعي ونادٍ آخر في القاهرة ومشروعات للعون الطبي وقرية سياحية لقضاء العطلات وإنشاء مبنى جديد للنقابة. ويعطي الجدول ٧-١-٥ تفاصيل ودائع البنوك لعام ١٩٩٦ لصالح تلك المشروعات.

جدول ٧-١-٥ بعض ودائع البنوك لصالح مشروعات نقابة الصحفيين في نهاية عام ١٩٩٦

المشروع	ودائع البنوك لصالح المشروع (بالجنيه المصري)
نادي الصحفيين في الإسكندرية	١٩٠,١٣٢
صندوق التكافل الاجتماعي	٢,٣٣٨,٨٦٦
نادي الصحفيين في القاهرة	٢,٨٤٢,٢٠٩
مشروع العون الطبي	١,٩٣١,٣٢٨
المبنى الجديد للنقابة	١٢,٦٨٤,٤٧٦
إجمالي مصروفات المشروعات الوارد ذكرها	١٩,٩٨٧,٠١١

المصدر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ب، ١٢.

وقد ارتفع إجمالي الودائع في البنوك العامة لصالح مشروعات النقابة من ١٩,٢٥١,٧١٨ في عام ١٩٩٥ إلى ٢١,٠٩٧,٧٣٦ جم في عام ١٩٩٦، وإلى ٢٣,٠١٥,٤٧١ جم في عام ١٩٩٧ (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٨). ويجب أن نضع في الاعتبار أن تلك المبالغ تمثل وحدات ثابتة في نهاية عام معين، ومن ثم فهي لا تشير إلى أي شيء يختص بالتدفقات النقدية لميزانية النقابة على مدار العام. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٩٧، تلقت النقابة ٤,٧٢٦,٠٦٤ جم على حساب في البنك الأهلي لصالح المعونة الطبية، وأنفقت أكثر من هذا المبلغ على البرنامج، حيث أنفق ١١,٥٦٣,٢٠٩ جم على "أنشطة مختلفة" من حساب البنك الأهلي، وتم تلقي مبلغ مماثل في هذا الحساب أيضاً (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج ١٨ و ٢٤). ولم يرد ذكر مصادر هذه المبالغ الضخمة نسبياً في الميزانية، بيد أن أحد المسؤولين الكبار في النقابة (اشترط عدم ذكر اسمه) أشار إلى أن الحكومة هي مصدر هذا التمويل (مقابلة مع شخص رفض ذكر هويته، ١٥ نوفمبر ١٩٩٩).

وإلى جانب هذه التحويلات المالية من الدولة، يستفيد الصحفيون مالياً من

الاتفاقيات الخاصة بين النقابة والوزارات المختلفة. فالصحفيون يُسمح لهم بدفع رسوم مخفضة عند استخدام وسائل المواصلات العامة<sup>١٩</sup>، كما يمكنهم شراء السلع الاستهلاكية بأسعار أقل من السوق في مناسبات عدة، ويمكنهم كذلك الحصول على خطوط هاتفية خاصة واستخدامها بتكاليف أقل<sup>٢٠</sup>. وتحصل النقابة كذلك على أراضٍ لبناء مساكن منخفضة الثمن للصحفيين وتتفاوض على تكاليف مواد البناء (معلومات أدلى بها مصدر رفض ذكر هويته، مقابلة شخصية، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩). وتستخدم الأراضي الحكومية الرخيصة أيضاً في إنشاء النوادي والقرى السياحية. على سبيل المثال، عند حلول عام ١٩٩٩، كان لدى الصحفيين فرصة لشراء وحدات فاخرة في مبنى مشترك على شاطئ البحر المتوسط في مقابل ثلث سعر السوق<sup>٢١</sup>. كذلك، يتلقى الصحفيون الذين يشاركون في دورات التدريب على الحاسب الآلي التي تدعمها النقابة ١,٢٠٠ جم في نهاية الدورة "لشراء جهاز كمبيوتر خاص بهم" (مقابلة مع شخص رفض الإدلاء باسمه، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩). وإذا أخذنا في الاعتبار الراتب المنخفض الذي يتلقاه العديد من الصحفيين، يتضح أنه بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون في الحصول على مستوى معيشي متوسط لائق، لا غنى عن المميزات العديدة التي تمنحها النقابة (انظر الفقرة ٥-٢ عن مصالح الصحفيين). أما بالنسبة للصحفيين الأكثر فقراً فهم لا يستطيعون تحمل نفقات العلاج الطبي. وإذا توقفت مساهمات المجموعات الاستراتيجية، يتعين على الصحفيين النقابيين أن يعيشوا بمعاشات أقل بكثير وأن يدفعوا مبالغ أكبر لاشتراكات العضوية وأن يُحرموا من التأمين الصحي والاجتماعي والمنتجعات الصيفية زهيدة الثمن. وستصبح المساكن مكلفة للغاية، كما سيتعين على الصحفيين أن يدفعوا تكاليف أكبر للمواصلات العامة والمكالمات الهاتفية وعضوية الأندية. وبالنظر إلى جميع هذه التدفقات المالية بدءاً من القمة ونزولاً إلى القاعدة، يطرح مجدي مهنا أمين الصندوق التساؤل التالي:

"كيف يمكن أن نتحدث عن الاستقلال النقابي بدون تحقيق استقلال مالي واقتصادي؟" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٥).

وبينما يكون اعتماد الصحفيين المنظمين على المجموعات الاستراتيجية عن طريق النقابة غير مباشر (رغم أنها واضحة للغاية)، يعتمد الصحفيون أيضاً على المجموعات الاستراتيجية من خلال عملهم في ما يطلق عليه المؤسسات الصحفية "القومية" (شبه الرسمية)<sup>٢٢</sup>. وليس من قبيل المصادفة أن يُشار إلى العديد من الصحفيين "بالموظفين" (انظر الفقرة ٤-٣-٢-١)، فعلي العكس بالنسبة للمهن الأخرى مثل المحامين



والأطباء والمهندسين أو الصيادلة، تعمل الغالبية العظمى من الصحفيين (المنظمين) بشكل أو بآخر كموظفي دولة بشكل مباشر، من خلال الصحافة شبه الرسمية. وفي عام ١٩٩٩، كان ٩٣٠ (أو ٢٧,١٪) من أعضاء النقابة العاملين البالغ عددهم ٣٤٢٦ (أو ٢٧,١٪) ينتمون إلى صحيفة الأهرام شبه الرسمية وحدها.

#### جدول ٥-١-٨ عدد الأعضاء العاملين في النقابة موزعاً على المؤسسات الصحفية المختلفة

اسم المؤسسة الصحفية	عدد الصحفيين	النسبة المئوية مقارنة بالعدد الإجمالي
الأهرام	٩٣٠	٢٧,١
دار الهلال	١٩١	٥,٦
دار التحرير	٥١٩	١٥,١
دار أخبار اليوم	٥٤١	١٥,٨
دار روزاليوسف	١٤٨	٤,٣
دار الشعب	١٨	٠,٥
دار المعارف	١٣٢	٣,٩
وكالة أنباء الشرق الأوسط	٤٠٨	١١,٩
مجلة الإذاعة والتلفزيون	٨٧	٢,٥
العدد الإجمالي للمؤسسات الصحفية شبه الرسمية	٢٩٧٤	٨٦,٨
الوفد	١١٤	٣,٣
العربي	٣٤	١,٠
الأحرار	٥٨	١,٧
الشعب	٦٣	١,٨
الأهالي	٣٠	٠,٩
مايو (أ)	٣٣	١,٠
صحفيو الصحف الحزبية الأخرى	٤٠	١,٢
العدد الإجمالي للصحف الحزبية	٣٧٢	١٠,٩
الصحف الأخرى ومنتبسو وسائل الإعلام	٨٠	٢,٣
العدد الإجمالي للصحفيين العاملين	٣٤٢٦	١٠٠,٠

(أ) على خلاف الصحف الحزبية الأخرى، فجريدة مايو هي المتحدث باسم الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

المصدر: بيانات تم الحصول عليها في ٢٣ مارس ١٩٩٩ من نقابة الصحفيين المصريين.

ويتضح من الجدول ٥-١-٨ أن الأعداد والنسب المئوية تشير إلى أن الأغلبية الساحقة من الصحفيين المصريين العاملين ينتمون إلى المؤسسات الصحفية شبه الرسمية؛ وحيث إن قيادات الصحف شبه الرسمية ينتمون إلى المجموعات الاستراتيجية، وأن تلك الصحف مملوكة لمؤسسات الدولة، فإن موظفيها هم فعلياً موظفون حكوميون. وتوفر أكبر تلك المؤسسات الصحفية كالأهرام والأخبار لموظفيها مزايا إضافية مثل الأندية الترفيهية في القاهرة والقرى السياحية والمنتجعات، علاوة على المعاشات وغيرها من المزايا والحقوق. ويتلقى المحررون الرئيسيون بدلاً للسفر (قد يصل إلى ٦٠٠ دولاراً يومياً) عند السفر للخارج في مهام تتعلق بعملهم (لقاء شخصي مع رجب).

ومن ثم، هناك دلائل كافية لاستنتاج أن معظم الصحفيين المنظمين في مصر يعتمدون مادياً على موارد مالية تزخرها المجموعات الاستراتيجية من خلال النقابة والمؤسسات الأخرى (المؤسسات الصحفية شبه الرسمية) التي تسيطر عليها المجموعات الاستراتيجية سيطرة مباشرة. ولكونهم أعضاء في النقابة أيضاً، يستخدم الصحفيون الذين يعملون في صحف المعارضة الموارد المالية التي تقدمها المجموعات الاستراتيجية ويعتمدون عليها.

### ٥-١-٣ تبعية الصحفيين غير المنظمين

يعد جمع المعلومات عن الصحفيين المصريين غير المنظمين أمر شبه مستحيل، حيث لا توجد مؤسسة رسمية تمثل هؤلاء الصحفيين فحسب، بل ينكر موظفو النقابة الرسميون وجودهم. بيد أن اثنين من الصحفيين قدراً أن عدد الصحفيين غير المنظمين في التسعينيات تراوح بين ١,٥٠٠ (فؤاد ١٩٩٨، ١) و ٢,٠٠٠ (فاروق ١٩٩٨، ١٤) صحفي. ولا تبدو هذه الإحصاءات مبالغ فيها إذا أخذ المرء في الاعتبار أن الصحافة الخاصة انتشرت انتشاراً كبيراً في مصر في الآونة الأخيرة (انظر القسمين ٥-٢ و ٥-٣ عن الصحافة الخاصة)، علاوة على البيانات التي توفرها نقابة الصحفيين. وكما أشرنا سابقاً، يتضمن الجدول ٥-١-٣ إشارة إلى ازدياد عضوية النقابة بشكل كبير بدءاً من سن ٣٤ عاماً (مواليد ١٩٦٤) [لاحظ أن الباحث جمع معلوماته في نهاية التسعينيات: (المحرر)]. أما الأعوام الحادية عشرة التي تأتي قبل هذا العام (المرحلة السنوية من ٢٣ إلى ٣٣ عاماً)، فيقدر عدد الأعضاء المنتمين إليها بحوالي ٤٦٢ شخصاً أو ١٢٪ من إجمالي العضوية البالغ عددها ٣,٨٦٤ عضواً (أشرنا إليهم في الجدول ٥-١-٣). ومن ناحية

أخرى، يقدر عدد الأعضاء في المرحلة السنوية التالية، أي ٣٤-٤٤ عاماً بحوالي ١,٤٧٢ شخصاً أو ٣٨٪ من الإجمالي. ومن ثم، يفوق عدد الأعضاء في المجموعة السنوية المتراوحة بين ٣٤ و٤٤ عاماً المرحلة السنوية الأقل بحوالي ألف عضو. وإذا أخذنا في الاعتبار التوزيع السكاني في مصر - حيث إن هناك عدداً أكبر من الشباب عن من يكبرونهم سنّاً- وطبقناه على البيانات الواردة في الجدول ٥-١-٣، يمكن أن نقدر أن هناك أكثر من ألف صحفي شاب تقريباً ليسوا أعضاء كاملي العضوية في النقابة<sup>٢٣</sup>. وحيث إن لديهم تطلعات في الانضمام إلى النقابة في نهاية المطاف، فإن اعتمادهم على المجموعات الاستراتيجية قد لا يكون حقيقياً في الوقت الحالي، ولكنه اعتماد محتمل (فيما يختص بعضوية النقابة).

بالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن معظم المتقدمين بطلب للعضوية ينتمون للمؤسسات الصحفية شبه الرسمية (التي تقوم بتوظيف القسم الأكبر من صحفيي مصر وتمثل الغالبية العظمى من أعضاء النقابة). ومن ثم هم يعتمدون مباشرة على المجموعات الاستراتيجية.

وإلى جانب أكثر من ألف صحفي شاب سينضمون في نهاية المطاف إلى عضوية النقابة، هناك آخرون احتمال انضمامهم للنقابة أقل، ويبلغ عدد هؤلاء ٥٠٠ أو ١,٠٠٠ شخص، إذا انطلقنا من قاعدة ١,٥٠٠ أو ٢,٠٠٠ صحفي غير منظم في الإجمالي (حسب تقدير فؤاد ١٩٩٨ وفاروق ١٩٩٨ عددهم)، ولكن قد ترتفع أعدادهم عن ذلك<sup>٢٤</sup>. ويعمل الكثيرون منهم في الصحافة الخاصة الآخذة في التوسع. وعلى العكس من شباب الصحفيين "المنتظرين لعضوية النقابة" (الذين يعملون في الصحف الرسمية في معظم الأحيان)، لن ينضم هؤلاء الصحفيون غير المنظمين على الأرجح، والسبب هو أن النقابة ترفض في كثير من الأحيان (ولكن ليس دائماً) قبول عضوية الصحفيين الذين يعملون في الصحف المستقلة التي تُطبع بتصريح أجنبي في مصر والصحف الإقليمية الصغيرة والصحف الحزبية أو المؤسسات الصحفية التابعة لدول عربية أخرى وتعمل في مصر (فاروق ١٩٩٨، ١٤؛ إبراهيم ١٩٩٦، ٣٠٩). ويعتمد هؤلاء الصحفيون مادياً على المجموعات الاستراتيجية بدرجة أقل من هؤلاء الذين يعملون في الصحف الحكومية أو المنظمين في النقابة أو من لديهم تطلعات أكبر للانضمام إليها. إذ يمكن استنتاج أنه مع ظهور الصحافة الخاصة، نما فريق من الكتاب لا تلجمه "الجزرة" أو الإغراءات التي يقدمها ذوو النفوذ. بيد أنه يجب الأخذ في الحسبان أن العديد من الصحفيين غير المنظمين ينتمون إلى الشرائح الأكثر فقراً من الكتاب

المصريين - تلك الشرائح التي تحمل في أذهانها هموماً خلاف التمرد السياسي. وخلال التسعينيات، كانت هناك بعض المحاولات لتأسيس نقابات صحفية مستقلة، لكنها جميعاً أجهضت ولم تتحول أي منها إلى تحدٍ لسياسات المجموعات الاستراتيجية (انظر كايرو تايمز، ١٣-٢٦ مايو ١٩٩١، ٦ ومقابلة شخصية مع المطعني).

#### ٥-١-٤ الاحترام الاجتماعي المحدود

##### الذي يحظى به الصحفيون بين الجماهير وذوي السلطة

اعتبر راف Rugh الصحافة "مهنة تتمتع بقدر ملائم من الاحترام" في مصر ووصف العمل في وسائل الإعلام بأنه "ذو مكانة متوسطة" (١٩٨٧، ٤٦)، مما يشير إلى أن الصحفيين يتمتعون ببعض الاحترام الاجتماعي والمصادقية كجماعة سياسية إلى حد كبير. وتؤكد مصادر أخرى وجهة النظر هذه.

وتعد مصادقية الصحف التي يعمل بها الصحفيون أحد مؤشرات المصادقية التي يتمتعون بها مع عامة الشعب. وقد ذكرنا آنفاً ملاحظة "أيلون" (١٩٩٥، ٢٧٣) في هذا الصدد من أن عبارة "كلام جرائد" أصبحت مرادفة للأخبار غير الجديرة بالثقة بين الجماهير المصرية بعد الثورة. وطبقاً للبيانات المتاحة من الدراسة الميدانية عن فترة التسعينيات - والتي أُجريت بين الصحفيين والجماهير - تتمتع الصحف بمصادقية إلى حد ما<sup>٢٥</sup>. ويبين الجدول ٥-١-٩ تقديرات الصحفيين عن نظرة الجماهير لمصادقية صحفهم، حيث افترض حوالي نصف الصحفيين البالغ عددهم ٣٨٣ صحفياً ممن استجوبهم عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ١٠٢) أن القراء لا يثقون في الصحافة المصرية<sup>٢٥</sup>. أما الصحفيون الذين أُجريت عليهم بحيت دراسته الميدانية (١٢٥ صحفياً) فقد كانوا أكثر إيجابية، حيث افترض نصفهم أن القراء يثقون بهم<sup>٢٦</sup>.

الجدول ٥-١-٩ ثقة القراء في الصحافة المصرية كما تدركها عينة من الصحفيين في

##### دراستين ميدانيتين مختلفتين

وفقاً لعينة عبد الرحمن وآخرين (بالنسبة المئوية، العدد - ٣٨٣)	وفقاً لعينة بحيت (بالنسبة المئوية، العدد - ١٢٢)	
لم ترد أية بيانات	٥٠	نعم، يثق القراء في الصحافة
لم ترد أية بيانات	٤١	يثق القراء في الصحافة إلى حد ما
٤٧,٦	٩	لا يثق القراء في الصحافة

المصدر: عبد الرحمن وآخرون ١٩٩٢، ١٠٢ وبخيت ١٩٩٦ ب، ٢٩.

ولكن يبدو أن الجماهير تفكر بطريقة مختلفة عما يعتقد الصحفيون فيما يتعلق بمصداقية الصحف. وعلى الرغم من ندرة الدراسات الميدانية عن الرأي العام فيما يتعلق بمصداقية الصحافة، إلا أن هناك دراسات قام بها نابولي وآخرون (١٩٩٥) وطه (١٩٩٧) وصلاح الدين (١٩٩٧). ويعرض الجدول ١-٥-١٠ نتائج دراسة نابولي وآخريين عن الثقة في تغطية الصحف لمسألة الخصخصة، وقد شملت الدراسة ٢٠٨ شخصاً من عامة الجماهير وأظهرت أن غالبية الناس كانوا متشككين في أهلية الصحافة للثقة<sup>٢٧</sup>.

الجدول ١-٥-١٠ رؤية الجماهير لمصداقية التغطية الصحفية على أساس عينة من المستجوبين في اثنين من أحياء القاهرة

هل تعتقد أن تغطية (الصحيفة التي اخترتها) (لمسألة الخصخصة)	عدد المستجيبين	النسبة المئوية
جديرة جداً بالثقة	١٢	٥,٨
جديرة بالثقة إلى حد ما	١١٤	٥٤,٨
غير جديرة بالثقة التامة	٥٩	٢٨,٤
غير جديرة بالثقة على الإطلاق	٢٣	١١,١
الإجمالي	٢٠٨	١٠٠,٠

المصدر: نابولي وآخرون، ١٩٩٥، ٦٤، ٨٠ و١٥١.

وقد استخلص الباحثون أنه على العكس من افتراضات الصحفيين، "... تميل العامة إلى اعتبار وسائل الإعلام المصرية القادمة من خارج حدود البلاد والإعلام المعارض والإعلام الحكومي ذات مصداقية منخفضة نسبياً" (١٩٩٥، ٦٤). وتعكس نتائج دراسة طه أيضاً نوعاً من التردد السائد بين العامة فيما يتعلق بثقتهم في الصحافة (١٩٩٧، ٣٣٩)، كما أن نتائج دراسة صلاح الدين تقترح أن الصحافة الحزبية على وجه الخصوص تتمتع بمصداقية منخفضة للغاية (لمزيد من التفاصيل، انظر القسم ٥-٣-١-٦).

وتشير جميع النتائج ضمناً أن أزمة الثقة بين الجماهير والصحافة المصرية التي عمقتها التقارير الزائفة في أثناء حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧ (انظر القسم ٤-٣-٣-٢) لم تختف. ومن ثم يمكن استنتاج أن مصداقية الصحفيين المصريين بين العامة قد تعرضت للضرر، جزئياً على الأقل.

إن العلاقة المضطربة بين عامة الناس والصحافة تقابلها علاقة غير متوازنة

بين الصحفيين والمجموعات الاستراتيجية. والسمة المميزة لتلك العلاقة هي أن المجموعات الاستراتيجية عادة ما تتجاهل المطالب الخاصة بالمشاركة السياسية، بينما تفي بمطالب الصحفيين الخاصة بالرفاه المادي.

وتوحي هذه العلاقة أن معظم الصحفيين لا يتمتعون بقدر كبير من الاحترام بين دوائر النفوذ السياسي، ومن ثم تتناقص قدرتهم على المساهمة في الإصلاح السياسي. وستناقش الأقسام ٢-٥ و ٣-٥ و ٤-٥ العلاقة بين الصحفيين والمجموعات الاستراتيجية بالتفصيل.

### ٥-١-٥ التباين الاجتماعي بين الصحفيين المصريين

أشرنا آنفاً إلى أن الصحفيين تطوروا إلى حد أنهم أصبحوا جماعة متباينة اجتماعياً بحلول العقد الأول من عهد الرئيس مبارك. وتركزت الفوارق بصفة خاصة في مناصب العمل والاحترام الاجتماعي بين العامة والدخل. وسوف نبحت تلك الاختلافات في التسعينيات على نحو أكثر تعمقاً في الجزء التالي.

يسود انطباع عام أنه بينما تشجع عوامل قليلة على التلاحم الاجتماعي مثل انتشار التعليم العالي بين الصحفيين، هناك اختلافات كبرى في الدخول والضمان الاجتماعي وعضوية المنظمات والمناصب والقرب من السلطة والسمعة الاجتماعية والتعليم المدرسي<sup>٢٨</sup>. والاختلافات القائمة في هذه المجالات واسعة بدرجة تكفي لوصف الترابط الاجتماعي بين الصحفيين المصريين بأنه متواضع للغاية. وتلك القضية هامة بالنسبة لهذه الأطروحة، حيث أن الترابط الاجتماعي الضعيف - طبقاً لنموذج شوبرت وآخرين - من شأنه أن يقلل من قدرة جماعة ما على الصراع ومن ثم يقلل الفرصة أمام الجماعة المعارضة للمشاركة في التغيير السياسي.

### ٥-١-٥ العوامل المشجعة على الترابط الاجتماعي

يبدو أن هناك عوامل قليلة تسهم في الترابط الاجتماعي بين الصحفيين المصريين<sup>٢٩</sup>. فإلى جانب أن معظمهم يعمل في نفس المهنة، يبدو أن الغالبية اشتركت في تجربة الدراسة في المدارس الحكومية المصرية<sup>٣٠</sup>. ويأتي البرهان على هذه النقطة من دراسة بخيت، حيث أجاب ٩٠,٤٪ من عينته المكونة من ١٢٥ صحفياً أنهم تلقوا تعليمهم في مدارس حكومية، و٤,٨٪ في المدارس الأزهرية (الدينية) و٤,٨٪ في مدارس خاصة (١٩٩٦ ب، ١٣). إلا أن هذه النقطة جديرة بالبحث، لأن الاعتماد على عينة

صغيرة غير كاف. ومن المؤسف أن هذه المسألة لم يثرها أي باحث آخر، لأن الخلفية الدراسية للصحفيين ربما شهدت شيئاً من التنوع في التسعينيات، حيث انتشرت المدارس الخاصة بسرعة وبدأت تنافس المدارس الحكومية على نحو أكثر قوة. هناك أغلبية من الصحفيين المنتمين للنقابة من خريجي الجامعات (وهو أحد الشروط القانونية للالتحاق بالنقابة)، بيد أن هذا لا يعني، كما سيتضح لاحقاً، عدم وجود فوارق كبيرة في المؤهلات بين الصحفيين. ويبدو أن حوالي ٩٠٪ من الصحفيين المنظمين في النقابة من خريجي الجامعات (بخيت ١٩٩٦ ب، ١٢)٣١. ولا توجد أوجه تشابه اجتماعية أخرى بين الصحفيين كمجموعة مهنية.

### ٥-١-٥ العوامل التي تسهم في الانقسام الاجتماعي

من بين العوامل التي تثير الشك حول الترابط الاجتماعي بين الصحفيين المصريين في المقام الأول الفوارق في الدخل. وهذه الفوارق موجودة بين الباحثين والصحفيين كإدراك، لكنه إدراك تدعمه أيضاً البيانات المستقاة من البحوث الميدانية والبراهين الانطباعية. وتميز أماني قنديل بين ثلاث طبقات اجتماعية هي "الطبقة الغنية" و"المتوسطة" و"الطبقة العاملة". ووفقاً لما ذكرته قنديل، ينتمي معظم الصحفيين الكبار في مصر إلى طبقة الأغنياء، حيث كون البعض منهم ثروته من الكتابة في صحف الخليج العربي، بينما أصبح آخرون من الأثرياء لأنهم احتلوا مناصب عليا في الصحافة القومية (مقابلة شخصية مع قنديل). ومن الصعب تحديد أكبر مستوى للدخل بين كبار الصحفيين، بيد أنه ليس من المستغرب أن يفوق دخل البعض منهم في بعض الأحيان مليون جنيه مصري سنوياً، حيث إنهم يتلقون أكثر من مجرد رواتبهم من الجريدة<sup>٣٢</sup>. فعلى سبيل المثال، يمكن لمحربي الصحف شبه الرسمية والصحف الحزبية والمستقلة أن يستفيدوا من الدخل في أعمال تجارية ومشاريع مدرة للربح عن طريق علاقاتهم المتعددة، أو أن يتولوا مناصب في أجهزة الحكومة المختلفة أو في القطاع الخاص، بينما قد يتكسب البعض الآخر بأساليب مريبة، إما عن طريق صفقات إعلانات غامضة أو "تبادل المصالح". وقد كتب المسلماني على سبيل المثال أن بعض رجال الأعمال يعرضون على الصحفيين مناصب في شركاتهم كمستشارين في مقابل الإشارة إلى أسماء رجال الأعمال هؤلاء كمصادر أولية للمعلومات في صفحات الاقتصاد (١٩٨٩، ٦)٣٣. وقد عبر صحفي معارض كان يقوم بتوزيع نشرات في مقر النقابة وأجريت معه مقابلة خاصة عن الرؤية نفسها عن

الفساد المستشري، حيث اتهم أمين عام النقابة الأسبق بالحصول على خمسة ملايين جنيه بطريقة غير مشروعة دفعها "الشعب المصري من دمه" (أبولوايا، ١٩٩٩). وفي السياق نفسه، أثارت شائعات حول رئيس مجلس إدارة صحيفة شبه رسمية بأنه يشتري حبر الطباعة اللازم لجريدته من شركة ابنه.

وإلى جانب القمة التي تكون بالضرورة صغيرة وغنية، ويُطلق على أهلها أيضاً "بارونات الصحافة"، ترى أماني قنديل أن "الطبقة المتوسطة" تنتمي لفئات الدخل الأكثر تواضعاً وهم الموظفون الأحسن حالاً في الصحف شبه الرسمية. وتتألف "البروليتاريا" أو الطبقة العاملة الموجودة في القاع من الصحفيين الشباب والفقراء الذين يعملون في الصحف المستقلة والحزبية، وهم محرومون من التامين الاجتماعي الذي توفره النقابة (مقابلة شخصية مع قنديل). وقد قاد الانتشار المتزايد للصحفيين الفقراء المحتاجين إلى الأمان القانوني والمادي في التسعينيات أحد الباحثين إلى الحديث عن "صحفيي التراحيل"، مما يوحي بأنهم فقراء غير متعلمين ومضطرين إلى التنقل بين وظائف مختلفة<sup>٣٤</sup>.

وتدعم البيانات المذكورة في الجدول ٥-١-١ الفوارق في الدخل، حيث إنها تمثل هرمياً داخلياً شديد الانحدار، حيث يوجد العديد من الصحفيين الفقراء في القاع، وعدد أقل في الوسط وعدد قليل جداً من الأغنياء عند القمة، على الرغم من أن الثراء الكبير الذي يتمتع به بعض الصحفيين (كما ذكر أعلاه) ليس ممثلاً في الجدول<sup>٣٥</sup>. وقد أكدت الملاحظات غير الرسمية أثناء المقابلات الشخصية مثلاً أو زيارات النقابة أن هناك تباينات واسعة في الدخل. فبينما قابلني بعض الصحفيين في مقاهي رخيصة، فضل البعض الآخر مطاعم الطبقة المتوسطة أما البعض الآخر فكان يظهر في سيارات مستوردة تبلغ قيمتها في مصر أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ جم. وقد لاحظ البرعي أيضاً أن بعض الصحفيين الرأسماليين يمتلكون شققاً وسيارات فاخرة، بل وقصوراً أيضاً ولديهم الكثير من النفوذ (١٩٩٨، ٨). ولا يمكن استنتاج حجم كل شريحة، ومن ثم ثقلها الاجتماعي بدقة من البيانات، وستظل غير معروفة، ولكن هناك تباينات شديدة في الدخل يمكن ملاحظتها بوضوح.

ويصاحب التباين المذكور في الدخل عادة فوارق في العضوية التنظيمية، فهناك فارقان اثنان، الأول، وربما الأساسي بين الصحفيين المنظمين وغير المنظمين. وقد شرحنا المكاسب المادية التي تتمتع بها المجموعة الأولى وتُحرم منها الثانية في قسم سابق (القسم ٥-١-٢). أما الفارق التنظيمي الآخر فهو بين الصحفيين في



الصحف شبه الرسمية والحزبية وما يُسمَّى بالصحافة المستقلة (أي الخاصة)، حيث تدفع الصحف شبه الرسمية رواتب أعلى، ليس هذا فحسب بل إن الصحفيين العاملين في الصحف الحزبية والمستقلة يتمتعون عادة بمزايا أقل بكثير وبتأمين اجتماعي منخفض تكفله لهم تلك الصحف. فعلى سبيل المثال، أشار الصحفي مجدي حلمي إلى عدم وجود تأمين صحي خاص أو أي دعم اجتماعي آخر في جريدة الوفد منذ عام ١٩٩٨، على عكس الصحف شبه الرسمية (١٩٩٨، ٧). ويضيف الصحفي قطب العربي من جريدة الشعب أن معظم صحف المعارضة لم تفقد بعد صورتها "كدكاكين (غير منظمة)"، حيث إن معظمها لا يمنح موظفيه عقود عمل مكتوبة وموحدة، مما يبعث على الشعور بعدم الأمان والحيرة (١٩٩٨، ٥). وذكر أسامة عبد الحميد من جريدة العربي الناصرية الأسبوعية أن معظم الصحف الحزبية لا تدفع حتى الرواتب لموظفيها بانتظام (١٩٩٨، ٣).

ويمتزج التباين في الدخل والضمان الاجتماعي والعضوية في المنظمات مع الفوارق المتصلة بالمنصب الوظيفي ودرجة القرب من السلطة والسمعة المهنية (والاجتماعية)، حيث يقف الصحفيون "العاديون" ورؤساء التحرير بصفة خاصة في معارضة طبيعية ضد بعضهم البعض، خاصة عندما يكون رئيس التحرير هو أيضاً المدير الإداري للصحيفة (كما هو الحال في صحيفة الأهرام مثلاً). وتشبه الظروف في الصحافة الحزبية العلاقات الإقطاعية. ويلاحظ الباحث مجدي رياض:

"في تلك الصحف، يكون الصحفي تحت رحمة رئيس التحرير أو رئيس الحزب تماماً، ولا يمكن أن يعبر عن نفسه (بحرية)" (رياض ١٩٩٨، ٧).

وبينما يتعرض الصحفيون القدامى في حالة الاختلاف مع السلطة للتهديد بالفصل من العمل، يتلقى الصحفيون الشبان إنذاراً بأن أسماءهم لن تقدم إلى النقابة<sup>٣٦</sup>. وفي الصحف الحكومية، حيث التهديد بالفصل أقل قوة لأن الصحفيين عادة ما يتمتعون بعقود عمل أفضل، تكون الفوارق الاجتماعية بين رؤساء التحرير والصحفيين ضخمة، ليس بسبب الفارق في الرواتب والمكانة والشهرة فحسب، بل وأيضاً بسبب الفرق في القرب من السلطة، فرؤساء تحرير الصحف القومية ينتمون عادة للمجموعات الاستراتيجية ولديهم صلات بالسلطة في قمة النظام السياسي. ومن ثم، يكون لديهم علم أكثر ببواطن الأمور واتصالات أقوى وسلطة أكبر من أي صحفي عادي. ورؤساء تحرير الصحف الحزبية الرئيسية مثل مجدي حسين (جريدة الشعب) وعباس الطرابيلي (جريدة الوفد) يتمتعون بسلطة كبيرة، على العكس من

معظم الصحفيين الآخرين، على الأقل داخل أحزابهم وصحفهم وهم معروفون جيداً لدى الفئات المثقفة من عامة الشعب.

وإلى جانب رؤساء التحرير، يتمتع أصحاب الأعمدة الصحفية والمراسلون بمكانة خاصة. فأصحاب الأعمدة، الذين يُطلق عليهم أيضاً "أصحاب الرأي" يكونون أحراراً نسبياً في آرائهم ويُسمح لهم بنشرها في حدود معينة (يحددها إما الحزب أو الحكومة) يعرفونها أو يستبقونها ويناقشونها مع رؤساء تحريرهم قبل النشر. وإذا كانوا يتمتعون بالجرأة، فهم يحظون ليس بالشهرة فحسب (مثل رؤساء التحرير) ولكن يُتحدث عنهم باحترام وإجلال، مثل مصطفى أمين (الذي توفي عام ١٩٩٧) وأحمد بهاء الدين (توفي عام ١٩٩٦) ولطفي الخولي (توفي عام ١٩٩٩)، وسلامة أحمد سلامة، ومحمد سيد أحمد وصلاح الدين حافظ وصلاح عيسى وعادل حمودة ومحمد عبد القدوس وغيرهم. أما المراسلون الذين يعدون تقارير عن مختلف المؤسسات العامة مثل الوزارات أو البرلمان، فهم عادة أكثر تقيداً في آرائهم من أصحاب العمود الصحفي، ويتعاونون في كثير من الأحيان مع المجموعات الاستراتيجية بشأن الشخصيات التي من المفترض أن يكتبوا عنها. وشاع عن البعض منهم أنهم قادرون على مد خدمات "وزاراتهم" إلى الصحفيين الزملاء، ومن ثم توسيع دائرة نفوذهم وسط هؤلاء الزملاء، في انتخابات النقابة على سبيل المثال<sup>٣٧</sup>.

وبالإضافة إلى الفوارق في الدخل والمنصب والوضع الوظيفي وإمكانية الوصول إلى السلطة والسمعة والمكانة الشخصية، هناك اختلافات في المؤهلات المهنية. فليس كل الصحفيين مؤهلون تأهيلاً جيداً، والبعض ممن يُطلق عليهم "صحفيون" لم يكتبوا أي شيء قط في الصحيفة. ويتفق عدد من الكتاب وممن أُجريت معهم مقابلات شخصية على تدفق عدد كبير من الصحفيين غير المؤهلين إلى النقابة والمهنة بشكل عام في الثمانينات والتسعينيات. فعلى سبيل المثال، أبدت عواطف صادق رئيسة تحرير المستثمر الاقتصادية الجديدة حزناً شديداً أثناء حملة الانتخابات النقابية في يونيو ١٩٩٩ على المستويات الصحفية المتدنية، وأشارت إلى أنه حتى النشرات الخاصة بالحملة الانتخابية كانت مليئة بالأخطاء الإملائية (مقابلة شخصية مع صادق). وأعلن رؤساء التحرير والصحفيين الكبار الذين شملهم الاستبيان الذي وزعه بخيت (ويبلغ عددهم ٢٠ شخصاً) أن "عدداً كبيراً من الصحفيين غير المتعلمين دخلوا المهنة" (بخيت ١٩٩٦، ب، ٤٤)<sup>٣٨</sup>. وأشار كل من الشوادفي (١٩٩٨، ١١) والبرعي (١٩٩٨، ٣)، والمسلماني، الذي تحدث عن "تحالف غير الموهوبين" في الصحافة

المصرية (١٩٩٨، ٢)، إلى نفس النقطة في أواخر التسعينيات.

وبالإضافة إلى الصحفيين غير المؤهلين، دخل عدد غير محدد من الأشخاص نقابة الصحفيين بفضل اتصالاتهم الشخصية فقط، على الرغم من أنهم لم يكونوا من الصحفيين العاملين على الإطلاق. وقد ألقى عضو مجلس النقابة مجدي مهنا الضوء على الظاهرة في مقال نُشر في المجلة الشهرية للنقابة نفسها في عام ١٩٩٠: "إن أخطر فجوة في مسألة العضوية ربما هي تدفق بعض موظفي الأمن والسكرتارية إلى داخل النقابة بعد حصولهم على شهادات جامعية... وهناك المئات منهم الآن (داخل النقابة)" (١٩٩٠، ٩٢).

ومن ناحية أخرى، هناك صحفيون سابقون في النقابة استقالوا من وظائفهم ويعملون الآن في الوزارات أو سفارات الدول الأجنبية. ويذكر مهنا أن عددهم بلغ ٤٨ شخصاً (من بين حوالي ٣,٠٠٠ عضو من الصحفيين المنظمين في ذلك الوقت)، وقد كان بينهم ١٧ "صحفي تحت التمرين" في النقابة (١٩٩٢، ٩٣). كذلك أشار فؤاد على سبيل المثال إلى أن مشكلة "أعضاء النقابة الزائفين" لم تقل في نهاية التسعينيات، حيث كتب عن وجود "أعداد كبيرة" من السكرتيرات والقائمين على شؤون الإدارة ومندوبي التسويق "على قوائم النقابة" (١٩٩٨، ٢).

وقد ضعف الترابط الاجتماعي بين الصحفيين من جراء عامل آخر هو تباين الخلفية التعليمية بينهم بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوي<sup>٣٩</sup>. وعلى الرغم من التحاق نسبة كبيرة بالجامعة، كما أشرنا من قبل، يلتحق الصحفيون، على عكس المهن الأخرى كالأطباء والمحامين أو المهندسين، بكليات مختلفة. وقد أظهرت نتيجة الدراسة الميدانية الذي قام بها كل من بخيت، وعبد الحميد وآخرين، ونابولي وآخرين (في الجدول ١-١-٥) أن نسبة كبيرة نسبياً من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة التحقت بكليات الإعلام، ولكن هناك نسبة كبيرة أيضاً موزعة على مجالات دراسية أخرى، معظمها في الآداب والعلوم والهندسة أيضاً. ولا يرجح ظهور روح الانتماء للجماعة أو الترابط فيما بين أعضائها، كما هو الحال بين المحامين والأطباء (الذين يلتحقون بنفس الكلية) أو نمو هذا الشعور.

الجدول ٥-١-١١ الخلفية التعليمية للصحفيين بعد الانتهاء من الدراسة الثانوية،  
موزعة حسب الكلية أو القسم وفقاً لثلاث دراسات ميدانية مختلفة

نتائج دراسة بخيت (العدد ١٢٥-)		نتائج دراسة عبد الرحمن وآخرين (العدد ٣٨٣-)		نتائج دراسة نابولي وآخرين (العدد- (٤٨)	
الكلية أو القسم	النسبة المئوية	الكلية أو القسم	النسبة المئوية	الكلية أو القسم	النسبة المئوية
الإعلام	٥٩,٢	الإعلام	٤١,٨	الإعلام	٣٣,٣
الآداب	١٧,٦	الآداب	٢١,٣	الآداب والألسن	١٦,٧
التجارة	٧,٢	التجارة	٧,٣	الطب	١٨,٨
الاقتصاد	٣,٢	الفنون الجميلة والتطبيقية	٥,٧	الهندسة	٤,٢
الحقوق	٣,٢	الحقوق	٤,٤	الحقوق	٢,١
الألسن	١,٦	الترجمة والألسن	٢,١	-	-
-	-	العلوم	٤,٢	العلوم	٤,٢
-	-	العلوم السياسية	٢,٦	العلوم السياسية	١٦,٧
-	-	الدراسات الإسلامية	٢,٣	العلوم الاجتماعية الأخرى	٤,٢
-	-	الزراعة	١,٨	-	-
كليات أخرى	٨,٠	كليات أخرى	٠,٨	-	-

المصادر: بخيت (١٩٩٦ ب، ١٣): عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ٣/٩٢): نابولي وآخرون (١٩٩٥، ١٢٧)  
لقد شكل التباين الاجتماعي مشكلة بالنسبة للوحدة، ومن ثم لاحظ الصحفي  
المعروف صلاح عيسى في فبراير ١٩٩٠ قوة الصحفيين المصريين بقوله:  
"إن أخطر الجروح التي تلقيناها في هذه الأوقات العاصفة هي أننا لم نعد كما  
كان عهدنا منذ خمسة عقود، أي لم نعد "جماعة" يعرف الجميع فيها بعضهم البعض  
كما يعرفون أنفسهم، لقد اتسعت الفجوة بين الأجيال وازداد الشقاق بين التيارات  
(السياسية). وبالإضافة إلى ذلك، انقسمنا إلى رؤساء ومرؤوسين، أغنياء وفقراء،  
شماليين وجنوبيين. وازدادت الشكوى من الولاء المزدوج - بل وغياب الولاء في بعض  
الأحيان. وهاجر الكثيرون من بيننا إلى جميع أنحاء العالم، إما بصحبة أقلامهم أو  
أجسادهم أو كليهما معاً، وقوى الإحساس بالاعتزاز عند الكثيرين، وسعوا في البحث

عن ملاذ داخل أنفسهم (ما يعنيه هنا هو ربما "الهجرة إلى داخل النفس") (عيسى ١٩٩٠، ١٧٨).

ويربط الباحث محمد السيد سعيد من مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية بين تباين المصالح - التي تناقشها الفقرة التالية - وتباين الهيكل الاجتماعي للصحفيين:

"عندما يتعلق الأمر بالمصالح ... فهناك تناقض شديد داخل جماعة الصحفيين بوصفهم مجموعة مهنية... فهناك أشخاص على قمة السلم، وكتلة ضخمة من الصحفيين شبه العاطلين عن العمل، وهناك كتلة سائلة تتحرك من مكان لآخر... الصحفيون الأحرار Free Lancers. وهناك أشخاص داخل الجريدة نفسها وصلوا إلى مناصبهم بسبب تفوقهم وحسهم المهني، بينما هناك آخرون جاءوا فقط بسبب تبعيتهم للسلطة أو بفضل المحسوبية" (مقابلة شخصية مع سعيد).

#### ١-٥-٦ الخلاصة

بعد تأمل البنية الاجتماعية للصحفيين المصريين بالتفصيل، وجدنا القليل من الجوانب التي قد تعزز من قدرتهم على الصراع، وهي في الأساس تجربة التعلم في نفس النظام المدرسي وتلقي الأغلبية تعليماً عالياً. وتتناقض تلك المظاهر الإيجابية مع عدد أكبر بكثير من المشكلات: الفقر الذي يعاني منه عدد من الصحفيين خاصة الشباب، واعتماد كل الصحفيين المنظمين تقريباً على المجموعات الاستراتيجية مادياً. أما الصحفيون الذين لا يعتمدون على تلك المجموعات فهم على الأرجح من الفقراء الذين يفتقرون إلى النفوذ. ويمكن وصف مصداقية الصحفيين كجماعة مهنية بأنها متواضعة على أحسن تقدير، أما الترابط الاجتماعي بينهم فهو شديد الضعف. وهناك فروقات اجتماعية في الدخل والتأمين الاجتماعي وعضوية النقابة والمؤسسات الصحفية والمنصب الوظيفي والسمعة الشخصية ودرجة القرب من السلطة والمؤهلات الوظيفية والكليات الجامعية التي تخرجوا منها.

ويشكل الوضع الاجتماعي الاقتصادي العام عبئاً على قدرة الكثير من الصحفيين على العمل كأناصر للحرية السياسية في مصر، كما يفسر جزئياً الصعوبات التي طالما واجهوها في التسعينيات في الوقوف معاً من أجل تفعيل مصالحهم أو الدفاع عنها أو الدفع في اتجاه الديمقراطية. ويُتوقَّع بصفة خاصة أن تقلل الصعوبات المالية التي يتعرض لها الكثير من الصحفيين من "شهيتهم" للتورط في أنشطة سياسية

محفوفة بالمخاطر. وتمارس التبعية المادية لكثير من الصحفيين إلى المجموعات الاستراتيجية أثراً ماثلاً. وحتى إذا كان للصحفيين "قضية حقيقية" يحاربون من أجلها - مثل سجن بعض الصحفيين أو القيود الجديدة التي تفرضها المجموعات الاستراتيجية على السياسة العامة- قد تُثار شكوك حول دوافع الصحافة لأنها لا تتمتع بقدر كبير من المصداقية. وأخيراً، من المرجح أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة بين الكثير من الصحفيين تتسبب في عدم الاتساق الملاحظ في كثير من الأحيان (انظر الأقسام التالية) بين الصحفيين وعدم قدرتهم على الاتحاد حتى من أجل القضايا المتعلقة بحرية الصحافة.

### ٥-٢ الاهتمام المنقوص بالتغيير الديمقراطي بين الصحفيين المصريين

ينسب نموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، وكذلك بعض دراسات الحالة المعنية بمساهمة الصحفيين في الديمقراطية قيمة تفسيرية كبيرة إلى اهتمام الفاعلين بعملية الديمقراطية. وبالنسبة لنموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة، يحدد استعداد الجماعات المشاركة فرص التغيير الديمقراطي إلى حد ما. وقد تتصادم المجموعات المعارضة والاستراتيجية نتيجة للفرصة في مشاركة سياسية (متزايدة)، أو من أجل نشر ثقافة ما أو هوية دينية أو الحفاظ عليها، أو المكانة الاجتماعية، أو تحقيق أيديولوجيات دينية أو علمانية، أو مقاومة تجاوزات الجماعات الأخرى. وقد تؤدي الاهتمامات المتضاربة بدورها إلى صراع بين الجماعات المعارضة التي قد تقنع النخبة التي تتحكم في السلطة أن تفتح الطريق أمام الديمقراطية الكاملة في البلاد. وتظهر دراسة حالة كوريا الجنوبية من ناحية وروسيا من ناحية أخرى (انظر الفصل الأول) أهمية تباين الاهتمامات بين الصحفيين المعارضين والمجموعات الاستراتيجية التي تحافظ على الوضع القائم. فبينما أثر تباطؤ بعض الصحفيين في الالتزام بالديمقراطية في كوريا الجنوبية سلباً على حرية الصحافة الموجودة بالفعل، بدا أن اختيار مساندة الديمقراطية لدى كثير من الإعلاميين في روسيا قد دفع بعملية الإصلاح إلى الأمام.

وسيتضمن هذا القسم تحليلاً لأهداف الصحفيين المصريين في التسعينيات، فيما يختص بالتغيير الديمقراطي بصفة رئيسية. وكما أوضحنا في الفصل الرابع، لا يشكل الصحفيون المصريون مجموعات استراتيجية أو معارضة بشكل واضح، ولكن خليطاً من الأطراف الفاعلة ذات اهتمامات تتباين تبايناً واسعاً، وبالتالي لا يمكن

تصنيفها بسهولة كمجموعات استراتيجية أو معارضة، بل قد نجد "مجموعة من الاهتمامات المختلطة". ويقدم القسم ٥-٢-١ نظرة عامة إلى هذه الصورة المتباينة من الاهتمامات الصحفية في مصر. ويمكن تمييز أربعة أنماط من المواقف تجاه الديمقراطية، فبينما تدعم مجموعة من الصحفيين مطالب قوية وواسعة المجال من أجل الإصلاح الديمقراطي، يبدو أن هناك العديد من الصحفيين على استعداد لقبول الوضع السياسي القائم وهم أكثر اهتماماً بالسعي وراء المصالح الشخصية. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم أقلية منهم بحماس السياسات الصحفية للمجموعات الاستراتيجية. وأخيراً، يعارض فريق من الصحفيين الحكومة من "المنظور الإسلامي"، ويضيفون من حين إلى آخر قيوداً أخرى إلى القيود المفروضة بالفعل على حرية التعبير.

يلي هذه المقدمة عن المواقف العامة للصحفيين بالنسبة للتحوّل الديمقراطي القسم ٥-٢-٢ الذي يحلل اهتمامات المؤسسات المختلفة التي ينظم الصحفيون أنفسهم حولها مهنيًا وسياسيًا، وهي نقابة الصحفيين، ودور الصحف "القومية"، والأحزاب السياسية وصحفيها، والصحافة الخاصة التي برزت مؤخرًا، وجماعات حقوق الإنسان. وشأنها في ذلك شأن الصحفيين ككل، تعبر هذه الجماعات عن مجال واسع وغير متسق من الاهتمامات، يتوجه معظمها إما لإيذاء الحرية السياسية أو لمعارضتها، ويمكن اعتبار إحدى تلك المؤسسات فقط - أي مجموعات حقوق الإنسان - مسانداً حقيقياً وأصيلاً للديمقراطية.

## ٥-٢-١ اهتمام الصحفيين كمجموعة مهنية

### بالإصلاح السياسي في التسعينيات

إن تقييم اهتمام شخص ما أو جماعة اجتماعية ما مسألة معقدة لأن المصالح الحقيقية قد تكون خفية أو مكشوفة جزئياً. وهذه المشكلة موجودة أيضاً بالنسبة للصحفيين المصريين - خاصة عندما يطرح عليهم باحث غربي بعض الأسئلة. فقد يميل الصحفيون إلى المبالغة في التزامهم بالديمقراطية والتأكيد على وحدة مهنية غائبة أمام طرف خارجي، أو التقليل من شأن الاهتمامات المادية. إلا أنه، وكما ذكرنا من قبل، يمكن تحديد أربعة مواقف سائدة: موقف يتجه نحو الإصلاح، وموقف يميل إلى الحفاظ على الوضع القائم، وموقف "اللامبالين" وموقف إسلامي محافظ. لقد برزت أفكار الإصلاحيين بصفة عامة في مطبوعات مجموعات حقوق الإنسان أثناء النزاع حول قانون الصحافة رقم ٩٣ (انظر القسم ٥-٤). ولكنها صيغت على

نحو أكثر شمولاً في التوصيات الختامية للمؤتمرين العامين الثاني والثالث للصحفيين عامي ١٩٩١ و١٩٩٥. وكان الهدف من تلك المؤتمرات، التي تنظمها نقابة الصحفيين هو مناقشة وضع المهنة والخطوات اللازمة لتطويره والوصول إلى قرارات خاصة بتطبيق التغيير المطلوب. وقد دعت التوصيات الختامية المتعلقة بالمجال السياسي العام في مصر والمهنة الصحفية بوجه خاص إلى إصلاحات عامة وشاملة في الصحافة، بالإضافة إلى النظام السياسي. ومن ثم، يمكن أن تُستخدَم تلك التوصيات كقائمة شاملة لاهتمامات الصحفيين ذوي التفكير الإصلاحي سياسياً ومهنياً.

وإلى جانب هذه الاهتمامات التي عبرت عن إرادة التغيير المهني والسياسي، أظهر بعض الصحفيين -الذين أطلق عليهم من قبل لقب الموظفين- اهتماماً بالمسائل المادية أكثر من الديمقراطية. وقد وجدت هذه المطالب طريقها إلى التوصيات الأخيرة للمؤتمرين العامين، وإن كانت بشكل أكثر تقييداً. وعلى العكس، احتلت المطالب المادية والوعود مكاناً أكثر بروزاً في انتخابات النقابة عام ١٩٩٩، وستساعدنا هذه المطالب في استكمال دراسة الاهتمامات المادية.

ثالثاً، قمنا بتحليل أهداف المجموعات الاستراتيجية وأتباعها من الصحفيين تجاه الصحف والصحافة، عن طريق مراجعة بيانات ممثلي المجموعات الاستراتيجية بشأن دور الصحافة.

وأخيراً، يدعو بعض الصحفيين إلى تفسير دفاعي عن الإسلام ويسعون في بعض الأحيان إلى فرض قيود على هامش حرية التعبير القائم بالفعل. ويمكن العثور على هذه الشريحة من الصحفيين بصفة خاصة في جريدة "الشعب" المعارضة الإسلامية الأسبوعية. وتبرهن أمثلة عدة مستقاة من أحداث جرت في أواخر التسعينيات على اندفاع الصحفيين المصريين في هذا الاتجاه.

وبعد تقديم المواقف الأربعة، سنقوم بتقدير حجم الدعم الذي تجده كل من هذه الأطروحات الأربع بين الصحفيين.

## ٥-٢-١-١ موقف الإصلاح الليبرالي السياسي والمهني

عُقد المؤتمران العامان لنقابة الصحفيين في عامي ١٩٩١ و١٩٩٥ في ظل تأثير التحولات الديمقراطية التي اجتاحت بلدان أوروبا الشرقية والوسطى، علاوة على التقدم السريع والمتلاحق في تقنيات الاتصال. ونُظِم مؤتمر عام ١٩٩٥ في مناخ أكثر خصوصية، حيث انعقد بعد مرور أربعة أشهر على إقرار القانون رقم ٩٣ الذي



زاد عقوبات السجن والغرامات المالية المفروضة على الصحفيين وأثار غضباً غير مسبوق بين صفوفهم (انظر القسم ٥-٤). ومن ثم، تحول المؤتمر إلى منتدى للتنفيس عن الغضب والدعوة إلى الإصلاح. وانتهى المؤتمران إلى قائمة طويلة من "التوصيات" المتشابهة الرامية إلى تحسين أوضاع المهنة.

ويمكن تقسيم الأهداف الإصلاحية المختلفة إلى أهداف تشير إلى البيئة السياسية العامة وأهداف تتعلق بالبنية القانونية والمؤسسية للصحافة، وأهداف تتصل بمعايير المهنة الصحفية وبأداء المؤسسات التي يفترض أنها تمثل الصحفيين. إلا أنه يمكننا عرض جزء صغير من هذا العمل فحسب، من المطالب الإصلاحية التفصيلية، بنية الحفاظ على الاتجاه العام لهذه المطالب.

#### ٥-٢-١-١-١-١ تغيير البيئة السياسية

أشرنا في مقدمة هذا العمل إلى أن الصحفيين المصريين يدركون العلاقة بين الديمقراطية والصحافة القوية ذات النفوذ والتأثير. ويتضح هذا الإدراك في خطب وتوصيات المؤتمرين الثاني والثالث، حيث أصبحت الدعوة إلى مناخ أكثر ديمقراطية أحد أهم الموضوعات المطروحة فيهما. ولم يُنظر إلى أهمية الديمقراطية بوصفها عاملاً بالغ التأثير في تطور الصحافة فحسب، بل أيضاً لتطور البلاد كافة ومن أجل الفائدة الشخصية لجميع المواطنين. وعلى سبيل المثال، استهل نقيب الصحفيين السيد مكرم محمد أحمد كلمته الافتتاحية في مؤتمر عام ١٩٩١ - بحضور رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشورى ووزير الإعلام - بالتعبير عن الأمل في أن يخرج هذا المؤتمر "برؤية شاملة تضمن مستقبلاً أكثر حرية وازدهاراً للصحافة المصرية". ويتحقق ذلك جزئياً عن طريق "تعميق الديمقراطية المصرية". ووفقاً لما ذكره مكرم محمد أحمد، يجب أن تكون الصحافة المصرية في التسعينيات "منارة للحقيقة يضيء في عالمنا العربي قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحق في المعارضة وفي المشاركة... مما يؤدي إلى "ازدهار التجديد... والمشاركة، وازدهار المصريين وكل مصر". وقد كررت التوصيات الختامية للمؤتمرين الثاني والثالث موقف مكرم محمد أحمد بشأن ضرورة التغيير في البيئة السياسية. وفي كلتا الحالتين، جاء هذا المطالب على رأس القائمة. وقد جاء في افتتاحية المؤتمر الثاني: "وضعت توصيات المؤتمر للتعبير عن الاعتقاد العميق بضرورة إرساء قواعد الديمقراطية في المجتمع...". وتوضح الأهمية التي أولها المشاركون في المؤتمر إلى الحاجة إلى الديمقراطية جلية من "المبادئ والخطوط



الصحفيون إلى إلغاء القوانين واللوائح المؤسسية المختلفة التي تشكل هذه العقبات. وتقدم التوصية الأولى لمؤتمر عام ١٩٩٥ قائمة من القوانين التي يجب إما إلغاؤها أو تغييرها، وهي القانون ٩٣ لعام ١٩٩٥، و١٤٨ لعام ١٩٨٠ و٢٠ لعام ١٩٣٦، علاوة على عدد من المواد في قانون العقوبات - تعتبر جميعها مقيدة لحرية الصحافة، حيث تقيد هذه القوانين أربعة مجالات رئيسية هي حرية ملكية الصحف ونشرها، وعدم التعرض للاعتقال والسجن، والتحرر من الرقابة، والحق في الإجراءات القانونية السليمة. وقد صدرت توصيات مفصلة بالإصلاحات في جميع تلك المجالات<sup>٤٢</sup>.

### ٥-٢-١-١-٣ التغييرات في التنظيم المؤسسي للصحافة

ليس بإمكان الوضع السياسي لدولة ما وقوانين الصحافة بها أن تضر بحرية الصحافة فحسب، بل وأيضاً بتنظيم الصحافة نفسها. ومن المرجح أن تؤثر الفوارق القوية في الموارد بين الصحف التابعة للمجموعات الاستراتيجية و صحف المعارضة على قدرة الصحف المختلفة على الوصول إلى الرأي العام. وقد أوصى المؤتمران العامان الثاني والثالث بتقليل نفوذ الدولة على الصحافة القومية والحزبية والإقليمية، وطالب بمعاملة الصحفيين من جميع الصحف معاملة متساوية فيما يختص بالحصول على المعلومات مثلاً، وبتحديد المواقف الأيديولوجية للصحف. وقد صيغت هذه المطالب بالتفصيل<sup>٤٣</sup>. وكمثال سنعرض بعض تلك المطالب الخاصة بدور الصحف القومية.

طالب المؤتمران بالإبقاء على المؤسسة، لكن بعد تغيير طابع دور الصحف القومية. ولم يدع أي من المؤتمرين الثاني أو الثالث إلى حل دور الصحف القومية أو بيعها للقطاع الخاص، لأنها تلعب "دوراً اجتماعياً وسياسياً وإعلامياً هاماً" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٠). إلا أن المشاركين في كلا المؤتمرين لم ينظروا إلى تلك الدور بوصفها مثلاً محايداً أو موضوعياً للمصالح، ولكن بوصفها تتأثر تأثراً بالغاً بالنفوذ الحكومي وبكونها منظمة تنظيمياً شديد الهرمية. ومن ثم، رغب المشاركون في مؤتمر عام ١٩٩١ في الحفاظ على دور الصحف القومية "شريطة أن تعبر عن الحوار الوطني وأن تكون مؤيداً ونصيراً للضمير العام الذي يسعى إلى تقوية وأصر الوحدة في المجتمع وتعكس الحوار الدائر بين القوى السياسية في مصر". بعد ذلك بأربع سنوات، دعا المشاركون إلى "إعادة النظر في الهياكل الحالية لدور الصحف القومية حتى تصبح صحفاً قومية مستقلة ومحايدة بالمعنى المحدد، حيث يجب أن تعبر عن جميع الآراء والتيارات والقوى في المجتمع" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ه، ٥٧).

وبالإضافة إلى ذلك، دعا الصحفيون إلى مراجعة ثورية للهيكل الإداري لهذه الصحف، واقترحوا أن يتم الفصل بين الملكية (للدولة) والشئون الإدارية، ودعوا إلى مساندة فكرة الإدارة الذاتية بدلاً من ذلك، حيث إن تغييراً كهذا من شأنه أن يحد كثيراً الفرصة أمام الدولة لاستخدام الصحافة القومية لتحقيق أهداف سياسية.

وكانت فكرة "الديمقراطية الإدارية" التي صاحبت الفكرة السابقة على نفس القدر من الأهمية، حيث أشارت ضمناً إلى أن "الصحفيين يجب أن يشاركوا في انتخاب رئيس التحرير" من بين أشياء أخرى (التوصية رقم ١٨ للمؤتمر العام ١٩٩٥، انظر نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٠). وحيث إن ترشيح رئيس التحرير يُعد إحدى أهم الأدوات في يد المجموعات الاستراتيجية للسيطرة على المؤسسات الصحفية القومية، فمن المرجح أن يؤدي مثل هذا التحرك إلى تغيير طابع الصحافة المصرية على نحو كبير وبتحقيق الفرصة أمام عمل صحفي أكثر استقلالاً. بالإضافة إلى ذلك، طالب الصحفيون بشفافية أكبر من الناحية المالية وذلك بالنسبة لدور الصحف القومية التي لا تحقق مكاسب مالية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان استقلالها المادي عن المجموعات الاستراتيجية. ودعا مؤتمر عام ١٩٩١ إلى إدارة الميزانية بموجب "الآداء الصحفي والاقتصادي والإداري، بحيث تستطيع الصحيفة أن تطور نفسها من الداخل بالاعتماد على دخلها الخاص" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٠). وقد تابع مؤتمر ١٩٩٥ تلك المسألة وتناولها مرة أخرى حيث خرج بتوصيات مشابهة، علاوة على اقتراح فرض الرقابة المالية على دور الصحف. ويجب أن يتحمل المسؤولون التنفيذيون المسؤولية عن الآداء المالي أمام الجمعيات العمومية الخاصة بالصحف وفقاً "للمبادئ الديمقراطية" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٥٧ و ٥٨). وبدت مسألة تنظيم الصحف القومية ذات أهمية كبرى بالنسبة للصحفيين عام ١٩٩٥، حتى أنهم أوصوا بأن تكون الموضوع الرئيسي للمؤتمر العام الرابع المزمع عقده في عام ١٩٩٧.<sup>٤٤</sup>

#### ٥-٢-١-١-٤ النهوض بالمعايير الصحفية

مع نشر التقارير الصحفية غير الدقيقة والشائعات، والخضوع لمطالب أصحاب الإعلانات أو غيرهم من مانحي المال، قد يدمر الصحفيون سمعة مهنتهم أو يضعفوا من تأثيرها على عمليات الديمقراطية. وعلى العكس من ذلك، وكما هو الحال في تركيا التي ناقشنا حالتها في الفصل الأول، يمكن للمعايير الصحفية الرفيعة أن ترسخ من

نفوذ الصحافة، فتحولها من ثم، إلى طرف أكثر فعالية في الدفع نحو الديمقراطية. وخلال التسعينيات، كانت النظرة السائدة هي أن المعايير الصحفية في مصر في حالة تدهور مضطرد<sup>٤٥</sup>. وفي عام ١٩٩٨، احتدم الجدل على صفحات الجرائد المصرية حول ظهور صحافة "صفراء" ذات معايير متدنية<sup>٤٦</sup>.

ويتضح من توصيات المؤتمرين العامين في ١٩٩١ و١٩٩٥ أن الصحفيين يدركون ضرورة الحفاظ على المعايير الصحفية وأخلاقيات المهنة. وقد أشار مؤتمر عام ١٩٩١ إلى "ضرورة الفصل التام والواضح بين العمل الصحفي والعمل الإعلاني وكبح السيطرة المتزايدة للعمل الإعلاني والسطوة الإدارية والمالية داخل الصحف على العمل الصحفي. لقد حدث تدفق من التخصصات المهنية وتوسع في القوى الإدارية والإعلانية، كما فرضت قيود عملية جديدة على حرية الصحافة" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ٨). وبينما كرم مؤتمر عام ١٩٩٥ الهموم نفسها، دعا أيضاً إلى إلزام الصحفيين باتباع "ميثاق الشرف الصحفي الذي أصدرته نقابة الصحفيين، والالتزام بمبادئ الثقة والاستقامة والصواب المذكورة تحديداً في أدبيات المهنة والتقاليد الصحفية وقانون نقابة الصحفيين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدستور والمعايير الأخلاقية التي تحمي الحياة الخاصة للمواطنين" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ - ٥٦ و٥٧).

### ٥-١-٢-٥-١-٢-٥ تنظيم عملية تمثيل الصحفيين بشكل أكثر فعالية

يمكن للصحفيين أن يدفعوا بالعديد من المصالح بدون وجود تمثيل فعال، لكن لا ينتظر تحقيق هذه المصالح. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لمعظم الأهداف المذكورة آنفاً. وبإستثناء إلغاء القانون رقم ٩٣، لم توضع أي من المطالب حيز التنفيذ. ويُعزى جزء من التقصير إلى عدم فاعلية نقابة الصحفيين في متابعة توصيات المؤتمرات العامة. وليس من المستغرب أن أحد أهداف مؤتمر ١٩٩٥ كان تعزيز دور نقابة الصحفيين (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ٥٨). بيد أن التوصيات الجديدة فشلت في تحليل أسباب ضعف النقابة، كما أنها لم توص بتدابير محددة لعلاج هذا الضعف. أما الطلب الملموس الوحيد الذي تم تنفيذه فهو أن تدفع المؤسسات الصحفية الحصة المقررة قانوناً من عائدات الإعلانات للنقابة<sup>٤٧</sup>. وبالتالي، ظل مطلب التغيير في هذا المجال أكثر غموضاً عن غيره. وقد لا يكون هذا مستغرباً لأن النقابة هي التي نظمت المؤتمرين الثاني والثالث.

ويبدو أن مؤتمر عام ١٩٩٥ طالب بزيادة نفوذ الصحفيين في المجلس الأعلى للصحافة كي يقلل من تأثير الدولة على الصحافة، مما يخدم المجموعات الاستراتيجية في الإشراف على الصحافة وتنظيمها. وقد طالب الصحفيون "بتشكيل المجلس الأعلى للصحافة من أغلبية من الصحفيين وأن يشغل أحد الصحفيين الكبار رئاسته، بحيث يصبح المجلس مؤسسة شعبية مستقلة" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٥٨). باختصار، طالب الصحفيون بإصلاح جذري في جميع المجالات: بدءاً من الإطار السياسي ووصولاً إلى سلوك الكتاب أنفسهم. وإذا تم الوفاء بجميع المطالب، فهذا يعني الوصول إلى الديمقراطية الكاملة وحرية الصحافة في مصر.

### ٥-٢-١-٢ اهتمامات الموظفين

إلى جانب هؤلاء الذين حاولوا الدفع بجدول أعمالٍ إصلاحي، كانت هناك مجموعة من الصحفيين أبدت اهتماماً بتأمين مصالحها المادية ومطالبها أكثر من التدخل في السياسة. وقد ذكرنا من قبل أن هؤلاء الصحفيين كثيراً ما يطلق عليهم زملاًوهم الأكثر انخراطاً في السياسة لقب "الموظفين".

ويدعي الكثير من الموظفين أنهم بدورهم يريدون إصلاحاً سياسياً وقانونياً ويرغبون في استقلال الصحافة، لكن جنباً إلى جنب مع رفع مستوى معيشتهم. بيد أن الجزء الآخر من المطلب يتضمن في السياق المصري سيطرة أكبر من جانب الحكومة؛ حيث إن الدولة لا زالت هي التي توفر معظم التمويل للصحفيين. ويمكن أن تكون الطبيعة المتناقضة للمطالبة بحرية أكبر للصحافة وزيادة المرتبات والمكاسب الاجتماعية قد تسببت في أن يعالج مؤتمراً ١٩٩١ و١٩٩٥ قضية تحسين الأحوال المادية للصحفيين باقتضاب.

وقد أوصى مؤتمر عام ١٩٩١ "بإعداد لوائح جديدة للمرتبات تتناسب مع الظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، وتضمن حداً أدنى للرواتب لجميع الصحفيين العاملين في مختلف الصحف وفرصاً متساوية في المميزات والحقوق" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ١٤).

ودعت توصية أخرى للمؤتمر نفسه إلى وضع حد أدنى للرواتب في الصحف الحزبية والإقليمية والمتخصصة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك دعوة لمنح الصحفيين الفرصة للعمل بعد سن الستين (وهي السن القانونية للتقاعد) إذا رغبوا في ذلك. وكان هذا هو المطلب المادي الوحيد الذي تكرر في مؤتمر عام ١٩٩٥.

ولكن وفقاً لما ذكره العديد من المراقبين، تنتشر الاهتمامات المادية بين الصحفيين الذين يوجهون مطالبهم إلى رجال الأعمال والمجموعات الاستراتيجية، ومن ثم يفسدون فرص الديمقراطية. وتشير عواطف عبد الرحمن، رئيسة قسم الصحافة بجامعة القاهرة إلى أن :

"العلاقة بين الصحفيين ورؤسائهم ، أو بين الصحفيين ومصادرهم لا تحكمها مبادئ الديمقراطية، بل الاتصالات الشخصية وتحقيق المصالح الشخصية، مما يفتح الباب على مصراعيه أمام رجال الأعمال والمستثمرين للتوغل داخل الصحف وتقرير مصيرها عن طريق الإعلانات ( جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩).

ويتفق محمود عوض<sup>٤٨</sup> مع الرأي القائل بأن الكثير من الصحفيين على استعداد كبير لمبادلة الحقيقة بتحسين مستوى معيشتهم، حيث يرى خطراً حقيقياً في ازدياد حجم الإعلانات وأنه "لا يفسد العمل الصحفي فحسب، بل والصحفيين أيضاً والأجيال التي تليهم" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٣٥)<sup>٤٩</sup>.

تتوجه المطالب المادية صراحة نحو المجموعات الاستراتيجية، وهذه الحقيقة تتضح بجلاء قبل انتخابات النقابة، حيث يعد المرشحون الراغبون في استقطاب أصوات الناخبين "بكل ما في الأرض والسماء". ففي انتخابات عام ١٩٩٩ على سبيل المثال، لاحظ أحد مراقبي الحملة الانتخابية "تضخماً حقيقياً في الوعود" قائلاً: "إذا تم الوفاء بجميع الوعود، قد ينتهي الحال بأن يحصل الصحفي على شقة سكنية، وشاليه في منتجع صيفي، وجهاز كمبيوتر، وهاتف محمول، وجهاز فاكس. وقد يحصل أيضاً على قروض بتسهيلات، وعلى زيادة كبيرة في المرتب، ويسافر للخارج في برامج تدريبية، ويحصل على تذاكر طائرة أو أتوبيس بأسعار مخفضة، ويحصل على مصاريف مدرسية أو جامعية مخفضة، وعضوية في نادٍ رياضي، ويشاهد مباريات كرة القدم بالمجان، ويذهب إلى الملاهي دون مقابل، ويحصل على أسعار مخفضة لإقامة حفلات الزفاف، بل قد يشتري بعض المواد الغذائية بنصف الثمن" (الأهرام ويكلي، ٢٤-٣٠ يونيو ١٩٩٩، ٥). ويمكن الاطلاع على وعود إضافية في نشرات الحملة التي وزعها المرشحون وأتباعهم يوم الانتخابات، مثل "مستشفى للصحفيين"، والحج بتكاليف مخفضة، أو الإعفاء من مخالفات المرور. وقد وعد المرشح الفائز بمنصب نقيب الصحفيين السيد إبراهيم نافع بزيادة في الرواتب (ويبدو أنه حقق ذلك بالفعل - انظر الأهرام ويكلي، ١-٧ يوليو ١٩٩٩، ٣) بلغت ٧٠ جنيهاً لجميع الصحفيين، كما وعد أيضاً بالانتهاء من تشييد المبنى الجديد للنقابة

ورفع كفاءة التجهيز التكنولوجي للصحفيين.

ومن الواضح أن معظم الصحفيين وصحفهم المقيدة مالياً عادة ودورهم الصحفية لا تستطيع توفير هذه المزايا، فالمتوقع أن الدولة هي التي سترفع مستويات المعيشة. وبهذه الطريقة، توطد مصالح الموظفين أيضاً الوضع القائم، حيث تكون المجموعات الاستراتيجية على استعداد للسماح بتدفق بعض التمويل إلى عامة الصحفيين ومن ثم تضمن هيمنتها عليهم.

### ٥-٢-٣ الموقف المعزز للوضع الراهن

أوضح القسم ٣-٢ أن بعض رؤساء تحرير الصحف القومية في عهد السادات قد تعاونوا عن كثب مع المجموعات الاستراتيجية عن طريق المساعدة في تطهير الصحافة من منتقدي الرئيس على سبيل المثال. ولم يكن هذا التعاون وليد الصدفة، فالعديد من رؤساء التحرير كان السادات هو من عينهم في المقام الأول. وفي عهد مبارك، ما زال كبار مسؤولي الدولة هم الذين يعينون الصحفيين في المناصب العليا أو يقلونهم من مناصبهم، إلا أن هؤلاء الصحفيين يُمنحون قدراً أكبر من الحرية. ومن ثم، نجد تنوعاً كبيراً في الآراء بين كبار صحفيي دور الصحف القومية، فبعضهم يبدو وكأنه يرى نفسه مسؤولاً عن العلاقات العامة للحكومة، أو ينظر إلى نفسه بوصفه شخصية دعائية، أما البعض الآخر فهو أكثر انتقاداً ويذهب في بعض الأحيان إلى حد مهاجمة رئيس الوزراء.

ومن أجل فهم وضع هؤلاء الصحفيين الذين يعملون كممثلين عن المجموعات الاستراتيجية، من الضروري معرفة موقف تلك المجموعات من الصحافة، حيث يمكن تمييز النقاط التالية:

- يُنظر إلى الغالبية العظمى من الصحفيين كمصدر قوة استراتيجية لا غنى عنها للدولة ويجب السيطرة عليهم وتمويلهم من قبل الدولة.
- يجب ألا تصبح الصحافة أو الصحفيون قوة مستقلة تسعى من أجل الديمقراطية وحرية الصحافة.
- إلا أنه يمكن السماح بقدر من الحرية للصحافة، بل ربما تلقى هذه الحرية ترحيباً صادقا.

كانت الحكومة تستبعد حتى نهاية التسعينيات، فكرة خصخصة دور الصحف القومية التي تهيمن على سوق الصحافة في مصر<sup>٥</sup>. ومن خلال تأثيرها على تعيين



رؤساء التحرير وتوفيرها التمويل اللازم للصحفيين والصحف عن طريق نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة، احتفظت المجموعات الاستراتيجية بوسائل حاسمة للسيطرة على الصحافة. ففي خلال التسعينيات، كانت الصحافة القومية تعتبر أداة استراتيجية لا غنى عنها لتحقيق سياسات البلاد (نابولي، أمين، نابولي ١٩٩٥، ٤٢) مثل تحسين مستوى التنمية الاقتصادية والحفاظ على الوحدة الاجتماعية.

ومع ذلك من الصعوبة بمكان أن تجد مسؤولاً في الدولة أو أي صحفي لا يعبر عن مساندته لمبدأ الصحافة الحرة. بيد أن هذا الضمان الشفهي للحرية يكون متصلاً في كثير من الأحيان بتعهد من الدولة بالاستمرار في التدخل في شؤون الصحافة. فعلى سبيل المثال، رأى مصطفى كمال حلمي، رئيس المجلس الأعلى للصحافة في عام ١٩٩١ أن دور مؤسسته هو "دعم حرية الصحافة واستقلالها وحماية الأصول الاجتماعية الأساسية وضمان الوحدة الوطنية". ومن أجل القيام بذلك، وفقاً لما ذكره حلمي، يوفر المجلس الأعلى للصحافة تمويلاً للصحفيين - من بين أشياء أخرى (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٣٦). وفي الاتجاه نفسه، عبر وزير الإعلام صفوت الشريف عن اعتقاده بأنه "من واجب الدولة أن تقوم بدورها وتضطلع بمسئولياتها بالتعاون مع المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين وذلك لتوفير الاحتياجات الاجتماعية" (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٣١). وتنقل تصريحات مسؤولي الحكومة أيضاً عدم رغبة الدولة في تقليل تدخلها (في شؤون الصحافة)، حيث يؤكدون أن الصحافة تتمتع بالفعل بالحرية، ومن ثم يلمحون ضمناً إلى عدم الحاجة للتغيير. فعلى سبيل المثال، رأى الرئيس مبارك في خطابه الافتتاحي للمؤتمر العام الثاني للصحفيين عام ١٩٩١ أن الصحافة "قوة شعبية حرة" (الصحفيون، مايو ١٩٩١، ٥١).

وفي مناسبة أخرى، تعهد الرئيس "بتشجيع الصحافة الحرة المسؤولة، وتوفير الوسائل اللازمة لها كي تحقق أهدافها النبيلة على نحو فعال وفقاً للدستور والقواعد القانونية، وحسب القيم الاجتماعية والتقاليد والمصالح العليا للأمة (الإيجبشيان جازيت، ٨ مارس ١٩٩٨، ١). إن تصريحات كهذه لا تشير إلى تدخل الدولة في الصحافة فحسب، بل وإنما تحمل أيضاً افتراض أن الصحفيين لا ينبغي أن يصبحوا قوة مستقلة تدفع نحو التحول الديمقراطي. إن إصرار الرئيس في الاقتباس الذي استشهدنا به وإشارته إلى الهياكل القانونية القائمة يشير أيضاً إلى التضارب بين مطالب الصحفيين الإصلاحيين والمجموعات الاستراتيجية، حيث يرغب الصحفيون في تغيير هذه القوانين تحديداً، التي تنظر إليها المجموعات الاستراتيجية بوصفها

شرعية. وخلال التسعينيات، أحبطت المجموعات الاستراتيجية كل المحاولات من جانب الصحفيين لتحرير تشريعات الصحافة القائمة، حيث إن التغيير يجب أن يتم وفقاً لأفكار المجموعات الاستراتيجية. وتبعاً لذلك، ذكر رئيس سابق لهيئة الاستعلامات المملوكة للدولة أنه:

"لا يمكن بناء الديمقراطية وتعزيزها دون مشاركة الدولة أو خارج إطار الدولة أو في ظل ظروف تصادمية معها؛ كما أنه ليس من الممكن أيضاً بناء هيكل ديمقراطي أو تعزيزه في غياب إجماع وطني، تتصرف فيه الجماعة الوطنية في شكل تحالف أو جبهة وطنية موحدة حول الدولة" (مقتبس من نابولي، أمين، نابولي، ١٩٩٤، ٤٣). بيد أن من الخطأ استنتاج أن المجموعات الاستراتيجية تعارض تماماً حرية الصحافة، فالوجود المستمر للصحافة الحزبية وظهور الصحافة الخاصة في التسعينيات يشير إلى وجود قدر كبير من التسامح، خاصة عندما نقارن أوضاعها ببعض البلدان العربية في التسعينيات مثل العراق وسوريا أو ليبيا. ويرجع قبول صحافة متباينة وناقدة جزئياً إلى حاجة المجموعات الاستراتيجية إلى شرعية سياسية، ورغبتها في توفير "صمام أمان" للقوى المعارضة التي قد تصبح صعبة المراس، أو يرجع إلى نفاذ بصيرة هذه المجموعات في أن الصحف الحزبية يمكن أن تكون سلاحاً مفيداً في يد الفرقاء السياسيين داخل المجموعات الاستراتيجية، أو حتى لرغبة أصيلة من جانب هذه المجموعات في توفير نطاق معين من الحرية.

وأما كانت الأسباب، لا تتضح حدود هذه الليبرالية المقيدة دائماً، فتصريح الرئيس مبارك المذكور أعلاه أن حرية الصحافة يجب أن تتحرك في حدود "القيم والتقاليد الاجتماعية والمصالح العليا للأمة" تشير إلى هذا الغموض، الذي يلاحظ أيضاً في العديد من قوانين الصحافة المصرية (انظر القسم ٥-٣). فالقوانين لا تضع تعريفاً للمخالفات التي يعاقب عليها مثل "ازدراء مسئول الدولة" أو "انتهاك المصالح القومية". وبالتالي، لا يتمكن الصحفيون من التمييز بين الأفعال التي تشكل جريمة والتي لا تعتبر كذلك، ومن ثم يجدون أنفسهم في حالة من عدم اليقين القانوني. وحيث إن المجموعات الاستراتيجية لم تبادر بتحسين هذا الوضع خلال فترة رئاسة مبارك بأكملها، يُفترض أنها تعتزم الإبقاء على حرية الصحافة مقيدة ومبهمه<sup>٥</sup>.

وليس واضحاً تماماً من هم وكلاء المجموعات الاستراتيجية في الصحافة، لكن من المرجح وجودهم بين المحررين وحولهم، وفي أوساط الصحفيين القدامى ورؤساء الصحف المملوكة للدولة، حيث إن المجموعات الاستراتيجية هي التي تقوم بتعيينهم.

بيد أن هناك فروقا كبيرة بين أفراد هذه المجموعات بالنسبة لحرية الصحافة والمعايير الصحفية والديمقراطية، كما ذكرنا من قبل. وهناك قليل من مؤيدي المجموعات الاستراتيجية ممن لا يكتبون مقالات انتقادية أو لا يقومون بتدابير تحريرية، وهذا مما يحسب لهم. فعلى سبيل المثال، يستخدم الكثير من رؤساء تحرير الصحف القومية، إن لم يكن جميعهم كتابا نقديين من جميع الاتجاهات السياسية. وفي النقابة، يعبرون علناً في بعض المناسبات عن ضرورة الإصلاح القانوني، كما فعل إبراهيم نافع، رئيس مجلس إدارة مؤسسة الأهرام ونقيب الصحفيين أثناء الصراع حول القانون ٩٣. ومن ناحية أخرى، يشير جميع رؤساء التحرير - بالإضافة إلى بعض الصحفيين الكبار- إلى إنجازات الرئيس والحكومة بصفة مضطربة، ويدعمون السياسات المقيدة للمجتمع المدني. وقد ضمن إبراهيم نافع، وهو نقيب الصحفيين من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٧ تمويل الحكومة للمبنى الجديد للنقابة، وهو مشروع تكلف عدة ملايين من الجنيهات، وربما تفوق تكاليف صيانتها السنوية وحدها القدرات المالية للنقابة. وبتبني هذا الموقف المشوش، يتشابه ممثلو المجموعات الاستراتيجية مع موقف الحكومة الذي وصفناه فيما تقدم، فهناك مساحة للنقد ويترك وكلاء المجموعات الاستراتيجية هذه المساحة مفتوحة. ولكن فيما يتعدى تلك المساحة، تُحَبَط جميع المبادرات والإصلاحات ويتم الحفاظ على الوضع القائم.

#### ٥-٢-٤-١- الموقف الديني - المحافظ

بالنسبة لكثير من المصريين، يجب حظراً أية مطبوعات تمثل سباً للإسلام عامة أو للرسول محمد بصفة خاصة. وتسود المشاعر نفسها بالنسبة للنصوص التي يرى أنها "تتناهى مع التقاليد المصرية"، مثل الروايات الجنسية الصريحة. ويدعم بعض الصحفيين العاملين في الصحف الخاصة وصحف المعارضة، بل وأيضاً الصحف شبه الرسمية هذه الأفكار، فهم يمثلون تياراً دينياً محافظاً بشكل ما في الثقافة المصرية يفسر - كما ذكرنا من قبل في الفصل الثاني - الحقيقة في ضوء التقاليد الدينية ولا يجيز الخروج عليها. وتفرض هذه النظرة ضغطاً إضافياً على الحكومة لتقييد حرية التعبير، حيث يُنظر إليها بوصفها "غير إسلامية" أو "مشينة". وتعكس سلسلة من المواجهات الفكرية في مصر عقب نشر مقالات إسلامية - محافظة في أواخر تسعينيات القرن الماضي وأوائل القرن الحادي والعشرين هذا الاتجاه والتوتر الإضافي الذي غلب على الحريات المدنية<sup>٥٢</sup>.

وفي مايو ١٩٩٨، كتب صلاح منتصر عموده الشهير في الأهرام تحت عنوان: "كتاب يجب منعه"، إشارة إلى كتاب "محمد" للعالم الفرنسي مكسيم رودنسون، حيث ادعى منتصر أن الكتاب "يشوه الدين الإسلامي". وخلفية هذا المقال كانت شكوى تقدم بها بعض طلاب الجامعة الأمريكية بالقاهرة كان مقرراً عليهم دراسة هذا الكتاب. وطبقاً لما ذكره صلاح منتصر، ألمح رودنسون، ضمن أشياء أخرى مهينة، أن محمداً تزوج من زوجته الأولى هرباً من الفقر، وأنه كان يتلقى الوحي المقدس عندما يناسبه ذلك. وبعد ظهور هذا المقال بفترة قصيرة، طلب وزير التعليم العالي من الجامعة الأمريكية إلغاء الكتاب من المنهج لأنه افترض أنه يحتوي على تلفيقات تسمى إلى الرسول وإلى الدين الإسلامي. وقد استجابت الجامعة وقدمت اعتذاراً بهذا الشأن، كما سحبت الكتاب من مكتبتها ومن قاعدة المعلومات الخاصة بها التي كان موجوداً عليها منذ عدة سنوات (معلومات من كايرو تايمز، ٢٨ مايو - ١ يونيو ١٩٩٨، ٦، ٥٣).

وفي مستهل عام ١٩٩٩، وفي قضية مشابهة، ناقشت أهم الصحف المصرية بل وأدانت كالمعتاد كتاباً مقرراً في مادة الأدب العربي الحديث بالجامعة الأمريكية بالقاهرة. ولكن هذه المرة كان الأمر يتعلق برواية جنسية صريحة بعنوان "الخبز الحافي" للكاتب المغربي محمد شكري. وقد أوردت مجلة "كايرو تايمز" تعليق محمد مصطفى شردي، صاحب العمود الصحفي بجريدة الوفد، على القضية في يناير ١٩٩٩ كما يلي:

"أشارت لهجة معظم ما جاء في صحف المعارضة والصحف المستقلة (أي الخاصة) أن أغلب الأعمال المقررة في (هذه المادة) تهاجم المجتمع وتتعامل مع الجنس بجرأة ووقاحة. ومن الواضح أن هذا المدرس يريد أن ينمي نظرة معينة محسوبة في عقول تلاميذه عندما يواجهون هذا الكم من السلبيات في مجتمعهم، وبذلك ينجح الدكتور... المحترم في غرس الشك في نفوسهم، ونجد عندئذ جيلاً كاملاً يلفظ المجتمع لأنه يؤمن بأن ما تقوله الجامعة الأمريكية صحيح وما يقوله المجتمع خاطئ، لأنهم لم يسمعوا أو يقرأوا سوى ما قاله الأستاذ وعلق عليه" (كايرو تايمز، ١٨-٣١ مارس ١٩٩٩، ٧).

كما نشرت جريدة "الميدان" الأسبوعية المستقلة في ٩ فبراير ١٩٩٩ مقالاً حول "النص المشين" المقرر على طلبة الجامعة الأمريكية، ونشرت كل من الأهرام والأخبار شكوى في نفس الشأن. وقد وصل الأمر إلى لجنة التعليم بمجلس الشعب، التي خاطبها

وزير التعليم وطمان المشاركين في الاجتماع الذين أصابهم ثورة من الغضب بأنه سيصدر الكتاب (انظر كايرو تايمز، ١٨-٣١ مارس ١٩٩٩، ٧). ولعل التطور الأكثر أهمية هو ما حدث بعد مرور عام هو نشر كل من جريدة الشعب المعارضة وجريدة الأسبوع المستقلة سلسلة من المقالات فجرت "أعنف أحداث شغب شهدتها القاهرة منذ سنوات" (كايرو تايمز، ١١-١٧ مايو ٢٠٠٠)، حيث ذكرت الجريدتان أن رواية "وليمة لأعشاب البحر" للكاتب السوري حيدر حيدر أطلقت على النبي محمد "مطارد النساء". وقد أثار ذلك حفيظة وحنق الطلبة، خاصة أن وزارة الثقافة المصرية أعادت طبع الكتاب. وهاجمت جريدة الشعب الوزارة لنشرها هذا "الكتاب التجديفي". ونشرت جريدة الأخبار أيضاً احتجاجات -في صورة خطاب من شيخ الأزهر. ونتيجة لذلك، نادى بعض أعضاء مجلس الشعب بحرق الكتاب (كايرو تايمز، ١٨-٢٤ مايو ٢٠٠٠، ٨). لكن بعد أحداث الشغب في الأزهر، التي جرح فيها خمسون شخصاً على الأقل (طبقاً للإحصاءات الرسمية)، انقلبت معظم الصحف المصرية على جريدة الشعب التي واصلت حملتها الضارية ضد مسؤولي الدولة، بل وانبرى بعض الصحفيين للدفاع عن الكتاب (انظر كايرو تايمز، ١١-١٧ مايو ٢٠٠٠، ١١). وذكر الصحفي ماكس رودينيك أن هذه هي "المررة الأولى التي تتهم فيها الدولة نفسها -من خلال وزارة الثقافة- بتوسيع نطاق الحريات إلى حد التجديف" (انظر كايرو تايمز ١٨-٢٤ مايو ٢٠٠٠، ٥)<sup>٥٤</sup>

### ٥-٢-٥-٥ التقييم العددي للاهتمامات

لا يجب أن تقود المواقف الثلاثة الأولى التي ناقشناها فيما يختص بالدمقرطة إلى الاعتقاد بأن المواقف الفردية كانت دائمة قاطعة وواضحة مثل معظم توصيات المؤتمرين الثاني والثالث المذكورة أعلاه، فقد يلتزم المصلحون بقوة أو بدرجة أقل من القوة بهذه المبادئ، ويدعمون بعضها أكثر من البعض الآخر. ولكن من ناحية أخرى، قد يبدي ممثلو المصالح المرتبطة بالوضع القائم في معظم الأحيان دعمهم للإصلاح، مثل رئيس دار الهلال السيد مكرم محمد أحمد، الذي ناقش الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي في المؤتمر العام الثاني عام ١٩٩١، وحتى رئيس مجلس إدارة الأهرام إبراهيم نافع - أو "رجل الرئيس" طبقاً لمعظم الآراء- يُحسب له أنه قاد الصراع من أجل إلغاء قانون الصحافة رقم ٩٣. بيد أنه على الرغم من غموض المواقف السياسية الشخصية، هناك مؤشرات كافية لنحاول تقييم درجة الدعم الذي تلقاه المواقف

الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه بين الصحفيين المصريين بالتقريب.  
وتصبح المسألة أكثر تعقيداً بالنسبة للموقف الديني المحافظ، حيث إنه قد يتزاج  
مع أي من المواقف المذكورة سلفاً، بل حتى الموقف الأول منها.

### ٥-٢-١-٥-١ القوة العددية لدعاة الإصلاح

طبقاً لتقديرات سعد الدين إبراهيم، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة الأمريكية  
بالقاهرة فإن "٢٠٪ فقط من الصحفيين يمارسون صحافة ذات طابع نقدي مسؤل  
في مصر" (مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم). وقد ذكر باحثون و صحفيون  
آخرون تقديرات مماثلة، على سبيل المثال، ذكر حسنين كروم، وهو صحفي في جريدة  
"القدس" التي تصدر في لندن ويعمل أيضاً في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، أن  
"أقلية فقط تعمل على تغيير القوانين" (مقابلة شخصية مع كروم). كما ادلى اثنان  
آخرا وهما محمد مرسى، الصحفي في جريدة الأهرام، وسعيد عبد الحافظ وهو محام  
شباب في المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومدير برنامج حرية التعبير والعقيدة في  
المنظمة، بتصريحات مماثلة أثناء المقابلات الشخصية التي أجريت معهما. ولم تذكر  
أي من الشخصيات التي جرت معها مقابلات شخصية أن أغلبية الصحفيين ينشطون  
في تغيير قوانين الصحافة أو الوضع السياسي في البلاد، على الرغم من أن العديد  
منهم أشاروا إلى أن الظروف الاستثنائية قد تمثل حافزاً لهم على القيام بذلك، وأعطوا  
مثالاً على ذلك الصراع حول قانون الصحافة رقم ٩٣.

وتدعم نتائج البحث الميداني الذي قام به عبد الرحمن وآخرون هذه التقديرات،  
حيث شمل البحث ٣٨٣ صحفياً منظمياً في النقابة في عام ١٩٩١ وتوصل إلى أنه  
على الرغم من أن ٧٨,٤٪ من العينة يترددون على النقابة إما " بانتظام" أو "في  
بعض الأحيان"، فإن ١٦,٣٪ منهم فقط يذهبون إلى النقابة في المقام الأول لمناقشة  
مشكلات محددة وعامة تخص المهنة وحل المشكلات ذات الصلة<sup>٥٥</sup>. وشارك أقل من  
١٠٪ فقط من العينة بأكملها في لجنة الحرية واللجنة الثقافية حيث ينشط عادة  
الصحفيون ذوو التوجه الإصلاحي.

وهناك إشارة أخرى على ضآلة عدد الإصلاحيين النشطين، وهو عدد الصحفيين  
الذين يحضرون المؤتمرات ذات التوجه الإصلاحي. ففي المؤتمر العام الثاني المنعقد عام  
١٩٩١، وقع ٤٩٧ من بين ٣,١٠٠ صحفي أو حوالي ١٦٪ لحضور المؤتمر (الصحفيون،  
مايو ١٩٩١، ٤٥). وفي المؤتمر العام الثالث المنعقد عام ١٩٩٥، كانت المهنة قد

دخلت في صراع ضد قانون الصحافة رقم ٩٣ وارتفع عدد الصحفيين المنظمين إلى ما يقرب من ٣,٥٠٠ صحفي، لكن وقع ٥٢٤ صحفياً فقط لحضور المؤتمر (أي ١٥٪)، بينما حضر ٣٨٦ صحفياً فقط للجلسات بالفعل (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ ١٩). وفي مؤتمر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المنعقد عام ١٩٩٨ حول مستقبل الصحافة المصرية، لم يحضر سوى ٢٠٠ شخص فقط الجلسة الافتتاحية، وحضر عدد أقل بكثير للجلسات التالية المخصصة للنقاش العام<sup>٥٦</sup>. وتشير تلك الإحصاءات إلى أن ١٠٪ أو ٢٠٪ من الصحفيين المنظمين على الأكثر - وربما تنخفض النسبة عن ذلك إذا أخذنا الصحفيين غير المنظمين في الاعتبار - يسعون بنشاط لتحسين الهامش القائم من حرية الصحافة والديمقراطية والمعايير الصحفية<sup>٥٧</sup>.

### ٥-٢-١-٥ قوة الموظفين

يشكل الموظفون، وفقاً لجميع الآراء، أكبر مجموعة بين مجموعات الصحفيين الثلاث. وقد قدر محمد عبد القدوس، وهو صحفي معروف بارتباطه بالإخوان المسلمين وعضو قديم في مجلس النقابة، أن نصف صحفيي مصر من الموظفين، وقال تحديداً (مقابلة شخصية مع محمد عبد القدوس): "إنهم أكبر قوة سياسية ويعملون بصفة رئيسية في الصحف الحكومية... ويهتم هؤلاء الموظفون فقط بالخدمات التي توفرها لهم النقابة وليس لديهم قناعة سياسية، كما أنهم لا يشاركون في أية أنشطة". كما ذكرت عواطف صادق رئيسة تحرير مجلة "المستثمر" الشهرية الخاصة برجال الأعمال في مقابلة شخصية معها قبل انتخابات مجلس النقابة بوقت قصير (مقابلة شخصية في ٢٠ يونيو ١٩٩٩) أن "الصحفيين يرغبون في الزواج وأكل العيش. وهذا هو كل ما يهمهم وقت الانتخابات... فهم لا يفكرون في المعايير الصحفية المتدنية ولا حتى في النشرات الانتخابية المليئة بالأخطاء اللغوية. أما الكلام عن حرية الصحافة والمعايير الصحفية في البرامج فهو فقط محض كلام". وذكر سعد الدين إبراهيم مشيراً إلى السعي وراء الدخل والمستقبل المهني للصحفيين المنظمين أن "كثيراً ممن يحملون بطاقات عضوية يسعون لتحقيق ذلك" (مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم). كذلك ذكر سعيد عبد الحافظ من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان (مقابلة شخصية مع عبد الحافظ) عن النشاط السياسي للصحفيين المصريين أن "الأغلبية سلبية". وتشير نتائج دراسة بخيت الميدانية إلى الشيء نفسه، حيث طلب من الصحفيين ترتيب بعض القضايا حسب أهميتها، فجاءت أهم القضايا بالنسبة لمعظم الصحفيين نشر مقالاتهم وزيادة شهرتهم ودخلهم. أما الأولوية الأقل أهمية على الإطلاق فجاءت



من نصيب "تحسين نوعية الأخبار"، و"إنجاز المهام التي يُطلب منهم القيام بها"، و"ضمان التمسك بالمعايير المهنية" (بخيت ١٩٩٦ ب، ٢٧). بالإضافة إلى ذلك، ذكر معظم رؤساء التحرير الذين طرح عليهم بخيت أسئلة بشأن الاختيارات المفضلة للصحفيين أن "الصحفيين يسعون إلى تلقي المكاسب أكثر من حرصهم على تحسين نوعية عملهم" (بخيت ١٩٩٦ ب، ٤٢).

وبالنظر إلى تلك النتائج، علاوة على المجموعة الأقل عدداً من الإصلاحيين والمجموعة الصغيرة من وكلاء المجموعات الاستراتيجية النشطين، التي سنتطرق إليها في القسم التالي، يُقدَّر عدد الموظفين بما يقرب من ٥٠٪ - ٧٠٪ من الصحفيين على الأقل، وهو تقدير قد يكون معقولاً.

#### ٥-٢-١-٥-٣ القوة العددية لمؤيدي المجموعات الاستراتيجية

قد يكون الحجم العددي لهذه المجموعة هو الأصغر بين المجموعات الثلاث الأولى. ولم نجد أية بيانات بشأن حجم هذه المجموعة، لكن بالنظر إلى الحجم العددي للمجموعات الأخرى، قد لا يتجاوز عددهم - ١٠٪ ١٥٪ من الصحفيين. وبالنظر إلى حجم المجموعات الثلاث، يصبح واضحاً أنه لا يمكن للحكومة واقعيًا أن تعتمد على حجم أكثرية الصحفيين، وإنما يمكنها أن تتطلع إلى "شراء" رضاهم.

#### ٥-٢-١-٥-٤ القوة العددية لمؤيدي المجموعات الاستراتيجية

أظهرت دراستنا أن مؤيدي الرؤية الدينية المحافظة يكتبون في صحف المعارضة والصحف شبه الرسمية والخاصة، أي بعبارة أخرى يسير الاعتقاد بوجوب تقييد حرية التعبير لضمان المحافظة على القيم التقليدية والدينية عبر خطوط كل من المجموعات الاستراتيجية والمعارضة. وقد يدعم حتى كتاب صحيفة الوفد هذا الموقف، التي من المفترض أنها صحيفة ليبرالية تدعو إلى النهوض بالديمقراطية. وبات من الواضح أيضاً أن هذا الموقف لا يقتصر على مجموعة سياسية صغيرة من بين الكتاب المصريين، حيث إن ردود الأفعال القوية التي عبرت عنها الصحافة المصرية بشأن كتاب "الخبز الحافي" مثلاً توحى بأن مجموعة كبيرة قد تمثل أغلبية من الكتاب، تخضع لفكرة عدم التضحية بالقيم الدينية على مذبح الليبرالية. أما كيف يعوق هذا الفكر الفرصة نحو الديمقراطية فهي مسألة مفتوحة للنقاش، لكن من المؤكد أنه لا يعمل على إقامة ديمقراطية على غرار النموذج الغربي الذي تحتل فيه حرية التعبير مكانة كبرى بين أهم القيم.



## ٥-٢-٢ مصالح المؤسسات الأخرى التي يشارك فيها الصحفيون

يعبر الصحفيون عن اهتماماتهم عن طريق المنظمات المختلفة التي لديها هي الأخرى أهدافاً خاصة بها، ومن ثم، يجب إدراك نوايا تلك المؤسسات. وأهم تلك المنظمات في هذا الصدد هي نقابة الصحفيين، والصحف القومية، والحزبية، والمستقلة، والأحزاب السياسية، علاوة على مجموعات حقوق الإنسان. وهناك ثلاث منظمات من بينها تنضم عادة للمعارضة السياسية في مصر وهي نقابة الصحفيين والأحزاب السياسية ومجموعات حقوق الإنسان. وحيث إن الصحفيين أعضاء في تلك المنظمات، فقد يجدون الفرصة للمساهمة في الديمقراطية. وسيناقش القسم التالي ما إذا كانت تلك المنظمات تمثل مجموعات معارضة حقاً، فيما يتعلق بمصالحها السياسية.

## ٥-٢-١ اهتمامات النقابة

ناقش الفصل الرابع فكرة أن اهتمامات النقابة كانت "مختلطة" في الماضي، ففي بعض الأوقات كانت معقلاً لمقاومة التدابير المقيدة للحريات التي مارستها المجموعات الاستراتيجية في عهد عبد الناصر وعلى صبري مثلاً، عندما حاولت النقابة أن تقاوم تجاوزات الاتحاد الاشتراكي العربي (انظر القسم ٤-٣-٢-٢). وفي ظل المناخ الليبرالي الذي ساد في بداية عهد السادات ومنتصفه، أصبحت النقابة منتدى لدعاة الديمقراطية، وبعد ذلك أصبحت مهذاً لمعارضة قوية ضد النظام (على سبيل المثال ضد معاهدة كامب ديفيد). ومن ناحية أخرى، كانت النقابة طوال تاريخها تتلقى امتيازات مادية من المجموعات الاستراتيجية. وقد منحت حكومات ما قبل الثورة بعض الدعم المالي الذي امتد بعد ذلك ليشمل المعاشات وغيرها من المزايا المادية في عهد مبارك. وسيناقش هذا القسم الحجج التالية فيما يختص بمصالح النقابة في التسعينيات:

• لم تكن هناك اهتمامات للنقابة في الواقع الفعلي، بل كان مختلف الأعضاء يجرون وراء مصالح متباينة بل ومتناقضة في كثير من الأحيان، وعلى حساب الوحدة المؤسسية أيضاً.

• وربما لهذا السبب تبدو اهتمامات النقابة كمؤسسة غير واضحة وغير محددة.

• في مجال الديمقراطية تحديداً، تبدو حرية الصحافة وحقوق الصحفيين في

مواجهة الدولة ومصالح النقابة - على الرغم من التعبير عنها - غير راسخة. خلال العقد التاسع بأكمله، كان هناك نقيبان للصحفيين هما مكرم محمد أحمد الذي ظل نقيباً من عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٣، ثم اختير لفترة أخرى من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٩؛ ثم إبراهيم نافع الذي كان نقيباً من عام ١٩٩٣ وحتى ١٩٩٧ ومرة أخرى عام ١٩٩٩. وحيث إنهما كانا رئيسي مجلس إدارة دارين من دور الصحف القومية (دار الهلال بالنسبة لمكرم محمد أحمد والأهرام بالنسبة لنافع)، فقد حازا قبول المجموعات الاستراتيجية في منصبهما كنقيبين للصحفيين.

ومن ناحية أخرى، تم انتخاب العديد من أعضاء مجلس النقابة من صحف المعارضة، مثل محمد عبد القدوس من التيار الإسلامي، وقد أصبح رئيساً للجنة الحريات في النقابة واستمر كذلك لعدة سنوات، ومجدي مهنا من جريدة الوفد وحمدين الصباحي وهو إحدى الشخصيات البارزة في الحزب الناصري وغيرهم.

وقد منحت النقابة كل أعضاء المجلس فرصة لتحقيق اهتماماتهم المختلفة عن طريق عملهم في اللجان. فعلى سبيل المثال، نسقت "لجنة الحريات" الصراع حول القانون ٩٣، وساندت الزملاء الذين رشحوا أنفسهم في الانتخابات التشريعية في خريف عام ١٩٩٥، وعارضت إغلاق جريدة الدستور الأسبوعية المستقلة في مؤتمر وعن طريق حشد القوى وإصدار بيانات الاحتجاج<sup>٥٨</sup>. وخلال العقد كله، راقبت تطور الوضع الصحفي، بل وفي بعض الأحيان أصدرت تقارير بشأنه. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت اللجنة دعماً قانونياً للصحفيين وأصدرت عدة بيانات تضامن مع الزملاء المعتقلين ونظمت اجتماعات للاحتجاج ضد إحالة الصحفيين إلى المحاكم العسكرية وعبرت عن تضامنها مع الصحف التي كانت تناضل من أجل الحصول على ترخيص (انظر نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، و، ٣٢؛ نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ز، ١٠؛ نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ح، ٣٧؛ نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ط، ٣٢). كما قامت كل من اللجنة الثقافية والقانونية بأنشطة مماثلة.

وعلى العكس من ذلك، حاولت لجنتنا "الخدمات" و"الأنشطة" التابعتان للنقابة أن تحصلا على خدمات من المجموعات الاستراتيجية وتوجيهها لأعضاء النقابة، مثل التأمين الاجتماعي أو رحلات العطلة الصيفية. وبعبارة أخرى، لم تكن الآراء السياسية لأعضاء المجلس معادية، بل وأنشطتهم أيضاً كانت كذلك إلى حد ما. وقد تسببت تناقضات أخرى "داخلية" في البنية التنظيمية للنقابة أيضاً في وقوع صراعات على المصالح، مثل المشكلة القديمة الخاصة بتعيين رؤساء الدور

الصحفية الكبيرة كرؤساء للنقابة، ونتيجة لذلك، وجد الصحفيون العاديون الذين يملكون بخلافات في العمل مع المؤسسات الصحفية التي مثلها هؤلاء الرؤساء صعوبة في الحصول على دعم قوي من النقابة (انظر منير ١٩٩٨، ٣ وفاروق ١٩٩٨، ١٧). وسادت نظرة أخرى مؤداها أن بعض أعضاء المجلس يسعون وراء مصالحهم الشخصية داخل المجلس بدلاً من مصالح أعضاء النقابة<sup>٥٩</sup>. وربما أدت هذه الأسباب مجتمعة وغيرها من الأسباب أيضاً مثل الضغائن الشخصية، إلى غياب الوحدة والشعور بالهدف المشترك داخل المجلس خلال عقد التسعينيات. ويعكس اجتماع المجلس في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤ الانقسامات العميقة داخل مجلس الإدارة. إذ سبق أن اجتمع بعض أعضاء المجلس في مؤتمر بالنقابة - يبدو أنه كان يتعلق بتبعيتها المالية للمجموعات الاستراتيجية - دون إخطار النقيب أو أعضاء المجلس الآخرين. وأثناء المؤتمر، احتدم عراك بين المنظمين وصحفيين آخرين حاولوا التدخل لمنع استمرار الاجتماع. وفي الاجتماع التالي في ٢٣ أكتوبر، شكى مجدي مهنا من أن "خمس من أعضاء المجلس اجتمعوا لتبادل الآراء ووجهات النظر، ولكن بدلاً من تبادل الآراء والأفكار قوبلت هذه الآراء والأفكار بسفك الدماء وتطاير المقاعد وقطع الأنوار وكابلات مكبرات الصوت والتراشق بألفاظ غير لائقة وسباب". واستكمل كلماته واتهاماته بقوله: "النقيب (إبراهيم نافع) هو أكبر مسئول عما حدث، فقد دبر زملاء من الأهرام خطة (وقف المؤتمر) ونفذوها أيضاً". واتهم مهنا الأمين العام واثنين من زملائه في المجلس بالتدخل في الاجتماع. وعلى الجانب الآخر، حذر إبراهيم نافع، بصفته النقيب ورئيس مجلس إدارة الأهرام، الأعضاء الخمسة الذين نظموا الاجتماع بأن من حقه اتخاذ إجراءات جنائية ومدنية ومهنية ضدهم لأنهم لم يخطروا المجلس بأنهم يخططون لعقد اجتماع، كما هدد صحفي آخر هو إبراهيم حجازي برفع دعوى قضائية ضد مهنا<sup>٦٠</sup>.

ويبدو أن خلافات مشابهة حدثت مراراً وتكراراً. على سبيل المثال، اتهم صلاح عيسى أثناء اجتماع للمجلس في ١٢ أكتوبر ١٩٩١ عضواً آخر بالاحتفاظ بمعلومات "في محاولة لخداع المجلس وأعضائه" واستخدم لفظ "الخيانة" في هذا السياق (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ي، ٢). وأشار إبراهيم حجازي في الجلسة الافتتاحية للمجلس الجديد المنتخب في ٢٣ مارس ١٩٩٣ إلى الصراعات المستمرة داخل المجلس، حيث تساءل بأسلوب بلاغي: "هل نريد الاستمرار في هذا الشجار؟" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ك، ٢). كذلك، أشار جلال عارف العضو السابق في المجلس

إلى الانقسامات والضعف داخل المجلس، عندما ذكر في انتخابات النقابة عام ١٩٩٩ "أن دور نقابة الصحفيين ظل ينكمش في السنوات القليلة الماضية بعد أن أصبحت النقابة أداة لتصفية الحسابات الشخصية والحصول على مكاسب فردية" (الأهرام ويكلي، ٢٤-٣٠ يونيو ١٩٩٩، ٥).

وكرر الباحثان هشام فؤاد وعبد الخالق فاروق تلك الرؤية، حيث أكد فؤاد أن الدولة هي التي تسيطر على جدول أعمال النقابة، وأن صوت النقابة مكمم "باستثناء وقت الانتخابات وانعقاد المؤتمرات" (١٩٩٨، ٣). وتأكيداً لهذه الأطروحة، يشرح أن النقابة لا تقوم بدور فعال على الإطلاق في تقنين وكفالة ظروف عمل ملائمة لجميع الصحفيين، وبصفة خاصة الصحف الحزبية، حيث لا يتلقى الصحفيون أجوراً في بعض الأحيان ولا شئ يحدث لتغيير هذا الوضع. كذلك ذكر فاروق فشل النقابة في هذا المجال وأشار إلى الإهمال النابع من اللامبالاة قائلاً: "نتج عن السنوات العشرين الماضية العديد من الحقائق المستجدة في مجال العمل الصحفي، التي يبذو أن النقابة الرسمية للصحفيين ومجلس إدارتها لم يدركوها بعد" (فاروق، ١٩٩٨، ١٦). وتدعم دراستا بخيت (١٩٩٦ ب) وعبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢) اللتان أجريتا في وقت مبكر وجهة نظر كل من فؤاد وفاروق، حيث وافق أكثر من ٨٠٪ من ١١٩ صحفياً ٤٥٪ وافقوا و ٤٠٪ وافقوا إلى حد ما واعترض ١٠.٨٪ فقط على العبارة التالية: "النقابة لا تفي بواجبها في توفير الحماية للصحفيين من القيود التي تفرضها عليهم صحفهم" (بخيت ١٩٩٦ ب، ٢٦). كما ذكر عبد الرحمن وآخرون أن "أكثر من ٦٠٪ من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة رأوا أن نقابة الصحفيين لا تفي بمطالب الصحفيين في الوضع الراهن" (١٩٩٢، ١٢٥)<sup>٦١</sup>. ومن بين الأسباب وراء تلك النظرة السلبية تجاه النقابة، فقد عبر معظم الصحفيين عن استيائهم بقولهم: "النقابة لا تعباً بمصالح وحقوق الصحفيين وهي غير قادرة لا على توفير الحماية لهم أو توفير حد أدنى من الدخل" (عبد الرحمن وآخرون، ١٩٩٢، ١٢٦).

وهناك مظهر آخر من مظاهر غياب الهدف المشترك أو ضعفه يمكن ملاحظته أيضاً في مجال الديمقراطية وحرية الصحافة والمعايير الصحفية. والنقابة - أو بالأحرى بعض أعضائها - نشطة في هذا المجال، إلى حد لا يمكن إنكاره، وقد سقنا أمثلة على ذلك من قبل عند مناقشة أنشطة لجنة الحريات. وبالإضافة إلى ذلك، صاغت توصيات المؤتمرين العامين الثاني والثالث لعام ١٩٩١ و١٩٩٥ المذكورة أعلاه مصالح النقابة في هذا المجال، فالنقابة هي التي نظمت هذين المؤتمرين وتوصياتهما النهائية هي

التي تضع ما يمكن أن يُطلق عليه جدول الأعمال الإصلاحي للنقابة من الناحية النظرية. لكن الفشل شبه التام في متابعة التوصيات وتنفيذها يوضح أنه لا يجب الخلط بين جدول الأعمال النظري هذا وجدول الأعمال الذي ينفذ فعلياً في النقابة. وقد كتب فؤاد ما يلي بشأن لجان المتابعة: "كما كان متوقعاً، اختفى المشروع في ظروف غامضة ولم ير النور بعد ذلك، ولا يبدو أن أحداً يسأل عنه" (١٩٩٨، ٣). وبالفعل، لم يتضمن التقرير السنوي لعام ١٩٩٤/٩٥ أية إشارة إلى العمل على تنفيذ توصيات مؤتمر عام ١٩٩١ (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، و). أما تقريراً عام ١٩٩٥/٩٦ و١٩٩٦/٩٧ فلم يرد بهما ذكر المؤتمر الثالث ولا المحاولات التي تلتها لتغيير قانون الصحافة رقم ٩٣ سيئ السمعة، ولكنهما ذكرا أن هذا المسعى قد استهلك الكثير من طاقات النقابة ولم يرد سوى النذر القليل حول السعي وراء تحقيق الأهداف الأخرى المتفق عليها (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ز، ١٦؛ ونقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ح، ٣١). ولم ينبس تقرير ١٩٩٨/٩٩ بكلمة واحدة عن تنفيذ توصيات المؤتمرين (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ط) ٦٢.

وقد غاب موضوع تنفيذ توصيات المؤتمرات العامة أيضاً عن محاضر جلسات مجلس النقابة على نحو واضح، بالمقارنة بموضوعات أخرى مثل المزايا الاجتماعية أو الأمور الإدارية. وهناك مثال آخر لافت للنظر، وهو الاجتماع الأول لمجلس الإدارة عقب انتخاب إبراهيم نافع نقيباً للصحفيين في مارس ١٩٩٣، فهو لم يذكر مشكلات الديمقراطية وحرية الصحافة أو المعايير الصحفية ولو حتى بكلمة واحدة، ولكن ركز بدلاً من ذلك على الخدمات:

"إن عناصر برنامجنا ليست مجرد وعود. فأمامنا صندوق التكافل الاجتماعي وحصته المالية (البالغة مليون جم) والعلاج الطبي للصحفيين وأسره (وتبلغ قيمته ٧٥٠,٠٠٠ جم أساساً) والأراضي الزراعية وطرق توزيعها ومواقع البناء والإسكان والمعاشات. وهناك أيضاً برنامج التدريب. ومن الواضح أن هذه البرامج يجب أن تركز على الصحفيين الشبان وذوي الأعمار المتوسطة. وأمام أعيننا أيضاً مبنى النقابة وناديهما. ويجب أن نعرف أيضاً من أين نبدأ وإلى أين نذهب، وفقاً لجدول زمني واضح المعالم" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ك).

وبينما مر إعلانا المؤتمرين الثاني والثالث دون أي أثر ملحوظ، شقت الأهداف المادية مثل مبنى النقابة الجديد والصندوق الاجتماعي أو المعونة الطبية طريقها. وقد أكد المراقبون النقديون "على غياب العمل الإصلاحي عن جدول أعمال النقابة،

حيث أطلقوا عليها لقب "دكان" لبيع الكلام وعرض الشكاوى من سياسات الحكومة الحالية" (كايرو تايمز، ١٣-٢٦ مايو ١٩٩٩)، أو كما أطلق عليها جيمس نابولي، الرئيس الأسبق لقسم الصحافة والإعلام بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أنها "عادة ما تكون غائبة عن الوعي". (١٩٩٤، ٤٩). وبالرغم من جهود الأعضاء، لا تهتم النقابة بممارسة جهود نشطة من أجل التغيير الديمقراطي أو حتى النهوض بالمعايير الصحفية، لكنها تولي اهتماماً أكبر لأمور أخرى مثل توجيه المزايا الاقتصادية، أو تصفية الحسابات الشخصية بين أعضاء المجلس. وربما يلخص تعليق صلاح عيسى العضو الأسبق في المجلس الوضع جيداً:

"الحقيقة أن نقابة الصحفيين تتعامل مع أعضائها بوصفهم متلقي رواتب، ولا تدافع سوى عن مصالحهم (المادية). وقد غابت الأمور المتصلة بالمهنة (عن جدول أعمالها) لأكثر من ٣٠ عاماً" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٠، ٤٣).

#### ٥-٢-٢-٢ اهتمامات المؤسسات الصحفية القومية

تسيطر المؤسسات الصحفية القومية كما ذكرنا من قبل على الصحافة في مصر، فهي توظف معظم الصحفيين وتقوم بتوزيع معظم الصحف. وتعين المجموعات الاستراتيجية محرريها مباشرة. وإذا حكمنا على هذه المؤسسات بمصالحها، فهي لا تمثل، على الأرجح، مقارنة بالنقابة، منابر لإطلاق الحملات من أجل الديمقراطية وحرية الصحافة، على الرغم من أنها تتيح الفرصة للتنفيس عن المظالم. وهنا نطرح النقاط التالية:

- ترتبط مصالح دور الصحف القومية بمصالح المجموعات الاستراتيجية ارتباطاً حميماً.
  - إلا أنها تتمتع ببعض الحرية في الرأي داخلها وبدرجة معينة من التنوع في الأخبار.
  - بالإضافة إلى ذلك، تبرز بعض دور الصحف الكبرى مصالح أخرى مثل المشاريع التجارية.
  - بيد أن جميع هذه المصالح لا تؤدي إلى تحول أكبر نحو الديمقراطية، أو حرية أكبر للصحافة، أو قد تؤدي إلى القليل من ذلك، لكن يجب النظر إليها بوصفها تؤدي إلى ترسيخ الوضع القائم.
- ويرى الصحفيون والباحثون أن هناك حدوداً واضحة للمرونة التي يتمتع بها

الصحفيون في الصحف القومية. وقد كتبت ايمي أيلون في عام ١٩٩٢ وهي تتأمل التطورات الجديدة في الصحافة المصرية أن الصحف القومية "ما زالت تحكمها القواعد البائدة، فالحكومة ما زالت تقرر مصير المحررين والصحفيين وتستخدم الصحف لنشر رسالتها وتضع حدوداً لا يمكن الخروج عليها" (١٩٩٢، ٢٧٧). وتتضمن بعض توصيات المؤتمرين الثاني والثالث هذه النظرة، حيث طالبت أن تصبح المؤسسات الصحفية القومية "قوى مستقلة ومحايدة في المجتمع" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، هـ، ٥٧). وقد حدد الكاتب الصحفي صلاح الدين حافظ، وهو صحفي معروف في جريدة الأهرام المشكلات فيما يلي:

"على الرغم من حرية التعبير في الصحافة الحزبية وفي بعض المساحات في الصحافة القومية، وهو أمر واضح للعيان ونقدره عظيم التقدير، ما زال بعض الأفراد يعاملون الصحافة والصحفيين بعقلية متناقضة، متبعين سلوكاً يتعارض مع العمل السياسي الديمقراطي وحرية التعبير. وهناك أناس أيضاً لا زالوا يرون الصحافة القومية بوصفها أداة في يد الحكومة يجب ألا تخرج عن نطاق "افعل" و"لا تفعل". وهناك أيضاً من يصابون بالدهشة إذا وقعت أعينهم على كلمة انتقاد لمسئول أو مقال يتعارض مع "الخط الرسمي". وهناك أناس يعتبرون محرري الصحف القومية "تابعين لهذا الخط" وعليهم الدفاع عنه سواء أكان مصيباً أم مخطئاً" (حافظ ١٩٩٧، ٢٣٧).

ويشير حافظ أيضاً إلى أن المجلس الأعلى للصحافة الذي يمتلك دور الصحف لا يمارس السيطرة، ولكن رؤساء تلك الدور هم من يمارسون حكماً مركزياً مشخصناً، وهو وضع يؤدي إلى "العديد من أوجه النقص وغياب التناسق والتوازن" (١٩٩٧، ٢٤٤). ويتمتع حافظ نفسه بحظوة كبيرة في الأهرام، إلا أنه يقر أنه يتعرض لرفض سياسي من قبل رئيس تحريره (مقابلة شخصية في الأهرام ويكلي، ١٣-١٩ يناير ٢٠٠٠، ١٩).

وقد أدركت غالبية الصحفيين الذين شملتهم دراسة بخيت أن دور الصحف القومية يجب أن تخدم مصالح القيادة السياسية العليا في نهاية الأمر، حيث وافق ٧١,٢% على أن "الصحف القومية تخضع لتوجيهات الحكومة"، بينما اعترض ٢٨,٨% على ذلك (بخيت ١٩٩٦ ب، ٢٤). وتصبح الصلة بين الصحافة القومية والقيادة العليا أكثر وضوحاً قبل الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، عندما تزين صور الرئيس جميع الصحف القومية - كما في عامي ١٩٩٣ و-١٩٩٩ وتظهر عناوين المقالات لتشرح

"لماذا نساند مبارك؟" ٦٣ أو تكتب "نعم" بالبنت الأحمر العريض على رأس الصفحة الأولى من أخبار اليوم مثلاً قبل الاستفتاء بيوم واحد (٢٥ سبتمبر ١٩٩٩).

أما في عام ١٩٩٩، فكانت هناك حادثة غير مسبوقة، عندما طمأنت المطبوعات الرئيسية المملوكة للدولة رئيس الجمهورية على ولاء صحفييها السياسي والديني بنشر بيعة للرئيس (والبيعة هي تقليد إسلامي لإعلان الولاء للحاكم) (كايرو تايمز، ١٠-٢٣ يونيو ١٩٩٩، ٧).

ومن ناحية أخرى، فإن دور الصحف نفسها مولعة بإبراز الحرية والتباين الموجودين داخلها، فقد ذكرت جريدة الأهرام في صفحتها الأولى على سبيل المثال: "كانت الأهرام دائماً منتدى للتعبير عن آراء وأفكار النخبة المثقفة العربية وصانعي الرأي الذين من خلالها يستطيعون نقل هموم الأمة العربية وتطلعاتها [هكذا]" موقع الأهرام على شبكة الإنترنت:

<http://www.ahram-eg.com/eng/index.htm> (زاره الباحث في ٧ مارس ٢٠٠٠).

وربما يتفق معظم الصحفيين والباحثين على أن هذه ليست شعارات جوفاء. فعلى سبيل المثال، اعترض أغلبية من أجابوا على استبيان بحيث على المقولتين التاليتين بشأن الصحافة القومية: "أنها تتجاهل المعارضة" (غير موافقين %٦٧,٢؛ موافقون %٣٢,٨)؛ و"أنها تغمض عينيها عن الفساد" (غير موافقين %٧٣,٦؛ موافقون %٢٦,٤). وهناك مقالات ليس في الأهرام والأخبار والجمهورية، فحسب، بل وأيضاً في غيرها من الصحف اليومية والأسبوعية - يكتبها في معظم الأحيان كتاب وصحفيون معروفون - تنتقد النظام السياسي مباشرة. وتثير هذه المقالات التساؤلات في بعض الأحيان ليس عن مسار مشروعات التنمية الوطنية فحسب، بل وتناقش أيضاً الحاجة إلى المزيد من الديمقراطية، أو تشير إلى مشكلات تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان. وتظهر هذه الانتقادات عادة داخل الجريدة، حيث تتنافس مع المقالات التي تدعم النظام وسياساته. وقد يكون كاتبو المقالات الانتقادية من المؤيدين الصادقين للديمقراطية، إلا أن مقالاتهم تساعد الصحافة القومية أيضاً على بناء صورة أكثر ليبرالية. وفي الوقت نفسه، لا تغير الطابع الرئيسي لتلك المطبوعات التي تؤيد النظام وتدعمه.

وإلى جانب هذه الاهتمامات التي تخدم المجموعات الاستراتيجية أساساً، تسعى المؤسسات الصحفية القومية وراء بعض أهدافها أيضاً، التي لا يبدو أنها تتضارب مع مصالح القيادة السياسية. على سبيل المثال، تحاول أكبر مؤسستين صحفيتين



قوميتين، وهما الأهرام والأخبار، أن تعقدا صفقات أعمال ناجحة، فالأهرام تحمل أكبر عدد من الإعلانات بين الصحف المصرية وتنشر أسطولها الممتد من الصحف والمجلات وغيرها من المشروعات التجارية مثل الإعلانات بكل فخر على صفحات موقعها على شبكة إنترنت. ومثل الأهرام، يندرفي جريدة الأخبار وهي ثاني أكبر جريدة يومية، وجود صفحات فيها بدون إعلانات. ويحمل ملحق السيارات الخاص بعدها الأسبوعي "أخبار اليوم" مقالات وإعلانات عن المنتج نفسه على صفحة واحدة<sup>٦٤</sup>. وتحاول المطبوعات القومية الأخرى أن تسير على نفس الخطى. وقد أشار النقاد إلى أنه مع تدفق إعلانات القطاع الخاص، لم يتسع الاستقلال فحسب، بل والفساد أيضاً في الصحافة بأكملها، بما في ذلك الصحف القومية، كما تدهورت المعايير المهنية. وهناك نقد محدد في هذا الصدد وهو أن الإعلانات تُطبع في كثير من الأحيان على أنها مقالات إخبارية (انظر البرعي، ١٩٩٨، ٤؛ المسلماني، ١٩٩٨، ٦؛ وخليفة، ١٩٩٨، ١٤)، ومن ثم تحولت إلى "مقالات إعلانية". وقد أشار الصحفي يحيى قلاش أمين عام نقابة الصحفيين منذ عام ١٩٩٦ إلى أن:

"بعض الصحف الكبرى اختارت هذا المدخل. فهناك صفحات خاصة هي في حقيقة الأمر صفحات إعلانية، وهناك صفحات إعلانية يحررها صحفيون. وتمنح الجريدة الصحفيين الحق في شراء صفحات (وملئها بالإعلانات)، وهو خطأ فادح لأنه يحول الصحف القومية إلى صفحات يشتريها المعلنون. وقد تحولت المسألة إلى الدولة، إلى أن يبدأ مراسلو الإعلانات في التوقيع على أخبار بأسمائهم، وهي في الحقيقة مادة إعلانية قُدمت كمادة صحفية" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤).

باختصار، تخدم اهتمامات المؤسسات الصحفية القومية مصالح المجموعات الاستراتيجية المتعلقة بالحفاظ على الوضع القائم، أو على الأقل لا تهددها مباشرة.

### ٥-٢-٣-٢-٣ اهتمامات الأحزاب السياسية

تولد لدى العديد من الشخصيات السياسية المعارضة قناعة بالعمل كصحفيين نتيجة للطبيعة المقيّدة للأحزاب السياسية المصرية - وهذا كما ذكرنا من قبل، هو المتنفس العام الوحيد المتاح أمام المعارضة في كثير من الأحيان. بيد أن أحزاب المعارضة تقوم، إلى جانب نشر صحف خاصة بها، بأنشطة أخرى يشارك فيها العديد من الصحفيين. وأشهر الصحفيين في صحف المعارضة أمثال مجدي حسين، وحسين

عبد الرازق، أو حمدين صباحي هم أيضاً في زعماء أحزاب العمل والتجمع والحزب الناصري. وبصفة عامة، هناك نسبة تراوحت بين ٤٪ - ٢٠٪ من الصحفيين في عينات البحث الميداني الذي أجراه كل من عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ٩٤) وبخيت (١٩٩٦ ب، ١٤) هم أعضاء في أحزاب المعارضة<sup>٦٥</sup>. وبعبارة أخرى، على الرغم من أن أغلبية الصحفيين ليسوا أعضاء في الأحزاب المعارضة، إلا أن هناك أقلية كبيرة يبدو أنها تنشط في هذا السياق. ومن ثم، يجب إمعان النظر في الأحزاب السياسية واهتماماتها عند تحليل مساهمة الصحفيين في الديمقراطية.

لقد وصف الفصل الثالث عودة ظهور أحزاب المعارضة المصرية في عهد السادات، وأكد أنها ظهرت إلى الوجود ليس كحركات شعبية نابضة بالحياة والنشاط، ولكن ككيانات أجاز لها الرئيس ممارسة أنشطتها في حدود قانون أحزاب شديد التضييق. وبعد أن جمد السادات أنشطة الأحزاب في عام ١٩٨١، استأنفت أحزاب الأحرار والوفد والتجمع والعمل الاشتراكي أنشطتها في عهد الرئيس مبارك. وفي الفترة ما بين ١٩٨١ و١٩٩٢، ظهرت ثمانية أحزاب أخرى معارضة إلى الوجود، إلا أن معظمها - باستثناء الحزب الناصري الذي ووفق عليه في عام ١٩٩٢ - ظلت بدون أي نفوذ سياسي كبير، كما أن معظم المصريين بصفة عامة لا يعرفون تلك الأحزاب، بل ولا يعرفها أيضاً معظم السياسيين والمثقفين (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٠٦). ولا يستطيع أي من الأحزاب الخمسة المعروفة أن يدعي أنه حركة شعبية، بل تعاني هذه الأحزاب جميعاً من الصراعات السياسية والشخصية. لهذه الأسباب وغيرها، يصعب على الأحزاب السياسية أن تكون أداة فعالة في الديمقراطية - وتلك نقطة سندرستها عن قرب في القسم ٥-٣. أما القسم التالي فهو يقيم مصالح الأحزاب السياسية، وي طرح بصفة خاصة سؤالا عما إذا كانت مهمة جدياً بعملية الديمقراطية. وسنناقش النقاط التالية:

- تمثل أحزاب المعارضة المصرية إلى حد ما بعض التيارات السياسية الرئيسية في البلاد وتعبّر عنها.
- بيد أنه في كثير من الأحيان، لا تكون الأحزاب متسقة في الخط الأيديولوجي الذي تتبعه، ويمكن أن نجد عدة تيارات مختلفة داخل الحزب الواحد، مما يجعل المصالح السياسية تبدو مبهمّة.
- لكن تتفق أحزاب المعارضة، قوياً على الأقل، على الحاجة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية.
- إلا أنه عملياً، هناك فجوات كبيرة بين الأقوال والأفعال، خاصة بالنسبة

لديمقراطية داخل الحزب. ومن ثم، تُثار الشكوك حول اهتمامها الحقيقي بالديمقراطية. وتقسّم الأيديولوجيات السياسية في مصر أحياناً إلى تيارات ليبرالية ويسارية وناصرية وإسلامية. وعلى الرغم من أن تلك التيارات كثيراً ما تمتزج وتتشابك، قد يكون من الممكن أن ننسب هذه التيارات المختلفة إلى أحزاب بعينها عن طريق برامجها الحزبية كأساس. وعندئذ، يكون حزب الوفد نصير القيم الليبرالية والديمقراطية (انظر أيضاً مكرم عبّيد ١٩٩٦، ١٢٢). وتدعو صفحة الويب التابعة للحزب والمكتوبة باللغة الإنجليزية إلى الحرية السياسية والاقتصادية ومشاركة المواطنين واحترام حقوق الإنسان، ولكنها تدفع أيضاً بالهدف اليساري الخاص بالعدالة الاجتماعية والمبدأ الديني الخاص، "بالتمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية كمصدر جديد للتشريع، علاوة على الهدف الناصري الخاص "بالإيمان بدور مصر على المستوى العربي والإسلامي والإفريقي" (<http://www.alwafd.com/profile.html>) زاره الباحث في ٢٢ أكتوبر ١٩٩٨).

وفي المقابل، يدعو حزب التجمع إلى برنامج يساري وعلماني، فهو يناصر الفقراء في مصر وينتقد الخصخصة وظهور الطبقة البرجوازية بعد الانفتاح ويفند مقولات الإسلام السياسي الذي يعتبره الحزب تياراً غير ديمقراطي، كما أنه يشجع القومية العربية ويعارض بقوة التطبيع مع إسرائيل (مكرم عبّيد ١٩٩٦، ١٢٥؛ ويل ١٩٩٣، ٧٥). وينتمي الحزب الناصري أيضاً إلى اليسار، إلا أنه ممزق داخلياً من جراء النزاعات الأيديولوجية أكثر من أي حزب آخر من أحزاب المعارضة الرئيسية في مصر. ويؤيد التيار الغالب في الحزب العداء للصهيونية والوحدة العربية والهيمنة المستمرة للدولة على القطاع العام والحماية الاقتصادية لعمال مصر وفلاحيهها، ولكنه يدعو أيضاً إلى مزيد من الحريات المدنية (مكرم عبّيد، ١٩٩٦، ١٢٣؛ كايرو تايمز ٦-١٢ يناير ٢٠٠٠، ١٤-١٦). ويتخذ حزب العمل موقفاً آخر، وهو الحزب الذي غير مساره في الثمانينيات وتحول من حزب اشتراكي-علماني إلى تبني برنامج إسلامي-قومي. ويذكر موقع الحزب على شبكة الإنترنت على نحو مبهم :

"يشجع البرنامج الإسلامي للحزب الصراع الفكري والتجديد من أجل الوصول إلى حلول قانونية ملائمة للتحديات التي تواجه مصر والعالم العربي والإسلامي في الوقت الحالي" (<http://www.elshaab.com/hezb.gif>) زاره الباحث في ٢٢ أكتوبر).

ويعارض الحزب بشدة تطبيع العلاقات مع إسرائيل وانغماس مصر في الحضارة الغربية، كما يناصر الدور القيادي لمصر في المنطقة.

أما آخر أحزاب المعارضة الخمسة الرئيسية وهو حزب الأحرار، فقد تداعى بعد

وفاة زعيمه مصطفى كامل مراد عام ١٩٩٨ (لمزيد من المعلومات انظر أدناه، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٩، ٣٠٦). ويُعزى هذا جزئياً إلى عدم وجود خط أيديولوجي واضح للحزب، حيث كان مؤخراً إسلامياً أكثر منه ليبرالياً. إلا أن منى مكرم عبيد كتبت عام ١٩٩٦ وكأنها تتنبأ بما سيحدث:

"يتفق الخبراء السياسيون على أن الحزب يفتقر إلى سياسة متسقة ويتمتع بدعم قليل من القاعدة، وبالتالي ليس لديه أي مستقبل" (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٤).

لقد ظل التآرجح والصراعات الداخلية بين الاتجاهات السياسية المختلفة سمة ثابتة داخل جميع أحزاب المعارضة المصرية. ولم يكتفِ حزب الأحرار بالتحول إلى مسار إسلامي عام ١٩٨٧، بل تحول حزب العمل الاشتراكي (المسمى فيما بعد بحزب العمل) من التوجه الاشتراكي إلى المسار الإسلامي في منتصف وأواخر الثمانينيات، ليس هذا فحسب، بل تحالف حزب الوفد نفسه مع الإخوان المسلمين عام ١٩٨٤، ثم تراجع مرة أخرى عن هذا التحالف بعدها بثلاث سنوات. وقد قاد فشل حزب الوفد في الدفاع عن قضايا ليبرالية مثل الدفاع عن نصر حامد أبو زيد إلى أن تطلق عليه منى مكرم عبيد أنه "حزب بدون مبادئ" (١٩٩٦، ١٢٢). وفي عام ١٩٩٠، قرر حزب التجمع عدم مقاطعة الانتخابات البرلمانية، وكان هو حزب المعارضة الوحيد الذي قام بهذه الخطوة، ومن ثم كوفئ بحصوله على خمسة مقاعد في مجلس الشعب. وقبل الاستفتاء الرئاسي بعدة أشهر، بايعت كل من جريدة الوفد والأحرار الرئيس في ٩ أكتوبر ١٩٩٩، إعلاناً عن مساندته في الاستفتاء الرئاسي (كايرو تايمز، ١٠-٢٣ يونيو ١٩٩٩، ٧). وفي الوقت نفسه، أوصى حزب التجمع بالامتناع عن المساندة، بينما لم يعطِ حزب العمل رأياً رسمياً، لكن زعيمه إبراهيم شكري ساند الرئيس مبارك، بينما عارض الناصريون وحدهم منح فترة رئاسية جديدة لمبارك.

بعبارة أخرى، كفت شرائح كبيرة من المعارضة السياسية في نهاية التسعينيات عن التصرف كمعارضة. وقد فسرت تلك المناورات على أنها مساع للحصول على مكاسب سياسية على المدى القصير مثل الانتصارات الانتخابية (مكرم عبيد ١٩٩٦). وقد أدت هذه التحولات السياسية وصعوبة تأسيس أحزاب معارضة مستقلة إلى الكثير من الصراعات الأيديولوجية داخل العديد من الأحزاب. فعلى سبيل المثال، شهد الحزب الناصري ثلاث حركات انفصالية على الأقل في التسعينيات، في محاولة لتأسيس أحزاب جديدة (لمزيد من التفاصيل، انظر كايرو تايمز ٦-١٢ يناير ٢٠٠٠).

وعلى الرغم من الاختلافات العديدة، هناك اتفاق شفهي بين أحزاب المعارضة

الكبار حول الحاجة إلى الديمقراطية، وكفالة الحقوق السياسية وحقوق الإنسان. وقد اتفق زعماء أحزاب المعارضة مع النقابات المهنية على هذه المبادئ، مثلاً في المؤتمر الخاص بالحرية والمجتمع المدني المنعقد في عام ١٩٩٤. كما عالج مؤتمر آخر عُقد في يوليو ١٩٩٧ وضم الأحزاب الرئيسية الخمسة علاوة على ممثلي الإخوان المسلمين والتيار الماركسي مسائل الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان ووسائل تعديل القوانين التي تنظم هذه المجالات وتطبيقها الفعلي (ثابت ١٩٩٨، ٣).

بيد أن الأحزاب لا تلتزم بالمبادئ التي تعلنها. وقد ذكر أحمد ثابت، الأستاذ بجامعة القاهرة، أن المطالبة بمزيد من الديمقراطية "لم يتعدَ مرحلة الإعلان" (١٩٩٨، ٤). وإحدى الدلالات الواضحة على غياب الديمقراطية داخل الأحزاب هو الانفجار الداخلي الذي حدث في حزب الأحرار في سبتمبر ١٩٩٨. فكما يحدث في معظم أحزاب المعارضة، احتكر مصطفى كامل مراد، أحد قادة الحزب، قيادته منذ تأسيسه عام ١٩٧٦. وبعد مرور أقل من ٤٠ يوماً على وفاته في أغسطس ١٩٩٨، شهد مقر الحزب شجاراً مسلحاً عنيفاً بين فصائل الحزب المختلفة التي حاولت من قبل أن تؤثر على إجراءات خلافة مراد باستخدام الوسائل القانونية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٠٧). وقد رأى التقرير الاستراتيجي العربي للأهرام أن هناك احتمالات قوية أن تتكرر سيناريوهات مشابهة في أحزاب معارضة أخرى عند وفاة قادتها - الذين تعدوا العقد الثامن من عمرهم - لأن معظم تلك الأحزاب مصابة بداء النزاعات الداخلية وتنقصها التجربة الديمقراطية في استخلاف القيادات (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٠٦).

إن الديمقراطية داخل الأحزاب تعني تقاسم السلطة، لذا يبدو أن العديد من قادة الأحزاب ليسوا مستعدين للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، تُفسر الحركات الانفصالية داخل الحزب الناصري على أنها نتاج عدم الرضا من جانب قيادات الحزب الشبابية التي لا يمنحها الرؤساء الأكبر سناً للحزب نصيباً حقيقياً من السلطة داخل الحزب (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٢، وكايرو تايمز ٦-١٢ يناير ٢٠٠٠، ١٤-١٦). أما رئيس حزب الوفد - طبقاً لما ذكر في صفحة الويب الخاصة بالحزب - فيعين ثلث الهيئة العليا للحزب البالغ عددها ٦٠ عضواً، ومن ثم، تُثار شكوك حول الالتزام الحقيقي بالديمقراطية والدمقرطة وحقوق الإنسان - وهي ظاهرة انعكست أيضاً على الصحف التابعة لأحزاب المعارضة.

## ٥-٢-٤ اهتمامات الصحف الحزبية

تشكل الصحف، كما عهدنا في تاريخ مصر قبل الثورة، مظهراً هاماً لوجود الأحزاب السياسية، بل وتكون عادة الوسيلة الوحيدة المتاحة أمامها للوصول إلى شرائح أوسع من الشعب، حيث تحتكر المجموعات الاستراتيجية وسائل الإعلام الجماهيرية. ويقيد قانون الأحزاب بصرامة عقد اللقاءات الجماهيرية للأحزاب (انظر الفصل الثالث)<sup>٦٦</sup>. وقد ذكر صلاح عيسى الصحفي اليساري في حوار معه أنه :

"لا توجد أنشطة سياسية للأحزاب، فهي تعيش في حالة حصار خلقه الوضع السياسي بصفة عامة والوضع السياسي للأحزاب بصفة خاصة. والنتيجة هي أن أعضاء تلك الأحزاب ينظرون إلى الكتابة في الصحف الحزبية بوصفها الوسيلة الوحيدة للنضال" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ١٩).

ونتيجة لذلك، ترتبط الصحف عادة بالتنظيمات الحزبية وبأيديولوجيات الحزب. وتبعاً لذلك، سنطرح الحجج التالية:

• يخضع الصحفيون في الصحف الحزبية إما لمصالح الحزب نفسه أو لرئيس تحرير الجريدة، ويجب عليهم أن يقوموا بتوصيل رسالة الحزب أو رسالة التيار السائد فيه.

• ومن ثم، تعكس الصحف الحزبية باطراد ما يجري داخل الحزب ويمكنها أن تعكس مصالح الصحفيين ذوي الاتجاهات المستقلة ولكن على نحو محدود.

• تُبدي الصحف الحزبية عادة اهتماماً بمهاجمة الحكومة وتحاول أن تشير إلى أوجه فشلها.

• تدعو الصحف الحزبية إلى التعددية وحرية التعبير وحقوق العمال، ولكنها لا تطبق ذلك عملياً، مما يثير الشك حول مصالحتها الحقيقية.

• يُنظر على الاهتمامات المالية للصحف في بعض الأحيان على أنها تتعارض مع المعايير والأخلاقيات الصحفية.

وتتشابه مهمة الصحف الحزبية على نحو لافت للنظر مع مهمة الصحف القومية، إذ يسعى كل منهما إلى حشد الرأي العام وراء وجهة نظر الحزب المعني وقائده. بيد أن رؤساء تحرير الصحف الحزبية وقيادات الأحزاب يدحضون الرأي القائل بأن الأحزاب تمارس نفوذاً قوياً على صحفها. فعلى سبيل المثال، لاحظ نبيل زكي، رئيس تحرير جريدة الأهالي اليسارية في حوار مع الأهرام العربي أن:

"الأهالي هي جريدة حزب التجمع، وهذا حقيقي، ونحن نقر به، وليس هناك

أي مجال لإنكاره، لكن الجريدة تتمتع بهامش كبير من الاستقلالية... وأنا لا أقابل حالياً أية معوقات أو تدخلات من جانب الحزب في عملي" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ١٨).

وبالمثل، ذكر عباس الطرابيلي، رئيس تحرير جريدة الوفد:  
"فيما يخصنا في جريدة الوفد، فإن فؤاد سراج الدين مثل أي قارئ عادي تقريباً، فهو لا يُعطي توجيهات بشأن ما يجب أن يُنشر وما يجب ألا يُنشر... وهو يمنحنا حرية النشر" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢٠).

وكذلك، صرح عبد الله إمام، رئيس تحرير جريدة العربي الناصرية:  
"أثناء تجربتي بأكملها، لم أشعر بأي إكراه من جانب الحزب أو بأي نوع من الضغط" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢٠).

إلا أن هذه الحرية المفترضة تفسر بالكاد الأولوية التي توليها الصحف الحزبية الرئيسية للأخبار الإيجابية الخاصة بأحزابها وقياداتها علاوة على أنها نادراً ما تمارس أي نقد ذاتي<sup>٦٧</sup>. فالمقالات الافتتاحية على الصفحات الأولى يكتبها عادة رؤساء الأحزاب، كما هو الحال في جريدة الأحرار لسان حال حزب الأحرار، حيث كان مصطفى كمال مراد رئيس الحزب يكتب عموده الأسبوعي حتى وفاته عام ١٩٩٨. كذلك يكتب كل من إبراهيم شكري رئيس حزب العمل وخالد محيي الدين رئيس حزب التجمع في نفس المواقع البارزة في جريدتي الشعب والأهالي على التوالي، ولكني ليس بالتكرار نفسه. كذلك تنشر هذه الصحف وغيرها "أخباراً" غير مهمة على صفحاتها الأولى تتعلق بقيادة أحزابها، مثل جريدة الوفد في عددها الصادر في ٣ أغسطس ١٩٩٧، حيث نشرت تهنئة فؤاد سراج الدين رئيس الحزب للفريق الفائز بمسابقة كرة القدم. وليس من دواعي الدهشة أن الصحفيين والباحثين في صحف المعارضة ينكرون وجود أي استقلالية في مطبوعات الأحزاب. وقد شرح أحد الصحفيين في جريدة الأهالي لم يذكر اسمه للأهرام العربي:

"نحن لا نشعر بالأمان لأن الجريدة "خاصة" ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالحزب. فإذا قرر الحزب إغلاقها أو تغيير وجهته (السياسية)، أو إذا ارتأى أن الجريدة لا تحقق الهدف من ورائها، فهذا يعني أننا سنجد أنفسنا في الشارع. والحزب هو الذي يقرر أيضاً من يحصل على ترقية من بين المحررين. واحد الأشياء المؤكدة (في جريدتنا) أن رئاسة التحرير تضم كوادر الحزب فقط" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ١٨).  
وكتب عصام عبد الحميد الصحفي في جريدة "العربي": "تتمتع الأحزاب وصحف

المعارضة بديمقراطية وراء القيود والجدران ولا يستطيع أحد أن يتغلب عليها... والديمقراطية داخل صحف المعارضة مقيدة لأنها ديمقراطية شعارات وليست ديمقراطية للتطبيق" (١٩٩٨، ١). ويذكر عبد الحميد بصفة خاصة "تعسف رئيس تحرير جريدة العربي ضد الصحفيين الذين تعرضت مقالاتهم للرقابة، حيث مُنِعَ أحدهم من الكتابة لمدة شهرين" (١٩٩٨، ١). ووفقاً للباحث أحمد المنيسي، "فإن غياب الخط الفاصل بين رئاسة الحزب والسياسة (الإدارية) للصحيفة يشكل إحدى الصفات المميزة الأساسية للصحف الحزبية المصرية" (١٩٩٨، ١). ويفسر مجدي رياض هذا الغياب بغياب الديمقراطية من الحزب وتبعية رئيس التحرير لرئيس الحزب، حيث يعين الأخير الأول عادة" (١٩٩٨، ٦).

وإحدى النتائج الهامة لهذه الصلة الوثيقة بين الحزب وجريدته أن أي تغيير في مصالح الحزب تنعكس عادة على الجريدة. ومن الشائع أن الفصيل المهيمن في الحزب هي الذي يسيطر أيضاً على الجريدة. وتنعكس الصراعات الداخلية المتكررة في الحزب "دائماً على صفحات جرائدها. فهذه الأحزاب هي تعبير عن فصائلها الداخلية، وعندما ينتصر فصيل على آخر، أول ما يقوم به هو تغيير قيادات الجريدة وتعيين فريق جديد. ويكون مصير الفريق السابق، إن لم ينصَح للوضع، أن يتجمد نشاطه تماماً أو يموت؛ ويعني ذلك أنه إما أن يُقال أو يُنقل إلى جريدة أخرى" (قطب العربي، ١٩٩٨، ٧). وقد حدث هذا بالفعل في جريدة الشعب عام ١٩٨٧، عندما تحول الحزب عن خطه الاشتراكي وتبنى الموقف الإسلامي. وفي جريدة الوفد، برز وضع فريد من نوعه في يوليو ١٩٩٨، عندما عُيِّن رئيساً تحرير لتمثيل الفصائل التي اختلفت حول قائد الحزب فؤاد سراج الدين ومنافسه الأصغر سناً نعمان جمعة (منيسي، ١٩٩٨، ٩).

أما النتيجة الأخرى للعلاقة الوثيقة بين الحزب وجريدته فهي أن المصالح التي تحيد عن الخط الرسمي وغير الرسمي للحزب تكون مقبولة، ولكن في نطاق شديد التقييد ولا يتم التعبير عنها إلا في إطار محصور. ومن وجهة نظر منيسي، تُفرض قيود أكثر صرامة على جرائد المعارضة عن تلك المفروضة على الصحافة القومية:

"تعتبر تلك الصحف في حقيقة الأمر عن قوة سياسية محدودة، مما يجعلها غير قادرة على اكتساب جانب كبير من الصبغة "القومية" التي تتمتع بها الصحف شبه الرسمية التي تُطبع في دور الصحف القومية. وقد نجح بعضها إلى حد كبير في فتح أبوابها أمام مختلف الاتجاهات على الخارطة الأيديولوجية" (منيسي، ١٩٩٨، ٢). ولا تمنع هذه القيود الداخلية صحف المعارضة من الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق



الإنسان والحقوق السياسية ووضع حد لقانون الطوارئ، كما لا تحول بينها وبين الإشارة إلى أوجه القصور في أداء الحكومة في هذه المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، تميل الصحف الحزبية إلى مهاجمة الحكومة أكثر من الصحف القومية، لأن ذلك جزء من جدول أعمالها. لذا فهي تملأ بعض صفحاتها بانتظام بأخبار سلبية عن التنمية القومية، والفضائح المالية التي يتورط فيها مسئولو الحكومة، ومعاناة عامة الشعب من الإخفاقات البيروقراطية، والسخرية من ادعاءات الحكومة. وربما تكون جريدة الشعب من أكثر صحف المعارضة تطرفاً في هذا الصدد، ففي أواخر التسعينيات، ذهب إلى حد أنها أطلقت على وزير الزراعة لقب "القاتل" (انظر المقال الخاص بالقضية في كايرو تايمز، ٦-١٢ أبريل ٢٠٠٠، ١٢). وقبل هذا، اتهمت الجريدة نفسها وزير الداخلية الأسبق بالتورط في "أكبر قضية فساد شهدتها البلاد" (الشعب، ٢٦ أغسطس ١٩٩٧، ٢). وقد وصفت منى مكرم عبيد الخط الذي تنتهجه "الشعب" عن حق بأنه "أقرب ما يكون إلى الديماغوجيا" (١٩٩٦، ١٢٥). وعلى النقيض من جريدة الشعب، تفضل جريدة الوفد على سبيل المثال أن تنتهج خطأ أقل حدة، كما تعتمد أكثر على الحقائق وتحاول أن تسخر من الحكومة عن طريق الكاريكاتير السياسي.

ولعل أكبر مشكلة تواجه النشطاء الباحثين عن منبر للنهوض بالدمقرطة وحرية التعبير وتحسين المعايير الصحفية هي أن الصحف، شأنها في ذلك شأن أحزابها، لا تلتزم بالمعايير التي تطالب هي الحكومة بها. فجريدة العربي مثلاً - وهي نصير حقوق العمال الفقراء- أجبرت الصحفيين المتدربين في منتصف التسعينيات على التوقيع على عقود عمل تضر بمصالحهم المالية "وتتناقض مع برنامج الحزب الناصري الديمقراطي العربي الذي يدافع عن حقوق العمال" (عبد الحميد، ١٩٩٨، ٢). كما أقال عدة صحف حزبية الصحفيين كإجراء تأديبي على الرغم من أن الحزب كان صريحاً في رفضه للفصل التعسفي في القطاعين العام والخاص (انظر العربي، ١٩٩٨، ٦). وقد ذكرنا من قبل أن الديمقراطية غائبة داخل هذه الصحف، حيث تُثار الشكوك حول التزام الصحافة الحزبية بالديمقراطية بسبب هذا التناقض في جدول أعمال الصحف المعتاد.

كذلك، هناك فجوات كبيرة في مجال مكافحة الفساد وتحسين المعايير الصحفية - وهما جانبان تحرص جميع الصحف المصرية على الدعوة إليهما- بين ما يُنادى به كمثل أعلى وبين الحقيقة. فطبقاً لما ذكرته الصحفية أمل طه خليفة، "تمول الإعلانات دون نشر الأنباء في الصحافة المصرية وتسيطر على تدفق الأخبار وعلى الطريقة

التي تعالج بها الأخبار صحفياً، كما تهيمن في بعض الأحيان على اتجاه الصحيفة وموقفها"، وهو تطور لاحظته خليفة أيضاً في جريدة الأحرار (١٩٩٨، ١٤). وهناك مثال فح حدث في نوفمبر ١٩٩٨، عندما نشرت جريدة العربي الناصرية الأسبوعية (علاوة على جريدة الشعب ذات التوجه الإسلامي) مقالاً من صفحتين دافعاً عن أمير سعودي يعيش في القاهرة كان قد تسبب في غضب الصحف المصرية الأخرى غضباً شديداً بشأن سوء معاملته لخدمة المصريين. وقد أثرت شكوك واسعة أن هذا المقال مدفوع الأجر من الأمير. وطبقاً لما ذكرته مجلة كايرو تايمز (عدد ١٠-٢٣ ديسمبر ١٩٩٨)، تسببت هذه القضية في شقاق داخل صفوف العاملين بالجريدة الناصرية التي من المفترض أنها نصير تقليدي للفقراء.

وتحيط شائعات حول الفساد بجريدة الوفد، حيث يُقال أنها تتلقى مساهمات مالية من المملكة العربية السعودية. فقد أثار عدم نشر الجريدة تقرير بشأن حادثة جلد طبيب مصري كان يعمل بالسعودية وتقدم بشكوى بشأن اغتصاب ابنته الشكوك على نحو ملحوظ (انظر مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٢؛ ولمناقشة المعايير الصحفية انظر القسم ٥-٣-١-٤).

باختصار، يبدو أن مصالح الأحزاب تتسق مع مصالح صحفها، وهي تتألف من خليط من الأهداف تتعارض أحياناً مع بعضها البعض. فمن ناحية، هناك الرسائل السياسية المتعلقة بالحاجة إلى الديمقراطية وضمانات حقوق الإنسان والتغيير السياسي الخ. ومن ناحية أخرى، هناك المصالح والاهتمامات الشخصية مثل احتكار السلطة داخل الحزب والمصالح المالية إلى حد ما. ومن المرجح أن الفجوة بين الاثنين ستؤدي إلى تثبيط عزيمة الداعين إلى الديمقراطية من النظر إلى الأحزاب وصحافتها بوصفها منابر سياسية يمكنهم الانطلاق منها.

### ٥-٢-٢-٥ اهتمامات الصحافة الخاصة التي ظهرت مؤخراً

قرب منتصف التسعينيات، بدأ عدد متزايد من المطبوعات الخاصة في الظهور في سوق الصحف والمجلات المصري<sup>٦٨</sup>. وقد ظهرت بعض الصحف الجديدة في أكشاك بيع الصحف بضع مرات ثم سرعان ما طواها النسيان تماماً مثلما ظهرت سريعاً. بيد أن البعض الآخر منها مثل "العالم اليوم" (بدأت الطبعة المصرية منها في الظهور منذ عام ١٩٩٦)، و"كايرو تايمز" (تأسست عام ١٩٩٧) و"الميدان" (تأسست عام ١٩٩٦) بقي واستمر. ويمتلك رجال الأعمال معظم تلك الصحف، بينما يمتلك الساسة

البعض الآخر منها. كذلك، أتاحت بعض الصحف مثل "الدستور" (تأسست عام ١٩٩٥) منافذ جديدة لبعض الصحفيين الذين لم يُسَمَح لهم أحياناً بنشر مقالات انتقادية في الصحف التي يعملون بها.

وباستثناء القليل منها، أصبحت الصحف الخاصة مرتبطة بمصطلح "الصحافة الصفراء"، حيث برز انتقادان رئيسيان بالنسبة لأهداف تلك الصحف:

• أن معظم الصحف حاولت ببساطة أن تحقق أرباحاً وأن تزيد من شهرة مالكيها وترتقي بمكانتهم الاجتماعية أو بنفوذهم السياسي - بصرف النظر عن المعايير الصحفية.

• حاولت مطبوعات قليلة أن تقدم صحافة راقية أو معارضة سياسية جادة ضد المجموعات الاستراتيجية.

وعند سؤالهم عن نواياهم، يصر مالكو الصحف الصفراء عادة على أنهم يعملون للصالح العام، فعلى سبيل المثال يذكر محمود الشناوي، عضو مجلس الشورى ومالك جريدة الميدان الأسبوعية:

"صحيفتي لديها هدف وطني، فهي أول جريدة مستقلة في مصر... وهدفنا هو توفير معلومات صحيحة، وهي ليست مشروعاً استثمارياً (أستفيد أنا شخصياً منه). وفي الحقيقة، خسرت ٧ ملايين جنيه منذ تأسيسها، ولكنني استمررت في نشرها لأنها صحيفة مصرية ليس لها هدف خاص أو مصالح ضيقة" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢١).

بيد أن محتوى جريدة "الميدان"، علاوة على رأي محلي الصحافة الخاصة، يناقضان تلك الرؤية. فإلى جانب صورة لممثلة مصرية شبه عارية، يشير العنوان الرئيسي للجريدة في عدد ٩ فبراير ١٩٩٩ إلى "النص الفاضح" وهو العمل الأدبي الذي قرره أحد أساتذة الجامعة الأمريكية على طلابه. ويجد القراء داخل الجريدة مقتطفات تثير اللعاب. وتعرض صفحة أخرى صوراً فوتوغرافية لرئيس الوزراء وهو يقف إلى جانب محافظ الدقهلية ومالك الجريدة "بمناسبة العيد الوطني لمحافظة الدقهلية". وقد حدث ذلك على الرغم من أن التقرير الاستراتيجي العربي أقرب بأن جريدة "الميدان" قد تحسنت بشكل ملحوظ (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٤٦). ويلخص التقرير نفسه المحتوى العام "للصحف الصفراء" دون تحديد أسمائها (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٥) كما يلي:

- الدعارة وشبكات الدعارة:

تعول الصحف عادة على الشرطة أو وكلاء النيابة كمصادر للمعلومات. وفي بعض الأحيان، تستمر في ذكر القضية حتى وإن تمت تبرئة المتهم.

- الجنس

وتتضمن القصص نمطياً "ممثلات شهيرات" لا تُذكر أسماءهن أو "وزراء". وبعض هذه الحكايات (إن لم يكن معظمها) ملفقة وتخلط في بعض الأحيان بالسياسة مثل "الجنس في مقابل الأرض: خطة إسرائيلية لاحتلال سيناء".

- طبقة رجال الأعمال وأصحاب المشاريع المصريين التي بزغت مؤخراً

تتملق الصحف، في القالب نفسه، هذه الطبقة بشكل مباشر أو تستثيرها وتهاجمها. ويُعتقد أن كلتا الاستراتيجيتين تهدفان إلى انتزاع تبرعات أو إعلانات "من رجال الأعمال"<sup>٦٩</sup>. وفي نمط آخر، يتم تغطية أخبار رجال الأعمال بوصفهم ممثلي المجتمع الراقى وأبطال القصص والحكايات - التي تصاحبها صور فوتوغرافية في كثير من الأحيان - تركز على الحفلات الخاصة التي يقيمونها.

- الهجوم على الشخصيات العامة

تفرد بعض الصحف مساحات لشخصيات عامة وتهاجم أداءها أو معتقداتها السياسية. وقد يستمر الهجوم في بعض الأحيان لعدة صفحات ويتضمن سباً وقذفاً، بل وقد يكون ملفقاً بالكامل في بعض الأحيان (مركز الأهرام، ١٩٩٩، ٣٤٧).

- قصص الحب و"الجان"

تؤكد القصص للقراء أن الجان هو سبب مشاكلهم الزوجية أو العائلية أو غيرها أو أنه الحل.

- الممثلون وغيرهم من الفنانين

يتم تغطية الموضوعات التي تمس نجوماً مصريين من زاوية تتضمن فضيحة من نوع أو آخر.

- الأقباط

تعالج المقالات التي تتحدث عن الأقباط موضوعها من منظور "الوحدة الوطنية"<sup>٧٠</sup>.

لا نعثر على هذه الموضوعات بالتواتر نفسه في جميع الصحف ذات المصالح الخاصة، فبعضها ركز (وما زال يركز) أكثر على الجنس والدعارة والتشهير بالنجوم، بينما يركز البعض الآخر على الفضائح المحيطة برجال الأعمال والساسة. ومن ناحية

أخرى، تميل تلك الصحف إلى إهمال القضايا الاجتماعية الأساسية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٤٦ و ٣٥٢) مثل البطالة والرعاية الصحية والتعليم. بالإضافة إلى ذلك، تتبنى الصحف عادةً وجهات نظر متطرفة ولا تعترف بأي منظور مخالف فيما يتعلق بمشكلة معينة. ومن الشائع أيضاً محاولة إثارة مخاوف القراء أو رغباتهم، أو أية مشاعر قوية أخرى مثل الشعور الوطني أو القومي. وتستخدم الآمال والتوقعات بدلاً من الحقائق في كثير من الأحيان لإقناع القارئ<sup>٧١</sup>.

ويذكر الباحثون وغيرهم من المراقبين ثلاثة دوافع رئيسية للأطراف الفاعلة المرتبطة بهذه الصحف: الدافع الأول هو المكسب. فبالنسبة لجريدة الأهرام العربي الأسبوعية القومية، تعتبر الصحافة المصرية ببساطة "صحافة رجال الأعمال الساعية وراء المكسب والشهرة". ويقارن المسلماني (١٩٩٨، ٩) والبرعي (١٩٩٨، ٧) إدارة العديد من الصحف المصرية الخاصة "بالدكاكين الصغيرة" أو "العشوائيات". ففي معظم الأحيان، يدير أصحاب المحال التجارية الصغيرة تجارتهم دون أن يكون لديهم أي تدريب خاص على تلك التجارة، ولكنهم يحاولون إيجاد طريقة لكسب بعض المال. وكثيراً ما تُبنى المنازل العشوائية دون تخطيط وتفتقر في كثير من الأحيان إلى التجهيزات الأساسية نظراً للحاجة الاقتصادية عادةً. ويناسب "طابع المحال التجارية" هذا الصحف الصغيرة الخاصة التي تنشر أعداداً قليلة ثم تختفي مرة أخرى.

وكما هو الحال بالنسبة لأصحاب المحال، يجد كثير من الصحفيين أنفسهم في بعض الأحيان في حاجة مالية ملحة، كما بيننا في القسم ٥-١. فخريجو الجامعات الذين يواجهون البطالة يدخلون مجال الصحافة على الرغم من افتقارهم للمهارات اللازمة لهذه المهنة تماماً. وبالنسبة لكثير منهم، يمثل العمل في جريدة خاصة وسيلة لكسب بعض المال الذي يحتاجون إليه بشدة، ومن ثم تكون جودة العديد من الصحف منخفضة. ويطلق المسلماني على التعاون بين الصحفيين غير المهرة والناشرين "تحالف غير الأكفاء" (١٩٩٨، ٢).

وهناك عامل آخر ساهم في انتشار الصحافة "الصفراء"، طبقاً لبعض الباحثين، وهو الخلافات بين السياسة - على مستوى الوزراء في بعض الأحيان. وترجع النزاعات، طبقاً للتقارير، في كثير من الأحيان إلى خلافات شخصية وليست سياسية. وقد وجد بعض الساسة في سوق الصحافة الخاصة المنتشرة بسرعة كبيرة أدوات ملائمة

لمحاربة منافسيهم، حيث تعتمد الصحف الخاصة على السلطات الحكومية في إصدار الترخيص الرسمي وتجنب الرقابة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٥٠: البرعي، ١٩٩٨، ٥). ويدعي أحد الباحثين أن تدخل السياسيين أدى إلى تشوش الأخبار والآراء وانتشار الشائعات والفساد في تجارة الإعلانات ونمو التبعية السياسية في الصحف المستقلة اسماً (البرعي ١٩٩٨، ٦). وقد أثرت شكوك قوية حول صحيفة تخدم مصالح المجموعات الاستراتيجية عندما هاجم مصطفى بكري رئيس تحرير جريدة "الأسبوع" الخاصة في نوفمبر ١٩٩٨ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لقبولها تمويلًا أجنبيًا من "دولة معادية". وقبل ذلك، كانت المنظمة قد أصدرت تقريراً بشأن الوحشية التي مارستها قوات الأمن على نطاق واسع ضد الأقباط في صعيد مصر أثناء التحقيق في جريمة قتل. وقد أوحى مقال "الأسبوع" أن المنظمة المصرية نشرت التقرير لأن دولة أجنبية (انجلترا) دفعت نظير ذلك. وبعد نشر هذا المقال بفترة قصيرة، ألقى القبض على حافظ أبو سعدة أمين عام المنظمة لعدة أسباب من بينها "تلقي أموال من دولة أجنبية للإضرار بالمصالح القومية". وقد ذكر أمين عام المنظمة المصرية فيما بعد أن "كثيراً من الكتاب الصحفيين أدركوا أن بكري يزايد على الدولة" (للاطلاع على القضية بأكملها انظر "كايرو تايمز"، ١٠-٢٣ ديسمبر ١٩٩٨، بالإضافة إلى لقاء شخصي مع بكري وأبو سعدة).

وإلى جانب الحوافز السياسية والمالية، رأى الباحثون أن لأصحاب الصحف الخاصة مصلحة قوية في "شراء" سمعة طيبة. ففي مقابل خلفية الميراث الاشتراكي والفقر المستشري، كان لزاماً على طبقة "الأغنياء الجدد" في مصر أن تبرر دورها ووضعها الاجتماعي (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ٣٤٩: المسلماني ١٩٩٨، ٥). وهذا لا يعني أن تلك الطبقة قادرة بالضرورة على القيام بذلك في الصحافة القومية والحزبية التي يعارض صحفيوها بقوة تلك الطبقة الجديدة في بعض الأحيان. ومن ثم، يحاول رجال الأعمال إما أن يؤثروا على الصحف أو أن ينشئوا صحفهم الخاصة. ويذكر الباحثون الرشاوى غير المباشرة في شكل "هدايا" مثل الهواتف الجوال أو الرحلات المدفوعة علاوة على المقالات الإعلانية لكسب تغطية مؤيدة لهم (الشوادفي ١٩٩٨، ١١: المسلماني ١٩٩٨، ٦).

وعلى الرغم من جميع تلك الاهتمامات التي تضر بأخلاقيات المهنة الأساسية، ومن ثم بالديمقراطية، هناك أيضاً مطبوعات قليلة لا تندرج تحت هذه الفئة من الصحف النهممة التابعة سياسياً واقتصادياً. فمجلة "كايرو تايمز" التي كانت تصدر

كل أسبوعين من قبل ثم أصبحت أسبوعية منذ سبتمبر ١٩٩٩، ترقى إلى مستوى المعايير المعايير الصحفية ذات الجودة العالية، وتبرهن على أن الصحافة المستقلة الناقدة الباحثة عن الحقائق يمكن أن تكون موجودة في مصر. كذلك توفرت تلك الصحيفة بصفة مستمرة منابر للنقاش حول موضوعات اجتماعية مهمة مثل نظام الرعاية الصحية والاهتمامات البيئية وحتى مشكلة الأقلية القبطية. كما أن جريدة "ميدل ايست تايمز" الأسبوعية الصادرة باللغة الإنجليزية وجريدة "العالم اليوم" الاقتصادية اليومية تحاولان أن تقدمتا صحافة تسعى نحو الحقيقة. بيد أن جريدة "ميدل ايست تايمز" يجب أن تحارب عدم الدقة المتكررة في تحقيقاتها الصحفية، كما أن جريدة "العالم اليوم" تبدو وكأنها تنأى بنفسها عن مضايقة الحكومة بالنقد الزائد عن الحد. وقد ذكر البعض ضمناً أيضاً أن "العالم اليوم" تخدم سمعة طبقة رجال الأعمال البازغة ليس إلا (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢١). وربما تمثل جريدة "الدستور" حالة خاصة، فتلك الجريدة الأسبوعية لديها قطعاً جوانب من نمط "الصحف الصفراء"، مثل الصور التي تثير اللعاب والصور الفوتوغرافية مجهولة الهوية والعناوين المثيرة للتساؤل مثل: "دلائل على مقتل الأميرة ديانا" (الدستور، ٣ سبتمبر ١٩٩٧، ١). ومن ناحية أخرى، تحمل الجريدة دائماً قصصاً تهاجم سياسات الحكومة وتعطي مساحة لكتاب بارزين من صفوف المعارضة مثل الشاعر اليساري أحمد فؤاد نجم وكذلك الكاتب ذي التوجهات الإسلامية محمد عبد القدوس. وقد أغلقت الحكومة جريدة "الدستور" في فبراير ١٩٩٨ بعد أن نشرت مقالاً عن ادعاءات بتهديد جماعة إسلامية متطرفة لرجال الأعمال الأقباط. ومن ثم، فقدت الصحافة الخاصة واحداً من الأصوات النقدية القليلة.

وفي الخلاصة، يجب الحكم على اهتمامات الصحافة الخاصة وأدائها بوصفها ضارة بعملية الديمقراطية. ففي غالبيتها، لا تبدو الصحافة مهتمة بالتدريب على سلوك ديمقراطي ومسئول، وهو أمر مطلوب، طبقاً لما ذكره "راندال" إذا كان على الصحافة أن تؤازر عملية الديمقراطية.

#### ٥-٢-٦-٢-٥ اهتمامات مجموعات حقوق الإنسان

لعل أكثر المؤسسات التزاماً بتحسين الحقوق السياسية وحقوق الإنسان في مصر في التسعينيات هي المنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص، منظمات حقوق الإنسان. وعلى حد كلمات روندبيك معلق الكايرو تايمز:

"لقد أصبحت المنظمات غير الحكومية على نحو مضطرب وفي غياب مؤسسات معافاة تعبر عن التمثيل الشعبي مثل الصحافة الحرة حقاً، أو الأحزاب السياسية الفعالة، أو نقابات العمال المستقلة، المقابل المهم لقوة الدولة الطاغية. وقد أصبحت هذه المنظمات بالنسبة للمصريين الذين لا يريدون شيئاً سوى خدمة بلادهم القناة الحية الوحيدة للفعل" (كايرو تايمز، ٢٧ مايو- ٩ يونيو ١٩٩٣، ص ٣).

في الواقع، لقد ارتفع عدد المجموعات العاملة في هذا المجال منذ إنشاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في ١٩٨٥ وتأسيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية في ١٩٨٨ إلى حوالي ١٥ منظمة بحلول نهاية العقد. ومن بين هذه المنظمات مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان (تأسس في ١٩٩٤)، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (تأسس في ١٩٩٣)، وجماعة تنمية الديمقراطية (تأسست في ١٩٩٦)، ومركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان (تأسس في ١٩٩١)<sup>٧٢</sup>، وتتنوع العضوية في هذه المنظمات مهنياً وسياسياً، رغم أنه يبدو أن معظم هذه المجموعات يسيطر عليها المحامون والأكاديميون من الناحية المهنية، والمعارضون من الناحية السياسية - فقد ضم مجلس إدارة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في دورة - ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، على سبيل المثال، خمسة من المحامين وأربعة من أساتذة الجامعات، إلى جانب سياسيين من حزبي الوفد والناصرى<sup>٧٣</sup>. أما مركز المعلومات والدراسات القانونية لحقوق الإنسان ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، فقد أسسهما محامون، ومركز ابن خلدون أسسه عالم الاجتماع المعروف سعد الدين إبراهيم، وجماعة تنمية الديمقراطية كذلك أسسها محامون، ويبدو أن الصحفيين أقل تمثيلاً في مجالس منظمات حقوق الإنسان. ففي مركز ابن خلدون على سبيل المثال، لا نجد صحفياً في مجلس الأمناء، وكان هناك صحفي واحد في مجلس المنظمة المصرية في دورة ١٩٩٥-١٩٩٧.

بيد أن هذا لا يمنع الصحفيين من الانضمام "كأعضاء عاديين"، أو من الاستفادة من خدمات ومعلومات منظمات حقوق الإنسان. وقد حدد سعيد عبد الحافظ رئيس وحدة حرية التعبير في المنظمة المصرية عدد الصحفيين الأعضاء في المنظمة بحوالي مائتي صحفي وهو ما يمثل أقل من ١٠٪ من مجمل العضوية (مقابلة مع سعيد عبد الحافظ). وهذا يجعلنا نفترض أنه من بين ما يقدر بأربعة آلاف صحفي منظم في النقابة في نهاية العقد التاسع من القرن العشرين، كانت هناك فئة محدودة فحسب، أو حوالي ٥٪، تنشط في منظمات حقوق الإنسان.



ويلاحظ أن مؤتمر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ قد حضرهما أقل من مائتي مشارك، مما يوحي بأن الصلات بين مجموعات حقوق الإنسان وغالبية الصحفيين ليست قوية ولا متواترة<sup>٧٤</sup>.

وطبقاً لتصريحات مجموعات حقوق الإنسان، فإن اهتماماتها وأهدافها تنصب في الغالب على مجال تحسين الحقوق السياسية والإنسانية في مصر. حيث تذكر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان في موقعها على الإنترنت (زار الباحث الموقع في ٢٨ مارس، ٢٠٠٠) الأهداف التالية:

- "الاحترام الكامل لكافة حقوق الإنسان والحريات الشخصية المعترف بها دولياً سواء كانت حقوقاً مدنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية.
- القضاء على ممارسة التعذيب.
- إصلاح التشريعات واللوائح والممارسات الإدارية المصرية بحيث تصبح متفقة مع مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية.
- تعزيز حكم القانون والاحترام الكامل للقضاء المستقل.
- المحاكمة العادلة لجميع المتهمين وإلغاء المحاكم العسكرية ومحاكم أمن الدولة للمدنيين.
- تعزيز ونشر قيم حقوق الإنسان بين عامة الجمهور على جميع مستويات المجتمع.
- تعزيز حقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان ورفع الوعي بالوضع الصعب للمرأة في مصر.
- تقوية التعاون والتنسيق مع المنظمات المصرية والعربية والدولية الأخرى المعنية بحقوق الإنسان.

كما يمكننا أن نجد أهدافاً مماثلة للأهداف السابقة، على الرغم من احتمال اختلاف التركيز على الأبحاث، والتعليم وتعزيز الحقوق المختلفة، بين المنظمات الأخرى المعنية بالحقوق (انظر مواقع الشبكة الخاصة بجماعة تنمية الديمقراطية ومركز ابن خلدون، والعرض العام لأنشطة مجموعات حقوق الإنسان في خليل، ١٩٩٧). تشير أنشطة المجموعات إلى أنها كانت عادةً جادة في التزامها بأهدافها المعلنة، وهي حقيقة جعلتها تبدو أكثر التزاماً بالدمقرطة عنها من الأحزاب السياسية أو نقابة الصحفيين. فعلى سبيل المثال، لم تبرز تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية الخاصة على مدار هذا العقد حالات انتهاك الحقوق مثل

التشريعات غير الديمقراطية، والتزوير في نتائج الانتخابات والاعتقال غير القانوني، والتعذيب في السجون، وانتهاكات حرية التعبير والاجتماع.. إلخ بأسلوب تفصيلي للغاية فحسب، وإنما أيضاً الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الجماعات الإسلامية (انظر على سبيل المثال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، بلا تاريخ). عادةً يكون ممثلو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية، ومنظمات أخرى على أتم الاستعداد للتحديث صراحة عن حالات انتهاك حقوق الإنسان إلى الباحثين الأجانب، بل وتوفير مطبوعات منظماتهم لهؤلاء الباحثين (لقاءات مع جاسر عبد الرزاق، وسعيد عبد الحافظ، ونجاد البرعي، وسعد الدين إبراهيم). ولا تهدد هذه التقارير والتصريحات بأن تفقد الحكومة ماء وجهها سياسياً، بل تمثل في الوقت نفسه خسارة لعائداتها التي تتلقاها في صورة معونة تنمية، كما إنها تجعل المجموعات وناشطيهها هدفاً مفضلاً لضغوط الحكومة. وكما ذكرنا فيما سبق، ففي شهر ديسمبر من عام (١٩٩٨) أتهم حافظ أبو سعدة، أمين العام للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان وقتئذٍ بـ "تلقي أموال من بلد أجنبي للإضرار بالمصلحة القومية، ونشر الإشاعات التي تؤثر على مصالح البلد، وانتهاك القانون الذي ينص على عدم جواز جمع التبرعات بدون تصريح من السلطات المعنية" وتم احتجازه لمدة ستة أيام. ثم أفرج عنه بعد ضغط محلي ودولي شديد على الحكومة (كايرو تايمز، ديسمبر ١٠-٢٣، ٦، ١٩٩٨).

وعلى الرغم من الالتزام الشامل لمجموعات حقوق الإنسان بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أنها واجهت بعض النقد حول أهدافها وأنشطتها - ليس من جانب الحكومة وحدها، بل ومن الناشطين أنفسهم. وقد يكون أكثر هذه الانتقادات إثارة للجدل هو اتهام مجموعات حقوق الإنسان (ليس من جانب المسؤولين الحكوميين وحدهم) بأنها تعتمد اعتماداً كبيراً على التمويل الأجنبي، وهي بالتالي تدعم جدول الأعمال السياسي الخاص بالدول الأجنبية في مصر - وليس جدول أعمال هذه المنظمات. وفي هذا الصدد، كان هناك نقد حول استغلال الديمقراطية من أجل زيادة الثروات الشخصية أو دعم المسار المهني الأكاديمي الخاص (انظر خليل، ١٩٩٧، ٦). إن اشتراك الصحفيين ولو كان بسيطاً في هذه المجموعات يؤكد مرة أخرى نتائج الأقسام السابقة من هذا الكتاب، أي أن هناك أقلية من الصحفيين المصريين الملتزمين التزاماً حقيقياً بالعمل للدفاع عن حقوق الإنسان والديمقراطية في مصر، في حين لا ينطبق ذلك على الأغلبية.

## ٥-٢-٣ خاتمة

وصف هذا القسم فى بدايته اهتمامات الصحفيين عموماً فيما يتعلق بعملية الديمقراطية ثم اهتمامات المؤسسات التى ينظم الصحفيون أنفسهم من خلالها. وقد اتضح أنه يمكن تقسيم الصحفيين، فيما يتعلق بالديمقراطية، إلى أربع مجموعات تتداخل حدودها فى بعض الأوقات. ويبدو أن أكبر هذه المجموعات هى مجموعة الصحفيين غير الملتزمين التزاماً نشطاً بالديمقراطية. فعلى الرغم من كثرة توصيات المؤتمرات العامة التى تطالب بالإصلاح فى الصحافة والنظام السياسى، فقد ظل عدد الصحفيين الذين يعملون على تحقيق هذه المطالب قليلاً فى التسعينيات. والأخطر من ذلك بالنسبة لتوقعات دعم الصحفيين للإصلاحات الديموقراطية، هى مجموعة الصحفيين ممن يؤيدون المجموعات الاستراتيجية الذين على الرغم من أقليتهم، يمارسون هيمنة واسعة النطاق على المجموعة السابقة، وذلك من خلال تولى المناصب الهامة فى الصحافة القومية وكذلك فى نقابة الصحفيين. وعلى الرغم من اللغة الطنانة التى يستخدمها هؤلاء الصحفيون فى المناداة بالمزيد من الحرية والديموقراطية، إلا أنهم لا يبدون أى علامة حقيقية لترك السيطرة على الصحافة القومية تفلت من بين أيديهم. بالإضافة إلى أن العديد من الصحفيين من هاتين المجموعتين - وكذلك المجموعات الأخرى - يسلمون أنفسهم لتأييد الشعور الدينى المحافظ، وهو ما يؤدى إلى زيادة القيود على حرية التعبير. ويمكن أن نجد هذا النمط الأخير بين بعض مناصرى الديمقراطية، ممن أعلنوا عن أنفسهم، من أمثال صحفيي جريدة الوفد المعارضة. وليس هناك سوى أقلية يمكن اعتبارها من الإصلاحيين الديمقراطيين الملتزمين، كما ذكرنا وهى أقلية عليها أن تصارع عقبات هائلة فى عبارات أخرى، فإن الرغبة فى تحقيق الديمقراطية بين الصحفيين المصريين "غير كاملة"، حيث إن عدداً كبيراً منهم إما غير مبال بتحقيق هذه الأهداف أو أنه يعارضها.

وتظهر صورة أخرى لـ "عدم اكتمال" هذه الرغبة إذا ما رصدنا اهتمامات المنظمات المختلفة التى ينتظم فيها الصحفيون، فعلى الرغم من أن نقابة الصحفيين ملتزمة رسمياً بتحرير الصحافة وديمقراطية النظام السياسى فى مصر، إلا أنها فى الواقع تسعى إلى الوصول إلى أمور أخرى مثل المصالح المادية للأعضاء كأولوية عظمى. كما أن كاهلها مثقل دائماً بعدم اتحاد مجلسها التنفيذى. قد يتمتع الصحفيون فى الصحف القومية بدرجات مختلفة من الحرية لانتقاد سياسات المجموعات الاستراتيجية، إلا أنه ليس مسموح لهم أن يقوضوا النظام، فقد تخدم جرعة قليلة من النقد المحدود الذى نجده عادة فى الصحف القومية الشرعية المحلية والدولية للمجموعات الاستراتيجية

خير خدمة. أما فى حالة القضايا الهامة مثل أحداث الشغب التى تثيرها جريدة "الشعب" أو الاستفتاءات، نجد أن الصحافة القومية توحد صفوفها وتتحد خلف المجموعات الاستراتيجية. وما لم يرد النظام الحاكم تغيير النظام السياسى فلا يجب أن نتوقع وجود دفعات "توسع حدود الديمقراطية" من جانب الصحافة. ويظهر الاهتمام الناقص بالدمقرطة كذلك فى الأحزاب وجرائدها والصحافة الخاصة. وتفتقر مطالب الأحزاب لتحقيق الديمقراطية إلى المصداقية نظراً لسوء الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب وللتعاون الانتهازى مع المجموعات الاستراتيجية الذى يحدث من حين إلى آخر. وتفتقر صحافة الأحزاب على الرغم من الاتجاه القوي لانتقاد الحكومة- إلى الحرية الداخلية والإرادة لبناء مصداقية صحفية. ويبدو أنه لا يوجد من يلتزم التزاماً حقيقياً بالقيم الديمقراطية سوى عدة صحف خاصة ومجموعات حقوق الإنسان، وقد يصل عدد الصحفيين المطالبين بالإصلاح إلى ٢٠٠ فقط أو أقل. يتضح من الصورة العامة أن الصحفيين والمنظمات التى ينتظمون فيها غير مهتمة بالمرّة بعملية الديمقراطية، وبمعنى آخر، يبقى الاهتمام بالدمقرطة ناقصاً.

### ٣-٥ الصحفيون المعارضون: موارد قليلة ومعوقات كثيرة

أوضحت الأقسام والفصول السابقة بالفعل أن موارد الصحفيين للإسهام فى عملية الديمقراطية- على الرغم من وجود منافذ عديدة لممارسة النقد محدودة، وبالتالي فهى تجسد أعباء أنصار الديمقراطية بين الصحفيين المصريين. وقد ذكرنا فى الفصل الثانى العوائق التاريخية والثقافية والبيئية الاقتصادية والعالمية الملتبسة، بينما وصف الفصل الثالث عدم اهتمام المجموعات الاستراتيجية بالدمقرطة وموارد القوة الهائلة التى تتمتع بها. بالإضافة إلى ذلك ناقش هذا الفصل عدم رغبة مثقفى المعارضة فى أن يكونوا "قاسين على النظام"، نتيجة للخوف من الجماعات الإسلامية المسلحة. أما الفصل الرابع فقد حاول إثبات أن تقاليد الصحافة المصرية عندما يتعلق الأمر بالضغط لإحداث تغيير سياسى هى تقاليد غامضة، فقد ظهرت دائماً الرغبة فى التغيير الديمقراطى، ولكن كذلك ظهرت الرغبة فى "عقد ترتيبات مريحة" مع ذوى النفوذ السياسى. وقد أوضح القسم ٥-١ أن الصحفيين عموماً عادة ما يكونوا فقراء ومتنوعين اجتماعياً، أما القسم ٥-٢ فقد أظهر أن عدم الاهتمام بتحقيق الديمقراطية لا يقتصر على عدد هائل من الصحفيين وحدهم، ولكن يمتد أيضاً إلى أكبر مؤسسة صحافة، وهى الصحافة القومية. بالإضافة إلى ذلك ناقش القسم الأخير

نقاط الضعف والالتباس في التزام النقابة والأحزاب السياسية والصحف الناطقة بلسانها، والصحافة الخاصة بالنهوض بالديموقراطية. أما إذا نظرنا إلى الجانب المشرق فسنجد أن القسم ٥-٢ قد أوضح أن أكثر المجموعات الملتزمة التزاماً حقيقياً بعملية الديموقراطية هي عادة مجموعات حقوق الإنسان.

أما هذا القسم فسينظر في الموارد والأعباء التي تقع على كاهل جميع المنظمات، التي تعد ملتزمة على الأقل التزاماً نسبياً بالدمقرطة. وعلى الرغم من أن الصحفيين المعارضين يعملون مع الصحافة القومية، فلن نذكرها كمنظمة في هذا الصدد. إذا فهذا الفصل يناقش موارد الصحافة الحزبية والصحافة الخاصة في الصراع من أجل تحقيق الديموقراطية (القسم ٥-٣-١)، وكذلك موارد نقابة الصحفيين، والأحزاب السياسية، ومجموعات حقوق الإنسان (القسم ٥-٣-٢). حيث تدعم هذه المنظمات، الصحفيين المعارضين وإن كان بعضها لا تدعمهم سوى في أحيان محدودة. ويتناول القسم ٥-٣-٣ المعوقات والحريات التي تفرضها وتمنحها قوانين الصحافة المصرية وتطبيقاتها، وأخيراً يستخدم القسم ٥-٣-٤ معيار مدى توفر المصادر الذي وضعه شوبرت وآخرون (1994) (Schubert et al) وكذلك معايير دراسات الحالة التي أشرفنا لها في المقدمة لتقييم المادة المتاحة.

### ٥-٣-١ أعباء الصحافة الحزبية والصحافة الخاصة

من بين أكثر الموارد أهمية للصحفيين المعارضين للمساهمة في عملية الديموقراطية هي صحفهم، والصحافة المعارضة والصحافة الخاصة. وكما أوضحنا في الفصول السابقة من هذا الكتاب، يمكن للصحفي المعارض أن يستغل هذه الصحف للتعبير عن نطاق واسع نسبياً من القضايا والآراء، على الرغم من أن ذلك يتم ضمن حدود معينة. فهم يكتبون مقالات حول الفساد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وسوء إدارة الأموال العامة، ويسخرون من المؤسسات التي تسيطر عليها الدولة مثل البرلمان، ويجادلون لصالح الإصلاح السياسي، ويطرحون البدائل للائتلاف الحاكم. كما أن صحافة المعارضة تبدي رأيها في الأحزاب السياسية في مصر. ويمكن للصحفيين المعروفين والبارزين، وكل من يملك أموالاً أو صلات مع من يملك ما يكفي من المال ليدير صحيفته الخاصة أن ينشر آراءه في المجتمع عن طريق الصحافة الخاصة. وقد هاجمت صحف معارضة مثل جريدة "الشعب" الوزراء ونجت من العقاب، ولكن أي شيء تعتبره النخبة الحاكمة خطراً يهدد قبضتها على السلطة يعد محظوراً ويتم إيقافه

فوراً. وعلى نفس القدر، قد يُقابل الاستهزاء بالمسؤولين الكبار أو التشهير بهم بمقاومة عنيفة من قبل هؤلاء المسؤولين، وإن كان بدرجة أقل فيما يعتقد البعض.

وكما أوضحنا فى الفصول السابقة، فلا بد من فحص مدى تأثير صحف الأحزاب والصحافة الخاصة على الجمهور العام بجدية. هذا على الرغم من الهامش الواسع من الحرية الصحفية التى تتمتع بها هذه الصحف. ويناقش هذا القسم ويحاول إثبات أن المورد الذى نطلق عليه "الصحيفة" ليست إلا مورداً ضعيفاً. وتتمثل القيود بشكل خاص فى الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لمصر، وفى منافسة الصحافة القومية، والضعف المالى للصحافة الحزبية والصحافة الخاصة وللصحفيين الذين يعملون فيها، وعدم وجود المعايير الصحفية، وعدم استجابة الصحافة للجمهور، وعدم المصداقية، ومشكلات الحصول على المعلومة، وعدم وجود وظيفة للصحافة فى تحديد أولويات العمل بين العامة أو ذوى النفوذ. وحيث إن القسم ٥-١ قد وصف غياب الاتحاد بين الصحفيين، لن يتعرض الكتاب إلى توضيح هذه الفكرة مرة أخرى.

### ٥-٣-١-١ الفقر والامية وهيمنة التلفزيون

تكلف الصحيفة المعارضة فى التسعينيات ما يساوى من أربعة إلى ستة أضعاف رغيف من العيش (المدعم)، أو ثمن ساندويتش أو ساندوتشين فول وهو غذاء رئيسي، فأشباع المعدة الخاوية بالنسبة للعديد من المصريين (انظر القسم ٢-٣ للمزيد من التفاصيل حول معدلات الفقر) يعد أولوية. لذا فقد ظل فقر القراء المحتملين تماماً كما كان طوال معظم تاريخ الصحافة فى مصر، عقبة بالنسبة للصحفيين المعارضين فى الوصول إلى الجمهور. وقد خلق انتشار الأمية التي ما تزال تصل إلى ما يقرب من ٤٠% فى نهاية التسعينيات عقبة أخرى. وعلى الرغم من أن الأمي قد يطلب من صديقه المتعلم أن يقرأ له الجريدة، إلا الكثير منهم يفضل اللجوء إلى الخيار الآخر وهو مشاهدة التلفزيون أو الاستماع إلى الراديو.

أوضح استطلاع للرأى أجري على ١,٥٠٠ شخص (فرجاني ١٩٩٥) أن ٧٥% من التلفزيون هو الوسيط المفضل لمعظم المصريين، على الرغم من ارتفاع تكلفة أجهزة التلفزيون<sup>٧٦</sup>. وكانت نسبة من استخدموا أى وسيلة من وسائل الإعلام الجماهيرية أربعة أضعاف من إجمالي من جرى عليهم الاستطلاع، ٨٥% منهم شاهدوا التلفزيون فى الأسبوع الذى سبق هذا الاستطلاع<sup>٧٧</sup>. واستمع ٤١% إلى الراديو، بينما قرأ ٣٣% فقط إحدى إصدارات الصحافة القومية. ولم يقرأ صحافة المعارضة سوى ١٦%. وفى

دراسة أخرى أجرتها آمال كمال في عام ١٩٩٢ على ١٠٠٠ شخص في القاهرة الكبرى، ذكر ٩٧٪ ممن شملتهم الدراسة أنهم قد شاهدوا التلفزيون، بينما ذكر ٣٪ فقط أنهم لم يشاهدوه (١٩٩٨، ٨١)<sup>٧٨</sup>. وقد وجدت آمال كمال وعبد السلام نوير (١٩٩٧، ٢٩)، اللذان يبدو أنهما اعتمدا على آمال كمال نفسها التي أجريت عام ١٩٩٢، أنه بعد استثناء ٢٠,٢٪ من غير المتعلمين من العينة، يتبقى ٨٦٪ من العدد الباقي يقرأون الصحف، ولا يقرأها سوى ١٤٪. وبالتالي تعطى نتائج دراسة سنة ١٩٩٢ دليلاً على أن التلفزيون هو وسيلة الإعلام المفضلة، على الرغم من أنها تشير إلى ارتفاع نسبة قراء الصحف. وقد أكد فكرة هيمنة التلفزيون كذلك العينة التي شملتها دراسة فرجاني ممن سئلوا عن إدراكهم "لأكثر" وسائل الإعلام "أهمية"، حيث اعتبر ٥٨٪ منهم التلفزيون هو الأكثر أهمية، واعتبر ٢٣٪ الراديو، و١٤٪ الصحافة القومية و٥٪ صحافة المعارضة (١٩٩٥، ١١)<sup>٧٩</sup>.

وتشير النتائج إلى "هيمنة التلفزيون القوية" (فرجاني، ١٩٩٥، ١٠)، لأنه كما ذكرنا سابقاً، تسيطر المجموعات الاستراتيجية على التلفزيون عن قرب وتستخدمه لأغراض التعبئة أكثر من الصحف القومية، ولهذا تحتكر المجموعات الاستراتيجية استخدام هذه الوسيلة الهامة وتحتكر معها هيمنتها القوية بالنسبة للسيطرة على وسائل الإعلام. ويتضح وصول هذه السيطرة إلى نطاق أوسع بكثير إذا ما وضعنا في الاعتبار الخلل الموجود في الموارد بين الصحف القومية وبقية الصحف.

### ٥-٣-٢-١-٢ توزيع الصحف وإقبال القراء عليها

على الرغم من صعوبة الحصول على معدلات موثوق بها لمعدلات رواج الصحف في مصر<sup>٨٠</sup>، إلا أنه من الواضح أن الصحف القومية لديها تأثير كبير لا يتناسب مع عددها على سوق الصحف والمجلات وأن وزن الصحف المعارضة والخاصة مازال ضئيلاً. وينطبق هذا القول على الصحف اليومية على وجه الخصوص حيث تهيمن صحيفتا الأهرام والأخبار على السوق بمعدل توزيع يبلغ لكليهما معاً ١,٦ مليون في أيام الأسبوع العادية و٢ مليون في نهايته (الأمم المتحدة، ١٩٩٥، ٩٠). وطبقاً لبيانات دليل وسائل الإعلام العالمية ١٩٩٥، توزع الصحف القومية السبعة ما يزيد على ١٥ ضعفاً من عدد النسخ أكثر من الصحف الحزبية والصحف اليومية الخاصة مجتمعة<sup>٨١</sup>.

الجدول ٥-٣-١: توزيع الصحف اليومية المصرية طبقاً لإحصائيات دليل وسائل الإعلام العالمية

عدد الصحف	الصحف القومية	صحف الأحزاب	الصحف الخاصة
٨	٢	١	
٣,٠٠٠,٠٠٠ ×	٢٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠	

المصادر: الأمم المتحدة ١٩٩٥، ٩٠ - ٩٩ و SIS (لعدد من الصحف) ١٩٩٤.  
× تم تعديل هذا الرقم طبقاً لتقديرى الخاص.

ولا يهم سواء كانت البيانات دقيقة أم لا، فالأهم هو أن نلاحظ وجود خلل بين الصحف القومية والصحف الأخرى، وهو ما الذى تشير إليه المصادر الأخرى أيضاً مثل الكتاب الإحصائى السنوى لليونسكو (١٩٩٨) أو تقديرات المهنيين العاملين فى مجال الإعلام فى مصر.

ويبدو أن هناك خلافاً مشابهاً فيما يتعلق بالإصدارات الأسبوعية والشهرية، بالرغم من أن إحصائيات توزيعها أكثر غموضاً. ومع ذلك توزع ثلاث صحف معارضة أسبوعية، وهى الشعب (وهى صحيفة تصدر مرتين فى الأسبوع)، والأهالى والعربى<sup>٨٢</sup>، بالكاد ٣٠٠,٠٠٠ نسخة ولا يمكنها أن تنافس الطباعات القوية للأهرام والأخبار (يطلق عليها أخبار اليوم) نهاية الأسبوع التى يقرأها ٢ مليون قارئ. بالإضافة إلى ذلك تطبع دور الصحف القومية عدداً من المجلات مثل المصور، وروز اليوسف، وأكتوبر، وآخر ساعة، وصباح الخير، والأهرام الاقتصادى، والأهرام العربى، التى تستخدم صوراً ملونة ويمكنها الاعتماد على مراسليها بالخارج. ولا توجد مجلات على مستوى المقارنة فى صحافة المعارضة. وقد بلغ عدد الإصدارات الأسبوعية والشهرية والإصدارات الأخرى التى تصدرها دور الصحف القومية فى عام ١٩٩٤ أكثر من ضعف إصدارات الأحزاب السياسية، كما يوضح الجدول أدناه.

جدول ٥-٣-٢: عدد الإصدارات الصادرة عن الأحزاب وإصدارات الصحافة القومية فى مصر فى عام (١٩٩٤) طبقاً للهيئة العامة للاستعلامات

اليومية	الأسبوعية أو التى تصدر نصف أسبوعية	الشهرية والأخرى	الإجمالى
٨	٢٧	١١	٤٦
٢	١٥	٥	٢٢
١٠	٤٢	١٦	٦٨

المصدر: الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٤، ٧٩ - ٩٠.



يعطى تقدير الصحفى صلاح الدين حافظ أفضل تلخيص لهذا الوضع حيث ذكر أن الصحافة القومية تسيطر على ٦٥% من توزيع الصحف ونشرها فى مصر (١٩٩٧، ٢٤٤).

كما تقدم استطلاعات القراء صورة مشابهة حول التأثير القوى للصحافة القومية، وقد ذكرنا فيما تقدم عينة فرجاني التي أوضحت أن ٣٣% من العينة يقرأون الصحف القومية، و١٦% فقط يقرأون الصحف الحزبية. أما نتائج دراسة آمال كمال ونوير فقد كانت أكثر تباعداً عن عينة فرجاني، حيث بلغت نسبة من لا يقرأون سوى الصحف القومية بوصفها الصحف المفضلة لديهم ٦٠% من إجمالي عدد ٧٦٦ شخصاً، بينما بلغت نسبة من لا يقرأون سوى الصحافة الحزبية (١%) فقط. كما أن الأغلبية العظمى للقراء المنتظمين للصحف الحزبية تقرأ الصحف القومية أيضاً<sup>٨٤</sup>.

#### الجدول ٣-٣-٥ نوع الصحيفة التي تقرأها عينة الدراسة

نوع الصحيفة	العدد	النسبة المئوية
قومية فقط	٤٦٤	٦٠,٦
حزبية فقط	٧	٠,٩
كلاهما	١٨٨	٢٤,٥
ولا واحدة منهما	١٠٧	١٤,٠
الإجمالي	٧٦٦	١٠٠

المصدر: كمال ونوير (٣٠، ١٩٩٧) وحساباتي الخاصة

وتؤكد دراسة أخرى أجرتها آمال كمال طه حول تفضيل الصحف هيمنة الأهرام والأخبار. فى الفترة ما بين يونيو وسبتمبر من عام ١٩٩٥ سألت الباحثة ٣٦٥ شاباً متعلماً تراوحت أعمارهم من ١٨ و ٣٠ سنة حول الصحف التي يفضلون قراءتها<sup>٨٤</sup>. وكما يوضح الجدول التالي (٤-٣-٥) فالصحف القومية، التي تنصدرها الأهرام والأخبار، أكثر شعبية بكثير من صحف المعارضة طبقاً لعينة الدراسة.

الجدول ٥-٣-٤ شعبية الصحف المختلفة طبقاً لعينة الدراسة وعدد مرات قراءتها  
(الإجابات موضحة بالنسبة المئوية، وإجمالي عدد أفراد العينة ٣٦٥)

الصحيفة	بانتظام	أحياناً	نادراً	إطلاقاً
الأهرام	٤٠,٥	٤٦,٠	٩,٥	٤,٠
الأخبار	٣٨,٣	٥٠,٠	٨,١	٤,٦
الجمهورية	٣,٢	٢٦,٣	٤٣,١	٢٧,٥
الوفد×	٨,٤	٢٩,٢	٢٠,٥	٤١,٩
الشعب×	٢,٩	١١,٨	١٤,٨	٧٠,٥
الأهالي×	٠,٩	٢,٠	١٠,١	٨٧,٠
مايو×	٠	١,٧	٦,٦	٩١,٦
العربي×	١,٢	٤,٣	٩,٨	٨٤,٧
المساء	٢,٦	٢٢,٣	٢٢,٣	٥٢,٩
الأحرار×	١,٤	٦,١	١٠,٧	٨١,٨
الأهرام المسائي	٣,٥	١٩,٧	٢٠,٢	٥٦,٦
أخرى	١,٢	٢,٦	٢,٩	٩٣,٤

المصدر: أمالي كمال طه (١٩٩٧، ٣١٧)

× صحف الأحزاب. ومايو هي جريدة الحزب الوطني الديموقراطي الحاكم ، وتنتمي الصحف الأخرى إلى الصحافة شبه الرسمية.

أوضحت دراسات أخرى نتائج مماثلة حول عدد مرات قراءة الصحف القومية مقارنة بالصحف الحزبية وتفضيل كل صحيفة على حدة<sup>٨٥</sup>.

وإذا ما وضعنا تأثير التليفزيون التابع للدولة في أذهاننا، فربما تتأكد الخلاصة التي توصل إليها فرجاني بأن "هذه النتائج تشير إلى السيطرة شبه التامة لوسائل الإعلام الرسمية على عقول المصريين." (١٠، ١٩٩٥). ولا يطلع على آراء المجموعات المعارضة في صحف المعارضة سوى أقلية من المصريين، ولا يعتمد أحد على الإطلاق تقريباً على هذه الوسائل كوسائل معلومات بدون الاعتماد على وسائل أخرى. ويفترض أن الغالبية العظمى من السكان يتعرضون إلى ما يسميه فرجاني "الرؤية الرسمية للعالم" (١٠، ١٩٩٥) التي تقدمها الإذاعة ودور الصحافة، سواء منفردة، أو مع رؤية الصحافة المعارضة والصحافة الخاصة للعالم بالنسبة للأقلية. وبالتالي يمكننا القول إن وسائل الإعلام الرسمية تمثل أكثر وسائل الإعلام أهمية بالنسبة إلى معظم المصريين" (فرجاني ١١، ١٩٩٥).

ولم تتغير هذه الصورة لهيمنة وسائل الإعلام القومية مع ظهور الصحافة الخاصة، ولم تذكر معظم الأبحاث الصحافة الخاصة لأن هذه الظاهرة لم تنمو نمواً

قوياً حتى النصف الثانى من هذا العقد<sup>٨٦</sup>. وفى هذه الفترة ظهرت مجلات الحاسب الآلى، والمجلات الاجتماعية، ومجالات الصحة، والمرأة وعدد آخر من الصحف ذات الاهتمامات العامة الجديدة فى أكشاك ومنافذ بيع الجرائد فى القاهرة. وقدر الباحثون عدد الإصدارات الجديدة التى تأسست فى هذا الوقت بحوالى ٣٠٠ إصدار جديد فى ذلك الوقت (إبراهيم ١٩٩٦، ١٧٣). غير أن الاختلاف لم يقتصر على الموضوعات وحدها فقد اختلف رواج ونوعية هذه الصحف الجديدة اختلافاً شاسعاً. وتظهر العديد من "الإصدارات" مرة واحدة فقط وهى لا تزيد على أن تكون مطويات إعلانية، ويبدو أن معظمها يحظى بنسبة رواج ضئيلة للغاية، وفى أغلب الحالات لا تعمل هذه الإصدارات بطاقم عمل دائم، لكنها تعتمد على الصحفيين بالقطعة، حتى قيل إنها تنسخ مقالات من صحف أخرى. ولم يحقق الاستدامة من بين هذه الإصدارات التى تطورت وخفتت سريعاً سوى القليل، ولا يمكن اعتبارها مناصرة للديموقراطية باستثناء القليل جداً منها (انظر فون كورف، ١٩٩٩). ومن وجهة نظر العديد من الصحفيين والباحثين فى مجال الإعلام المحلى، فإن أكثر الصحف تأثيراً واستقلالاً وبالتالي معارضة هى الدستور الأسبوعية (انظر جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩). وبعد ما يقرب من عامين من المشادات والمصادمات مع السلطات الحكومية التى منعت الصحيفة من الظهور لعدة مرات، أغلقت السلطات الدستور نهائياً فى فبراير ١٩٩٨. وباستثناء بعض الإصدارات الصادرة باللغة الإنجليزية مثل كايرو تايمز، وإيجيب توداى، وميدل إيست تايمز، وربما العالم اليوم اليومية الاقتصادية التى تصدر بالعربية، فقد ظلت إصدارات الاهتمامات العامة فى الصحافة الخاصة إما غير ذات أهمية أو أنها اكتسبت سمعة إثارة المشاعر العامة التى ذكرناها سابقاً، وبالتالي لا يمكن اعتبارها مؤيداً جاداً للدمقرطة. وتخدم الصحافة الناطقة بالإنجليزية فى الغالب الجاليات المغتربة بالقاهرة والصفوة المصرية ممن يتحدثون اللغة الإنجليزية. أما العالم اليوم فهى مشروع أقامه بعض كبار رجال الأعمال المصريين من أمثال أحمد بهجت، وشفيق جبر وأحمد عز (انظر الأهرام العربى، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢١)، ممن لديهم فى الغالب علاقات وثيقة بالقيادة الرئيسيين للمجموعات الاستراتيجية. تركز العالم اليوم كصحيفة رجال أعمال على القضايا الاقتصادية وتنأى عادة بنفسها عن الموضوعات المثيرة للجدل مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحقوق السياسية. لذا فإن نمو الصحافة الخاصة يستحق الاهتمام كظاهرة فى الإعلام المصرى، إلا أنها فى مرحلتها الحالية لا تعد عموماً نصيراً محتملاً للدمقرطة، ومن بعض أسباب ذلك الشروط القانونية التى تسرى على الصحافة، وهى موضوع يتناوله القسم ٣-٣-٥.

### ٥-٣-١-٣ الضعف المادى لصحافة الأحزاب

تعانى صحافة الأحزاب كمؤسسة مثلها فى ذلك مثل العديد من صحفى المعارضة المستقلين (انظر القسم ٥-١-١) من قلة الأموال. وهذا الضعف المالى يؤدى إلى الاعتماد الشديد على المجموعات الاستراتيجية، مما يحد بصورة ملحوظة من قدرة هذه المؤسسة على الدخول فى صراعات.

وليس من السهل أن نتصور الوضع الدقيق للمحنة المالية للصحف الحزبية، لكن معظم المؤشرات، مثل مكاتبها، وموقعها، تشير إلى عدم كفاية مواردها المالية. ومقارنة بدور الصحف القومية، خاصة الأهرام، تكون مبانى أحزاب المعارضة متواضعة عادةً فى أفضل أحوالها، وقد يكون أجمل المبانى التى تملكها صحيفة حزبية هى فيلا الوفد القديمة فى حى الدقى وهو حى معظم قاطنيه من الطبقة فوق المتوسطة، إلا أن حتى هذا المبنى يحتاج إلى دهان، وأثاث جديد وصيانة شاملة. تستخدم صحيفة الوفد الدور العلوى من المبنى، أما الحزب فيستخدم الدور السفلى منه. وغالباً ما يشترك ثلاثة صحفيين فى مكتب واحد ويكتبون مقالاتهم بأقلامهم<sup>٨٧</sup>. وتعمل صحف المعارضة الأخرى مثل الاهالى فى مبانٍ قديمة بوسط القاهرة، تزدهم بالمكاتب والناس وتفتقر تماماً إلى الديكور الداخلى. أما مبنى صحيفة الشعب المعارضة فهو يقع فى مبنى خرساني بسيط ينقصه التشطيب والمصاعد فى منطقة السيدة زينب وهى منطقة يسكنها أبناء الطبقة دون المتوسطة، وذلك مقارنة ببرجى الأهرام متعدد الطوابق فى وسط البلد بالقاهرة<sup>٨٨</sup>. ومكاتب البرجين مزودة بتكييف الهواء، وجدرانها مكسوة بالرخام ومزودة بمصاعد سريعة؛ أما مبانى دور الصحف القومية الأخرى مثل دار روز اليوسف ودار التحرير أو دار الشعب فيبدو أنها فى حالة مماثلة من الإهمال الذى تعانى منه الصحف الحزبية، ولكنها عادة أكبر كثيراً.

وتؤكد تصريحات الصحفيين بالصحافة المعارضة الضعف المادى الواضح من المظهر الخارجى لدور صحف المعارضة. فعندما سألت الأهرام العربى عباس الطرابيلى، رئيس تحرير الوفد عن "المشكلات المادية للصحفيين العاملين بالوفد" أجاب:

"أصبحت الصحافة اليومية مهنة تتطلب آلات ورأس مال، والدليل على هذا هو أن دور الصحف الكبرى تتحرك بالمليارات، ولا يمكن لصحف المعارضة بالفرصة المتاحة أمامها أن تنافسها، الفجوة واسعة فهناك صحفيون لديهم كل شئ وآخرون يعيشون بالكاد." (الأهرام العربى ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠).

ويذكر عصام عبد الحميد، الصحفى بالأهرام العربى، فى إشارة إلى صحيفته

"يوجد نقص هائل فى تدفقات الأموال إلى الصحافة." (١٩٩٨، ٣).  
ويؤكد حسين عبد الرازق، رئيس التحرير السابق للأهالى، قلة "الفرص المالية"  
لصحف المعارضة (انظر الأهرام العربى، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ١٩).

لقد أدى العجز المالى لصحف المعارضة إلى اعتمادها الشديد نسبياً على المجموعات  
الاستراتيجية، حيث يضخ مجلس الشورى عادة أموالاً لجميع صحف المعارضة عدا  
الوفد، التى ترفض أن تقبل أية أموال من المجلس. ولكن هناك شائعات بأن الوفد  
وكذلك بعض الصحف الأخرى مثل الشعب تعتمد اعتماداً غير قانوني على أموال الدول  
المانحة من دول الخليج. ولم يكن ممكناً تحديد الدعم الذى يقدمه المجلس الأعلى  
للصحافة بدقة، ولكن يبدو أنه كبير، فقد ذكر رئيس مجلس الشورى فى خطبة القاها  
عام ١٩٩١ أن الدولة دفعت خمسة ملايين دولار أمريكى إلى جميع دور الصحافة،  
بما فيها الصحف القومية (نقابة الصحفيين ١٩٩١، ٣٨). وقد بدأ الكثير من القلق  
فى المؤتمر العام الثانى والثالث حول "الديون المتراكمة لدور الصحافة" (انظر على  
سبيل المثال نقابة الصحفيين، ١٩٩٥، ٥٨). ونتيجة لذلك، على حد تعبير رئيس تحرير  
الوفد، عباس الطرابيلى، فإن من "يمد يده للمساعدة يقبل أحياناً الطلبات، والأوامر"  
(انظر الأهرام العربى ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠).

ويعتبر مجدى حلمى، الصحفى بالوفد، أيضاً أن أموال مجلس الشورى  
والإعلانات هى مصادر التمويل الأساسية ولا ينظر إلى مبيعات الصحف كأحد  
مصادر الدخل الهامة (١٩٩٨، ٤). وتزيد الإعلانات أيضاً من التبعية على المجموعات  
الاستراتيجية. إذ يرى مجدى حلمى على سبيل المثال (دون ذكر مصدر) أنه فى الفترة  
ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٢ كانت ٧٠٪ من إجمالى الإعلانات من القطاع العام (على  
الرغم من أنه ليس من الواضح ما إذا كان يشير إلى الوفد، أم الصحافة المعارضة  
عموماً، أم جميع الصحف المصرية كصحف تتلقى هذه الإعلانات) وأن الحكومة:  
"قد استخدمت سلاح الإعلانات (أيضاً) منذ ١٩٩٢ حتى الآن، وهى تمارس  
ضغطاً على الشركات الخاصة لوقف الإعلانات عن صحف المعارضة مثل الشعب  
التى طلبت من قرائها التبرع للصحيفة، واستخدمت الدولة هذا السلاح عند بداية  
الصراع حول قانون اغتيال الصحافة (قانون ٩٣) مع الوفد. فعاقبت الشركات التى  
نشرت إعلاناتها فى الوفد بوقف مشروعات هذه الشركات، وإثارة النزاعات معها،  
وفرض الغرامات عليها وكتابة مقالات ضدها." (حلمى ١٩٩٨، ٥).  
ويؤكد آخرون مثل عبد الحميد هذه التصريحات، ويؤكد أن نقص دخل الإعلانات

غير المتوقع عادة يؤدي إلى المزيد من الاعتماد على أموال مجلس الشورى (١٩٩٨، ٣). كتب قطب العربي، الصحفي بالشعب قائلاً:

"يخضع توزيع إعلانات الحكومة ... (والقطاع العام) في الصحافة إلى معايير سياسية تحددها درجة الرضا عن هذه الصحيفة وعدم الرضا عن تلك" (العربي ١٩٩٨، ٣ و٤).

كما حال نقص الأموال داخل صحف المعارضة، وكذلك المشكلات القانونية دون امتلاك هذه الصحف دور طباعة خاصة بها، ونتيجة لذلك تقوم معظم صحف المعارضة بطبع صحفها في دور طباعة الصحف القومية. ويصف الطرابيلي، رئيس تحرير الوفد هذه الصعوبات قائلاً:

"لا تجد دور طباعة أخرى تملكها صحف أخرى غير الصحف القومية... وقد حاولنا منذ ١٩٨٤ تأسيس دار طباعة، لكننا لم نستطع. فقد حاولنا شراء دار طباعة قديمة، ولكننا فشلنا في ذلك أيضاً لأن ملاك هذا الدار عرفوا السر فطلبوا مبالغ فلكية" (الأهرام العربي، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠).

كما تتحكم شركات تملكها دور الصحافة القومية كذلك في توزيع صحف المعارضة، مثلما تتحكم في عملية طباعها، ويعلق عبد الرازق، رئيس التحرير السابق للأهالي، على ذلك قائلاً:

"تمر صحف المعارضة عامة، ومن بينها الأهالي، خاصة بأزمات حقيقية خاصة بها وحدها، حيث إنها لا تملك الوسائل الكافية للطبع أو التوزيع الخ. ونوزع من خلال شركات أخرى (ليست شركاتنا) حيث إنه من المستحيل للصحيفة أن تملك شركة توزيع خاصة تتطلب قدرة مالية كبيرة." (انظر الأهرام العربي، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ١٩).

وفي الغالب تتسم الصحف القومية لصحف المعارضة الضعيفة مالياً تستخدم مطابعها دون أن تطلب منها الدفع مباشرة، لذا تميل الديون إلى التراكم. ويبدو أن المجموعات الاستراتيجية تقوم من حين إلى آخر عند الحاجة بتذكير صحف المعارضة بديونها واستعراض عضلاتها<sup>٨٩</sup>. وللقصور المادي للصحافة الحزبية عواقب أكبر على قدرة هذه الصحف على الدخول في صراعات.

## ٥-٣-١-٤ افتقار الصحافة الخاصة

### والحزبية للمهارات والمعايير والأخلاقيات

حاولت مقدمة هذا الكتاب أن تثبت أن الإعلام يضع فى مراحل التحول معايير صحفية أفضل إذا ما أراد أن يكون له تأثير إيجابى على الديمقراطية. وكما يرى راندال Randall، فإذا كانت الحرية تعنى عدم المسئولية (مثل المقالات التي تتلاعب بالعواطف والمبنية على دلائل غير كافية) لتحقيق الأهداف الشخصية (مثل الشهرة والمال)، فقد يندفع الشعب للاستهزاء بالإصلاح السياسى وعدم المبالاة به. كما يمكن للتعدي على معايير وأخلاقيات الصحافة أن يوفر الحجة للمجموعات الاستراتيجية إلى المزيد من إعاقة تحرير الصحافة، كما أشارت على سبيل المثال جماعة تنمية الديمقراطية (١٩٩٩، ٨). وبالفعل فقد يرحب بعض ضحايا الصحافة الصفراء مثل الممثلين وبعض رجال الأعمال بالعقوبات القانونية الصارمة كرادع، نظرا لبطء أنظمة المحاكم المصرية، وانتشار التشهير والممارسات غير الأخلاقية الأخرى فى العديد من الصحف على الرغم من تعاطفهم فى الأساس مع الإصلاح السياسى<sup>٩٠</sup>.

وقد أشرنا إلى بعض تفاصيل الممارسات غير الأخلاقية التي ترتكبها الصحف فيما سبق، ولكن فى خريف عام ١٩٩٨، أنهى المجلس الأعلى للصحافة ما يفترض أنه تقرير علمي حول أداء الصحافة المصرية ككل بين مارس وسبتمبر من عام ١٩٩٨. ويذكر التقرير (الجدول ٥-٣-٥) حالات تجاوز معايير وأخلاقيات الصحافة بالنسبة للصحف الخاصة والحزبية والقومية فى مجالات مثل "عدم احترام ذوق العامة"، أو "التعدي على المعايير فى كتابة تقارير عن الجرائم"، أو "نشر أخبار ملفقة".

الجدول ٥-٣-٥ نتائج تقرير المجلس الأعلى للصحافة حول انتهاكات معايير مهنة الصحافة في الصحافة المصرية من مارس حتى سبتمبر ١٩٩٨

إجمالي النتائج	١٦ صحيفة أسبوعية قومية		٥ صف يومية قومية	الصحافة الصادرة بلغة أجنبية (٣)	الصحافة الحزبية (٢)	الصحافة الخاصة (١)	
	النسبة المئوية	العدد					
٧١,٧	١,٥٤٨	٦	٢٢	-	٦٢٧	٨٩٢	عدم توثيق المعلومات
١٠,٥	٢٢٦	١١	٥	١٥١	٥٢	٧	عدم وجود محتوى إعلاني منفصل
٦,٦	١٤٣	١٤	٣٨	٤	٨٠	٨	انتهاك الأخلاق المهنية في تغطية الحوادث
٥,٤	١١٦	٢	-	-	١٧	٩٧	عدم مراعاة الذوق العام
٣,٦	٧٨	١	٩	-	٤٢	٢٦	استخدام تعبيرات خارجة
١,٣	٢٨	-	-	٦	-	٢٢	عدم تحرى الدقة
٠,٨	١٧	-	٢	-	٢	١٣	عدم احترام الخصوصية
٠,١	٣	١	-	٢	-	-	نشر أخبار مزيفة / خرافات
١٠٠	٢,١٥٩	٣٦	٧٥	١٦٣	٨٢٠	١,٠٦٥	الإجمالي

(١) تشمل أربع صحف أسبوعية، (٢) تتكون من صحيفتين يوميتين، وخمس وعشرين صحيفة أسبوعية، وست صحف شهرية ونصف أسبوعية، (٣) تنتمي إلى الصحافة القومية وتشمل صحيفتين يوميتين وصحيفتين أسبوعيتين.

المصدر: المجلس الأعلى للصحافة، بدون تاريخ، ٦.



يوضح التقرير الارتفاع النسبي للتجاوزات، خاصة بين الصحف الخاصة و صحف المعارضة. ويمكن توجيه عدد من الانتقادات والملاحظات فيما يتعلق بنتائج التقرير، غير أن هذا لا يجعل نتائج التقارير أقل أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة. قد تكون أكبر المشكلات هي أن مفردات التقرير ليست واضحة وضوحاً تاماً. فقد حدد "عدم توثيق المعلومات" على سبيل المثال بأنه "أخبار غير محددة" (يبدو أنها تعني الأخبار التي يذكر فيه شخص أو مكان دون ذكر اسمه كعبارات "ممثل مشهور" أو "وزير معروف")، وكذلك "عدم الدقة في نشر الأخبار أو استخدام حقائق مبالغ فيها وغير كاملة". ولم يذكر التقرير كيف يحدد الباحثون عدم تحرى الدقة وما إذا كانوا قد حاولوا تحرى دقة المعلومات التي يتناولونها. وعرف "عدم مراعاة الذوق العام"، من بين جملة أشياء أخرى، بـ "الإصدارات التي تزديري الحياة" و "الإصدارات التي تنشر صور فضائحية" (المجلس الأعلى للصحافة، بدون تاريخ، ٤)، وجميعها فئات لم يوضع لها تعريف واضح وتركت لقرار الباحثين. وبمعنى آخر كان هناك الكثير من عدم الدقة وعدم الوضوح في التقرير نفسه. وانعكست عدم الدقة على "الاقتباسات" التي كانت عادة اقتباسات غريبة من عناوين الصحف الصادرة بلغة أجنبية<sup>٩١</sup>. ونظراً إلى أن من المهام الرسمية للمجلس الأعلى للصحافة الإشراف على معايير الصحافة المصرية، فهذا الإهمال الواضح مثيراً لمزيد من القلق.

كما أن العدد المحدود من التجاوزات في الصحف القومية تثير التساؤل. فقد صدر التقرير بعد فترة من الجدل العام حول الصحافة الصفراء في مصر وما صاحبه من إغلاق صحيفة الدستور الخاصة الناقدة في فبراير ١٩٩٨. لذا فإن ارتفاع عدد التجاوزات التي وجدها التقرير في الصحف الخاصة (والحزبية) يوفر حجة لتعامل أكثر تشدداً مع هذه الصحف.

ومن ناحية أخرى يذكر التقرير مراجع لجميع المقالات والصحف التي تضمنت انتهاكات للمعايير الصحفية، بحسب تقدير باحثي التقرير، ولذا يمكن التأكد من صحة النتائج إلى حد ما.

وبعد نشر التقرير، أقامت (جماعة تنمية الديمقراطية) عدداً من الحلقات النقاشية حول التقرير مع الصحفيين والباحثين في مجال الصحافة. أعرب معظمهم عن تدنى الجودة العلمية للتقرير (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩)<sup>٩٢</sup>.

والأهم من ذلك هو أن أحداً من النقاد لم يذكر أن التقرير قد بالغ في نتائج جميع فئات التجاوزات المذكورة فيه، وفي هذا الصدد فالتقرير جدير بالاهتمام، ورغم

ارتفاع عدد حالات التجاوزات فهي ما تزال تشكل تقييماً أقل من الوضع الفعلي. حيث أوضح الصحفى رجاى الميرغنى، مثلاً، تلقى نقابة الصحفيين شكاوى حول رفض صحف كثيرة ضمان حق الرد لقراءها. ولم يذكر التقرير مثل هذه المشاكل على الإطلاق (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٣). ويسمى يحيى قلاش فساد الصحفيين من خلال الإعلانات بـ "كارثة حقيقية"، ويذهب إلى أن نتائج التقرير "لا تقدم إشارة حقيقية للوضع" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤)، خاصة وأن البعض يعتبر الصحافة الخاصة كارثة أخلاقية. وتذكر عواطف عبد الرحمن، على سبيل المثال أننا إذا نظرنا إلى الصحافة الخاصة - وأنا واحدة ممن يتحمسون لها، نجد أن معظمها تعتمد على إثارة مشاعر العامة، والجنس، والفضائح الشخصية" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩). ويشير صلاح عيسى إلى الصحافة الخاصة والصفراء على أنها "صحافة الجنس والإثارة" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٣٤). وبمعنى آخر فطبقاً للباحثين والعاملين فى المجال ترتفع نسبة انتشار الفساد وعدم الدقة والإثارة والمعلومات مجهولة المصدر فى الصحافة المصرية نسبياً خاصة فى الصحافة الخاصة (حيث تعتمد على الإثارة بوجه خاص)، ولكن أيضاً فى الصحافة الحزبية، على الرغم من أنه قد توجد اختلافات واضحة فى التجاوزات بين الصحف المختلفة. ويبدو أن الانطباع العام هو أن سمعة الصحافة والصحفيين ملطخة، مما يخلق عائقاً كبيراً أمامهم لتولى القيادة فى أي مجال، وخاصة فى عملية الديمقراطية حيث تكون الثقة أمراً حيوياً.

ومن أسباب هذا الأداء السيئ كما ذكرنا فيما سبق سوء الظروف المعيشية للصحفيين، وعدم استقرار الوضع القانونى مما يؤدى إلى الضبابية فى كتابة الأخبار (انظر القسم ٥-٣-٣)، وعدم كفاية تعليم الصحفيين.

### ٥-١-٣-٥ نقص التعليم المهني بين الصحفيين المصريين

يرفع التفوق المهني على الأرجح من احترام العامة لأي مجموعة مهنية، ويعتمد هذا التفوق بدوره عادة على التعليم المهني بمعناه الكامل. غير أن التعليم والمعرفة، وخاصة بالنسبة للمتخصصين، يعد مورداً فى حد ذاته، كما أوضح شوبرت وتيتزلوف فى نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة (انظر الجدول ١-١). لقد أشرنا فى القسم ٥-١-٥ إلى اتساع الفجوات الاجتماعية بين الصحفيين المصريين، حيث نجد تفاوتات كبيرة فى درجة التعليم، كما نجد فى نقابة الصحفيين

كأعضاء ليس الصحفيين المحترمين فحسب، بل كذلك أشخاص بدون أى تدريب يذكر. ويبدو أن الانطباع العام في التسعينيات ليس فقط تدنى مستويات الصحافة، ولكن أيضاً تدنى مستويات التعليم. وقد أكد الصحفيون الذين شملهم بحث بخيت (١٩٩٦) (ب) تراجع الجودة المهنية.

#### الجدول ٥-٣-٦ تقدير درجة المهنية من خلال عينة من الصحفيين (عددها ١١٨)

النسبة المئوية	تدني المهنية فى الصحافة بين الجيل الحالى
٤٤	أوافق
٣٩	أوافق إلى حد ما
٢	لا رأي
١٥	لا أوافق
١٠٠	الإجمالى

المصدر: بخيت (١٩٩٦) ب، ٢٦

أكدت عينة من خبراء الإعلام المصريين هذه الصورة عندما أوضحوا أن "الأعمى يدرّب الأعمى" فى دور الصحافة المصرية.

#### الجدول ٥-٣-٧ تقدير خبراء الإعلام لمهنية الصحفيين (البيانات بالأرقام المطلقة)

العدد	عادة ما يتم التدريب أثناء العمل فى الصحف المصرية على يد ممارسين لم يتلقوا هم أنفسهم تدريباً ملائماً، مما يجعل التدريب غير كاف بل وعقياً
٢	لا أوافق تماماً
٠	لا أوافق
١٣	أوافق
٧	أوافق تماماً
١٠	لا أعلم
٣٢	الإجمالى

المصدر: النواوى (١٩٩٥، ١١٤)

يرى الباحث الإعلامى وحيد عبد المجيد أن "الصحفى المصرى يحتاج إلى المزيد من التدريب والمهارات فى القدرة على التحقق من صحة المزاعم التى يبديونها تجاه الشخصيات العامة" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٨). وأكدت عواطف عبد

الرحمن، الأستاذ بالجامعة، على ضرورة رفع مستويات المتخرجين في كليتها " ليس فقط فى تكنولوجيا القرن الواحد والعشرين، وإنما مستوى الوعى كذلك " (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩) ٩٣

ولعل نقص المهارات والتعليم والتدريب والمعايير المهنية والأخلاقية هو أحد أسباب ضعف المصداقية، خاصة بالنسبة للصحافة الحزبية والخاصة. وضعف المصداقية هو عامل آخر يضعف موارد هذه الصحف.

#### ٥- ٣- ٦١- نقص مصداقية الصحافة الحزبية والخاصة

من الصعب تحديد سبب ضعف مصداقية الصحافة المصرية الحزبية والخاصة. بالتأكيد لا يمكن إرجاع هذا الضعف إلى بؤس الأداء المهني لهذه الصحف وحده. فالصحافة الغربية، التي تتمتع بأداء مهني أعلى على وجه العموم، تعاني بدورها ضعف المصداقية. ومن الناحية الأخرى يتمتع التلفزيون الذي تسيطر عليه المجموعات الاستراتيجية وتوجهه بصرامة بمصداقية أكثر من الصحف. لذلك نفترض أن هناك علاقة بين تواتر احتكاك الجمهور بوسيلة إعلامية معينة ورغبته في نسب المصداقية إليها.

وجدت دراسة آمال كمال في منطقة القاهرة الكبرى (١٩٩٨) مصداقية ضعيفة للصحف عموماً كما يوضح الجدول ٥-٣-٨ التالي:

جدول ٥-٣-٨ إجابة عينة من المستجيبين على السؤال: ما هى وسيلة الإعلام الأعلى مصداقية؟

وسيلة الإعلام	العدد	النسبة المئوية
التلفزيون	٦٢٨	٧١,٥%
الصحف	١٣١	١٤,٩%
الإذاعة	١١٩	١٣,٦%
الإجمالي	٨٧٨	١٠٠

المصدر: كمال (١٩٩٨، ٩٣).

وفي حين توضح هذه الدراسة مرة أخرى صعوبة أن تتنافس أي صحيفة مع التلفزيون، فهي لا تميز بين الصحافة القومية والصحافة الأخرى<sup>٩٤</sup> ورغم أن باحثي دراسة فرجاني (١٩٩٥) لم يسألوا المستجيبين مباشرة حول

مصادقية الصحافة، إلا أنهم سجلوا تعليقات مختلفة تطوع بها المستجيبون. وقد شعر الباحثون فيما يتعلق "بالإعلام الجماهيري والأنشطة الثقافية" أن التعليقات التالية تمثل اتجاهًا قويًا بين المستجيبين:

"وسائل الإعلام الجماهيرية ليست آمنة، فهي لا تنقل الحقيقة. فالإعلام الجماهيري الرسمي وكذلك صحافة المعارضة يشاركان في تزوير الحقيقة. فأحزاب المعارضة تميل من خلال صحفها، إلى المبالغة والمعارضة من أجل المعارضة" (فرجاني، ١٩٩٥، ٢٥).

تشير هذه التعليقات إلى مصادقية منخفضة للصحافة الحزبية، وقد أكدت هذا الانطباع دراسة خالد صلاح الدين (١٩٩٧) الذي سأل في استبيان عينة من ٤٠٠ مشارك حول أي وسيلة إعلامية يثقون فيها أكثر من غيرها.<sup>٩٥</sup>

جدول ٥-٣-٩ إجابة عينة من المستجيبين على السؤال: أي وسيلة إعلامية تثق فيها أكثر من غيرها؟ (العدد ٤٠٠)

وسيلة الإعلام	النسبة المئوية
التلفزيون المصري	٣٥,٨
الإذاعة المصرية	١٨,٨
الصحف القومية	١٦,٧
محطات الإذاعة الأجنبية	٩,٥
الزملاء والأصدقاء والأقارب	٧,٣
الصحافة الحزبية	٥,٥
التلفزيونات الدولية	٤,١
الصحافة الدولية	٢,٣
الإجمالي	١٠٠

المصدر: صلاح الدين (١٩٩٧، ٢٥١)

كذلك توصل بحث آمال كمال طه (١٩٩٧، ٣٣٩) إلى نتائج مشابهة، أي مصادقية أعلى للصحافة الحزبية أقل من الصحافة القومية. وتوصل محمد شومان (١٩٩٤) الذي طلب من ٢٨٨ مستجيبًا ترتيب مصادقيتهم بين الأهرام والأخبار ومختلف الصحف الحزبية.<sup>٩٦</sup>

وأيًا تكن الأسباب الحقيقية، فهناك مؤشرات قوية تقول إن مصادقية الصحافة

الحزبية، وكذلك الصحافة الخاصة - حسب تعليقات الصحفيين الباحثين في الأقسام السابقة من هذا الكتاب - هي مصادقية منخفضة. وعندما يتعلق الأمر بقضايا مثل الديمقراطية، حيث تمثل ثقة الجمهور العام في دعائها أمراً مهماً، فإن هذا الضعف يمثل عبئاً باهظاً على موارد الصحفيين.

#### ٥- ٣- ١٠ نقص فرص الوصول إلى المعلومات

ذكرنا فيما سبق أن أي بحث في مصر يتطلب بيانات أو معلومات من مصادر رسمية يستهلك الكثير من الوقت ويكون في غاية الصعوبة. ويواجه الصحفيون المصريون هذه المشكلة، التي تعد عقبة في مهنتهم، التي تعتمد اعتماداً أساسياً على السرعة، أكثر خطورة منها في البحث العلمي، غير أنه يبدو أن الحصول على المعلومات أسهل بالنسبة للصحفيين العاملين في الصحف اليومية القومية الكبرى عن الصحفيين الذين يعملون في الصحف الأصغر، خاصة صحف المعارضة. وتختلف الأسباب التي يفسر بها عدم سهولة الوصول إلى المعلومات، لكنها تبدو ثقافية وسياسية في الوقت نفسه<sup>٩٧</sup>. وينظر العديد من الصحفيين إلى الحصول على المستندات والمعلومات الشفهية من الحكومة أو أي هيئة بيروقراطية أخرى على أنه أمر صعب، وأوضح أغلبية الصحفيين والعاملين في مجال الإعلام الذين أجرى معهم نابولي وبويلان وأميين مقابلات (1995) (Napoli/Boylan/Amin) أن البيروقراطية المصرية غير مشجعة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات.

الجدول ٥-٣-١٠ إجابة عينة من العاملين في مجال الإعلام على عبارة أن "البيروقراطية المصرية تساعد بصورة عامة في تعزيز تدفق الأخبار والمعلومات إلى الجمهور والعامّة"

النسبة المئوية	العدد (٤٦)	
١٥,٢	٧	أوافق بشدة
١٥,٢	٧	أوافق
٢,٢	١	أوافق إلى حد ما
٢,٢	١	لا أوافق إلى حد ما
٢١,٧	١٠	لا أوافق
٤٣,٥	٢٠	لا أوافق تماماً

المصدر: (Napoli/Boylan/Amin, ١٩٩٥, ١٣٩)

كما قدم خبراء الإعلام ممن عقد النواوى معهم مقابلات صورة مشابهة حول مدى استعداد واستجابة الحكومة للإفصاح عن المعلومات.

الجدول ٥-٣-١١ تقدير لعينة من خبراء الإعلام عن نفاذ الصحفيين المصريين إلى المعلومات (العدد الإجمالي ٣٣)

العدد	يفتقر الصحفيون المصريون إلى المعلومات اللازمة لتغطية الأخبار الحكومية بسبب عدم نفاذهم إلى الوثائق الحكومية
١	لا أوافق تماماً
٢	لا أوافق
١٠	أوافق
٢٠	أوافق تماماً
٠	لا أعلم
٣٣	الإجمالي

المصدر: النواوى ١٩٩٥، ١١٧.

ويحمل جدول النواوى ضمناً نتائج سلبية بالنسبة لقدرة الصحفيين على الصراع عندما يتعلق الأمر بنشر صورة ناقدة لنظام الحكم، فقد أشار النقاد من أمثال الصحفى يحيى قلاش إلى أنه "على الرغم من وجود قانون يؤكد حق الصحفيين فى الحصول على المعلومات، إلا أنه لا يوجد أى نص يرغم أحداً على إتاحة هذه الفرصة إلى الصحفى" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤). أما الباحث وحيد عبد المجيد فيوجه النقد قائلاً إن "المعلومة فى مصر توجد عند أصحاب الوظائف الحكومية وليس مع الصحفيين"، وفي الواقع فإن المسؤولين أحياناً ما يمتنعون عن التصريح بوثائق حتى وإن كانت قد أتاحت للجمهور من قبل<sup>٩٨</sup>.

وفي حين تواجه بعض الصعوبات الرئيسية الجميع، فإن الصحفيين الناقدين للحكم، إذا لم يكونوا فى غاية الشهرة، يواجهون عادة صعوبات أكثر فى الحصول على المعلومة، خاصة إذا كانوا من صحف المعارضة. ويتضح هذا من خلال الاستطلاعات وكذلك من خلال تصريحات صحفيي المعارضة. وفى دراسة لعبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢) خلصوا إلى أن "الصحفيين العاملين فى صحف المعارضة وفى بعض دور الصحف التى تقوم بنشر صحف غير يومية يواجهون عقبات أكثر من زملائهم العاملين فى دور الصحف التى تصدر صحفاً يومية" (١٦٠). وتفيد "هذه العقبات

حرية الصحفي فى الحصول على مصدر للمعلومات". وقد ذكر الصحفيون الذين استطلع رأيهم من ضمن جملة أشياء الاستراتيجيات التالية للهيئات:-  
تصدر بعض الهيئات أوامر بعدم الإفصاح عن أية معلومة، أو لا يتم الإفصاح عن جزء من المعلومة بحجة أنها سر، أو لا تفصح بعض الهيئات الأخرى عن معلومة معينة بحجة أنها قد تهدد الأمن القومى أو السلام الاجتماعى وأحياناً يقيد الصحفيون بعدد معين من المصادر.

وفى الإجمال، أوضحت نسبة ٨٢,٢٪ من العينة التى اختارتها عبد الرحمن وآخرون أن هذه القيود موجودة ( ذكر أقل من النصف أن هذه القيود موجودة ولكن "إلى درجة ما" )، ونتائج العينة الخاصة بصحفي المعارضة كان بوجه عام أعلى من صحفى الصحف القومية اليومية (انظر عبد الرحمن وآخرين، ١٩٩٢، ١٦٠) وقد عبر عباس الطرابيلى رئيس تحرير الوفد عن المشكلة قائلاً:

"إلى جانب الأزمة المالية توجد أزمة معلومات، وهو ما يعتبر من الجوانب شديدة الخطورة، حيث إن بعض الوزراء والمسؤولين لا يوفرون المعلومات لصحف المعارضة فى حين أنهم يرحبون بالصحف القومية ويفتحون أبوابهم لها. ونحن نطالب بحرية نشر المعلومة". (فى لقاء فى الأهرام العربى فى ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ٢٠) ٩٩ .

يؤكد الصحفى قطب العربى بجريدة الشعب أنه حتى سنوات قليلة مضت كانت بعض الوزارات مثل وزارة شئون مجلس الوزراء، ووزارتى الداخلية والدفاع ترفض استقبال مراسلين من صحف المعارضة. كما أن مكتب الرئيس الذى يعتبر فى نظر معظم الصحفيين فى دراسة (Napoli/Boylan/Amin) أهم مصدر معلومات (انظر أدناه)، مازال لا يستقبل صحفيين من المعارضة سوى من جريدة الوفد فقط (١٩٩٨، ٣)، ولكن وعلى الرغم من ذلك فإن الصحفى مجدى حلمى بالوفد، يذكر أنه حتى لو انتدب صحفى من صحف المعارضة فى أى وزارة أو هيئة، لا يسمح لهم دائماً بالدخول (١٩٩٨، ٤).

وعليه فقد يكون من المعقول أن نتوقع أن مشاكل الوصول إلى المعلومة لا تشجع صحافة التحقيقات، بل إنها تشجع كتابة تقارير من جانب واحد ووجهة نظر واحدة ومن المحتمل نشر أخبار غير معلومة المصدر تزيد من قدرة الحكومة على حراسة المعلومات وترتيب الأولويات. إن نقص المعلومات فى أى حدث يفرض قيوداً على قدرة الصحفيين على خوض الصراع للنهوض بالدمقرطة؛ لأن الوضع يجعل من الصعب للغاية رسم صورة شاملة ودقيقة للواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى.



### ٥-٣-١-٨ نقص استجابة الصحف لقرائها

إلى جانب ما ذكرنا من مشاكل يبدو كذلك أن الصحف الرئيسية في مصر بما فيها صحف المعارضة، تفشل ببساطة في إشباع اهتمامات القراء. ويجب أن ينظر إلى هذا على أنه عقبة أخرى في الوصول إلى القراء وإلى تعزيز التغيير السياسى. ويكشف سؤال وجهه النواوى إلى العديد من خبراء الإعلام فى مصر عدم قدرة الصحفيين فى مصر على شرح القضايا بوضوح لقرائهم.

الجدول ٥-٣-١٢ تقدير مقدرة الصحفيين المصريين على الاتصال من خلال عينة من خبراء الإعلام (العدد = ٣١)

العدد	عدم القدرة على شرح الأفكار والمفاهيم بطريقة يفهمها القراء تزيد من الفجوة بين الصحفيين والقراء
١	لا أوافق تماماً
٤	لا أوافق
١٣	أوافق
١٢	أوافق تماماً
١	لا أعلم
٣١	الإجمالى

المصدر: النواوى (١٩٩٥، ١١٥)

غير أنه يمكن أن يكون هناك سبب آخر لهذه الفجوة بين الصحفيين والقراء وهو عدم تناسب أولويات الصحفيين والعديد من قرائهم. وأحد المؤشرات التى تدل على ذلك هو التركيز الشديد للصحف فى العاصمة وحدها، فلا توجد صحف يومية رئيسية خارج القاهرة، فالصحف الرئيسية تنشر هنا فقط والتقارير المحلية فى الصحف الكبرى مثل الأهرام والأخبار عادة ما تركز على العاصمة على الرغم من حقيقة أن ٧٣% من السكان يعيشون فى المحافظات (هذه النسبة المئوية من رياض، ١٩٩٨، ٦).

ويؤيد هذا الانقسام بين اهتمامات الصحفيين والقراء البحث الذى قامت به آمال كمال طه (١٩٩٧)، الذى نظر إلى دور الصحف فى ترتيب الأولويات عند المصريين فى السن بين ١٨ و ٣٠ سنة. وبعد إحصاء عدد المقالات فى الأهرام، والشعب، والوفد والأهالى التى تعالج موضوعات معينة، قامت بسؤال (٣٦٥) شخصاً عن أى الموضوعات يفضلونها، ويوضح الجدول التالى (٥-٣-١٣) مقارنة بين أولويات الشباب وأولويات الصحف.

جدول ٥-٣-١٣ مقارنة الموضوعات ذات الأولوية فى أربع صحف عند عينة من شباب القاهرة وبنى سويف

الموضوع	الأولوية فى الأهرام	الأولوية فى الوفد	الأولوية فى الشعب	الأولوية فى الأهالى	الأولوية بين عينة الشباب
الإرهاب	١	٢	٣	١	٣
قانون الصحافة (٩٣)	٢	١	١	٢	١٦
الإصلاح الاقتصادى	٣	٤	٤	٤	٢
الديموقراطية	٤	٣	٢	٤	٧
المرأة	٥	٨	٦	١٠	١٠
التعليم	٦	١١	١٢	١٢	٦
البيئة	٧	١٢	١٤	١٣	٥
الأسرة	٨	٥	٥	٩	١٤
التنمية والخدمات	٩	١٠	١٠	١٤	١٣
سياسات الرعاية الصحية	١٠	٧	٨	٧	٩
السياسات الزراعية	١١	٩	٧	٦	١٢
الفساد	١٢	٦	٩	٨	٨
العمالة المهاجرة	١٣	١٣	١٣	١١	١١
حرية... (غير مقروءة فى النسخ التى حصل عليها المؤلف والإبداع	١٤	١٤	١١	٣	١٧
الإسكان	١٥	١٥	١٥	١٦	١٥
البطالة	١٦	١٦	١٦	١٧	١
المخدرات	١٧	١٧	١٧	١٥	١٨
النمو السكانى	١٨	١٨	١٨	١٨	٤

المصدر: آمال كمال طه (١٩٩٧)، ٢٨٦.

فى حين جاء ترتيب اهتمامات الصحفيين وعينة البحث فى بعض القضايا مثل "الإرهاب" أو "الإصلاح الاقتصادى" متقاربا، جاء ترتيب الاهتمامات الأخرى مختلفاً بينها. فقد أهمل القراء الاهتمام الكبير بالنسبة للصحافة وهو قانون الصحافة لعام ٩٣ تماماً (تم عمل البحث بين يونيو وسبتمبر من عام ١٩٩٥، فى أوج غضب

الصحفيين ضد هذا القانون). ومن ناحية أخرى تتجاهل الصحف تماماً أولويات الشباب مثل البطالة والنمو السكاني، وبالإضافة إلى أنه من غير الملاحظ أن صحف المعارضة "تختلف كثيراً" عن الأهرام، فكلاهما لا تقدم أداء أفضل من الأخرى من ناحية الاستجابة لأولويات القراء. وتحدث آمال كمال طه عن "ضعف" في العلاقة بين أولويات الصحف والشباب (١٩٩٧، ٢٨٧). وفي الواقع، فإنه وفقاً لبخيت (مقابلة مع بخيت)، الذي كان حينئذ باحثاً ومستشاراً إعلامياً في دار صحفية قومية هي دار الشعب، فإن الدراسات المنظمة عما يفضله القارئ لا تجرى في الصحف القومية. ويرى الصحفي الكبير صلاح الدين حافظ الآتي:

"يعتقد العديد من القراء العاديين أن الصحافة بأكملها لا تعبر عن صوتهم أو صوت الشعب عموماً، فهي تعبر عن آراء الحكام أو السياسات الشخصية لزعماء المعارضة!" (حافظ، ١٩٩٧، ٢٤٢).

تتطلب الديمقراطية التعبير عن مطالب الشعب. وإذا لم تلتفت صحف أي بلد إلى هذه المهمة فهي تهمل بذلك عنصراً أساسياً في دورها الديمقراطي. وفي الواقع لا يختلف سلوكها سوى قليلاً عن الحكومة التي تفرض آراءها وخطتها على بقية الشعب. وهكذا تظل مساهمة الصحفيين في نشر الديمقراطية في مصر قاصرة في هذا الصدد.

### ٥-٣-١-٩ نقص تأثير الصحفيين على الرأي العام

بعد أن نظرنا في المشكلات الرئيسية الخاصة بالموارد، خاصة موارد صحافة الأحزاب والصحافة الخاصة، لا بد وأن نتوقع أن هذه الصحافة قادرة في التأثير على الجمهور بشكل عام أو على المؤثرين سياسياً هو تأثير ضعيف. إن قلة التعليم، وانتشار الفقر، وهيمنة التليفزيون الذي تسيطر عليه الدولة، وضعف توزيع صحف المعارضة، وضعفها المادي وعدم استقلالها، والضعف النسبي للمهارات المهنية بين الصحفيين، وانتهاكها للمعايير والأخلاقيات، وعدم مصداقيتها، والمشكلات التي تكتنف الحصول على المعلومات، وعدم توافق أولويات الكتاب والقراء، جميع هذه العوامل لا بد وأن تؤثر سلباً على مكانة الصحفيين عند الجمهور. غير أنه يجب ترك مدى تأثير الصحافة على الرأي العام وخاصة صحف المعارضة والصحف الخاصة إلى بحث آخر، حيث إن الدراسات المتاحة لتأييد هذا الافتراض قليلة. ولكن بحثاً مثيراً أجراه شومان (١٩٩٤) نظر في قدرة الإعلام على التأثير على الرأي العام خلال حرب الخليج. فقد قام شومان بدراسة على ٣٦٠ مواطناً في القاهرة ومنطقة ريفية

فى الجيزة فى مارس ١٩٩١، وقام بتحليل محتوى وسائل الإعلام فى الفترة ما بين يوليو ١٩٩٠ ومارس ١٩٩١. وبعد تحليل نتائج الدراساتين خلص إلى ما يلى:

"لعبت جريدة الأهرام والصحف القومية مع الإذاعة والتليفزيون دوراً هاماً فى تشكيل الرأى العام.. لتأييد سياسات الحكومة بين غالبية العينة. هذا الدور كان موجوداً على الرغم من ضعف مصداقية الإعلام القومى لدى من تم توجيه الأسئلة لهم. ويمكن تفسير هذا التناقض ببساطة بسبب صحف المعارضة (شومان ١٩٩٤، ٥٣٦).

وهكذا فإن شومان يؤكد التوقعات بأن الإعلام القومى (بما فى ذلك التليفزيون) قادر على السيطرة على الرأى العام، على الأقل فى وقت الأزمات السياسية<sup>١٠٠</sup>. كما يعتقد العديد من الصحفيين أيضاً أن قدرة الحكومة على السيطرة على الرأى العام تكون أقوى بكثير من قدرة الصحفيين أنفسهم، وفى دراسة (نابولى وأمين وبويلان/١٩٩٥) اعتبرت معظم عينة العاملين فى المجال الإعلامى أن مكتب الرئاسة يعد أهم عوامل تحديد الرأى العام.

جدول ٣-٥-١٤ تقدير مصادر تحديد جدول الأعمال عن طريق عينة من العاملين فى الإعلام المصرى ممن أجابوا على السؤال التالى: ما هى المؤسسات الأكثر تأثيراً فى تحديد المعلومات التى توفرها وسائل الإعلام المصرية للجمهور؟

النسبة المئوية	العدد (٤٨)	
٥٢,١	٢٥	مكتب الرئيس
١٦,٧	٨	وزارة الإعلام
٤,٢	٢	مجلس الشعب
٦,٣	٣	الجمهور العام
٢,١	١	الحكومات الأجنبية
٢,١	١	الإعلام الأجنبى
١٤,٦	٧	المنظمات الدولية
٢,١	١	الصحفيون المصريون

المصدر (نابولى وأمين وبويلان) ١٩٩٥، ١٤٥

يعتقد العديد من الباحثين والصحفيين أن صحف المعارضة عادة ما تكون غير قادرة على التأثير على صنع قرار النخبة الحاكمة، على الرغم مما يبدو من استثناءات

لهذه القاعدة من حين لآخر. ووفقاً لحافظ فإن "بعض الدوائر الحكومية ترى أن صحف المعارضة متطرفة وعدوانية وتميل إلى الصدام" (١٩٩٧، ٢٤٢)،<sup>١٠١</sup> ويعلن عبد الله إمام محرر "العربي" أن المسؤولين لن يصدقوا ما ينشر في صحف الحزب بسبب أنه جاء من المعارضة (الأهرام العربي، ١٩ يونيو ١٩٩٩، ٢٠). كما رثى بعض الصحفيين في دراسة عبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢، ١٦١) معاناة الصحافة من عدم الاعتراف الذي تعاني منه في المجتمع المصري كله. ويرى الباحث أحمد ثابت أن النظام لا يستجيب إلى مطالب المعارضة. ويشير ثابت إلى الحوار الوطني على سبيل المثال<sup>١٠٢</sup>. ويعتقد مراقبون آخرون مثل الصحفي المعارض قطب العربي أن تأثير صحافة الحزب على صنع القرار السياسي (على الرغم مما ذكرنا من حرية نسبية لصحف المعارضة في تناول قضايا أو موضوعات حساسة) تبقى عند مستوى منخفض (١٩٩٨، ٢). ويعبر الصحفي المسلماني من الأهرام عن هذه الظاهرة بالطريقة التالية:

"تكتب الصحف ما تريده، وتفعل الحكومة ما تريده" (المسلماني ١٩٩٨، ٣).

غير أن تأثير صحف المعارضة الضعيف عادة على عملية صنع القرار لا يمنعها من تحقيق نجاح من فترة إلى أخرى، وهو نجاح يحتفل به عندئذٍ بصخب، لكن الحكومة تقلل دائماً من شأنه. ومن الأمثلة القريبة على ذلك جريدة "الشعب" وهو مثال يوضح لماذا على المعارضة أن تجاهد مع مشكلة المصادقية، خطت وزارة الثقافة في ديسمبر ١٩٩٩ لصنع غطاء ذهبي على قمة هرم خوفو بالجيزة خلال احتفالات الألفية. قوبلت هذه الخطط بمعارضة من علماء الآثار المصريين الذين خاف معظمهم من احتمال إحداث ضرر بالأثر نفسه. وقد أشار البعض إلى أن الهرم الذهبي الصغير "رمز ماسوني"، بينما رآه آخرون شعاراً صهيونياً (كايرو تايمز، يناير ١٩٩٩، ٨، ٩). وتوصلت الوزارة حينئذٍ إلى حل وسط لوضع غطاء على القمة أخف وزناً وأقل ثمناً، غير أن حزب الشعب قام بإطلاق حملة لاذعة ضد الخطة مطلقاً عليها صهيونية - ماسونية ومؤامرة من عبدة الشيطان. وبعد أيام سحبت وزارة الثقافة الخطة "خوفاً على سلامة الهرم" (كايرو تايمز، ٢٣ ديسمبر، ١٩٩٩، ٥ يناير، ٣٩). وعلى حد تعبير رونديك محرر كايرو تايمز، هلت جريدة "الشعب": "برعاية الله وفضله انتصرت حملتنا وستستمر انتصاراتنا الوطنية في مواجهة الجرائم ضد الحقوق المصرية (كايرو تايمز، ٢٣ ديسمبر، ٥ يناير ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٥).

وكما يوحى هذا الفوران فإن هذه "الانتصارات" لا تحدث سوى نادراً<sup>١٠٣</sup>. وعموماً فإن القدرة العادية للصحفيين على تعبئة الرأي العام لدى الجمهور وذوي

النفوذ تعتبر ضعيفة جداً، وكذلك قدرتهم على العمل كقادة للمزيد من الديمقراطية. غير أن ضعف المصادر فيما يتعلق بصحفهم لا يجب أن توحى بأن الصحفيين المعارضين لا يمكن أن يصلوا إلى الجمهور بطرق أخرى.

## ٥-٣-٢ المؤسسات كموارد للقدره على الصراع

### ٥-٣-٢-١ نقابة الصحفيين

لمعرفة إلى أي مدى يمكن أن تمثل نقابة الصحفيين مورداً للصحفيين المعارضين في الكفاح من أجل الإصلاح السياسي في مصر، يجب تحليل مصادر النقابة. وقد ناقشت الأقسام السابقة ١-٥ و ٢-٥ تفاصيل معظم مصادر الضعف في النقابة التي كانت كالتالي:

- ضعف الوحدة داخل مجلس النقابة.
- الاعتماد المادي على المجموعات الاستراتيجية.
- التناقضات الهيكلية في البنية التنظيمية للنقابة.
- الفتور السياسي لدى العديد من الأعضاء.
- الدخل المنخفض للكثير من الصحفيين.
- النواحي القانونية.

ولن نناقش هذه الموضوعات بالتفصيل مرة أخرى هنا، ولكن يمكن طرح بعض الملاحظات الإضافية بهدف المزيد من التوضيح.

عملياً تشير جميع التصريحات الموجودة فيما يتعلق بوحدة النقابة في التسعينيات إلى وجود خلاف ونزاعات بين أعضاء المجلس دائماً (أعطينا مثلاً بالفعل على ذلك في القسم ٥-٢-٢-١). ويلخص مقال نشر في الأهرام العربي ويوضح أن:

"الجمود والصراعات ... حددت أداء مجلس النقابة... غير أن هذه الممارسات لم تحدث من فراغ، بل إنها نتيجة طبيعية للانشقاقات والصراعات بين أعضاء الجمعية العمومية [أي جميع الصحفيين المنظمين، المؤلف] (الأهرام العربي، ١٩ يونيو، ١٩٩٩، ١٤).

وبتحليل موقف النقابات عموماً، يشير "تقرير الأهرام الاستراتيجي، ١٩٩٩" إلى أن النقابات المصرية فقدت الكثير من مصداقيتها بسبب الصراعات الداخلية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٩٨).

وعلى الرغم من أن نقابة الصحفيين قد نجت من مصير نقابتي المحامين والمهندسين، حيث أدى الصراع الداخلي إلى وضع المجالس تحت الحراسة القضائية (للمزيد من التفاصيل انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٩٨)، إلا أنه لا يمكن اعتبار نقابة الصحفيين الحارس الأمين لمصالح المهنة، سواء كانت هذه المصالح تتعلق بحرية التعبير أو الحفاظ على معايير الصحافة. وينظر العديد من الصحفيين كما ذكرنا آنفاً إلى النقابة بوصفها مجرد مصدر لتوفير المكانة الاجتماعية والأمان. وقد زاد دور النقابة في التسعينيات ونما معه الاعتماد المالي على المجموعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من أن النقابة لها الحق القانوني في تحصيل ١٪ من عائدات الإعلانات من دور الصحف، إلا أنها لا تملك الفرصة ولا الإرادة لمتابعة تطبيق القانون. ويتصل هذا الضعف في المقابل باختلالات الهيكلية في التركيب التنظيمي للنقابة حيث يكون رؤساء مجلس الإدارة في الوقت نفسه مسؤولين إداريين ذوي مراكز عليا في دور الصحف القومية، "إذ لن يتخيل أحد أبداً أن مكرم محمد أحمد نقيب الصحفيين يطلب من مكرم محمد أحمد رئيس مجلس إدارة دار الهلال أن يدفع نصيبه في عائدات الإعلانات التي لم تسد وتصل إلى ٢١٦,٠٠٠ جنيه مصرى. والنتيجة هي استمرار النقابة في الاعتماد على الدولة" (فؤاد ١٩٩٨، ٤).

ومن الصعوبات الأخرى التي نتجت عن تمثيل رؤساء دور الصحف في مجلس النقابة هي عجز الصحفيين العاملين في هذه الدور طلب اتخاذ إجراءات ضد مستخدميهم إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

"يقيّد هذا الموقف عملياً قدرات مجلس نقابة الصحفيين على اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية حق الصحفى في التعبير عن آرائه، أو حماية مهنته وحقوقه النقابية" (فاروق ١٩٩٨، ١٧).

ومن ناحية أخرى، يتم انتخاب الممثلين في المجلس والنقباء بطريقة ديموقراطية نزيهة. غير أن نتائج الانتخابات تظهر أن معظم الصحفيين يفضلون النقباء ذوي النفوذ السياسي، وإلى حد ما أيضاً أعضاء المجلس القادرين على جلب المنافع إلى أعضاء النقابة أكثر من "مثيري المشاكل" ذوي الصلات السياسية الأقل. وفي المقابل لدى العديد من الصحفيين الاستعداد للتعايش مع التبعية السياسية وإنحدار الحقوق والمعايير المهنية. ويتحدث المراقبون عن الفتور والخمول السياسي لأعضاء النقابة، وهو مظهر آخر من مظاهر ضعف النقابة، ويعزي هذا الخمول، جزئياً على الأقل، إلى الاحتياجات المادية للصحفيين، التي لا تترك لهم الوقت للمغامرات السياسية.

وتستحق بعض المظاهر القانونية النظر حيث يرجح أنها تفرض درجة من الرقابة الذاتية على النقابة. ووفقاً لقانون نقابة الصحفيين (قانون ٧٦/١٩٧٠) للمجلس الأعلى للصحافة الحق فى الطعن فى تشكيل الجمعية العمومية ومجلس النقابة أمام المحكمة، كما يعطى القانون الحق لاي خمسة من الحضور من الجمعية العمومية الطعن قانونياً فى صحة إجراءات انعقاد الجمعية. وإذا وافقت المحكمة، تصبح قرارات المجلس لاغية، بالإضافة إلى أن رئيس الجمهورية له الحق فى حل مجلس النقابة لو أنه "حاد عن هدفه القانونى المحدد"، أو إن وجدت أخطاء فى دعوة الجمعية العمومية للانعقاد. وفى هذه الحالة يتم تعيين لجنة لإدارة شئون النقابة (جميع المعلومات القانونية مأخوذة من إبراهيم ١٩٩٦، ٣١٢، ٣١٣). وعلى حد علمي لم تستخدم السلطة التنفيذية هذا السلاح القانونى فى عهد مبارك<sup>١٠٤</sup>. إلا أن القانون يبقى بمثابة التحذير لأعضاء المجلس وهو يضع العصا بأيدى المجموعات الاستراتيجية التى قد تستخدمها إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

وعلى الرغم من أوجه القصور الموجودة فى موارد النقابة، إلا أنه يجب ذكر الجانب المشرق لأنها تظهر مقدرة مدهشة للنقابة.

بادئ نى بدء، لا يتحد الأعضاء ومجلس الإدارة سوى فى حالات نادرة، عندئذ تحقق النقابة عادة نوعاً من النجاح. فى الستينيات كانت هذه هى الطريقة التى أدارت بها النقابة الأمور لدرء محاولات الاتحاد الاشتراكى لوضع النقابة تحت المزيد من الرقابة (انظر القسم ٤-٣-٢). وفى السبعينيات اتحد الصحفيون ضد محاولة الرئيس السادات تحويل منطقة الأهرامات إلى منتجع فخم. وأخيراً وليس آخراً، نجحت النقابة فى التسعينيات فى هزيمة قانون الصحافة الجديد، ولو استطاع الصحفيون الاتحاد معاً مرات أكثر لتمكنوا من إنجاز الكثير. وعلى حد تعبير صلاح عيسى فإن "النقابة عندما تتحرك تجد استجابة ولكنها لا تفعل ذلك كثيراً" (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٤٣). ويجب هنا ذكر أن جميع حالات الوحدة حدثت كرد فعل على تجاوزات المجموعات الاستراتيجية، ولم يبلغ علمى أية أمثلة تدل على مبادرات جادة للتغيير خلال الفترات السابقة. ويتضح انعدام هذه المحاولات أثناء التسعينيات. وبمعنى آخر لم يظهر الدفع نحو الديمقراطية خلال عقد التسعينيات، وبالحكم بناء على الماضى، فإن احتمال حدوثها فى المستقبل يعد محدوداً.

فى حالة أن قررت النقابة الاختلاف مع المجموعات الاستراتيجية، فلديها مجموعة واسعة من الأدوات فى متناول يديها، إلا أن الأدوات التى عادة ما تستخدمها النقابة



للتعبير عن احتجاجها غير فعالة إلى حد ما. وهى تصريحات تنشر فى الصحف وخطابات إلى الرئيس، أو وزراء الحكومة كل على حدة، أما المؤتمرات والاعتصام فى مبنى النقابة فلها تأثير أقل، كما أنه لا يمكن عادة التظاهر خارج المبنى ولا يقترب أحد من القيام بذلك. أما الوسائل الأخرى الأكثر تأثيراً مثل الاستقالة الجماعية لمجلس الإدارة، التى يمكن أن تضع الحكومة فى وضع محرج، أو مقاطعة الصحافة للمسؤولين، التى يمكنها أن تكون على نفس القدر من الإحراج بالنسبة إلى الحكومة بل وأشد منه، فهى إما نادرة أو لا تستخدم على الإطلاق.

ومن المظاهر الإيجابية الأخرى انتخابات النقابة، فعلى الرغم من سيطرة دور الصحف القومية على مجلس الإدارة، ومرشحي النظام على منصب رئيس مجلس الإدارة فى التسعينيات، إلا أن الانتخابات تضى درجة من الديمقراطية على النقابة ودرجة من الاستقلالية والشرعية على المجلس. والمشكلة بالطبع هى أن المجلس عادةً يكون غير متحد عند تمرير أى شئ ذي مغزى، فى حين يرتبط العديد من المرشحين المنتخبين، من ناحية أخرى، بالمجموعة الاستراتيجية إما عن طريق الأموال أو العلاقات الشخصية.

ولا يمكن للجوانب الإيجابية للموارد التى تحدثنا عنها أن تعادل كفتها "أوجه القصور الموجودة فى أداء النقابة" (عبد الرحمن فى جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٩)، ولا عجزها الكامل عن إنجاز أهدافها المعلنة. فمن ضمن الثلاث وأربعين توصية الصادرة عن العام الثانى، والثمانى وثلاثين توصية الصادرة عن العام الثالث لم يتم تنفيذ أى توصية سوى واحدة وهى إلغاء القانون ٩٣ وبعد مراجعة القانون ٩٣. انحدرت معايير الصحافة مع ظهور الصحافة الخاصة. وأعادت المجموعات الاستراتيجية حقوق الصحفيين على نحو متزايد. ومع بداية عام ٢٠٠٠، كان ثلاثة من الصحفيين يقضون عقوبة السجن، ومن السخرية أنه كان من ضمنهم مجدى حسين رئيس لجنة الحريات بالنقابة. ومن الواضح أن النقابة لم تكن أهلاً لهذا التحدى. فقد حاول مجلس الإدارة فقط إصدار مذكرة احتجاج ضد أحكام سجن الصحفيين وقام أيضاً بإعداد مشروع قانون عريضة لإلغاء مواد من القانون الجنائى تنص على أحكام بالسجن للصحفيين. ومع ذلك فإن القانون "لن يصمد طويلاً فى مجلس الشعب الذى يسيطر عليه أعضاء الحزب الوطنى" (كايرو تايمز، ٢٧ أبريل، ٣ مايو ٢٠٠٠، ١٠). وفى الوقت نفسه استمرت جريدة الأهرام، وهى جريدة رئيس النقابة إبراهيم نافع، فى نشر القضايا المرفوعة ضد الصحفيين فى صفحة الجريمة.

ومن ثم فقد أطلقت جريدة "الكايرو تايمز" على رد فعل المجلس بأنه "إظهار فاتر للتأييد". ويقر حمدين صباحى أحد أعضاء مجلس الإدارة: "أعلم أن ما نفعله الآن ليس أفضل ما يمكننا عمله" (مأخوذ عن كايرو تايمز، ٢٧ أبريل، ٣ مايو، ٢٠٠٠، ١٠).

كما يشير حمدين صباحى إلى خمول أعضاء النقابة، ووفقاً لما ورد بمجلة كايرو تايمز:

"خلال الشهور القليلة الماضية فشلت كل محاولات الاتفاق على اجتماع للنقابة بسبب عجزهم عن إكمال النصاب" (كايرو تايمز، ٢٧ أبريل، ٣ مايو، ٢٠٠٠، ١٠). وعموماً تبقى نقابة الصحفيين كمؤسسة فى أفضل حالاتها مورداً غامضاً للإصلاحين السياسيين ذوى النوايا الليبرالية، بالرغم من أنها فى بعض المناسبات تمثل منبراً لتجميع أنصار الحرية ضد الحكومة السلطوية، وما عدا ذلك فإنها غالباً ما تكون غير قادرة وخاملة فى بعض النواحي، مثل عدم الاستقلالية المادية، مما يزيد من أعباء المنادين بالديموقراطية.

### ٥-٢-٢ الأحزاب السياسية

أشار القسم ٥-٢ بالفعل إلى أن العديد من مسئولى الأحزاب هم صحفيون عاملون فى الوقت نفسه، وأن عدداً قليلاً من الصحفيين أعضاء فى أحزاب المعارضة. وإذا ما وضعنا فى الاعتبار التأييد الرسمى لما تقدمه الأحزاب من دعم إلى الديمقراطية، فيجب تحليل هذه الأحزاب بوصفها موارد مؤسسية قوية لبعض إسهامات الصحفيين فى الديمقراطية. لكن يبدو أن هذا المورد ضعيف.

لقد أشار القسم ٥-٢ سلفاً إلى أياً من الأحزاب السياسية فى مصر لا يحظى بدعم شعبى، وأن جميعها يعانى من الصراعات والنزاعات الداخلية. وبنهاية التسعينيات، لم يكن هناك سوى أربعة من أحزاب المعارضة البالغ عددها اثنا عشر ممن لم يتم تهميشها تهميشاً كاملاً وهى الوفد والتجمع وحزب العمل والحزب الناصرى. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان هناك الحركة محجوبة الشرعية وأكثر شعبية وهى حركة الإخوان المسلمين. ومقارنة بالثمانينيات على وجه الخصوص، يمكن القول بأن التسعينيات كانت عقداً ضائعاً بالنسبة للأحزاب السياسية فى مصر. وقد وصف هاردرز Harders هذه الأحزاب بأنها "قوى معارضة ضعيفة" (١٩٩٨، ٢٨٢) وقد كانوا كذلك بالفعل إن لم يكونوا أكثر.

إذا قسنا تأثير أحزاب المعارضة على الشؤون العامة من ناحية تمثيلهم فى البرلمان، فسندرى أن هناك انحداراً واضحاً فى التسعينيات. فعلى الرغم من نجاح أحزاب المعارضة فى إرسال ٥٨ نائباً إلى البرلمان فى عام ١٩٨٤ و٩٢ نائباً فى عام ١٩٨٧، إلا أن هذا العدد انخفض فى عام ١٩٩٠ بشكل حاد إلى ٦ نواب، وزاد هذا التمثيل بشكل طفيف فى عام ١٩٩٥ حيث ارتفع إلى ١٢ نائباً (الأرقام من Wille ١٩٩٣، ومكرم عبید ١٩٩٦). وقد ارتبطت الهزيمة فى الانتخابات التشريعية بمقاطعة المعارضة فى ١٩٩٠، لكنها كانت أيضاً نتيجة للتزوير فى الأصوات، وعدم المساواة فى الموارد المادية للمعارضة مقارنة بموارد الحزب الوطنى. وكما شرحنا من قبل فى الأقسام السابقة فإن أحزاب المعارضة تفتقر إلى البرنامج السياسى الواضح وقد نجد تيارات سياسية مختلفة فى حزب واحد، وهو ما يعقد من محاولات إيجاد مسار سياسى متماسك. يمكن القول هنا أن أحزاب المعارضة تعاني من مشاكل أخرى جعلتها غير فعالة، بل وفى بعض الأحيان عبئاً على الكفاح من أجل الديمقراطية. ويمكن ذكر المشاكل التى تواجه أحزاب المعارضة على النحو التالى:

- عدم تأييد الصحفيين والجمهور العام للأحزاب.
- عدم وجود وسائل فعالة للتعبئة خلاف صحف الأحزاب.
- النزاع بين قيادات الأحزاب، بالإضافة إلى عدم كفاية شرعيتهم الديمقراطية.

• الصراعات والنزاعات الداخلية فى الأحزاب، بالإضافة إلى غياب الديمقراطية الداخلية فى الحزب.

- الانقسام بين أحزاب المعارضة وبعضها البعض.
- وعلى الرغم من إشراك الصحفيين جزئياً فى رسم سياسات الحزب، إلا أن الصحفيين عادة لا ينتمون إلى أحزاب سياسية كما أشارت دراسة بخيت (١٩٩٦) وعبد الرحمن وزملائها (١٩٩٢). ويوضح الجدول ٥-٣-١٥ عضوية الأحزاب بين ١٢٥ صحفياً أجرى عليهم المسح أن أغلبيتهم قد قررت عدم الانتماء إلى حزب<sup>١٠٥</sup>.

الجدول (٥-٣-١٥) عضوية الأحزاب بين عينة من الصحفيين أجابت على السؤال: إلى أي حزب تنتمي؟ (العدد ١٢٥)

النسبة المئوية	العدد	
٧٥,٢	٩٤	لا أنتمى إلى حزب
٤,٨	٦	الحزب الوطني الديمقراطي
١,٦	٢	الوفد
٦,٤	٨	حزب العمل
٢,٤	٣	الأحرار
٠,٨	١	الخضر
٧,٢	٩	التجمع
١,٦	٢	أحزاب أخرى

المصدر: بخت ١٩٩٦ ب، ١٤

غير أن نسبة الصحفيين المنتمين إلى أحزاب المعارضة لا تبدو منخفضة إذا ما قورنت ببقية السكان. ونجد أن عضوية الأحزاب الكبيرة تبلغ بالكاد ١٠٠,٠٠٠ عضو، حسب زعمها وعادة ما تكون هذه الأرقام من قبيل التمني أكثر منها واقعا<sup>١٠٦</sup>. أما بقية الأحزاب في مصر فهي لا تستطيع حشد أكثر من آلاف أو مئات قليلة من الأعضاء بها. حيث إن العضوية تنحاز بشدة للطبقات المتوسطة وكاد يغيب دعم فلاحى مصر الكثيرين وعمالها الفقراء لهذه الأحزاب (شومان ١٩٩٦، ٣٨٢). وبالإضافة إلى ذلك فإن أرقام العضوية تظهر القليل من الأعضاء النشطين. ووفقاً لشومان فهناك " فجوة كبيرة" بين الأعضاء النشطين والأعضاء الخاملين، إذ يقدر عدد الأعضاء النشطين بأقل من ١٠٪ من إجمالي العضوية في كل حزب (١٩٩٦، ٣٨٣-٣٨٦). بالإضافة إلى ذلك فإن نشاط بعض الأحزاب يبدو موسمياً ويرتكز في مناطق جغرافية دون الأخرى، فمثلاً يركز حزب الوفد نشاطه في فترة الانتخابات، في حين أن العمل الحزبى يقل كثيراً في أوقات أخرى. غير أنه حتى في أوقات الانتخابات لا تبرهن بعض الأحزاب سوى على عدم وجود قاعدة شعبية عريضة لها:

"إن حقيقة أن الحزب (الناصرى) لم يستطع تقديم أكثر من ٤٣ مرشحاً في انتخابات عام ١٩٩٥ (التشريعية) تشير إلى عدم وجود تأييد شعبى له" (مكرم عبید ١٩٩٦، ١٢٣).

ولا يوجد لأى حزب من أحزاب المعارضة تنظيم يذكر في الأرياف، باستثناء

مدن المحافظات. والأصول الوحيدة فى هذا المجال يمتلكها حزب الوفد وحده، الذى يستطيع الاعتماد على التأييد التقليدى من ملاك الأراضى الأغنياء. وكذلك حزب العمل أيضاً الذى يتمتع بشبكات من أنصاره فى محافظة الدقهلية (من خلال بعض زعمائه)، وبعض التأييد الشعبى من خلال صلاته بالإخوان المسلمين.

ثمة أسباب عديدة لضعف القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية أولها هو عدم قدرة هذه الأحزاب على استخدام الوسائل الفعالة للتعبئة العامة، كما أن القيود القانونية تمنع الأحزاب من التظاهر والإضراب خارج مبانيها. هذا بالإضافة إلى ما ناقشناه من قبل من سيطرة المجموعات الاستراتيجية على الإعلام، بالإضافة إلى أن القانون لا يسمح بالدعوة إلى التظاهر أو الإضراب أو الاحتجاج. وتعد معظم المؤتمرات فى مبنى الحزب لأنها تتطلب فى حالة انعقادها خارج المبنى موافقة سلطات الأمن أولاً. وقد تم بالفعل احتجاج وتعذيب بعض النشطاء ممن قاموا بتصرفات للاحتجاج على القانون (شومان ١٩٩٦، ٣٧٠). ونتيجة لذلك يقتصر تحرك معظم الناشطين من الأحزاب المعارضة على المؤتمرات السياسية والأكاديمية التى تعقد فى أغلب الأوقات داخل مباني أحزابهم، إلى جانب تقديم الخدمات إلى المواطنين، ونشر صحف الحزب. غير أن ذلك يبدو غير كاف.

قد يكون لعدم الإقبال الشعبى على أحزاب المعارضة كذلك صلة بالركود السياسى، الذى يتجسد فى زعمائها الطاعنين فى السن الذين ظلوا فى مناصبهم سنوات. فقد تولى جميع الزعماء الحاليين لأحزاب المعارضة الكبرى القيادة عند ظهور الأحزاب الحالية فى عهد السادات منذ أكثر من عشرين عاماً (فيما عدا الزعيم الناصرى ضياء الدين داوود، الذى كان مع ذلك وزيراً فى عهد جمال عبد الناصر). وجميعهم إما يقتربون من سن الثمانين عاماً أو أكثر، وقد توفى زعيم حزب الأحرار، الذى عينه السادات فى عام ١٩٩٨ أثناء فترة توليه المنصب، وفى بعض الأحزاب تجاوز معظم أعضاء الهيئات الكبرى التى تتخذ القرارات، مثل الهيئة العليا فى الوفد السبعين عاماً (شومان ١٩٩٦، ٣٨٧). يحرم "حكم الشيوخ" gerontoracy الذى يهيمن على أحزاب المعارضة، بالإضافة إلى نمط الزعامة الأبوية أو السلطوية، الأحزاب من القادة الملتزمين متوسطى العمر والأصغر سناً، ممن يتركون الأحزاب أحياناً أو يحاولون تأسيس حركات جديدة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٨).

إن الاختلافات حول الاتجاهات السياسية، والنزاعات الشخصية، وغياب الإجراءات

الديموقراطية فى الأحزاب لحل هذه الصراعات، وتشريع الدولة المقيد للأحزاب جميعها تتيح المجال لمزيج متفجر يهدد، طبقاً لتقدير "تقرير الأهرام الاستراتيجى ١٩٩٨" (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩) أحزاب معارضة عديدة. ونظراً لأن الحزب الجديد لا بد وأن تعتمد لجنة الأحزاب السياسية، التى يحتلها بالكامل أعضاء من النظام، وحيث إنه لم يتم اعتماد أى حزب جديد فى الفترة من ١٩٩٢ حتى نهاية ١٩٩٩، فإن المنشقين داخل الأحزاب ليس لهم مكان يذهبون إليه إذا أرادوا ألا يخسروا فرصتهم فى تحديد مسار حزيمهم. وبالرغم من كل ذلك، فهم يواجهون جموداً داخل الحزب؛ حيث لا توجد عادة إجراءات ديموقراطية لتغيير القيادة، أو الاتجاه السياسى للحزب. والنتيجة ظهور نزاعات ضاغطة بدون إجراءات فعالة للسيطرة عليها، فعلى سبيل المثال فإن الحزب الناصرى:

"... ممزق بالانقسامات الداخلية بين ثلاثة أجيال من الناصريين: أولها الجيل الذى تولى المناصب السياسية والعسكرية الكبرى أثناء عهد جمال عبد الناصر، ثم الجيل الذى شكل العضوية القاعدية فى الاتحاد الاشتراكى العربى ومنظمة الشباب التابعة له، ومجموعة ثالثة من الأقل سناً ممن قاموا بحملات لتأييد الناصرية فى السبعينيات وفازوا بالسيطرة على اتحادات الطلبة أكثر من مرة. ينظر الجيل الأقل سناً نظرة سلبية إلى أعضاء الحزب الأكبر سناً، حيث يعتقدون أن مؤهلهم الوحيد هو أنهم كانوا موظفي دولة فى ظل جمال عبد الناصر. بينما يرى جيل الشيوخ أن الجيل الأصغر سناً (الذين يبلغ سنهم الآن أربعين عاماً) تنقصه الخبرة" (مكرم عبيد ١٩٩٦، ١٢٢ و ١٢٣).

وفى الوفد، تركت العديد من الكوادر المؤثرة الحزب نظراً للاختلافات مع زعيم الحزب (شومان ١٩٩٦، ٣٨٧). وفى لحظة ما، بدا حزب العمل منقسماً عندما غير الحزب مساره السياسى من القومية الاشتراكية إلى الإسلاموية فى منتصف الثمانينيات، ونشب عنف بدني فى أحد مؤتمرات الحزب وسط مزاعم من التزوير فى الأصوات. واستمرت النزاعات حيث اتهم الجناح الإسلامى الجناح الاشتراكى بالعمل لصالح أمن الدولة (شومان ١٩٩٦، ٣٩١) ١٠٧.

ومن المظاهر الأخرى فى التسعينيات التى استنزفت موارد الأحزاب السياسية فى مصر كان نقص التعاون بينها، بل والمواجهات العلنية من حين إلى آخر. وطبقاً لـ "تقرير الأهرام الاستراتيجى ١٩٩٩" (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٧٨)، فقد ازدادت الصراعات فى التسعينيات بين أحزاب

المعارضة. وفي بداية هذا العقد كان هناك مواجهة بين العلمانيين، ممثلين في حزب التجمع، والإسلاميين الذين أسسوا تحالفات في حزب الأحرار وحزب العمل. أدت هذه المواجهات في بعض الأحيان إلى تشويش ثنائية حكومة- معارضة، مثلما حدث في عام ١٩٩٣ عندما أيد حزب التجمع إعادة انتخاب الرئيس حسنى مبارك. ومع اقتراب نهاية هذا العقد زاد تراجع هذه الثنائية، على الرغم من أن عنف الإسلاميين كان قد تراجع بصورة واضحة. وفي استفتاء رئاسى أجرى عام ١٩٩٩، لم يعلن سوى حزب واحد، وهو الحزب الناصري، معارضته لفترة رئاسة جديدة لمبارك. وقد أيد الوفد، الذى كان معارضاً في عام ١٩٩٣ لإعادة انتخاب مبارك، الرئيس في عام ١٩٩٩، على الرغم من أن الحزب قد عبر كذلك عن الحاجة إلى الإصلاح السياسى. وقد أعلن حزب التجمع الذى عارض انتخاب مبارك في ١٩٩٣ أنه سيمتنع عن التصويت في عام ١٩٩٩. وفي النهاية لم يدل حزب العمل (كان معارضاً كذلك في عام ١٩٩٣) بأية تصريحات كحزب، غير أن إبراهيم شكرى، زعيم الحزب، أعلن تأييده لفترة رئاسة جديدة لحسنى مبارك. ولم تكن هناك محاولات جادة لتأييد موقف المعارضة. "وكان أدائها في هذا الصدد دليلاً جديداً على مدى عجزها عن حشد أقل درجة من التضامن بين صفوفها." (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨١).

بالإضافة إلى هذا الاختلاف وغياب التعاون في القضايا الكبرى، كانت هناك حالات أيضاً تحرك فيها ممثلون قياديون أحزاب المعارضة صراحة ضد بعضهم البعض. فعندما رفع وزير الزراعة يوسف والى دعوى قذف ضد مجدى حسين، رئيس تحرير صحيفة الشعب الناطقة بلسان حزب العمل، قبل نعمان جمعة الذى يعتبر "الرجل الثانى" في الوفد (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٧٩)، القضية كمحام ليوسف والى ضد حسين<sup>١٠٨</sup>.

ويبدو أنه لا يوجد حوار عام وتعاون بين أحزاب المعارضة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٣)، فعلى سبيل المثال في ديسمبر ١٩٩٧، قررت هذه الأحزاب إنشاء "جبهة وطنية للإصلاح السياسى الديمقراطى". وكان يفترض أن تتشكل من أعضاء من أحزاب المعارضة، وأساتذة الجامعات، والصحفيين الديمقراطيين، والقضاة، والشخصيات العامة، وناشطى حقوق الإنسان، ونقابيين بارزين، غير أن الجبهة كما كان مخططاً لها لم تظهر إلى حيز الوجود أبداً. وكان أحد أسباب ذلك المشكلات التى أثارها حزب التجمع والعمل، خاصة السؤال المتعلق بمن الذى يجب أن يكون في الجبهة ومن الذى لا يجب أن يكون فيها (مركز الأهرام

للدراستات السلساسفة والاسراساسفة السفسفة، ٢٠٠٠، ٢٨٣). وبالسالى فسق أفسس المشروع، فسرف أن فسناك مسسوسفة من ١٧ ناسشاً واسلس العمل فس صسف ١٩٩٩ وعقسس عسة اسسماعات - اسرف اسرف مؤسساس السرف السلساسفة، اسسعدادا لعقس مؤسرف حول الإسلاف السلساسف. كما سسلس هسه الاسسماعات كسلك عسداً من الصسفسفن السلسرففن مسال: صلاف عفسف وحسفن عبس السرافق. وفف النساففة عقس المؤسرف بمبنى سرف السسجم فس سبسبمرف ١٩٩٩ (مركز الأهرام للسراساسفة والسراساسفة السفسفة، ٢٠٠٠، ٢٨٤). وآسرف مسال فوسس هسه المسسكفة مع الأحزاب السلساسفة فس السسفسنفسات سرف فوسس، فهسه الأحزاب كسفن عاسة فسرف قاسرة على السعاون بفسنا وبفن بعسها لدرسفة أنه فسسل بالنسبة للسسفسفن أو الناسشفن الآسرفن أن فنظموا أنسشة من سونها. وبسلاً من النسوس بالعمل السلساسف، لا سسلسع الأحزاب سوس فوسفر مسرف مكان لعقس الاسسماعات. وبسسو أن الناسشفن المنفرسفن عاسة فسكسفن مورسداً للآحزاب السلساسفة ولسل العكس. لذا فسق قفل إن الأحزاب السلساسفة، مسلها فس ذلك مسل نقابة الصسفسفن، سسلس فس أفضل اسالاسها مورسداً اسامساً للسسفسفن من المؤفسسفن للإسلاف اللفسرفالف (والإسلاففسفن الآسرفن)، اسل إنهم لا فسمسعون سوس بسأسفس سسعبف قفلل، وسمزقم الصراسعات الالاسفة، وفسرف قاسرفن على فوسس صسوفهم سس الحكومة، وفسفسرون إلى الممارسة اللموقراسفة.

### ٥-٣-٢-٣ مجموعات اسقوق الإنسان

اسسلس الصورة بالنسبة إلى منظماس اسقوق الإنسان. فف القسم (٥-٢-٢-٥)، سكرنا أن العسس من منظماس اسقوق الإنسان، ومن بفسنا المنظمة المصرفة لاسقوق الإنسان على سببل المسال ومركز المساعسة القانونسفة لاسقوق الإنسان، سركز سركسزاً صرفساً فف أعمالها الفومفة على فوسس سرفة الصساففة. فهف فوسفر المسلوماس فف صورة مطبوعاس، ومنسفساس، ومؤسمراس للسسفسفن، ومن اسلال ذلك فمكن لمنظماس اسقوق الإنسان أن كسفن من الأصول المسمة للناسشفن السلساسفن بفن الصسفسفن المصرففن. وهسناك ملاحظسان عامسان ففما فسلسق بنقاس قسفة ونقاس سسفف هسه المنظماس، فمن ناسفة، مقارنفة بالنقاسبات المسهفة وأحزاب المسارسة نسب أن منظماس اسقوق الإنسان قس سمسلس فف السسفسنفساس بمصساقفة أكبر من النقاسبات والأحزاب وزخم فف النمو والعلاقات والاسم الآسبفسفن. بالأساففة إلى أنها كاسلس عموماً أكثر سركسزاً على عملها السلساسف ولم سعان كسشرفاً من الانسشاقاس الالاسفة. ومن ناسفة آسرف،



على الرغم من ذلك، فهي مثل النقابات والأحزاب تعرضت لسيطرة الحكومة وتعيديها عليها، وكذلك إلى المعوقات القانونية الهائلة. وعلى الرغم من نموها الهائل خلال العشر سنوات الماضية تقريباً، إلا أن منظمات حقوق الإنسان لم تضرب بجذورها عميقاً في المجتمع المصري، مما جعلها في أغلب الأحيان شأناً من شؤون الطبقات الوسطى المتعلمة.

زاد عدد منظمات حقوق الإنسان في مصر في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٩ من ثلاث منظمات إلى خمس عشرة منظمة. كما أن عدد أعضاء بعضها زاد زيادة ملحوظة، فعلى سبيل المثال بلغ عدد أعضاء المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ١,٢٠٠ عضو في أوائل التسعينيات (عبد الوهاب ١٩٩٤، ٥٣٧)، و٢,٢٠٠ عضو في عام ١٩٩٨ (مقابلة مع عبد الحافظ).

وعلى مدار العشر سنوات بدت منظمات حقوق الإنسان بالنسبة للمراقبين جادة في صراعها للحفاظ على استقلاليتها التنظيمية عن الدولة (انظر خليل، ١٩٩٧). وفي الوقت الذي تم فيه انتخاب شخصيات من الحكومة في نقابة الصحفيين لتولى مناصب مهمة، فاز أعضاء الجناح اليسارى والناصريون والليبراليون بالعديد من المقاعد في مجالس إدارة منظمات حقوق الإنسان (عبد الوهاب ١٩٩٤، ٥٣٧، ٢٨٤، ١٩٩٨، Harders، خليل، ١٩٩٧). بالإضافة إلى ذلك فإنه بالرغم من أن النقابات والأحزاب كانت تعصف بها النزاعات والاختلافات الداخلية إلا أنه نادراً ما ذكرت ظواهر مماثلة فيما كتب عن منظمات حقوق الإنسان (انظر خليل، ١٩٩٧، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠). وعلى الرغم من عدم توفر أبحاث في هذا المجال يمكن افتراض أن هذا البعد عن الدولة والاستقلالية الداخلية المرتفعة نسبياً قد زادت من المصادقية السياسية لمنظمات حقوق الإنسان<sup>١٠٩</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد كان متاحاً لمجموعات حقوق الإنسان أن تعتمد على صلاتها الوثيقة بالمنظمات الدولية للتحرك على المستوى الدولي مثل مراسلون بلا حدود أو منظمة المادة ١٩، أو منظمة مراقبة حقوق الإنسان، أو منظمة العفو الدولية. وحيثما كانت هناك قضية كبيرة في مجال حقوق الإنسان في مصر مثل إلغاء القانون ٩٣، أو إطلاق سراح أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، حافظ أبو سعدة في ديسمبر ١٩٩٨، أو الاحتجاجات المناهضة لقانون المنظمات غير الحكومية الجديد في مايو ١٩٩٩ (انظر أدناه)، زادت منظمات حقوق الإنسان الدولية من ضغطها

المباشر على الحكومة المصرية أو بطريقة غير مباشرة من خلال الحكومات الغربية (انظر على سبيل المثال كايرو تايمز ٢٤ ديسمبر، ١٩٩٨ - ٦ يناير، ١٩٩٩، ٥).

طوال التسعينيات قامت منظمات حقوق الإنسان بمراقبة أوضاع حقوق الإنسان، ونشر المطبوعات وتنظيم المندييات وورش العمل وعقد المؤتمرات. وقد نشرت منظمات مثل مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وجماعة تنمية الديمقراطية) والمنظمات الأخرى أيضاً مستمراً من المنشورات باللغتين العربية والإنجليزية حول وضع حقوق الإنسان والحقوق السياسية في البلد. وكان بإمكان الصحفيين الاعتماد على هذه المعلومات في كتاباتهم واستغلال مؤتمرات منظمات حقوق الإنسان لزيادة وعيهم بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن المحتمل، على الرغم من ذلك، أن يكون تأثير مجموعات الحقوق قد توقف عند مستوى تقديم المعلومات وخلق الوعي فقط، أما على مستوى النظم السياسية فقد كان من الواضح أن الدولة هي التي تحدد وضع منظمات حقوق الإنسان وليس العكس. فبعد عشر سنوات من توسع أنشطة منظمات حقوق الإنسان، قررت المجموعات الاستراتيجية في النهاية أن تتحرك، إذ مررت في مايو ١٩٩٩ قانوناً جديداً ينظم وضع المنظمات غير الحكومية في مصر. لقد ظلت المنظمات غير الحكومية تعترض على القانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ الذي كان ينظم أنشطتها حتى ذلك الحين، لأنه أعطى وزارة الشؤون الاجتماعية سيطرة أكثر من اللازم على أنشطتها<sup>١١</sup>. لذا تختار بعض منظمات حقوق الإنسان مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان أن تعمل خارج الإطار القانوني، فقد "اضطرت المجموعات الدفاعية، خاصة دعاة حقوق الإنسان، إلى العمل فى ظل ضبابية قانونية تحت تهديد دائم بإغلاقها" (كايرو تايمز، ٢٧ مايو إلى ٩ يونيو، ١٩٩٩، ٣). وفى رأى العديد من نشطاء الحقوق، فإن القانون الجديد، الذى تم تمريره ظاهرياً بزعم بث الحياة فى حركة المنظمات غير الحكومية فى مصر، تمت صياغته خصوصاً لإعاقه استقلالها القلق. فعلى سبيل المثال يطلب القانون الجديد من المنظمات غير الحكومية أن تحصل على موافقة من وزارة الشؤون الاجتماعية لقبول المنح الأجنبية. كما يمكن للوزارة أن تعين مندوبين عنها لرصد ومتابعة أنشطة المنظمات غير الحكومية، ويمكنها أن تعتمد أو لا تعتمد المرشحين لمجالس إدارتها. ويمكن أن يؤدي خرق هذا القانون إلى أن تأمر المحكمة بحل المنظمات أو فرض عقوبات بالسجن تصل إلى سنتين للناشطين (كايرو تايمز، ٢٧ مايو إلى ٩

يونيو، ١٩٩٩، ٤). "إن أول حقيقة تظهر من هذا القانون الجديد هي أن الإدارة تحتفظ بسلطات واسعة على المنظمات غير الحكومية" (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٣٠٢). وقد أمهل القانون المنظمات غير الحكومية القائمة التي اختارت عدم التسجيل في وزارة الشؤون الاجتماعية مدة أقصاها سنة بعد سن القانون لتوفيق أوضاعها والتسجيل في الوزارة. وباقتراب هذا الموعد في نهاية مايو ٢٠٠٠، بدأ أن بعض المجموعات أذعت إلى الضغط وسجلت، بينما حاولت مجموعات أخرى أن تنظر إلى طرق جديدة وعبقرية للتهرب من التحكم الإداري مثل العمل كشركة محاماة. غير أن جماعة تنمية الديمقراطية، على الرغم من ذلك فضلت أن تحل نفسها كمنظمة نشطة مؤيدة للديموقراطية حتى الآن.

وبالإضافة إلى محاولة إحباط مساعي المجموعات الاستراتيجية لزيادة سيطرتها، كانت منظمات حقوق الإنسان تدافع عن مصادر دخلها، فبنهاية عام ١٩٩٨، أطلقت جريدة الأسبوع الخاصة حملة ضد التمويل الأجنبي لمنظمات حقوق الإنسان. وكانت الخلفية هي تقرير من المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عن الأعمال الوحشية للشرطة ضد سكان القرى الاقباط في صعيد مصر. وقد نشرت هذا التقرير جريدة الصنادى تيليجراف (Sunday Telegraph)، البريطانية، ففجّر صخباً كان أكبر أهمية الموضوع<sup>١١</sup>. وزعمت الأسبوع أن الأموال التي تلقتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان من الحكومة البريطانية، على الرغم من أنها ليست مخصصة لهذا التقرير، قد أدت إلى ارتكابهم "الخيانة" (انظر كايرو تايمز، ١٠-٢٣ ديسمبر، ١٩٩٨، ٦). وفي أعقاب حملة الأسبوع، دارت مناقشات عديدة حول التمويل الأجنبي لمنظمات الحقوق في مصر، وكما حذر خليل قبل ذلك فإن:

"القضية المثارة حول العلاقة بين المصلحة الغربية السياسية والاقتصادية وبين دعم منظمات حقوق الإنسان هي سؤال مشروع يتخذ شكلاً متفجراً في ثقافة تتميز بالقومية والخوف من المؤامرة" (خليل ١٩٩٧، ٦).

كما أن اعتماد منظمات حقوق الإنسان على التمويل الأجنبي يؤكد كذلك أنها لم تضرب بجذورها حتى الآن في مجتمعاتها وأنها شأن يخص الطبقات الوسطى المتعلمة.

وعموماً، فإضافة إلى علاقتها الفعالة نسبياً بالجمهور العام وعملها في مجال رفع الوعي، يجب النظر إلى منظمات حقوق الإنسان على أنها أقوى مورد بالنسبة للصحفيين والناشطين الآخرين في الديمقراطية وحقوق الإنسان بمصر. غير أنه في

ظل الظروف السياسية الحالية المعيقة في مصر، لا يعني ذلك أنها لا تواجه ضغوطاً لتضييق عملها ومحاصرة تأثيرها، أو أنها تنجح في الإفلات من هجمات الدولة.

### ٥-٣-٣ العوائق التي تفرضها قوانين الصحافة وتطبيقاتها

كما أوضحنا سلفاً في الفصل الرابع، فلدى مصر تاريخ طويل من القوانين المقيدة للصحافة. ووفقاً لإبراهيم (١٩٩٦، ٩٠)، فقد تم سن ١٣٢ قانوناً مختلفاً ينظم إلى حد ما أو يؤثر على شؤون الصحافة أو الصحفيين فيما بين السنوات ١٨٥٧ و١٩٩٦. وقد زاد تواتر التشريعات على مدار السنوات، وكان الهدف من العديد من هذه القوانين هو السيطرة على محتوى الصحف أو حق امتلاكها. وتشير حقيقة تمرير قانون يتعلق الصحافة كل عام في المتوسط إلى الأهمية التي توليها المجموعات الاستراتيجية على عملية السيطرة على الصحافة. ونظراً للعدد الكبير من قوانين الصحافة تاريخياً، ينطبق ٢٢ قانوناً مختلفاً حالياً على الصحافة والصحفيين في مصر، تجاوز عمر بعضها الستين عام (إبراهيم ١٩٩٦، ٩٢) ومن بينها قوانين خاصة بالصحافة تنظم ملكية الصحف وحقوق وواجبات الصحفيين مثل القانون ٩٦ لتنظيم الصحافة لسنة ١٩٩٦. ١١٢ غير أن هناك أيضاً قوانين عقوبات تتناول "جرائم" النشر وعقوباتها، مثل قانون العقوبات المصري، وكذلك القوانين التي تحمل إشارة خاصة إلى المؤسسات المرتبطة بالصحافة مثل قانون النقابة لسنة ١٩٧٠.

لا تمثل جميع المواد القانونية التي ترتبط بالصحفيين المصريين معوقاً لنشاطهم، حتى أنه يمكن اعتبار بعض القوانين مورداً حقيقياً لدعم العمل الصحفي الحر، لكن في الوقت نفسه توجد قوانين عديدة تقوض من هذه الحرية. وسأطرح حجتي كالتالي في هذا القسم: من الناحية النظرية هناك تشريعات دولية ووطنية وأحكام كافية من المحكمة المصرية العليا والمحاكم الأخرى تؤيد السماح للصحفيين بالتمتع بحرية الصحافة كاملة. ومن ناحية الممارسة، على الجانب الآخر، لا تطبق هذه القواعد والأحكام. بالإضافة إلى أنه توجد قوانين أخرى غزيرة تقوض حرية التعبير، مثل تطبيقها الدائم والمتكرر في التسعينيات تحذيراً قاسياً لجميع الصحفيين ممن يريدون استخدام مطبوعاتهم كمورد ضد المجموعات الاستراتيجية وكدعامة لبناء الديمقراطية.

## ٥-٣-١ التشريعات والأحكام الداعمة للحرية الصحفية

تعد مصر طرفاً في عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، بل ودولة نشطة في إعدادها، وهي اتفاقيات ومعاهدات تلزم الدول الموقعة من الناحية النظرية على دعم حرية التعبير والصحافة في بلدانها. ومن بين هذه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية نذكر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٩٤٨، والعهد الدولي المعنى بالحقوق المدنية والسياسية الصادر في ١٩٦٦، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (نصير ١٩٩٢، ٤٥، بويل ١٩٩٦). وطبقاً للدستور المصري، تسرى المعاهدات الدولية، مع بعض الاستثناءات التي يجب أن تحصل على موافقة البرلمان، مباشرة في البلاد وتعد جزءاً لا يتجزأ من القانون الوطني وبالتالي فهي لا تلوه (نصير ١٩٩٢، ٤٦)، غير أنه طبقاً لقرار المحكمة العليا لسنة ١٩٩٢، تعامل مبادئ حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بطريقة مماثلة للقواعد الدستورية، وبالتالي تملو القانون الوطني (بويل ١٩٩٦، ٩٠). وعليه يمكن للصحفيين المخالفين أن يجدوا في هذه الاتفاقيات أكثر من مجرد مصدر أخلاقي للنهوض بقضية حرية الصحافة والديموقراطية، فعلى سبيل المثال تنص المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على:

"لكل إنسان الحق في اعتناق آراء (...) في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود".

كما وردت قواعد أخرى مشابهة في الاتفاقيات المذكورة أعلاه.

وعلى الرغم من أن الدستور المصري لسنة ١٩٧١ (المعدل في ١٩٨٠) ليس على هذا القدر من الوضوح وعدم اللبس، إلا أنه من الواضح أنه يقف في صالح حرية الصحافة. والدستور يملو على القانون الوطني، حيث تكفل المادة (٤٨):

"حرية الصحافة، والطبع، والنشر ووسائل الإعلام، ... وتمنع الرقابة على الصحف وكذلك الإبلاغ عنها أو اتهامها أو إلغائها بالطرق الإدارية."

الإ أنه ما زال هناك عدد من الضوابط غير الواضحة في التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠ حول "سلطة الصحافة". فعلى سبيل المثال تنص المادة (٢٠٦) على أن "الصحافة هي سلطة شعبية مستقلة تمارس مهنتها بأسلوب ينص عليه في الدستور والقانون." وتنص المواد التالية (٢٠٧ - ٢١١) التي تتناول الصحافة بطريقة مماثلة: فهي تدعم من حيث المبدأ حرية التعبير والصحافة، غير أنها عادة ما تكون "في حدود

القانون". فتنص المادة (٢٠٧) على سبيل المثال على أن "تمارس الصحافة مهنتها بحرية واستقلال لخدمة المجتمع من خلال جميع وسائل التعبير، وبناء عليه فهي تفسر اتجاه رأى الشعب، وتساهم فى الوقت نفسه فى إعلامه وتوجيهه داخل إطار من الدعائم الأساسية للمجتمع، وحماية الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام قدسية الحياة الخاصة للمواطن، كما ينص عليها فى الدستور وكما يحددها القانون". ويمكن للنقاد أن يجدوا تناقضاً هنا للصياغة الأقل غموضاً فى المادة (٤٨). ففى الواقع كما سنرى فيما بعد، فإن تشريعات الصحافة المصرية تعد صارمة إلى حد ما، حتى أنها تحول البنود الأكثر ليبرالية الموجودة فى الدستور إلى بنود سخيفة يستحيل تطبيقها. بالإضافة إلى أنه، كما أشار إبراهيم على سبيل المثال، يمكن للتعبير القيميى الغامضة "حماية حريات" "الواجبات العامة" أو "قدسية الحياة الخاصة للمواطنين" أن تستخدم، وقد استخدمت بالفعل، كأداة للسيطرة على الصحافة (١٩٩٦، ٣٢).

ومع ذلك كان استخدام الدستور أكثر من مرة مصدراً لبعض المحاكم المصرية العليا فى دعم حرية التعبير. ففى عام ١٩٩٠ نصت محكمة أمن الدولة عابدين على أن "حرية الرأى هى أهم حق من حقوق الإنسان وأول حق مدنى، ولا تنتهك هذه الحرية ولا تقيد بأى طريقة أو تحت أى ظرف من الظروف طالما أنها لا ترتبط باستخدام العنف، أو القوة أو الإرهاب. وأياً كانت القيود التى قد تفرض على حرية الرأى، فسيتمخض عنها فى النهاية مصادرة جميع الحقوق الواحد تلو الآخر والحالة تلو الأخرى، وهو ما يؤدى فى النهاية إلى نظام استبدادى مروع يخلو ببساطة من جميع قيم المواطنة ومبادئها وسيادة القانون." ثم دعت المحكمة المشرع لمراجعة قانون العقوبات الذى يقوض حرية الصحافة (مقتبس من مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ ب، القسم ٣). وفى عام ١٩٩٥، سنت المحكمة الدستورية تشريعاً نصَّ على أن رئيس أى حزب سياسى ورئيس تحرير أى صحيفة حزبية مسئولان، بالإضافة إلى الجانى نفسه، عن أى جريمة نشر يرتكبها صحفى فى الصحيفة (العشماوى/شريف ١٩٩٦، ١٣٣).

وبالإضافة إلى المعاهدات الدولية والنصوص الليبرالية فى الدستور، توجد تشريعات فى القانون الوطنى تؤكد على حريات الصحفيين. تنص ١٢ مادة من قانون تنظيم الصحافة (القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦)، من بين عدة أشياء أخرى، على أنه لا يجب انتهاك أمان الصحفى بسبب أو أى معلومة صحيحة ينشرها، أو أن يرغم على الإفصاح عن مصدره، وأن له حق تلقى المعلومات والأخبار وكذلك حضور

الاجتماعات والمؤتمرات العامة. وتنص على حقه فى انتقاد مسؤولى الدولة، كما تمنع الحبس الاحتياطي للصحفيين (إبراهيم ١٩٩٦، ١٩٥). وقد أشار بعض النقاد (إبراهيم ١٩٩٦، ١٩٦) إلى أن هذه المجموعة من الحقوق غير كاملة، حيث إنها أغفلت على سبيل المثال حماية الصحفيين من المحاكمة أمام المحاكم العسكرية، أو من إلقاء القبض عليهم أثناء عملهم. بل قد يكون الأخطر من ذلك هو أن هذه "الحقوق" تتنافس مع تشريعات عديدة أخرى تقوض حرية الصحفيين، وفي الممارسة يتم تجاهل هذه الحقوق أو انتهاكها ولا يمكن تطبيقها.

### ٥-٣-٢ التشريعات و الممارسات المقيدة

فيما يلي عرض لأكثر المجالات أهمية بالنسبة للتشريعات المقيدة لحرية الصحافة وتطبيقاتها. وهذه المجالات هي الحق المقيد فى ملكية الصحف، والعقوبات على الصحفيين، واستمرار وجود قانون الطوارئ.

### ٥-٣-٢-١ الحق المقيد فى ملكية الصحف

تصدر الصحف فى مصر - كما ناقشنا من قبل - إما عن طريق دور الصحف القومية المملوكة قانونياً بواسطة مؤسسة الدولة أى مجلس الشورى أو مملوكة لأحزاب سياسية أخرى عامة قانونية مثل السفارات الأجنبية أو النقابات المحلية، أو - وهذا استثناء - كيانات قانونية خاصة (إبراهيم ١٩٩٦، ١٥٩). ولا يمكن لفرد أن يمتلك جريدة؛ إذ لا يملك الأفراد حق إصدار صحيفة<sup>١١٤</sup>.

وكما هو منصوص عليه فى قانون المؤسسات الصحفية لعام ١٩٨٠ وقانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ فإنه من أجل إصدار صحيفة مصرية لا تخضع لأى حزب أو للحكومة، يجب أن يقوم الفرد بتأسيس شركة مساهمة أو جمعية تعاونية. وفى هذه الحالة يجوز لهذه المؤسسة أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص من المجلس الأعلى للصحافة، غير أن كلاً من تأسيس شركة أو التقدم للحصول على ترخيص يعد من الإجراءات الصعبة جداً.

كانت النصوص القانونية، حتى عام ١٩٩٦ تلزم الناشر أن يحصل على ٥٠٠ مساهم على أقل تقدير، ولا يسمح لأحد منهم بامتلاك أكثر من ٢,٠٪ من رأس مال الشركة. وذلك بالإضافة إلى أنه على المتقدم أن يحصل على موافقة ما لا يقل عن ثماني جهات حكومية (إبراهيم ١٩٩٦، ١٧١). وقد تم افتتاح عدد قليل جداً من



الشركات خلال العشرين عاما الماضية. وفي عام ١٩٩٦ تم تقليل عدد المساهمين إلى عشرة مساهمين فقط، وبحلول عام ١٩٩٧ بدأ بالفعل تداول أربع صحف أسبوعية تتناول اهتمامات عامة ومجلة رياضية شهرية، وهى جريدة النبا والأسبوع والميدان وصوت الأمة بالإضافة إلى الملاعب العربية<sup>١١٥</sup>. ولكن فى بداية عام ١٩٩٨ قام رئيس الوزراء بتأكيد سيطرته على نمو الصحافة المصرية الخاصة؛ وذلك باشتراطه الحصول على موافقة مجلس الوزراء على أى جريدة خاصة. ونتيجة لهذا القرار لم تحصل أى جريدة من صحافة الاهتمامات العامة على ترخيص بالصدور منذ عام ١٩٩٧ بالرغم من أنه بنهاية عام ١٩٩٨ كان هناك أكثر من عشرين طلباً للحصول على ترخيص (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٣، ٣٤٧).

بالرغم من هذه العوائق القانونية والعملية فقد انتشرت الصحف الخاصة فى مصر فى النصف الثانى من التسعينيات. وتعد هذه الصحف الخاصة من الناحية القانونية صحفا غير مصرية، بالرغم من وجود مكاتبها الرئيسية عادة فى القاهرة. ويركز محتوى الصحيفة على الأحداث فى مصر، كما أن كل العاملين بالجريدة أو معظمهم مصريون. فقد أسست هذه الجرائد بالتحايل على القيود التى تعوق عملية الحصول على الترخيص. ومن إحدى الطرق للتحايل على القوانين الحصول على تصريح من الخارج مثل لندن، أو أثينا، أو قبرص، وبعد استيراد أربعة أعداد عادة ما يتقدم الناشر بطلب إلى وزارة الإعلام للحصول على إذن بالطباعة داخل مصر، وفى كثير من الحالات توافق الوزارة (إبراهيم ١٩٩٦، ١٧٣). وبحلول شهر فبراير ١٩٩٩ كان هناك حوالى أربعين صحيفة ومجلة عربية أسست بالطريقة السابقة نفسها ومنها العالم اليوم واللواء العربى، ذلك بالإضافة إلى حوالى أكثر من عشرين إصدار باللغة الإنجليزية مثل "ميدل ايست تايمز وكايرو تايمز"<sup>١١٦</sup>. وتستمر بعض الصحف ذات الترخيص الأجنبى فى الطباعة بالخارج واستيراد كل الأعداد التى تكون فى كثير من الأحيان قليلة جداً. وأعداد هذه الصحف مشكوك فى صحتها، لكن تشير بعض المصادر أنه هناك المئات منها. (إبراهيم ١٩٩٦، ١٧٣)<sup>١١٧</sup>.

ويضع كل من القانون المصرى والسلطات المصرية كل هذه الصحف، سواء المستورد منها أو الحاصلة على ترخيص مصرى، فى موقف خطر. فحتى الصحافة الحزبية نفسها لم تُعَفَ من الإغلاق، فطبقاً للمادة ٤ من قانون الأحزاب المصرى على الحزب السياسى أن يلتزم برنامجه الأصلى الذى وضعه، وبخلاف ذلك يجوز للجنة الأحزاب السياسية أن تجمد أنشطة الحزب، بل ورفع دعوى قضائية أمام المدعى



الاشتراكي. وهو ما حدث بالضبط لحزب العمل وجريدته الشعب في مايو ٢٠٠٠ بعد ما قام الحزب بإشعال مظاهرة لطلبة الأزهر ضد أحد الكتب التي أصدرتها وزارة الثقافة باعتباره كتاباً يسيء إلى الإسلام. وذلك ما حدث أيضاً مع حزب مصر الفتاة في منتصف التسعينيات وجريدته المشاغبة، التي تحمل الاسم نفسه (كايرو تايمز، -٢٥ ٣١ مايو ٢٠٠٠) فاضطرت إلى تجميد أنشطتها منذ ذلك الحين.

وللدولة أيضاً أن تسحب التراخيص الممنوحة إلى الشركات المساهمة وصحفها الخاصة، ففي فبراير ١٩٩٩ خسرت جريدة صوت الأمة، وهي من الصحف الخاصة القليلة التي حصلت على ترخيص بالعمل، ترخيصها بعد ما قام بعض الصحفيين من أصحاب الأفكار النقدية بشراء أسهم شركة النشر، ومن ثم تم سحب التراخيص بعد ما زعم المجلس الأعلى للصحافة على نحو مشكوك فيه أن القانون في صفه (كايرو تايمز، -١٧ ٤ مارس ١٩٩٩).

أما الصحف الواردة قانونياً إلى مصر فهي في موقف أكثر خطورة من الصحف الحاصلة على ترخيص، فإذا كانت الصحيفة تطبع بمصر تستطيع الدولة في أي وقت إيقاف تصريح الطباعة الخاص بها أو سحبه. وقد تم بالفعل سحب التراخيص من جريدة الدستور في عام ١٩٩٨. ويمكن للدولة في أي وقت أن تراقب مقالة واحدة أو العدد بأكمله لإحدى هذه الإصدارات التي تعد أجنبية من الناحية الفنية. وقد قامت الدولة بالرقابة خلال هذا العقد - على جريدة الحياة السعودية وكايرو تايمز وميدل ايست تايمز، بالإضافة إلى صحف أخرى (انظر تقارير منظمات حقوق الإنسان المختلفة مثل "مراسلون بلا حدود" أو الموقع الخاص بوزارة الخارجية الأمريكية). ويستطيع النظام أن يوقف أيّاً من الإصدارات إذا ما أراد ذلك. ومن الواضح أن خطر تجاوز الجريدة "الخط الأحمر" يضع عبئاً كبيراً على المحرر في قيامه بالرقابة الذاتية على نفسه. وعليه فإن الحكومة من وجهة نظر سليمان صالح تجبر رئيس التحرير بصورة غير مباشرة على القيام بدور الرقابة الذاتية (١٩٩٤، ٦٥٥).

ويشكل قانون العقوبات نوعاً آخر من ضغوط الرقابة الذاتية للصحفيين.

### ٥-٣-٢-٢-٢ القيود على الصحفيين في قانون العقوبات المصري

هناك ١٠٦ مادة في عشرة قوانين تتناول جرائم الصحافة والصحفيين في مصر، خمسون مادة منهم في قانون العقوبات المصري (إبراهيم ١٩٩٦، ٢٦٠). ولم تصبح قوانين العقوبات بمصر طوال فترة التسعينيات أكثر رفقاً، بل أصبحت أكثر تشدداً. فقد

كان قانون الصحافة لسنة ١٩٩٥ فى الأساس محاولة صارمة لزيادة العقوبات على الصحفيين. وبينما تم تعديل بعض القيود الجديدة المفروضة - مثل طول مدة السجن - فى قانون تنظيم الصحافة لعام ١٩٩٦ فقد بقيت بعض القيود الأخرى مثل رفع قيمة الغرامات. وقد شهد هذا العقد بأكمله تطبيقاً متزايداً لهذه القيود بعد ما كانت تنفذ على فترات متباعدة.

فبعد صدور قانون تنظيم الصحافة فى عام ١٩٩٦ أصبح من الممكن أن يقضى الصحفى عقوبة تصل إلى ثلاث سنوات فى السجن وأن يدفع غرامة قد تصل إلى عشرين ألف جنيه مصرى. وليست المشكلة فقط فى أن العقوبة شديدة، ولكن فى أن الجناية التى فرضت من أجلها هذه العقوبة عادة ما تكون غير محددة تحديداً وواضحاً. فعلى سبيل المثال تنص المادة ١٧٨ من قانون العقوبات على عقوبة قد تصل إلى سنتين، بالإضافة إلى غرامة لمن يقوم بإهانة رئيس الجمهورية، دون توضيح ما هو المقصود بكلمة "إهانة". ومن الصياغات الأكثر غموضاً هو ما ورد فى المادة ١٧٤ من قانون العقوبات، التى تفرض عقوبة قد تصل إلى خمس سنوات فى السجن لكل من يشجع على ازدراء نظام الحكم أو كرهه. وفى المادة ١٧٨ (مكرر ٢) تتراوح العقوبة من سنة إلى ثلاث سنوات لكل من "يقوم بنشر ما يسيئ إلى سمعة الأمة ويلقى الضوء على الظواهر غير اللائقة بها" (مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٦ أ). كما أن هناك مثل هذه الصياغات والغرامات المنصوص عليها لكل من يحرض على الطائفية، أو يشهر بملك أو رئيس دولة أجنبية أو أحد ممثليها، أو الهيئات الرسمية، أو يسب المسؤولين فى أثناء تاديتهم لمهام وظائفهم، أو ينشر أخباراً غير صحيحة تخل بالأمن العام أو تثير الفرع بين الناس أو تضر بالمصالح الوطنية، أو ينشر أخباراً عن دعاوى قضائية قيد النظر أو عن سير تحقيقات قضائية معينة.

وقد تزايدت أعداد الصحفيين المتهمين بالجنايات المذكورة فى قانون العقوبات خلال التسعينيات. ونحو نهاية هذا العقد حكم على بعضهم بالسجن. ووفقاً لمركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان - وبعد مرور عام من إصدار قانون الصحافة لعام ٩٣ - تعرض ٩٩ صحفياً للتحقيق. وفى يوليو ١٩٩٦ حكمت المحكمة على مجدى حسين رئيس تحرير جريدة الشعب بالحبس "لمدة سنة مع إيقاف النفاذ للتشهير بنجل حسن الألفى وزير الداخلية، ودفع غرامة قيمتها ١٥٠٠٠ جنيه مصرى" (١١٨). وفى عام ١٩٩٨ قضى جمال فهمى الصحفى بجريدة الدستور ثلاثة أشهر فى السجن كعقوبة تشهير، بالرغم من استئنافه لهذا الحكم وإلغاء محكمة النقض له (١١٩). ويلاحظ

تقرير "مراقبة حقوق الإنسان" لسنة ١٩٩٩:

" كما هو الحال فى السنوات الماضية، لم يتغير نمط القيود المفروضة على الحق فى حرية التعبير والتجمع وتشكيل الجمعيات، بل ازدادت سوءاً من عدة أوجه. واستكمالاً للأحداث المزعجة التى بدأت عام ١٩٩٨ فقد تم سجن ثلاثة صحفيين وتم التحقيق مع آخرين مع احتمال ملاحقاتهم جنائياً. وبالرغم من الاحتجاجات المستمرة لنقابة الصحفيين وجماعات حقوق الإنسان على فرض عقوبة على التعبير المثير للجدل لكن السلمى، مازال التشهير يعد جريمة كبرى يتعرض مرتكبها إلى الغرامة والسجن لمدة عام وقد تتضاعف إذا كانت تمس أى مسئول عام. وفى يوم الرابع عشر من أغسطس حكمت محكمة جنوب القاهرة الجنائية على كل من صلاح بدوى الكاتب بجريدة الشعب المعارضة التى تصدر مرتين أسبوعياً، وعصام حنفى رسام الكاريكاتور، ومجدى حسين رئيس التحرير بالسجن سنتين وغرامة قدرها ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى، وذلك بعد اتهامهم بالتشهير ببيوسف والى، وزير الزراعة ونائب رئيس الوزراء فى سلسلة من المقالات التى ادعوا فيها تعاون وزارته مع إسرائيل فى المجال الزراعى إلى حد "الخيانة العظمى" وغيرها من الانتقادات اللاذعة. وقال القاضى أثناء محاكمة هؤلاء الصحفيين بأنهم قد قاموا "بملاء أقلامهم بالحقد الأسود بدلا من ملئها بالحبر الأسود وقاموا بشن حملة ظالمة على ضحيتهم" (تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان)<sup>١٢٠</sup>.

ووفقا لسليمان صالح، فإن الصحفيين يعيشون فى حالة دائمة من القلق؛ لأنه يمكن للسلطات أن تجرم أى كلمة مكتوبة فى أى وقت (١٩٩٤، ٦٤٣). وفى مثل هذه الظروف لا يتوقع كثير من الصحفيين أن يخاطروا بالدخول فى صراع مع القانون. وبالإضافة إلى اتخاذ إجراءات صارمة ضد الصحفيين، يشتمل قانون العقوبات أيضا على إجراءات ضد الصحف. حيث تسمح المادة ١٩٩ للنائب العام بأن يطلب من المحكمة إيقاف إصدار الجريدة ثلاث مرات إذا ما انتهكت أي من القيود المذكورة المفروضة على الصحفيين. وفى عام ١٩٩٧ "تمادى النائب العام فى استخدام سلطته التى استخدمها من قبل، ولكن على نطاق ضيق - وهى الحق فى منع التغطية الصحفية لموضوع يعينه بحجة أن ذلك قد يؤثر على سير التحقيقات الجارية" (كايرو تايمز، ١٦ - ٢٦ أكتوبر، ١٩٩٧، ٥)، وعندما خالفت جريدة الشعب ذلك تم إيقاف صدورها ثلاثة أعداد متوالية.

ومما لا شك فيه أن مثل هذه الضوابط القانونية تكون بمثابة السلاح الباتر الذى

تضعه المجموعات الاستراتيجية على رقاب الصحفيين، مما يؤدي إلى الرقابة الذاتية. وإذا ما تجرأ الصحفي وتصدى إلى هذا التهديد فمعناه مواجهة السجن أو دفع غرامة باهظة أو إغلاق جريدته.

### ٥-٣-٣-٢-٣ تشريعات وممارسات مقيدة أخرى

لا تكفل المادة ٤٨ من الدستور المصري حرية الصحافة فحسب، بل إنها تنص أيضاً على استثناء في الحرية:

"يجوز استثناء في حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أن يفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومي، وذلك كله وفقاً للقانون".

تعيش مصر منذ عام ١٩٨١ في حالة طوارئ متواصلة. وفي الفترة من ١٩٣٩ و١٩٨١ لم تتعد المدة التي أوقف بها العمل بقانون الطوارئ ١٦ عاماً. وبالرغم من أن السلطات تبدو حريصة على ألا تستخدم سلطاتها الرقابية كما هو منصوص عليها في قانون الطوارئ، إلا أن هذا النص الدستوري، بالإضافة إلى استمرار فرض حالة الطوارئ يعد سلاحاً باتراً آخر في يد المجموعات الاستراتيجية تستخدمه عند الحاجة.

كما يعطى قانون الطوارئ رئيس الجمهورية الحق في إحالة أى خرق لقانون العقوبات إلى المحكمة العسكرية، ويشير مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان: "تفتقر المحاكم العسكرية التي تتم فيها محاكمة الصحفيين إلى متطلبات النظام القضائي العادي وترفض الضمانات القضائية الأساسية المكفولة للمدعى عليه. كما تقوم بخرق المعاهدات... ومخالفة الدستور، وتوريط القوات المسلحة في الخلافات السياسية والحزبية. (مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ١٩٩٦ ب، الجزء ٧)

وإلى جانب تعرض الصحفيين إلى ترسانة من القوانين فقد تعرض بعض الصحفيين المخالفين للقانون - في التسعينيات - إلى أساليب ضغط وتحرش غير قانونية. فقد ذكرت منظمة "صحفيون بلا حدود" أنباء عن التعذيب المعتاد للصحفيين، وتعرضهم إلى الاحتجاز غير القانوني، والمصادرة غير القانونية لمقالاتهم وأغراضهم الشخصية، والتجسس على خطوط التليفون إلى جانب تعرض بعض الصحفيين البارزين إلى كثير من الاعتداءات في الطريق العام على يد مجهولين (في المعتاد نادراً

ما تحدث اعتداءات الشوارع فى القاهرة) (انظر ١٩٩٢ RSF، حتى RSF ١٩٩٥).  
ولا بد أن ننظر إلى كل هذه القيود على أنها عوائق تحول دون قدرة الصحفيين على  
المطالبة بتحقيق المزيد من الديمقراطية فى مصر.

### ٥-٣-٤ خلاصة

يضع الإطار النظري الذي وصفه شوبيرت وآخرون (١٩٩٤) المعايير الآتية لتقييم  
قدرة المجموعات المعارضة على الدخول فى صراعات:

- مدى كفاءة تنظيم هذه المجموعات، أى فى أحزاب، واتحادات، ومنظمات  
مهنية، أو حركات احتجاج اجتماعية.
- ترابط هذه المجموعات أيديولوجيا وثقافيا أى إجماعها داخل صفوفها حول  
تحقيق مصداقية سياسية مع المجتمع والتصدى للمجموعات الاستراتيجية.
- شرعية وجودهم كقوة سياسية ويمكن أن تعتمد هذه الشرعية على الوضع  
الاجتماعى أو الكاريزما التى يتمتع بها زعماءها أو سيرتهم السياسية.
- قدرة هذه المجموعات على حشد مجموعة من الناس غير المسيسين لإحداث  
تغيير سياسى

وأضافت دراسات الحالات التى تمت مناقشتها فى الفصل الأول من هذه المقدمة  
النقاط التالية فيما يتعلق بالصحفيين:

- تؤثر علاقات السلطة بين كل من الصحافة والشعب والنخبة الحاكمة والمجتمع  
المدنى على قدرة الصحافة على المشاركة فى تعزيز الديمقراطية فى مرحلة التحرر.  
فكلما زاد التأييد الذى يحظى به الإعلام كلما زاد نفوذه السياسى.
- ويمكن لوسائل الإعلام استخدام مرحلة التحرير للتدريب على خلق سلوك  
ديموقراطى مسئول. وينظر إلى السلوك غير المسئول والتمسك بالعادات الاستبدادية  
كعائقين أمام مشاركة الإعلام فى تعزيز الديمقراطية على كل من المدى القريب  
والمدى البعيد.

وقياساً بهذه المعايير تتضح ضالة موارد أو قدرة الصحفيين المصريين ككل  
على الدخول فى صراعات فى التسعينيات، حيث اقتصر التنظيم الفعال للصحفيين  
كمجموعة معارضة على منظمات حقوق الإنسان وأحياناً على مبادرات فردية، غير  
مأسسة بالتعريف، يتضح الفشل التنظيمى للنقابة والأحزاب عندما يتعلق الأمر  
بالمقرطة.

ويعد التماسك الأيديولوجي والثقافي بين الصحفيين ضئيلاً، خاصة مع وضع تبايناتهم في مصادر الدخل، والخلفية التعليمية، والموقف السياسي، والالتزام بأخلاقيات الصحافة، والعلاقة بالمجموعات الاستراتيجية والاختلافات الأخرى في الاعتبار. وبالرغم من ذلك فهناك مجموعات صغيرة من الناشطين - عادة ينتظمون في منظمات حقوق الإنسان - ممن يبدو أنهم يشتركون في القيم نفسها والالتزام بعملية الديمقراطية. وبما أن العديد من الصحفيين المصريين في علاقة زبونية مع المجموعات الاستراتيجية، فهم لا يظهرون سوى القليل من الوزن السياسي إزاء هذه المجموعات. ولا يتمتع الصحفيون الأكثر استقلالاً ممن يتم تنظيمهم في منظمات حقوق الإنسان سوى بشرعية محدودة كقوة سياسية، حيث إن هذه المنظمات تظل شأنًا من شؤون الصفوة، كما أن من الواضح أنها تفتقر إلى تأييد الجمهور العام. وعلى الرغم من أن بعض هؤلاء الصحفيين في غاية الشهرة ومن المحتمل أن يكون تأثيرهم أكثر وقعاً عن زملائهم الأقل شهرة، إلا أن تأثيرهم الشامل على الشعب ضئيل بلا شك، خاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار الخلل العام في ملكية وسائل الإعلام وإمكانية النفاذ إليها.

يتحتم على الصحفيين عموماً أن يتصارعوا بشدة مع قضايا المصادقية واعتمادهم مادياً على المجموعات الاستراتيجية. وفي الواقع علينا القول إن ثمة العديد من الصحفيين ممن يتنازلون طوعاً أو يدمرون المورد الذي يوفر لهم الاحترام كمهنيين. وبانتكاس الصحافة المصرية إلى تقاليد ما قبل الثورة الخاصة بصحافة التابلويد، فإن الصحف والمجلات المصرية لا تمد المجموعات الاستراتيجية بالذرائع التي تستخدمها لفرض قوانين صحفية أكثر صرامة فحسب، لكنها تهدم قيمة حرية التعبير لدى الجمهور العام.

وبالنظر إلى علاقات القوة التي تستند غالباً إلى جانب واحد فقط بين المجموعات الاستراتيجية والصحافة، وكذلك عدم الاتصال بمعظم الجمهور العام والحصول على تأييد منهم، فليس من المدهش أن تبقى قدرة الصحفيين على حشد وتعبئة السكان ممن هم في الغالب غير مهتمين بالسياسة ضئيلة. وحتى عندما اتحد الصحفيون أمام المجموعات الاستراتيجية في إحدى الحالات اتضحت نقطة الضعف هذه، بالإضافة إلى نقاط ضعف أخرى، وسنناقش هذا المثال في القسم التالي.

## ٥-٤ أنشطة الصحفيين المصريين

### دراسة حالة عن الصراع حول القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥

لقد ناقش هذا الكتاب وأوضح حتى الآن النقاط التالية: أن المساهمة التي قام بها الصحفيون كمجموعة مهنية في عملية الديمقراطية في التسعينيات كانت مثقلة بالأعباء وغير كاملة وذلك لأسباب عرضية مختلفة، بسبب قوة المجموعات الاستراتيجية وقلة تماسك، وترابط اهتمامات وموارد الصحفيين أنفسهم. وسوف يوضح هذا القسم مرة أخرى صحة بعض النقاط المختلفة التي طرحت من خلال وصف أنشطة الصحفيين في موقف غير عادي وهو الصراع حول القانون ٩٣. فخلال هذا الصراع حقق الصحفيون الكثير من الأمور التي لا يحققونها عادة بما في ذلك إلغاء قانون مقيد وإقامة حوار مع المسؤولين التنفيذيين، وتحقيق درجة عالية من الوحدة الداخلية. ويساعد تفرد هذا الموقف، الذي يؤكد الكثير من الصحفيين والمراقبين، على إلقاء المزيد من الضوء على المشاكل التي واجهها الصحفيون أثناء تفاعلهم مع المجموعات الاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الصراع حول القانون ٩٣ يوضح أنه بينما كان اتحاد الصحفيين لفترة قصيرة، إلا أنهم مازالوا غير قادرين على المضى قدماً نحو المزيد من الحرية والديموقراطية.

وفي التوصيفات المختلفة لإعاقة الحرية السياسية في مصر فترة التسعينيات (انظر مثلاً 1998، Kienle، 1998، Haarders، 1998، و Springborg، 1998)، عادة ما يذكر القانون كعائق كبير. فقد تم إصداره ضمن مجموعة أخرى من الإجراءات القانونية التي ساعدت على اضطهاد الإرهابيين المشتبه فيهم، وقيدت النقابات المهنية، وأعطت المجموعات الاستراتيجية المزيد من السيطرة على انتخابات عمد القرى. وقد سبق هذا القانون بعض المناورات الأخرى للحد من الحرية مثل معالجة السلطة التنفيذية انتخابات مجلس الشعب لعام ١٩٩٥، وارتفاع عدد عقوبات الإعدام التي حكم بها ضد الإرهابيين الذي تم إدانتهم على عجل. ويعتقد الكثيرون أن هذه الإجراءات ما هي إلا طريقة رد المجموعات الاستراتيجية على "التهديد الإسلامي". كما يعتقد بعض المراقبين أن القانون ٩٣ كان من المفروض أن يثبط التقارير الإعلامية المؤيدة لوجود جماعات دينية عنيفة في مصر. ولا يهم ما إذا كان الناس ينظرون إلى نمو الشعور الديني في مصر وزيادة العنف باسم الدين كخطر حقيقي أم مجرد حجة لإصدار القانون بقدر ما يهم أن المجموعات الاستراتيجية قد استخدمت الحركات الإسلامية كسبب رسمي لإصدار القانون. وهذا ما أوضحه وزير العدل في بيان له قال فيه بخصوص القانون الجديد "إن مغازلة الإرهاب ليس من الديموقراطية وليس حرية

الرأى على الإطلاق". (مقتبس من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

وعلى عكس ذلك فقد رأى كثير من الصحفيين وناشطى حقوق الإنسان أن هذا القانون ما هو إلا محاولة لحجب الانتقادات المتزايدة الموجهة ضد الفساد. وسرعان ما أطلقت عليه الصحافة "قانون اغتيال الصحافة وحماية الفساد". وادعت المجموعات الاستراتيجية المسؤولة عن هذا التشريع أن هذا القانون يرفع الديمقراطية ويحميها. ولتبرير إصدار هذا القانون ذكرت اللجنة التشريعية في البرلمان أن الديمقراطية بمصر مهددة بالحقائق المشوهة والقصاص المختلفة والأكاذيب والخداع وعدم أمانة الصحافة وأنه يجب حماية الحياة الخاصة للمواطنين وحصانتها (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦). وقد صرح الرئيس مبارك فى اليوم التالى لإصدار القانون:

"أساند حرية الصحافة بنسبة ١٠٠٪ ولكن ليس حرية التشهير بالغير، وأوضح أنه كان يجب إصدار هذا القانون، ذلك لأن نقابة الصحفيين لم تطبق ميثاق الشرف الصحفي وهو اللائحة الداخلية التى تحكم عمل المهنة التى تحتوى على إجراءات تأديبية ضد الصحفيين الذين يقومون بالتشهير". (مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦، ٢). إن مثل هذه المجادلات لهى مثال على قدرة المجموعات الاستراتيجية على استغلال إحدى نقاط الضعف السابق ذكرها؛ أي ضعف قدرة الصحفيين على الدخول فى صراعات - محاولة الصحفيين المرتبكة للحفاظ على معايير مهنية قوية. وأياً كان السبب وراء إصدار القانون ٩٣ فقد أصدر بسرعة فى عملية قانونية مثيرة للشك. مما أثار ردود أفعال مضادة قوية بين الصحفيين المصريين وجماعات المجتمع المدنى ومجموعات حقوق الإنسان الدولية. كما رفع هذا القانون الغرامات والعقوبات على الصحفيين، وقلل فى الوقت نفسه الحماية القانونية كما سيتضح فيما بعد.

فى يوم ٢٧ مايو اجتمعت اللجنة التشريعية للبرلمان لمناقشة قانون الصحافة الجديد، وقد تم استدعاء أعضاء اللجنة دون إخبارهم بالغرض الحقيقى للاجتماع. وبعد مناقشة استمرت حوالى ثلاث ساعات أحالت اللجنة مشروع القانون - بعد إجراء بعض التعديلات - إلى البرلمان. ولم يكن حاضراً من الأعضاء فى هذه الجلسة سوى ٥٧ عضواً من مجموع ٤٥٤ عضواً. وذلك قبل قيام المجلس بإجازه السنوية. ووفقاً للتقرير الاستراتيجى العربى (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،



١٩٩٦، ٤٣٩) فقد استغرقت المناقشة بمجلس الشعب ٣ ساعات. وبلغ عدد المؤيدين ٤٥ وعدد الراضين ١٠، بينما امتنع عضوان عن التصويت. وفي نفس الليلة وقع الرئيس على مشروع القرار ونشر في صباح اليوم التالي في جريدة الوقائع الرسمية. ولم يكن لنقابة الصحفيين أى علم بهذا القانون كما أنها لم تكن طرفاً فى وضعه فقد تم إعداده فى وزارة العدل وأطلق عليه فيما بعد كامل الزهيرى نقيب الصحفيين السابق "أسرع قانون فى العالم" (انظر عز الدين ١٩٩٦، ٥٦). وقد انتقد كل من الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان وجود عدد قليل من أعضاء البرلمان أثناء إصدار القانون. وطبقاً للدستور يجب أن يكون نصف الأعضاء على الأقل حاضرين عند إصدار أى قانون. وبالإضافة إلى ذلك لم يقدم مشروع القرار إلى المجلس الأعلى للصحافة أو لمجلس الشورى أو لمجلس الدولة (المحكمة الإدارية). وقد ذكر النقاد أن هذا يعد خرقاً لقواعد الإجراءات الخاصة بالتشريع كما هو منصوص عليه فى قانون البرلمان فى المادة ٤٤ من القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ التى تنص على أنه لا بد أن يكون المجلس الأعلى للصحافة حاضراً أثناء تشريع أى قانون خاص بالصحافة (انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٠).

وفى حين كان هناك بعض الغضب إزاء طريقة إصدار القانون، شعر الصحفيون بالغضب أكثر من محتوى هذا القانون. فقد تم تغيير ٢٤ مادة من قانون العقوبات وألغيت مادتان -تنصان على منع الحبس الاحتياطي للصحفيين- من كل من قانون نقابة الصحفيين، وقانون الإجراءات الجنائية (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٧، ١٩٩٦، RSF، ٣). وقد أدى هذا التغيير إلى ظهور جرائم جديدة، وزيادة العقوبات على الجرائم الموجودة فى القانون السابق وإلغاء الحماية القانونية للصحفيين. وقد ضم قانون ٩٣ عدداً جديداً من الجنح التى ينقصها التعريف مثل "نشر تفاصيل جارحة وحساسة" أو "الشائعات التى تثير الذعر بين الناس" أو "الإضرار بالمصلحة العامة" أو نشر ما يحمل ازدراء لمؤسسات الدولة ورؤسائها" (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦). فقبل صدور القانون ٩٣ كان من الممكن أن يعاقب الصحفى بدفع غرامة أو قضاء مدة فى السجن أو الاثنىن معاً، ولكن فى القانون الجديد يكون العقاب فى أغلب الأحيان بالاثنىن معاً، بالإضافة إلى أن الحد الأدنى للعقوبة بالسجن كان ٢٤ ساعة فأصبح سنة. وارتفع الحد الأقصى للعقوبة من سنتين إلى فترة تتراوح من ٥ إلى ١٥ سنة. كما تم رفع الحد الأدنى للغرامة من ٢٠ جنيهاً مصرياً إلى ٥٠٠٠، والحد الأقصى من ٥٠٠٠ جنيه مصرى إلى ٢٠٠٠٠. وأخيراً فقد ألغى القانون ٩٣ المواد التى تمنع الحبس الاحتياطي

للصحفي في جرائم النشر. ويقصد بالحبس الاحتياطي أن الصحفي قد يسجن بدون محاكمة لمدة غير محددة طبقاً لقانون الطوارئ. " يمكن أن يسجن الصحفي لمدة ٣٠ يوماً فقط ويمكن تجديد هذه المدة إلى أجل غير مسمى " (مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦، ٤).

جاءت كل هذه التغييرات كضربة قاسية للتوصيات التي اتخذت في المؤتمر العام الثاني في عام ١٩٩١ (انظر فيما تقدم). وقد أكد صدور القانون وطبيعة محتواه عدم اهتمام المجموعات الاستراتيجية بمصالح الصحفيين عامة والمدافعين عن الديمقراطية خاصة.

إلا أن المجموعات الاستراتيجية في هذه الحالة لم تستطع "أن تفلت بفعلتها بسهولة"، فقد لقي محتوى هذا القانون منذ بداية صدوره وحتى الغائه انتقادات شديدة ومتنوعة سواء من الأفراد أو الجماعات.

بعد صدور القانون عملت نقابة الصحفيين بسرعة ومهارة على حشد الموارد، فاجتمع مجلس النقابة يوم ٢٩ يونيو، اليوم التالي لصدور القانون. وتم اتخاذ خطوات بالتعاون مع الأحزاب السياسية والنقابات المهنية الأخرى، خاصة نقابة الأطباء ونقابة المحامين التي قررت في ٦ يوليو معارضة القانون (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢). وفي يوم ٢ يوليو تجمع أكثر من ١٥٠٠ صحفى للاحتجاج داخل مبنى نقابة الصحفيين. وقد قامت صحف المعارضة ومنها الوفد والشعب والاحرار والاهالي والعربي والحقيقة والخضر بالانقطاع عن إصدار أعدادها بين ٢ و٧ يونيو. وفي ٦ يوليو احتشد أكثر من ١٠٠٠ صحفى بمبنى النقابة بما فيهم رؤساء تحرير الصحف القومية. وقد تمادى المشاركون في احتجاجهم للضغط على الحكومة فقاموا بالإضراب وعقد الندوات واستقطاب أكبر دعم ممكن من الناس والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وحشد التأييد الأجنبي، وذلك بالكتابة إلى منظمات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى كتابة قائمة سوداء بأسماء المسؤولين الذين قاموا بتأييد هذا القانون وحجب التغطية الصحفية عن المسؤولين الذين أيدوا القانون. وقد انعقد اجتماع الجمعية العامة غير العادي - الأول منذ عقود - يوم ١٠ يوليو بالنقابة فرفض القانون. وقد هدد المشاركون في هذا الاجتماع بالامتناع عن نشر جميع الصحف في ٢٤ يونيو ١٩٩٥. كما قرروا إعداد مشروع قانون جديد وإرساله إلى مبارك ورفع دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٢٨ ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

وفقاً لمراسلين بلا حدود، بدأت الحكومة تتخلى عن موقفها الصارم من القانون، وذلك بعد اجتماع ٦ يونيو (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٣). وقد اجتمع الرئيس مبارك مع مجلس النقابة يوم ٢١ يونيو - في حدث غير مسبوق - قبل الموعد المحدد للإضراب بثلاثة أيام. وترتب على هذا الاجتماع تشكيل لجنة مشتركة بين الهيئة التنفيذية وممثلي الصحفيين لإعداد قانون جديد للصحافة. وقد وعد مبارك بأنه لن يقوم بإلقاء أى صحفى فى السجن قبل صدور التشريعات الجديدة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٤)، كما أنه سيكون للنقابة الحق فى التواجد أثناء التحقيق مع الصحفيين. وبالإضافة إلى ذلك قامت النقابة بإرسال طلب للمحكمة الدستورية لتفسير بعض جوانب القانون. وبالرغم من ذلك لم يتم إلغاء العمل بهذا القانون. وفى الرابع والعشرين من يونيو اجتمعت الجمعية العمومية مرة أخرى فى النقابة مؤكدة رفضها للقانون ٩٣ وقالت إن التعهدات التى قدمتها الحكومة بعد الاجتماع مع الرئيس مبارك لم تساعد فى تغيير الموقف. غير أنه تم إلغاء الامتناع عن نشر الصحف التى هدد الصحفيون بها. وأعلن الصحفيون ما وصلت المحادثات مع الحكومة إلى طريق مسدود سوف يتم تحديد ميعاد آخر للإضراب وإعلانه عن طريق المجلس (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٩).

وقد اشتعلت المعركة طوال العام التالي، أو نحوه، بين كل من المجموعات الاستراتيجية المؤيدة للقانون والصحفيين والمجتمع المدنى الذين دعوا لقانون جديد. وبالرغم من تشكيل لجنة مشتركة من الصحفيين وممثلى الحكومة، لم يستطع أى من الطرفين طوال هذه الفترة استعادة ثقته فى الآخر. فقد أثار تشكيل اللجنة نفسها جدلاً عام ١٩٩٥. وقد رأس مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس الأعلى للصحافة ورئيس مجلس الشورى، وهو إحدى الشخصيات البارزة فى إصدار القانون ٩٣ - اللجنة المكونة من ٣٠ عضواً. ولم يمثل سوى ٧ أعضاء من النقابة وكان هناك ١٢ من المجلس الأعلى للصحافة و ١١ من رجال القانون. وبعد قيام المعارضة بالاعتراض على المشاركة غير العادلة فى المجلس وتهديدها بمقاطعة المحادثات كلية انضم ٤ صحفيين من جريدة العربى والأهالى وروز اليوسف بالإضافة إلى كامل زهيري - نقيب الصحفيين الأسبق (مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦، ٣).

وفى سبتمبر عقدت النقابة المؤتمر العام الثالث للصحفيين. وبعكس المؤتمر العام الثانى لسنة ١٩٩١ لم تحضر حفل الافتتاح أية شخصية عامة بارزة. وفى حين أن كثيراً من الصحفيين قد طالب باستكمال المحادثات مع الحكومة فقد أصروا فى الوقت

نفسه على إلغاء القانون ٩٣ (انظر نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، e) وفي الوقت نفسه شككت بعض المجموعات الاستراتيجية في أحقية الصحفيين في المشاركة في صياغة القوانين (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٥).

وفي هذا الوقت كان تركيز الصحفيين وقيادتهم - مجلس النقابة - على القانون وليس على القضايا المتعلقة به مثل القيود المفروضة على الحرية عامة وغياب الديمقراطية في مصر. ومن الواضح أنه بالرغم من ربط المؤتمر الثالث العام بين أهمية إلغاء القانون ٩٣ ومفاهيم الحرية والديموقراطية إلا أن القضية الأهم لحملة الصحفيين ظلت هي القانون. ولم تتضمن طلبات الصحفيين أى قضايا سياسية أخرى مثل فرض الحراسة القضائية على بعض النقابات المهنية (ثابت، ١٩٩٨، ١٠). وتضمنت أهم مطالب الصحفيين:

- إلغاء القانون ٩٣.
- إلغاء القانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠.
- إلغاء العقوبات التي تقيد الحرية، خاصة الحبس الاحتياطي.
- منع القبض على الصحفيين في قضايا تتصل بعملهم.
- إسناد مسئولية المحاسبة المهنية إلى النقابة.
- التوقف عن حظر الصحف، ومطالب مهنية أخرى ذات صلة مثل حرية الأفراد في امتلاك الصحف وحقهم في الحصول على المعلومات بحرية تامة (انظر إسماعيل ١٩٩٦، ١٩٩٦، ٣٧، عز الدين، ١٩٩٦).

وعندما طال عمل اللجنة المشتركة بدون نتائج ظاهرة، صعد الصحفيون الضغوط ضد الحكومة مرة أخرى. وقد أمهلت الجمعية العامة في اجتماعها الثالث غير العادي في ٨ أكتوبر ١٩٩٥ اللجنة مدة ٧٥ يوماً للوصول إلى مشروع قرار جديد أو إلغاء القانون ٩٣ وإلا سينسحب ممثلو النقابة من اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت النقابة بتشكيل لجنة مشروع قانون أنهت عملها في آخر ديسمبر وقدمت مشروع قانون للصحافة للعرض على الجمعية العمومية في اجتماعها الرابع غير العادي في ٢٤ ديسمبر ١٩٩٥. كما قدم مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان مشروع قانون في مثل هذا الوقت. وقد عقد مركز المساعدة القانونية وغيره من المنظمات مثل مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان أو المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ورش عمل عن حرية الصحافة وأرسلت بيانات احتجاج للصحافة (انظر على سبيل المثال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، دون تاريخ، ب). وقد تنبّهت منظمات حقوقية دولية مثل

مراسلون بلا حدود والمادة ١٩ فأرسلت فرق تقصي حقائق إلى مصر وبدأت حملتها ضد القانون ٩٣ (انظر مراسلون بلا حدود، ١٩٩٦).

وبالمقارنة، ظل الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية أقل فاعلية. فبينما أخذ كتاب صحف المعارضة شجب هذا القانون في الصحافة الحزبية، فشلت الأحزاب في نظر أحمد ثابت في استخدام القضية للقيام باحتجاج سياسى أوسع ضد غياب الديمقراطية في مصر:

"قد يمكننا القول بأن صدور القانون ٩٣ قدم فرصة مهمة للأحزاب وقوى المعارضة لإعادة تنظيم صفوفها، وترتيب بيتها وسبر تأثيرها في السياسة وعلى المواطنين، وبنفس الطريقة فقد كان رفض القانون فرصة لتحويل الأزمة إلى مشكلة رأى عام وليست مسألة متخصصة متعلقة بالصحفيين والكتابة وحدها، فقد كانت فرصة لتحويل القضية إلى قضية حرية عامة تشمل المواطنين كطرف مسئول، إلا أن هذا كله لم يحدث" (ثابت ١٩٩٨، ٩).

طالبت الأحزاب أيضاً مثلها في ذلك مثل النقابة (انظر فيما بعد) الرئيس بأن يكون الحكم في هذه القضية، مضيئة بذلك الشرعية على نظام مصر السياسى الرئاسى. (ثابت ١٩٩٨، ١٠).

وفى الوقت نفسه بقيت الحكومة ساكنة، وفي نهاية عام ١٩٩٥ قبض على صلاح عبد المقصود العضو بمجلس النقابة، وهو من التيار الإسلامى. وتزايدت أعداد الصحفيين المتهمين والمقبوض عليهم بموجب القانون ٩٣ بالرغم من وعد الرئيس شخصياً للنقابة (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٦).

ولقد أبلغ مبارك الصحفيين مبكراً فى المواجهة مع النقابة - فى منتصف يونيو ١٩٩٥ بعد الأنشطة الأولى الجسورة للصحفيين - بأنه سيكون حكماً نزيهاً (انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٣). وبالرغم من مشاركته فى إصدار القانون وافقت النقابة على قبوله فيما بعد كحكم وطالبت به بإلغاء هذا القانون. وعليه لم تشك النقابة مثل الأحزاب السياسية فى النظام السياسى أو فى شخصياته البارزة، على الرغم من أنهم قد روجوا للقانون منذ البداية.

وفى النصف الأول من عام ١٩٩٦، استمرت اللجنة القانونية المشتركة فى وضع مشروع قانون جديد شامل يتناول جميع أوجه الصحافة، كما أتفق على أن تقوم النقابة بوضع ميثاق شرف جديد للصحفيين المصريين، ينظم السلوك المهنى الصحيح وكذلك الإجراءات التأديبية التى ستطبقها النقابة.

وقد رفض مجلس النقابة أول مشروع قانون توصلت إليه اللجنة المشتركة فى يناير ١٩٩٦، ورفض مشروع قانون آخر فى مارس من العام نفسه. ومن الشكاوى الكبرى كانت أن مشاريع القوانين هذه لم تلغ القانون ٩٣. ولكى يمارس الصحفيون الضغط على المجموعات الاستراتيجية قاموا بعقد المزيد من الجمعيات العامة واحتشدوا احتجاجاً داخل النقابة. كما هددوا كذلك بأنهم لن يصدروا ميثاق الشرف. من الواضح أن معظم الصحفيين لم يروا القانون فرصة لتطوير مهنتهم، ولكن وسيلة تستخدمها المجموعات الاستراتيجية لتقييد الحرية. وبعد المزيد من تباطؤ الحكومة أعدت اللجنة المشتركة مشروع قانون آخر دخل حيز الإجراءات البرلمانية فى مايو ١٩٩٦. واحتدت الاحتجاجات عندما تبين أن المشروع لم يعد طبقاً لمطالب نقابة الصحفيين، بل مطابقاً لمحتوى القانون ٩٣ (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٣١). ولقد أشعلت تعليقات أعضاء مجلس الشورى، ممن كانوا يناقشون القانون، النيران بين الصحفيين عندما قيل فى المجلس أن الصحفيين يبحثون أساساً عن الامتيازات وأنه ليس من حقهم أن يشاركوا فى صياغة التشريعات. بل جرت مقارنة بين الصحفيين وتجار المخدرات، فالطبيعى أن تاجر المخدرات ليس له الحق فى التدخل فى وضع التشريعات التى تعاقبه (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٣١). وكرد فعل لمثل هذه التطورات هدت مجلس النقابة بالتنحى - وهى خطوة قد تخرج الحكومة - وقامت النقابة بعقد اجتماع غير عادى للجمعية العمومية غير عادى فى ١٢ يونيو - ١٩٩٦ وفى هذا الاجتماع قدم مجلس النقابة استقالته وقرر إرسال وفد إلى البرلمان. وبعد أن أعلن المجلس عن تقديمه لاستقالته، صرح نقيب الصحفيين إبراهيم نافع بأنه قد قابل الرئيس مبارك اليوم السابق وبأنه وعده بإصدار قانون جديد للصحافة لتحقيق مطالب الصحفيين (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٣٢، عز الدين، ١٩٩٦، ٩٧).

وسرعان ما أصدر البرلمان القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ (يوم ١٨ يونيو)، وفى ١٩ يونيو قبل الصحفيون القانون فى اجتماع الجمعية العمومية التاسع غير العادى وأصدروا لائحة جديدة لتنظيم أخلاقيات العمل. وقد حل القانون ٩٦ محل قانون تنظيم الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠. كما ألغى القانون ٩٣ وألغى الحبس الاحتياطي للصحفيين إلا إذا قام الصحفى بإهانة الرئيس (عز الدين، ١٩٩٦، ١٠٨). وعليه فقد تحققت العديد من المطالب الهامة للصحفيين (حلمى ١٩٩٨، ١)، ومع ذلك فقد ظل القانون ٩٦ "نصراً جزئياً" لأنه قام بإعادة الوضع لما كان عليه قبل القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥. إلا أن قيمة الغرامة المفروضة على جرائم النشر قد ارتفعت عن ذى

قبل، وما زالت مشكلة امتلاك جريدة قائمة، إلى جانب عدم وضوح المقصود بجرائم النشر، واحتفظت الدولة بحق إغلاق الجريدة وفرض الرقابة عليها إذا اقتضى الأمر كما ذكرنا من قبل في القسم السابق ٥-٣.

إن المعركة حول القانون ٩٣ ذات دلالة فيما يتعلق بالسؤال لماذا لا يمثل الصحفيون عاملاً هاماً في دعم الديمقراطية في مصر. وتسير النقاط الخمس التي تستدعي الاهتمام في نفس خط الملاحظات السابقة حول موارد ومصالح الصحفيين ومؤيديهم والمجموعات الاستراتيجية. وهي توضح أن مساهمة الصحفيين في عملية الديمقراطية غير مكتملة وضعيفة.

لقد كان الاتحاد الذي أظهره الصحفيون في مواجهة أزمة القانون ٩٣ اتحاداً غير عادي. وقد ظهر ذلك على سبيل المثال سنة ١٩٩٩ في انتخابات النقابة عندما أكد الكثير من الأعضاء أهمية استعادة روح الاتحاد التي كانت موجودة في مواجهة أزمة القانون ٩٣. وقد ساعدت الوحدة الصحفيين على تحقيق أهم أهدافهم وهو إلغاء القانون ٩٣. لكن للأسف بعد إلغاء القانون لم يعد هناك سبب للاتحاد. ففي نهاية التسعينيات عندما بدأت المجموعات الاستراتيجية في سجن الصحفيين وإغلاق الصحف مثل جريدة الدستور، لم يقيم الصحفيون بأي حركة مماثلة لوقف هذه التطورات. وذلك يوضح أن اتحاد الصحفيين في أزمة القانون ٩٣ لم يكن سلوكاً طبيعياً لديهم، وإنما مجرد رد فعل.

كان اهتمام معظم الصحفيين الأساسي هو القانون، وليس القضية الأعم والأشمل وهي الديمقراطية. فقد قرروا ترك قضية القانون في النطاق الخاص بها وعدم استخدامها في نزاع سياسي أشمل. وطبقاً لإبراهيم:

"تعاملت النقابة مع هذه المشكلة كأنما هي قضية خاصة بالنقابة والمهنة، مع أنها كانت أساساً قضية سياسية. لذلك فقد كانت الحركة (ضد القانون) حركة مهنية لم ترتبط بحزب أو تيار سياسي معين" (إبراهيم، ١٩٩٦، ١٣٣).

وفي الواقع فإن قبول النقابة بأن يقوم الرئيس بدور الحكم يوضح أن النقابة لم تفكر جدياً في الترتيبات السياسية في مصر، بل يمكن القول أن الصحفيين قد أضفوا الشرعية على النظام السياسي.

وعلى العكس من غالبية الصحفيين، رأت بعض منظمات المجتمع المدني، مثل منظمات حقوق الإنسان، مشكلة قانون الصحافة بوصفها جزءاً من مشكلة أعمق هي الديمقراطية. وكما رأينا من قبل فإن بعض الصحفيين كانوا ينتمون لمثل هذه الجماعات ومن ثم يمكن القول أنه هناك أقلية من الصحفيين ينادون بالديموقراطية.



لقد ساعد القانون ٩٣ هذه الجماعات، على أن تصبح معروفة على المستوى المحلى، وذلك من خلال اجتماعاتهم بالصحفيين، وعلى المستوى العالمى من خلال معرفتهم بمراقبين أجنبى؛ ومن ثم خلق برامج لحقوق الإنسان والديموقراطية. ومع ذلك على النطاق المحلى الواسع يظل الاهتمام بهذه القضايا ضئيلاً.

ظلت أحزاب المعارضة وصحفها ضعيفة، فهى تنتقد القانون وتؤيد الاحتجاجات عليه من ناحية، ولكنها من ناحية أخرى لم تستطع أو تحاول تحويل القضية إلى معركة ضد النظام السياسى.

أبقت المجموعات الاستراتيجية، بالرغم من ضرورة الخضوع، على مصادر قوتها المتفوقة واستعرضت هذه القوة. ويرى إبراهيم كلتا الحالتين اللتين صدر بهما قانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥، و٩٦ لسنة ١٩٩٦ تكشفان شخصية السلطة فى أيدى الرئيس (١٩٩٦)، وفى العام الذى كان فيه القانون ٩٣ ملزماً، وجهت الاتهامات لتسعة وتسعين صحفياً أو حوكموا بموجب الضوابط الجديدة، ومن ضمنهم خمسة وعشرون رئيس تحرير (إبراهيم ١٩٩٦، ١٣٢). وقد صدر حكم ضد مجدى حسين بموجب القانون ٩٣ بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ وغرامة قدرها ١٥٠٠٠ جنية مصرى. وأخيراً فإن القانون ٩٦ "لا يختلف كثيراً عن فلسفة قانون المؤسسات الصحفية رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ وأهدافه" (إبراهيم ١٩٩٦، ١٣٤). وبالرغم من أن المجموعات الاستراتيجية لم تستطع وضع ضوابط أكثر قسوة (باستثناء الغرامات)، فقد استطاعت الإبقاء على القديم منها وتطبيقها بتشدد أكثر من ذى قبل.

إن قانون ٩٣ هو أشهر الأمثلة على نشاط الصحافيين خلال فترة التسعينيات، وعادة ما يذكر كمثال على نشاطهم السياسى واهتمامهم بالديموقراطية. غير أننا لو أمعنا النظر لوجدنا أن الاهتمام بالقضايا الديموقراطية الأشمل مازال محدوداً. ويظهر اهتمام الصحافيين المحدود فى عدم إبدائهم الحماس للمساعدة فى الإفراج عن زملائهم المحتجزين، وعدم النضال من أجل منع إغلاق الصحف، وقبولهم بالتبعية الاقتصادية. وكما أشرنا من قبل فى هذا الكتاب، فإن كل هذا يعد مثلاً واضحاً على المشاركة الضئيلة وغير الكاملة للصحفيين المصريين خلال التسعينيات فى النهوض بالديموقراطية.

- وبالإضافة إلى ذلك فقد جادلت اللجنة التشريعية أن الامتيازات القانونية الممنوحة للصحفيين -لحمايتهم من الحبس الاحتياطى - تتعارض مع المادة ٤٠ من الدستور التى تنص على أن كل الناس لدى القانون سواء (إبراهيم ١٩٩٦، ١٢٦).
- وفى عبارة مماثلة لوزير العدل قال فيها إن "الشائعات والأكاذيب والتزويق



المتعمد " ليست من الديمقراطية فى شئ (فى مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

• ووفقاً لثابت (٧، ١٩٩٨) لم يطلع أحد من أعضاء مجلس الشعب الذين كانوا حاضرين أثناء إصدار القانون على مشروع القانون من قبل. فقد تم استدعائهم بسبب "مسائل عاجلة وهامة" يجب مناقشتها.

• وعلى العكس من موقف الأحزاب المعارضة الكبيرة، فقد جاء موقف الأحزاب المعارضة الصغيرة - مثل حزب العدالة الاجتماعية والأمة والاتحادي الديمقراطي وحزب الشعب الديمقراطي - مؤيداً للقانون (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٢).

• رفضت المحكمة فى وقت لاحق من ذلك العام الإدلاء برأيها فى القانون لأسباب إجرائية.

• ومع حدوث كل ذلك قابل إبراهيم نافع نقيب الصحفيين الرئيس مبارك يوم ١٩ يوليو فى الإسكندرية (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٦، ٤٤٤).

• اقترح إبراهيم نافع نقيب الصحفيين فى جلسة مجلس الشورى ليوم ٢٦ مايو ١٩٩٦ أن يكون مبارك الحكم فى حالة صدور تشريعات جديدة (عز الدين، ١٩٩٦، ٨٨).

• وبناء على الشكوى المقدمة ضد أحد الصحفيين - وفقاً لميثاق الشرف - تبدأ النقابة التحقيق فى المسألة، ويجوز للجنة المسؤولة أن تقوم بإنذار الصحفى المخطئ أو مطالبته بغرامة أو إيقافه عن ممارسة مهنته (عز الدين ١٩٩٦، ٨٥).

• تعتمد هذه المعلومات على الملصقات الموضوعة على حوائط النقابة فى يوم انتخابات النقابة فى يونيو ١٩٩٩.

## [ هوامش ]

- ١ تتصل الأبحاث التالية بهذا القسم: قام عبد الرحمن وعبد المجيد وكامل (١٩٩٢) بدراسة ميدانية بين ٣٨٣ صحفياً من أعضاء النقابة. وقد بدأت الدراسة في يوليو ١٩٩٠ واستمرت لمدة عام كامل، وتراوحت الأسئلة بين الوضع الاجتماعي للمجموعة محل البحث وعلاقتهم مع زملائهم ووجهة نظرهم بالنسبة لحرية الصحافة في مصر. وقد أجرى بخيت (١٩٩٦) بحثاً ميدانياً بين ١٢٥ صحفياً، علاوة على بحث بين ٢٠ رئيس تحرير وغيرهم من الصحفيين ذوي المناصب العليا في الصحافة شبه الرسمية والصحف الحزبية. وقد أجرى الباحثان عام ١٩٩١، وكانت الأسئلة مشابهة لتلك التي طرحت في دراسة عبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢). وأجرى نابولي وأمين وبويلان (١٩٩٥) استبياناً لخمسة وثلاثين صحفياً من الصحف شبه الرسمية والحزبية إضافة إلى ١٣ إعلامياً من التلفزيون والإذاعة المصرية عن موضوعات شبيهة. وقد تلقوا أيضاً إجابات بشأن استخدام الإعلام من ٣٧٦ شخصاً من أحياء راقية ومتوسطة المستوى في القاهرة. وقد تمت الأبحاث الميدانية بعد عام ١٩٩٣. أما صلاح الدين (١٩٩٧) فقد قام ببحث إضافي عن استخدام العامة لوسائل الإعلام في عام ١٩٩٥، حيث قام باستجواب ٤٠٠ شخص تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٦٥ عاماً عن الموضوعات المفضلة في وسائل الإعلام. وقام طه أيضاً (١٩٩٧) ببحث ميداني بين ٣٦٥ شاباً (تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٣٠ عاماً) من مدينة القاهرة والمناطق الريفية عن استخدامهم لوسائل الإعلام وأولوياتهم المفضلة.
- ٢ طُرح على الصحفيين السؤال التالي (باللغة العربية): "ما هو متوسط دخلك الشهري بالتقريب (بما في ذلك الدخل من الأنشطة الصحفية وغير الصحفية)؟"
- ٣ طبقاً لحق الملكية في مصر، يحظر على البنوك أن تضع يدها على الممتلكات إذا تخلف المؤجر عن سداد الديون المجدولة. ومن ثم، لا يكون لدى البنوك أية ضمانات عند منح القروض للإسكان. ومن الصعب تغيير القانون لأن قروض الرهن العقاري أمر مثير للجدل في الشريعة الإسلامية، إذ تُعتبر ربا من أجل الاطلاع على مدخل جيد للمشكلة انظر كايرو تايمز، ١١-٢٤ نوفمبر، ١٠-١١ و٢٨.
- ٤ إلى جانب التوفير من أجل شراء المنزل أو -في حالة النساء- الجهاز اللازم للزواج، هناك مصروفات أخرى متعددة، إذ يجب الإنفاق على الغذاء والكساء والأدوية والمواصلات الخ. والأسعار في القاهرة عادة منخفضة عن نظيرتها في الغرب، ولكن لا تستورد منتجات ذات جودة عالية بنفس القدر كما في الغرب. ويجب أن يؤخذ في الحسبان أيضاً أن الزواج مسألة على قدر كبير من الأهمية في مصر، حيث إنها الوسيلة الوحيدة المقبولة بالنسبة لمعظم المصريين لممارسة العلاقات الجنسية وتأسيس أسرة. وينفق العديد من المصريين الكثير من الوقت والعمل والمال في محاولة لتزويج أنفسهم أو أبنائهم أو تزويج أشخاص آخرين. للاطلاع على وصف ممتاز لتلك الظاهرة، انظر Singerman, 1989.
- ٥ أورد خليفة (١٩٩٨، ١٤) ملاحظة مماثلة وهو يكتب عن الصحفيين في جريدة الأحرار، حيث كانت رواتبهم منخفضة ولم يتقاضوا أجراً قط في بعض الأحيان.
- ٦ أشار ٧٨,٨٪ من العينة في دراسة نابولي وآخرين (Napoli et al., 1995, 131) أن دخلهم أقل من ١,٠٠٠ جم، كما أكد أكثر من ربع المستجيبين في دراسة بخيت (١٩٩٦ ب، ١٣) أنهم يعيشون في الأحياء الشعبية و٣٦ بالمائة في أحياء متوسطة، تكون عادة فقيرة قياساً بالمعايير الأوروبية.
- ٧ يعتقد بعض المسؤولين أن المرء لا بد أن يكون عضواً في النقابة ليصبح صحفياً في مصر. وبالتالي،

وطبقاً لهذا التعريف، لا يمكن أن يوجد أي صحفي خارج النقابة. ولكن حتى هؤلاء المسؤولين يقرون أن هناك أشخاصاً يعملون في الصحف ولا ينتمون إلى النقابة (مقابلة مع زكريا).

٨ قدمت النقابة مجموعتين من الإحصاءات المختلفة والمتناقضة على نحو طفيف، تتألف المجموعة الأولى منها من صحفيين في الفئات التنظيمية الأربع المختلفة، أي العاملين، والمتقاعدين، والصحفيين المنتسبين، علاوة على من هم تحت التمرين. وقد بلغت هذه الأعداد ٤,١٨٤ عضواً. أما المجموعة الثانية فقد تكونت من عدد الصحفيين طبقاً لسنة الميلاد، كما يعرضها الجدول ٥-١-٣. هنا يصل عدد الصحفيين إلى ٣,٨٦٤. بيد أنه لم يتضح إذا كان هذا العدد يتضمن الصحفيين المنتسبين ومن هم تحت التمرين أم لا (وحتى إذا أضفنا هؤلاء إلى ٣,٨٦٤، لن يبلغ عدد الصحفيين ٤,١٨٤).

٩ الصحفيون "تحت التمرين" ليسوا أعضاء كاملي العضوية. وبعد فترة من التدريب تبلغ سنة أو سنتين (يتوقف ذلك على مجال الدراسة)، يمكنهم التقدم بطلب للحصول على عضوية كاملة. أما الصحفيين "المنتسبين" فهم الصحفيين الأجانب الذين يعيشون في مصر ويعملون في صحف تصدر في مصر أو في وكالات الأنباء العاملة في مصر، أو الأشخاص وثيقي الصلة بالعمل الصحفي. ولا يبدو القانون واضحاً فيما يختص بحقوقهم وواجباتهم، فالصحفيين "العاملين" يتمتعون بكافة حقوق وواجبات العضوية الكاملة. ويتلقى الصحفيون المتقاعدون معاشاً من النقابة (انظر إبراهيم ١٩٩٦، ص ٣٠٩ و ٣١٠).

١٠ يبدو أن الوضع في بداية العقد كان هو نفسه السائد من قبل. ففي العينة التي اختارها عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢) وضمت ٣٨٣ صحفياً عاملاً، وجدوا توزيعاً عمرياً مماثلاً (ولم تضم العينة صحفيين فوق سن الستين عاماً): > ٣٠ عاماً: ١٢,٨٪؛ > ٤٠ عاماً: ٤١,٢٪؛ > ٥٠ عاماً: ١٥,٧٪؛ > ٦٠ عاماً: ١٨,٧٪ (ولم يتم تفسير عدم وجود النسبة المئوية المتبقية، فجمع هذه النسب لا يصل إلى ١٠٠٪).

١١ أكد العديد من الصحفيين في مقابلات شخصية هذه الملاحظة.  
١٢ ربما لم يكن قبولهم في النقابة من محض الصدفة، حيث يتم قبيل الوقت الذي يستقرون فيه، ومن ثم فقد يكونون أكثر اهتماماً بالنشاط السياسي.

١٣ صحفي من جريدة الأهرام رفض إعلان اسمه، مقابلة شخصية، ١٩ يونيو ١٩٩٩.

١٤ تعاملت النقابة مع مبالغ المعاشات المدفوعة للأعضاء كأنها سر. ولم يبدو أن مختلف الصحفيين الذين طرحت عليهم أسئلة في هذا الشأن أنهم يعلمون شيئاً عن قيمتها، ولكنهم أشاروا إلى أن تلك المبالغ كانت صغيرة. ونظراً إلى دفع مبلغ ١,٥٩٢,٤٢٤ جم في عام ١٩٩٦، وإلى أن هناك حوالي ٥٠٠ صحفي يتلقون معاشات (وهو تقدير متحفظ)، يكون متوسط "المعاش" الذي يحصل عليه الأعضاء حوالي ٢٦٥ جم شهرياً. وهذا ليس مبلغاً كبيراً، لكنه يكفي للمعيشة وإذا ضم إلى أموال أخرى، من الجريدة مثلاً، يمكن أن يمثل دخلاً كريماً.

١٥ الصحف ملزمة قانوناً بتحويل ١٪ من دخلها من الإعلانات إلى النقابة. إلا أن معظم الصحف لا تلتزم بهذا القانون والمجلس الأعلى للصحافة لم يفعل القانون، وهو الجهة المنوط بها إنفاذه.

١٦ في عام ١٩٩٧، كان هناك أربع حسابات على الأقل: الحساب العام، وحساب المعاشات والحساب الذي يرصد الدخل من امتيازات أكشاك بيع الصحف وصندوق التكافل. بيد أن هناك أيضاً عدداً من الحسابات الأخرى غير المتصلة بتلك الميزانيات - وكما سنشرح في المتن - تم تحويل الكثير من الأموال من هذه الحسابات إلى مشروعات النقابة. وقد أدلى أحد كبار موظفي النقابة بملاحظة، شريطة أن يظل اسمه سراً، أنه وجد أن الميزانيات المختلفة تبتعث على الحيرة وأنه لم يتمكن من الحصول على صورة واضحة عن دخل النقابة ومصروفاتها، على الرغم من أن تلك المعلومات ضرورية لقيامه بعمله على نحو ملائم. وأكد على أهمية تغيير النظام (مقابلة شخصية مع شخص رفض الإدلاء باسمه، ٢٥ نوفمبر ١٩٩٩).

١٧ على سبيل المثال، ساهمت وزارة الشباب بمبلغ ٧٠,٠٠٠ جم عام ١٩٩٧ (انظر: نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ج، ٧).

- ١٨ طبقاً لما ذكره أحد الخبراء الماليين في النقابة، بلغت المساهمة السنوية للأعضاء ١٠ جنيهات فقط. ولكن هذا لا يفسر كيف أن أقل من ٤,٠٠٠ عضو ساهموا بمبلغ ١٨٢,٩٠٢ جم عام ١٩٩٦. وعلى أي الأحوال، فإن دخل الصحفيين أنفسهم يتلاشى أمام مصروفات النقابة.
- ١٩ يستخدم الصحفيون مترو الأنفاق بنصف الرسوم، ويستقلون الحافلات العامة بالمجان بالإضافة إلى الطيران الداخلي (المعلومات من مقابلة شخصية مع رجب).
- ٢٠ حتى منتصف التسعينيات، كان من الصعب بالنسبة لغالبية الشعب الحصول على خط هاتفي خاص، حيث كانت مدة الانتظار تتعدى عشرة أعوام في كثير من الأحيان. وبعد منتصف التسعينيات، تضاءلت هذه المشكلة إلى حد ما مع انتشار الهواتف الجوال.
- ٢١ طبقاً لما ذكرته مجلة كايرو تايمز، كان السعر الأصلي للوحدة في المباني المشتركة في "قرية الصحفيين السياحية" ١٠٠,٠٠٠ جم للأعضاء و٣٠٠,٠٠٠ جم لغير الأعضاء، انظر كايرو تايمز ١١-٢٤ نوفمبر ١٩٩٩، ١٨.
- ٢٢ يُستخدم المصطلحان هنا بالتبادل. فالحكومة تفضل استخدام "الصحافة القومية"، مما يعني ضمناً أنها تمنح الفرصة للتعبير عن جميع التيارات السياسية. لمزيد من التفاصيل عن العلاقة بين الدولة والصحف شبه الرسمية، انظر الفقرة ٣-١-١-٢-٥.
- ٢٣ من بين هؤلاء الألف، هناك ٣٥٠ صحفياً شاباً على الأقل يُتوقع انضمامهم للنقابة، حيث أنهم "تحت التمرين". ولكن لن يصبحوا جميعاً أعضاء كاملي العضوية حيث أن لجنة العضوية في النقابة قد ترفض قبولهم (انظر إبراهيم، ١٩٩٦، ٣٠٩).
- ٢٤ قدر رئيس نقابة صحفيين مستقلة قائمة مؤقتاً أن عدد هؤلاء يبلغ ٧,٠٠٠ شخص (مقابلة مع المطعني). ولكن هذا الرقم مبالغ فيه. للإطلاع على تقديرات أكثر تواضعاً، انظر التقديرات المذكورة أعلاه.
- ٢٥ بلغ هذا الافتراض أعلى نسبة بين صحفيي المعارضة الذين شملهم البحث، فذكر ٨٨٪ منهم أن القراء لا يتقنون في الصحافة. ولم تذكر الدراسة تفصيلاً النسب المئوية لهؤلاء الذين افترضوا أن القراء يتقنون في الصحافة أو يتقنون فيها "إلى حد ما" (١٩٩٢، ١٠٢).
- ٢٦ انتهت إجابات ٤٨ صحفياً استجوبهم نابولي وآخرون (١٩٩٥، ٧/١٣٦) إلى نسب مئوية مماثلة.
- ٢٧ ميزت النتائج الأصلية لدراسة نابولي وآخرين بين الحيين السكنيين اللذين أجريت فيهما الدراسة الميدانية. وحيث إن النتائج جاءت متشابهة بالنسبة للحيين، فقد جمعت النتائج الخاصة بهما معاً.
- ٢٨ كما هو الحال في كل المجموعات المهنية، توجد بالطبع اختلافات في السن والجنس بين الصحفيين المصريين. ويمكن الاستعانة بالجدول ٥-١-٣ لمعرفة الهيكل العمري للأعضاء في النقابة. وإلى جانب الفوارق في الدخل المذكورة آنفاً، هناك اختلافات في التنشئة الاجتماعية بين الأجيال، فبينما بدأ الصحفيون القدامى في التسعينيات حياتهم المهنية أثناء التجربة الديمقراطية المصرية، بدأ آخرون في عهد اشتراكية ناصر العربية السلطوية، وبدأ فريق آخر في عهد السادات حيث ساد نظام السوق الذي افترض أنه أكثر حرية. ونتيجة لذلك، قد تكون هناك اختلافات في المواقف السياسية بين الأجيال. وفيما يختص بالجنس، كان حوالي ٢٧٪ من الصحفيين المصريين من النساء في بداية التسعينيات (الإحصاءات مأخوذة من نقابة الصحفيين، واقتبسها عبد الرحمن وآخرون ١٩٩٢، ٩١). ولم يقتصر وجود النساء بأي حال من الأحوال على الوظائف الدنيا، بل احتلت العديدات منهن مناصب رئيسيات تحرير (في الصحف الأقل أهمية سياسياً)، أو أصبحن شخصيات بارزة في مجلس النقابة، مثل السيدة أمينة شفيق، والقضية الأخرى التي يتجاهلها معظم الكتاب هي الفوارق في الديانة (بين المسلمين والأقباط). وهذا التجاهل ليس وليد الصدفة، حيث يستحيل العثور على إحصاءات رسمية في هذا المجال الذي يثير مخاوف عميقة بالنسبة للحكام المصريين من حدوث فتنة طائفية (تم آخر إحصاء رسمي للنسب المئوية للمسلمين والأقباط في ظل الحكم البريطاني). وعلى الرغم من تلك المخاوف، يبدو أن العلاقة بين مختلف الديانات - خاصة بين

- الصحفيين - تتسم بالود. ويصعب التكهّن إلى أي مدى يمكن أن تؤدي الاختلافات الدينية إلى انقسامات بين الصحفيين في وقت الأزمات.
- ٢٩ وفقاً لما ذكره شوبرت وآخرون، يقوى التشابه في الدراسة والمهنة والطبقة الاجتماعية وأصغر الترابط الاجتماعي (١٩٩٤، ٦٩-٧١).
- ٣٠ من المفارقات أيضاً أن بعض الصحفيين ليسوا في الواقع صحفيين، فهم صحفيون "اسماً" فقط، حيث إنهم أعضاء في نقابة الصحفيين ولكنهم في الحقيقة لا يكتبون أي شيء. لمزيد من التفاصيل، انظر القسم ١-٥-٢.
- ٣١ ذكرت دراسة عبد الرحمن وآخرين (١٩٩٢، ٦) أن "عدداً محدوداً" لم يحصل على شهادات جامعية. ومن بين ٤٧ صحفياً أجابوا على سؤال مشابه طرحه نابولي وآخرون (١٩٩٥، ١٢٧)، أشار ٩٧٪ أنهم حصلوا على درجة البكالوريوس أو أعلى منها.
- ٣٢ ذكر كاتب عمود في جريدة الأخبار أن رؤساء تحرير الصحف القومية يكسبون أكثر من ٥٠,٠٠٠ جم شهرياً وأكثر من ذلك في بعض الأحيان (مقابلة شخصية مع رجب).
- ٣٣ وكالمسلماني، ذكر البرعي صفقات الإعلانات الغامضة وابتزاز الصحفيين لرجال الأعمال والرشاوى التي تقدم للصحفيين (١٩٩٨، ١ و٨).
- ٣٤ درس توث (١٩٩٩) ظاهرة "التراحيل" أو العمال المهاجرين بتعمق في مصر. ويُعتبر عمال التراحيل بصفة عامة "أدنى الطبقات الدينية" بين الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري. ويتألفون عادة من عمال الزراعة الذين لا يملكون أرضاً أو الفلاحين الفقراء الذين يرغمهم الفقر على قبول وظائف أخرى خارج مجال الزراعة ويبعداً عن منازلهم على مدار العام، كأن يعملون في البناء أو استصلاح الأراضي. ومن ثم، فإن مقارنة شريحة من الصحفيين بهم توحى بانتشار ظاهرة الطبقة الدنيا بين كتاب الصحف المصرية.
- ٣٥ قد يرجع السبب في ذلك إلى أن كبار الصحفيين المصريين لم يكونوا متاحين للمشاركة في المسح يوم الانتخابات.
- ٣٦ يجب أن تدعم الصحيفة الطلب الذي يتقدم به الصحفي (للالتحاق بالنقابة).
- ٣٧ اكتسب أمين عام سابق للنقابة لقب "السويتش"، حيث كان يعمل من قبل كمراسل صحفي لجريدة قومية في وزارة المواصلات والاتصالات وكان بإمكانه تسهيل الحصول على خطوط هواتف للصحفيين.
- ٣٨ وافق ١٥٪ بشدة، ووافق فقط ٣٥٪، ووافق ٢٥٪ إلى حد ما، ولم يوافق ١٥٪، ولم يوافق ١٠٪ بشدة على هذه المقولة.
- ٣٩ هناك عامل آخر يتعلق أيضاً بالتنشئة الاجتماعية للصحفيين، وهو المكان الذي نشأوا به. فطبقاً لدراسة بخيت، ٥٢,٦٪ من الصحفيين الذين أجرى معهم مقابلات قضاوا عشر سنوات أو أكثر من عمرهم في الريف، بينما لم يعيش ٤٠٪ هناك (١٩٩٦، ب، ١٢). وليس من المؤكد كيف يؤثر هذا الاستقطاب بين الحضر والريف على أسلوب تفكير الصحفيين ولكن يجب أن يذكر الفرق هنا، حيث إن قاطني المدن - ليس فقط في مصر - ينظرون بازدراء في بعض الأحيان إلى من يأتون من الريف. وفي مصر، يُستخدَم لفظ "فلاح" بنوع من الاحتقار للإشارة إلى غير المتعلمين وغير المتحضرين. وستكون هناك فروق أخرى في التنشئة الاجتماعية بين هؤلاء الذين أمضوا فترة من حياتهم المهنية في الخليج العربي ومن ظلوا في مصر، إلا أنه لم يتم العثور على أية إحصاءات بشأن هذه النقطة.
- ٤٠ كلمة في الصحفيين، العدد ١٣، ص ١٩-٢٤. وللتأكيد، أشار مكرم محمد أحمد أيضاً إلى أن "صحافتنا... تتمتع بحرية كاملة في الوقت الحالي". بيد أن الموضوع الأساسي لكلمته كان عن الحاجة إلى التغيير اللبيرالي.
- ٤١ وعلى نفس المنوال، دعت التوصية الأولى للمؤتمر الثاني إلى "إلغاء جميع قوانين ومراسيم الطوارئ التي

تفرض قيوداً على عامة الشعب وعلى الحريات الفردية، خاصة تلك القوانين التي تحد من حرية التعددية الحزبية، أو التي تمس استقلال النقابات والمنظمات الديمقراطية، أو التي تتصل بحقوق وحرريات الرأي والعقيدة على نحو لا يعوق قوة المجتمع وقدرته على الوقوف في وجه الإرهاب" (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، د، ٧).

٤٢ في إعلان ١٩٩١، أنظر التوصيات رقم ٢ و ٤ و ٥ و ٢٧ و ٢٨، وفي إعلان ١٩٩٥ انظر التوصيات رقم ٢١ و ٣١ و ٦١ و ٧١ و ٢ و ٩ و ١٠ و ١٢.

٤٣ انظر التوصيات رقم ١٥ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٩ و ٣٨ من توصيات مؤتمر عام ١٩٩١، والتوصيات ٨ و ٣ و ٩ من توصيات مؤتمر عام ١٩٩٥.

٤٤ لم ينعقد هذا المؤتمر حتى صيف عام ٢٠٠٠.

٤٥ انظر على سبيل المثال مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٩، ٣٤٩-٣٥٠ و مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ٢٠٠٠، ٣٣٤-٣٣٨

٤٦ من أجل تكوين انطباع عن الجدل، انظر: الميدل إيست تايمز، ١٣-١٩ مارس ١٩٩٨ و ٢٧ مارس- ٢ أبريل ١٩٩٨؛ الأهرام ويكلي، ٢-٨ أبريل ١٩٩٨، وكايرو تايمز ١٦-٢٩ أبريل ١٩٩٨. وقد ظهرت في جميع الصحف المصرية تقريباً اتهامات عن صحف غير مسماة أخرى زعم أنها أفسدت المعايير الصحفية في مصر. وقد كانت السمة المميزة لهذا الجدل هي غياب النقد الذاتي.

٤٧ دور الصحف مطالبة قانوناً بتحويل ١٪ من ارباح الإعلانات للنقابة، إلا أن القانون لا يلتزم به ولا يطبق.

٤٨ دعت جماعة تنمية الديمقراطية محمود عوض للمشاركة كخبير في الصحافة في مراجعة تقرير المجلس الأعلى للصحافة مراجعة نقدية، ولكن لم يُفصح عن مهنته في تقرير الجماعة (انظر جماعة تنمية الديمقراطية).

٤٩ للاطلاع على الرؤية القائلة بأن الإعلانات تفسد المعايير والأخلاقيات الصحفية المصرية، انظر أيضاً: البرعي، ١٩٩٨.

٥٠ قال الرئيس مبارك في خريف عام ١٩٩٥ أنه ليس هناك أية نية لخصخصة الصحف القومية لأنها "تحافظ على التوازن (السياسي)" (انظر مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ١٩٩٦، ٤٤٥).

٥١ خلص سليمان صالح، الأستاذ بجامعة القاهرة إلى الاستنتاج نفسه، حيث قارن بين تصريحات الرئيس مبارك بشأن حرية الصحافة وتلك النظام السياسي في تغيير التشريعات المقيدة في الفترة ما بين عام ١٩٨٢ و ١٩٩٢. وبالنسبة لصالح، "يؤكد التناقض بين التصريحات والممارسات أن النظام لا يرغب في حرية الصحافة بل يريد بالأحرى واجهة ليبرالية لحكمه" (١٩٩٤، ٦٤٤).

٥٢ كما ذكرنا من قبل، فإن الصراع الثقافي بين التيار الديني المحافظ والتيار الليبرالي في مصر ليس بالجديد حيث بقى لعدة عقود، ولكن كان يتفجر على فترات دورية (مثل قضية أبو زيد).

٥٣ انظر أيضاً: <http://www.hrw.org/hrw/worldreport99/mideast/egypt.html>

٥٤ تفاعلت المجموعات الاستراتيجية في نهاية المطاف بطريقة مميزة، فقد أدانت طبع الكتاب في مصر وبدأت في إجراء تحقيقات مع بعض المسؤولين في وزارة الثقافة وعاقبت أكبر مثبيري الشعب، إذ أغلقت جريدة الشعب (للتعرف على مزيد من التفاصيل انظر القسم ٣-٥).

٥٥ وجدت عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ١٢١) أن ٤١,٣٪ من العينة تتردد على النقابة "بانظام"، بينما يتردد عليها ٣٧,١٪ "أحياناً"، و ١٩,٣٪ "نادراً" و ٣,٦٪ لا يزورونها "أبداً". أما الذين يترددون على النقابة بانظام أو في بعض الأحيان فللأسباب التالية: ٣٢,٦٪ يذهبون أساساً لحضور الندوات والاجتماعات ولأسباب فنية؛ ٢٢,٥٪ يأتون لمقابلة الزملاء؛ و ١٦,٤٪ لشراء السلع الاستهلاكية، و ١٦,٣٪

يأتون في المقام الأول لمناقشة مشكلات محددة وعامة تتعلق بالمهنة والسعي لحلها. ٤,٦٪ يأتون "لقضاء بعض الوقت"، و٤,٤٪ يأتون لتناول الطعام.

٥٦ هذا طبقاً لتقديري الشخصي في المؤتمر.

٥٧ للاطلاع على مناقشة لأهمية مشاركة أعداد أكبر كثيراً في الصراع ضد القانون ٩٣، انظر القسم ٥-٤

٥٨ أغلقت الدولة جريدة الدستور في فبراير ١٩٩٨ بعد نشرها مقالاً عن مزاعم بأن الجماعات الإسلامية المتطرفة هدّدت بقتل رجال أعمال أقباط.

٥٩ ذكر بعض الصحفيين الذين استشهدت بهم عواطف عبد الرحمن وآخرون (١٩٩٢، ١٢٦) ضمناً أن أعضاء المجلس كانوا يستغلون مناصبهم لبناء شبكات من المحسوبيات الشخصية.

٦٠ في نهاية الأمر، أصدر المجلس بياناً أدان فيه أعمال العنف داخل النقابة، ولكن أكد أيضاً على ضرورة تقرير عقد الاجتماعات سويًا (نقابة الصحفيين، بدون تاريخ، ١).

٦١ قال ٢٨,٦٪ أن النقابة تفي بهذه المطالب جيداً.

٦٢ كان تقرير ٩٨/١٩٩٧ متاحاً في النقابة.

٦٣ روز اليوسف، ٤ أكتوبر ١٩٩٣، ص ٧. كما ظهرت عناوين مشابهة أيضاً في المصور، ١٠ أكتوبر ١٩٩٣ ومجلة أكتوبر، ٣ أكتوبر ١٩٩٣.

٦٤ انظر أي عدد من أخبار اليوم. في عددي ٢٢ مايو ١٩٩٩ و٢٩ مايو ١٩٩٩، يمكن الاطلاع على الظاهرة المذكورة على صفحات ٢٠ و٢٢ و٢٣ و١٧ و١٩ و٢١ على التوالي.

٦٥ أسفرت العينة الأكبر عدداً التي شملها بحث عبد الرحمن وآخرين أن ٩,٤٪ من الصحفيين الذين شملتهم الدراسة الميدانية (وعددهم ٣٨٣) ينتمون إلى حزب سياسي، وأن أكثر من نصف هؤلاء ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي. واعتمدت دراسة بحيث على عينة قوامها ١٢٥ صحفياً.

٦٦ للتعرف على ثقل الصحف الحزبية داخل الصحافة المصرية بأكملها، انظر القسم ٥-٣-١-٢

٦٧ تلقي دراسة محمد سعد إبراهيم (١٩٩٤) الضوء بوضوح على تلك الظواهر في الثمانينيات، باستخدام منهج تحليل المحتوى.

٦٨ العدد الصحيح للصحف الخاصة ليس معروفاً. لمناقشة أكثر استفاضة لهذا الموضوع ومعرفة ثقل الصحافة الخاصة في الصحافة المصرية بصفة عامة، انظر القسم ٥-٣-١-٢

٦٩ تم اعتقال صحفي في جريدة معارضة بسبب محاولته ابتزاز ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري من رجل أعمال بعد أن أطلق حملة لتشويه سمعته (كايرو تايمز، ٢-١٥ أبريل ١٩٩٨).

٧٠ ينكر هذا المنظور عادة المشكلات التي يواجهها الأقباط في بناء الكنائس مثلاً أو في الحفاظ على ثقافتهم، وبدلاً من ذلك، يُنظر إلى الأجانب بوصفهم يحاولون خلق وقيعة بين المسلمين والأقباط في مصر بإثارة تلك القضايا ومن ثم يهددون "الوحدة الوطنية".

٧١ على سبيل المثال، كان العنوان الرئيسي على الصفحة الأولى من جريدة الميدان في عددها الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٨: "البطاطس المصرية أقوى من الفياجرا".

٧٢ هناك مجموعات أخرى مثل جمعية التنوير المصرية، المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، ومركز الخدمات النقابية، ومركز حقوق الإنسان لمساعدة السجناء، ومركز الأرض لحقوق الإنسان، وجمعية النداء الجديد، ومركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب.

٧٣ معلومات مستقاة من موقع المنظمة على الإنترنت، زاره الباحث في ٢٨ مارس ٢٠٠٠: انظر:

<http://www.eohr.org.eg/docs/org/htm>

٧٤ عقد مؤتمران ركز الأول (١٩٩٨)، تركيزاً خاصة على وضع الصحافة، وآخر عام (١٩٩٩)، حول وضع حقوق الإنسان عموماً. وقد عقد المؤتمران في نقابة الصحفيين. وفي مؤتمر ١٩٩٨ قمت بتقييم عدد الحضور في الجلسة الافتتاحية بنفسى، أما في مؤتمر (١٩٩٩) فقد سألت مشاركين آخرين عن تقييمهم

لنسبة الحضور فى الجلسة الافتتاحية، واتضح أن نسبة الحضور فى كلا المؤتمرات كانت أقل بكثير أثناء الجلسات التى تلت الجلسة الافتتاحية.

٧٥ أجريت الدراسة فى ديسمبر (١٩٩٤) كاستطلاع سريع للرأى فى محطتى قطار رئيسيتين بالقاهرة والجيزة، وقد انحاز الاستبيان للفئات المتعلمة من السكان، وكانت نسبة غير المتعلمين ١١٪ ممن أجرى عليهم الاستطلاع.

٧٦ يمكن أن يتبع سعر جهاز تليفزيون راتب ستة أشهر من رواتب موظفى الحكومة من المستوى المتوسط. غير أن إحصائيات اليونسكو تبين ارتفاعاً فى شراء أجهزة التليفزيون. ويبلغ عدد أجهزة الاستقبال فى مصر حوالى ٣٢ لكل ١٠٠٠ ساكن فى عام ١٩٨٠، ولكن ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى ١٠١ جهاز فى عام ١٩٩٠ و١١٩ فى عام ١٩٩٦ (انظر اليونسكو ١٩٩٨، القسم ٩-٨).

٧٧ أوضح ٢١٪ ممن شملهم الاستطلاع أنهم لم تصلهم أى رسالة إعلامية أثناء الأسبوع الذى سبق إجراء هذا الاستطلاع (فرجاني، ١٩٩٥، ١٠).

٧٨ لم تذكر الدراسة عدد مرات مشاهدة التليفزيون.

٧٩ أوضحت دراسة أجراها خيرت معوض (١٩٩٢) نتائج شبيهة للغاية بنتائج هذه الدراسة، وكانت دراسة خيرت معوض تقيس استخدام وسائل الإعلام فى قريتين ريفيتين، وقد سئلت عينة البحث عن وسيلة الإعلام التى يستخدمونها عادة لتتقيد أنفسهم سياسياً فأجاب ما يقرب من نصفهم (من إجمالى المستجوبين الذين وصل عددهم ٢٠٠ فرد فى كل قرية)، فى كلتا القريتين أنها التليفزيون، بينما أجاب ١٠٪ إلى ١٨٪ فقط أنهم يعتمدون على الصحف. ولم يفرق خيرت معوض فى هذه الدراسة بين الصحافة القومية وصحافة المعارضة (معوض، ١٩٩٢، ٥٢١).

٨٠ عادة ما تتعارض الأرقام وتكون محيرة، أو لا تكون متاحة بالمرّة. فعلى سبيل المثال يذكر دليل وسائل الإعلام العالمية أن إجمالى توزيع الصحف اليومية يبلغ ٢,٤٢٦,٠٠٠ صحيفة، غير أن أعداد الصحف اليومية التراكمية التى يذكرها الكتيب تبلغ ٢,٨٨٧,٥٠٠. ويمثل هذا توزيع تسعة صحف يومية فقط، فى حين يذهب دليل وسائل الإعلام إلى أن هناك ١٦ صحيفة يومية (٩٥، ١٩٩٥، UN). بالإضافة إلى ذلك يورد الدليل بعض المعلومات المغلوطة، مثل القول بأن الوفد والشعب أسبوعيتان، فى حين أن الوفد يومية والشعب تصدر مرتان فى الأسبوع. ويذهب الكتاب الإحصائى السنوى لليونسكو، كمصدر آخر، إلى أن إجمالى توزيع الصحف اليومية لعام ١٩٩٤ يبلغ ٣,٩ مليون و١,٥ مليون للصحف غير اليومية. (اليونسكو، ١٩٩٨). والهيئة المصرية المسؤولة عن جمع المعلومات والبيانات التى تتعلق بالصحف هى المجلس الأعلى للصحافة، وقد رفض مدير المجلس عدة مرات توفير الأرقام التى تتعلق بروج الصحف.

٨١ لقراءة المزيد عن التحفظ حول هذه البيانات انظر الهامش السابق (رقم ٨٠).

٨٢ بدأ إصدار صحيفة العربى يومياً فى أبريل من عام ١٩٩٩، وقبل ذلك لم تكن تصدر إلا مرتين أسبوعياً لعدة سنوات بعد أن بدأت كصحيفة أسبوعية فى يوليو ١٩٩٣. ولكن فى أبريل ٢٠٠٠ عادت الصحيفة للإصدار مرة واحدة أسبوعياً (هذه المعلومة من خدمات أريشيف دار الأهرام).

٨٣ من النتائج المشابهة نتائج دراسة أجراها خالد صلاح الدين (١٩٩٧، ٢٤٢) الذى استجوب ٤٠٠ فرد تراوحت أعمارهم من ٢٠ إلى ٦٥ سنة فى مستويات تعليمية مختلفة بالقاهرة (بما فيهم ٣٠٪ أميون)، ووجد أن ٦٢,٢٪ من عينة الدراسة تقرأ الصحف القومية بينما تقرأ ٣١,٣٪ فقط الصحف الحزبية.

٨٤ أجريت الدراسة على ستة أحياء فى القاهرة، ومنطقتين فى محافظة بنى سويف.

٨٥ وجدت دراسة صلاح الدين (١٩٩٧) أن معظم السكان يفضلون الصحف القومية: الأخبار ٥١٪، والأهرام ٤١,٤٪، تليها الجمهورية ٥٪، والمساء ١,٩٪. ومن بين قراء صحف المعارضة (الذين يعتبرون أقل عدداً بكثير) فضلت الأغلبية صحيفة الوفد ٧٧,٩٪، تليها الشعب ١٦,٨٪، ثم الأحرار ٢,٤٪، والأهالى ٢,٤٪. كما أجرت جماعة تنمية الديمقراطية دراسة على عينة تتكون من ٥,٠٠٠ شخص أظهرت نتائج مشابهة،



حيث يقرأ ٧٠٪ من العينة الأهرام وأخبار اليوم، تليها الجمهورية، والأخبار والمساء. وتصدرت جريدة الوفد صحف المعارضة، تليها الشعب والعربي والأهالي (جماعة تنمية الديمقراطية، ١٩٩٧، ٢٢ و ٢٣). ٨٦ تتضمن المقالات التي تتناول انتشار الصحافة الخاصة: (نابولي وأمين ونابولي، ١٩٩٥، ومركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩، والمسلماني، ١٩٩٨، والشوادفي، ١٩٩٨، والبرعي، ١٩٩٨. كما أن هذه المعلومات مستقاة أيضاً من مقابلات شخصية مع رئيس هيئة الرقابة على الصحف لطفى عبد القادر وعصام فرج المدير العام للمجلس الأعلى للصحافة. انظر كذلك كايرو تايمز، أبريل ١٦، ٢٩، ١٩٩٨،

٦

٨٧ ترجع الملاحظات المتاحة عن الوفد والأهالي والأهرام وروزاليوسف والشعب إلى ربيع عام (١٩٩٦) وخريف (١٩٩٧) عندما زرت العديد من المباني المختلفة عدة مرات. ففي ربيع عام (١٩٩٩) زرت مبنى الجمهورية والأخبار (وكذلك الأهرام للمرة الثانية). وزرت دار الشعب في ربيع عام (١٩٩٨).

٨٨ وكان هناك برج ثالث تحت الإنشاء في عام ٢٠٠٠

٨٩ عندما حول جمال فهمي وإبراهيم عيسى الصحفيان السابقان بالدستور طبعة الأحد من العربي، وهي جريدة يومية ناصرية، في ربيع عام (١٩٩٩) إلى نقد لاذع للظروف السياسية، استخدمت المجموعات الاستراتيجية نفوذها المالي لصرف كليهما من الخدمة. وقد أطلق جمال فهمي على الصفحة الأخيرة من الصحيفة "صحيفة غير مستقلة من دولة غير موجودة" أطلق عليها "دولة النفاقستان". وقد صور في إحدى المقالات مطرب يريد أن يغنى "أحدث أغنياته على الهواء بينما نحن نموت" ... أثناء الاحتفالات بذكرى مرور ٢٥٠ عام على تولى سيد طايش الأقراطوف الحكم" (ميدل إيست تايمز، ١٧-٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٩). بينما عقد إبراهيم عيسى مقارنة بين خطاب رئيس الوزراء كمال الجنزوري بعادة ممثل كوميدي "لأنه الوحيد الذي يحتفظ بوجهه صارماً، بينما يضحك الجميع من حوله" (كايرو تايمز، ١٠، ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٧). وعلى حد ما ذكره جمال فهمي فقد هاتف رئيس الوزراء ووزير الإعلام صفوت الشريف ورئيس المجلس الأعلى للصحافة مصطفى كمال حلمي قيادة العربي لكي توقف طبعة الأحد. بالإضافة إلى أنه يقال إن الأهرام قد طالب العربي بدفع (٦٠٠,٠٠٠) جنيه مصري ديون فواتير الطباعة، وهددت دار أخبار اليوم، حيث كانت تطبع الأهرام العربي من قبل، برفع المسألة إلى المحكمة لعدم تسديد العربي ديون الطباعة القديمة. ثم أذعن بعد ذلك رئيس الحزب الناصري ضياء الدين داوود لضغط الدولة وصرف جمال فهمي من الخدمة، طبقاً لآخر مصدر (كايرو تايمز، -١٠، ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٧) (ميدل إيست تايمز، ١٧ - ٢٣ يونيو، ١٩٩٩، ٩).

٩٠ توضح هذه المشكلة تقارير حقوق الإنسان على وجه الخصوص الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية (انظر الموقع :

[http://www.state.gov/www/global/huamn\\_rights/hrp\\_reports\\_mainhp.html](http://www.state.gov/www/global/huamn_rights/hrp_reports_mainhp.html)). وكثيراً ما تكون السفارة الأمريكية بالقاهرة والعاملين بها أهداف لهجمات وحشية من الصحافة المحلية.

٩١ على سبيل المثال يعطى التقرير عنواناً من الإيجبشان جازيت على النحو التالي: "Teravel Mouenlick exbands on bonasing moket oy south Afice" (هكذا!). ولم تترجم اللغة المستخدمة في هذا التقرير المنشور في الجازيت لرداءة اللغة المستخدمة فيه ولكن لخلط المحتويين التحريري بالإعلاني.

٩٢ ذكرت عواطف عبد الرحمن، رئيس قسم الصحافة في كلية الإعلام، جامعة القاهرة على سبيل المثال أنه "من الواضح أن هذا التقرير لم يناقشه أحد أثناء إعداده، وقد يفسر ذلك عدم الاهتمام ببعض أجزائه." (جماعة تنمية الديمقراطية، ٢٠، ١٩٩٩). وأوضح يحيى قلاش وهو الأمين العام لنقابة الصحفيين منذ صيف ١٩٩٩ أن التقرير قد أغفل بعض الممارسات الإعلانية الفاسدة في الصحف القومية (جماعة تنمية

الديمقراطية، ١٩٩٩، ٢٤). وذكر ناقد آخر أن روز اليوسف الأسبوعية، التي يعتبرها العديد من القراء صحيفة صفراء، لم يتضمنها التقرير من الأساس.

٩٣ للمزيد من المقالات الوصفية القصيرة حول تدنى مستويات التعليم انظر المقالات التي ذكرناها سابقاً مثل المسلماني (١٩٩٨، ٢)، الشوادفي (١٩٩٨، ١١) والبرعى (١٩٩٨، ٣).

٧٥ كشفت دراسة نابولي وأمين وبوليان (١٩٩٥) الذين توجهوا إلى ٢٠٨ من قراء الصحف في القاهرة بالسؤال حول مصداقية التغطية الصحفية للصحف عن نتائج مشابهة. وقد وجد ٥,٨٪ فقط من المستجيبين أن هذه التغطية "تستحق الثقة" ورأى الآخرون أنها إما "تستحق الثقة إلى حد ما" (٥٤,٨٪)، أو "لا تستحق سوى القليل من الثقة" (٢٨,٤٪)، أو لا تستحقها مطلقاً" (١١,١٪)، (١٩٩٥، ٦٤، ١٥١٨٠ and) ٧٦ كان ٣٠٪ من أفراد العينة أميون، وتراوح أعمار العينة من ٢٠-٦٥ سنة، أجرى الاستبيان في القاهرة.

٧٧ وجد ١٩٪ أن الأهرام هي الأكثر مصداقية، و ٧,٩٪ الأخبار، و ٧,٢٪ الشعب، و ٥,٢٪ الوفد، و ٣,٥٪ الأهالي، و ٢,٤٪ فقط الجمهورية. ولم يستجب ٣٢,٧٪ من العينة للسؤال (شومان، ١٩٩٤، ٤٣٧). ٩٧ وافق معظم الخبراء الذين استجوبهم النواوي (٢٦ من إجمالي ٣٢) أو وافقوا بشدة على أن "الثقافة المصرية بمجالاتها المحظورة المختلفة تقوض حرية الصحفيين في التعامل مع بعض القضايا "الحساسة" وتزيد من "الرقابة الذاتية" لدى الصحفيين (النواوي، ١٩٩٥، ١١٦). كما أنني مررت بالعديد من الخبرات التي تقود إلى الاتجاه نفسه، عندما احتجت إلى معلومات، حتى من المصادر شبه الحكومية مثل نقابة الصحفيين، ولكن على الرغم من أنه في بعض الأحيان كانت سهولة الحصول على مستندات مثيرة للدهشة، إلا أنني في أوقات أخرى أبلغت بأنه يتحتم على مجلس النقابة أن يتخذ قراراً حول طلبى أولاً، وهو ما لم يحدث أبداً.

٩٨ رفض مسئول كبير في المجلس الأعلى للصحافة على سبيل المثال إعطائي تقرير المجلس الأعلى للصحافة لعام ١٩٩٨ المذكور أعلاه عن أداء الصحافة مع أن محتواه كان قد تسرب إلى الصحافة من قبل، وقد تلقيت التقرير في النهاية من باحث يعمل لدى الأهرام أظهر استعداده لإمدادى بالمعلومات. ٩٩ صرح الصحفي عصام عبد الحميد بجريدة العربى (١٩٩٨، ٥) بقول مشابه.

١٠٠ في تحليل لمحتوى وسائل الإعلام القومية في حرب الخليج، يبدو أن دينا لامي (Lamey, 1992) تؤكد أن وسائل الإعلام القومية أثناء الحرب كانت تقودها عن كثب المجموعات الاستراتيجية، وقد استطاعت أن تظهر أن الدفع بالمقالات المنحازة في الصحافة الوطنية تزامن مع تغيير في السياسة الرسمية المصرية قبل الصراع وبعده.

١٠١ من البديهي أن هذا شرط مسبق لا يرجح أن يقنع أى أحد بأى شئ. ٧٨ في عام ١٩٩٤ حاول الرئيس مبارك الدعوة إلى إقامة حوار وطنى بين الحكومة وبعض أحزاب المعارضة (مستبعداً الإخوان المسلمون)، إلا أنه بعد أن فرضت الحكومة شروط الحوار، وهى تتعلق تحديداً بجدول العمل والمشاركين، قاطع الناصريون وحزب الوفد الحوار (انظر مكرم عبيد ١٩٩٤). وعقب الحوار مرر النظام قانون الصحافة رقم ٩٣ الذى تصادم بشدة مع مطالب المعارضة، ثم أقام النظام انتخابات ١٩٩٥ التى انتقدت بشدة والتي أتاحت للحزب الوطنى الديموقراطى أغلبية كبيرة داخل البرلمان.

١٠٣ فى مايو من عام ٢٠٠٠ نجح حزب الشعب في إثارة أشرس أحداث شغب في القاهرة منذ سنوات (كايرو تايمز) من خلال طلبه من جامعة الأزهر. كانت الذريعة كتاب لكايتب سورى أعادت وزارة الثقافة نشره. وأعتبر حزب الشعب الكتاب مهيناً للإسلام، وطبع أجزاء منه كان يبدو بوضوح أنها منتزعة عن السياق. وبعدها بأسبوعين أوقفت السلطات الجريدة، كما توضح هذه الحالة أن بعض أحزاب المعارضة لا تحجم عن العمل لصالح تقييد حرية التعبير باسم الدين (انظر كايرو تايمز، ١١-١٧ مايو، ٢٠٠٠، ١٠). ١٠٤ لكن في عهد عبد الناصر استخدمت أداة مماثلة مرتين على الأقل.

١٠٥ من بين عينة الدراسة التي أجرتها عواطف عبد الرحمن وآخرون بلغت نسبة من لا ينتمي إلى أي حزب ٨٠,٤٪، ٩,٤٪ فقط كانوا ينتمون إلى أحزاب. وتنتمي النسبة الباقية إلى الإخوان المسلمين أو الناصريين الذين لم يستطيعوا تأسيس حزب في ذلك الوقت. وينتمي أكثر من نصف الصحفيين المنظمين سياسياً إلى الحزب الوطني الديموقراطي بنسبة (٥٨,٣٪) (٨، ١٩٩٢).

١٠٦ بحث شومان (١٩٩٦، ٣٨٠-٣٨٦) هذا السؤال بتعمق وأوضح أن إجمالي عضوية حزب التجمع في عام ١٩٩١ بلغت ٨٧,٠٠٠ وفقاً لقيادة الحزب، ويبدو أن هذا الرقم قد انخفض في التسعينيات: وتذكر منى مكرم عبيد (١٩٩٦، ١٢٥). أن "التوجه إلى العمال والفلاحين، الذي بدأ وعدا عند تنظيم الحزب لأول مرة، قد شهد تراجعاً ملحوظاً في العشر سنوات الماضية نظراً لعجز قيادة الحزب عن صياغة طرق تنظيمية ودعوية لحشد الدوائر غير البرجوازية". ويزعم حزبا الوفد والعمل أنهما لا يحتفظان بسجل دقيق للأعضاء، ولكن على أي حال فإن زعيم الوفد ذكر أن الحزب "هو تيار كبير يتحدث عن الأمة". وادعى زعيم حزب العمل أن عضوية الحزب بلغت ١٥٠,٠٠٠ (شومان ١٩٩٦، ٣٨١). ويبدو أن التأييد الشعبي للإخوان أكبر، حيث قدر عدد أتباعهم والمتعاطفين معهم بمليون (شومان ١٩٩٦، ٣٨١). غير أنه على الرغم من ذلك فقد بقيت الحركة خارجة عن القانون وعرضة لتقلبات الحكومة، خاصة في أوقات الانتخابات. ولم يكن هناك دليل واضح على عضوية الحزب الناصري، ولكن من الواضح أنه ليس لديه الشعبية الواسعة التي يتمتع بها الإخوان.

١٠٧ استغلت المجموعات الاستراتيجية هذا الانشقاق الأيديولوجي المحتدم في مايو (٢٠٠٠) لتجميد أنشطة القيادة الإسلامية قانونياً (انظر كايرو تايمز، ١-٧ يونيو، ٢٠٠٠)

١٠٨ لمزيد من الأمثلة للشخصيات "المعارضة" ممن انضموا إلى المجموعات الاستراتيجية انظر (مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠، ٢٨٠).

١٠٩ في مقابلة شخصية مع سعد الدين إبراهيم الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهو شخصية معروفة من المجتمع المدني، عبر عن رأيه بأن منظمات حقوق الإنسان أكثر مصداقية من النقابات والأحزاب السياسية (مقابلة مع إبراهيم).

١١٠ طبقاً لـ سوليفان (Sullivan, 1994, 17) فقد "عهد إلى" وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب القانون ٣٢ "سلطات كاسحة في التسجيل، والتحكم، والإشراف، والتنظيم، والرقابة والإدارة، والتوجيه والتعيين وما إلى ذلك"، ويضيف أنه "يجوز لوزارة الشؤون الاجتماعية أن ترفض السماح بتشكيل إحدى المنظمات؛ وتحول دون وصول الأموال من الخارج إلى إحدى المنظمات؛ وتعين مجلس إدارة مؤقت... وتحل منظمة وتحول أموالها إلى منظمة أخرى؛ وتدمج منطمتين أو أكثر تقومان بالأنشطة نفسها، وترفض السماح لجمع الأموال من خلال التبرعات ووسائل جمع الأموال الأخرى للأغراض الاجتماعية". ويستمر التفويض الذي يخول مثل هذه السلطة والرقابة إلى الوزارة على امتداد نص هذا القانون (١٧، ١٩٩٤).

١١١ تحدثت المقالة في صحيفة التليجراف عن "اضطهاد" المسيحيين، وهو ما لم يذكره تقرير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على الإطلاق.

١١٢ قبل عام ١٩٩٦ نظمت الصحافة بمقتضى القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ المعنى بـ "ملكية الصحافة".

١١٣ أي المحكمة الدستورية.

١١٤ توجد استثناءات لهذه الحالة، فقد مُنح الأشخاص الذين كانوا يمتلكون جريدة قبل تأميم الصحافة عام ١٩٦٠ والذين لم تخضع دور الصحف الخاصة بهم إلى التأميم الحق في الاستمرار في إصدار جريدتهم. وعلى كل فقد كان عدد هذه الصحف قليل ولم تشكل أية أهمية بالنسبة للدولة لتقوم بتأميمها، والأكثر من ذلك هو أن هذه الصحف يعتبر ترخيصها لاغياً بحكم القانون بعد وفاة صاحب الجريدة.

١١٥ تم تأسيس اثنتين منهما عام ١٩٩٦ وفقاً لقانون ١٤٨ لسنة ١٩٨٠. والمعلومات مقدمة من عصام

فرج - المدير العام للمجلس الأعلى للصحافة في سبتمبر ١٩٧٧  
١١٦ حصلت على عدد الصحف العربية من لطفى عبد القادر رئيس هيئة الرقابة على الصحف في ١ فبراير  
١٩٩٩. أما عن عدد الإصدارات ذات الترخيص الأجنبي التي طبعت في مصر (العربية و الإنجليزية) فقد  
ورد في صحيفة كايرو تايمز أنه قد وصل إلى ٥٨ "على الأقل" في منتصف أبريل من عام ١٩٨٨ (كايرو  
تايمز ١٦-٢٩-١٩٨٨).

١١٧ صرح السيد صفوت الشريف - وزير الإعلام في عام ١٩٩٩ أنه يوجد حوالي ٦٠٠ صحيفة ومجلة في  
مصر ومنهم المئات من الصحف الإقليمية (CPSS 2000 336).

١١٨ انظر

([http://www.state.gov/www/global/human\\_rights/reports\\_mainhp.html](http://www.state.gov/www/global/human_rights/reports_mainhp.html))

١١٩ المصدر السابق.

١٢٠ انظر (<http://www.hrw.org/hrw/worldreport99/mideast/egypt.html>)

[٦]

ملخص وخاتمة



لقد سعى هذا الكتاب إلى مناقشة إسهام الصحفيين المصريين فى عملية الديمقراطية فى فترة التسعينيات. لقد شكل دمج نموذج المجموعات الاستراتيجية والمجموعات المعارضة مع المقاربتين النظريتين لرانداى وجارون، علاوة على عدد من دراسات الحالة - إطار البحث. وكان من الضرورى دراسة النسيج الاجتماعى والاهتمامات، والموارد والأنشطة الخاصة بالصحفيين، والبيئة التى يعملون فيها، وعلى الأخص العوامل التاريخية، والثقافية، والاقتصادية والدولية، والمجموعات السياسية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك فقد وجهنا عنايتنا إلى المشكلات النمطية التى يواجهها الصحفيون فى مختلف مراحل التحول السياسى مثل القيود المفروضة من قبل الحكومة، وعلاقات القوة والمسائل المتعلقة بالسلوك المهني. وهكذا فقد افترض البحث أن إسهام الصحفيين المصريين فى عملية الديمقراطية قد أثقل بالعديد من القيود التى فرضتها عليهم البيئة المحيطة، وكذلك ضعف الصحفيين أنفسهم. وقد بينت مناقشة الجوانب المختلفة حول مدى إسهام الصحفيين فى عملية الديمقراطية صحة هذه الأطروحة. وسأقوم فيما يلى بتلخيص هذه الجوانب وإعادة تنظيمها. أولاً سأرصد جميع العوامل الموجودة فى بيئة الصحفيين التى كان يمكن على الأرجح أن تعزز عملية الديمقراطية. ومن ثم سننظر إلى الأمثلة التى أسهم فيها الصحفيون فى عملية الديمقراطية. وسأقوم بعد ذلك بتلخيص العوامل الموجودة فى بيئة الصحفيين التى عرقلت على الأرجح الديمقراطية. وأخيراً سألخص الحالات التى أخفق فيها الصحفيون فى الإسهام فى عملية الديمقراطية.

لقد أجبنا على السؤال الذى يتعلق بما إذا كان بوسع الصحفيين "تقديم المزيد" نحو عملية الديمقراطية أكثر مما فعلوا، وذلك من خلال توضيح أن إسهاماتهم ظلت منقوصة. وبالرغم من ذلك، وكجزء من الخاتمة، سنعيد طرح هذا السؤال مرة أخرى

فى القسم (٦-٥) وسنلخص كذلك الإجابة، وأخيراً سنلقي نظرة على الدلالات الأوسع لنتائج هذه الدراسة بالنسبة للبحوث اللاحقة.

## ٦-١ عوامل فى بيئة الصحفيين كان من شأنها تعزيز الديمقراطية

هناك عدد من العوامل كانت ومازالت على الأرجح ذات تأثير إيجابى على الديمقراطية فى مصر، ومن ثم دعم مهمة أى مؤيد للدمقرطة بمن فيهم الصحفيون. لكن علينا وضع علامة استفهام على كل هذه العوامل فيما يتعلق بتأثيراتها، إما لأنها قد تسبب انتكاسة (مثلما فى حالة الموجة الثالثة من الديمقراطية)، أو لأن الظواهر التى تمثلها هذه العوامل ليست موجهة بشكل واضح نحو الإصلاح السياسى كما تبدو (مثل حالة نمو الطبقة المتوسطة المهنية).

لقد نظر إلى الموجة الثالثة بشكل عام بوصفها تخلق زخماً سياسياً فى أنحاء العالم للمزيد من الديمقراطية. وبينما نرى بعض تأثيرات الموجة بشكل جلى فى مصر، وبين الصحفيين أيضاً - فى توصيات المؤتمر الثانى والثالث على سبيل المثال التى أشارت إلى العمليات العالمية الجارية فى التغييرات السياسية - كان هناك أيضاً جدل ظاهر وعنيف فى مصر حول العولمة وتدفق القيم الغربية إلى البلد. وقد ارتبط هذا الجدل بعوامل دولية، أخرى تعتبر عادة من العوامل التى تؤدى إلى مزيد من الديمقراطية، أثرت أيضاً على مصر، وبخاصة التغيير التكنولوجى لاسيما القنوات الفضائية والإنترنت، وتدفق الأفكار والقيم الأجنبية عن طريق السياحة والتجارة. وحتى دعم الغرب للديموقراطية فى مصر، الذى كان يجب أن يتزايد بعد نهاية الحرب الباردة، ظل عملية بطيئة وحذرة للغاية. وأينما وجدت مواضع شك كان النخبة الحاكمة دائماً هى من يتلقى الدعم، وليس الديمقراطيون المحتملون، بل الأغلبية "الإسلامية".

وعلاوة على ذلك، ففي تاريخ مصر القليل، خلاف نمو الطبقة المهنية المتوسطة فى القرنين التاسع عشر والعشرين، مما يدعم مؤيدي الديمقراطية. فقد جلبت هذه الطبقات المتوسطة معها أفكار جديدة والرغبة والمقومات الاقتصادية لمزيد من المشاركة السياسية. وعلى الرغم من أن العديد من أعضاء الطبقات المتوسطة فى الأحزاب السياسية والصحافة والنقابات ومؤخراً فى منظمات حقوق الإنسان قد انخرطت فى الصراع السياسى مع المجموعات الاستراتيجية، وتشبث آخرون بالآراء التقليدية والقنوات غير الرسمية للمشاركة مما أبقي الهياكل السياسية القائمة على



ما هي عليه.

يبرهن تاريخ الصحافة على وجه الخصوص أنه "خليط" مع اتجاهات مختلفة آتية من الماضي. ومن بين هذه الاتجاهات مواريث مهمة في الإصلاح الثقافي والسياسي نجدها من البدايات الأولى حتى الماضي القريب في مجالات الإصلاح اللغوي، وفي تطوير التقنيات والتكنولوجيا الصحفية، وفي إنشاء بعض الصحف عالية الجودة مثل الأهرام، وفي مجال النهوض بالأفكار الحديثة بما فيها الديمقراطية على يد بعض الصحفيين. وقد تزايدت منذ نهاية القرن التاسع عشر أعداد الصحفيين الذين كانوا أكثر رغبة في الدخول في الصراعات السياسية مع المجموعات الاستراتيجية. وخلال تجربة مصر مع الديمقراطية في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت الصحافة المقاتلة تمثل القاعدة لا الاستثناء. وحتى خلال نظام عبد الناصر الباطش، وبعد تأميمه للصحافة في عام ١٩٦٠، كان هناك بعض الصحفيين النشطين جداً في صراعهم للحصول على قدر من الاستقلالية مثلما كان الأمر في المعارك بين نقابة الصحفيين والاتحاد الاشتراكي العربي في منتصف الستينيات. أما في عهد السادات، فقد كان الصحفيون ذوو الفكر الديمقراطي من بين المؤيدين لمزيد من الليبرالية وعارضوا الرئيس في مناسبات مهمة مثل اتفاقيات كامب ديفيد.

وبعيداً عن الأمثلة التاريخية والتقاليد، نتجت عوامل أخرى، قد تكون دعمت الديمقراطية في التسعينيات، من حقيقة أن سلطة وسيطرة المجموعات الاستراتيجية بغض النظر عن هيمنتها الطاغية، كانت بعيدة عن الكمال. وظلت مجالات معينة من الحرية دائماً مفتوحة حتى وإن كانت غامضة وغير مستقرة. وهذه المجالات من الحرية مثلاً - وجدت تمثيلاتها في جماعات حقوق الإنسان، والأحزاب السياسية والنقابات المهنية، فضلاً عن الصحافة ذاتها حيث ظلت حرية التعبير سمة مميزة. وخلال فترة التسعينيات - استمد الصحفيون دعماً خاصاً من منظمات حقوق الإنسان مثل مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان اللذين أصدرتا التقارير عن انتهاك حرية الصحافة، وكانا على اتصال وثيق مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وساعداً على تنظيم الاحتجاجات ضد الانتهاكات. لقد كانت منظمات حقوق الإنسان واحدة من أقوى موارد الصحفيين التي يمكنهم الاعتماد عليها حيث بدت أكثر التزاماً بقضية الديمقراطية من الأحزاب السياسية أو النقابات المهنية.

لقد عكست الصحافة نفسها مقدار الحرية المحدود الذي يستطيع الصحفيون الاعتماد عليه في القطاعات الأخرى من المجتمع. وقد كفلت الصحافة شبه الرسمية

درجات متفاوتة من الحرية لمختلف الصحفيين ومكنت بعض الصحفيين من المطالبة بالإصلاح الديمقراطي أو انتقاد نظام الحكم السلطوي. وعلى الرغم من ذلك، ظلت هذه الأصوات أقلية، واستمرت الصحافة الرسمية فى تعبئة الدعم للمجموعات الاستراتيجية. أما صحافة المعارضة فقد كانت أعلى صوتاً فى نقدها، ولكن صحفيي المعارضة كانوا يخضعون لسوط الحزب الذى ينتمون إليه بحيث لا يستطيعون نقد مسؤولي "حزبهم". وقدمت الصحافة الخاصة منافذ جديدة للمقالات التى لا يمكن نشرها فى الصحافة الحزبية أو الصحافة الرسمية، ولكن إذا أصبح النقد عنيفاً جداً، مثلما فعلت جريدة الدستور، فقد تواجه الجريدة خطر إغلاقها.

وفى النهاية يمكننا القول بأنه كانت هناك فرص لإسهام الصحفيين فى عملية الديمقراطية، وأن بعض الصحفيين قد تجرأ وتصدى لهذه المهمة.

### ٦-٢ إسهامات الصحفيين فى الديمقراطية خلال التسعينيات

لقد ميزنا بين أربع مجموعات مختلفة من الصحفيين، ومن بين هذه المجموعات تلك المجموعة التى تحاول بنشاط أن تنهض بالديموقراطية. ويقدر عدد أعضاء هذه المجموعة بما لا يزيد على ٢٠٠ فرد، لا يمثلون على الرغم من ذلك كياناً منظماً للصحفيين. وهؤلاء الصحفيون يعملون فى جميع أنواع الصحف، شبه الرسمية، والحزبية، والخاصة. وكما ذكرنا آنفاً تنتقد مقالاتهم فى الغالب المشكلات القائمة - بما فيها التعذيب وتزوير الانتخابات - ومع ذلك فهم لا ينتقدون الرئيس نفسه فى أغلب الأحوال.

تحاول بعض الصحف الخاصة مثل كايرو تايمز والدستور (عندما كانت تصدر) وإلى حد ما العالم اليوم أن تكتب تقاريرها باستقلال عن الضغط السياسى، غير أن توزيعها يظل قاصراً على المغتربين والمثقفين المصريين وبعض دوائر الأعمال والاقتصاد. وتضطر هذه الصحف إلى الدخول فى صراعات شديدة مع الإشراف الذى تمارسه المجموعات الاستراتيجية وهى قد تتعرض للرقابة أو الإغلاق فى أية لحظة. وبالإضافة إلى تقديم الأفكار الليبرالية من خلال الكتابة فى الصحافة، يعمل الصحفيون المعارضون فى نقابة الصحفيين، والأحزاب السياسية، ومجموعات حقوق الإنسان، حيث يناقشون المشكلات، وينظمون المؤتمرات والتجمعات الاحتجاجية، ويكتبون العرائض إلى المجموعات الاستراتيجية، ويساعدون فى نشر المواد الناقدة مثل تقارير حقوق الإنسان التى تصدرها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان. كما

أنهم يتصلون بمنظمات حقوق الإنسان الدولية التي تمارس الضغوط على الحكومة المصرية أحيانا مثلما فعلت في حالة قانون الصحافة رقم ٩٣. وتجري متابعة انتهاكات حرية الصحافة في مصر في النقابة بصورة أساسية من خلال لجنة الحريات. وقد ذهب المؤتمران العامان الثاني والثالث اللذان عقدتهما النقابة في ١٩٩١ و ١٩٩٥ أبعد من ذلك وطالبا بديموقراطية كاملة في مصر، بما في ذلك التحرر من جميع القوانين المقيدة. كانت نقابة الصحفيين أيضا المنظم الرئيسي للاحتجاجات التي نددت بالقانون ٩٣، التي أثبتت نجاحها في النهاية إلى حد ما حيث وافقت المجموعات الاستراتيجية على إلغاء معظم (وإن لم يكن كل) القيود التي فرضت وقتئذ.

وعموماً فقد حاولت مجموعة محدودة من الناشطين تقديم أفكار سياسية جديدة من خلال قنوات عدة وحاولت مراقبة انتهاكات الحرية الموجودة. وكان على هذه المجموعة أن تجد طريقها عبر عوائق فظة فرضتها جزئياً المجموعات الاستراتيجية، نتجت جزئياً عن السياق الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي والدولي لمصر.

### ٦-٣ عوامل في بيئة الصحفيين من المحتمل أن تعوق الديمقراطية

من المرجح أن عدم إسهام الصحفيين بقدر أكبر من القدر الذي وصفناه في القسم السابق يرجع إلى العوائق التي واجهوها. فقد كان هناك العديد من العوائق إلى حد أن أحد أقسام هذا الكتاب قد وصف مجهودات الصحفيين بأنها "مثقلة بالأعباء". وقد كشفت جميع المجالات تقريبا التي فحصتها هذه الدراسة - مثل العوامل الخارجية، والظروف السياسية، وتاريخ الصحفيين، وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، ومصالح المنظمات التي ينظم فيها الصحفيون أنفسهم، وضعف مواردهم - قائمة من المشكلات التي يمكن أن تقف حائلاً في طريق مجهودات الصحفيين لتعزيز الديمقراطية.

أولاً: خلقت العوامل الخارجية، وهي مزيج من التأثيرات التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدولية بيئة صعبة للإصلاحيين.

• ثمة أسباب وجيهة تجعلنا ننظر كثيراً إلى تاريخ مصر السياسي والثقافي بوصفه مسئولاً عن الديمقراطية. فقد اعتاد معظم المصريين طوال تاريخهم على البقاء بعيداً عن الدولة، التي وجدوا أنها عادة عبارة عن مزيج سلطوي من النخب الأجنبية. وهذه الصفة الأجنبية نجحت في الغالب في تلقي الدعم الديني، الذي

أمكنه بسهولة تحويل الصراع الشعبى على السلطة إلى تجديف ديني. وبعد انهيار النمط السلطوى فى التجربة الديموقراطية لما قبل الثورة، أفقدت التشوهات الدستورية التجربة مصداقيتها، إلى جانب السلوك غير الديموقراطى للبريطانيين والحكومات المنتخبة والملك. بالإضافة إلى أن هذه التجربة قد تزامنت، وانتهت مع تجدد تدخل القوى الأجنبية فى مصر، وقيام دولة إسرائيل، والتمرد الشعبى وصعود الإسلام السياسى، وانتهاءً بالانقلاب على السلطة.

● يبدو أن الثقافة السياسية لدى معظم المصريين ثقافة بعيدة عن الديموقراطية، فيبدو أن معظم الناس غير مباليين بالنضال من أجل تحقيق الديموقراطية. بل يبدو أن القيم "الإسلامية" كما ينشرها الأزهر رسمياً تجد تأييداً كبيراً على الرغم من أنها تعيق الحريات الموجودة. وعلى الرغم من وجود التيارات الليبرالية، إلا أنه يبدو أنها تقتصر فى أغلب الأحيان على جزء من صفوة المفكرين.

● لم تشجع العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية فى التسعينيات الديموقراطية بالضرورة، وعلى الرغم من انتشار التعليم إلا أنه كانت هناك زيادة فى انتشار الأمية والأساليب التعليمية السلطوية. وعلى الرغم من نمو الطبقات الوسطى عددياً، إلا أنها لم تتوفر لديها سوى موارد قليلة ضد المجموعات الاستراتيجية. وظلت المنظمات المهنية للطبقة الوسطى ضمن الإطار الاحتوائى وممزقة داخلياً بالانقسامات. وبالرغم من "الانفجارية" المتنامية التي حملتها التطورات الاجتماعية والاقتصادية فى مصر (مثل البطالة وقلة فرص العمل أمام العديد من خريجي المدارس العليا والجامعات، والنمو السريع للسكان، وتصاعد عدم المساواة، وارتفاع التضخم، والاقتصاد الهش) قد لا يتبع أي انفجار مفاجئ المزيد من المقاربات السياسية الديموقراطية؛ لأنه يبدو أن "الحلول" غير الديموقراطية أكثر رواجاً بين معظم أقسام السكان.

● ومن بين الظروف الدولية محت "عقدة الجزائر" تأثيرات الموجة الثالثة فى مصر؛ حيث دفعت الحكومات الغربية إلى التردد فى دعم معارضى النخبة الحالية فى مصر.

● بالإضافة إلى هذه العوامل الخارجية كانت البيئة السياسية المحلية فى التسعينيات مثقلة بالأعباء بالنسبة للدمقرطة.

● احتفظت المجموعات الاستراتيجية، أى الرئيس، والحكومة، والجيش، والبيروقراطية، والأزهر، وكبار رجال الأعمال بمعظم الموارد فى نظام مصر السياسى.

وعلى الرغم من أن القيادة العليا لهذه المجموعات فقدت بعضاً من احتكارها للسلطة في العديد من المناسبات عقب انهيار الناصرية خاصة في عام ١٩٧٧ و١٩٨٦، إلا أنها أوضحت بجدارة أنها مستعدة وقادرة على إرسال قوات الشرطة والجيش إلى الشارع لسحق أى ثورة يمكن أن تهدد قبضتها على السلطة. وتظهر القيود القائمة والقيود المفروضة حديثاً في التسعينيات أن الديمقراطية لم تكن أولوية من أولويات القوى المهيمنة في الائتلاف الحاكم. فقد أظهر فرض القانون ٩٣ على سبيل المثال إغفالاً واضحاً لمصالح الصحفيين المعارضين خصوصاً والصحفيين عموماً ممن عبروا عن مطالب مختلفة جذرياً في المؤتمر العام الثانى والثالث.

● استخدمت المجموعات الاستراتيجية وما زالت تستخدم الأزهر لتأييدها، وهى بالطبع ممارسة تتعارض مع مبادئ الديمقراطية، لكنها تلائم تاريخ مصر وثقافتها، وقد يرجع هذا الاستخدام لافتقار هذه المجموعات إلى الشرعية الديمقراطية وغياب التأييد الشعبى لها. وقد عزز الأزهر من نفوذه بصورة ملحوظة من خلال إضفائه الشرعية السياسية للقيادة السياسية، ويعتبر بعض المراقبين الأزهر أكثر أعضاء الائتلاف الحاكم استقلالية، لكنه بالطبع لا يعزز الديمقراطية.

● لقد ظلت الحكومة والجيش والبيروقراطية مستغرقة كلية فى شبكة زبونية امتدت من القيادة العليا للمجموعات الاستراتيجية إلى ما يليها. وعلى الرغم من ذلك فهناك متعاطفون مع الديمقراطية على الأرجح فى جميع طبقات جهاز الدولة الهائل بمصر، إلا أنه من الواضح أنهم لا يحددون الاتجاه السياسى الأساسى؛ حيث إنه لم يلاحظ وجود أى دفعات ذات معنى لتحقيق المزيد من الديمقراطية سواء على مستوى أعضاء الحكومة أو الجيش أو البيروقراطية. والأدهى أن بعض أعضاء البيروقراطية قد ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان وأبطأوا من الإصلاحات الاقتصادية التحريرية مثل برنامج الخصخصة فى التسعينيات.

● وتبدو اهتمامات رجال الأعمال عموماً غامضة، على الرغم من أن بعضهم قد دفع من أجل خصخصة الأصول الاستراتيجية مثل وسائل الإعلام الالكترونية، إلا أنهم يتحركون عادة في تعاون وثيق مع الدولة، وكمجموعة لم يستطيعوا، بل لم يريدوا تحديها سياسياً.

● وأخيراً وضع صراع النظام مع الجماعات الدينية فى التسعينيات العلمانيين والإصلاحيين بين نيران الطرفين المتصارعين. فقد بدأت بعض المجموعات مثل قادة حزب التجمع وبعض المنظمات الأهلية تدعم الرئيس حسنى مبارك على أساس أنه

بدليل سياسى أفضل من الإسلاميين. وكذلك كما أشرنا من قبل استغل النظام هجمات الجماعات الإسلامية كذريعة لفرض المزيد من القيود مثل القيود الجديدة فى قانون النقابة وقانون العقوبات أو فى سجن المزيد من الإسلاميين.

• لا تمتزج الجذور التاريخية للصحافة المصرية فقط بالإصلاح الليبرالي، كما ذكرنا فى القسم ٦-١، ولكن توجد صلة أخرى بالماضى. فالتقاليد الأكثر سلطوية تضع مزيداً من الضغط على الصحافة لتلعب دور الأداة للنخبة الحاكمة. بالإضافة إلى ذلك، أثقلت المشكلات الأخرى ومنها قلة عدد القراء، وعدم المصداقية التى ارتبطت بالصحافة المصرية منذ بداية ظهورها، قدرة الصحافة على توصيل أفكار الإصلاح السياسى (الدمقرطة) إلى الشعب.

• ظهرت الصحافة فى بداية القرن التاسع عشر كشئ ذي طبيعة مستوردة مما كبح مدى قبولها شعبياً. وقد أنشأتها الدولة وتحكمت فيها مما حدد حريتها، عن طريق قوانين الصحافة وملكية الدولة للصحف.

• لازم شبخ ارتفاع الأمية والفقر الصحافة المصرية منذ بدايتها وأعاقها عن الحصول على استقلالها.

• ورغم أن الصحف المختلفة قد بعثت التعددية فى الآراء، إلا أنها خلقت كذلك وهماً فيما يتعلق بأنشطة الأحزاب السياسية وقوتها؛ حيث كانت الصحافة الحزبية هى العنصر النشط الوحيد فى بعض الأحزاب.

• هناك أيضاً تراث من السلوك العدوانى فى الصحافة المصرية كثيراً ما انتهك الأخلاقيات الإعلامية الأساسية فى الماضى واستمر منذ ذلك الحين فى بعض الصحف. وقد حظيت الصحافة المقاتلة بالأولوية على صحافة الحقائق، وهاجم الصحفيون فى الغالب بعضهم البعض - خاصة أثناء تجربة ما قبل الثورة الديمقراطية - مما أضعف الترابط المهنى وشوه صورة الصحافة.

• اجتمعت مشكلات وتضارب المصالح بين المحررين من الصحفيين وملاك الصحف فى النقابة، التى لم تستطع فى الظروف العادية أن تتصرف بطريقة سياسية أكثر تماسكاً.

• لقد جعل تدهور الحركة الليبرالية منذ أوائل الثلاثينيات تحقيق الأفكار الغربية - مثل الديمقراطية - أكثر صعوبة بالنسبة للصحفيين. وكان ظهور الحركة الإسلامية نقيضاً شعبياً وفلسفياً قوياً.

• ازداد عدم ترابط الصحفيين اجتماعياً بمرور السنوات، وتضخمت الاختلافات

خاصة بعد الثورة، حيث التحق بالصحافة الصحفى الماهر وغير الماهر، الغنى والفقر، موظف الحكومة وموظف المعارضة، المشهور والنكرة، الناشط وغير الناشط سياسياً، المهاجر والمستقر وازداد تنوع المنضمين للصحافة فى التسعينيات.

• كانت الاهتمامات التى سعى الصحفيون لتحقيقها بعد الثورة شيئاً خليطاً. فإلى جانب قلة من أمثال مصطفى أمين الذين حاولوا الدفاع عن الحرية، اصطف الكثيرون مع النظام القمعي واستفادوا منه مادياً. وظهرت مجموعة من مؤيدى المجموعات الاستراتيجية النشطين تالين لمجموعة أكبر من الصحفيين - الموظفين - الذى ابتعدوا عن المشاركة السياسية وفضلوا أن يكونوا على قائمة وكلاء المجموعات الاستراتيجية.

• وفى هذا الصدد، أصبحت النقابة نفسها أصبحت عائقاً بالنسبة لمؤيدى الديمقراطية حيث تلقى الصحفيون المنظمون المكاسب من المجموعات الاستراتيجية عن طريقها.

• تدهورت موارد الصحفيين المعارضين تدهوراً درامياً بعد الثورة. فقد أمتت الدولة دور الصحافة المهمة فى ١٩٦٠ وقيدت حرية الصحافة تقييداً أعمى، بواسطة الرقابة على الإصدارات قبل إصدارها. ومع تولى السادات عادت بعض الحريات، لكن استمر ميراث سيطرة الدولة من خلال استمرار ملكيتها لدور الصحف الكبرى، وقيام المجموعات الاستراتيجية بتعيين رؤساء التحرير، واستمرار قوانين الصحافة المتشددة.

• فى النهاية سحب تطور الإذاعة والتلفزيون تأثير الصحافة، خاصة وأن هناك نسبة كبيرة من الأميين فى مصر. وقد أدت السيطرة الشديدة التى تفرضها المجموعات الاستراتيجية على وسائل الاتصال الالكترونية إلى احتكارها وعدم وصول أنصار الإصلاح الليبرالى إليها فى الغالب.

• كما وجدنا أن الظروف الاجتماعية-الاقتصادية للعديد من الصحفيين تثقل كاهلهم وتعوق تأييدهم لقضية الإصلاح الديمقراطى.

• معظم الصحفيين، خاصة الصغار منهم ممن يقل دخلهم عن ٥٠٠ جنيه مصرى هم فقراء أو فقراء جداً، وهذا الوضع يبعد هؤلاء الصحفيين على الأرجح عن المغامرات السياسية.

• بالرغم من أن العديد من الصحفيين الشباب غير مسجلين (حتى الآن) بالنقابة، إلا أن هناك فرصة جيدة أمامهم على الأقل لمن يعملون فى الصحف المملوكة للدولة،

وهى أن يلتحقوا فى النهاية بالنقابة فيتلقوا بالتالى الأموال العامة ويدخلوا فى دائرة الاعتماد على المجموعات الاستراتيجية.

• يمكن لجميع الصحفيين المسجلين رسمياً بمن فيهم العاملون فى صحف المعارضة الحصول على فوائد عديدة تتيحها لهم الحكومة. ويتلقى الصحفى، الموظف لدى الدولة، مزايا إضافية كبيرة من دور صحفها. وتبدو هذه المزايا ضرورية من أجل حياة كريمة تليق بالطبقة الوسطى. ولذا ترتفع التبعية ونفترض أنها تقوض فرصة استقلالية الصحفيين.

• يقدر عدد الصحفيين من غير المسجلين بأى منظمات بحوالى (٢,٠٠٠) صحفى. وهؤلاء الصحفيون ليسوا قادرين أو راغبين فى تشكيل منظمة كان من شأنها أن تتحدى المجموعات الاستراتيجية.

• يعد الاحترام الاجتماعى الذى يتمتع به الصحفيون لدى العامة وذوى النفوذ محدوداً، مما يضعف كثيراً فرصتهم فى التأثير على السياسة العامة.

• مثلما كان الأمر فى الماضى، فالصحفيون هم مجموعة متفاوتة تختلف حسب الدخل، والثروة، والعضوية التنظيمية، والحالة الاجتماعية، والشهرة، والموقع الوظيفى، والمؤهل العلمى، والخلفية التعليمية. وقد يفسر هذا التفاوت الاجتماعى عدم التوافق المتواتر بين الصحفيين وعدم توحيد مصالحهم مما يؤدى إلى عجزهم عن التحرك فى انسجام مع بعضهم البعض.

• تبدو اهتمامات المؤسسات التى ينظم فيها الصحفيون أنفسهم مثل الأحزاب السياسية ودور الصحف القومية، وصحف المعارضة والصحف الخاصة إما مشوشة أو أنها تتجه إلى تحقيق أهداف تتعارض مع الإصلاحات الليبرالية. ويجب أن نعتبر أن هذه الاهتمامات عقبة أخرى بالنسبة للإصلاحيين الديموقراطيين؛ لأنهم يحتاجون إلى دعم المؤسسات التى تتيح للصحفيين فرص تنظيم أنفسهم.

• نشأت بعض الضغوط الأخرى من الظروف الاقتصادية فى مصر، وتنظيم مهنة الصحافة، وقوانين الصحافة وسياسات المجموعات الاستراتيجية المقيدة الأخرى تجاه الصحافة.

• يعيق النقابة - رغم أنها تساند رسمياً أهداف حرية الصحافة والديموقراطية فى مناسبات مثل المؤتمرات العامة - النزاع الدائم بين قياداتها المتباينة سياسياً وعدم مبالاة العديد من أعضائها. ولم نلاحظ اهتمام واضح مترابط و متماسك ومستدام فى المطالبة بالإصلاح السياسى.

• على الرغم من أن دور الصحف القومية تفتتح بعض المنافذ لحرية التعبير،



إلا أنها تقع تحت سيطرة المجموعات الاستراتيجية، فتضطر في النهاية لأن تخدم مصالحها وشرعيتها. بالإضافة إلى أن المصالح التجارية لبعض الصحف الكبرى مثل الأهرام والأخبار، خاصة الإعلانات، دمرت مصداقيتها جزئياً على الأقل - مما جعل تحولها إلى مؤسسات تدعم الديمقراطية احتمالاً أبعد.

• تعاني أحزاب المعارضة عادة من الانقسامات بين بعضها البعض وداخلها. وقد ظلت غير قادرة على تنظيم نفسها في وجه المجموعات الاستراتيجية والتصقت بها أحياناً سمعة التعاون معها للحصول على مكاسب تكتيكية كما فعل حزب التجمع في انتخابات عام ١٩٩٠. والخط الأيديولوجي لهذه الأحزاب غير واضح عادة، مما يثير التساؤل حول موقفها السياسي. وعلى الرغم من وعد هذه الأحزاب بالسعى لتحقيق الديمقراطية إلا أنها لا تمارس هذه الديمقراطية لأن زعماء الحزب في الغالب لا يريدون أن يشاركهم أحد في السلطة. وعليه فإن التزامهم الحقيقي إزاء الديمقراطية واهتمامهم بها محل شك، وكذلك إمكانية قيامهم بدور مؤيد للصحفيين المعارضين. ويعزز هذا الوضع افتقار معظم الأحزاب إلى التأييد الشعبي. كما أنها تواجه قيوداً صارمة من قبل المجموعات الاستراتيجية مثل اقتصر معظم أنشطة الحزب على مقرات الأحزاب. لقد أدى الجمود السياسي الداخلي والعجز عن تجديد قيادة الحزب بطريقة ديمقراطية، وشبه استحالة تأسيس أحزاب جديدة بالعديد من الأحزاب إلى حافة الانفجار كما أضعفت هذه العوامل الأحزاب بوصفها موارد لمناصري الديمقراطية.

• وتقلل رقابة صحف المعارضة على صحفييها في بعض الأوقات، إضافة إلى القدر الضئيل من الحرية فيما يتعلق بالنقد الداخلي من دورها كنصير محتمل للديمقراطية. بالإضافة إلى أن صحف المعارضة لا تمنح موظفيها سوى قدر ضئيل من الأمان المادي، وبالتالي فهي تقلل من احتمال تأييدهم لها في الصراع مع المجموعات الاستراتيجية.

• وعلاوة على ذلك، تنتهك صحف المعارضة والصحف الخاصة عادة المعايير الأخلاقية، سواء من خلال مقالاتها الإعلانية وأخبارها مجهولة المصادر، أو في بعض الحالات تركيزها الحصري على الجنس، والجريمة والفضائح، وهو ما يشير إلى قلة التزامها بالصحافة الصادقة والمسئولة والمحترمة. ونتيجة لذلك تتدهور قدرة هذه الصحف على التحرك كمؤيد للإصلاح السياسي. وقد استطاعت المجموعات الاستراتيجية أن تنتهز هذه التجاوزات باستغلالها لتبرير إصدار تشريعات أكثر

صرامة - انظر حالة قانون الصحافة رقم ٩٣.

• على الرغم من أنه يمكن لمنظمات حقوق الإنسان أن تنشر انتقاداتها وأن ترفع الوعي بحالات الاعتداء على حقوق الإنسان، إلا أن قدرتها على القيام بدور المناصر للصحفيين المعارضين محدودة. وقد خلق هذه القيود قانون الجمعيات القديم والجديد، والأفعال المروعة التي تقوم بها المجموعات الاستراتيجية مثل سجن الناشطين، والتمويل الأجنبي وغياب التأييد الشعبي الكبير لمجموعات حقوق الإنسان؛ حيث إنها ظلت في أغلب الأحوال شأنًا من شئون نخبة المثقفين وحدهم.

• استمرت سيطرة الدولة على الإذاعة والتلفزيون في التسعينيات، ودعم قوة هذا الاحتكار الإعلامي استمرار الأمية، وكذلك ضعف صحف المعارضة والصحف الخاصة ليس فقط فيما يتعلق بقدراتها على التوزيع، ورأس المال، والمقار، والطباعة، وحصولها على المعلومة، بل أيضاً مصداقيتها مقارنة بالصحف شبه الرسمية. لذا فقد احتفظت الدولة بسيطرتها التامة على جميع وسائل الإعلام الهامة مما صعب من وصول الإصلاحيين أصحاب العقول المستقلة إلى الجمهور.

• يفتقر العديد من الصحفيين إلى المهارات والتدريب الكافي على مهنتهم، مما يزيد من المشكلات المتعلقة بالجودة والمصداقية.

• يعيق الإفراط في قوانين الصحافة موارد الصحفيين المعارضين، مثل قانون النقابة، الذي يضع السلطة في يد المجموعات الاستراتيجية من خلال السماح لها بحل الجمعية العمومية للنقابة. وتقيّد قوانين أخرى مثل قانون تنظيم الصحافة حق امتلاك صحيفة مصرية، حتى أن معظم الصحف المصرية الجديدة حصلت على رخصتها من الخارج وتسرى عليها الرقابة على الواردات. ومن خلال قانون العقوبات تتمتع المجموعات الاستراتيجية بالقدرة على تجريم أى شئ يكتبه الصحفى لأن القوانين مازالت قاسية وغير واضحة - مما يشجع الشعور بالرقابة الذاتية. كما تبقى الدولة على حالة الطوارئ ويتعرض الصحفيون من آن إلى آخر إلى التحرش من قبل السلطات.

وعموماً نجد أن قائمة الأعباء التي تثقل كاهل الصحفيين المعارضين طويلة للغاية. والمفارقة أن بعض هذه الأعباء مثل الأداء المهني البائس للصحافة الحزبية والصحافة الخاصة فرضها ودعمها الصحفيون أنفسهم. لذا فقد كانت بعض الأعباء التي واجهها الإصلاحيون من الصحفيين المصريين هي شهادة في الوقت نفسه على فشل زملائهم في الإسهام في تعزيز الديمقراطية.

## ٦-٤ إسهام الصحفيين الناقص في الديمقراطية

إذا ما نظرنا سريعاً إلى النقاط التي أوردناها في هذا الكتاب، نجد أن إسهام الصحفيين في عملية الديمقراطية كان إسهاماً ناقصاً من ناحيتين. أولهما أن عدد الصحفيين الذين يؤيدون الديمقراطية تأييداً نشطاً يظل قليلاً. وثانيهما كما أوضح القسم ٦-٣ فإن نوعية إسهام العديد من المؤسسات التي يفترض أنها تدعم الديمقراطية تفتقر إلى الجودة والالتزام. وهذه المؤسسات غالباً ما يقودها كبار الصحفيين، أي كان هناك إسهام ناقص، سواء على مستوى القاعدة العريضة أو على مستوى قادة المؤسسات والمنظمات.

لقد قدرنا عدد المؤيدين النشطين للديمقراطية بما لا يزيد على ٢٠٠ فرد من بين ٤,٠٠٠ صحفي في النقابة وما يزيد على (٢,٠٠٠) صحفى غير منظم أو مسجل. ويظهر أن "الموظفين" هم أقوى مجموعة بكل المقاييس، فقد اقتصر اهتماماتهم على توفير الحياة الكريمة في ظل الوضع السياسي القائم حالياً، وهم يعتمدون على الفتات الذي تقدمه المجموعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من أنهم قد يكتبون من وقت إلى الآخر مقالات نقدية إلا أنهم لا يفعلون شيئاً لتغيير النظام السياسي. وبالفعل يسهم نقدهم المحدود على الأرجح في ترسيخ شرعية المجموعات الاستراتيجية. على الرغم من أن المؤيدين النشطين للمجموعات الاستراتيجية يبدون مجموعة أصغر من الموظفين، إلا أنهم يشغلون أهم المناصب في الصحف الكبرى. ومن هذه المناصب يمكنهم السيطرة على محتوى صحفهم، ونشر الأعمدة التي تؤيد الأهداف السياسية للمجموعات الاستراتيجية، والتأثير على أنشطة نقابة الصحفيين، على سبيل المثال كرؤساء للنقابة، وهم لا يؤيدون الديمقراطية إلا إذا أصبحت أولوية من أولويات المجموعات الاستراتيجية.

بالإضافة إلى ذلك يوجد عدد من الصحفيين المبعثرين من أصحاب الأفكار الدينية في الصحافة المصرية عموماً ممن لا يترددون في طلب فرض المزيد من القيود على حرية التعبير إذا رأوا أن القيم "الدينية" مهددة.

وقد اتضح ذلك في الجدل المثار حول رواية "الخبز الحافي" على سبيل المثال، ومن بين هؤلاء صحفيون من صحف المعارضة مثل جريدة "الشعب" ممن لا يقفون عند التعدي على المعايير الأخلاقية وإنما يطالبون بفرض القيود على الحرية.

إن نمط النقد الشفهي من حين إلى آخر بدون عمل سياسي حقيقي، لكن مع عقد الترتيبات العملية مع المجموعات الاستراتيجية، كما يفعل الموظفون، هو سلوك يميز الصحف القومية التي تدفع لموظفيها أجوراً جيدة بالمقارنة مع غيرها وتوفر لهم

مزايا إضافية، وتسمح لهم بقدر محدود من النقد، لكن عليها أن تعمل في النهاية كأدوات سياسية في أيدي المجموعات الاستراتيجية. والأكثر وضوحاً وإثارة للدهشة من ذلك هي ظاهرة إتاحة فرصة انتخاب قيادات الصحفيين للنقابة، على خلاف الصحف القومية. وحتى في هذه الحالة يؤيد معظم الصحفيين رؤساء النقابة الموالين للنظام، ممن يسمح لهم وضعهم بضخ المزايا، ولكنهم في الوقت ذاته ينتخبون خليطاً من أعضاء مجلس الإدارة ممن سينشرون من حين إلى آخر تصريحات ناقدة، ولكن لا يتحركون أبداً لتعبئة أعضاء النقابة من أجل إحداث تغيير سياسي.

لقد بدت الفجوة بين الكلمة والفعل شاسعة فيما يتعلق بالمطالب التي عبر عنها المؤتمر العام الثاني والثالث، مثل الديمقراطية، وتغيير القوانين المقيدة، والإصلاح المؤسسي لدور الصحف والنقابة. وبالكاد نلمح محاولات للالتزام بهذه التوصيات بين صحفيي النقابة ممن وافقوا على التوصيات منذ البداية. ولم يكن هذا الفشل مجرد فرصة ضائعة لتعزيز الديمقراطية، ولكنه في جميع الاحتمالات أضعف الثقة في النقابة. فقد فشلت النقابة في المبادرة ببدء أي تحركات تجاه المزيد من الحرية في التسعينيات. ومن السخرية أن النزاع على القانون ٩٣، بالرغم من نجاحه، أبرز عدم اهتمام معظم الصحفيين بالديمقراطية. وبالرغم من أن معظم الصحفيين المنظمين قد وافقوا على إلغاء القانون، إلا أن القليل للغاية منهم قد ذهبوا أبعد من ذلك. فقد فشل المنظمون النقابيون أثناء الصراع ضد القانون في استخدام الزخم للدفع بالمطالبة بالمزيد من الحرية، أو لتوسيع القضية إلى قضية ديمقراطية. والواقع هو أن الصحفيين قد أضفوا صبغة من الشرعية على النظام السياسي غير الديمقراطي في النزاع حول إلغاء القانون ٩٣ عندما طلبوا من الرئيس أن يكون الحكم النهائي في المعركة.

وبالإضافة إلى الصحفيين المسجلين في النقابة وقادتهم المنتخبين "تخطت الموجة" رؤساء تحرير الصحف المعارضة كذلك. فبالرغم من أنهم عادة ما يهاجمون المجموعات الاستراتيجية، وأحيانا بعنف، إلا أن شغلهم الشاغل هو تقديم أحزابهم السياسية، حيث إن العديد من الصحف تعطي صحفييها قدراً ضئيلاً جداً من الحرية. كما أن الأحزاب وصحفها تطالب بالمزيد من التعددية، وحرية التعبير والديموقراطية، ولكنها لا تمارسها في أغلب الأحيان. كما أنها تغفل حقوق موظفيها بالرغم من دعوتها للمزيد من حقوق العمال، وهو ما يثير القلق حول جدارتها بالثقة، بالإضافة إلى تراجع المعايير والأخلاقيات المهنية. ولا يبدو أن الصحف الحزبية مهتمة كثيراً بمصالح قرائها مما يقوّض فرصتها في الدخول في حوارٍ معهم، أو

رفع درجة مصداقيتها لديهم. وتختلف أولويات الموضوعات اختلافاً تاماً فى بعض الأحيان عن اهتمامات الجمهور، ولا تبذل هذه الصحف سوى مجهودات قليلة لمعرفة اهتمامات قرائها، عن طريق استطلاعات الرأى على سبيل المثال. وجميع هذه النقاط لا علاقة لها بالضغوط المفروضة من الخارج ويمكن للأحزاب السياسية وصحفها أن تغيرها بشرط توفر الإرادة السياسية لدى القيادات. وبالتالي فقد فاتتها فرصة سانحة للإسهام فى الديمقراطية.

وينطبق الشئ ذاته على الصحافة الخاصة، فهى "لم تفتتها الموجة" فحسب، ولكنها أسهمت فى إضعافها باتباع الممارسات غير الأخلاقية المذكورة آنفاً مثل الأخبار مجهولة المصدر، والافتراءات والتشهير وسيادة جداول الأعمال الشخصية لرؤساء التحرير والناشرين. وقد تركز الاهتمام فى الغالب على القضايا غير السياسية المربحة مثل الجنس والطبقة العليا من المجتمع. بل إن بعض الصحف طرحت المزيد من القيود على حرية الكلام مثلما حدث فى مناقشة النصوص الأدبية المقررة على طلبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة أو بعد نشر المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تقريرها حول وحشية قوات الشرطة ضد الأقباط فى قرى صعيد مصر.

ويثير هذا الفشل النسبى للصحفيين المصريين فى الإسهام فى الديمقراطية التساؤل حول ما إذا كان من الممكن فى الواقع أن يحقق الصحفيون إسهاماً أكثر. ويجب أن نترك هذا السؤال للبحث مستقبلاً بمزيد من التفصيل، ولكننا سنطرح هنا إجابة موجزة.

## ٦-٥ هل كان من الممكن أن يساهم الصحفيون أكثر من ذلك فى الديمقراطية؟

لقد تمخض بحثنا فى إسهام الصحفيين المصريين فى الديمقراطية خلال التسعينيات عن صورة متباينة. فبينما كان هناك عدد من الصحفيين النشطاء فى هذا الصدد ممن حاولوا العمل مع مؤسسات مثل منظمات حقوق الإنسان والمهنيين الآخرين لتحقيق المزيد من الحرية والديموقراطية، لم يسهم صحفيون آخرون فى هذا الشأن تماماً، وقد اكتفى البعض بمجرد التزام الصمت، وأيد البعض الآخر المجموعات الاستراتيجية. وشعر آخرون، لأسباب دينية أو أسباب أخرى، بضرورة المطالبة بفرض قيود على حرية التعبير. وبمعنى آخر لم يكن هناك سوى قلة قليلة من الصحفيين المصريين ممن حاولوا "توسيع الحدود"، كما أنهم برهنوا أن من الممكن إلغاء هذه القيود فى مصر، وأنه ليس من الضرورى اتباع التيار السياسى للمجموعات الاستراتيجية.

إلا أن غالبية الصحفيين المصريين تفضل الحرص وليسوا مستعدين للمخاطرة بمستقبلهم المهني، أو حريتهم البدنية أو رفاههم المادي من أجل زيادة الإسهام في الحرية السياسية. فهم يفضلون إما "مسايرة التيار" أو تأييده، وإذا أرادوا لفعلوا المزيد في اتجاه الديمقراطية. فقد كان من الممكن للصحفيين العاديين الانضمام لمجموعات حقوق الإنسان، وتنظيم أنفسهم بصورة أكثر فاعلية في النقابة بترك العطايا المادية التي تمنحهم إياها المجموعات الاستراتيجية والإصرار على متابعة القرارات التي تتخذها النقابة، وانتخاب الصحفيين المعارضين كرؤساء للنقابة، ومحاولة إنشاء منظمة مستقلة للصحفيين الديموقراطيين خارج الهيكل الاحتوائي للدولة. وقد كان من الممكن لرؤساء التحرير، خاصة في صحافة الأحزاب والصحافة الخاصة، الاهتمام بتطوير المعايير الصحفية والأخلاقية لموظفيهم، وتحسين علاقة صحفهم بالجمهور ومحاولة إثارة الاهتمام بحرية الصحافة والديموقراطية خاصة التي تلبى مطالبهم بتحقيق المزيد من الديموقراطية والحقوق الاجتماعية داخل صحفهم. ولكن كان على جميع الصحفيين والمحررين أن يدفعوا ثمن كل ذلك، وقد يتراوح هذا الثمن من استثمار بسيط لوقت الفراغ إلى خسارة الأمن المادي، والنفوذ الشخصي، والحرية الشخصية، وقد يصل إلى السلامة البدنية. ولن يعرف الناشطون مقدماً متى وما الذي سيدفعونه، ولكن إذا تحقق التقارب في اتجاه الحرية الجماعية والعدل، كما في التجارب الديموقراطية، لن يكن هناك من طريق آخر.

## ٦-٦ الدلالات الأشمل لنتائج الدراسة بالنسبة للبحوث اللاحقة

كانت هذه الدراسة، على حد علمي، أول دراسة تفصيلية تغطي قضية إسهام الصحفيين المصريين في الديمقراطية في التسعينيات، ولا يبدو أن هناك أية دراسات أخرى في دول أخرى في العالم العربي (وربما في أي مكان آخر). لقد اتاح نموذج (المجموعات الاستراتيجية والمعارضة) إطاراً ملائماً جداً لدراسة النواحي المختلفة -التاريخية، والثقافية والاقتصادية والبيئة العالمية والسياسية، وظروف الصحفيين الاجتماعية والاقتصادية، واهتماماتهم، ومواردهم وأنشطتهم، مع إلقاء الضوء على إسهام مجموعة اجتماعية معينة في الديمقراطية. وقد ساعد دمج نموذج المجموعات الاستراتيجية والمعارضة مع المقاربتين النظريتين لرانداو وجارون، وكذلك نتائج دراسات حالة عديدة في تركيز المنظور على الصحفيين بصورة خاصة. وأخيراً فقد أثبت هذا "المفهوم المدمج" أنه مفيد جداً في توجيه البحث

وتنظيم النتائج. وقد يكون هذا الهيكل نفسه أو هيكل مشابه (مع دراسات حالة أخرى) مفيداً لإجراء المزيد من الأبحاث فيما يتعلق بإسهام الصحفيين في الديمقراطية في دول أخرى أو فيما يتعلق بدور المجموعات الاستراتيجية الأخرى لعمليات التحول السياسي في مصر أو في أي دولة أخرى.

وبالنسبة للصحفيين، فقد تبين أنه لا يجب إغفالهم كقوة في عملية الديمقراطية بمصر، وذلك على الرغم من أنهم مجرد قوة واحدة من بين قوى أخرى عدة، وهي بكل حال من الأحوال ليست أقوى المجموعات التي تحدد النسيج السياسي لمصر مثل مؤيدي المجموعات الاستراتيجية أو القوى المعارضة العنيفة الأخرى. وبالرغم من أن هذه الدراسة التفصيلية ركزت الانتباه على مجموعة محدودة من المهنيين، إلا أن هذه الدراسة أثمرت أيضاً عن التركيز على جميع المشكلات التي ترتبط بالتغيير السياسي المحتمل في مصر تقريبا.

هناك العديد من الجوانب الأخرى التي تناولتها هذه الدراسة، مثل العوامل الاقتصادية وتاريخ الإعلام، وغيرها مما تناولته دراسات أخرى من قبل، إلا أن بعض الجوانب الأخرى مثل الظروف الاجتماعية والاقتصادية للصحفيين واهتماماتهم ومواردهم تمت مناقشتها بمزيد من التفصيل في هذه الدراسة للمرة الأولى. ومع ذلك تبقى بعض جوانب أخرى تحتاج إلى مزيد من الدراسة. وهذا ما ينطبق على أنشطة الصحفيين مثلاً، وخاصة إصداراتهم، التي أشرنا إليها لأسباب ما في الفصل الأول، لكن لم ندرسها بما يكفي في الكتاب. وسنحصل على مزيد من المعرفة بما يمكن واقعيًا أن يحققه الصحفيون في ظروف سياسية مثل ظروف مصر من إسهام الصحفيين في الديمقراطية في دول أخرى لها ظروف ثقافية واقتصادية مشابهة (إلى حد ما) لمصر مثل الجزائر وتونس والمغرب، وحينها يمكن أن تكون هذه الدراسة مرجعاً لحالة مصر.





[۷]

بیلوجرافیا



## باللغة العربية:

## قائمة بالكتب والمقالات والمواد والوثائق

عبد الحميد، عصام. ١٩٩٨. تجربة جريدة العربي. شهادة حية. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

عبد الرحمن، عواطف؛ ليلي عبد المجيد ونجوى كامل. ١٩٩٢. القائم بالاتصال في الصحافة المصرية. دراسة غير منشورة. القاهرة: كلية الإعلام (قسم الصحافة) بجامعة القاهرة.

عبد الوهاب، أيمن. ١٩٩٤. الدور السياسي للجمعيات التطوعية في مصر في (التطور السياسي في مصر ١٩٨٢ - ١٩٩٢)، تحرير صفى الدين خربوش، ٥١١ - ٥٤٤. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية.

أبولواية، محمد، ١٩٩٩: البيان الرابع والعشرون. كتيب (مؤرخ بـ ١٢ يونيو ١٩٩٩) قدمه أبو لواية شخصيا للمؤلف في القاهرة.

العربي، قطب. ١٩٩٨. أزمة الصحافة الحزبية: رؤية من الداخل. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

بخيت، السيد. ١٩٩٦. قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسة التنموية. دراسات تطبيقية في الصحافة القومية والصحافة الحزبية ١٩٨٧ - ١٩٩٠. رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

بخيت، السيد. ١٩٩٦. ب. قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسة التنموية. دراسات تطبيقية في الصحافة القومية والصحافة الحزبية ١٩٨٧ - ١٩٩٠. رسالة دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

الملحق.

البرعي، نجاد. ١٩٩٨. الإنكشارية والترحيلة. نظرة خاطفة على ظاهرة الفساد داخل الصحافة. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ١٩٨٥. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ١٩٨٩. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٤. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء. ١٩٩٩. الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٢-١٩٩٨. القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٩٦. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٥. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٩٨. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٧. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٩٩. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٨. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ٢٠٠٠. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٩. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

عبد الخالق، فاروق. ١٩٩٨. الحركة النقابية المصرية بين التعدد والوحدة. دراسة حالة لنقابة الصحفيين. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

فؤاد، هشام. ١٩٩٨. النقابات المستقلة ضرورة. لماذا؟ ورقة بحثية غير

منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان  
"الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر  
وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

جماعة تنمية الديمقراطية. ١٩٩٧. نحو صحافة حرة ونزيهة. القاهرة: جماعة  
تنمية الديمقراطية.

حافظ، صلاح الدين. ١٩٩٧. أحزان حرية الصحافة، الطبعة الثانية. مركز  
الأهرام للترجمة والنشر.

حلمي، مجدي. ١٩٩٨. العقبات التي تواجه الصحافة الحزبية. جريدة الوفد.  
ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية  
لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات  
الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

المجلس الأعلى للصحافة. بدون تاريخ. مشروع تقرير ممارسات الصحافة  
المصرية - سبتمبر ١٩٩٨. القاهرة: المجلس الأعلى للصحافة.

إبراهيم، عبد الفتاح. ١٩٨٧. دور الصحافة في تغيير القيم الاجتماعية. رسالة  
دكتوراة غير منشورة. القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

إبراهيم، محمد سعد. ١٩٩٤. الدور التنموي للصحافة المصرية في إطار  
التعددية الحزبية خلال فترة ١٩٧٧ - ١٩٨٨. رسالة دكتوراة غير منشورة.  
القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الإعلام.

إبراهيم، محمد سعد. ١٩٩٦. حرية الصحافة: دراسة في السياسة التشريعية  
وعلاقتها بالتطور الديمقراطي. القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

إسماعيل، عبد المولى. ١٩٩٦. حركة النقابة في ظل القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥.  
في: النقابات العربية: ورشة عمل، تحرير كريم صبحي. القاهرة: مركز ابن  
خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع.

خليفة، طه. ١٩٩٨. الصحافة الحزبية في مصر: رؤية تقييمية لجريدة الأحرار  
اليومية في عهدي مصطفى بكري وصلاح قبضايا. ورقة بحثية غير منشورة

قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان  
"الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر  
وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

منيسي، أحمد. ١٩٩٨. الصحافة الحزبية في مصر والأزمة المزدوجة. ورقة  
بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية  
لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات  
الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

مهنا، مجدي. ١٩٩٠. مطلوب إغلاق باب القيد! في مجلة (الصحفيون / ١:  
٩٠-٩٣).

متولي، آمال. ١٩٩٦. تعامل الجمهور مع الصحافة في الريف المصري: دراسة  
ميدانية على عينة من القرى. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة  
القاهرة، كلية الإعلام.

معوض، خيرت. ١٩٩٢. دور الاتصال في التنمية السياسية: دراسة ميدانية  
مقارنة على قريتين مصريتين. رسالة ماجستير غير منشورة. القاهرة: جامعة  
القاهرة، كلية الإعلام.

منير، حازم. ١٩٩٨. مشكلات القيد في نقابة الصحفيين. ورقة بحثية غير  
منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان  
"الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر  
وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

المسلماني، أحمد. ١٩٩٨. الصحافة الصفراء والصحافة البيضاء. قراء أولية  
في حالة المهنة والثروة في مصر. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى  
الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية  
القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١  
نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

نقابة الصحفيين. ١٩٩١. الصحفيون. العدد ١٣، يناير. القاهرة: نقابة  
الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. ١٩٩٦. ميثاق الشرف الصحفي. مشروع ميثاق الشرف الصحفي مقدم إلى الجمعية العمومية للنقابة. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ أ. تقرير مراجع الحسابات عن الميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩٩٥ وحسابات الإيرادات والمصروفات عن المدة من ١/١/١٩٩٥ إلى ١٢/٣١/١٩٩٥. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ب. تقرير مراجع الحسابات عن الميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩٩٦ وحسابات الإيرادات والمصروفات عن المدة من ١/١/١٩٩٦ إلى ١٢/٣١/١٩٩٦. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ج. تقرير مراجع الحسابات عن الميزانية العمومية في ١٢/٣١/١٩٩٧ وحسابات الإيرادات والمصروفات عن المدة من ١/١/١٩٩٧ إلى ١٢/٣١/١٩٩٧. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ د. توصيات المؤتمر العام الثاني للصحفيين ١٢-١٤ يناير ١٩٩١. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ هـ. تقرير عن أعمال المؤتمر العام الثالث. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ و. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية المقرر عقدها في مارس ١٩٩٥ عن المدة من مارس ١٩٩٤ إلى مارس ١٩٩٥. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ز. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية العادية المقرر عقدها أول مارس ١٩٩٦ عن المدة من مارس ١٩٩٥ إلى مارس ١٩٩٦. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ح. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية المقرر عقدها ٧ مارس ١٩٩٥ عن المدة من مارس ١٩٩٦ إلى مارس ١٩٩٧. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ي. تقرير مجلس النقابة المقدم إلى الجمعية العمومية من مارس ١٩٩٨ حتى نهاية فبراير ١٩٩٧. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ك. محاضر إجتماعات مجلس النقابة، ٢٣ مارس ١٩٩٣. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

نقابة الصحفيين. بدون تاريخ ل. محاضر إجتماعات مجلس النقابة، ٢٣ أكتوبر ١٩٩٤. القاهرة: نقابة الصحفيين المصريين.

قنديل، أماني. ١٩٩٦. الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة نقابة الأطباء ١٩٨٤-١٩٩٥. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

رياض، مجدي. ١٩٩٨. معوقات حرية الصحافة الحزبية: القصور الذاتي. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

صلاح الدين، خالد. ١٩٩٧. دور التلفزيون والصحافة في توجيه وترتيب اهتمامات الجمهور نحو القضايا العامة في مصر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة، كلية الإعلام. القاهرة

صالح، سليمان. ١٩٩٤. الإعلام والتطور الديمقراطي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢. في التطور السياسي في مصر ١٩٨٢-١٩٩٢، تحرير صفى الدين خربوش ٦٣٥-٦٦٢. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث السياسية.

السيد، مصطفى كامل. ١٩٩٣. المجتمع والسياسة في مصر: دور جماعات المصالح في النظام السياسي المصري (١٩٥٢-١٩٨١). القاهرة: دار المستقبل العربي.

الشوافي، فتحي. ١٩٩٨. صحافة الإثارة إفران طبيعي لتحويلات المجتمع المصري. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين:



مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

شومان، محمد. ١٩٩٤. دور الإعلام المصري في تكوين الرأي العام. رسالة دكتوراة غير منشورة. جامعة القاهرة، كلية الإعلام. القاهرة

شومان، محمد. ١٩٩٦. أزمة المشاركة من خلال الأحزاب السياسية. القاهرة: مكتبة مدبولي.

الهيئة العامة للاستعلامات. ١٩٩٤. الصحافة في مصر. القاهرة: وزارة الإعلام. الهيئة العامة للاستعلامات.

الهيئة العامة للاستعلامات. بدون تاريخ أ. مقابلة الرئيس حسني مبارك مع جريدة الأهرام. ٣ يوليو ١٩٨٦. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

الهيئة العامة للاستعلامات. بدون تاريخ ب. خطاب الرئيس حسني مبارك أمام الاجتماع المشترك لمجلسي الشعب والشورى. ٨ مارس ١٩٨٦. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات.

طه، آمال كمال. ١٩٩٧. دور الصحافة في وضع أولويات اهتمامات الشباب نحو القضايا القومية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة، كلية الإعلام. القاهرة

ثابت، احمد. ١٩٩٨. الأحزاب السياسية والمعارك الصحفية في التسعينيات. ورقة بحثية غير منشورة قدمت في الملتقى الفكري السادس للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان "الصحافة المصرية عشية القرن الحادي والعشرين: مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل. ٢٩ أكتوبر ١ نوفمبر ١٩٩٨، القاهرة.

باللغات الأجنبية:  
قائمة بالكتب والمقالات والمواد والوثائق

'Abd al-Aal. Mustafa. 1992. Légitimation du pouvoir et démocratisation en Egypt. In: CEDEJ: Démocratie et démocratisations dans le monde arabe. Cairo: CEDEJ: 283-288.

Abdel-Meguid. Wahid. 1999. A Suspicious Past, an Irrelevant Future. In: AW, July 22-28, 1999: 13.

Ahmad. Mumtaz, and William Zartman. 1997: Political Islam: Can it become

A Loyal Opposition? In: Middle East Policy 1: 68-83.

Alashmawy, Yakoot, and Adel Omar Sherif. 1996. Freedom of Expression. In: Human Rights and Democracy. The Role of the Supreme Constitutional Court in Egypt, edited by Kevin Boyle and Adel Omar Sherif. 129-136. London: CIMEL Book Series.

Albrecht, Holger, Peter Pawelka and Oliver Schlumberger. 1997. Wirtschaftliche Liberalisierung und Regimewandel in Ägypten. In: Welt Trends 16: 43-63.

Alrawi, Karim. 1992. Farag Fouda Murdered. In: Index on Censorship 7: Cover back page.

Altschull, J. Herbert. 1995. Agents of Power. Second edition. New York: Longman.

Amin, Hussein. 1997. Die Entwicklung des ägyptischen Satellitenfernsehens. In: inamo 12: 4-7.

Anderson, Lisa. 1995. Democracy in the Arab World: A Critique of the Political Culture Approach. In: Political Liberal-

ization and Democratization in the Arab World. Theoretical Perspectives. Vol. 1, edited by Rex Brynen, Bahgat Korany, and Paul Noble, 77–92. Boulder, Col.: Lynne Rienner Publishers.

Ayalon, Ami. 1992. "Sihafa": The Arab Experiment in Journalism. In: Middle

Eastern Studies 2: 258–280.

Ayalon, Ami. 1995. Journalists and the Press: The Vicissitudes of Licensed Pluralism. In: Egypt from Monarchy to Republic: A Reassessment of Revolution and Change, edited by Shimon Shamir, 267–279. Oxford: Westview Press.

Baaklini, Abdo, Guilain Denoeux, and Robert Springborg. 1999. Legislative Politics in the Arab World. The Resurgence of Democratic Institutions. Boulder, London: Lynne Rienner Publishers.

Baker, Raymond William. 1990. Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Baran, Stanley J., and Dennis K. Davis. 1995. Mass Communication Theory. Foundations, Ferment, and Future. Belmont: Wadsworth.

Barraclough, Steven. 1998. Al-Azhar: Between the Government and the Islamists. In: MEJ 52: 236–249.

Bayat, Asef. 1998. Revolution without Movement. Movement without Revolution: Comparing Islamic Activism, in: Iran and Egypt. In: Comparative Studies in Society and History 1: 136–169.

Ben Néfissa, Sarah. 1994. L'association al-Nida' al-gadid: un nouvel acteur sur la scène politique égyptienne. In: Egypte/

Monde arabe 4: no page.

Ben Néfissa. Sarah. 1995. Associations égyptiennes: UN libéralisation sous contrôle. In: Monde arabe. Maghreb–Machrek 150: 40–56.

Berman Daniel K. 1992. Words Like Colored Glass: The Role of the Press in Taiwan's Democratization Process. Boulder: Westview Press.

Bianchi. Robert. 1989. Unruly Corporatism. Associational Life in Twentieth Century Egypt. New York, Oxford: Oxford University Press.

Bianchi. Robert. 1990. Interest Groups and Politics in Mubarak's Egypt. In: The Political Economy of Contemporary Egypt. edited by Ibrahim M. Oweis. 210–221. Washington: Center for Contemporary Arab Studies.

Botiveau. Bernard. 1993. Egypte: crise de l'Ordre des avocats et normalisation

des syndicats professionnels. In: Monde arabe. Maghreb–Machrek 142: 5–15.

Boyle. Kevin. 1996. Human Rights in Egypt: International Commitments. In: Kevin Boyle and Adel Omar Sherif: Human Rights and Democracy. The Role of the Supreme Constitutional Court in Egypt. 87–114. London: CIMEL Book Series.

Bresser. Klaus. 1990. Das Fernsehen als Medium und Faktor der revolutionären Prozesse in Osteuropa und der DDR. In: Fernseh–Kritik Revolutionäre Öffentlichkeit. Das Fernsehen und die Demokratisierung im Osten. edited by Peter Christian Hall. 33–44. Mainz: v. Hase & Koehler Verlag.

Brower. Imco. 1995. Les élites économiques et les groupes de

- pression égyptiennes. In: *Egypte/Monde arabe* 1: 73–114.
- Brynen, Rex, Bahgat Korany, and Paul Noble (eds.). 1995. *Political Liberalization and Democratization in the Arab World: Theoretical Perspectives*. Vol. 1. Boulder: Lynne Rienner Publishers.
- Bush, Ray. 1994. *Crisis in Egypt: Structural Adjustment, Food Security and the Politics of USAID*. In: *Capital & Class* 53: 15–37.
- Business Monitor International Ltd. 1996. *Egypt 1996–1998. Annual Report on Government, Economy, the Business Environment, Capital Markets and Industry with Forecasts Through end–1998*. London: Business Monitor International Ltd.
- Butter, David. 1994. *Special Report: Hopes Pinned on Economic Revival*. In: *MEED* 22: 9–22.
- Butter, David. 1997. *Special Report: Egypt*. In: *MEED* 40: 23–49.
- Butter, David. 1998. *Egypt Special Report: Progress to Follow a Period of Stability*. In: *MEED* 41: 23
- CHRLA. 1996a. *One Year Later... the struggle for the freedom of the Press Continues*. Press release. Cairo: CHRLA.
- CHRLA. 1996b. *After the Defeat of Law 93/95 — The Current State of Freedom of the Press in Egypt*. Cairo: CHRLA
- Dabous, Sonia. 1993. *Nasser and the Egyptian Press*. In: *Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes. Essays in Honor of P.J. Vatikiotis*, edited by Charles Tripp, 100–121. London: Routledge.

Dahl, Robert A. 1971. *Polyarchy. Participation and Opposition*. New Haven: Yale University Press.

Denoeux, Guilain. 1988. *State and Society in Egypt*. Review Article. In: *Comparative Politics*. April 1988: 359–373.

Dittrich, Luke. 1998. *Time to Go*. In: *Business Today Egypt* 4: 44–52. Easton, David. 1965. *A Systems Analysis of Political Life*. New York: Wiley.

Eng, Peter. 1997. *Thailand: Media Rising. How the Press is Bolstering Democracy*. In: *Columbia Journalism Review*. May/June: 20.

EIU. 1999. *Egypt. EIU Country Report 1*. London: EIU.

EIU. 2000. *World Outlook 2000. Forecasts of Political and Economic Trends in over 180 Countries*. London: The Economist Intelligence Unit Limited.

El-Gawbary, Karim. 1997. *Nothing More to Lose. Landowners, Tenants and Economic Liberalization in Egypt*. In: *MER*. July–Sept: 41–42 and 48.

El Menoufi, Kamal. 1981. *Occupational Status and Mass Media in Rural Egypt*. In: *International Journal of Middle East Studies* 13: 257–269.

El-Mikawy, Noha. 1999. *The Building of Consensus in Egypt's Transition Process*. Cairo: AUC.

El Nawawi, Mohamed. 1995. *Journalism. Professionalism and Information Control: The Case of the Egyptian Press*. Unpublished master's thesis. Cairo: American University in Cairo.

El-Tawil, Hosam. 1996. *Egypt's Democratic Margin*. In: *Development in the Age of Liberalization. Egypt and Mexico*, edited by Dan Tschirgi. 135–145. Cairo: The American Uni-

versity in Cairo Press.

Ezz El Din. Mahitab. 1996. Press Law 93/95: A Case Study of the Role of the

Egyptian Press Syndicate. Unpublished master's thesis. Cairo: American University in Cairo.

EOHR. no date. a. In Defense of Human Rights. Volume 3. EOHR Reports. Press Releases and Statements. January – December 1995. Cairo: EOHR.

EOHR. no date. b. In Defense of Human Rights. Volume 4. EOHR's Publications. January – December 1996. Cairo: EOHR.

EOHR. no date. c. The Human Rights Situation in Egypt. Annual Report 1996. Cairo: BOHR.

EOHR. no date. d. The Human Rights Situation in Egypt. Annual Report 1997. Cairo: EOHR.

Fahmy. Ninette S. 1998. The Performance of the Muslim Brotherhood in the Egyptian Syndicates: an Alternative Formula for Reform? In: MEJ 4: 551–562.

Fergany. Nader. 1995. Egyptians and Politics. Analysis of an Opinion Poll. Cairo: Almishkat Center for Research and Training.

Field. Michael. 1992. Egypt – At the Threshold of Democracy? In: Vierteljahresberichte: Problem der Internationalen Zusammenarbeit 130: 329–341.

Garon. Lise. 1995. The Press and Democratic Transition in Arab Societies: The Algerian Case. In: Political Liberalization and Democratization in the Arab World. Theoretical Perspectives. Volume 1. edited by Rex Brynen. Bahgat Korany. and Paul Noble. 149–165. Boulder. Col.: Lynne Rienner

Publishers.

GDD. 1997. *Before It's Too Late. Field Study on Political Participation in Egypt*. Cairo: Stampa.

Gher. Leo A. 1999. *New Media Technology in the Middle East: Current Considerations and Future Consequences*. Unpublished paper, presented at "Communication for the 21st Century: Building a Civil Society." The Forth annual Arab-U.S. Association for Communication Educators Conference. Beirut: Lebanese American University.

Groc. Gerard. 1998. *Journalists as Champions of Participatory Democracy*. In: *Civil Society* 7: 199–210.

Handoussa. Heba. 1990. *Fifteen Years of US Aid to Egypt: A Critical Review*. In: *The Political Economy of Contemporary Egypt*, edited by Ibrahim M. Oweis. 109–124. Washington: Center for Contemporary Arab Studies.

Hardes. Cilja. 1998. *Die Furcht der Reichen und die Hoffnungen der Armen*. *Agyptens schwieriger Weg zur Demokratie*. In: *Blockierte Demokratien in der Dritten Welt*, edited by Gunter Schubert, and Rainer Tetzlaff. 267–295 Opladen: Leske + Budrich.

Haykal. Muhammad Hasanayn. 1983. *Autumn of Fury: the Assassination of Sadat*. London: Deutsch.

Heper. Metin, and Tanel Demirel. 1996. *The Press and the Consolidation of Democracy in Turkey*. In: *Middle Eastern Studies* 2: 109–123.

Hinnebusch. Raymond A. 1990. *The Formation of the Contemporary Egyptian State From Nasser and Sadat to Mubarak*. In: *The Political Economy of Contemporary Egypt*, edited by Ibrahim M. Oweis. 188–209. Washington: Center for Contemporary Arab Studies.



Huntington, Samuel P. 1991. *The Third Wave. Democratization in the Late Twentieth Century*. Oklahoma: University of Oklahoma Press.

Ibrahim, Ferhad. 1995. Rente und Zivilgesellschaft in Ägypten. In: *Staat Zivilgesellschaft in Ägypten*, edited by Ferhad Ibrahim. Münster und Hamburg: Lit.

Ibrahim, Saad Eddin. 1996a. Political Culture and Development in Modern Egypt. In: *Development in the Age of Liberalization. Egypt and Mexico*, edited by Dan Schirgi. 247–261. Cairo: The American University in Cairo Political Press.

Ibrahimi, Saad Eddin. 1996b. Reform and Frustration in Egypt. In: *Journal of Democracy* 4: 125–135.

INP. 1995: *Egypt: Human Development Report*. Cairo: INP.

Issawi, Charles. 1981. *The Arab World's Legacy. Essays*. Princeton: Darwin Press.

Jensen, Linda. 1993. The Press, and Power in the Russian Federation. In: *Journal of International Affairs* I: 97–123.

Jreisat, Jamile E. 1997. *Politics Without Process. Administering Development in the Arab World*. Boulder, London: Lynne Rienner Publishers.

Kamal, Amal. 1998. Credibility of Egyptian Broadcasting. In: *The National Review of Social Sciences* 2: 77–100.

Kanj, Saffa. 1999. Cultural imperialism as a Result of Globalization: Illusion or Reality? Unpublished paper, presented at "Communication for the 21st Century: Building a Civil Society." The Forth annual Arab–U.S. Association for Communication Educators Conference, Beirut: Lebanese American University.

Kasoma, Francis P. 1995. *The Role of the Independent Me-*

dia in Africa's Change to Democracy. In: *Media, Culture & Society* 17: 537–555.

Kazziha, Walid. 1993. Egypt in the Balance. In: *Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes. Essays in Honor of P.J. Vatikiotis*, edited by Charles Tripp. 122–131. London: Routledge.

Khalil, Georges. 1997. Protagonisten den liberalen Demokratie in Agypten. Eine Erfassung und Evaluierung der Aktivitäten organisierter Träger der demokratischen Entwicklung. Unpublished paper. Stuttgart: Robert Bosch Stiftung.

Kienle, Eberhard. 1998. More Than a Response to Islamism: The Political Decentralization of Egypt in the 1990s. In: *MEJ* 2: 219–235.

Korany, Bahgat. 1998. Restricted Democratization from Above Egypt. In: *Political Liberalization & Democratization in the Arab World. Comparative Experiences. Vol. 2*, edited by Bahgat Korany, Rex Brynen, and Paul Noble. 39–69. Boulder, London: Lynne Rienner Publishers.

Korany, Bahgat, and Saad Amrani. 1998. Explosive Civil Society and Democratization from Below: Algeria. In: *Political Liberalization & Democratization in the Arab World. Comparative Experiences. Vol. 2*, edited by Bahgat Korany, Rex Brynen, and Paul Noble. 11–38. Boulder, London: Lynne Rienner Publishers.

von Korfl Yorck. 1999. The Independent Press. Human Development and Discourse. Paper presented at the Sixth AUC Research Conference held on March 21–22, 1999. Cairo: AUC, Office of Graduate Studies and Research.

Kunde, Matthias. 1995. Wirtschaftsaktivitäten des ägyptischen Militärs: National Service Projects Organization. In: *Staat*

und Zivilgesellschaft in Agypten. edited by Ferhad Ibrahim. 169–195. Munster. Hamburg: Lit.

Lamey. Dina. 1992. Hot or Cool Press Coverage of Iraq. In: Media in the Midst of War: The Gulf War from Cairo to the Global Village. edited by Ray E. Weisenborn. Cairo: The Adham Center Press.

Lee. Jae-Kyoung. 1996. A Crisis of the South Korean Media. The Rise of Civil Society and Democratic Transition. In: Media Asia 2: 86–95.

Lee. Jae-Kyoung. 1997. Press Freedom and Democratization. South Korea's Experience and Some Lessons. In: Gazette: The International Journal for Communication Studies 2: 135–149.

Leenders. Reinoud. 1996. The Struggle of the State and Civil Society in Egypt. Professional Organizations and Egypt's Careful Steps towards Democracy. In: MERA. Occasional Paper 26: 1–29.

Lerner. Daniel. 1958. The Passing of Traditional Society. Modernizing the Middle East. Glencoe: Free Press.

Lippman. Walter. 1922 ( 1945) Public Opinion. New York: Macmillan.

Lipset. Seymour M. 1963. Political Man: The Social Bases of Politics. London: Mercury Books.

Longuenesse. Elisabeth. 1995. Le 'syndicalisme professionnel' en Egypte entre identités socio-professionnelles et corporatisme. In: Egypte/Monde arabe 4:139–187.

Lutfi al-Sayyid. Afaf. 1977. Egypt's Liberal Experiment: 1922–1936. Berkeley: University of California Press.

Lutfi al-Sayyid. Afaf. 1985. A Short History of Modern Egypt.

Cambridge: Cambridge University Press.

Makram–Ebeid. Mona. 1994. Democratization in Egypt: The ‘Algeria Complex’. In: *Middle East Policy* 3: 119–124.

Makram–Ebeid. Mona. 1996. Egypt’s 1995 Elections – One Step Forward. Two Steps Back? In: *Middle East Policy* 3: 119–136.

McLuhan. Marshall. and Quentin Fiore. 1967. *The Medium is the Message*. New York: Bantam Books.

Merkel. Wolfgang. 1996. Einleitung. In: *Systemwechsel 1. Theorien. Ansätze und Konzepte der Transitionsforschung*. 2. Vol., edited by Wolfgang Merkel. 9–20. Opladen, Germany: Leske + Budrich.

Moore. Clement H. 1975. Professional Syndicates in Contemporary Egypt. In: *American Journal of Arabic Studies* 3: 60–82.

Murphy. Carlyle. 1995. The Business of Political Change in Egypt. In: *Current History* 94: 18–22.

Murphy. Richard W., and F. Gregory Gause III. 1997. Democracy and U.S. Policy in the Muslim Middle East. In: *Middle East Policy* 1: 58–67.

Napoli. James J. 1994. Journalists in Egypt Fear Return to ‘Bad Old Days’ of Strict Censorship. In: *The Washington Report on Middle East Affairs* 1: 49.

Napoli. James J., and Hussein Y. Amin, and Richard F. Boylan (eds.). 1995. *Final Report. Assessment of the Egyptian Print and Electronic Media*. Un published. Cairo: American University in Cairo. Department for Journalism and Mass Communication.

Nasser. Munir K. 1990. *Egyptian Mass Media Under Nasser*

and Sadat. Two Models of Press Management and Control. In: *Journalism Monographs* 124:1–26.

Negus. Steve. 1999. The Toshka Project. In: *Middle East International* 1: 20–21.

Ngugi. Charles M. 1995. The Mass Media and Democratization in Africa. In: *Media Development* 4: 48–52.

Nosseir. Abdel Rahman. 1992. The Supreme Constitutional Court of Egypt and the Protection of Human Rights. Unpublished paper. Chicago: International Human Rights Institute of DePaul University College of Law.

Noweer. Abdal Salam. and Amal Kamal. 1997. Credibility of the Egyptian Press. In: *The National Review of Social Sciences* 1: 23–51.

O'Donnel. Guillermo. Philippe C Schmitter. and Laurence Whitehead (eds.). 1986. *Transitions from Authoritarian Rule. Prospects for Democracy*. Baltimore and London: The John Hopkins University Press.

Ogbondah. Chris W. 1997. Communication and Democratization in Africa. Constitutional Changes. Prospects and Persistent Problems for the Media. In: *Gazette: The International Journal for Communication Studies* 4: 271–293.

Owen. Roger. 1994. Socio-economic Change and Political Mobilization: the case of Egypt. In: Ghassan Salamé (Ed.): *Democracy without Democrats? The Renewal of Politics in the Muslim World*. 183–199. London. New York: I.B. Tauris & Co Ltd.

Potter. David. 1997. Explaining Democratization. In: *Democratization*. edited by David Potter et al. 1–40. Cambridge. Polity Press in association with the Open University.

Randall, Vicky. 1993. The Media and Democratization in the Third World. In: *Third World Quarterly* 3: 625–646.

Reid, Donald M. 1974. the Pise of Professions and Professional Organizations in Modern Egypt. In: *Comparative Studies in Society and History* 1: 24–57.

RSF. 1996. Egypt. A Law Against the Press. Investigative Mission to Cairo. May 1996. Unpublished paper. Paris: International Secretariat of RSF.

Rugh, William A. 1987. *The Arab Press. News Media and Political Process in the Arab World*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press.

Rustow, D. 1970. Transitions to Democracy. In: *Comparative Politics* 2:337–363.

Sagiv, David. 1995. From Sayyid Qutb to Militant Islamic Organizations. In *Fundamentalism and Intellectuals in Egypt 1973–93*. 45–62. London: Frank Cass.

Sandschneider, Eberhard. 1996. Systemtheoretische Perspektiven politikwissenschaftlicher Transformationsforschung. In: *Systemwechsel 1. Theorien, Ansätze und Konzepte der Transformationsforschung*, Vol. 2, edited by Wolfgang Merkel. 23–45. Opladen: Leske + Budrich.

al-Sayyid, Mustafa K. 1993. A Civil Society in Egypt? In: *MEJ* 2: 228–242.

al-Sayyid Mustafa K. 1996. Bureaucracy and Political Change in Egypt In *Development in the Age of Liberalization. Egypt and Mexico*, edited by Dan Tschirgi. 109–117. Cairo: The American University in Cairo Press.

Schubert, Gunter, and Rainer Tetzlaff. 1998. Erfolgreiche mid blockierte Demokratisierung in der postkolonialen

und postsozialistischen Weltgesellschaft – Eine Einführung. In: *Blockierte Demokratien in der Dritten Welt*, edited by Gunter Schubert and Rainer Tetzlaff, 9–42. Opladen: Leske + Budrich.

Schubert, Gunter, Rainer Tetzlaff and Werner Wennewald (eds.). 1994. *Demokratisierung und politischer Wandel. Theorie und Anwendung des Konzeptes der strategischen und konfliktfähigen Gruppen*. Münster, Hamburg: Lit.

Sfeir, George N. 1998. Basic Freedoms in a Fractured Legal Culture: Egypt and the Case of Nasr Hamid Abu Zayd. In: *MEJ* 3: 402–414.

Shamir, Shimon. 1995. Liberalism: From Monarchy to Post-revolution. In: *Egypt from Monarchy to Republic: A Re-assessment of Revolution and Change*, edited by Shimon Shamir, 195–212. Oxford: Westview Press.

Singerman, Diane. 1989. *Avenues of Participation: Family, Politics and Networks in Urban Quarters of Cairo*. Ph.D. Ann Arbor: UMI.

Springborg, Robert. 1978. Professional Syndicates in Egyptian Politics, 1952–1970. In: *International Journal of Middle Eastern Studies* 9: 275–295.

Springborg, Robert. 1998. Egypt: Repression's Toll. In: *Current History* January: 32–37.

Stagh, Marina. 1986. The Press in Egypt – How Free is the Freedom of Speech? In: *Egypt Under Pressure. A Contribution to the Understanding of Economic, Social, and Cultural Aspects of Egypt Today*, edited by Marianne Laanatz et al., 70–93. Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.

Stein, Kenneth W. 1997. Continuity and Change in Egyptian–Israeli Relations, 1973–97. In: *Israel Affairs* 3: 296–320.

Stolte, Dieter. 1990. Fernsehen – doch eine. vierte Gewalt'? In: Fernseh Kritik. Revolutionare Öffentlichkeit. Das Fernsehen und die Demokratisierung im Osten, edited by Peter Christian Hall. 11–17. Mainz: v. Hase & Koehler Verlag.

Sullivan, Denis J. 1994. Private Voluntary Organizations in Egypt. Islamic Development, Private Initiative, and State Control. Gainesville et al.: University Press of Florida.

Sullivan, Denis J. 1996. American Aid to Egypt, 1975–96: Peace Without Development. Middle East Policy 3: 36–49.

Takirambudde, Peter N. 1995. Media Freedom and the Transition to Democracy in Africa. In: African Journal of International and Comparative Law 1:18–53.

Toth, James. 1999. Rural Labor Movements in Egypt and their Impact on the State 1961 – 1992. Cairo: The American University in Cairo Press.

Ummah Press Service (ed.). no date. a. Annual Report on Egyptian Economy in Egyptian Arab Press 1997–1998. Cairo: Ummah Press Service.

Ummah Press Service (ed.). no date. b. Annual Report on Egyptian Economy in Egyptian Arab Press 1998–1999. Cairo: Ummah Press Service.

UN. 1965. Statistical Yearbook. New York: United Nations Publishing Services.

UN. 1995. World Media Handbook. New York: UN.

UNESCO. 1998. UNESCO Statistical Yearbook 1998. Paris. Lanham, MD:

UNESCO and Bernan Press.

Vatikiotis, P. J. 1980. The History of Egypt. Second edition.



Baltimore: John Hopkins University Press.

Vatikiotis. P. J. 1983: Religion and State in Egypt. In: *The Middle East. From the End of Empire to the End of the Cold War.* by P. J. Vatikiotis. 117–131. London: Routledge.

Vatikiotis. P. J. 1987. Egypt's Political Experience: The 1952 Revolution as an Expression of the Historical Heritage. In: *The Middle East. From the End of Empire to the End of the Cold War.* by P. J. Vatikiotis. 89–116. London: Routledge.

Vatikiotis. P. J. 1989. State and Class in Egypt. A Review Article. In: *The Middle East. From the End of Empire to the End of the Cold War.* by P. J. Vatikiotis. 157–168. London: Routledge.

Viorst. Milton. 1998. The Shackles on the Arab Mind. In: *The Washington Quarterly* 2: 163–175.

Vitalis. Robert. 1986. Egypt's Infitah Bourgeoisie. In: *MER* 3: 39–40.

Waterbury. John. 1983. *The Egypt of Nasser and Sadat. The Political Economy of Two Regimes.* Princeton: Princeton University Press.

Wille. Marion. 1993. *Spielraume politischer Opposition in Agypten unter Mu barak. Zum Verhältnis von Staat und Opposition in einem arabischen Land.* Munster/Hamburg: Lit.

Wilinat. Lars. 1991. The East German Press During the Political Transformation of East Germany In: *Gazette* 48: 193–208.

الصحف والمجلات والدوريات التي استخدمت كمصادر  
بدون الإشارة إلى المؤلف أو المقال

الأهالي

الأهرام

الأهرام العربي

Ahram Weekly ويكلي

الأحرار

الأخبار

أخبار اليوم

العالم اليوم

العربي

Cairo Times كايرو تايمز

الدستور

Egyptian Gazette الايجيبشيان جازيت

الجمهورية

Index on censorship

الميدان

Middle East Times ميدل إيست تايمز

روز اليوسف

الشعب

الصحفيون

أكتوبر

الأسبوع

الوفد

قائمة بالمواقع على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)

<http://www.ahram-eg.com/eng/index.htm>

(موقع جريدة الأهرام)

<http://www.alwafd.com:profilee.html>

(موقع حزب الوفد)

<http://www.eohr.org.eg/Docs/org.htm>

(موقع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان)

<http://www.elshaab.com/hezb.gif>

(موقع حزب العمل)

<http://www.hrw.org/hrw/worldreport99/mideastlegyp.html>

(موقع منظمة مراقبة حقوق الإنسان)

<http://www.state.gov>

(موقع وزارة الخارجية الأمريكية)